مصباح الراغب

شرح كافية ابن الحاجب

المعروف بـ

حاشية السيد

بسم الله الرحمن الرحيم

مصباح الراغب

شرح كافية ابن الحاجب

المعروف بـ

حاشية السيد

تأليف السيد العلامة

محمد بن عز الدين المفتي (الكبير)

ت (٩٧٢) هـ

المجلد الأول

مكتبة أهل البيت (ع)

مكتبة أهل البيت (ع)

اليمن ـ صعدة ـ ت (٥٣١٥٨٠) سيار (٧١٣٨٤٢٩٨٩)

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة مكتبة أهل البيت (ع)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، وبعد:

فاستجابة لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال٢٤]، ولقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران١٠٤]، ولقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى٢٣]، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب٣٣]، ولقوله تعالى: ﴿إنما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة٥٥].

ولقول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((إني تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب اللّه وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يَرِدَا عليّ الحوض))، ولقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((أهل بيتي فيكم كسفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى))، ولقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء))، ولقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((من سرّه أن يحيا حياتي؛ ويموت مماتي؛ ويسكن جنة عدن التي وعدني ربي؛ فليتول علياً وذريته من بعدي؛ وليتولّ وليه؛ وليقتد بأهل بيتي؛ فإنهم عترتي؛ خُلقوا من طينتي؛ ورُزقوا فهمي وعلمي)) الخبر، وقد بيّن صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بأنهم: علي، وفاطمة، والحسن والحسين وذريّتهما عَلَيْهِمُ السَّلَامُ- عندما جلّلهم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بكساءٍ وقال: ((اللّهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)).

استجابةً لذلك كلّه كان تأسيس مكتبة أهل البيت(ع).

ففي هذه المرحلة الحرجة من التاريخ؛ التي يتلقّى فيها مذهب أهل البيت(ع) مُمثلاً في الزيدية، أنواعَ الهجمات الشرسة، رأينا المساهمة في نشر مذهب أهل البيت المطهرين عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

عَبْر نَشْرِ ما خلّفه أئمتهم الأطهار عليهم السلام وشيعتهم الأبرار رضي الله عنهم، وما ذلك إلا لثِقَتِنا وقناعتنا بأن العقائد التي حملها أهل البيت عليهم السلام هي مراد الله تعالى في أرضه، ودينه القويم، وصراطه المستقيم، وهي تُعبِّر عن نفسها عبر موافقتها للفطرة البشرية السليمة، ولما ورد في كتاب الله عزّ وجل وسنة نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم.

واستجابةً من أهل البيت صلوات الله عليهم لأوامر الله تعالى، وشفقة منهم بأمة جدّهم صلى الله عليه وآله وسلم، كان منهم تعميدُ هذه العقائد وترسيخها بدمائهم الزكيّة الطاهرة على مرور الأزمان، وفي كلّ مكان، ومن تأمّل التاريخ وجَدَهم قد ضحّوا بكل غالٍ ونفيس في سبيل الدفاع عنها وتثبيتها، ثائرين على العقائد الهدّامة، منادين بالتوحيد والعدالة، توحيد الله عز وجل وتنزيهه سبحانه وتعالى، والإيمان بصدق وعده ووعيده، والرضا بخيرته من خَلْقِه.

ولأن مذهبَهم صلوات الله عليهم دينُ الله تعالى وشَرْعُه، ومرادُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإرْثُه، فهو باقٍ إلى أن يرث الله الأرض ومنْ عليها، وما ذلك إلا مصداق قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)).

قال والدنا الإمام الحجّة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع): (واعْلَمْ أن الله جلّ جلاله لم يرتضِ لعباده إلا ديناً قويماً، وصراطاً مستقيماً، وسبيلاً واحداً، وطريقاً قاسطاً، وكفى بقوله عزّ وجل: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام١٥٣].

وقد علمتَ أن دين الله لا يكون تابعاً للأهواء: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [المؤمنون٧١]، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس٣٢]، ﴿شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى٢١].

وقد خاطبَ سيّد رسله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله عز وجل: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [هود]، مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه من أهل بدر، فتدّبر واعتبر إن كنتَ من ذوي الاعتبار، فإذا أحطتَ علماً بذلك، وعقلتَ عن الله وعن

رسوله ما ألزمك في تلك المسالك، علمتَ أنه يتحتّم عليك عرفانُ الحق واتباعه، وموالاة أهله، والكون معهم، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة١١٩]، ومفارقةُ الباطل وأتباعه، ومباينتهم ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة٥١]، ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة٢٢]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة١]، في آيات تُتْلى، وأخبار تُمْلَى، ولن تتمكن من معرفة الحق وأهله إلا بالاعتماد على حجج الله الواضحة، وبراهينه البيّنة اللائحة، التي هدى الخلق بها إلى الحق، غير معرّج على هوى، ولا ملتفت إلى جدال ولا مراء، ولا مبال بمذهب، ولا محام عن منصب، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء:١٣٥](١).

وقد صَدَرَ بحمد الله تعالى عن مكتبة أهل البيت (ع):

١-الشافي، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع)، ت ٦١٤هـ، مذيّلاً بالتعليق الوافي في تخريج أحاديث الشافي، تأليف السيد العلامة نجم العترة الطاهرة/ الحسن بن الحسين بن محمد رحمه الله، ت ١٣٨٨هـ.

٢-مَطْلَعُ البُدُوْرِ وَمَجْمَعُ البُحُوْرِ في تراجم رجال الزيدية، تأليف/ القاضي العلامة المؤرّخ شهاب الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال رحمه الله، ١٠٢٩هـ -١٠٩٢هـ.

٣-مَطَاْلِعُ الأَنْوَاْرِ وَمَشَاْرِقُ الشُّمُوْسِ وَالأَقْمَاْرِ - ديوان الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة(ع)، ت ٦١٤هـ.

٤-مجموع كتب ورسائل الإمام المهدي الحسين بن القاسم العياني(ع) ٣٧٦هـ- ٤٠٤هـ.

٥-مَحَاسِنُ الأَزْهَارِ في تَفْصِيْلِ مَنَاقِبِ العِتْرَةِ الأَطْهَاْرِ، شرح القصيدة التي نظمها الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة(ع)، تأليف/ الفقيه العلامة الشهيد حميد بن أحمد المحلّي الهمداني الوادعي رحمه الله، ت ٦٥٢هـ.

---

(١) التحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية.

٦-مجموع السيد حميدان، تأليف/ السيد العالم نور الدين أبي عبدالله حميدان بن يحيى بن حميدان القاسمي الحسني رضي الله عنه.

٧-السفينة المنجية في مستخلص المرفوع من الأدعية، تأليف/ الإمام أحمد بن هاشم(ع)، ت ١٢٦٩هـ.

٨-لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، تأليف/ الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ-١٤٢٨هـ.

٩-مجموع كتب ورسائل الإمام الأعظم أمير المؤمنين زيد بن علي(ع)، تأليف/ الإمام الأعظم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(ع) ٧٥هـ - ١٢٢هـ.

١٠-شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع)، ت ٦١٤هـ.

١١-صفوة الاختيار في أصول الفقه، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ت٦١٤هـ.

١٢-المختار من صحيح الأحاديث والآثار من كتب الأئمة الأطهار وشيعتهم الأخيار، لِمُخْتَصِرِهِ/ السيّد العلامة محمد بن يحيى بن الحسين بن محمد رحمه الله، اختصره من الصحيح المختار للسيد العلامة/ محمد بن حسن العجري رحمه الله.

١٣-هداية الراغبين إلى مذهب العترة الطاهرين، تأليف/ السيد الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير(ع)، ت٨٢٢هـ.

١٤-الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، تأليف/ الإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني(ع)، ت ٤٢٤ هـ.

١٥-المنير - على مذهب الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم (ع) تأليف/ أحمد بن موسى الطبري رضي الله عنه.

١٦-نهاية التنويه في إزهاق التمويه، تأليف السيد الإمام/ الهادي بن إبراهيم الوزير(ع)، ت ٨٢٢هـ.

١٧-تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين، تأليف/ الحاكم الجشمي المحسن بن محمد بن

كرامة رحمه الله، ت ٤٩٤هـ.

١٨-عيون المختار من فنون الأشعار والآثار، تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

١٩-أخبار فخ وخبر يحيى بن عبدالله (ع) وأخيه إدريس بن عبدالله(ع)، تأليف/ أحمد بن سهل الرازي رحمه الله.

٢٠-الوافد على العالم، تأليف/ الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم الرسي(ع)، ت ٢٤٦ هـ.

٢١-الهجرة والوصية، تأليف/ الإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم الرسي(ع)، ت(٢٨٥هـ) تقريباً.

٢٢-الجامعة المهمة في أسانيد كتب الأئمة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٣-المختصر المفيد فيما لا يجوز الإخلال به لكلّ مكلف من العبيد، تأليف/ القاضي العلامة أحمد بن إسماعيل العلفي رضي الله عنه ت ١٢٨٢هـ.

٢٤-خمسون خطبة للجمع والأعياد.

٢٥-رسالة الثبات فيما على البنين والبنات، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ت٦١٤هـ.

٢٦-الرسالة الصادعة بالدليل في الرد على صاحب التبديع والتضليل، تأليف/ الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٧-إيضاح الدلالة في تحقيق أحكام العدالة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٨-الحجج المنيرة على الأصول الخطيرة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٩-النور الساطع، تأليف/ الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي(ع)، ت١٣٤٣هـ.

٣٠-سبيل الرشاد إلى معرفة ربّ العباد، تأليف/ السيد العلامة محمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد(ع)١٠١٠هـ - ١٠٧٩هـ.

٣١-الجواب الكاشف للالتباس عن مسائل الإفريقي إلياس - ويليه/ الجواب الراقي على مسائل العراقي، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد (ع) (١٣٥٨هـ - ١٤٣٥هـ).

٣٢-أصول الدين، تأليف/ الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين(ع)٢٤٥هـ - ٢٩٨هـ.

٣٣-الرسالة البديعة المعلنة بفضائل الشيعة، تأليف/ القاضي العلامة عبدالله بن زيد العنسي رحمه الله تعالى، ت ٦٦٧هـ.

٣٤-العقد الثمين في معرفة رب العالمين، تأليف الأمير الحسين بن بدرالدين محمد بن أحمد(ع)، ت ٦٦٣هـ.

٣٥-الكامل المنير في إثبات ولاية أمير المؤمنين(ع)، تأليف/ الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ع)، ت ٢٤٦هـ.

٣٦-كتابُ التَّحْرِيْرِ، تأليف/ الإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني(ع)، ت ٤٢٤هـ.

٣٧-مجموع فتاوى الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني(ع)، ت ١٣١٩هـ.

٣٨-القول السديد شرح منظومة هداية الرشيد، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد (ع) (١٣٥٨هـ - ١٤٣٥هـ).

٣٩-قصد السبيل إلى معرفة الجليل، تأليف السيد العلامة المجتهد/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٠-نظرات في ملامح المذهب الزيدي وخصائصه، تأليف السيد العلامة المجتهد/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤١-معارج المتقين من أدعية سيد المرسلين، جمعه السيد العلامة المجتهد/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٢-الاختيارات المؤيَّدية، من فتاوى واختيارات وأقوال وفوائد الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع)، (١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ).

٤٣-من ثمارِ العِلْمِ والحكمة (فتاوى وفوائد)، تأليف السيد العلامة المجتهد/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٤-التحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية، تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٤٥-المنهج الأقوم في الرَّفع والضَّم والجَهْرِ ببسم الله الرحمن الرحيم، وإثبات حيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ في التأذين، وغير ذلك من الفوائد التي بها النَّفْعُ الأَعَمُّ، تأليف الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع).

٤٦-الأساس لعقائد الأكياس، تأليفالإمام/ القاسم بن محمد (ع) ٩٦٧هـ - ١٠٢٩هـ.

٤٧-البلاغ الناهي عن الغناء وآلات الملاهي. تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٤٨-الأحكام في الحلال والحرام، للإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم(ع) ٢٤٥هـ - ٢٩٨هـ.

٤٩-المختار من (كنز الرشاد وزاد المعاد)، تأليف/ الإمام عزالدين بن الحسن(ع)، ت٩٠٠هـ.

٥٠-شفاء غليل السائل عما تحمله الكافل، تأليف/ العلامة الفاضل: علي بن صلاح بن علي بن محمد الطبري رحمه الله، ت ١٠٧١هـ.

٥١-الفقه القرآني، تأليف السيد العلامة المجتهد/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٥٢-تعليم الحروف.

٥٣-سلسلة تعليم القراءة والكتابة للطلبة المبتدئين/ الجزء الأول الحروف الهجائية.

٥٤-سلسلة تعليم مبادئ الحساب/ الجزء الأول الأعداد الحسابية من (١ إلى ١٠).

٥٥-تسهيل التسهيل على متن الآجرومية.

٥٦-أزهار وأثمار من حدائق الحكمة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والسلام، تأليف السيد العلامة المجتهد/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٥٧-متن الكافل بنيل السؤل في علم الأصول، تأليف العلامة/ محمد بن يحيى بهران، ت: ٩٥٧هـ.

٥٨-الموعظة الحسنة، تأليف/ الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني(ع)، ت١٣١٩هـ.

٥٩-أسئلة ومواضيع هامة خاصة بالنساء، تأليف السيد العلامة المجتهد/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٦٠-المفاتيح لما استغلق من أبواب البلاغة وقواعد الاستنباط، تأليف السيد العلامة المجتهد/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٦١-سلسلة تعليم القراءة والكتابة للطلبة المبتدئين/ الجزء الثاني الحركات وتركيب الكلمات.

٦٢-سلسلة تعليم مبادئ الحساب/ الأعداد الحسابية الجزء الثاني.

٦٣-المركب النفيس إلى أدلة التنزيه والتقديس، تأليف السيد العلامة المجتهد/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٦٤-المناهل الصافية شرح المقدمة الشافية، تأليف/ العلامة لطف الله بن محمد الغياث الظفيري، ت ١٠٣٥هـ.

٦٥-الكاشف لذوي العقول عن وجوه معاني الكافل بنيل السؤل، تأليف/ السيد العلامة أحمد بن محمد لقمان، ت ١٠٣٧هـ.

٦٦-الأنوار الهادية لذوي العقول إلى معرفة مقاصد الكافل بنيل السؤول، تأليف/ الفقيه العلامة أحمد بن يحيى حابس الصعدي، ت١٠٦١هـ.

٦٧-مجمع الفوائد المشتمل على بغية الرائد وضالة الناشد، تأليف الإمام الحجّة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٦٨-كتاب الحجّ والعمرة، تأليف الإمام الحجّة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع)

١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٦٩-المسطور في سيرة العالم المشهور، تأليف السيد العلامة المجتهد/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٧٠-محاضرات رمضانية في تقريب معاني الآيات القرآنية، تأليف السيد العلامة المجتهد/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٧١-زبر من الفوائد القرآنية ونوادر من الفرائد والقلائد الربانية، تأليف السيد العلامة المجتهد/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٧٢-المنتزع المختار من الغيث المدرار المعروف بشرح الأزهار، تأليف العلامة عبد الله بن مفتاح رحمه الله تعالى، ت ٨٧٧هـ.

٧٣-متن غاية السؤل في علم الأصول للسيد العلامة الحسين بن الإمام القاسم بن محمد (ع) ت ١٠٥٠هـ.

٧٤-درر الفرائد في خطب المساجد، تأليف السيد العلامة عبد الله بن صلاح العجري رحمه الله تعالى.

٧٥-الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين، تأليف الفقيه العلامة محمد بن يحيى مداعس (ت ١٣٥١هـ).

٧٦- الوشي المختار على حدائق الأزهار تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى المطهر (ع) (١٣٥٨هـ - ١٤٣٥هـ).

٧٧- عدة الأكياس المنتزع من شفاء صدور الناس في شرح معاني الأساس، تأليف السيد العلامة أحمد بن محمد بن صلاح الشرفي القاسمي رحمه الله تعالى، (٩٧٥هـ - ١٠٥٥هـ).

٧٨-معيار أغوار الأفهام في الكشف عن مناسبات الأحكام، تأليف الفقيه العلامة عبدالله بن محمد النجري (٨٢٥هـ- ٨٧٧هـ).

٧٩- البيان الشافي المنتزع من البرهان الكافي، تأليف الفقيه العلامة عماد الدين يحيى بن أحمد بن مظفر ت (٨٧٥هـ).

٨٠-أثمار الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، تأليف الإمام شرف الدين يحيى بن شمس الدين بن أحمد بن يحيى المرتضى عليه السلام (٨٧٨هـ - ٩٦٥هـ).

٨١- المختصر المغيث في علم المواريث، إصدارات مكتبة أهل البيت عليهم السلام.

٨٢-مجموع رسائل الإمام الهادي إلى الحق، يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم عليه السلام، (٢٤٥هـ - ٢٩٨هـ).

٨٣-شرح الأساس الكبير المسمى (شفاء صدور الناس في شرح معاني الأساس لعقائد الأكياس) تأليف السيد العلامة أحمد بن محمد بن صلاح الشرفي القاسمي رحمه الله، (٩٧٥هـ - ١٠٥٥هـ).

٨٤-شقاشق الأشجان، تأليف السيد العلامة المجتهد محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٨٥- حديقة الحكمة النبوية في تفسير الأربعين السيلقية، تأليف الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ع) ت (٦١٤ هـ).

٨٦- هداية العقول إلى غاية السؤل في علم الأصول، المعروف بـ(شرح الغاية)، تأليف إمام المحققين الأعلام الحسين بن القاسم بن محمد (ع) (٩٩٩هـ - ١٠٥٠هـ).

٨٧- شفاء الأوام، تأليف الأمير الناصر للحق الحسين بن محمد (ع)، ت(٦٦٣هـ).

٨٨- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، تأليف الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى (ع)، ت (٨٤٠هـ).

٨٩-حاشية السحولي، تأليف القاضي العلامة إبراهيم بن يحيى بن محمد بن صلاح الشجري السحولي رحمه الله، (٩٧٨هـ - ١٠٦٠هـ).

٩٠-مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب، تأليف السيد العلامة محمد بن عز الدين المفتي (الكبير) رحمه الله، ت(٩٧٣هـ).

وهناك الكثير الطيّب في طريقه للخروج إلى النور إن شاء الله تعالى، نسأل الله تعالى الإعانة والتوفيق.

ونتقدّم في هذه العجالة بالشكر الجزيل لكلّ من ساهم في إخراج هذا العمل الجليل

إلى النور -وهم كُثُر- نسأل الله أن يكتب ذلك للجميع في ميزان الحسنات، وأن يجزل لهم الأجر والمثوبة.

وختاماً نتشرّفُ بإهداء هذا العمل المتواضع إلى روح مولانا الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي -سلام الله تعالى عليه ورضوانه- باعثِ كنوز أهل البيت(ع) ومفاخرهم، وصاحب الفضل في نشر تراث أهل البيت(ع) وشيعتهم الأبرار رضي الله عنهم.

وأدعو الله تعالى بما دعا به (ع) فأقول: اللهم صلِّ على محمد وآله، وأتمم علينا نعمتك في الدارَيْن، واكتب لنا رحمتك التي تكتبها لعبادك المتقين؛ اللهم علّمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علّمتنا، واجعلنا هداة مهتدين؛ ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ۝١٠﴾ [الحشر]، نرجو الله التوفيق إلى أقوم طريق بفضله وكرمه، واللهَ أسأل أن يصلح العمل ليكون من السعي المتقبّل، وأن يتداركنا برحمته يوم القيام، وأن يختم لنا ولكافة المؤمنين بحسن الختام، إنه ولي الإجابة، وإليه منتهى الأمل والإصابة، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف١٥].

وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

مدير المكتبة/

إبراهيم بن مجدالدين بن محمد المؤيدي

مقدمة التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدلله الذي رفع مقام العلم والدين، ونصب لهما أعلاما للسالكين، فخفض بهما شبه الجاحدين، ولأجلهما جزم سبحانه بفضل العلماء العاملين، واقتضت حكمته أن يكونوا ورثة الأنبياء والمرسلين.

حمداً يضم معاقد الحمد ومجامعه، ويفتح لنا من بركات العلم النافعة، فتنجر إليه الآمال، وبفضله يحصل السكون بجوازم الأفعال، ونسأل الله العظيم أن يحلي باليقين أفعال القلوب، وأن يزكينا من الأفعال الناقصة والعيوب، فمنه يرتجى كل مطلوب، وعليه وحده يعول في كل أمر مرغوب.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في الأسماء والصفات، الفاعل المختار العالم بأحوال الضمائر والحركات، ومصادر الأقوال والأفعال، والمتعدي منها بالتنازع والاشتغال، سبحانه لا تحويه الظروف والأمكنة، ولا تغيره الأحوال والأزمنة.

ونشهد أن محمدا عبده ورسوله، أفصح من نطق بالضاد من الخلق أجمعين، ومن أوتي دونهم جوامع الكلم المستبين، صلى الله عليه وعلى عترته الذين أعربوا عن الحق القويم، وانصرفت قلوبهم إلى خالقهم ذي العزة والجلال، وزكت أحوالهم عن الإعلال والإبدال، فامتازوا بالعلم والمعرفة، واستحقوا اسم التفضيل بفرائد الصفة، صلى الله وسلم عليهم في كل حين وأوان، وسلك بنا دربهم في كل ظرف وزمان، **وبعد:**

فإن اللغة العربية تعتبر من جلائل النعم التي أكرمنا الله بها، وصنعة مقدسة أعلى الله شأنها، فاختارها لوحيه من بين لغات البشر أجمعين، وأنزل سبحانه كتابه القرآن الكريم بلسانها العربي المبين، كما أخبر جل شأنه بقوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾

[الشعراء]، وقوله سبحانه: ﴿أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ۝﴾ [يوسف]، وقوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف:١٢]، وغير ذلك من الآيات الكريمة التي تبرز مكانة هذه اللغة وتشير إلى شرفها، وبهذا انفردت عن اللغات قاطبة،وامتازت بخصائص فريدة كونها لغة أفضل الكتب السماوية، ولسان السنة النبوية، الناطق بها الصادق المصدوق الأمين، وأفضل الأنبياء والمرسلين، وهي بذلك تمثل هويتنا وآلة تعليمنا، ومصدر ثقافتنا ومنطلق معرفتنا، ودليل عزتنا وكرامتنا، وبها يرتبط فهم ديننا، وهي آلة الكلام ووسيلة التخاطب بين الأنام.

ولسنا بصدد سرد خصائصها ومميزاتها أو الإطناب في مدحها، فقد انحنى لعظمتها الشرق والغرب، وأشادوا بفضلها واعترفوا بأهميتها، ومن خلال ذلك تتجلى لنا أهمية اللغة العربية بما حازته من الشرف العظيم، وتميزت به من الخصائص الفريدة وتبوأته من المكانة السامية، وليسعنا القول بحق واعتزاز بأن علم اللغة العربية من أجل العلوم الدينية وأعظمها، وأشرف المعارف الشرعية وأهمها، التي يجدر بالإنسان تعلمها وتعليمها، والحفاظ عليها والعناية بها؛ خدمة للقرآن الكريم، ولما لها من أهمية بالغة لفهمه وفهم السنة الشريفة ومعرفة الأدلة منهما، كون دلالتهما عربية، حيث يتوقف ما فيها من الشرائع والأحكام الشرعية والآداب والحديث وعلومه على تعلم اللغة العربية وتحقيقها، ولعلنا ندرك ذلك حقيقة كما في واقعنا التعليمي المشاهد وحاضرنا الملموس، وهذا يفرض علينا مسؤولية كبرى تتحتم علينا شرعاً وعقلاً؛ إذ هي قبل كل شيء نعمة يجب علينا شكرها والقيام بحقها وحفظها واستشعار فضلها.

لذلك عني علماء المسلمين من أهل البيت المطهرين وغيرهم من العالمين بها فقاموا بها خير قيام، وعززوا قيمتها بين الأنام، وأشادوا بفضلها على لسان الخاص والعام، واعتنوا بها تعلماً وتعليما، وتأليفاً وتصنيفا، وتقعيداً وتأصيلا،

وتهذيباً وتنقيحا، إيماناً منهم وإيقاناً بأن دراستها والتأليف فيها ضرب من العبادة وزلفى يتقربون بها إلى الله سبحانه، واعتقادهم بأن هذا العمل خدمة لكتاب الله وانطلاقاً من إيمانهم الكامل بواجب المسؤولية تجاه هذا العلم ومدى أهميته وعلاقته بفهم النصوص الشرعية، واعتباره مفتاح التفقه في الدين.

ومن وقف على تاريخ اللغة العربية والمراحل التي مربها يدرك حقيقة مدى اهتمام السابقين بلغتهم ومدى المحافظة عليها وإتقانهم للغة العربية الفصحى، حيث كانوا عرباً أقحاحاً لم تعرف ألسنتهم الدخل والفساد، بل كانت لغتهم سليقة، وترجموها في واقعهم مجازاً وحقيقة، وبذلوا في سبيل تعليمها كل غال ورخيص، وكرسوا جهودهم لخدمتها حفظاً ونطقاً وتعليماً وتأليفاً وتأصيلاً، وذللوا لنا الصعاب من أجل تيسير المهام لتعلمها، وهكذا مضى الأوائل والأواخر إلى يومنا هذا، حتى أثروا المكتبات العامة والخاصة بالمؤلفات وتفننوا في ذلك، وتركوا لنا تراثاً زاخراً، وفكراً ناصعاً، وثمرة عظيمة نجتني منها علوما نافعة إلى يوم القيامة.

أهمية علم النحو

كما سبق سالف الذكر الإشارة إلى أهمية علم اللغة العربية عموماً بدون تعداد لذكر فنونها ومواضيعها التي ينقسم إليها من نحو وتصريف وبلاغة وعروض وأدب و... إلخ حيث وقد حصرها بعضهم في اثني عشر علماً، ولعل بعضها يتفاوت عن بعض من حيث الأهمية إلا أن النحو له أهمية خاصة لا تتجاوزه؛ إذ يعتبر بالنسبة لعلم العربية كالأصل وهو رأسها، حيث يتمتع بخصوصية مطلقة من بين أقسام علوم اللغة وينفرد بميزة عن بقية سائر علوم العربية، حيث تفتقر إليه ولا يفتقر إليها، وهذا ما أكسبه قدراً كبيراً ومزية خاصة، ومن مظاهر ذلك ما سنوجزه باختصار في هذه النقاط:

١- يعتبر علم النحو عند علماء الدين عماد العلوم القرآنية فلم تدون قواعده وتؤصل شواهده إلا خدمة لكتاب الله ضبطاً وإعراباً وتفسيراً وبياناً، بل حصروا الغرض من تعليمه في ذلك إضافة إلى معرفة ربوبية الله وكيفية عبادته وطاعته وحجج أنبيائه وبيناته.

٢- يعتبر أصل العلوم العربية وفأس العلوم الشرعية، وخير شاهد يدلل على أهميته البالغة وأنه الآلة للتوصل إلى معرفة العلوم أننا نشاهد عياناً وندرك سماعاً أن من أتقن علم النحو سهل عليه طلب جميع العلوم، ومن صعب عليه تعلمه تعثر في طلبه للعلم وصادف عقبة كؤوداً يعاني منها طوال تعليمه.

٣- مما يؤكد ذلك أن فهم النصوص الشرعية ومعرفة الفقه وأدلته وأصوله واستنباط الأحكام الشرعية منوط في كثير من الأحيان بفهم المسائل اللغوية ودلالات الألفاظ ومعرفة حقائقها.

٤- ومن ذلك ما يقال من أن ثمرة النحو البلاغة فمن لا نحو عنده فلا بلاغة له وهذا ملموس حقيقة.

حكم تعلم النحو

من خلال ما ورد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تعرضت لذكر اللغة العربية وبيان أهميتها تنبثق رؤية العلماء في بيان حكم تعلم العربية عموماً والنحو خصوصاً والآيات في ذلك كثيرة، وقد ذكرنا بعضها سالفاً، وبالنسبة لما ورد من الآثار فقد روي عن النبي ﷺ ولعله موقوف قوله: ((أحب العربية لثلاث لأني عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي)) وقوله ﷺ: ((تعلموا العربية وعلموها الناس فإنها لسان الله يخاطب بها عباده يوم القيامة))، وجاء في بعض الآثار: (تعلموا العربية فإنها كلام الله عز وجل وكلام ملائكته وكلام أهل الجنة).

وعليه فقد نص علماء الشريعة من أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وغيرهم على بيان حكمه شرعاً ومن ذلك:

ما نص عليه الإمام يحيى بن حمزة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ حيث قال في كتابه الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية: «إن علم النحو واجب كفاية وإن من لم يعلم علم النحو فلا ثقة بعلمه».

وقد نص في كتاب الثمار المجتناة في باب ما يجب إذا كان الطلب وقت الصغر أو الشباب على أن يبتدئ بطلب علم النحو بعد معرفة ما يجب عليه من أصول الدين.اهـ كلامه.

وقد صرح بعض علماء الدين بأن علم النحو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي، وهذا يقضي بأولية النحو وأولويته في التعليم.

إضافة إلى ذلك ولما له من أهمية فقد جعله أئمة أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ضمن أوائل ما يتوجب معرفته على الإمام وذكروه في المرتبة الأولى لعلوم الاجتهاد الخمسة وفق ما نص عليه في شرح الأزهار بقوله: وإنما يتمكن من ذلك من جمع علوما خمسة أولها: علم العربية من نحو وتصريف ولغة؛ ليتمكن بذلك من معرفة معاني الكتاب والسنة.اهـ

ولعله قد أصبح في زماننا فرض عين، ولم يبعد من صرح بذلك حيث قال بعضهم: وربما تعين تعلمه على واحد فصار فرض عين.

لمحة تاريخية عن نشأة علم النحو

استشعارا لما لهذا العلم من أهمية قصوى وقيمة عظمى تجلت من خلال ما أشرنا سابقاً فقد عمد علماء الإسلام من أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وغيرهم وإلى يومنا هذا إلى تأسيس قواعد النحو وبناء أصوله وتوطيد قواعده وقد حاز قصب السبق في ذلك من له اليد الطولى والمنة الكبرى ونعني به مؤسسه وواضعه وهو **الإمام علي بن أبي طالب** عَلَيْهِ السَّلَامُ كما هو المشهور عندما ظهر اللحن في مجتمع

العربية والقصة مشهوره وقد علم الناس كافة أنه الذي أنشأه وأملاه على أبي الأسود الدؤلي جوامعه وأصوله ومن جملتها: (الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف)، ومن جملتها: تقسيم الكلمة إلى معرفة ونكرة، وتقسيم وجوه الإعراب إلى الرفع والنصب والجر والجزم....إلخ، ثم أمر أبا الأسود أن ينحو لهم النحو، ذكر ذلك في شرح كتاب الحدود في النحو وشرح الأشموني وغيرهما، وجعلا ذلك هو سبب تسميته علم النحو بهذا الاسم، وهذه منحة اختص بها الوصي المرتضى عليه السلام، وكما قال بعضهم: هذا يكاد يلحق بالمعجزات لأن القوة البشرية لا تفي بهذا الحصر ولا تنهض بهذا الاستنباط.

وهكذا توالت الجهود وانكب العلماء على ذلك حفاظاً على لغتنا العربية وخدمة للقرآن الكريم، ولسنا بصدد ذكر المراحل التي مر بها علم النحو وسرد مشائخه ومؤلفيه ونكتفي بما قاله بعض الحكماء عند ذكر النحو ومن ابتدأه وألفه حيث قال: إن علم النحو زرعه الإمام علي عليه السلام، وسقاه أبو الأسود الدؤلي، وحصده سيبويه، وداسه الأخفش، وطحنه المبرد، وعجنه ابن الحاجب، وخبزه ابن مالك، وفتَّه الرضي، وكشف غطاءه ابن هشام؛ فهو الآن فتشان لا غطاء عليه.اهـ

وللعلم أن أهل البيت عليهم السلام قد منحهم الله لساناً فصيحاً، وحباهم ذلك سليقة؛ لفطرتهم على الفصاحة، فكان نطقهم بالإعراب سجية من غير تطبع، وهذه مكرمة أكرمهم الله بها.

نبذة توضح اهتمام أهل البيت عليهم السلام بعلم اللغة العربية وتحقيقهم لها ونشأتهم عليها

يقول الإمام الحجة مجدالدين بن محمد المؤيدي عليه السلام في هذا الشأن في سياق مدح أئمة الآل عليهم السلام تحدثا بنعمة الله ما لفظه: «وأما علوم اللغة فمنها ارتضعوا، وفيها دبوا ودرجوا، ومن زلالها كرعوا، يتلقونها أباً عن أب، لم تدنسها ألسنة

العجم، ولا غيرتها تحاريف المولدين، بل تربوا في حجور آبائهم الطاهرين، ليس لهم هَمٌّ إلا تعريفهم ما أنزل الله من الفرائض، وتبيين ما ضل عن الخلق من الغوامض، لم يكن بينهم وبين أبيهم أمير المؤمنين وأخي سيد المرسلين -مَنْ كلامه فوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق، مَنْ احتذت على آثاره فصحاء الأمة، واقتبست من أنواره بلغاء الأئمة- إلا إمامٌ سابق، ومقتصد لاحق، وهم العرب الصميم، وأرباب زمزم والأباطح والحطيم، فلولا أن ما نقلته النقلة من أهل اللغة موافق لكلام الله وكلام رسوله وأهل بيته لما قبلناه منهم، ولما أخذناه عنهم، فهو معروض على هذه الأصول الحكيمة، والقواعد الراسخة القويمة، ومن له عناية في اقتفاء آثار أهل بيت نبيه، أمكنه أن يأخذ من كلامهم متون اللغة وإعرابها وتصريفها ومعانيها، وبيانها وبديعها وتأليفها، وحقائق التأويل، وطرائق التنزيل، فلم يأتمنهم الله على دينه إلا وهم أهل لحمله، وتلقينه و(الله أعلم حيث يجعل رسالته)».

نبذه عن الكتاب

هذا الكتاب الذي بين أيدينا **(مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح مقدمة ابن الحاجب)** المعروف بـ**(حاشية السيد)** يعتبر أحد شروح (الكافية لابن الحاجب) وهو من أهم المؤلفات في علم النحو عند الزيدية، حيث يعد مرجعاً مهما في كتب النحو لا يستغني عنه العالم والمتعلم، ويشهد لذلك كثرة نسخه الخطية، حيث تعددت بكثرة حتى كادت لا تنحصر، كما ذكر في مجموع المتون ومطلع البدور، وذلك بسبب ما حظي به من الاهتمام، وناله من الشهرة في مجتمع الزيدية؛ لذلك أولاه علماء الزيدية اهتماماً كبيراً ابتداء من تاريخ المؤلف إلى يومنا هذا؛ فعكفوا على درسه وتدريسه ونشره، ووشحوه بحواش مفيدة وفي نسخ خطية عديدة، فأصبح موسوعة علمية نحوية، اشتملت على جميع موضوعات النحو وقواعده، وصار معتمداً يرجع إليه في توضيح

الإشكالات النحوية، مع إيجاز واختصار، وتمكن واقتدار، وطول باع وسعة اطلاع، ولأهميته ترى تراجم العلماء في كتب التاريخ والتراجم لا تخلو عن ذكره دراسة وتدريساً، وإلى يومنا هذا وحتى اللحظة.

وما تحقيق هذا الكتاب وإعادة طبع إلا دليل واضح يترجم هذه الأهمية، وخطوة صادقة تواصل المشوار وخدمة لجهود العلماء السابقين الأبرار، وهذا نابع من الحرص الشديد على إحياء التراث، وعموم النفع بإخراجه لطلاب العلم في صورة مشرقة بهية؛ تيسيراً للطلب، وتسهيلاً للمهام أمام رواد المعرفة، وطلبة العلوم النافعة.

نسأل الله سبحانه التوفيق للقائمين على هذا المشروع العظيم، وأن يبارك جهودهم ويسدد خطاهم، وأن يحقق الغرض المطلوب، ويبلغهم الأمل المنشود، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه.

نبذة عن مؤلف الكتاب

نسبه وعصره وشيء مما قيل فيه:

هو: محمد بن عز الدين بن صلاح بن الحسن بن الإمام علي بن المؤيد. وهو (المفتي الكبير).

قال في مطلع البدور: قال القاضي أحمد بن صلاح الدواري في صفته: كنت لازمت وأدركت مولانا السيد المقام العلامة عز الدين محمد بن عز الدين بن صلاح بن الحسن بن أمير المؤمنين علي بن المؤيد عليه السلام منذ ابتداء طلبي إلى حين وفاته رحمه الله، وقرأت عليه (الحاجبية) وحاشيته عليها، وبعض (المفصل) وبعض مقدمات (البحر) و(الأزهار)، ثم شرعنا عليه في قراءة كتاب (الأحكام) من (البحر الزخار) إلى أن قطعنا من تمام قراءته عليه عائق الحمام، فالله المستعان، وكان فارس العلوم في كل فن مع حسن تأديبه وتعليمه، ولطفه وترغيبه وتوسعه، وبذله لنفسه لكل طالب وراغب، فجزاه الله أفضل الجزاء في جنات المأوى.

وقد عاش في القرن العاشر، وأدرك عصر الإمام المتوكل على اللّه يحيى شرف الدين، وولده المطهر.

ومن مؤلفاته:

- مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح كافية ابن الحاجب عرف (بحاشية السيد)، كتاب مشهور عند طلبة العلم، وهو هذا الذي بين أيدينا.
- ورقات عيون الأفكار شرح مقدمة الأزهار. (المستطاب) (كراريس).
- معاني اللفظة في النحو (خ) بمكتبة السيد يحيى علي الذارحي.
- سيرة الإمام علي بن المؤيد بن جبريل. (خ) ضمن مجموع بمكتبة العلاَّمة عبدالله بن الإمام الحسن يحيى القاسمي.

وفاته:

توفي سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة.

مصادر الترجمة:

مطلع البدور.

التحف شرح الزلف.

تراجم رجال الزيدية.

نبذة عن مؤلف متن الكافية

اسمه ونبذة من حياته وعلمه:

أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس الدوني ثم المصري، الفقيه المالكي، المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين، كان والده حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي وكان كردياً، واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه، ثم بالعربية والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان، ثم انتقل إلى دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية، وأكب الخلق على الاشتغال عليه، والتزم لهم

الدروس وتبحر في الفنون، وكان الأغلب عليه علم العربية، وصنف مختصراً في مذهبه، ومقدمة وجيزة في النحو، وأخرى مثلها في التصريف وشرح المقدمتين، وصنف في أصول الفقه، وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها، وكان من أحسن خلق الله ذهناً، ثم عاد إلى القاهرة وأقام بها.

ميلاده ووفاته:

وكان مولده في آخر سنة سبعين وخمسمائة بأسنا.

انتقل في آخر عمره إلى الإسكندرية للإقامة بها، فلم تطل مدته هناك، وتوفي بها ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة.اهـ

هذه الترجمة من وفيات الأعيان بتصرف واختصار.

منهاج التحقيق

يأتي تحقيق هذا الكتاب استجابةً لرغبة كثير من طلاب العلم -كثر الله عددهم- لحاجتهم إلى هذا الكتاب، وإلى طباعته بصورة جيدة محققة ومنقحة، معتمدين في ذلك على أصح وأثبت النسخ المخطوطة إن شاء الله تعالى، ولكونه مقرراً للدارسين؛ فكانت الحاجة ملحة إلى نشر الكتاب بصورة علمية أمينة؛ لذلك قمنا بتحقيقه بكل همة وجد؛ خدمةً للعلم وأهله، وحرصاً على تقديم الكتاب بشكل صحيح، وخدمة وتسهيلاً للدارسين، وتم الشروع بحمد الله في العمل، واستمداد العون منه سبحانه على التمام والتوفيق بحسن الختام، مع الاعتراف بالتقصير وقلة البضاعة، وخطورة تحمل هذه المسؤولية، نسأل الله سبحانه القبول، وتحقيق الغرض المأمول.

مراحل التحقيق:

مر تحقيق هذا الكتاب بثلاث مراحل، حيث كانت البداية بتصحيحه أثناء الدراسة على عدة مخطوطات، وبالنسبة للمتن فقد قابلناه أيضاً على نسخ مخطوطة ومطبوعة، مع ملاحظة بعض شروحه مثل الرضي والخبيصي والجامي والنجم الثاقب.

وفي المرحلة الثانية قمنا بإدخال ما أُلحِق من التصحيح أثناء التدريس للكتاب، بسبب ما يرد من الإشكالات وما يظهر من الأخطاء المتتابعات، فيتطلب الأمر الإيضاح والإصلاح وإزاحة الإشكال بعد البحث والنظر، فكان بمثابة تحقيق عَمَلي، وقد تميز بحصوله أثناء الدراسة كونه أكثر ترقباً لما يحتاجه الطلاب، وأوفى بغرض المدرسين، مع حصول البركة أثناء الدراسة.

وبعد أن اقترح بعض الإخوان إخراج هذا الكتاب وإعداده للطباعة مصححاً محققاً حصلت المرحلة الثالثة، فكانت أشمل وأكمل، وقد تلخصت فيما يلي:

١- عرض نص الكتاب مصححاً مقابلاً على النسخ الأربع المخطوطة والنسخة المطبوعة، والإشارة في الهامش إلى فروق النسخ غالباً مع تحاشي ذكر الفروق اللفظية فقط كما في كلمة: "نحو" أو "مثل".

٢- تخريج الآيات القرآنية و الآحاديث النبوية.

٣- تخريج الشواهد الشعرية مع بيان إعرابها حسب المشهور عند علماء النحو، مع الإشارة أحيانا إلى بعض الوجوه الإعرابية.

٤- تخريج النصوص التي نقلت في الحواشي من أصولها المطبوعة غالبا.

٥- إضافة كلمة أو عبارة من النسخ الأخرى يقتضيها سياق الكلام قد يكون فيها زيادة إيضاح، وقد وضعناها بين معقوفين تمييزاً لها عن نص الكتاب وإشارة إلى أنها زيادة.

٦- تقسيم النص إلى فقرات بحسب المواضيع مع وضع بعض العناوين تسهيلاً وتقريباً.

٧- تقسيم النص إلى فقرات، ووضع علامات الترقيم في المواضع اللازمة حسب الإمكان.

٨- تصحيح بعض الأخطاء الإملائية والإعرابية التي قد تحصل سهواً أثناء النسخ.

النسخ المعتمدة:

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على نسخ عديدة منه، أهمها:

١- النسخة الأصل، وهي التي اعتمدنا عليها غالباً، وقد رمزنا لها بـ(أ)، وهي نسخة مخطوطة مصورة جرت عليها تمليكات عدة بخط نسخي جيد، وعليها حواش مفيدة حيث تعاقبت فيها الدراسة على علماء عدة منهم: السيد العلامة قطب العلوم عبدالله بن أحمد مشكاع، والسيد العلامة ولي الله الرباني قاسم بن عبدالله الهاشمي، والسيد العلامة علي بن الإمام المهدي محمد بن القاسم الحوثي، والسيد العلامة عبدالله بن درهم شمس الدين وغيرهم، وهذه النسخة أكثر توافقاً واتساقاً مع نص المتن المصحح، وقال في آخرها: وكان الفراغ من رقمها سادس شهر رمضان الكريم سنة ثمان وسبعين وألف هجرية، بخط الفقير إلى كرم الله تعالى علي بن الحسن بن علي بن شرف الدين بن الحسن بن عزالدين بن المهدي الجحافي غفر الله له ولوالديه.

٢- النسخة (ب): وهي نسخة مخطوطة مصورة بخط واضح وتمتاز بكثرة الحواشي ولذلك أغلب الحواشي نقلت منها، وقال في آخرها: كان الفراغ من رقم هذه الحاشية المباركة إن شاء الله بعد العصر يوم الخميس لعله في شهر محرم الحرام مفتاح عام ١٣٣٥هـ، وختمت بخير بخط الفقير إلى الله الطالب الدعاء ممن اطلع على خطه علي بن عبدالله بن حسين بن عبداالله..إلخ، وساق نسبه إلى الإمام الهادي عليه السلام.

٣- النسخة (ج): وهي نسخة مخطوطة مصورة بخط جيد وهي أقرب توافقاً مع النسخة (أ)، قال في آخرها: وافق الفراغ من زبر هذه النسخة المباركة الجليلة بمن الله تعالى ومعونته نهار يوم الأربعاء ٢٢شهرربيع الأول سنة (١٣٦٩) تسع وستين وثلاثمائة وألف، وقال في الهامش بعد الفراغ من آخر حاشية: وتمت بحمد الله قبيل أذان العصر يومنا هذا الاثنين ١٢شعبان سنة ١٣٦٩تسع وستين وثلاثمائة وألف وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، ختمت بخير.

٤- النسخة (د): وهي نسخة مخطوطة إلكترونية بخط جيد ولعلها أكثر توافقا مع الأصل، وقال في آخرها: تم الكتاب بمن العزيز الوهاب ليلة الإثنين المبارك لعله عاشر شهر جماد أول سنة (١٢٠٤هـ) بقلم أسير ذنبه ورهين كسبه عبدالله بن يحيى بن أحمد بن حميد الدين ختم الله له بالحسنى وفتح عليه بالعلم النافع والعمل المتقبل بحوله وقوته، آمين اللهم آمين.

٥- النسخة المطبوعة بتحقيق الشمام: فقد أدرجت ضمن المقابلة ولكن نظرا لعدم عثورنا على النسخة المخطوطة التي طبعت عنها فقد اعتبرناها نسخة خامسة مع تضمين فروقاتها في الغالب والتي كانت توافق ما في نخ (ب) دون الإشارة في بعض الأحيان اكتفاء ببقية النسخ خشية إثقال الكتاب بالهوامش.

تنبيه

نريد أن ننبهك أخي القاري أننا قد بذلنا الوسع في تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً حيث إن نسخ هذا الكتاب المخطوطة رغم كثرتها وتعدد نساختها ليس فيها نسخة تتفق كلياً مع النسخة الأخرى، بل تجد في بعضها زيادة ليست في بعضها الآخر مع تفاوت في التعبير، واختلاف لا يستقصى، ومن أجل ذلك لم نتمكن من الاعتماد على واحدة بعينها واعتبارها أصلاً مفرداً، وعلى الرغم مما بذلناه في هذا التحقيق وما أفرغنا فيه من وسع مؤملين بذلك أن يرقى هذا العمل إلى المستوى المطلوب أو يقرب منه- فلسنا نعول على مدحةٍ أو تزكيةٍ لأن الإنسان عرضة للسهو ومحل للخطأ، والكمال لله وحده، وعليه فإننا نرجو كل من عثر على خطأ أن يصلحه، آملين من الله التوفيق والسداد، وراغبين إليه في دركه إنه كريم وهاب.

وختاما، نقدم شكرنا إلى كل من أسدى إلينا عوناً، أو أبدى توجيهاً، خلال تحقيق هذا الكتاب، ونخص بذلك علماءنا الأجلاء، والقائمين على مكتبة أهل البيت عليهم السلام، ونسأل الله سبحانه القبول بحسن الجزاء، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم و الحمدلله أولاً وأخيراً.

قسم التحقيق

مكتبة أهل البيت عليهم السلام

جماد الثاني/ ١٤٤٤هـ

بداية الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

مقدمة الكتاب

اعلم(٢) أن لفظ(٣) النحو(٤) له حقيقتان لغوية واصطلاحية ويراد به أحد

---

(١)- إن قيل: لم قدمت الجلالة على الرحمن؟ قيل: لأنها اسم ذات، والرحمن من أسماء الصفات، فإن قيل: فلم قدم الرحمن على الرحيم؟ قيل: لأن الرحمن خاص اللفظ، والرحيم عام اللفظ، وخاص اللفظ مقدمٌ على عامه. (هامش ب وج).

(٢)- اعلم أنه ينبغي للطالب لفن من فنون العلم أن يعرف أولاً ثلاثة أمور: حد الفن، وموضوعه، وغايته. أما حد النحو فله حدان لغوي واصطلاحي فالنحو في اللغة: لفظة مشتركة بين معان أحدها: القصد، وثانيها: المثل، وبمعنى عند، يقال: (زيد نحو عمرو) أي: عنده، وبمعنى دون، نحو (القوم نحو المائة) أي: دونها وغير ذلك، وأما الاصطلاحي فهو: علم يعرف به إعراب الكلام وبناؤه على وفق لغة العرب، وأما موضوعه فهو: الكلمة المركبة مع عاملها؛ لأنه يبحث في هذا الفن عن أحوالها الذاتية، وموضوع كل فن ما يبحث في ذلك الفن، عن أحواله الذاتية، وأما غايته، والغرض منه فللنحو غرضان أعلى وأدنى. (خالدي). (هامش ب).

(٣)- في (ب): (أن للفظ النحو حقيقتين..إلخ.

قال في حاشية على ذلك من قوله: «للفظ» ما يلي: أدرج «لفظ» هنا في كثير من النسخ وهو مخل لا يصدق عليه قوله: «ويراد به أحد مقصدين».. إلخ مع ما في حذفها من زيادة حسن في الكلام؛ لما فيه من الاستخدام الذي هو أحد أنواع البديع. (هامش ب).

(٤)- إطلاق لفظ النحو على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به، فالنحو إذاً بمعنى المنحو، أي: المقصود، كالنسخ بمعنى المنسوخ، وخص به هذا العلم، وإن كان كل علم منحوا كاختصاص علم أحكام الشريعة بالفقه، وله نظائر في كلامهم. وسبب تسمية هذا العلم نحواً أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أشار إلى أبي الأسود الدؤلي أن يضعَهُ، وعَلَّمه الاسم والفعل، والحرف، وشيئاً من الإعراب، فقال: انح هذا النحو يا أبا الأسود. (شرح ألفية) قال العلامة (الخضري): النحو في الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة وما يقابله أخرى، ويُعَرَّفُ على الأول بأنه علمٌ بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها كالإعلال، والإدغام، والحذف والإبدال، وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعها من بيان شروط النحو كالنواسخ، وحذف العائد، وكسر إنَّ وفتحها، ونحو ذلك، وعلى الثاني يختص بأحوال التركيب والمراد هنا الأول فهو مرادف لعلم العربية حيث غلب استعماله في هذين فقط، وإن كان في الأصل يعم اثني عشر علماً... الخ ما ذكره. (هامش ب وج).

معنيين[١] أو كلاهما أعلى وأدنى. فحقيقته في اللغة[٢]: القصد، يقال: نحوتك نحواً، أي: قصدتك قصداً، قال الشاعر:

١ -لَقَدْ نَحَاك إلهُ الخلق يا عُمَرُ بِخُطَّةٍ عَنْ مَدَاها يقصرُ البشرُ[٣]

ويقال: هذا نحو هذا، أي: مثله[٤]، وهذا نحو هذا، أي: عنده، واسم لهذا الفن كما قيل[٥]: انح لهم نحوه.

وفي الاصطلاح: أجود ما قيل في حقيقته قول ابن جني: هو صناعة[٦]

---

(١)- في (ب): (أحد مقصدين).

(٢)- حقيقة اللغة: أصوات يعبر بها كل قوم عن أعرافهم.

(٣)- البيت من بحر الطويل.

اللغة: «بخطة» الخطة الحال والأمر والخطب، و«المدى» بفتحتين: الغاية، وقوله: «يقصر» أي: يعجز، و«البشر» الإنسان، والمقصود بعمر هو: عمر بن عبدالعزيز.

الإعراب: (لقد) اللام واقعة في جواب قسم محذوف أي: والله لقد..إلخ، وقد: حرف تحقيق (نحاك) نحا فعل ماض مبني على فتح مقدر، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به (إله) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وإله مضاف، و(الخلق) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة (يا) حرف نداء (عمر) منادى مبني على الضم في محل نصب (بخطة) جار مجرور متعلق بالفعل نحا (عن مداها) (عن) حرف جر (مدى) اسم مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، و(مدى) مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بالفعل يقصر الآتي (يقصر) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره (البشر) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «لقد نحاك» حيث استعمل الشاعر الفعل «نحاك» بمعنى قصدك.

(٤)- قال في (الخلاصة) من كتب الحديث: ينبغي أن يفرق بين المثل والنحو، فالمثل لا يستعمل إلا في الموافق لفظاً ومعنى، والنحو في الموافق معنى لا لفظاً. (منه) والله أعلم وأحكم.

(٥)- القائل هو: أمير المؤمنين علي عليه السلام.

(٦)- الصناعة بكسر الصاد: العلم الحاصل من التمرن في العلم. وبالفتح: الحرفة. (شرح قواعد).

قانونية[١] تعصم الإنسان مراعاتها[٢] عن أن يضل في لفظه بحسب لغة العرب[٣].

والمقصد الأعلى هو معرفة كتاب الله وسنة رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وما يترتب على ذلك[٤]، فيكون على هذا الوجه كسائر العلوم الدينية.

والأدنى معرفة صواب الكلام من خطئه، والتوصل إلى الأشعار والأسجاع ونحو ذلك، فيكون على هذا الوجه كسائر المباحات[٥]، وإنما لكل امرئ ما نوى.

---

(١)- المراد بالقانون: هو الأمر الكلي المنطبق على الجزئيات، كقولك الفاعل مرفوع أبداً، والمفعول منصوب أو المضاف إليه مجرور أبداً.

(٢)- أي: معرفتها، وفي نخ (ب) أي: ملاحظتها.

(٣)- إعراباً وبناءً، وفي هامش (د) مثل ذلك، وفي هامش (ب، ج) بلفظ آخر مع زيادة مفادها ليخرج علم التصريف والمعاني والبيان. وقال في حاشية على الأصل: الأولى أن يقال هو علم يعرف به إعراب الكلام وبناؤه على وفق لغة العرب.

(٤)- كالتفاسير والمسائل الفقهية. وفي هامش (ب، ج): كمعرفة معاني الخطب والمواعظ.

(٥)- قال في حاشية (ب، ج): والصحيح ما قاله أستاذنا العلامة الوشلي: وهو أنه مقصود في نفسه كسائر العلوم؛ لأنه آلة للعلوم الدينية، ولو لم يقصد التوصل بتعلمه فغيره يرجع إليه لحل ما أشكل عليه؛ إذْ مزيته الاستغناء عن العلوم وهي مفتقرة إليه ومن جهل حسناً عابه من غير تثبت ولا إصابة وقد نص بحر العلوم الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام على وجوبه في أزهاره، فكيف يلحق واجب بمباح محرم فعله في المسجد. أما مع الرياء وقصد المحظور فالكل سواء، ولو في خارج المسجد، حتى سيد العلوم، تنزيل الحي القيوم في أن قصد المحظور محرم، والعلم جميعه محمود من غير نظر. من (حواشي تذكرة محمد بن حمزة رحمه الله).

[الكلمة]

قوله[(١)]: **(الكلمة [(٢)])** أي: المعهودة[(٣)] في اصطلاح النحاة التي يتركب منها الكلام المفيد، فاللام فيها للعهد[(٤)] الذهني[(٥)]، وقدمت على الكلام إذ هي مفرده[(٦)]، والمفرد الأصلُ.

وحقيقتها[(٧)] في الاصطلاح ما ذكره الشيخ، فهي محدودة[(٨)] و«لفظ» جنس

---

(١)- في (ب) قال الشيخ ابن الحاجب.

(٢)- قوله: «الكلمة» إنما قدم الكلمة على الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزءيه. (نجم الدين). وفي (الجامي): إنما قدم الكلمة على الكلام لكون أفرادها جزءاً من أفراده، ومفهومها جزءاً من مفهومه. (منه).

(٣)- اعلم أن قوله: «المعهودة في اصطلاح النحاة» وقوله بَعْدُ: «فاللام فيها للعهد الذهني تناقض كما هو ظاهر والأَولى أنَّ اللام في أول الحدود لام الماهية، كما قال المحققون.

(٤)- قيل: وفيه نظر؛ لأن العهد الذهني يوجب جهالة المحدود؛ لأنها تشير إلى الماهية من حيث هي موجودة في فرد غير معهود بين المتكلم والسامع حتى لقد قيل: إن المعرف بها نكرة في المعنى. (غاية تحقيق). المختار أن اللام فيها، وفي سائر المعارف للماهية؛ إذ التعريف بها للأفراد.

(٥)- قال في حاشية نخ (ب) هذه مناقضة؛ إذ كونها للعهد الذهني ينافي قوله سابقاً: «أي: المعهودة في اصطلاح النحاة»، وسيأتي له في بحث المعارف زيادة تحقيق. وقال في حاشية على ذلك في الأصل الأولى الخارجي كما قال الجامي بإرادة الكلمة المذكورة في ألسنة النحاة لأنه لم يعهد سبقه العالم والمتعلم.

(٦)- أي: جزؤه. (هامش ب).

(٧)- والحقيقة تستعمل في ثلاثة معان: بمعنى الذات يقال: هذا حقيقة الشيء أي: ذاته، وبمعنى نقيض المجاز، مثل قولك: أسد. فإنه حقيقة في السبع المخصوص، ومجاز في الرجل الشجاع. والثالث: في اسم القرابة قال الشاعر:

لقد عَلِمَتْ عَلْيا معدٍّ بأنني ... أنا الذائد الحامي حقيقة جعفر

أي: قرابته.

(٨)- حقيقة الحد: ما يمنع الشيء المحدود من الخروج عما حد به، ويمنع غيره من الدخول فيه. والمراد بالجنس: ما يدخل غيره تحته، ولا يدخل تحت غيره، والفصل: المخرج لما دخل تحت الجنس.

الحد، وما بعده إلى «مفرد» فصوله.

وهي في اللغة: تطلق على الكلام نحو: ﴿كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة:٤٠]، أي: كلامه، وعلى الشهادة يقال: قال فلان كلمة الشهادة(١)، وعلى القصيدة(٢) كقولهم: أفصح كلمة قالتها العرب كلمة لبيد(٣): [الطويل]

٢- أَلَا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلُ وكل نعيم لا محالةَ زائِلُ(٤)

---

(١)- وعلى الفعل وحده في اصطلاح المناطقة؛ لأنهم يقولون اللفظ المفرد اسم، وأداة وكلمة، فالاسم ظاهر، والأداة الحرف، والكلمة الفعل.

(٢)- وعلى عيسى عليه السلام، وعلى الفعل عند أهل المنطق.

(*)- في (ب): يقال، وفي (نخ) أشار إليها في (ج) بقوله: (نخ) كقوله صلى الله عليه وآله وسلم.

(٣)- الشاعر لَبِيد بن ربيعة بن مالك العامري، أبو عقيل أحد شعراء الجاهلية والمخضرمين من المعمرين، وفد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم، وهاجر وحسن إسلامه نزل الكوفة وبها مات آخر أيام معاوية، عُمِّر في الجاهلية سبعين وفي الإسلام خمساً وخمسين، له ذكر في أمالي أبي طالب. (لوامع الأنوار للإمام الحجة مجدالدين بن محمد المؤيدي عليه السلام).

(٤)- **اللغة:** لا محالة: لا بُدَّ. زائل: فانٍ. كل: اسم لاستغراق الأفراد إذا أضيفت إلى نكرة اقتضت عموم الأفراد،وإذا أضيفت إلى المفرد المعرف اقتضت عموم الأجزاء.

المعنى: كل شيء في هذا الوجود ماضٍ إلى زوال غير الله سبحانه، وفانٍ لا يدوم، وكل نعيم في هذه الدنيا زائل؛ فليعتبر العاقل ولا يغتر بالدنيا وما فيها.

الإعراب: (ألا) حرف استفتاح وتنبيه (كل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وكل مضاف و(شيء) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة (ما) حرف مصدري (خلا) فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً على خلاف الأصل عائد إلى البعض المفهوم من الكلِّ السابق (الله) لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وجملة (ما خلا الله) لا محل لها من الإعراب اعتراضية بين المبتدأ «كل» وخبره «زائل» أوفي محل نصب حال والتقدير: خالياً. (باطل) خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وكل مضاف و(نعيم) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره (لا) نافية للجنس (محالة) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، وخبر لا محذوف، والتقدير: لا محالة لنا، و(زائل) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

الشاهد فيه: إطلاق الكلمة لغة على القصيدة كونها كلاماً اشتمل على جمل مفيدة، وهذا من باب تسمية الشيء باسم جزئه كما صرح في شرح الأشموني وغيره، والبيت من الشعر قافية وقد يسمون القصيدة قافية.

وعلى غير ذلك(١).

ولها ثلاثة أوزان: كَلِمَة بوزن نَبِقَة(٢) وهي أفصحها، وكِلْمَة بوزن سِدْرَة، وكَلْمَة بوزن تَمْرَة وهي أضعفها.

قوله: **(لفظٌ(٣))** حقيقته: هو الصوت الخارج من الفم المتقطع أحرفاً. فقوله: الخارج من الفم تخرج بهذا أصوات الجمادات ونحوها، وقوله: «المتقطع أحرفاً» يخرج بهذا أصوات البهائم وسائر الحرشات(٤) غالبا(٥).

قوله: **(وضع(٦) لمعنى)** وحقيقته -أي: الموضوع- هو تخصيص شيء -كالاسم مثلاً- لآخر -كالمسمى- إذا أطلق(٧) الأول فهم الثاني، فيحترز بهذا عما لم يوضع لمعنى كالمهملات كـ«كادث» و«مادث»، ومقلوب زيد وعمرو، ونحو ذلك(٨)

---

(١)- قوله: «وعلى غير ذلك» أي: وتطلق الكلمة أيضاً على عيسى عليه السلام؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾ [النساء:١٧١]، وعلى الفعل وحده في اصطلاح المنطقيين. هامش ب. ومثلها في الأصل من موضع قوله: القصيدة.

(٢)- هكذا في الأصل وفي نخ (ب، د) بدون زيادة قوله: «بوزن» في الأوزان الثلاثة لـ«كلمة»، وفي النجم الثاقب ما يوافق الأصل، وقوله: نَبِقَة بفتح النون وكسر الباء الموحدة: واحدة تمر السدر كما في مختار الصحاح وبقية المعاجم. (تعليق).

(٣)- اللفظ في اللغة: الرمي، يقال: «أكلت التمرة ولفظت النواة» أي: رميتها. (جامي). (هامش أصل).

(*)- واللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق. (بتصرف). (هامش ب).

(٤)- هكذا في الأصل ونخ ب وج ود، وقد علق على هذه العبارة في حاشية الأصل، وحاشية نخ (د) بلفظ: صوابه الحشرات، وقال في نخ (ب): في القاموس: حشرات بتقديم الشين على الراء.

(٥)- احتراز من النمل فإنها تتكلم. كما ذكر الله في سورة النمل. قلت: وحمله على المجاز أولى من حمله على الحقيقة. (هامش ب).

(٦)- لم يقل: «دلَّ»؛ لأن الوضع أخص من الدلالة؛ إذ كل موضوع دال، ولا عكس ولو قيل: دال لاحتاج إلى قوله: «بالوضع» ليخرج ما دل بالطبع كـ«أح» من المتألم. (هامش ب).

(٧)- أي: استعمل.

(٨)- فلم ينطق بها العرب فأما إذا جعلت أسماء بعد القلب لِمُسَميات كانت كغيرها.

حيث أريد وضعها الأول[١]، وأما إذا جعلت أسماء بعد القلب لمسميات كانت كغيرها.

قوله: **(مفرد[٢])** وحقيقة المفرد: ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه حال الجزئية[٣]، فالدَّالُ من زيد -مثلاً- لا يدل على جزء من المسمى، فيحترز بهذا من المركب، فإنَّ «قام» في قولك: «قام زيد» يدل على حدوث القيام، وزيد في ذلك المثال يدل على ذات حصل بها القيام، ونحوه.

(وهي) أي: الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام؛ لأنها جنس تحته ثلاثة أنواع: الأول **(اسم[٤] و)**الثاني **(فعل[٥] و)**الثالث[٦] **(حرف)** حرفُ معنى لا حَرْف هجاء فليست[٧] من أقسام الكلمة المذكورة هنا، وانقسمت إلى هذه الأقسام

---

(١)- «حيث أريد وضعها الأول» غير موجود في (ب)، وهو في بقية النسخ أصلاً وتصحيحاً.

(٢)- يصح رفعه على أنه صفه لقوله: «لفظ» وجره على أنه صفة لقوله: «لمعنى» ونصبه على أنه حال من ضمير «وضع» قال بعضهم: لو كان صفة لمعنى لزم أن المعاني تركب والتركيب من أحكام الألفاظ. قلنا: مجاز في المعنى. (رصاص). وفي حاشية نخ ب بزيادة نصّها: الإفراد والتركيب من خواص الألفاظ عند أهل المنطق، فحقيقة المفرد: لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه. والمركب: اللفظ الذي يدل جزؤه على جزء معناه. ذكر معناه الرضي.

(٣)- إنما قال: «حال الجزئية» ليدخل فيه إنسان، فإنَّ (إنْ) يراد به دلالة كالشرط، لكن لا حال كون (إن) جزءاً من إنسان. (شريف). (هامش ب).

(٤)- فإن قيل: الواو تقتضي الجمع فيلزم أن مجموع الثلاثة كلمة، والمعلوم أن كل واحد منها كلمة؟ والجواب: أن ذلك من تقسيم الكلي، كما تقول الحيوان إنسان وفرس وحمار، فكل واحد منها حيوان وليس مجموعها حيواناً، وإنما يلزم ذلك من تقسيم الكل. ذكر معناه الرضي. (هامش ب).

(٥)- مأخوذ من الفعل وهو التضمين، وسمي الفعل فعلاً لتضمنه الفعل اللغوي وهو الحدث؛ تسمية للدال باسم المدلول.

(٦)- في نخ بدون لفظ (الأول، والثاني، والثالث). وفي (ب، د) موجودة وفاقاً للأصل.

(٧)- في (ب، د): فليس. وفي (ج): «فليست» وفاقاً للأصل.

الثلاثة انقسام الكلي(١) إلى جزئياته بحيث يصح إطلاق لفظ المقسوم خبراً عن كل واحد من تلك الأقسام على وجه يصدق، فتقول: الاسم كلمة، والفعل كلمة، و(٢)الحرف كلمة، بخلاف انقسام الكل إلى أجزائه نحو: المداد عفص وصمغ وزاج، فلا يصح فيه ذلك فافهم، ونحو أن تقول: الإنسان حيوان، فيصح الإخبار بالكلي وهو حيوان عن الجزئي وهو إنسان، بخلاف الجزء فلا يصح أن تقول: العسل سكنجبين؛ لأن السكنجبين عسل وماء وخل، فلا بدَّ من مجموعها.

(لأنها(٣) إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا) أراد بهذه القسمة الدلالةَ على انحصار الكلمة في الثلاثة الأقسام التي هي أنواعها فجعلها قسمة دائرة بين نفي وهو قوله: «أَوْ لَاْ»، وإثباتٍ(٤) وهو قوله: «لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها» وهذه أصح القسم؛ إذ لا واسطة بين القسمين، فهي مانعة الجمع والخلو، فلا يجتمع في كلمة واحدة الدلالة على معنى في نفسها وعدم ذلك، ولا تخلو الكلمة عن أحدهما، بل لا بد أن تكون دالة على معنى في نفسها أو غير دالة كذلك؛ إذ لا واسطة بينهما.

---

(١)- الكلي: هو الذي يدخل في حقيقة جزئياته، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس. والكل: ما له أجزاء غير داخل في حقيقتها، كالمداد بالنسبة إلى العفص والزاج. ووجه تسمية الكلي كلياً والجزئي جزئياً أن الكلي جزء للجزئي، فيكون الجزئي كلاً والكلي جزءاً، والكل له نسبة إلى أجزائه لكونه مركباً منها، والأجزاء لها نسبة إلى الكل لكونها أجزاءً له، فالكل جزئي؛ لكونه منسوباً إلى الجزء، والجزء كلي؛ لكونه منسوباً إلى الكل. (هداية العقول).

(٢)- في نخ (ب) بدون الواو.

(٣)- اعلم أن اسم (أن) ضمير الكلمة، والمضاف محذوف إما من الاسم أو من الخبر، أي: لأن حالها إما دلالة، أو لأنها ذات دلالة. واللام في قوله: «لأنها» متعلق بما دل عليه قوله: «وهي اسم وفعل وحرف» إذ المعنى: الكلمة محصورة في هذه الأقسام. (نجم الدين). (هامش ب).

(٤)- وذلك لأن القسم ثلاث دائرة بين نفيين نحو: «زيد لا في الدار، ولا في المسجد» فيجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة دائرة بين إثباتين نحو: «زيد في الدار، أو في السوق» فيجوز في هذا دخول متوسط بينهما أيضاً، وقسمة دائرة بين نفي وإثبات نحو: «زيد في الدار أو لا» فهذه لا يجوز دخول متوسط بينهما وقسمة من الشيخ الدائرة بين النفي والإثبات. (ثاقب).

(الثاني) من القسمين المذكورين وهو غير الدال على معنى في نفسه: **(الحرف**[١] **والأول)** وهو الدال على معنى في نفسه ينقسم إلى قسمين أيضاً؛ لأنه **(إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)** وضعاً[٢] وهي الماضي والحال والمستقبل **(أو لا)** هذه قسمة كالأولى فلا يجتمع في كلمةٍ دالةٍ على معنى في نفسها الاقتران الوضعي وعدمه، ولا تخلو عن أحدهما.

(الثاني) من القسمين الأخيرين **(الاسم)** وهو الذي يدل على معنى في نفسه ولا يقترن بأحد[٣] الأزمنة الثلاثة وضعاً، **(**[٤]**وقد علم بذلك)** التقسيم **(حَدُّ**[٥] **كلّ واحد منها**[٦]**)** أي: من أقسام الكلمة الثلاثة التي هي أنواعها، فالاسم يدل على معنى في نفسه، ولا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً، والفعل يدل على معنى في نفسه ويقترن كذلك[٧]، والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولا يقترن.

---

(١)- قَدَّمه لقربه من المفسر، ولكونه لا يحتاج إلى تقسيم. (هامش ب).

(٢)- وإنما قال: «وضعاً» ليدخل فيه مثل نعم، وبئس، وأفعال المقاربة – فإنها مقترنة وضعاً، ويخرج نحو: «زيد ضارب الآن أو غداً» لأن اقترانه عارض لا وضعي. (خبيصي). (هامش ب).

وفي هامش (ج) بزيادة: دخل نعم وبئس، وخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لقوله: وضعاً.

(٣)- ليدخل اسم الفاعل، واسم المفعول فإنهما في أصل الوضع غير مقترنين، واقترانهما عارض لا وضعي.

(٤)- قبل هذا في غالب نسخ الكافية: «والأول الفعل»، وعلى ذلك شرح الرضي والجامي والنجم الثاقب، وفي نسخ حاشية السيد المخطوطة لدينا هذه الزيادة غير موجودة. (تعليق).

(٥)- ولله در المصنف حيث أشار إلى حدودها في ضمن دليل الحصر، ثم نبه عليها بقوله: وقد علم بذلك حد كل واحد منها، ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع. (جامي).

(٦)- فإن قيل: إذا علم حد كل واحد منها بهذا فيكون حد كل واحد فيما بعد تكراراً؟ أجيب: بأن ذكره هنا على سبيل الإجمال، أو في ضمن القسمة وفيما بعد على سبيل التفصيل، أو القصد لما كان الحد معتمداً عليه. (رضي).

(٧)- في نخ (ب): ويقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

[الكلام]

(الكلام[(١)]) ولما فرغ من تبيين الكلمة التي هي مفرد الكلام شرع في تبيينه، والمراد بالكلام القولي[(٢)] المركب من الحروف المعروفة، لا ما في النفس، وخلاف[(٣)] الأشعرية[(٤)] باطل، واحتجاجهم بقول الشاعر: [الكامل]

٣-إِنَّ الكـلام لفـي الفـؤاد وإنـما جُعِلَ اللِّسان على الفؤاد دليلاً[(٥)]

---

(١)- اعلم أن الكلم اسم جنس جمعي، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات وبينه وبين الكلام العموم من وجه، والخصوص من وجه فإن الكلام أعم من جهة أنه يتناول المركب من كلمتين فصاعداً، وأخص من جهة أنه لا يتناول غير المفيد. والكلم أعم من جهة أنه يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص من جهة أنه لا يتناول إلا المركب من كلمتين، كما سبق. (شرح ألفية).

(٢)- إذ الكلام قد يطلق على ما في النفس، كما ذكر، وأنت خبير بأنه باطل، وعلى الخط كقول عائشة: ما بين الدفتين كلام الله (وهو الخط، وكقولهم: القلم أحد اللسانين، أي: خطه وعلى الإشارة، كقول الشاعر:

حواجبنا تقضي الحوائج بيننا ونحن صموت والهوى يتكلم

ولا ينتقض بقوله:

أشارت بطرف العين خفية أهلها إشارة محزون ولم تتكلم

فالقصد أنها لم تتكلم الحقيقة لا المجاز، وعلى لسان الحال كقوله تعالى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت]، وعلى التكليم الذي هو المصدر كقوله:

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

أي: تكليمك. (هامش ج).

(٣)- من أن الكلام في اصطلاحهم هو الصفة النفسية القديمة المترجمة من الحروف والأصوات القائمة بذاته، فأما المعنى القائم في أنفسنا الحادث فلا يسمى كلاماً عندهم. هامش (ج).

(٤)- الأشعرية منسوبون إلى مذهب أبي الحسن الأشعري، وهو علي بن أبي بشر بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبدالله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري كذا ذكره ابن خلكان.

(٥)- البيت للأخطل، واسمه: غِيَاث بن غوث الصلت، أحد بني جشم بن بكر، ثم أحد بني تغلب، وكنيته أبو مالك. وقبل هذا البيت:

لا يعجبنك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أصيلا

=

لا وجْه له؛ لأنه قصد التجوز لا الحقيقة كما قال الشاعر:

٤-إذا كَلَّمَتْنِــي بــالعيون الفــواتر أَجَبْـت عليهـا بالـدموع البـوادر[١]

الإعراب: (إنّ) حرف توكيد ونصب (الكلام) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (لفي) اللام هي المزحلقة، وفي حرف جر، (الفؤاد) اسم مجرور بفي وعلامة جره الكسرة والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر إنّ وتقديره: إن الكلام الموجود في الفؤاد (وإنما) الواو استئنافية أو عاطفة (إنما) كافة ومكفوفة (جعل) فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح (اللسان) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو المفعول الأول (على الفؤاد) جار ومجرور متعلقان بقوله: «دليلاً» الآتي (دليلاً) مفعول ثان لجعل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وجملة (إن الكلام) ابتدائية لا محل لها، وجملة (جعل) استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: إطلاق الكلام على حديث النفس، وما يتصور الإنسان من المعاني، وهذا مجاز من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه؛ لأن اللسان ترجمان النفس، واعتقاد ذلك حقيقةً مذهب الأشاعرة، وهو مخالف لأهل البيت عليهم السلام حيث يرون: أن الكلام ما له أصوات وحروف مسموعة، وقد أشار الشارح إلى ضعف الاحتجاج بالبيت وأن القصد التجوز لا الحقيقة، فليتأمل.

(١)- هذا البيت من الطويل ينسب إلى إبراهيم بن المهدي كما في النوادر لأبي علي الأنصاري وفي أمالي القالي وغيرها.

اللغة: (الفواتر) جمع فاترة قال في القاموس: طَرْفٌ فاتر: ليس بحاد النظر، قال إبراهيم الباجوري في شرحه لقصيدة كعب «بانت سعاد»: إنه من صفات الحسن والجمال، إذ النفوس في الغالب ترغب إليه، (البوادر) جمع بادرة، قال في القاموس: بادره مبادرة، وبدارا، وابتدره، وبدر غيره وإليه: عاجله، وبدره الأمر وإليه: عجل إليه واستبق واستبقنا.اهـ

المعنى: أنها حين تشير إليّ بطرف العيون إيحاءً بما في قلبها بادرتني دموع العين المستبقة لكثرتها وغلبتها.

الإعراب: (إذا) ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب (كلمتني) كلم فعل ماض مبني على الفتح، والتاء تاء التأنيث الساكنة حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، والنون نون الوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. وجملة «كلمتني» في محل جر بإضافة إذا إليها (بالعيون) جار ومجرور (الفواتر) صفة للعيون مجرورة (أجبت) أجاب فعل ماضي مبني على السكون والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (عليها) جار ومجرور متعلقان =

(ما) هي موصولة بمعنى الذي، أو موصوفة بمعنى شيء **(تضمن[١])** هذه العبارة أعم من قول الزمخشري: ما تركب؛ لأنه يدخل في هذه الكلمتان المنطوقتان نحو: زيد قائم، والمنطوقة والمفهومة نحو: قم واقعد، وأمثال ذلك، ولا يدخل في قوله: «ما تركب» إلا المنطوقتان[٢] فقط.

(كلمتين بالإسناد[٣]) وهذا أعم مما لو قال: بالإخبار؛ لأن هذا يشمل الإنشاء كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، وغير ذلك[٤]، والإخبار «كقام زيد» و«زيد قائم» ونحوه. وحقيقة الإسناد هو: نسبة أحدُ الجزأين[٥] إلى

بأجبت (بالدموع) جار ومجرور، وعليها وبالدموع متعلقان أيضاً بأجبت (البوادر) صفة مجرورة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة، وجملة (أجبت) لا محل لها من الإعراب جواب شرط غير جازم.

الشاهد في قوله: «إذا كلمتني بالعيون» حيث أطلق الكلام على إشارة العينين، وهذا من باب الاستعارة التصريحية التبعية.

(*)- في (ب، ج، د) بزيادة: «ونحو ذلك»، وذلك بعد البيت مباشرة.

(١)- سواء تضمنها حقيقة أو حكماً أي: تكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمِّن اسم فاعل هو المجموع والمتضمَّن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما. (جامي) (هامش ب).

(٢)- وأجيب عنه بأن المستتر في حكم الملفوظ حقيقة والكلام يتحقق بالمسند والمسند إليه فقط وهما كلمتان، وما يجري مجراهما. (حاشية أصل). وفي حاشية (ب) ما لفظه: قلت: هذا ضعيف؛ لأن المركب أعم من المركب التحقيقي والتقديري، و«اضرب» مركب من كلمتين تقديراً، ولهذا قال نجم الدين: ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما. قال في حواشيه –للمحقق الشريف-: أشار بهذا إلى بطلان ما توهم من أن التركيب لا يشمل المقدر فلذا عدل إلى التضمن. وقال في حواشي الموشح فيما إذا تركب الكلام من الكلمتين نحو «اضرب» ويدل على ذلك قولهم في المنطق: اللفظ إنْ قُصِدَ به الدلالة على جزء المعنى فمركب مع جعلهم لنحو «اضرب» داخلاً في هذا الحد. (سيدنا حسن يحيى سيلان). (هامش ب).

(٣)- قال الهندي في حقيقة الإسناد: النسبة المفيدة فائدة تامة والباء فيه للاستعانة أو للمصاحبة أو للإلصاق أو للسببية. (منه).هامش (ب).

(٤)- كالتحضيض، والترجي والقسم، والنداء، والتعجب والمدح والذم، والدعاء فكلها إنشاء. (هامش ب).

(٥)- حقيقة أو حكماً كتسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فنسبة الخبرية إلى تسمع حكمٌ أي: سماعك =

الآخر لإفادة المخاطب فائدةً يصح السكوت عليها؛ فقوله: «نسبة أحد الجزأين إلى الآخر» يدخل في هذا نحو: «غلام زيد» و«إن قام زيد» ويخرج بقوله: «لإفادة المخاطب»؛ إذ ذلك لا يفيد المخاطب[١]، ويخرج بقوله: «فائدة يصح السكوت عليها» نحو: السماء فوقنا، والأرض تحتنا[٢].

(ولا يتأتى ذلك) الإسناد الحاصل منه كلام مفيد **(إلا في اسمين[٣])** نحو «زيد قائم[٤]» **(أو في فعل واسم)** نحو «قام زيد»؛ لوجود المسند والمسند إليه في كل من المثالين، ولا يتأتى من فعلين لعدم المسند إليه، ولا في فعل وحرف لذلك، ولا من حرفين لعدم المسند والمسند إليه، ولا من حرف واسم لعدم المسند، فأما المنادى[٥] فحرف النداء فيه بمثابة الفعل[٦].

خير. (هامش (ج).

(١)- قد قيل الأمر بالعكس، وهو أن يخرج بهذا القيد نحو «السماء فوقنا» و«الأرض تحتنا» وبالقيد الذي بعده ما ذكره.

(٢)- هذا ضعيف؛ لأن السماء فوقنا كلام إذ هو موضوع للإفادة، وإن لم يفد المخاطب لأمر خارج، وهو علم المخاطب بذلك، فهو مثل «القرآن حق» و«محمد رسول». (هامش ب).

(٣)- (في) هنا بمعنى (من) أي: (من اسمين) فلا يكون الظرف والمظروف شيئاً واحداً وقدم المركبة من اسمين لاستحقاق جزئيه التقديم. (هندي). وفي (هامش ب) ما لفظه: حقيقة أو حكماً، وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف. (هامش ب).

(٤)- فالضمير المستتر في الوصف كالعدم؛ لأنه لا يبرز في تثنية ولا جمع فلا يقال: «زيد قائم» ثلاثة أسماء. هامش (ج).

(٥)- فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو الْمَنْوِي في أدعو. (جامي).

(٦)- يقال: ليس في المنادى إسناد فلا يحتاج إلى قوله: فأما المنادى..إلخ، وإنما يحتاج إليه من فسر لفظه ذلك بالكلام أو ما تضمن الكلام.

[الاسم وأقسامه]

(الاسم) قُدِّمَ الاسم على أخويه؛ لاستغنائه عنهما واحتياجهما إليه؛ إذ لا يتم منهما كلام إلا به[(١)]، واشتقاقه من السمو وهو العلو؛ لأنه يسمو بمسماه إلى الأذهان فيرفعه، ويكشف معناه، وبدليل تصغيره وتكسيره والإخبار عنه، نحو «سُمَيٌّ[(٢)] وأسماء وسَمَّيْتُ» في الإخبار، وأصله سِمْوٌ قلبت الواو همزة[(٣)] في أوله، وهذا عند البصريين، وقال الكوفيون: إنه مشتق من السمة وهي العلامة؛ لأنه سمة للمسمى، وأصله وَسْمٌ قلبت الواو[(٤)] همزة.

(ما[(٥)] دل على معنى) يدخل في هذا الاسم والفعل والحرف إذ كل واحد يَدَلُّ على معنى، فقال: **(في نفسه[(٦)])** خرج الحرف؛ إذ لا يدل على معنى في نفسه

---

(١)- وفي «الرصاص» إنما قدم الاسم على الفعل لأنه عبارة عن المحدث والفعل عبارة عن الحدث، والمحدث سابق على حدثه. (منه). (هامش ب) وفي ح على الأصل بلفظ مقارب بالمعنى).

(٢)- يعني: فلا يقال وسيم في تصغيره، ولا أوسام في جمعه ولا سِمْتُ في الإخبار كما ذهب إليه الكوفيون. (هامش ب).

(٣)- هذه العبارة فيها تسامح؛ لأن المذكور في التصريف أن لامه لما حذفت لحقته همزة الوصل عوضاً عن المحذوف، أو لأنه لما أشبه الفعل في الإعلال سكن أوله فوجب الإتيان بهمزة الوصل كما في الفعل نحو انطلق لغرض الجبر والعوض. (هامش ب).

(٤)- الأولى أن يقال حذفت الواو التي هي الفاء وأتي بهمزة الوصل كما في المناهل. قال الرضي: ولا نظير لما قالوا، يعني: الكوفيين إذ لا تحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل. (مناهل). (هامش ب)، وفي حاشية الأصل بلفظ آخر.

(٥)- قوله: ما دل كلمة (ما) موصوفة أو موصولة وجعلها موصوفةً أولى؛ لئلا يلزم الاقتصار على الفصل؛ لأن الموصول مع الصلة بمنزلة الشيء الواحد فكان ذكر الفصل الأول لإخراج الحرف، وذكر الفصل الثاني لإخراج الفعل، والجنس غير مذكور في الحد بخلاف ما إذا جعلت موصوفة حيث تكون كلمة (ما) جنساً، وما بعدها فصلاً فيكون الحد تاماً. وقوله دَلّ فعل ماض أريد به الاستمرار لأن الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار أي: كلمةٌ دالٌّ دلالةً على المعنى.

(٦)- أي: في نفس ما دل، يعني: الكلمة. فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول. (جامي). (هامش ب).

بل لا بد من ذكر متعلق في الاستعمال نحو «سرت من البصرة إلى الكوفة».

(غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) خرج الفعل؛ لأنه وإن دَلّ على معنى في نفسه فهو مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً، وهذا اللفظ من أول الاسم إلى هنا طرد الحد، وعكسه[١] أن نقول: ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً فليس باسم؛ فاطرد الحد وانعكس على وجه يصدق كما ترى، وهذا دليل صحته.

(ومن) هي للتبعيض **(خواصه)**[٢] هذا من ألفاظ جموع الكثرة[٣]، ولم يذكر بعده من الخواص إلا دون العشرة فأتى بهذا اللفظ ليدل على أن الخواص قريب من ثلاثين، وخاصة الشيء ما يدخله دون غيره، ولم يذكر إلا بعضها[٤]:

(دخول اللام[٥]) أي: لام[٦] التعريف واختصت بالاسم لكونها لتعيين[٧] المحكوم[٨] عليه، ومن حق المحكوم عليه[٩] أن يكون اسماً.

---

(١)- العكس الذي أراده هو انتفاء المحدود عند انتفاء الحد والاطراد ثبوته.

(٢)- والفرق بين الحد والخاصة أن الحد يطرد وينعكس والخاصة تطرد ولا تنعكس. إلخ.

(٣)- منبهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرتها، وبمن التبعيضية على أن ما ذكره بعض منها، وهي جمع خاصة، وخاصة الشيء ما يختص به، ولا يوجد في غيره، وهي إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للإنسان، أو غير شاملة كالكاتب بالفعل له. (جامي). (هامش ب).

(٤)- في نخ (ب) بزيادة وهي: نحو وفي نخ (ج) بدون هذه الزيادة.

(٥)- وإنما اختصت لام التعريف بالاسم؛ لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدّالّ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه. (نجم الدين). (هامش ب).

(٦)- وأما لام الابتداء أو اللام الموطئة ولام جواب لو ولولا ولام الأمر فليست من خواص الاسم. (خالدي).

(٧)- في نخ (ب) لأنها لتعريف وفي نخ (ج) لكونها لتعيين وفي نخ (د) لأنها لتعيين.

(٨)- قيل: ما يصح أن يقع محكوماً عليه فلا يرد «زيد القائم» والأولى أن يعلل أن غير الاسم لا يقبل التعريف. (نجم الدين).

(٩)- وهو ما يعبر عنه عند أهل البلاغة وبعض النحاة بالمسند إليه. تعليق.

(والجر[(١)]) واختص بالاسم لكونه[(٢)] إعراب المضاف إليه، والمضاف إليه لا يكون إلا اسماً غالباً[(٣)]، أو لأن أصل الإعراب للاسم فشاركه الفعل المضارع في الرفع والنصب، واختص بالجر لئلا يستوي الفرع والأصل[(٤)].

(والتنوين) أي: تنوين التمكين «كزيد ورجل» لدلالته على أمكنية[(٥)] الاسم[(٦)] في الإعراب. وتنوين التنكير كسيبويهِ وسيبويهٍ آخر؛ لأن الاسم تارةً معرفةٌ، وتارةً نكرةٌ، والفعل لا يتصف بأحدهما[(٧)]. وتنوين العوض كالذي في يومئذٍ وحينئذٍ، وبعضهم لبعضٍ؛ لأنه عوض عن المضاف إليه ولا يكون إلا اسماً أو في حكمه. وتنوين المقابلة كمسلماتٍ فإنه مقابل لنون الجمع في

---

(١)- إنما قدم الجر على التنوين مع أن بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لأنهما إذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخراً عنه في الوجود، وأما تقديم اللام عليهما فلأن الصدر موقعها، وأما تقديم الثلاثة على ما بقي فلأنها لفظية، وهي أظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص.
وأما تقديم الإسناد على الإضافة فلأنه مدار الكلام، ولتضمنه خواصَّ كثيرة. (ح عبدالغفور على الجامي). (هامش ب).

(٢)- في نخ (ب) لأنه وفي جميع النسخ لكونه.

(٣)- يحترز من يوم ينفع الصادقين ويوم يجمع الله الرسل. وقيل: يحترز من الظروف فإنها تضاف إلى الجملتين.

(٤)- فإن قيل: قد حصل الاستواء حيث خلف الجزمُ الجرَّ في الفعل قلت: المساواة لا تحصل إلا باتحاد نوع المشترك فيه، ويكفي شرف الاسم عدم تخطي الفعل إلى التحلي بذلك النوع المخصوص، وخلف نوع آخر في الفعل لا يرقى به إلى مساواة أصله لتجويز انحطاط درجة هذا النوع الآخر عن ذلك النوع، فإن الجزم مثلاً وإن كان إعراباً فهو أمر عدمي؛ إذ هو سلب حركة أو حرف بخلاف الجر ونحو ذلك من التجويزات – والله أعلم. (سيدنا أحمد حابس). (هامش ب).

(٥)- يقال: أمكن ومتمكن فالمتمكن الممتنع والأمكن المنصرف.

(٦)- ولا أمكنية للفعل. (هامش ب).

(٧)- في نخ (ج): بأيهما.

«مسلمين» والجمع يختص بالأسماء. وأما تنوين الترنم فيدخل أنواع الكلمة كلها.

(والإسناد إليه[(١)]) فإنه لا يسند إلا إلى الاسم نحو: «قام زيد»، وإن أسند إلى فعل تؤوِّل بالاسم نحو: «تسمع بالمعيدي[(٢)] خيرٌ من أن تراه» أي: سماعك، وقول الشاعر: [الطويل]

٥-جَزِعْتُ غداة البَيْنِ لَمّا تَرَحَّلوا وحُقَّ لمثلي -يا بثينةُ- يَجْزَعُ[(٣)]

---

(١)- واختص الإسناد بالاسم؛ لأن الفعل وضع لأن يكون مسنداً أبداً فلو جعل مسنداً إليه لزم خلاف وضعه.

(٢)- قيل: وأصل المثل أن رجلاً من العرب كان اسمه معيدياً، وكان غاية في الشجاعة والفصاحة لكنه كريه المنظر، قصير القامة فوصفه رجل عند أمير من أمراء العرب، فرغب الأمير إلى حضوره فطلبه، فلما حضر نظر إليه الأمير بالحقارة، وقال: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» فقال المعيدي: إنما المرء بأصغرية قلبه ولسانه، أي: لا تنظر إليَّ بالحقارة. (بغية). (هامش خبيصي).

(٣)- البيت لجميل بن عبدالله بن معمر العذري. وقد رواه في شرح المفصل لابن يعيش وابن جني في الخصائص بلفظ: جزعت حذار البين.. إلخ.

اللغة: «جزعت» الجزع محركة نقيض الصبر، وبابه جزع كفرح «البين» الفراق وبابه باع، وهو من أسماء الأضداد يقال فرقة ووصلا. «ترحلوا» بمعنى: رحلوا «حق» ثبت «بثينة» اسم امرأة.

الإعراب: (جزعت) جزع: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (غداة) ظرف زمان منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره متعلق بـ«جزع»، وغداة مضاف، و(البين) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، (لما) ظرف بمعنى حين متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب متعلق بالجواب، (ترحلوا) ترحل فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها، وجواب لما محذوف لدلالة الكلام السابق عليه (وحق) الواو عاطفة، أو حالية. حق: فعل ماض مبني للمجهول (لمثلي) اللام حرف جر، ومثل اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة =

أي: حق الجزع، وهو قليل.

(والإضافة[١]) لأن الإضافة من خواص الأسماء، فلا تضيف إلا اسماً إلى اسم، ونحو: «يوم ينفع»، أي: يوم نَفْعٍ.

ومثل مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بالفعل حق، (يا بثينة) يا: حرف نداء، وبثينة: منادى مبني على الضم في محل نصب، وجملة يا بثينة لا محل لها من الإعراب، جملة اعتراضية بين العامل ومعموله (يجزع) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وهو مؤول بمصدر نائب فاعل. ويرى بعضهم أن جملة يجزع نفسها هي نائب الفاعل ولا حاجة إلى تقدير أن المصدرية، ولا إلى تأويل مصدر.

الشاهد فيه: «حق لمثلي يجزع» حيث أسند «حق» إلى الفعل «يجزع» كونه بمعنى الاسم على تأويله بالمصدر، والتقدير: حُقَّ الجزعُ.

(١)- أي: كون الشيء مضافاً واختص بالاسم؛ لأن المضاف إما متخصص أو متعرف، نحو «غلام رجل» و«غلام زيد» والتعريف والتخصيص من خواص الاسم ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافاً إليه. لئلا يرد عليه «يوم ينفع» و«يوم يجمع» من إضافة الظروف إلى الأفعال. (نجم الدين).

[انقسام الاسم إلى معرب ومبني]

(وهو) أي: الاسم ينقسم إلى قسمين **(معرب)** وهو الأصل(١) **(ومبني)** لعذر يعرض له **(فالمعرب(٢) المركب(٣))** يشمل تركيب الإسناد «كقام زيد»، وتركيب المزج «كبعلبك»، وتركيب الإضافة نحو: «غلام زيد»، وتركيب العدد كأحد عشر، وتركيب الصوت كسيبويه، ويخرج(٤) من هذا أسماء الأعداد كواحد اثنين، ثلاثة، والتعداد كزيد، وبكر، وعمرو، قبل التركيب، وحروف(٥) التهجي كألف، با، تا، ثا، ونحوه.

وقوله: **(الذي لم يشبه مبني الأصل)** خرج تركيب الصوت والعدد، ونحو «قام هؤلاء» من تركيب الإسناد؛ لأنها أشبهت مبنيات الأصول، وهي فعل

---

(١)- فإن قيل كيف ذلك. وأصل الأسماء الإفراد، وهي في مثال الإفراد غير مستحقة الإعراب كما هو معروف؟ قلت: إنما حكم بذلك؛ لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وإن كانت أصولاً للمركبات عارض لكون استعمالها مفردة عارضاً غير وضعي. ذكر معناه (الرضي).

(٢)- الفاء للتقسيم أو التفسير، وإنما قدم المعرب على الإعراب؛ لأن المعرب بمنزلة الذات والإعراب بمنزلة الصفة، ولا شك في تقديم الذات على الصفة. (هامش ب). وقال في حاشية على الأصل قدمه على المبني؛ لأنه أمر وجودي، والمبني أمر عدمي، والموجودات تقدم على العدميات.

(٣)- أي: الاسم الذي ركب مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله. (جامي) ليخرج غلام من «غلام زيد» فإن غلام مبني، وزيد معرب، وأما مع العامل فإنه معرب نحو «جاء غلام زيد».

(٤)- وصح الإخراج بالجنس لكونه أخص من الفعل بوجه.

(٥)- صوابه: أسماء حروف التهجي كما لا يخفى، فالأسماء مثل جيم، عين، ونحوهما. وأما حروف التهجي مثل: جه، وعه، ونحوهما، فليست أسماءً، ولا أفعالاً، ولا حروف معاني، وإنما هي جزء كلمة، أي: أبنية الكلمة التي تبنى منها، فإذا كان الحرف منها متحركاً مثل الجيم من «جعفر» أُتِي بهاء السكت كما تقول للقائل، ما أول جعفر؟ فتقول: جه وأما إذا كان ساكناً فتقول: أجْ. (هامش ب).

الأمر والماضي والحرف لوجوه ستأتي إن شاء الله تعالى.

(وحكمه) أي: حكم المعرب **(أن يختلف آخره[١])** أي: آخر المعرب **(باختلاف[٢] العوامل)** التي هي عامل الرفع نحو «قام» وعامل النصب نحو: «ضربت»، وعامل الجر نحو: «مررت» **(لفظاً)** كما في الاسم الصحيح وهو ما لم يكن آخره حرف علة نحو: زيد وبكر وعمرو وخالد، والملحق به وهو ما آخره أحد حروف العلة[٣] وقبله ساكن، كالواو من دَلْو، والياء من جَدْي، فتقول: «جاءني زيدٌ ودلوٌ، ورأيت زيداً ودلواً، ومررت بزيدٍ ودلوٍ».

(أو تقديراً) كالذي آخره ألف مقصورة نحو «عصا» و«موسى» أو ياء متكلم «كغلامي» مطلقاً، والمنقوص في بعض أحواله وسيأتي.

---

(١)- وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم؛ لأن نفس الاسم يدل على المسمى، والإعراب على صفته، ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف فالأنسب أن يكون الدال عليها متأخراً عن الدال عليه. (جامي).

(٢)- أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بأن يعمل بعضها خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا: «إن زيداً مضروب» و«إني ضارب زيداً» فإن العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه. (جامي بتصرف).

(٣)- وكذلك الواو المشددة، والياء المشددة، نحو: «كرسي «و» عدوّ»، فَإِنَّ حركات الإعراب تدخلها من غير ثقل. (حاشية مفصل).

[الإعراب]

(والإعرابُ) هو في اللغة مشتق من[١] الإبانة يقال: «أعرب فلان عن حاجته» أي أبان عنها، والثَّيِّب تعرب عن نفسها، أي: تبين، ومن التغيير كما يقال: «عَرُبَت معدة الفصيل» إذا تغيرت. وهو تبيين وتغيير ويزيل الفساد الناشئ من التباس بعض الأمثلة ببعض كما في قولك: «ما أحسن زيدٌ» فإن أردت نفي الإحسان عنه رفعته[٢] وفتحت نون أحْسَن، وإن أردت التعجب من حسنه نصبته مع فتح النون[٣]، وإن أردت الاستفهام عن أي شيء أحسنه جررته مع ضم النون[٤]، فلولا الإعراب لما فهم ذلك فكذلك في الفاعلية والمفعولية والإضافة- **(ما اختلف آخره[٥])** أي: آخر المعرب **(به)** أي: بالإعراب **(ليدل على المعاني)** التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة الحاصلة من نسبة أحد الجزأين إلى الآخر **(المعتورة)** والمتداولة، والمتناوبة، والمتعاقبة **(عليه)** أي: على الاسم.

(و)لما كانت المعاني ثلاثة جعلت **(أنواعه[٦])** أي: أنواع الإعراب ثلاثة

---

(١)- صوابه بمعنى.

(٢)- على أن ما نافية، و(أحسن) فعل ماض، وزيد فاعله.

(٣)- على أن «ما» استفهامية مبتدأ وأحسن خبر مضاف إلى زيد. أيُّ شيء هو الحسن فيه، وأحسن في هذا أفعل تفضيل.

(٤)- على أن «ما» بمعنى شيء، وأحسن فعل ماض، وزيداً مفعوله.

(٥)-فإن قيل: إن الضمير عائد إلى الإعراب، وذكر المحدود في الحد ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى الدور. أجيب بأنه لما ذكر ضمير هان الاعتراض بل الحق أن الضمير عائد إلى «ما» التي هي عبارة عن حركة أو حرف فلا يرد ما ذكر.

(٦)-وإنما قال: وأنواعه أي: أنواع الإعراب، وفيما سيأتي في المبنيات: وألقابه؛ لأن كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من المعاني، فلما كانت المدلولات أنواعاً كانت الدوال عليها أنواعاً. بخلاف هناك؛ لأن كل واحد من علامات البناء فيه يدل على أمر واحد وهو البناء. (هندي).

(رفعٌ[١] ونصبٌ وجرٌ) ليكون لكل معنى نوع **(فالرفع[٢] علم الفاعلية)** ليدخل في هذا الفاعل وما أشبهه كالمبتدأ والخبر ونحو ذلك، وفي جعل الرفع للفاعلية معادلة من حيث قلة الفاعل وثقل الرفع ومناسبة من حيث كون الفاعل عمدة وقوة الرفع فكان الأثقل القوي للأقل العمدة **(والنصب[٣] علم المفعولية)** يدخل في هذا المفاعيل الخمسة وما أشبهها كالحال والتمييز ونحوهما، وفي جعل النصب لذلك معادلة من حيث خفته وكثرة المفاعيل، ومناسبة من حيث ضعفه، وكون المفاعيل ونحوها فضلات **(والجر علم الإضافة[٤])** وهي بابٌ واحد، وخصت به الإضافة لكونها متوسطة بين الكثرة والقلة والعمدة[٥] والفضلة، والجر متوسط بين الخفة والثقل والقوة والضعف ففي ذلك معادلة

---

(١)-وسمي الرفع رفعاً لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به، ولرفع مرتبته من بين أخويه لكون علماً لما هو عمدة الكلام، وإنما سمي النصب نصباً لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به، وإنما سمي الجر جراً؛ لأن عامله يجر الفعل إلى الاسم ولأن الشفة السفلى تجر إلى أسفل عند التلفظ به. (غاية تحقيق).(هامش (ب)وهامش (أ) بتصرف يسير).

(٢)-قال نجم الدين: ولو قال: فالرفع علم العمدة والنصب علم الفضلة، والجر علم المضاف إليه لكان أخصر لفظاً، وأتم معنى.

(*)- أي: علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكما؛ ليشمل الملحقات بالفاعل أيضاً، كالمبتدأ والخبر وغيرهما. (جامي).

(٣)-أي: علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة أو حكماً ليشمل الملحقات به. (جامي).

(٤)-ولما كانت الإضافة مصدراً بنفسها لم يحتج إلى إلحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية. (جامي).

(٥)-قوله: والعمدة والفضلة... الخ والمناسبة بينهما في التوسط لما كان المضاف إليه تارة فاعلاً نحو «أعجبني دق القصار الثوب» وأخرى مفعولاً نحو «أعجبني ضرب اللص الجلادُ». (غاية). ولأن المضاف إليه يكون في موضع تكميل العمدة نحو «جاءني عبدالله» وفي موضع تكميل الفضلة نحو «رأيت عبدالله». وفي موضع يقع فضلة نحو زيد ضارب عمرو. (هامش أصل).

ومناسبة[(١)] أيضاً.

ولما فرغ من ذكر المعرب والإعراب أراد تبيين العامل، فقال: **(والعامل ما به يتقوم[(٢)])** أي: يتحصل **(المعنى)** من فاعلية ومفعولية وإضافة؛ إذ لم تحصل الفاعلية في زيد إلا بنسبة قام أو نحوه إليه في قولك: «قام زيد» وكذلك المفعولية والإضافة وهذا المعنى وهو الفاعلية ونحوها هو **(المقتضي للإعراب)** من رفع ونصب وجر، فهنا مُقْتَضٍ وهو الفاعلية والمفعولية، والإضافة ومُقْتَضَى وهو: الرفع والنصب والجر، وآلة اقتضاء وهو نحو: «قام، وضربت، ومررت».

[الذي يعرب بالحركات]

(فالمفرد)[(٣)] اعلم أن الأسماء بالنظر إلى دخول علامات الإعراب عليها ستة أقسام، قسم يستوعب الحركات الثلاث مع التنوين كما سيأتي في الكتاب، وهذا هو الجاري على القياس من حيث إن الأصل فيما أعرب أن يعرب بالحركات

---

(١)-وفي (الجامي) ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جعل علامة له.

(٢)- قوله: يتقوم... الخ لو أتى الشيخ بيتحصل مكان يتقوم لكان أولى؛ لأن من حق المحدود أن يكون واضحاً ليفهم من أول وهلة. (رصاص) وفي شرح ابن الحاجب وفسر العامل هنا؛ لأنه يتضمنه قوله: «يختلف آخره لاختلاف العوامل».

(٣)- قوله فالمفرد.. الخ اعلم أنه يرد عليه الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم مكبرة، وليس حكمها ما ذكر من وجوه فإن اكتفى بخروجها بذكرها فيما بعد فليكتف بخروج ما لا ينصرف بذكره أيضاً فلا حاجة بالتقييد بالمنصرف. (بُرُود) وقد أجاب عن هذا الورود المحقق الشريف بقوله: قلنا: الأسماء الستة مع قلتها حكمها حكم المنصرف في ثلاث حالات، حالة الإفراد نحو «جاءني أب له ورأيت أباً له ومررت بأب له» وحالة الإضافة إلى ياء المتكلم نحو «جاءني أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي» فإن إعرابها بالحركات التقديرية، وحالة الإضافة إلى غير ياء المتكلم مصغرة نحو «جاءني أخيُّك، ورأيت أخيَّك، ومررت بأخيِّك» ويخالف حكمها ما ذكر في حالة واحدة وهي إضافتها إلى غير ياء المتكلم مكبرة فاكتفى بخروجها بحسب هذه الحالة بما أورد من بيان إعرابها بَعْدُ، وأما غير المنصرف فهو لا يكاد ينحصر في عدد مع خروجه عن الحكم في حالاته كلها، فكان الاعتبار بالاحتراز عنه أكثر، فلم يكتف بذكره بعدُ. (شريف).

مستكملة؛ إذ هي الإعراب، والحروف متولدة[(١)] منها على الصحيح، وهو المفرد يحترز من المثنى والمجموع، وقوله: **(المنصرف)** يحترز من الممتنع نحو: أحمد، فلا يدخله الجر، ولا التنوين.

(والجمع) إذ المفرد قد تقدم **(المكسر[(٢)])** نحو: رجال ومساجد فيخرج بهذا جمع السلامة نحو «مسلمين» **(المنصرف)** خرج الجمع المكسر الممتنع نحو «مساجد» **(بالضمة)** مع التنوين **(رفعاً)** هذا تمييز أي: رفعه بالضمة **(والفتحة)** مع التنوين **(نصباً)** تمييز كذلك **(والكسرة)** مع التنوين **(جراً)** تمييز كذلك مثاله: «جاءني زيد ورجال» «ورأيت زيداً ورجالاً» «ومررت بزيدٍ ورجالٍ».

(جمع المؤنث)[(٣)] هذا هو القسم الثاني مما يعرب بالحركات وهو لا يستوعبها يحترز[(٤)] من جمع المذكر السالم فقد تقدم والسالم سيأتي **(السالم)** نحو: مسلمات وهندات فيخرج بهذا القيد جمع المؤنث المكسر نحو «ضوارب» **(بالضمة)** رفعاً مع التنوين ولو امتنع من الصرف على الصحيح نحو «عرفات» ففيه التأنيث والعلمية، ويحكى على حاله، ولا يضره التنوين؛ إذ هو للمقابلة لا

---

(١)- في (ب): متفرعة.

(٢)- وإنما أعرب جمع المكسر إعراب المفرد لمشابهته للمفرد لكون صيغته مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده، ويكون بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضاً لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعراباً كما في الجمع بالواو، والنون. (رضي).

(٣)- في (ب، د): (جمع) هذا هو القسم الثاني مما يعرب بالحركات وهو لا يستوعبها مفردة عن. خلافاً لـ(أ، ج). وفي الحاشية التالية ما يقرر الأصل.

(٤)- قوله: جمع المؤنث.. الخ ولقائل أن يقول: ينبغي أن يذكر أولات بمعنى صاحب كما ذكر أولو بعد جمع المذكر السالم فإن إعرابها كإعراب هندات، وليست الألف والتاء في آخرها للجمع إذ لا مفرد لها من جنسها. (سعيدي). وقدم جمع المؤنث على غير المنصرف؛ لأن إعراب جمع المؤنث أقوى من إعراب غير المنصرف؛ لأنه في جمع المؤنث جُعل الأضعف تابعاً للأقوى وفي غير المنصرف الأقوى تابعاً للأضعف. (سعيدي).

للتمكين[١] **(والكسرة)** مع التنوين نصباً وجراً كذلك تقول: «هذه مسلماتٌ وعرفاتٌ» «ورأيت مسلماتٍ وعرفاتٍ ومررت بمسلماتٍ وعرفاتٍ»، وحمل نصبه على جره لأنه فرع على جمع المذكر السالم، وقد حمل نصب ذلك على جره، فكذلك هذا؛ لئلا يكون للفرع على الأصل مزية[٢].

(غير المنصرف) هذا هو القسم الثالث مما يعرب بالحركات وهو لا يستوعبها **(بالضمة)** رفعاً من غير تنوين **(والفتحة)** نصباً وجراً من غير تنوين كذلك، وستأتي علة منع الجر[٣] والتنوين عنه، وذلك نحو: «جاءني أحمدُ وإبراهيمُ، ورأيت أحمدَ وإبراهيمَ، ومررت بأحمدَ وإبراهيمَ».

[إعراب الأسماء الستة]

(أخوك[٤]) هذا هو القسم الرابع من المعربات، وهو أول ما يعرب بالحروف[٥]، وجار على القياس في استيعابه للحروف[٦]، وكون الواو علامة

---

(١)- قال نجم الدين: بل للتمكين، وإنما لم تسقط من عرفات لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط ودخل النصب، وهو في خلاف ما هو عليه الجمع السالم. (منه).

(٢)- فإن قيل: المزية حاصلة؛ لأن الأصل معرب بالحروف والفرع معرب بالحركة، قيل: الإعراب بالحرف في الجمع صار أصلاً ممهداً معتبراً باعتبار أن الجمع فرع، والإعراب بالحرف أيضاً فرع فإعطاء الفرع للفرع بحكم التناسب صار أصلاً ممهداً معتبراً عندهم فصار الإعراب بالحركة كأنه فرع عنها. (غاية).

(٣)- صوابه منع الكسر.

(٤)- في (ب، د): أبوك. خلافاً لـ(أ، ج) من حيث التقديم والتأخير بين (أبوك وأخوك).

(٥)- وإنما جعل إعراب الأسماء الستة بالحروف لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضاً كذلك لئلا يكون بينها وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة، وإنما اختاروا أسماء ستة؛ لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسماً، وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد، ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب سماعاً بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ«يد، ودم» فإنه لم يسمع فيها من العرب إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب. (جامي).

(٦)- في نخ (ب، ج، د) الحروف.

الرفع، والألف علامة النصب، والياء علامة الجر، ومخالف للقياس من حيث أعرب(١) بالحروف؛ التي(٢) هي فرع الحركات.

(وأبوك وحموك(٣)) هو بكسر الكاف إذ الخطاب فيه لمؤنث؛ لأن الحم هو أخو زوج المرأة **(وهنوك(٤) وفوك وذو مال)** ولا تعرب بالحروف كما ذكر إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون **(مضافة)** حتى لو كانت مفردة أعربت بالحركات لفظاً نحو: «جاءني أب وأخ وحم وهن وفم»، وكذلك النصب: «رأيت أباً وأخاً وحماً... الخ»، والجر: «مررت بأبٍ» كذلك، وهذا فيما عدا ذو مال(٥)، فأما هو فلا يقطع عن الإضافة أبداً.

الشرط(٦) الثاني: أن تكون مضافة **(إلى غير ياء المتكلم)** حتى لو كانت مضافة إليها كان إعرابها بالحركات تقديراً مطلقاً تقول: «هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي» وتقدر الرفع والنصب والجر.

الشرط الثالث(٧): أن تكون غير مصغرة(٨) حتى لو صغرت أو كسِّرت(٩)

---

(١)- في (ب) من كون إعرابه وفي (د) من حيث إعرابه وفي (ج) كالأصل.

(٢)- في (ب): إذ هي.

(٣)- حم المرأة أبو زوجها ومن كان من قبله والأنثى حماه، وحم الرجل أبو امرأته وأخوها وعمها. (قاموس).

(٤)- والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة، والصفات الذميمة والأفعال القبيحة وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واويَّة. (جامي).

(٥)- في نخ (ب، ج) (ذو) خلافاً لـ(أ، د).

(٦)- في نخ (ب) والشرط الثاني خلافاً لـ(أ، ج، د).

(٧)- وإنما لم يذكر المصنف هذا الشرط وذكر الاثنين الأولين اكتفاء بما ذكره في التمثيل، وإنما لم يكتف بالتمثيل عن اشتراط إضافتها إلى غير ياء المتكلم لئلا يتوهم اشتراط إضافتها إلى الكاف.

(٨)- هكذا في نخ (أ، ج، د) وفي (ب) أن تكون مكبرة.

(٩)- في نخ (ب، ج، د) بدون كسرت.

أعربت بالحركات لفظاً تقول: «هذا أبيُّه، ورأيت أبيَّه، ومررت بأبيِّه[١]».

فإذا جَمَعَتْ الشروط كان إعرابها **(بالواو)** رفعاً **(والألف)** نصباً **(والياء)** جراً، وهذه الحروف هي لام[٢] الكلمة في حالة الرفع[٣]، نقص في الأربعة الأول، وعينها في فوك وذو مال إذ هي إنما حذفت [في حالة الإفراد] لتطرفها[٤] مضمومة، ومع الإضافة زال التطرف فردت الواو، وجعلت علامة الإعراب في حالة الرفع، وأبدلت ألفاً في حالة النصب، وياء في حالة الجر، وهذا هو الصحيح[٥].

---

(١)- الشرط الرابع أن تكون موحدة إذ المثنى والمجموع منها معرب بإعراب التثنية والجمع. (جامي) وألا تجمع جمع تكسير مثل آباؤه فإنها تعرب بالحركات مضافة ومقطوعة. (خالدي). (هامش ب) وفي حواشي الأصل كذلك بألفاظ مقاربة مع زيادةٍ لفظها: وإنما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاءً بالأمثلة. جامي.

(٢)- في الأربعة الأول، وعيناها في فوك وذو مال إذ أصله فوه وذَوَوٌ. تمت جامي.

(٣)- وبدلاً من لام الكلمة في حالة النصب والجر. (نجم الدين).

(٤)- بل حذفت اعتباطاً كما هو منصوص عليه في المناهل.

(٥)- وعند المازني أنها معربة بالحركات اللفظية، والحروفُ لإشباعها وعند الفراء والكسائي أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف أيضاً. موشح.

[إعراب المثنى]

(المثنى) هذا هو القسم الخامس من الستة وهو الثاني مما يعرب بالحروف وجارٍ على القياس في كون جره بالياء **(وكلا**(١)**)** حكمه حكم المثنى، وإن لم يكن له مفرد من جنسه، وشرط المثنى ذلك. فيعرب إعراب المثنى بشرط أن يكون **(مضافاً**(٢)**إلى مضمر**(٣)**)** نحو: «جاءني الرجلان كلاهما، ورأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما» وذلك لأنه لما أضيف إلى مضمر اشتد اتصاله به، وعاد الضمير منه إلى مثنى متقدم ظاهر فتأكدت فيه التثنية(٤)

---

(١)- وأما كلا فهو موحد اللفظ مثنى المعنى، ومن حيث انه لا يقع إلا مضافاً إلى المثنى اكتسب التثنية اللفظية، وقد يأخذ المضاف حكم المضاف إليه في كثير من المواضع، وعند إضافة «كلا» إلى مضمر تتأكد تثنيته اللفظية والمعنوية لأنه لا بد أن يرجع الضمير إلى مثنى. موشح باختصار.

(*)- وكذا كلتا – ولم يذكره لكونه فرع كلا. (جامي).

(٢)- قال في (الجامي): وإنما قيد بذلك؛ لأن (كلا) باعتبار لفظه مفرد، وباعتبار معناه مثنى، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل روعي فيه جانب لفظه الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل لكن تكون حركاته تقديرية؛ لأن آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين نحو «جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين» وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب بالحروف التي هي الفرع نحو «جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما» فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافاً إلى مضمر. (منه). (هامش ب) وكذلك (أ).

(*)- في إعراب (كلا) إطلاقان وتفصيل، الأول أن تعرب إعراب المثنى سواء أضيف إلى ظاهر أم مضمر وهي لغة كنانة والثاني أنه يعرب تقديراً سواء أضيف إلى ظاهر أم مضمر وعليه قول الشاعر:

فيا رب حيّ الزائرين كلاهما ... وحيّ دليلا في الفلاة هداهما

والتفصيل كلام الشيخ.

(٣)- سواء كان ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب نحو كلانا وكلاكما وكلاهم. إيضاح.

(٤)- أما من جهة اللفظ فلأن المضاف بعض المضاف إليه وأما من جهة المعنى فلأنه إذا أضيف إلى المضمر فلا بد أن يتقدم ما يعود إليه الضمير لفظاً ومعنى فيكون قد جرى على المثنى ولا يؤكد المثنى إلا مثله. والله أعلم.

لفظاً[١] ومعنى لتوسطه بين مثنيين مع شدة اتصاله بالضمير، وهذا هو الصحيح، وأما إذا أضيف إلى مظهر كان إعرابه بالألف في الأحوال الثلاثة، وأعرب تقديراً مطلقاً نحو: «جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين» لفظاً وخطأً على الصحيح[٢] لعدم توكيد التثنية فيه.

(واثنان) أجري مجرى المثنى وإن لم يكن مثنى حقيقة؛ إذ لا مفرد له من جنسه لكن لفظه لفظ المثنى، وعُبِّر به عن الشيئين فأجري مجراه، فأعرب كل ذلك **(بالألف)** في حالة الرفع، لأن المثنى سابق على الجمع والألف أخف فأخذها، وللسيد نجم الدين على هذا[٣] نظر. **(والياء)** علامة النصب والجر فيه وحُمِل نصبه على جره إذْ هما إعراب الفضلات، ولم تجعل الألف علامة لنصب المثنى والمجموع؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر سيما حالة الإضافة؛ إذ النون منهما[٤] تذهب لها فتقول في المثنى: «جاءني الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين».

---

(١)- المراد بالتثنية اللفظية أنها في حكمه لا أنها مثنى لفظاً، ولأنه منافي لقولهم موحد اللفظ مثنى المعنى. (حاشية خبيصي).

(٢)- وعن بعضهم أنه يكون خطأً بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً. (موشح).

(٣)- الأولى في التعليل ما ذكره (الخالدي)، ولعلها قاعدة (نجم الدين)، وهو أنه قال: وإنما خالفا في إعرابهما ما هو الأصل في المعرب بالحروف؛ لأن الألف جلبت قبل الإعراب في المثنى علامة للتثنية، والواو في الجمع علامة للجمع، ثم أرادوا إعرابهما فوجدوا فيهما ما يصلح لأن يكون إعراباً فجعل ما في كل واحد منهما من حروف المد لأسبق إعرابه وهو الرفع الذي هو علامة العمدة، فجعل ألف المثنى لرفعه، وواو الجمع لرفعه، ولم يبق من حروف المد إلا الياء والجر أولى بها؛ لمناسبتها للكسرة فقلبت ألف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فأتبع الجر؛ لكونهما علامتي الفضلات. (خالدي).

(*) ليس في كلام (نجم الدين) ما يشعر بالتنظير على هذه العلة لاتحاد العلة في كلامه وكلام السيد.

(٤)- في (ب) فيهما وفي (أ، ج) منهما.

[إعراب جمع المذكر السالم]

(جمع المذكر) احترازٌ[(١)] من جمع المؤنث فقد تقدم، وهذا هو السادس من الستة وهو آخر ما يعرب بالحروف **(السالم)** احترازٌ من المكسر فقد تقدم **(وأولو)** هذا مما أجري مجرى الجمع، وإن لم يكن جمعاً حقيقياً؛ إذ لا مفرد له من جنسه لكن فيه معنى الجمعية تقول: «جاءني أولو العلم، ورأيت أولي العلم، ومررت بأولي العلم» **(و)**كذلك **(عشرون وأخواتها)** هي رأس كل عقد[(٢)] إلى التسعين نحو: «ثلاثون، أربعون»[(٣)] أجريت مجرى الجمع؛ إذ فيها معناه وإن لم تكن[(٤)] جمعاً على الحقيقة؛ لأنه لا مفرد لها من جنسها **(بالواو)** في حالة الرفع، وهو جار فيها على القياس **(والياء)** في حالتي النصب والجر حملاً للنصب على الجر؛ إذ هما إعراب الفضلات تقول: «جاءني الزيدون والمسلمون، ورأيت الزيدين والمسلمين، ومررت بالزيدين والمسلمين».

ونون الجمع مفتوحة أبداً، وما قبل الياء فيه مكسور، ونون المثنى مكسورة وما قبل الياء مفتوح.

---

(١)- هكذا في (أ، ج، د) وفي (ب) احترازاً في الموضعين.

(٢)- وفي (ب، ج) عشرة وفي (د) عدد.

(٣)- في (ب، د) ثلاثين أربعين وفي (ج): ثلاثون أربعون كالأصل.

(٤)- في (ب ود): يكن، وفي (ج): تكن كالأصل.

[الإعراب التقديري]

(التقدير[١]) للإعراب في نوعين: الأول منهما: **(فيما تعذر[٢])** فيه الإعراب **(كعصا)** وسعدى وسلمى وموسى وعيسى، وكل ما كان آخره ألفاً مقصورة؛ إذ هي لا تقبل الإعراب[٣] **(و)**نحو **(غلامي[٤])** ورجالي، وكل ما كان آخره ياء متكلم؛ إذ هي تقتضي كسر ما قبلها، وتلك الكسرة تضادد حركات الإعراب كلها. أما مضادتها للرفع والنصب فظاهر، وأما مضادتها للجر فلأن هذه لازمة وحركة الإعراب غير لازمة[٥] **(مطلقاً)** في الأحوال الثلاثة تقول: «هذه عصاً وغلامي، ورأيت عصاً وغلامي، ومررت بعصاً وغلامي» **(أو)** لم يتعذر بل ممكن لكنه **(استثقل)** وهذا هو القسم الثاني من التقديري وهو **(كقاضٍ[٦])**

---

(١)- قال نجم الدين: كان على المصنف أن يذكر في قسد المتعذر إعرابه مطلقاً المحكيَّ نحو «مَنْ زيدٌ» و«مَنْ زيداً» و «من زيدٍ»؛ لكونه معرباً تقديراً لاشتغال محله بحركة الحكاية والمقدر رفعه؛ لأنه خبر لـ«من».

(٢)- أي: في معرب تعذر إعرابه فحذف المضاف وهو إعراب وأقيم المضاف إليه وهو الضمير مقامه فصار مرفوعاً فاستتر في الفعل. (رضي).

(٣)- في (ب) ظهور الإعراب، وفي (ج) الإعراب، كالأصل.

(٤)- واعلم أن مذهب النحاة أن باب غلامي مبني لإضافته إلى المبني، وخالفهم المصنف كما رأيت؛ لأنه عده من قسم المعرب وهو الحق بدليل إعراب نحو «غلامك، وغلامه وغلاماي» ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني مطلقاً سبب البناء؟. بل لها شروط كما يجيء في الظروف المبنية إن شاء الله تعالى. (نجم الدين).

- قوله: «غلامي» ضابطه: كل اسم معرب بالحركات مضاف إلى ياء المتكلم. (جامي)(ح (أ، ب). فلا يرد المثنى، وجمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم.

(٥)- قوله: «غير لازمة صوابه» فلأنه لا يجتمع كسرتان، وكلام السيد يصلح أن يكون جواباً لمن قال: هلا اكتفى بكسرة الإعراب عن الكسرة الأصلية ويكون لفظياً في حالة الجر كما قال بعضهم.

(٦)- وهو كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة فمعرب تقديراً في رفعه وجره اتفاقاً، فإذا أضيف =

وغازٍ وراعٍ وفانٍ وكل اسم منقوص **(رفعاً وجراً)** أي: استثقل في حالتي الرفع والجر؛ إذ أصله: هذا قاضيٌ، ومررت بقاضيٍ، استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين فبقي: هذا قاضٍ، وتقدر الرفع، ومررت بقاضٍ وتقدر الجر[(١)]، فأما في حالة النصب فتقول: رأيت قاضياً[(٢)]؛ لأن النصب خفيف، وإذا كان معرفاً باللام أسكنت ياؤه في حالتي الرفع والجر، وفتحت في حالة النصب[(٣)] تقول: هذا القاضي، ورأيت القاضي ومررت بالقاضي.

(و)من المستثقل **(نحو: مسلميَّ)** ومصطفَيَّ وكل جمع مذكر جمع بالواو والنون أضيف إلى ياء المتكلم فهو مستثقل **(رفعاً)** فإن أصله مسلمون، أضيف إلى ياء المتكلم؛ فحذفت النون لأجل الإضافة وبقي مسلموي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في ياء المتكلم[(٤)]

ثبتت ياؤه ساكنة رفعاً وجراً وقُدِّر عليها الإعراب قال تعالى: ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة:٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥]، وثبتت مفتوحة نصباً قال تعالى: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]. (خالدي).(هامش ب).

(١)- على الياء المحذوفة. خالدي.

(٢)- إلا لضرورة الشعر كقوله:

ولــــــــو أن واشٍ باليمامــــــــــة داره ... وداري بـــأعلى حضـــرموت اهتـــدى ليـــا

وقد جاء الإسكان في غيره، ومنه: أعط القوس باريها. (عمدة).

(٣)- معرفة كان أو نكرة نحو: رأيت القاضي أو قاضياً. (خبيصي).

(٤)- قياساً مطرداً، فلما صارت الواو ياء حكم المصنف بأن رفعه بالواو تقديراً، وزعم أن النحاة غفلوا عن الإعراب بالحرف مقدراً، وهو ثابت في مسلمي رفعاً، وفي كلامه غفلة وذهول من حيث إن تقدير الشيء إنما يكون عند عدمه من دون بدل، وأما مع إبداله بغيره فليس بتقدير ألا ترى أن الكسرة في غير المنصرف أبدلت فتحة والفتحة في باب مسلمات أبدلت كسرة وجعل نصبه بالكسرة وهو لا يقول: بأن ذلك تقدير وهو لازم له، لكن الأمر كما قيل: لكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة. (رصاص).

وفتحت للساكنين(١)، فأما في حالة النصب والجر فالإعراب لفظي؛ إذ ياء الإعراب باقية لم تقلب(٢) وإنما أدغمت في ياء المتكلم.

وقال نجم الدين(٣): الإعراب مطلقاً لفظي في الرفع أيضاً.

(واللفظي فيما عداه(٤)) أي: فيما عدا التقديري فقد حصره لإمكان حصره وأطلق اللفظي لمشقة ذلك.

---

(١)- وكسر ما قبل الياء فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الإعراب في حالة الرفع تقديرياً. (جامي).

(٢)- كما قلبت الواو في مسلمي ياء، فتقول: جاء مسلمي، ورأيت مسلمي، ومررت بمسلمي – فهو مقدر في حالة الرفع، لفظي في حالتي النصب والجر.(هامش (ج).

(٣)- هذه الرواية سهو عن (نجم الدين) فينظر من أين أخذت هذه الرواية؟ لأن (نجم الدين) صرح بأن إعرابه في حالة الرفع تقديراً.

(*)- هذه الرواية للرصاص، وقد نقل كلامه أعلى هذا، وقد أجيب عنه بجواب ضعيف فانظره سابقاً.

(٤)- ولا يقال: قوله: «واللفظي فيما عداه» مكرر؛ لأنه قد سبق أولاً فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف، لأنَّ قوله: «فالمفرد المنصرف».. الخ يتناول اللفظي والتقديري؛ لأن إعرابهما بالضم والفتح والكسر فيكون لفظياً، وقد يكون تقديرياً. (ركن الدين).

[إعراب غير المنصرف]

(غير المنصرف) اعلم أن المنصرف[1] أفضل من غير المنصرف، والصرف في اللغة هو الفضل، قال المتنبي: [الطويل]

٦-وما الفضةُ البيضاءُ والتِّبْرُ واحِـدٌ   نَفُوعان للمُكْدِي وبيـنهما صَرْفُ[2]

---

(١)- (فائدة) والمنصرف وغير المنصرف يجمعهما اسم المتمكن من المكنة أي: الثبوت إذ لم يخرجا إلى شبه الحرف بل بقيا في مكانهما الأصلي، وقد يقال للمنصرف: الأمكن وذلك لأن غير المنصرف قد أشبه الفعل فكان المنصرف لعدم ذلك فيه أثبت. (ذكره في المفصل وشرحه).

(٢)- هذا البيت لأبي الطيب أحمد بن الحسين الجعفي الملقب بالمتنبي، الشاعر الحكيم، عاصر العباسية، وله بعض مدائح في سيف الدولة ولما عوتب على عدم تعرضه لمدح الإمام علي عليه السلام أنشد قوله:

وتركـت مـدحي للـوصي تعمـداً   إذ كـان نـوراً مسـتطيلاً كـاملا

وإذا اسـتقام الشـيء قـام بنفسـه   وصـفات ضـوء الشـمس تـذهب بـاطلا

اللغة: «التِّبر» بالكسر: الذهب قبل أن يصاغ، فإذا صيغ فهو ذهب. وقد يطلق على الفضة أيضاً. «نفوعان» يقال: رجل نفوع بمعنى نفاع «المكدي» الفقير الذي لا خير عنده. «صرف» أي: فضل.

المعنى: ليس الذهب والفضة سواء وإن اجتمعا في المنفعة.

الإعراب: (وما) الواو حسب ما قبلها، وما نافية تميمية، و(الفضة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(البيضاء) صفة للفضة مرفوعة «والتبر» الواو حرف عطف و«التبر» معطوف على المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره «واحد» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. «نفوعان» خبر لمبتدأ محذوف أي: هما نفوعان، (للمكدي) اللام حرف جر و«المكدي» اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والجار والمجرور متعلقان بـ(نفوعان) «وبينهما» الواو حرف عطف «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية، وبين مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع، والألف عماد، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «صرف» مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر معطوفة على جملة (هما نفوعان) (التي هي مبينة للجملة قبلها. ويحتمل أن تكون الواو واو الحال

=

أي: فضل، ويكون بمعنى الصوت، قال النابغة الذبياني:

٧-مقذوفةٍ بدخيسِ النَّحْضِ بازِلهـا له صريفٌ صريفَ القعَوِ بالمسَـدِ(١)

وحقيقة غير المنصرف: **(ما فيه(٢) علتان(٣) من تسع)** كل منها فرع عن

والجملة في محل نصب حال من الضمير في نفوعان.

التمثيل به: في قوله: «صرف» حيث استعمله الشاعر بمعنى الفضل والزيادة.

(١)- **التخريج:** البيت من بحر البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه.

اللغة: الدخيس ما اكتنز من اللحم و(النحض): اللحم البازل السن، أي: نابها الذي صارت بخروجه بازلاً وهو ما تم له تسع سنوات، الصريف: صوت الناب إذا حك بالناب تحته، القعو: ما تدور عليه البكرة، المسد: الحبل من الليف.

المعنى: يصف ناقته بالنشاط فيقول إنها مومية باللحم صليقه ولبازلها صوت يشبه صوت البكرة عندما تدور حولها وتلف الحِبَال المجدولة، وقد جعل بعضهم الصريف من الإناث للإعياء والكلال.

الإعراب: (مقذوفة) صفة لعيرانه مجرورة وعلى القطع للمدح فهي خبر مبتدأ محذوف وجوباً تقديره هي (بدخيس) جار ومجرور متعلقان بمقذوفة، ودخيس مضاف و(اللحم) مضاف إليه مجرور (بازلها) مبتدأ مرفوع، وهو مضاف و(ها) في محل جر بالإضافة، (له) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم لصريف، (صريف) مبتدأ مؤخر (صريف) الثاني: مفعول مطلق وهو مضاف والقعو مضاف إليه مجرور (بالمسد) جار ومجرور متعلقان بالمصدر صريف.

الشاهد فيه: قوله: صريف حيث وردت بمعنى الصوت.

(٢)- علتان جامعتان للشروط والتنكير في مقام العهد لأن التسع معهودة معينة لكنه نكرها تفخيما. (هندي). قال نجم الدين: اعلم أولاً أن قول النحاة: إن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم، والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة وإياه عنى المصنف بقوله: وحكمه أن لا كسر يدخله ولا تنوين؛ لأن سقوط التنوين والكسر في حكم غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم أيضاً لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سبباً وعلة مجاز؛ لأن كل واحد منها جزء علة لا علة تامة إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة إذاً مجموع علتين أو واحدة منها تقوم مقامها وستعرف الشروط إن شاء الله تعالى. (منه).

(٣)- قوله: ما فيه علتان هذا غير مستقيم مع قوله فيما سيأتي ويجوز صرفه للضرورة، وكان الأولى هنا المصير إلى حد النحاة وهو: غيرُ المنصرف ما لا يدخله الكسر ولا التنوين.

غيره **(أو واحدة منها)** أي: من التسع **(تقوم مقامها)** أي: مقام العلتين **(وهي)** أي: التسع مجموعة في قول الشيخ[(١)]: **(عَدْلٌ)** فرعٌ عن المعدول عنه **(ووصفٌ)** فرع[(٢)] عن الموصوف **(وتأنيثٌ)** فرع[(٣)] عن المذكر **(ومعرفَةٌ)** فرع عن النكرة **(وعُجْمَةٌ[(٤)])** فرع[(٥)] عن العربية **(ثم جَمْعٌ)** فرع عن الموحد **(ثم تَرْكِيْبُ)** فرع عن المفرد **(والنون زائدةً[(٦)])** فرع عن غير المزيد[(٧)] فيه **(من قبلها أَلِفٌ ووزن فعلٍ)** فرع[(٨)] عن وزن الاسم **(وهذا القول تَقْرِيْبُ)** أي: نظمها أقرب من

---

(١)-وقبله هذا البيت:

موانـع الصــرف تسـع كُلَّـما اجتمعـت ... ثنتـان منهـا فـما للصـرف تصـويبُ

(٢)- وإنما كان الوصف فرعاً لأنه لا يعقل وصف إلا بتقديم موصوف فوجود الوصفية مرتبٌ عليهما.

(٣)- لأن الذكورة هي الأصل من حيث الألفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة، فإذا قصد إلى التأنيث زيدت العلامة لذلك. سعيدي.

(*) وإنما كان المذكر أصل المؤنث لأن حواء خلقت من آدم عليه السلام فكان المذكر أصلاً ولأن المذكر لا يحتاج إلى علامة، والمؤنث تلحقه العلامة، ولأن المذكر أخف والمؤنث أثقل فكان الأخف هو الأصل.

(٤)- وإنما كانت العجمة فرعاً لأن كلام العرب في أصل موضوعهم دون إدخال غيره فيه، فإذا أدخلوا شيئاً غير كلامهم فهو فرع على كلامهم في التحقيق فهو أظهر الفروع. (سعيدي).

(٥)- قوله: فرع عن العربية: إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر. رضي، وخالدي معنى.

(٦)- منتصب على الحال ويجوز رفعه على أنها صفة للنون بتقدير زيادة الألف واللام كأنه قال: النون الزائدة تمنع الاسم. (ركن الدين). وقال في حاشية الأصل: انتصبت «زائدة» على أنها حال من النون والعامل معنوي أي: تمنع الصرف عدل ووصف وكذا وكذا والنون حال كونها زائدةً. (خالدي).

(٧)- وإنما كان الألف والنون فرعاً عن المزيد عليه إذ لا يعقل زيادة إلا لمزيد عليه فكان فرعاً لذلك. (سعيدي).

(٨)- لأن أصل كل نوع ألا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الأصلي.

عدها نثراً، أو لأن القول بأنها تسع أقرب من قول من جعلها إحدى عشرة، هذه التسع مع القول بأن لزوم ألفي التأنيث للاسم لزوماً لا ينفكان عنه بحال علةٌ، وكونُ الجمع لا نظير له في الآحاد العربية علة، أو غير ذلك.

(مثل: عمر) هذا مثال العدل فهو معدولٌ به عن عامر تقديراً **(وأحمر)** مثال الوصف **(وطلحة)** مثال التأنيث اللفظي بالتاء **(وزينب)** مثال التأنيث المعنوي **(وإبراهيم)** مثال العجمة **(ومساجد)** مثال الجمع **(ومعدي كرب)** مثال التركيب **(وعمران)** وسكران مثال زيادة الألف والنون **(وأحمد)** مثال وزن الفعل.

(وحكمه) أي: حكم باب ما لا ينصرف **(أن لا كسر)** يدخله **(ولا تنوين[١])** تمكين ولا تنكير غالباً[٢]، وذلك لأنه أشبه مطلق الفعل من حيث إن فيه علتين فرعيتين كما تَبَيَّنَ[٣]، والفعل فرع عن الاسم من جهتين: احتياجه إليه، واشتقاقه منه[٤]، فإنَّ ضرب مشتق من الضرب وهو المصدر فمنع منه ما منع من الفعل، وهو الكسر والتنوين، كما ذكر، فأما الجر فيدخله إلا أن جَرَّه بالفتحة.

(ويجوز[٥] صرفه[٦] للضرورة) أي: صرف الممتنع لضرورة الشعر رداً له

---

(١)- وأما تنوين المقابلة كعرفات وتنوين العوض فيدخلان باب الممتنع.

(٢)- احترازاً من الضرورة والتناسب.

(٣)- في قوله: كل منهما فرع عن غيره.

(٤)- هذا إنما يتمشى على كلام البصريين في كون الفعل مشتق من الاسم وأما على مذهب الكوفيين فالعلة الأخرى هي تركب معناه من معناه، قال مولانا شرف الإسلام الحسن بن أحمد الجلال: فيه بحث فإن كون المصدر مشتقاً من الفعل عندهم يمنع تركب معناه من معناه، لاستلزام الاشتقاق تقدم المشتق منه على المشتق، والتركيب تقدم الجزء فيناقضه. (من شرحه).

(٥)- قوله: ويجوز..الخ إنما ذكر الجواز مع أن الضرورة موجبة للصرف؛ لأنه عطف عليه التناسب وهو غير موجب أو لأنه أراد بالضرورة انكسار الوزن وانزحافه وذلك يجوز وليس بواجب.

(٦)- أي: جعله في حكم المنصرف عند المصنف بإدخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفاً =

إلى أصله؛ إذ أصل الأسماء(١) الصرف، وهذا من أحسن الضرورات رد الشيء إلى أصله كقول حسان: [الوافر]

٨-وَجبْريـــــلٌ أمــــينُ الله فينـــــا وروح القُــدْس لـيس لـه كِفَــاءُ(٢)

حقيقة فإن غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما، وبإدخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل: المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع إلى حكمه. (جامي بلفظه).

(١)- أما كون الأصل في الأسماء الصرف فمن وجهين الأول أن المنصرف أكثر، والأكثر أصل بالقياس إلى الأقل، والثاني أن منع الصرف يحتاج إلى العلتين والمستغني أصل بالنظر إلى المحتاج. (مفصل).

(٢)- البيت لحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي، من قصيدة يهجو فيها المشركين ويمدح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قال الإمام الحجة مجدالدين المؤيدي عليه السلام فيه: من فحول الشعراء في الجاهلية والإسلام، توفي قبل الأربعين في خلافة علي عليه السلام وقيل: سنة خمس وأربعين وله مائة وعشرون سنة. وكان عثمانياً. (لوامع الأنوار).

اللغة: «روح القدس» القدس بالضم وبضمتين: الطهر، اسمٌ ومصدر وجبل عظيم بنجد والبيت المقدَّس وجبريل عليه السلام كروح القدس. (قاموس). «ليس له كفاء» ليس له مماثل.

الإعراب: «وجبريل» الواو حسب ما قبلها وجبريل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وإنما صرف للضرورة «أمين» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وأمين مضاف و«الله» لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «فينا» في حرف جر (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال «وروح» الواو حرف عطف، وروح: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وروح مضاف و«القدس» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «ليس» فعل ماض ناقص ناسخ يرفع المبتدأ وينصب الخبر «له» اللام حرف جر، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «كفاء» اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجملة (ليس له كفاء) في محل رفع خبر المبتدأ «روح» ويحتمل أن يكون «روح القدس» معطوف على الخبر «أمين الله» فيكون جملة «ليس له كفاء» في محل نصب حال منه.

الشاهد: (جبريل): حيث صرفه للضرورة مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

وقول الآخر: [الطويل]

٩-أَعِـدْ ذكـرَ نعـمانٍ لنـا إنّ ذِكْـرَه   هـو الْمِسْـكُ مـا كَرَّرْتَـه يتضـوَّع(١)

وقوله:

١٠-كَـأَنَّ دنـانيراً عـلى قَسَـمَاتِهِم   وإِنْ كان قد شَـفَّ الوجـوه لقـاءُ(٢)

---

(١)- ورد هذا البيت في بعض كتب اللغة بلا نسبة، وقد نسبه في حاشية النجم الثاقب للنابغة الذبياني.

اللغة: «نعمان» كسحبان: وادٍ وراء عرفة وهو نعمان الأراك وواد قرب الكوفة ووادٍ بأرض الشام قرب الفرات ووادٍ بالتنعيم وموضعان آخران. «يتضوع» تنتشر رائحته.

الإعراب: «أَعِدْ» فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذكر» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، «وذكر» مضاف و«نعمان» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة لضرورة الشعر «لنا» اللام حرف جر و(نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالفعل أَعِدْ «إنَّ» حرفٌ مشبه بالفعل ينصب المبتدأ ويرفع الخبر يفيد التوكيد «ذكره» ذكر: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وذكر مضاف و(الهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه «هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب «المسك» خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جملة مستأنفة «ما» مصدرية ظرفية متعلقة بالفعل يتضوع «كررته» كرر فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به «يتضوع» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب حال من المسك، وما المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر، التقدير: مدة تكريره.

الشاهد فيه: قوله: «نعمان» حيث صرفه الشاعر ضرورة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

(٢)- هذا البيت من الطويل وهو لمحرز بن المكعبر الضّبّي.

اللغة: «الدنانير» ما كان مضروباً من الذهب «قسماتهم» القسمات مجاري الدموع، ويقال: وجه مقسم أي: حسن، والقسامة: الحسْن «شَفَّ» بمعنى زاد هو من أسماء الأضداد. والشَّفّ: الرِّقَة والنحول والخفّة.

=

وذلك كثير.

فأما منع المنصرف للضرورة فلا يجوز، و[(١)] قول عبَّاس بن مرداس[(٢)]:

١١-فـما كـان حصـنٌ ولا حـابسٌ   يفوقـان مـرداسَ في مَجْمَـعِ[(٣)]

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب «دنانيراً» اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «على» حرف جر «قسماتهم» اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة وقسمات مضاف، و(الهاء) ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر بالإضافة، والميم علامة الجمع لا محل لها من الإعراب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كأن (وإن) الواو حرف عطف، وإنْ مخففة من الثقيلة مهملة (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح (قد) حرف تحقيق، شفَّ فعل ماض مبني على الفتح «الوجوه» مفعول به مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «لقاء» تنازع فيه عاملان: كان، وشف، فإن أعملت الأول كان لقاء اسمها وأضمرت في شف فاعلاً وإن أعملت الثاني كان لقاء فاعلاً له وأضمرت في كان اسمها وهو ضمير مستتر يعود على متأخر لفظاً ورتبة وهذا جائز في باب التنازع وجملة قد شف في محل نصب خبر كان.

الشاهد فيه: قوله: «دنانيراً» حيث جاء به مصروفاً للضرورة وحقه المنع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجموع.

(١)- في (ب): وقول كالأصل، وفي (ج): وقول الشاعر..إلخ البيت ضعيف.

(٢)- وهو العباس بن مرداس السلمي، أحد المؤلفة قلوبهم، وقيل: أمه الخنساء الشاعرة، توفي سنة ١٦هـ.

(٣)- البيت من المتقارب يخاطب به النبي ﷺ عندما قسّم الغنائم في حنين فأعطى المؤلفة قلوبهم؛ منهم أبو سفيان وابنه، والأقرع بن حابس وعيينة بن حصن الفزاري، وأعطى العباس بن مرداس دونهم.

الإعراب: «فما» الفاء حسب ما قبلها وما نافية لا عمل لها، «كان» فعل ماض ناقص «حصن» اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره «ولا» الواو حرف عطف ولا زائدة لتأكيد النفي «حابس» معطوف على حصن «يفوقان» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف الاثنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل «مرداس» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وجملة يفوقان في محل نصب خبر كان «في مجمع» جار ومجرور متعلق بالفعل يفوق.

=

فَشَاذٌّ؛ من حيث منع مرداس وما فيه إلا العلمية.

ويجوز صرف الممتنع لوجه آخر وقد بَيَّنَه الشيخ بقوله: **(أو التناسب[١])** وذلك في التنزيل؛ إذ لا ضرورة فيه لأن التناسب مقصود مهم **(مثل)** قوله تعالى: **(﴿سَلَاسِلًا﴾)** صُرِفَ ليناسب قوله تعالى: **(﴿وَأَغْلَالًا﴾)** ﴿وَسَعِيرًا۝٤﴾ [الإنسان]، و﴿قَوَارِيراً ۝١٥ قَوَارِيراْ﴾ [الإنسان]، كذلك صرف قواريراً[٢] الأول لأن رؤوس الآي قبله وبعده مصروفة، وصرف قواريراً الثاني ليناسب الأول عند صرفه.

وأما الذي يقوم مقام العلتين فقد بينه الشيخ بقوله: **(وما يقوم مقامهما)** وهو **(الجمع)** الآتي ذكره **(وألفا التأنيث)** المقصورة نحو: حبلى، والممدودة نحو: حمراء؛ لأنهما لازمان للاسم لزوماً لا ينفكان عنه بحال.

الشاهد فيه: قوله «مرداس» حيث منعه من الصرف مع أنه منصرف إذ ليس فيه إلا علة واحدة. قلت: وقد جعله بعضهم قبيحاً ولحناً لا يقاس عليه كما أشار إليه السيد بقوله شاذ، ولذا فإن ابن السراج قال: والرواية الصحيحة: يفوقان شيخي في مجمع.

(١)- قوله: «أو التناسب» قال نجم الدين: يعني: إذا قرئ منوناً فإن تنوينه للصرف ليناسب الآي: التي قبله والتي بعده لا إذا وقف عليه بالألف لأن الألف يحتمل أن يكون بدلاً من التنوين وأن يكون للإطلاق، كما في قوله تعالى: (الظنونا)، و(الرسولا)، و(السبيلا)..

(٢)- يجوز صرفهما جميعاً، ومنعهما وصرف الأول ومنع الثاني لا العكس. (خالدي). وقد قرئا منصرفين وممتنعين، ومنصرفا الأول وممتنعاً الثاني دون العكس. (خالدي).

(*)- قرأ بالأول نافع، والكسائي، وبالثانية ابن عامر، وحمزة، وأبو عمرو، وحفص، وبالثالثة ابن كثير. (من حواشي الخبيصي).

[ذكر العلل المانعة من الصرف بالتفصيل]

ثم لما فرغ من تعداد العلل أراد تفصيلها على الترتيب في التعداد فقال:

[العدل]

(فالعدل[١]**)** وهو التلفظ بصيغة[٢] يراد بها أخرى[٣] لقياس يستدل به عليه بالنظر إلى ذات الاسم **(خروجه)** أي: خروج الاسم المعدول به **(عن صيغته الأصلية)** المعدول عنها **(تحقيقاً كثُلاث ومثلث)** فإن تحقيق العدل في ثلاث في قولك: جاءني القوم ثلاث[٤] أنه أفاد ما أفاده ثلاثة ثلاثة في قولك: «جاءني القوم ثلاثة ثلاثة» أي: منقسمين على هذا العدد، مع كون ثلاث غير مكرر، فعلمنا أنه معدول به عن المكرر؛ لكونه أخصر، وكذلك مثلث، ومثله أحاد وموحد، وثناء ومثنى، ورباع ومربع؛ قال الله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [فاطر:١]، وكذلك عشار ومعشر قال الشاعر[٥]:

١٢- تظلُّ الطيرُ عاكفةً عليه ... مُرَبَّعَةً وآونةً عُشارا[٦]

---

(١)- اعلم أن أوزان العدل مشهور منها ستة: فُعَل كزُمر. ومَفْعَل كمثلث. وفُعال كثُلاث. وفَعال كقَطام. وفَعْل كأمس. وفَعَل كسَحَر. (هامش (ج).

(*)- بشرط إذا كان سحر يومٍ بعينه. (تعليق).

(٢)- كثلاث.

(٣)- ثلاثة ثلاثة.

(٤)- والدليل على أصلها أن في معناها تكراراً دون لفظها، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً كما في جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعلم أن أصلها لفظ مكرر، وكذلك الحال في أحاد وموحد، وثنى ومثنى إلى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها إلى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها. (جامي). لفظاً. (هامش (ب) و(أ) معنى).

(٥)- في (ب، ج): كما في قول الشاعر، وفي (د): قال الشاعر كالأصل.

(٦)- البيت من بحر الوافر، وهو لخداش بن زهير كما في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ج١ صفحة ١٣٣) وأساس البلاغة، أفاد ذلك في حاشية النجم الثاقب.

=

وفيما بين رباع وعشار الخلاف، فيمتنع كل ذلك للعدل والوصف(١).

(و أخر) تحقيق العدل فيه أنه جمع لأخرى مؤنث آخَر، وهو أفعل تفضيل، وقياسه أن يستعمل مع اللام نحو الأُخَر(٢)، والإضافة نحو: أُخَرَهُن، فإن عدما فبمن نحو: أُخَر من كذا، فلما ورد(٣) مجرداً من اللام والإضافة علمنا أنه معدول

الإعراب: «تظل» فعل مضارع ناقص ناسخ يرفع المبتدأ وينصب الخبر «الطير» اسم تظل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «عاكفة» خبر تظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «عليه» على حرف جر، والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بعاكفة «مربعة» حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «وآونة» الواو حرف عطف وآونة منصوب على الظرفية متعلق بالفعل تظل «عشاراً» معطوف على مربعة منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: قوله: «عشاراً» حيث جيء به ممنوعاً من الصرف على أنه معدول به والعدل.

(١)- وقد جاء إلى عشار ومعشر، وعليه قوله:

قــل لــعـمرو يــا بــن هنـد ... لـو رأيـت الـحـرب شنـا
ازدلـف الـقـوم إلـى الـ ... ـقـوم أحـادى ومـثـنـى
وثلاثـاً ورباعـاً ... وخماسـاً فاطَّعنَّا
وسداسـاً وسـباعاً ... وثمانـاً فاجتلـدنا
وتسـاعاً وعشـاراً ... فأصـبنا وأُصِـبْنا
لا تــرى إلا كميـاً ... فاتكـاً مـنهم ومنـا

(٢)- ومنع أبو علي من كون أخر معدولاً به عن اللام استدلالاً بأنه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كأمس وسحر المعدولين من ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى (من أيام أخر) وأجيب أنه معدول عن ذي اللام لفظاً ومعنى، أي: عدل عن التعريف لا التنكير، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيراً ولو كان معنى اللام وهو التعريف في المعدول عن ذي اللام واجباً لوجب بناء سحر كما ذهب إليه بعضهم بتضمنه معنى الحرف، فتعريف سحر ليس لكونه معدولاً به عن ذي اللام بل لكون علماً. (نجم الدين).

(٣)- أي: مؤنثة.

به عما فيه «من»(١) فيمتنع للعدل والصفة.

(و)كذلك (جُمَع) وتحقيق العدل فيه أنه جمعٌ لجمعاء مؤنث أجمع، وقياس فعلاء أفعل في الصفات أن يجمع على جُمْع ساكن الوسط كحمراء أحمر حُمْر، فلما ورد متحرك الوسط علمنا بأنه معدول به عن ساكنة الوسط فيمتنع ذلك للعدل والوصف وكل ذلك العدل تحقيقي.

(أو) كان العدل (تقديراً كعمر(٢)) فإن عمر ورد ممتنعاً عن العرب وليس فيه ظاهر إلا العلمية، وقاعدة النحاة أنهم لا يمنعون إلا لعلتين، أو ما يقوم مقامهما، فإن صرفناه خالفنا كلام العرب، وإن منعناه لعلة واحدة خرمنا قاعدة النحاة، فقدَّرنا أنه معدول به عن عامر؛ لما أنه لم يمكن تقدير غيره، وكذلك ما أتى على هذا الوزن عنهم ممتنعاً كبُلع وقزح، فأما ما ورد منصرفاً عن العرب على هذا الوزن بقيناه بحاله نحو: أدد اسم طائر، ولبد اسم للشيء الكثير قال الله تعالى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا۝٦﴾ [البلد].

(و)مما يقدر فيه العدل(٣) ([باب] قطام في) لغة (بني تميم(٤)) فإنه يقدر مع

---

(١)- يعني: التي هي جمع أُخَر بفتح الخاء التي بمعنى آخره نحو قوله تعالى: (وقالت أولاهم لأخراهم) فإنها تجمع على آخر مصروفاً نص عليه ابن مالك وغيره تقول: مررت بأول وآخر بأن مذكرها آخِر بكسر الخاء بدليل قوله تعالى (وأن عليهِ النشأة الأخرى)، وليست من باب التفضيل.

(٢)- في بعض نسخ متن الحاجب: «وزفر»، وعليه شرح الجامي، وفي (أ، ب، ج، د) بدون، وعلى ذلك شرح الرضي والخالدي والخبيصي والنجم الثاقب وغيرها.

(٣)- في بعض نسخ متن ابن الحاجب: (وباب)، وعليه شرح الرضي والجامي.

(٤)- قوله: وقطام في تميم إنما اعتبر العدل في هذا الباب حملاً له على ذوات الراء للأعلام المؤنثة مثل حضار ووبار، فإنهما مبنيان، وليس فيهما إلا سببان العلمية والتأنيث، والسببان سبب اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معرباً غير منصرف أيضاً حملا على نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقق السببين لمنعها الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره لا =

العلمية أنه معدول به عن قاطمة، والقطم في اللغة[١]: اشتهاء اللحم، وكان القياس أن لا يقدّر فيه العدل؛ إذ لا ملجئ إلى ذلك؛ لأن فيه التأنيث والعلمية[٢]، وأما في لغة أهل الحجاز فقطام مبني على الكسر فليس من هذا الباب، كما سيأتي هنا [إن شاء الله تعالى].

[الوصف]

(الوصف[٣]) الذي يكون علة في منع الصرف **(شرطه أن يكون في الأصل كذلك)**[٤] أي: وصفاً في أصل وضع اللغة وليس بطارٍ، فإذا كان كذلك **(فلا تضره الغلبة[٥])** أي: غلبة الاسمية غير العلمية على الوصفية، فأما غلبة العلمية فسيأتي أنها تُزِيْلُ الوصفيةَ لتضادهما **(فلذلك[٦])** أي: فلأجل أن غلبة الاسمية على الوصفية وغلبة الوصفية على الاسمية لا تضر، بل المعتبر الأصل فيهما ولا

لتحصيل سبب منع الصرف. (جامي). ولهذا يقال: ذكر قطام هاهنا ليس في محله لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف. (منه).

(١)- في (ب، ج): الأصل.

(٢)- فاعتبار العدل إنما هو طرد للباب وإلا فقد حصل نصاب المنع.

(٣)- حقيقة الوصف: هو كون الاسم دالاً على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود. (موشح).

(٤)- هكذا عبارة المتن في النسخ الخطية لدينا (أ، ب، ج، د)، ومتن الكبسي، أبي علي وعلى ذلك شرح الخالدي والخبيصي والنجم الثاقب، وفي متن البسطامي المخطوط مقابلة على نسخة المصنف، ومتن مكتبة دار البشرى وشرح الرضي بنفس اللفظ ولكن بدون زيادة «كذلك»، وفي بعض نسخ المتن المحققة والمطبوعة كما في شرح الجامي بلفظ: «شرطه أن يكون وصفاً في الأصل»، والله أعلم بالصواب.

(٥)- لأن العارض لا يعارض الأصل ولأن معنى الغلبة تخصيص اللفظ لبعض ما وضع له فلا تخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وإنما يخرج الوصف العلم. (غاية).

(٦)- عبارة الجامي: فلذلك المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم أصالة الوصفية، وهو أولى؛ إذ غلبة الوصفية على الاسمية ليست مذكورة في كلام المصنف حتى يشار إليه بذلك.

يعتبر بها طرأ- **(صرف أربع في)** قولهم: **(مررت بنسوة أربع)** فإن أربعا وإن كانت صفة لنسوة هنا فالوصفية طارئة(١)؛ إذ هو في الأصل اسم عدد(٢).

(وامتنع(٣) أسود وأرقم) وإن كانا قد صارا اسمين **(لِلْحَيَّةِ)** فلا تضر غلبة الاسمية الطارئة بل نمنعهما اعتباراً للوصفية(٤) الأصلية؛ إذ الأسود في الأصل صفة لكل محل فيه سواد، وأرقم كذلك(٥) فَطَرَت الاسمية على هذين الوصفين وسميت الحية بذلك على أيِّ صفة(٦) كانت **(وأدهم)** اسم **(للقيد)** على أيِّ صفة كان أبيض أو أدهم أو أحمر فنمنعه اعتباراً بالوصفية الأصلية؛ إذ هو صفة لكل محل فيه دهمة أي: سواد، فلا(٧) تضر غلبة الاسمية ففي هذه الأسماء الثلاثة الوصف الأصلي ووزن الفعل **(وضعف منع(٨) أفعى للحية)** لأنه لم يتحقق فيه

---

(١)- قال نجم الدين: وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف، وأما صرفهم أربعاً فلفوات الاعتداد وخص بوزن الفعل لقبوله التاء حيث يقال: أربعة. ولله الحمد.

(٢)- فَرُوْعِيَ أصله.

(٣)- امتنع الصرف لعدم مضرة الغلبة. (جامي).

(٤)- فإن قيل: كيف يمتنع أسود وليس فيه سبب إلا الوصف الأصلي؛ لأن وزن الفعل مشترط بعدم قبوله التاء، وأسود قابل للتاء، حيث يقال للحية الأنثى: أسودة فكيف يصح التفريع الثاني؟ قيل: لا عبرة بقبوله التاء؛ إذ المراد بعدم قبوله التاء قبوله بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله وأسود ممتنع من الصرف لاعتبار الوصف الأصلي، وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء فتأنيثه بهذا الاعتبار سوداء، وإنما قبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع من الصرف لعدم تحقق قيد الوصفية ووزن الفعل.

(٥)- في (ب، ج، د) بلفظ: وأرقم في الأصل صفة لكل محل فيه رقم.

(٦)- الصحيح أن أسود على الحية السوداء، وأرقم على الرقماء؛ إذ الغلبة تخصيص الاسم لبعض ما كان يطلق عليه. ذكر ذلك نجم الدين.

(٧)- في (ب، ج): فلم تضره، وفي (د): ولم يضره.

(٨)- قال: فإن قيل هذه الأسماء منصرفة عند المصنف كما هو مذهب الجمهورية لعدم الجزم فيها
=

الوصفية، وقد وَرَدَ منعُه[١] توهماً أن فيه وصفاً، ولأن الفِعا هو الخُبث فسميت الحية أفعى سواء كان فيها خبث أم لا كما قال الشاعر:

١٣-ومُطْرِقٍ يَنفث سماً كما أطرقَ أفعى يَنْفُث السم صِلُّ[٢]

(و)كذلك (أجدل للصقر) المختار أنه منصرف إذْ لم يتحقق فيه وصف، وقد ورد منعه توهماً أن الجدل في الأصل مأخوذ من القوة كقول الشاعر:

١٤-كأنَّ العقيليِّينْ حين لقيتهم فراخ القطا لاقَين أجْدلَ بازيا[٣]

بالوصف وهو شرط عندهم فكيف قال وضعف منع أفعى للحية بل الحق صرف أفعى، قيل: معناه وضعف منع من منع أفعى من الصرف لأن معناه يخالف قول الجمهور فكان ضعيفاً. (غاية تحقيق).

(*)- في (ب) بلفظ: منع أفعى اسم للحية، وكذلك فيما ورد بعدُ من قوله: أجدل اسم للصقر.

(١)- في (ب، ج، د) ورد منعه على ضعف.

(٢)- البيت من بحر المديد وهو لـ(تأبط شرَّاً) كما في شرح الحماسة للتبريزي، وفي الفائق في غريب الحديث بلفظ: ومطرق يرشح موتاً كما..إلخ.

اللغة: (أطرق) أرخى عينيه والصل الحية التي تقتل إذا نهشت من ساعتها ولا تنفع معها الرقية.

الإعراب: «ومطرق» الواو واو رب ومطرق اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ «ينفث» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «سماً» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والجملة الفعلية من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «كما» الكاف حرف جر و(ما) زائدة أو مصدرية «أطرق» فعل ماضٍ مبني على الفتح «أفعى» فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر «ينفث» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «السمَّ» مفعول به مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «صِلّ» فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «أفعى» حيث أتى به ممنوعاً من الصرف، والقياس أن يقال: أفعىً بالتنوين.

(٣)- البيت من بحر الطويل، وقد نسبه في شرح التصريح والمقاصد النحوية للقطامي وهو في ديوانه (ص١٨٢)، ونسبه في المؤتلف والمختلف لجعفر بن علبة وبلا نسبة في جمهرة اللغة وشرح شواهد الإيضاح ولسان العرب.

اللغة: «فراخ»: جمع فرخ ولد الطائر. «القطا»: طائر يشبه الحمام. الأجدل: من الطيور الكاسرة، =

(و) كذلك **(أخيل للطائر)** المختار أنه منصرف إذ لم يتحقق فيه الوصف، وقد ورد منعه توهماً أن فيه وصفاً في الأصل؛ لأنه(١) مأخوذ من الخيلان كقول الشاعر:

١٥- دعيني وعلمي بـالأمور وشـيمتي ... فما طـائري يومـاً عليـك بـأخيلا(٢)

والبازي: الصقر «بازيا» واحد البزاة التي تصيد.

المعنى: يشبه الشاعر بني عقيل في المعارك بفراخ القطا تذوب قلوبها خوفاً عند رؤيتها الصقر، أي: أنهم جبناء.

الإعراب: «كأن» حرف مشبَّه بالفعل «العقيليين» اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم «حين» ظرف زمان منصوب متعلق بمحذوف حال والعامل في الحال ما في كأن من معنى الفعل «لقيتهم» لقي فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع، وجملة لقيتهم في محل جر بإضافة حين إليه «فراخ» خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وفراخ مضاف «والقطا» مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر «لاقين» حال منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، ولاقى فعل ماض مبني على السكون ونون النسوة فاعل و«أجدل» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بازيا» بدل من أجدل منصوب. أو نعتاً منصوباً.

الشاهد فيه: قوله: «أجدل» حيث أورده الشاعر ممنوعاً من الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة لأنه مأخوذ من الجدل وهو الشدِّة وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصالة الوصفية.

(١)- في (ب): وأنه.

(٢)- هذا البيت لحسان بن ثابت، في ديوانه (ص٢٧) وهو من بحر الطويل ويروى بدل دعيني ذريني كما في شرح الأشموني وغيره من كتب النحو.

اللغة: «الشيمة» بالكسر الطبيعة «أخيل» طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال[١] وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تتشاءم به تقول أشأم من أخيل.............................=

....

[١]- كتيجان من تاج، وهو ما يكون على الجسم من النقوط والنقوش. (غاية).

=

قلنا: لا بد من تحقق الوصفية الأصلية، ولا يقين في مثل هذه الأسماء، والأبيات شاذة أو مصنوعة، وأما «أولق» فمنصرف عند من جعله «فَوعَلاً» بدليل مألوق، وممتنع عند من جعله «أفعل» من ولِق يلق؛ لأنه اسم للجنون، قال الشاعر:

١٦- لعمـري إننـي مـن حـب أسـماء أولـق[١]

الإعراب: «دعيني» دعي فعل أمر مبني على حذف النون، والياء الأولى ضمير المخاطبة فاعل، والنون نون الوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به «وعلمي» الواو واو المعية، وعلمي مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعلم مضاف والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة «بالأمور» جار ومجرور متعلق بعلم «وشيمتي» الواو حرف عطف، وشيمتي معطوف على علمي منصوب وهو مضاف والياء في محل جر بالإضافة «فما» الفاء حرف عطف وما نافية تعمل عمل ليس «طائري» طائر اسم ما مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«طائر» مضاف والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة «يوماً» ظرف زمان منصوب متعلق بأخيلا «عليك» جار ومجرور متعلق بأخيلا «بأخيلا» الباء حرف جر زائد وأخيلا اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ما والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: «بأخيلا» حيث منعه من الصرف لوزن الفعل، ولمح الصفة؛ لأنه مأخوذ من المخيول وهو الكثير الخيلان.

(١)- هذا شطر بيت من الطويل ولم نقف على نسبة لقائله. وقد ورد في لسان العرب والصحاح بلا نسبة، وبلفظ (لعمرك بِيْ) بدلاً قوله: (لعمرك إنني).

اللغة: «أولق» الألْق الجنون أو شبهه، وقيل: أصله الأولق وهو الجنون فحذف الواو. نهاية لابن الأثير بتصرف، وفي القاموس: الأولق الجنون.وقد جاء في الحديث: ((اللهم إنا نعوذ بك من الألْق)).

الإعراب: (لعمري) اللام لام الابتداء، و«عمر» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعمر مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والخبر محذوف وجوباً، تقديره: يميني أو قسمي «إنني» إنَّ حرف توكيد ونصب
=

فإن سمي به لم ينصرف.

[التأنيث]

وثالث العلل **(التأنيث)** وهو ينقسم إلىٰ قسمين: لفظي ومعنوي، فاللفظي بألفي التأنيث، و**(بالتاء)** فالذي بالتاء[(١)] **(شرطه العلمية)** فلا يؤثر إلا معها، واشتُرِطَت فيه لتحصنه عن الزوال حتىٰ لو سمي به مذكر لم تزل التاء نحو: حمزة، فأما إذا لم يكن علماً انصرف لعدم تحصن التاء عن الزوال فـ«قائمة» في قولك: «مررت بامرأة قائمة» منصرف، وإن كانت فيه الصفة والتأنيث؛ لأن تأنيثه معرض للزوال لو وُصف به مذكرٌ فتقول: «مررت برجل قائم».

(و المعنوي[(٢)] كذلك[(٣)]) هذا هو القسم الثاني، أي: يشترط فيه العَلَمِيَّة لتحصن تأنيثه، فلا يزول ولو سُمِّي به مذكر بخلاف النكرة، ألا ترى أن «جريحاً[(٤)]» في

والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني علىٰ السكون في محل نصب اسم إن «من حب» جار ومجرور متعلق بأولق الآتي، و«حب» مضاف و«أسماء» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف «أولق» خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة علىٰ آخره.

الشاهد فيه: قوله: «أولق» حيث جاء ممنوعاً من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

(١)- يحترز من التأنيث بالألف كحبلىٰ؛ فلا يشترط فيه العلمية، والمقصود بالتاء الزائدة في آخر الاسم المفتوح ما قبلها: التي تقلب هاء في الوقف دون تاء أخت وبنت وهنت، فلو سميت بأحد هذه الثلاثة مذكراً انصرف. (خالدي).

(٢)- وهو كون الاسم موضوعاً لمؤنث خالياً عن إحدىٰ علامات التأنيث. (خبيصي).

(٣)- أي: كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه إلا أنَّ بينهما فرقاً فإنها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف، وفي المعنوي شرط لجوازه، ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه بقوله: «وشرط تحتم تأثيره». (جامي).

(٤)- فإن سميت بجريح علماً امتنع من الصرف؛ لأن العلمية يلزم معها التأنيث؛ لكون العلم لا يجوز تغييره. (رصاص). وقد أشار إليه السيد حيث قال: «في قولك: مررت بامرأة جريح» لا إذا جعل علماً.

قولك: «مررت بامرأة جريح» منصرف مع أن فيه التأنيث[١] والصفة، لكن تأنيثه معرض للزوال إذا وصف به مذكر، نحو: «مررت برجل جريح».

(و) يختص التأنيث المعنوي بقوله: **(شرط تحتم)** أي: وجوب **(تأثيره)** أي: كونه علة [مؤثرة] في منع الصرف أحد ثلاثة شروط: **(زيادةٌ على الثلاثة)** الأحرف نحو: زينب، وسعاد **(أو تحرك)**[٢] الحرف **(الأوسط)** نحو: سقر **(أو)** **(أو)** ثلاثة ساكن الأوسط لكن فيه علة ثالثة وهي **(العجمة)** وهي مقوية **(فهند)** ودعد على ثلاثة أحرف ساكن الوسط ولا عجمة فيه فحينئذ **(يجوز صرفه)** نظراً إلى أن سكون وسطه قاوم[٣] أحد السببين؛ لأنه قد خَفَّ به، ولم يمنع الممتنع من الصرف إلا للثقل، فكأنه بقي على سبب واحد، ويجوز منعه نظراً إلى أن فيه علتين فرعيتين من تسع، وقد جمع الوجهين الشاعر بقوله:

١٧- لم تتلَّفع بفضل مئزرها ... دعدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العلب[٤]

---

(١)- المعنوي.

(٢)- في (ب، د) بلفظ: أو ثلاثة بشرط تحرك، وفي (ج): أو ثلاثة أحرف بشرط.

(٣)- أي: أبطل.

(٤)- **التخريج:** البيت من بحر المنْسَرِح وهو لجرير بن عطية في ملحق ديوانه، وينسب لعبيدالله بن قيس الرُّقَيَّات في ملحق ديوانه، وبلا نسبة في أدب الكاتب وأمالي ابن الحاجب والخصائص وشرح الأشموني وشرح قطر الندى والكتاب لسيبويه. [انظر شرح ابن يعيش والأشموني].

اللغة: «تتلفع» تتغطى، ويقال: التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد «العلب» بضم، ففتح: جمع علبة –بضم فسكون- وعاء من جلد الإبل أو الخشب يشرب فيه الأعراب. «دعد» اسم امرأة.

المعنى: يصف هذه المرأة بأنها حضرية رقيقة العيش ناعمة الحال لم تلبس لباس الأعراب، ولم تتغذى بغذائهم.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتلفع» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون لأنه صحيح الآخر «بفضل» الباء حرف جر، وفضل اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بالفعل تتلفع، وفضل مضاف، و«مئزر» مئزر مضاف إليه =

والتأنيث يخالف[١] العجمة فإن الثلاثي ساكن الوسط فيها منصرف بكل حال على الصحيح[٢]؛ لأنها ضعيفة والتأنيث قوي **(وزينب)** زائد على الثلاثة **(وسقر)** متحرك الأوسط **(وماه)** اسم بلد **(وَجوْر)** اسم بلد فيهما التأنيث المعنوي والعلمية والعجمة مقوية فيهما؛ إذ هما بلدان من بلاد فارس العجم، فجميع ذلك **(ممتنعٌ)** لما وجد فيه شرط التحتم **(فإن سُمِّيَ به)** أي: بالتأنيث المعنوي **(مذكر[٣])** كأن يسمى رجل بزينب **(فشرطه الزيادة على الثلاثة)** الأحرف، ولا يجزي تحرك الأوسط ولا زيادة العجمة لضعف التأنيث المعنوي

مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، ومئزر مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة «دعد» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «ولم» الواو حرف عطف، ولم حرف نفي وجزم وقلب «تغذ» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ لأنه معتل الآخر، «دعد» نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «في العلب» جار ومجرور متعلق بالفعل «تغذ»، وجملة لم تتلفع ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة لم تغذ معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «دعد» حيث ذكرها الشاعر مرتين وقد صرفها في الجملة الأولى ومنعها من الصرف في الجملة الثانية في قوله (ولم تغذ دعد)، لأنها علم مؤنث معنوي ساكنة الوسط غير أعجمي فيجوز فيه الوجهان.

(١)- لأن التأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير، بخلاف العجمة فلا معنى لها ثبوتي بل معناها عدمي، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب، ولا علامة لها فالتأنيث أقوى.(ح ب).

(٢)- خلافاً للزمخشري فإنه أجاز في نوح ما يجوز في هند من المنع والصرف.

(٣)- فإن سمي المؤنث باسم المذكر فإن كان الاسم ثلاثياً متحرك الأوسط كرجل وحسن أو زائد على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن مع ساد مسد التاء أو ساد مسد الساد وإن كان ثلاثياً ساكن الوسط كزيد وبحر سمي بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه وأبو عمرو يمنعونه الصرف متحتماً كـ(ماه) و(جَوْر) لظهور أمر التأنيث بالطرآن، وأبو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الأمرين، ويرجحون صرفه على صرف هند نظراً إلى أصله. (نجم الدين). وفي حاشية الأصل بالمعنى بزيادة نقلاً عن الخالدي بلفظ مقارب.

حينئذ؛ وكونه[١] قد صار مدلول اللفظ مذكراً، والحرف الرابع يقوم مقام التاء، وأما التأنيث اللفظي فلا فرق فيه بين الثلاثي[٢] وغيره إذ التاء علامة قوية للتأنيث.

(فقَدُم) إذا سمي به مذكر **(منصرف)** وإن تحرك وسطه **(وعقرب ممتنع)** لما بينا من أن الحرف الرابع يقوم مقام التاء، والدليل على ذلك أنَّا إذا صغرنا الاسم الرباعي المؤنث لم تدخله تاء التأنيث، مع أن التصغير يرد الأسماء إلى أصولها، فلولا أن الحرف الرابع يقوم مقام التاء لردها التصغير، وأنت تصغر عقرباً على عقيرب، وقَدَمٌ[٣] على قُدَيْمة، فلم يقم تحرك وسطه مقام التاء بل ردها التصغير.

فائدة: وأما أسماء القبائل والبلدان فما كان منها فيه ألف تأنيث أو تاؤه كقضاعة وبُصْرَى[٤] وصعدة وصنعاء ومكة، أو ألف ونون زائدتين [كنعمان ونحوه كخولان ورحبان][٥] فهو ممتنع لذلك، وما خلا عن ذلك جاز صرفه نظراً إلى الحي والمكان وهما مذكران، فما فيه إلا العلمية؛ ومنعه نظراً إلى البقعة والقبيلة فيكون فيه التأنيث والعلمية ما لم يعرض[٦] له ما يقتضي جواز صرفه كالثلاثي ساكن الوسط [مثل نَهْد ومَجْز اسمي قبيلة من المنصرف][٧].

---

(١)- في (ب، ج): لكونه.

(٢)- في (ب، ج، د) بزيادة ساكن الوسط.

(٣)- في (ب، ج، د) وتصغر قدماً. بالنصب.

(٤)- هذه العبارة غير موجودة في الأصل، وفي بقية النسخ بزيادتها.

(٥)- هكذا في (ب)، وفي الأصل كـ«سنحان»، وفي (د): كـ«نعمان» ونحوه.

(٦)-فإن عرض ففيه الوجهان. (ح ب).

(٧)- ما بين المعقوفين زيادة ليست في الأصل وهي من (ب).

[المعرفة]

(المعرفة[١]**)** التي هي أحد العلل المانعة من الصرف **(شرطها)** في منع الصرف **(أن تكون علمية)** لا غيرها من المعارف؛ لأن تعريف اللام والإضافة يُصَيِّران الممتنع منصرفاً أو في حكم المنصرف، والمضمرات والمبهمات وإن كانت معارف فهي مبنيات كما سيأتي، وكلامنا في المعربات، فلم يبق إلا العلمية على أي صفة كانت، فيدخل فيها أعلام الأناسي وسائر الحيوانات[٢] المتخذة وغيرها[٣]، والجمادات[٤] والأوزان[٥] والأعداد[٦] والتأكيد[٧] ونحوها.

[العجمة]

(العجمة[٨]**)** التي هي أحد العلل المانعة من الصرف **(شرطها)** في منع

---

(١)- وإنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض؛ لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية. (جامي).

- وإنما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن، والتعريف ليس بعلة بل التعريف صفة يوجد في العلم فيصير المعنى: التعريف شرطه كونه منسوباً إلى العلم لا إلى غيره من المضمرات وغيرها. (غاية باختصار).

(٢)- كشذقم، وعليان.

(٣)- كأسامة.

(٤)-كـ«شتر».

(٥)-كأفعل.

(٦)-واحد. اثنان. الخ.

(٧)- مثل أجمع ونحوه.(ح ب).

(٨)- وتعرف عجمية الاسم بوجوه: الأول: النقل، الثاني: خروجه عن الأوزان نحو: إبريسم الثالث: أن تتبع الراء النون في أوله نحو: نرجس، الرابع: أن تتبع الزاي الدال نحو: مهندز اسم للبناء العظيم، الخامس: أن تجتمع الصاد والجيم نحو: الصولجان، السادس: أن تجتمع الجيم والقاف نحو: جوالق.

(*) حقيقة العجمة: وهو كون اللفظ مما وضعه غير العرب، ولتأثيرها في منع الصرف شرطان. (جامي).

الصرف **(أن تكون علمية في)** اللغة **(العجمية[١])** فيكون الاسم علماً في العجم نقل إلى علم في العرب كإبراهيم ونحوه، وذلك لتؤكد[٢] فيه العجمة فلو كان اسم جنس في العجم نقل إلى اسم جنس في العرب كديباج واستبرق لنوعين من منسوج الحرير فمنصرف وفاقاً، وأما إذا نقل اسم جنس من العجم إلى علم في العرب فظاهر كلام الشيخ صرفه، وقال نجم الدين: يمنع؛ لأن المراد كونه علماً في العرب فقط، فيمتنع قالون إذ هو علم في العرب؛ لأنه أحد راويي نافع، وهو عند العجم اسم جنس للصدق. وأما إذا نقل علم في العجم إلى اسم جنس في العرب انصرف[٣] ولكنه لا يعرف[٤] له مثال.

(وتحرك الأوسط)[٥] من الاسم الثلاثي نحو: شتر **(أو زيادة على الثلاثة)**[٦] الأحرف نحو: إبراهيم **(فنوح منصرف)** ولا يجوز منعه على الصحيح[٧] وذلك

---

(١)- هذا الشرط غير لازم، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أولاً إلا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً علماً، كإبراهيم، وإسماعيل، أو لا كقالون فإنه الجيد بلسان الروم سمّى نافع به راويه عيسى لجودة قراءته. (نجم الدين).

(٢)- لأنه لو كان نكرة لتصَرَّفت فيه العرب بإدخال اللام والإضافة والتنوين فأشبه كلامهم. ذكره في النجم الثاقب، الجامي.

(٣)- اتفاقاً.

(٤)- بل قد وجد كتنور وصابون وبيرم.

(٥)- هذا شرط تحتم تأثير العجمة عند الزمخشري، وشرط تأثير عند الآخرين. وقال في هامش (ب) تعليقاً على ما جاء فيها من زيادة قوله: ويشترط في تحتم تأثير العجمة أيضاً تحرك الحرف الأوسط..إلخ ما لفظه: الأولى حذف لفظ تحتم هنا إذ هو شرط في التأثير نفسه ولو كان شرطاً في التحتم لجاز الوجهان في نوح وهو منصرف حتماً على الصحيح. (سيدنا أحمد بن يحيى حابس).

(٦)- من غير ياء التصغير.

(٧)- خلافاً للزمخشري فيجيز فيه الوجهين، ويجريه مجرى المؤنث ساكن الحشو. ويقال: إن بينهما فرقاً؛ لأن في التأنيث ثقلاً ليس في العجمة. إسماعيل.

لخفته؛ إذ[١] اعتورته أحكام كلام العرب فصار من جنسه، فكأن عجمته بطلت لضعفها بخلاف التأنيث كما تقدم، فجاز في هند الوجهان لقوته **(وشَتَرَ[٢])** متحرك الأوسط **(وإبراهيم)** زائدة على الثلاثة **(ممتنع)** واعلم أن جميع أسماء الملائكة عليهم السلام ممتنعة للعجمة والعلمية إلا مالكاً فمنصرف لأنه عربي، ولا علة فيه سوى العلمية، ورضوان ممتنع وإن كان عربياً لزيادة الألف والنون[٣]، وأسماء الأنبياء[٤] عليهم السلام ممتنعة للعجمة والعلمية[٥] أيضاً إلا سبعة جمعت في قول الشاعر:

١٨-ألا إن أسـمـاء النبيـين سـبْعَةٌ ... لها الصـرف في إعـراب مَـنْ يَتَنَشَّـدُ

فشـيث ونـوح ثـم هـود وصـالح ... وشـعيب ولـوط والنبـيُ محمَّـدُ[٦]

---

(١)- هذا.. الخ يصلح علة لاشتراط العلمية في العجمية كما في «الخبيصي» لا لهذا لأن نوحاً كغيره في عدم جواز التصرف.

(٢)- قوله: وشتر هذا مثال متحرك الوسط وهو اسم لحصن بأرَّان ويجوز أن يكون امتناعه من الصرف لتأويله بالبقعة أو القلعة فالمثال الصحيح لمك اسم لأبي نوح عليه السلام وعند سيبويه، وأكثر النحاة تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة فنحو: لمك عندهم منصرف متحتماً كنوح والزمخشري تجاوز عما ذهب إليه المصنف بأن قال الأعجمي إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط جَائِزٌ صرفُه وتركُ صرفه مع ترجيح الصرف وليس بشيء؛ لأنه لم يسمع نحو: لوط غير منصرف في شيء من الكلام. (خالدي). ومثله في الرضي مع زيادة.

(٣)- والعلمية.

(٤)- وأما أسماء السور مثل نوح وهود ونحوهما فإن جعلت اسماً للنبي على حذف مضاف أي: سورة هود فالصرف، وإن جعلت اسماً للسورة فالمنع؛ لأنه كماهٍ وجور. (نجم الدين).

(٥)- إلا يحيى عليه السلام فإنه ممتنع لوزن الفعل والعلمية.

(٦)- البيتان من الطويل ولم نقف على قائلهما ولم يذكر في (ب، ج، د) سوى البيت الثاني وهو محل الشاهد وعليه يقتصر الإعراب كما يلي.

الإعراب: (فشيث) الفاء عاطفة وشيث: خبر مبتدأ محذوف تقديره: فهم شيث.. (ونوح) الواو عاطفة ونوح معطوف على شيث (ثم) عاطفة (هود) معطوف على شيث (وصالح) معطوف =

فهذه منصرفة، فشعيب وصالح ومحمد لكونها عربية، فما فيها إلا العلمية، والأربعة الأخر لسكون أوسطها، وإن كانت فيها مع العجمة العلمية فَهُنَّ منصرفات؛ لما ذكرناه[١] أولاً.

[الجمع]

(الجمع) الذي هو علة في منع الصرف **(شرطه[٢])** أن يكون جمعاً له مفرد من جنسه غالباً[٣]، وأن يكون فيه **(صيغة منتهى الجموع)** وهي أن يكون ثالث حروفه ألفاً بعده حرفان مفتوح[٤] أوله نحو: مساجد وسلاسل، أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو: مصابيح وقناديل وقوارير، أو حرف مشدَّد من حرفين نحو: دوابّ وشوابّ وحواجّ؛ إذ لا يتصور فيها قد جمع على هذه الصيغ أن يجمع جمع تكسير[٥] بعدها، وأما إذا كان قد جمع قبلها[٦] لم يضر كأكالب جمع أكلب

على شيث والمعطوف على المرفوع مرفوع (شعيب) معطوف بحرف عطف محذوف والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله (ولوط) الواو عاطفة ولوط معطوف على شيث (والنبي) الواو عاطفة والنبي معطوف على شيث والمعطوف على المرفوع مرفوع (محمد) عطف بيان أو بدل من النبي مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

التمثيل به: مجيء أسماء هؤلاء الأنبياء عليهم السلام مصروفة منونة. حيث وبعضها عربية غير ثلاثية والآخر عجمية ثلاثية.

(١)- وهو أن شرطها تحرك الأوسط..الخ.

(٢)- أي: شرط قيامه مقام علتين.

(٣)- يحترز من عبابيد فإنها جمع ولم يسمع لها مفرد، وقد قيل: إن مفرده عبدود أو عبديد أو عبداد. والله أعلم. والعباديد: الناس الذاهبون في كل جهة. (ح ب لفظاً)، وفي (د) بالمعنى نقلاً عن نجم الدين في شرح التصريف.

(٤)- يخرج قُطاير، وعُلايط، مكسور ما بعد الألف؛ ليخرج علامات، وعرامات.

(٥)- أي: وزن غاية جموع التكسير لأنه يجمع الاسم جمع تكسير جمعاً بعد جمع، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير فهو غاية جموع التكسير. (نجم الدين).

(٦)- جمع تكسير.

جمع كلب، وأناعيم جمع أنعام جمع نعم[(١)]، فأما جمع السلامة لهذه الصيغ فلا يضر كصواحبات جمع صواحب في قوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((أنتن كصواحبات يوسف)).

ولا بد أن يكون الجمع المذكور **(بغير هاءٍ)** الصواب بغير تاء لئلا يخرج نحو: فواكه وفواره[(٢)] فإنه ممتنع مع أن فيه الهاء، وإنما يُصرف ما لحقته تاء التأنيث من الجمع المذكور لأنها من خواص الأسماء فتبعده عن شبه[(٣)] الفعل، ألا ترى أن فرازنة ومهالبة وجحاجحة وبرامكة لما دخلتها التاء أشبهت المصدر، نحو: كراهية وطواعية وزناً ومعنى، من حيث إن المصدر جنس يدخل تحته القليل والكثير، والجمع يعم الواحد والاثنين والثلاثة، وكذلك ياء النسبة إذا لحقت الجمع المذكور بَعَّدته عن شبه الفعل فينصرف؛ لأنها من خواص الاسم وذلك نحو: مدايني[(٤)] نسبة إلى المدائن.

(كمساجد[(٥)]) هذا مثال ما جمع الشروط **(ومصابيح)** فيمتنع **(وأما)** نحو: **(فرازنة[(٦)] فمنصرف)** لما قررناه أولاً.

---

(١)- والنعم في البقر والإبل والغنم، واعلم أنه إذا جمع ما كان فيه صيغة منتهى الجموع جمع السلامة كقوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (أنتن كصواحبات يوسف) فإنه ممتنع.

(٢)- جمع فاره وهو الرجل الحديد النفس. (مسالك).

(٣)- وفي (الخالدي) لأن التاء تقرب من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية.

(*)- في (ب) زيادة قوله: شبه الفعل فينصرف.

(٤)- قال في (الجامي): لا حاجة إلى إخراج مدايني فإنه مفرد محض وليس بجمع لا في الحال ولا في المآل، وإنما الجمع مدائن، وهو لفظ آخر.

(٥)- وإنما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول ولم يقل: الجمع شرطه أن يكون في الأصل كما قال في الوصف؛ لئلا يتوهم أن الجمعية كالوصف قد تكون أصلية معتبرة، وقد تكون عارضة، وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يتصور العروض في الجمعية. (جامي).

(٦)- جمع فرزان وهم وزراء الملك الواحد، فرزان بلفظ الهند. وإنما قال: فمنصرف ولم يقل: =

واعلم أنه يرد على الجمع ثلاثة إشكالات: الأول منها: باب مساجد وجحاجح علمين لشخصين **(وحضاجر علماً)** للماهية التي وضعت **(للضبع)** الموجودة في كل فرد من الضباع، فإن هذه الأمثلة المذكورة وإن وجد فيها الشرط وهو الصيغة، فالمشروط وهو الجمعية معدوم؛ إذ هي علم للمفرد.

والجواب: أن هذا المذكور كله **(غير منصرف[١] لأنه منقول[٢] عن الجمع)** إلى العلم كما ذكر، فهو في أصل اللغة وضعه جمع، والمعتبر الأصل كما في أسود ونحوه، ولا يضر ما طرأ كما سبق، ولأنه في الأصل جمع لحضجر، وهو عظيم البطن قال الشاعر:

١٩-حِضَجْرٌ كأُمّ التوأمين تَوَكَّأَتْ ... على مرفقيها مستهلة عاشر[٣]

فمنصرفة مع وجوب تأنيث المبتدأ وهو فرازنة لأن المراد به مجرد اللفظ وهو مذكر. فإن قيل: ما الفرق بين التاء في فاطمة والتاء في فرازنة؟ لأنكم قلتم: إن فاطمة تمتنع للعلمية والتأنيث، وفرازنة منصرف؛ لأن التأنيث بعَّده عن شبه الفعل فما الفرق بين التأنيثين؟ الجواب: أن الجمع في فرازنة هو الذي أشبه الفعل وحده؛ لأن الجمع علة مؤثرة في منع الصرف وحده فمنع الصرف لأجله، فلما دخلت التاء بعَّدته عن شبه الفعل فصرف، وأما فاطمة فإنها لم تشبه الفعل إلا بالعلمية والتأنيث جميعاً فثبتت على المنع. والله أعلم وأحكم.

- لا يخفى أن هذا الجواب لا يدفع السؤال.

(١)- إجماعاً.

(٢)- فإن قلت: لا حاجة في منع صرفه لاعتبار الجمعية الأصلية فإن فيه العلمية والتأنيث لأن الضبع هي أنثى الضبعان؟ قلنا: علميته غير مؤثرة لعدم اشتراطها في الجمع، وإلا لكان بعد التنكير منصرفاً؛ لأن ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف والتأنيث غير مسلم لأنه علم لجنس من الضبع مذكراً كان أو مؤنثاً. (جامي).

(٣)- البيت من الطويل وهو لسماعة بن أشول النعامي كما في شرح أبيات سيبويه.

اللغة: الحضجر: كَهِزَبْرٍ العظيم البطن ومنه قيل للضبع حضاجر لعظم بطنه.

المعنى: يصف رجلاً بالبلادة وعدم الرغبة في الثأر، لذا تراه سميناً ثقيل الحركة فحاله أشبه بامرأة حملت بتوأمين وقاربت ولادتها فتوكأت على مرفقيها لثقلها. مستهلة عاشر: رفعت صوتها =

فسميت الضبع حضاجر بلفظ الجمع لعظم بطنها.

(و) الإشكال الثاني: باب **(سراويل إذا لم يُصْرف**(١)**)** وهو أشد إشكالاً من باب حضاجر؛ إذ ذلك قد تحقق أصله، وأنَّ(٢) له مفرد من جنسه، وأما هذا فإنه اسم للآلة المخصوصة ولا مفرد له من جنسه أبداً، ومدلول سروالة ومسماها في قول الشاعر:

٢٠-عليه من اللؤم سروالةٌ فليس يَرِقُّ لمستَعْطِفِ(٣)

للطلق في الشهر العاشر من حملها.

الإعراب: (حضجرٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو (كأم التوأمين) الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع خبر ثان للمبتدأ المحذوف، وقد تعرب حرف جر وأم: اسم مجرور، و(أم) مضاف و(التوأمين): مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أيضاً (توكأت) توكأ: فعل ماض مبني على الفتح والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى أم التوأمين والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال (على مرفقيها) على: حرف جر، ومرفقي: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، و(مرفق) مضاف وضمير الغائب مضاف إليه والجار والمجرور متعلقان بتوكأت، (مستهلة) حال منصوبة بالفتحة وهو مضاف و(عاشر) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: حضجر بمعنى عظيم البطن. وفيه أيضاً شاهدٌ آخر وهو: رفع حضجر على القطع.

(١)- في (ب): ينصرف خلافاً لباقي النسخ.

(٢)- في (ب): أنه جمع له مفرد من جنسه.

(٣)- هذا البيت من المتقارب وقائله غير معروف حيث ورد بلا نسبة في خزانة الأدب والدرر وشرح شافية ابن الحاجب وشرح المفصل والمقتضب وهمع الهوامع، قال في شرح شافية ابن الحاجب: وقائله مجهول حتى قيل إنه مصنوع لا يعلم قائله.

اللغة: «اللؤم» شح النفس ودناءة الآباء «يرق» مضارع «رقَّ» والمصدر الرقة وهي انعطاف القلب.

المعنى: يريد أنه رجل لئيم، لا يحن قلبه على أحد وإن كان ضعيفاً طالباً العطف.

الإعراب: «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من اللوم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الفاعل في استقر «سروالة» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة =

مدلول سراويل؛ إذ لم يقصد أن عليه قطعة فتكون مفرد سراويل، وإنما قصد أن عليه شبه هذه الآلة المخصوصة من اللؤم قطعاً.

(و)منع سراويل **(هو الأكثر فقد)** اختلف العلماء في توجيهه **(قيل**[١]**: أعجمي حمل**[٢] **على موازنه)** في اللغة العربية، وهو قناديل ومصابيح؛ وهما جمع حقيقة، والنظير يحمل على نظيره، لكنه يلزم على هذا القول أن يقال في الحد: الجمع وما أشبهه، وهذا كلام سيبويه[٣] **(وقيل)** هو للمبرد: **(عربي جمع سروالة تقديراً)** لا تحقيقاً؛ إذ مدلول سروالة مدلول سراويل كما قدمنا، فهذا كالعدل التقديري في عمر **(وإذا صرف)** سراويل **(فلا إشكال**[٤]**)** لأنها وإن وجدت فيه الصيغة وهي الشرط لم يوجد المشروط وهو الجمعية.

الظاهرة «فليس» الفاء حرف عطف، وليس فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، «يرق» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس «لمستعطف» جار ومجرور متعلق بالفعل يرق.

الشاهد فيه: في قوله: «سروالة» حيث وردت لغة في سراويل لأنها بمعناه وقد احتج به من قال إن جمعها سراويل وهو ممنوع من الصرف لكونه جمعاً.

(١)- بعض نسخ المتن بلفظ: «هو الأكثر قيل» خلافاً للأصل وأغلب المتون والرضي والخبيصي والجامي.

(٢)- وفي كل من القولين قوة وضعف، فأما قول سيبويه من منعه فقوته حمل النظير على النظير وضعفه أنه جعله أعجميا، وهو عربي، وكلام المبرد فيه قوة من حيث جعله عربياً وضعف من حيث جعله تقديرياً.

(٣)- وأبي علي.

(٤)- قوله: فلا إشكال على من شرط صيغة المنتهى؛ إذ الشرط إنما يؤثر عند وجود السبب وهو مفقود هنا، وأما على من شرط صيغة فقدان النظير فيرد عليه، إلا أن يقال: إنه أعجمي، ويراد فقدان النظير في الآحاد العربية.

(*)- في (ب): بلفظ: فلا إشكال يرد عليه.

(و) الإشكال الثالث: **(نحو: جوارٍ**[(١)]**)** وغوازٍ وعوانٍ، ولا خلاف بين النحاة أنه معرب **(رفعاً وجراً)** تقديراً[(٢)] **(كقاضٍ**[(٣)]**)** وممتنع[(٤)] في حالة النصب وفاقاً؛ إذ الياء فيه باقية لا تُعَلُّ تقول: رأيت جواري وغوازي وعواني، وأصله في حالة الرفع والجر: هذه جواريُ ومررت بجواريِ، فلما استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا وأتي بتنوين عوض عن الحركة المحذوفة، فالتقى هو والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، والياء في حكم الموجودة لوجود عوضها[(٥)] ولبقاء كسرة الراء لتدل عليها[(٦)]، وتنوين العوض يجامع الممتنع، وهذا كلام المبرد وغيره على أصل سيبويه[(٧)] وبنى عليه المصنف في شرحه، قلت: وهذا مبني على كلام سيبويه، والأكثر أن الكسر إنما امتنع من

---

(١)- وحاصل ما ذكره (الجامي) أن فيه خلافاً ذهب بعض إلى أنه منصرف لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة يقدم على منع الصرف الذي هو حكم من أحكامها، فلما أُعِلَّ سقطت الضمة مثلاً للثقل والياء للساكنين فصار موازناً لسلام وكلام، فصرف لعدم بقاء صيغة منتهى المجموع فيه. وذهب بعض إلى أنه بعد الإعلال غير منصرف؛ لأن فيه الجمعية مع الصيغة لأن المحذوف بمنزلة المقدر، ولهذا لا يجري على الراء إعراب وتنوين الراء تنوين عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها، وفي لغة بعض العرب إثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال، فتكون الياء مفتوحة في حالتي النصب والجر، وأما الرفع فيجيء فيه الإعلال بأن تحذف الضمة للثقل، ويعوض عنها التنوين، ثم تحذف الياء للساكنين.

(٢)- وفيه نظر لأن الكسائي وعيسى بن عمر يقولون: إنه ينجر بالفتحة وذلك لفظي لا تقديري. (سيدنا أحمد حابس رحمه الله تعالى).

(٣)- أي: حكمة حكم قاضٍ بحسب الصورة في حذف الياء عنه، وإدخال التنوين عليه.

(٤)- أي: ممتنع من التنوين.

(٥)-صوابه عوض الكسرة، أي: الحركة.

(٦)- فيكون ممتنعاً..

(٧)- وجه التشكيل جعل كلام المبرد على أصل سيبويه لأن سيبويه لم يُرْوَ عنه أن التنوين عوض عن الحركة وإنما قال: التنوين عوض عن الياء كما ذكره (نجم الدين).

دخول الممتنع تبعاً للتنوين، وإذا زال التنوين بوجه[(١)] دخل الكسر[(٢)]، وبناء على أن المنع مقدم على الإعلال، وقال ركن الدين: بل لما حذفت حركة الياء للاستثقال تطرفت الياء بعد كسرة فحذفت كما حذفت في: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ۝﴾ [الرعد]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ۝﴾[(٣)] [الفجر]، وأتي بالتنوين عوضاً عنها، وكذا عن الأخفش. وقال الزجاج وأتباعه: بل يحكم بأنه منصرف في حالة الرفع والجر؛ إذ أصله جواريٌ ومررت بجواريٍ بالتنوين[(٤)]، استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقي التنوين وهو للتمكين، ولم يبق بعد الألف إلا حرف واحد فيصرف؛ إذ هو كسلام وكلام، وهذا القول ضعيف من حيث إن كسرة الراء أكبر دلالة على أن الياء مرادة، فصيغة الجمع موجودة معتد بها وإلا لزم أن يقال:

---

(١)- غير منع الصرف..

(٢)-هذا فيه نظر لأنه يقال: أين الوجه الذي لأجله زال التنوين غير المنع، وهم ذكروا أنه يقدم المنع على الإعلال بإقرار المؤلف بقوله: وينبني على أن المنع مقدم على الإعلال. بل هذا مذكور لهم ذكره غير المؤلف قال: أصله جواري بالتنوين لكون الاسم منصرفاً في الأصل.

(٣)-واعلم أن في كلام المبرد نظراً من حيث إنه يلزمه الجر بالفتحة لأنه قدره ممتنعاً من أول الأمر، وفي كلام ركن الدين، والأخفش من هذه الحيثية، ومن حيث إن الحذف الذي في (الكبير المتعال) (والليل إذا يسر) للفواصل وهو حذف جائز غير واجب؛ إذ هو ليس من جنس الكلمة فلا وجه للإتيان بتنوين عوضاً عن الياء المحذوفة، ولو دخلت الكسرة حال الجر. والله أعلم.

(٤)-قال نجم الدين: الحق ما قاله أبو سعيد السيرافي وهو أن أصله جواري، بالتنوين والإعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا، وذلك لأن الإعلال سببه قوي، وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة، وأما منع الصرف فسببه ضعيف؛ إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل كما تقدم استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً لأن المحذوف للإعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف لكونه ممتنعاً ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً لكونه منقوصاً ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء. (نجم الدين).

هذه جوارٌ بالرفع.

واعلم أنه قد ورد في مثل جواري بالفتحة[١] مع بقاء الياء كقول الشاعر:

٢١- فلو كان عبدالله مولىً هَجَوْتُه ... ولكنَّ عبدالله مَولَى مَوَالِيا[٢]

---

(١)-واختار هذا القول عيسى بن عمر في النكرة، وأما في المعرفة فقالوا: يمنع التنوين في جميع أحواله ففي الرفع يكون ياء ساكنة وفي النصب ياء مفتوحة، لأن التنوين عندهم بالنكرة تنوين صرف، وأما في المعرفة فغير منصرف، وأما جوار فللعلمية وشَبَهِهِ العجمة وأما قاضٍ اسم امرأة فلها وللتأنيث. (ثاقب).

(٢)-هذا البيت من الطويل وينسب للفرزدق واسمه همام بن غالب، تميمي بصري من شعراء عصر الدولة الأموية، وممن يحتج بشعره.

اللغة: «مولى» المراد به هنا الملوك «هجوته» هجاه هجواً وهجاء: شتمه شتماً.

المعنى: يقوله لعبد الله بن أبي إسحاق النحوي، وكان يلحنه في بعض أشعاره فهجاه بذلك، وكان عبدالله مولى لآل الحضرمي، وآل الحضرمي كانوا حلفاء لبني عبد شمس بالولاء يقول: لو كان ذليلاً لهجوته، ولكنه أذل من الذليل.

الإعراب: «فلو» الفاء حسب ما قبلها، ولو حرف امتناع لامتناع «كان» فعل ماضٍ ناقص يرفع المبتدأ وينصب الخبر «عبدالله» عبد اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وعبد مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «مولى» خبر كان منصوب «هجوته» (هجا) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو، وحذفت اللام؛ لضرورة الشعر. «ولكن» الواو حرف عطف، ولكن حرف استدراك ينصب المبتدأ ويرفع الخبر «عبدالله» عبد اسم لكن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وعبد مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مولى» خبر لكن مرفوع بضمة مقدرة على الألف ومولى مضاف و«مواليا» مضاف إليه مجرور بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع، والألف للإشباع، وجملة «لو كان عبدالله» استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة لكن عبدالله استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (مولى موالياً) حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الاسم الصحيح فأثبت الياء وجره بالفتحة بدلاً من الكسرة وهذا شاذ.

[التركيب]

(التركيب[١]) الذي هو علة في منع الصرف وهو[٢] تركيب المزج؛ لأن ما عداه إما مبني كتركيب الصوت والعدد وكلامنا في المعربات، وإما ما يصير الممتنع منصرفاً أو في حكمه كتركيب الإضافة، وإما محكي على حاله لو سمي به كتركيب الإسناد نحو: تأبط[٣] شراً، فلم يبق إلا تركيب المزج، لكن **(شرطه العلمية)** فلا يؤثر إلا معها؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكان تركيبه معرضاً للزوال؛ إذ الاسم الأخير منه كتاء التأنيث[٤] بدليل حذفه في الترخيم كهي **(و)**يشترط **(أن لا يكون بإضافة)** نحو: غلام زيد وعبدالله ونحوه **(ولا إسناد[٥])** نحو: قام زيد وخرج بكر ونحوه، ولا عدد نحو: أحد عشر، ولا صوتاً نحو: سيبويه. كل ذلك لما قررناه أولاً.

وإذا جمع الشروط المذكورة فلا فرق بين أن يكون الاسم الأول من المركبين صحيحاً **(مثل بعلبك[٦])** وحضرموت أو معتلاً نحو: معدي كرب، وقالي

---

(١)- حقيقة التركيب: صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء، فلا يرد النجم والصعق علماً. (جامي).

(٢)- في (ج): هو. وفي (ب، د) كالأصل.

(٣)- سمي بهذا الاسم لأنه كان وهو حدث السن يأتي بالصيد في مزادة له كالضب، واليربوع وما شاكله منهما فتأتي أخته فتسرقه، فلما طال ذلك عليه جعل في المزادة حية وكان يحملها تحت إبطه وعلقها فلما أتت أخته لتسرقه لدغتها الحية وصاحت قائلة: يا أبتاه إن أخي تأبط شراً. فسمي بذلك.

(٤)- فكما اشترط العلمية في المؤنث لتحصن التاء عن الزوال فكذا هنا.

(٥)- فإن قلت: كان على المصنف أن يقول: وألا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه، ومثل خمسة عشر، وستة عشر علمين. قلنا: كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد أنهما من قبيل المبنيات وأما الأعلام المشتملة على الإسناد فلم يذكر بناءها أصلاً فلذلك احتاج إلى إخراجها. (جامي).

(٦)-علم بلد، وركب من بعل اسم صنم وبك اسم العابد له. (شرح ابن مظفر).

قلا[١]، أو مركباً من أكثر من اسمين نحو: رام هرمز وأذربيجان[٢] ونحو ذلك.

[الألف والنون الزائدتان]

(الألف والنون) الزائدتان[٣] **(إن كانا في اسم)** غير صفة **(فشرطه[٤] العلمية)** إذ الألف والنون يمنعان الاسم لشبههما بألفي التأنيث[٥] من حيث إنهما زيدتا معاً كألفي التأنيث وهاتان علامة للمذكر وتانك علامة للمؤنث، وأنَّ الأولى من هاتين ألف كتينك، وهاتان يحذفان معاً للترخيم كتينك، ويبقيان في التصغير كتينك تقول: عميران وحميراء وغير[٦] ذلك، وهذه المشابهة هي المانعة من الصرف على انفرادها[٧]، وإنما اشترطت العلمية لتحقق المشابهة فقط[٨]، وهذا كلام البصريين، وعند الكوفيين أن العلمية أحد السببين فهي مؤثرة، والمشابهة[٩] المذكورة هي العلة الأخرى **(كعمران)** ومروان وعثمان ونحو ذلك

---

(١)- مدينة في نواحي إرمينية ببلاد العجم. معجم البلدان.

(٢)-إقليم من أرض فارس، ورام هرمز بلد بين الروم والعراق.

(٣)-تسمى مزيدتين لأنهما من حروف الزوائد، وتسمى مضارعتين لمضارعتهما لألفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث. (جامي).

(٤)-أي: شرط الألف والنون في منعهما من الصرف وإفراد الضمير باعتبار أنها سبب واحد أو شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف. (جامي).

(٥)-هكذا في الموشح وصوابه بألف التأنيث الممدودة كما ذكره (نجم الدين)..

المراد ألف التأنيث الممدودة لأنَّ المقصورة ليست فيها زيادتان، وسميت ألفي التأنيث من باب التغليب وإلا فهي ألف وهمزة.

(٦)-ومن حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما وهذه هي الوجه في الشبه، إذ بفواتها تفوت المشابهة بخلاف بقية الوجوه ذكر معناه الرضي.

(٧)-لأنها أشبهت علة قائمة مقام علتين.

(٨)-إذ لو لم تكن علماً لم يمتنع دخول تاء التأنيث مع الألف والنون كما يمتنع مع ألفي التأنيث فيزول الشبه. شرح ابن الحاجب.

(٩)- صوابه والألف والنون.

(أو) يكون[١] الألف والنون **(في صفة فـ)**المشروط **(انتفاء فعلانة)** من مؤنثه لأنه[٢] إذا وجدت في مؤنثه تاء التأنيث بَعَّدَتْهُ عن شبه الفعل فينصرف لعدم تحقق المشابهة بين الألف والنون وألفي التأنيث؛ إذ هي[٣] وحدها العلة المانعة عند البصريين، وعند الكوفيين هي مع الصفة.

(وقيل[٤]:) يشترط **(وجود فعلى)** في مؤنثه لتحقق انتفاء فعلانة والصحيح الأول[٥] **(ومن ثم اختلف في رحمن[٦])** ولحيان لعظيم اللحية، فمن اشترط انتفاء فعلانة منعهما؛ إذ لا مؤنث لهذين اللفظين؛ فقد صدق عليهما انتفاء فعلانة، ومن شرط وجود فعلى صرفهما؛ إذ لا مؤنث لما ذكر **(دون سكران)** فمتفق على منعه؛ إذ مؤنثه سكرى ولم يوجد فيه سكرانة **(وندمان)** فمتفق على صرفه؛ لأن مؤنثه ندمانة، ولم يوجد فيه ندمى[٧].

واعلم أن الألف والنون إن كانا في اسم سباعي[٨] أو سداسي[٩] فزائدتان بلا إشكال وفي الخماسي الأغلب عليهما الزيادة إلا في نحو: شيطان وقبَّان وعلَّان

(١)-صواب العبارة أن يقال: إذا كان صفة، وأما قوله أو يكون ففيه نظر.

(٢)-نسخة (ب): لأنها.

(٣)-أي: المشابهة.

(٤)- المبرد.

(٥)-لأن وجود فعلى ليس مقصوداً بذاته بل المقصود انتفاء التاء(نجم الدين). هامش (ج).

(٦)- في أنه منصرف أو غير منصرف فإنه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة؛ لأنه صفة خاصة لله تعالى لا تطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث. (جامي).

(٧)-قال الإمام المهدي: من النديم لا من النادم فيقال: ندمى. فهو غير منصرف بالاتفاق ذكره في (الجامي).

(فائدة) ينصرف ما فيه الألف والنون في اسم الجنس نحو: ريحان وسرحان. (خالدي).

(٨)-مثل طبرستان.

(٩)-مثل كوكبان.

وحسَّان وتبَّان ونحو ذلك، فيحتملان الزيادة حيث يكون اشتقاق هذه الأشياء من شط(١) إذا هلك، وقَبَّ التمر أي: أكله، وعلّا، وحسّ، وتبَّ، فهما زائدتان، ويحتملان الأصالة(٢) حيث يكون اشتقاقهما من: شطن [إذ: بعد] وقبن أي: ذهب في الأرض، وعلن، وحسن(٣)، وتبن، فيكونان أصليتين(٤)، وأما في الاسم الرباعي فهما أصليتان بلا إشكال نحو: إبَّان وعيَّان(٥) وعمَّان.

[وزن الفعل]

[أحد العلل التسع](٦) **(وزن(٧) الفعل)** دون وزن الاسم فليس بعلة

---

(١)-صوابه من شاط؛ إذ لو كان من شط لقيل فيه: شططان.

قال في المصباح: وفي الشيطان قولان أحدهما: أنه من شطن إذا بعد عن الحق، وعن رحمة الله فتكون النون أصلية، ووزنه فيعان، وكل عات متمرد من الجن والإنس والداوب فهو شيطان. والقول الثاني: أن الياء أصلية، والنون زائدة عكس الأول، وهو من شاط يشيط إذا بطل واحترق فوزنه فعلانه. (منه).

(٢)-إنما يحتمل الأصالة النون، وأما الألف فلا؛ إذ هي زائدة بلا إشكال.

(٣)-تَبِن كفرح تبناً وتبانة فطن. فهو تبن والتبَّان بائع التبن.

(٤)-قيل: جاء رجل اسمه حيان إلى ملك، فقيل للملك: أينصرف حيان أم لا؟ فقال الملك: إن أحياه الأمير فلا ينصرف، وإن حَيَّنه ينصرف؟ ووجهه إن أكرمه فكأنه أحياه فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الألف والنون مع العلمية وإن لم يكرمه فكأنه أهلكه فيكون الحين فينصرف. (جاربردي).

(٥)-لأن أقل أبنية الكلمة على ثلاثة حروف. وإن جعلناها زائدتين بقيت على حرفين.

(*)- «عنان» نسخة. (هامش ب).

(٦)- في (ب، ج، د) بدون هذه العبارة.

(٧)-قوله: وزن الفعل، فإن قيل: لا فائدة في هذا الخبر؛ لأن الإضافة في قوله: وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى الوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته، قيل: يضاف الشيء إلى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص كما تقول: زيد أبو عمرو أو أستاذه أو نحوهما من الإضافات التي لا يراد بها الاختصاص والإضافة هنا من قبيل إضافة العام إلى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني، وهو =

(شرطه أن يختص بالفعل) فلا يوجد في الاسم إلا أعجمياً كبقَّم اسم للصَّبغ المعروف، وشلَّمَ اسم لبيت المقدس، أو منقولاً عن الفعل إلى الاسم بأن يكون فعلاً في الأصل ثم سُميِّ به **(كشمَّر)** اسم فرس، وبذَّر اسم بئر[١]، وعثَّر اسم موضع؛ لأنها في الأصل أفعال فنقلت إلى الأسماء **(وضُرِبَ)** مغير الصيغة مخفف الراء ومشددها، ونحو: انطُلِق واقتُدِر[٢] واستُخرِج إذا سمي بهذه كلها امتنعت لوزن الفعل والعلمية، فهذه الأوزان المختصة بالأفعال، وأما الأوزان المشتركة بين الاسم [٣] والفعل نحو: فَعَل كضرب إذا سمي به فإنه منصرف؛ لأن وزنه في الاسم جَمَل، وأما جلا[٤] في قول الشاعر:

وجود زيادة في أوله كزيادة الفعل، إذ لا اختصاص فيه لأنه قسيم الاختصاص فيفيد الخبر. فاعرف. (غاية تحقيق).

(١)- بمكة المشرفة حفرها هاشم بن عبد مناف على فم شعب أبي طالب، ذكره في سيرة ابن هشام.

(٢)- وكذلك لو سمي بما في أوله نون زائدة مثل نضرب ونخرج، وما أشبه ذلك من أوزان المستقبل على جميع أحواله امتنع.

(٣)- واعلم أن الوزن المشترك بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقاً، خلافاً ليونس فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقاً، سواء غُلِّبَ أو لم يُغلَّب فمنع الصرف من نحو جبل وعضد وجعفر وخاتم أعلاماً، واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل واستدل بقول: أنا ابن جلا وطلاع الثنايا..إلخ والجواب أنه إن كان علماً فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله:

نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد

وإن لم يكن علماً فهو صفة موصوف مقدر أي: أنا ابن رجل جلا أمره، أي: انكشف، أو جلا الأمور أي: كشفها، وفيه ضعف؛ لأن الموصوف بالجملة لا يقدر إلا بشرط يذكره في باب الصفة. (نجم الدين).

(٤)- هو جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: قد ورد ممتنعاً بدليل عدم تنوينه، وهو غير مختص بالفعل فأجاب بقوله: فأما جلا.

٢٢-أنـا ابـن جـلا وطَـلّاعِ الثنايـا   متـى أَضَـعِ العمامـةَ تعرفـوني(١)

(١)- هذا البيت من بحر الوافر وهو لسحيم بن وثيل الرياحي اليربوعي، أحد بني رياح بن يربوع. وهو شاعر مخضرم مشهور في الجاهلية والإسلام. [والبيت من شواهد المغني وأورده سيبويه في الكتاب].

اللغة: «جلا» أصله فعل ماض، فسمي به كما سمي بيزيد ويشكر ونحو ذلك فهو الآن علم، وقيل هو باق على فعليته، وهو مع فاعله جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها، وقيل: هو جلاً بالتنوين مصدر أصله المد فقصره، والأصل أنا ابن جلاء، والمعنى: أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يداهن فيكتم بعض الأمور، هو كناية عن أنه شجاع، «طلاع الثنايا» طلاع صيغة مبالغة لطالع، والثنايا جمع ثنية وهي الطريق في الجبل وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تستند إليه عظائم الأمور. «أضع العمامة» أراد وضع عمامة الحرب على رأسه.

المعنى: يصف الشاعر نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، حيث لا يهاب أحداً ولا يخافه، وأنه قائم بأعباء الأمور حمال لصعابها.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «ابن» خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وابن مضاف و«جلا» مضاف إليه مجرور علامة جره الكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذا الإعراب بناء على أنه منصرف أو مجرور بفتحة مقدرة بناء على أنه غير منصرف ويجوز أن يعرب جلا فعلاً ماضياً مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «وطلّاع» الواو حرف عطف وطلاع معطوف على خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وطلاع مضاف «والثنايا» مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله «تعرفوني» «أضع» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «العمامة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «تعرفوني» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والنون الموجودة نون الوقاية والواو مبني على السكون في محل رفع فاعل، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. وجملة (أنا ابن جلا) ابتدائية لا محل لها، وجملة جلا في محل جر صفة لموصوف محذوف باعتباره فعلا لا اسماً وجملة الشرط استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة تعرفوني لا محل لها من الإعراب، وجملة تعرفوني لا محل لها من

=

فجلا: فعل ماض فيه فاعله، فهو صفة لموصوف محذوف أي: أنا ابن رجل جلا[١]، أو يكون جملة محكية على حاله.

(أو يكون) هذا الاسم ليس بوزن خاص كما ذكر أولاً بل كان **(أوله زيادة كزيادته)**[٢] أي: كزيادة الفعل، وهي أحد حروف «نأيت» فإنه ممتنع بشرط أن يكون مؤنثه **(غير قابل[٣] للتاء)** فلو قبلها انصرف؛ لأنها تبعده عن شبه الفعل، إذ هي من خواص الأسماء **(ومن ثم[٤] امتنع أحمر)** لأن مؤنثه حمراء، ولا يقال فيه: أحمرة، وكذلك أحمد ويزيد وتغلب اسم قبيلة، ونرجس حيث جعل علماً؛ لأن الألف والياء والتاء والنون في أوائل هذه الأسماء مزيدة، بخلاف نهشل[٥] فيصرف؛ لأن نونه أصلية إذ وزنه فعلل **(وانصرف يعمل[٦])** في قولهم: جمل

الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو ب «إذا».

الشاهد فيه: قوله: (أنا ابن جلا) حيث منعه الشاعر من الصرف؛ لأنه منقول من الفعل وقد تأوله الشارح. وفيه شاهد آخر، وهو قوله: «أنا ابن جلا» حيث حذف الموصوف وهو رجل، والجملة صفة، فليس بعلم منقول، كما هو رأي الشارح وإنما هو فعل ماض مع ضميره صفة لموصوف محذوف تقديره: أنا ابن جلا.

(١)- وقيل: بل جلا هنا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة عن الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده. ذكر معناه السعد..

(٢)- في (أ) كزيادة الفعل.

(٣)- قبولاً قياسياً لئلا يرد عليه أربع إذا سمي بها فإن لحوق التاء به للتذكير ولا يرد أسود فإن مجيء التاء في أسود للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمنع من الصرف، بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة.(جامي).

(٤)- أي: ومن أجل الاشتراط عدم قبول التاء. (جامي).

(٥)- اسم للرجل واسم للذئب واسم للصقر.

(٦)- قوله: يعمل إذا كان صفة فإن كان علماً امتنع على كل حال؛ لأن العلم لا يجوز تغييره، ولا يصح دخول التاء فيه. (رضي).

يعمل؛ لأنه وإن كان الياء في أوله زائدة فهو يقال في مؤنثه: يعملة[(١)].

(و)اعلم أنه **(ما)** كان من الممتنع **(فيه علمية مؤثرة)** ويعني بالمؤثرة إما كونها سبباً أو كونها شرطاً أو كونها سبباً وشرطاً **(إذا نُكِّرَ[(٢)])** بإدخال رُبَّ ونحوه **(صُرِفَ)** اعلم أنها أي: العلمية في شيء من باب الممتنع تكون مؤثرة وشرطاً وذلك في التأنيث بالتاء وفي المعنوي، وفي التركيب والعجمة، والألف والنون في الاسم عند الكوفيين[(٣)]، ومعنى كونها مؤثرة أنها أحد العلتين، ومعنى كونها شرطاً أن العلة الثانية لا تؤثر إلا معها، وهذا القسم إذا نُكِّر بقي بلا سبب؛ لأن العلمية التي هي شرط تزول بالتنكير فيزول المشروط وهي العلة الثانية.

وتكون في شيء من هذا الباب مؤثرة لا شرطاً، وذلك حيث وجدت في وزن الفعل كأحمد وفي العدل كعمر، فإذا نكر هذا زالت العلمية وبقيت العلة الأخرى، فإذا انضم إليها علة أخرى امتنع كالصفة في أحمر وثلاث.

وتكون في شيء من هذا الباب شرطاً لا مؤثرة، وذلك في الألف والنون في

---

(١)- قوله: إذا نكر بأن يؤول بواحد من الجماعة المسمى به نحو: هذا زيد، ورأيت زيداً آخر فإنه أريد به المسمى بزيد، ويجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم: لكل فرعون موسى أي: لكل مبطل محق. (جامي).

(٢)- وإنما اشترط في هذا ألا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ولا يكون عرضة له كيعمل؛ لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل؛ إذ لا تلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل تجره التاء إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم وترجح التاء في الجر، إذ الوزن في الاسم فانصرف أرمل ويعمل مع الوصف الأصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدير الزيادة لجواز إلحاق التاء نحو أرملة ويعملة، وأما إلحاق التاء بأسودة في الحية فلا يضر؛ لأن هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء والأصل أن يقال في مؤنثة: سوداء. (نجم الدين).

(٣)- وأما البصريون فإنما اشترطوا العلمية لتحقق المشابهة فقط، والكوفيون جعلوها أحد السببين.

الاسم عند البصريين كما تقدم، وسائر باب الممتنع لا تعتبر[١] فيه العلمية، فإذا وجدت في شيء منه فهي غير معتبرة رأساً[٢].

وإنما قسمناها إلى ذلك **(لما تبين)** الآن **(من أنها)** أي: العلمية **(لا تجامع)** شيئاً من باب الممتنع حيث اعتبرت في حال كونها **(مؤثرة إلا ما)** بمعنى: الذي **(هي)** أي: العلمية **(شرط فيه)** كما بينا في التأنيثين المذكورين أولاً، والعجمة والتركيب والألف والنون عند الكوفيين **(إلا العدل ووزن الفعل)** فإنها تجامعهما حيث وجدت مع أحدهما مؤثرة من غير شرط **(و)** لا يقال: إذا كانت معهما مؤثرة فزالت بقي في العدل علة وهي العدل وفي وزن الفعل علة وهي الوزن فتجمعهما في اسم واحد وتمنعه لأجلهما؛ لأنا نقول: **(هما)** أي: العدل ووزن الفعل **(متضادان[٣])** من حيث إن لكل واحد منهما صيغة تخالف صيغة الآخر وجمع الضدين في شيء واحد محال **(فلا يكون)** معها أي: العلمية **(إلا أحدهما)** إما العدل كما في عمر أو الوزن كما في أحمد **(فإذا نكر)** الذي العلمية فيه

---

(١)- ولا مؤثرة ولا شرطاً كما في الجمع وألف التأنيث. (خالدي).

(٢)- كما لو وجدت مع ألفي التأنيث ومع صيغة منتهى الجموع. (جامي معنى).

(٣)- هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: إذا كانت العلمية تجامع العدل ووزن الفعل مؤثرة وليست فيهما شرطاً لأنها يمنعان من غيرها العدل مع الصفة في نحو أحاد، والوزن مع الصفة في نحو أحمر، فإذا اجتمع في كلمة علمية ووزن فعل، وعدل فلم قلتم: ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، وإذا نكر ما هذا حاله زالت العلمية وبقي العدل ووزن الفعل فلا ينصرف؟ أجاب الشيخ بأن قال: هما متضادان، يعني: أن اجتماعها محال؛ لأن صيغ العدل قد تقدمت ليس شيء منها على وزن الفعل لمانع من الصرف.. «رصاص». قوله: وهما متضادان قد قيل: إن إصمِت بكسرتين علماً لمفازة من أوزان الفعل مع وجود العدل فيه فإنه أمرٌ من صمت يصمت وقياسه أن يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين عُلِم أنه معدول عنه. والجواب أن هذا أمر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وإن لم يشتهر. (جامي) فالأوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقاً أو تقديراً لم تجامع وزن الفعل. (منه).

شرط ومؤثرة، أو مؤثرة فقط، أو شرط فقط **(بقي بلا سبب[١])** وذلك حيث تكون العلمية فيه شرطاً فقط كما سبق؛ لأنها تزول بالتنكير، ويزول السبب الثاني بزوالها؛ لأنه إذا انتفى الشرط بطل المشروط **(أو)** بقي **(على سبب واحد)** وذلك حيث تكون العلمية مؤثرة فقط كما قررناه وهو مع العدل أو وزن الفعل؛ لأنها تزول بالتنكير، وبقي السبب الآخر.

(و)يتفرع على هذا الأصل فروع، وهو باب أحمر ونحوه من الصفات إذا جعلت أسماءٌ لأعلامٍ ثمَّ نكرت فحينئذ **(خالف سيبويه[٢] الأخفش[٣] في مثل: أحمر[٤])** وأبيض وأصفر[٥] وأسود وأغْبَرَ مما كان في أصله صفة ثم جعل

---

(١)- ألا ترى إلى أذربيجان فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون فإذا زالت العلمية زالت سائر العلل لزوالها لأنها شرط فيها كلها. (نجم ثاقب).

(٢)- قوله: وخالف سيبويه الأخفش وأنكر بعضهم نسبة هذا المذهب إلى الأخفش فقال: من حكى عنه هذا فيه أخطأ وكتابه يدل عليه فإنه قال في الأوسط: وما كان صفة من أفعل فإنه لا ينصرف معرفةً ولا نكرة، نحو آدم وأحمر، ثم قال: والقياس أن يصرف في النكرة فهذا نص منه موافق لمذهب سيبويه والصرف وإن كان قياساً من وجهٍ لكنه مخالف لما ذكره في كتابه ولكلام العرب أيضاً فلا يعتبر. والله أعلم. (هطيل).

(٣)- قوله: الأخفش.... الخ المشهور وهو تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ أظهر مع موافقته للقاعدة جعلوه أصلاً، وأسند المخالفة إلى الأستاذ وإن كان غير مستحسن تنبيهاً على ذلك. (جامي). واسمه سعيد بن مسعدة ذكره في تاريخ ابن خلكان.، وهو الأوسط. والأخفش الأكبر اسمه عبدالحميد بن عبدالمجيد وهو شيخ سيبويه، وأما الأخفش الأصغر فهو علي بن سليمان بن فضل وروى عنه الشعر والعلم. (يمني).

(٤)- المراد بنحو أحمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي فيدخل فيه سكران، وأمثاله ويخرج عنه أفعل التأكيد نحو أجمع فإنه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذا أفعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فإنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه. (جامي).

(٥)- في (ب) بزيادة أخضر.

(علماً) لشيءٍ بعينه **(إذا نكر)** بعد ذلك فإنه ممتنع عند سيبويه **(اعتباراً)** من سيبويه **(للصفة الأصلية بعد التنكير)** لأن ذلك إذا سمي به عَلَمٌ زالت الصفة؛ لأن العلمية ضد لها، فإذا طرأت عليها أزالتها، فإذا نُكِّر زالت العلمية فتعود الصفة الأصلية لزوال العلمية التي أوجبت زوال الصفة، وقد اعتبرنا الوصف الأصلي في أسود ونحوه إذا طرأت عليها الاسمية[١]، واعتبرنا الجمعية الأصلية حيث طرأت عليها العلمية.

وقال الأخفش: يصرف أحمر[٢] في هذه الحالة لأنا قد قلنا: أينما كانت العلمية فيه مؤثرة صرف إذا نُكِّر لبقائه على سبب واحد[٣] قال[٤]: ويلزم سيبويه أن يمنع حاتماً ونحوه،وأفعل التفضيل لو سمي به ولم تصحبه من، نحو أن يسمى رجلٌ أفضل؛ لأن حاتماً في أصله صفة من الحتم وهو القطع، وفيه العلمية الآن، وأفضل صفة في الأصل[٥] فإذا سمي به ثم نكر بعد ذلك عادت له الصفة فيمتنع لها ولوزن الفعل.

(و)الجواب عن سيبويه أن نقول: **(لا يلزمه)** يعني: سيبويه أن يمنع

---

(١)- وفيه بحث؛ لأن الوصفية لم تزل بالكلية عنها بل بقي شائبة من الوصفية؛ لأن الأسود اسم للحية السوداء، والأرقم للحية التي بها سواد وبياض، وفيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في أحمر بعد التنكير لأنها قد زالت بالكلية في أحمر. (جامي).

(٢)- في نخ (ب، ج) (د) بلفظ أحمر ونحوه.

(٣)- قال: فإن الوصفية قد زالت بالعلمية، والعلمية بالتنكير، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه إلا سببٌ واحدٌ..

(٤)- قوله: ويلزم سيبويه... الخ عبارة (الجامي) ولما اعتبر سيبويه الوصفية الأصلية بعد التنكير، وإن كان زائلاً لزمه أن يعتبره في حال العلمية أيضاً فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الأصلي والعلمية، فأجاب عنه المصنف بقوله: ولا يلزم..إلخ. (جامي بلفظه).

(٥)- أراد بأصالة أفعل عدم استعماله بدون من أو الإضافة فتجرده عنها فرع..

(باب[١] حاتم) إذ لا يكون فيه حال التنكير إلا الوصفية فقط، وحال التسمية به إلا العلمية فقط، ولا يجتمعان في اسم واحد علمية وصفة كما مَرَّ، وأحدهما وحده لا يكفي في منع الصرف، فلم يمنعه، ولا يلزم سيبويه منعه **(لما يلزم)** فيه أي: في منع حاتم **(من)** إيهام[٢] **(اعتبار)** أمرين **(متضادين[٣])** وهما العلمية والوصفية **(في حكم[٤] واحد)** وهو منع الصرف[٥]، وكذلك لا يلزم سيبويه أن يمنع أفضل بعد أن كان علماً ثم نكر إلا أن يكون معه لفظ «من» نحو أن يسمى رجل «أفضل من» ثم نُكِّر عادت فيه الوصفية فيمنعه سيبويه؛ لأن أفضل لا يكون صفة مع تجرده عن «من» أو اللام أو الإضافة أبداً، وسيبويه يلتزم هذا ويقول به؛ لعود الوصفية[٦]، وأما مع تجرده أعني أفضل عما ذكر فليس بصفة.

---

(١)- أي: كل علم كان في الأصل وصفاً فإن اعتبر فيه أيضاً الوصفية الأصلية والعلمية حكم منع صرفه للعلمية والوصفية. (جامي).

(٢)- الأولى حذف إيهام كما في (الجامي) وغيره.

(٣)- إذ الوصف يقتضي العموم، والعلمية تقتضي الخصوص، وبين العموم والخصوص تنافي؛ لأن العلمية وضع اللفظ لمدلول بعينه لا يتجاوزه، والوصفية وضعه باعتبار معنى لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً، وامتنع كون الشيء مختصاً وغير مختصٍّ. (خبيصي).

- قوله: متضادين فإن قلت: التضاد إنما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية، فلو اعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين. قلنا: يلزم تقدير أحد المتضادين بعد زواله مع ضد آخر في حكم، وإن لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معاً غير مستحسن. (جامي).هامش (ب).

(٤)- قوله: في حكم واحد وأما في حكمين فيصح كقوله:

أتاني وعيد الحوْص من آل جعفر ... فيا عبد قيس لو نهيت الأحاوصا

فجمع أحوص على الحوص نظراً إلى الوصفية الأصلية، وعلى أحاوص نظراً إلى العلمية كما إذا جمعنا أحمر العلم على حمر نظراً إلى أصله وعلى أحامر نظراً إلى العلمية. (خالدي).

(٥)- بخلاف ما اعتبرت فيه الوصفية الأصلية مع سبب آخر كما في أسود وأرقم. (جامي).

(٦)- في الأصل و(د): الصفة، وما أثبتناه من (ب، ج) ولعله أنسب.

واعلم أنه لا خلاف بين الشيخين أن أحمر ونحوه حال التنكير قبل العلمية ممتنع للوصف ولوزن الفعل، وأنه حال العلمية ممتنع لها ولوزن الفعل، وإنما الخلاف إذا كان علماً ثم نُكِّر كما ذكر.

ولا خلاف بين النحاة في أمر **(و)** هو قوله **(جميع الباب[١] باللام)** أي: لام[٢] التعريف **(أو الإضافة)** أي: كونه مضافاً في نفسه إلى غيره نحو: أحمدكم، لا كونه مضافاً إليه فلا يكسر أبداً، فإذا كان مضافاً فإنه **(يَنْجرُّ بالكسرة[٣])** من غير تنوين، واختلفوا هل يحكم بمنعه أم بصرفه أو يفصل في ذلك؛ فقال الزجاج[٤] وأتباعه: يحكم بصرفه؛ لأنه قد دخل عليه ما هو من خواص الأسماء[٥] فبعَّده عن شبه الفعل.

وقال سيبويه والأكثر: يحكم بمنعه؛ لأنه لم يمنع من الممتنع في الأصل إلا التنوين

---

(١)- أي: باب غير المنصرف.

(*) الألف واللام للعهد. تحفة.

(٢)- ونحوها كالميم. – سواء كانت اللام معرفة نحو قوله تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد)، أو موصولة «كالأعمى والأصم» أو زائدة كقول الشاعر:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً   شديداً بأعباء الخلافة كاهله

(أوضح المسالك). وإنما خص اللام والإضافة من بين سائر خواص الاسم؛ لقوة تأثيرها لنقلها الاسم من خصوص إلى عموم؛ ولأن التنوين قد سقط من غير المنصرف، وهو ضد الألف واللام والإضافة.. هامش (ج).

(٣)- إذا دخل عليه عامل الجر.

(٤)- هو أبو إسحاق إبراهيم (٣١١هـ/ ٩٢٣م)، عالم في النحو واللغة ولد ومات في بغداد أخذ عن المبرد علم القاسم بن عبدالله بن سليمان الوزير العباسي وكتب أسراره من آثاره (شرح أبيات كتاب سيبويه – كتاب معاني الكلمات).

(٥)- مما يتغير به نفس مدلوله بخلاف كونه مسنداً إليه، ومفعولاً، وداخلاً عليه حرف جرٍّ، فإن ذلك بالعامل، والعامل لا يغيره عن مدلوله. (خبيصي).

فقط والكسر تبع له، فلما زال التنوين بوجود اللام أو الإضافة لا لأجل المنع[(١)] عاد الجرُّ فيمتنع.

وقال الشيخ والأعلم وغيرهما من المتأخرين: يفصّل فإن كان أحد علتيه العلمية انصرف لزوالها؛ بوجود تعريف اللام أو الإضافة؛ إذ لا يجمع بين تعريفين[(٢)] وما لم تكن أحد علتيه العلمية كمساجد وأحمر وحُبْلَى وأُخَر وثلاث وعطشان صفات ونحو ذلك حكمنا بمنعه وهو الأقرب[(٣)] عندي.

---

(١)- لأنه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعهما الكسر بل حذفت؛ لأنها لا تجامعهما؛ إذْ التنوين دليل تمام الاسم وإضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا، وأما تنافر اللام والتنوين فقد مَرَّ. (نجم الدين). لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير. (نجم الدين الرضي).

(٢)- كأحمد.

(٣)- وقواه الإمام المهدي في التاج. قال ركن الدين: وهذا أقرب إلى الحق من المذهبين الأولين. (رصاص).

[المرفوعات]

(المرفوعات[(١)]) هي جمع مرفوع، والمرفوع مذكر، وجمع بالألف والتاء لأن كل مذكر لم يُسْمَع فيه جمع تكسير ولا تكاملت فيه شروط جمع السلامة - وسيأتي إن شاء الله تعالى- جُمِع بالألف[(٢)] والتاء نحو: منصوبات ومجرورات وحمامات وسرادقات وإيوانات وإصطبلات، وغير ذلك[(٣)]، وقدم المرفوعات لأنها عمدة غالباً[(٤)]؛ إذ لا يتم الكلام إلا بمرفوع- **(هو)** ضمير مذكر يعود إلى لفظ «ما[(٥)]» ويجوز أن تعيده إلى المرفوعات فتقول: هي؛ لأن كل ضمير يتوسط بين مذكر ومؤنث وهما في المعنى لشيء واحد جاز تذكيره باعتبار المذكر وتأنيثه باعتبار المؤنث. **(ما)** موصولة بمعنى الذي أو موصوفة بمعنى شيء **(اشتمل[(٦)])** صلة أو صفة **(على علم الفاعلية[(٧)])** أتى بياء النسبة ليدخل

---

(١)- لما فرغ من تقسيم المعربات باعتبار الانصراف وعدمه شرع في تقسيم آخر للمعربات باعتبار أقسام الإعراب فقال:..إلخ.

(٢)- لأنهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره، فكان غير العاقل فرعاً عن العاقل، كما أن المؤنث فرع عن المذكر فأُلحِق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه. (نجم الدين).

(٣)- من صفات غير العقلاء كالجبال الراسيات، والكواكب الطالعات. (هندي).

(٤)- يحترز من التأكيد نحو جاءني زيد زيدٌ. وقد يقال إنه يحترز عن فاعل المصدر؛ إذ لا يلزم ذكره. (سيدنا أحمد حابس).

(٥)- شكل عليه، وجه التشكيل أنه إنما يعود إلى متقدم لفظاً أو معنى أو حكماً، كما سيأتي.

(*) وجهه أنه عائد إلى المرفوعات، وإنما ذكَّره ووحَّدَه مع أن المرفوعات جمع مؤنث نظراً إلى خبر المرفوعات أو لأنه عائد إليها بتأويل كل واحد أو لأنه عائد إلى المرفوع معنى؛ وقد ذكر نحوه في الغاية. وفي الجامي: الضمير عائد إلى المرفوع الدال عليه لفظ المرفوعات لأن التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد.

(٦)- معنى الاشتمال على علم الفاعلية أن يصير علم الفاعلية حرفاً من جملة حروفه، أو حركة من جملة حركاته.(نجم الدين معنى).

(٧)- وإنما لم يقل: هو ما اشتمل على الرفع، لئلا يذكر في الحد لفظ المحدود، وذلك معيب؛ لأنه يوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة. (رصاص).

الفاعل، وما أشبهه كالمبتدأ، والخبر، واسم كان[(١)]، وخبر إن، ومفعول ما لم يسم فاعله، وسائر المرفوعات.

[الفاعل]

(فمنه[(٢)]) أي: ما اشتمل على الرفع **(الفاعل)** وقُدِّم على المبتدأ والخبر لأن عامل الفاعل لفظيّ[(٣)] **(و)**حقيقته: **(هو ما[(٤)] أسند الفعل)** نحو: ضرب وقام **(أو شبهه)** كاسم الفاعل نحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [النحل:٦٩]، «وجائِلٌ وشاحها»، والصفة المشبهة نحو: «حسن وجهه»، وأفعل التفضيل[(٥)]، ويدخل في هذا اسم المفعول ويخرج بما سيأتي، فهذه تسند[(٦)] **(إليه)** أي: إلى الفاعل وقد يدخل في هذا المبتدأ فإنه يسند إليه الخبر فعلاً كان أو شبهه أو غيرهما[(٧)]،

---

(١)- أما اسم كان فالظاهر أنه قد دخل في الفاعل، لا فيما أشبهه بدليل أن المصنف لم يعده من المرفوعات، وهو مذهب بعض النحويين.

(٢)- أي: إذا عرفت هذا فنقول: منه الفاعل أي: مما اشتمل، أو من المرفوعات، وتذكيره وتوحيده لما عرف من التأويلات في هو ما اشتمل، والفاعل مبتدأ مقدم الخبر وإنما قدم؛ لأنه أصل المرفوعات؛ لأنه أحد جزئي الجملة الفعلية وهي التي هي أصل الجمل؛ ولأن عامله قوي بخلاف المبتدأ؛ ولأنه أسد في باب الركنية؛ حيث لا يجوز حذفه إلا بسد شيء مسده؛ ولأن رفعه لا ينسخ بخلاف المبتدأ. (هندي).

(٣)- وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛ لأنه باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقديم، بخلاف الفاعل؛ ولأنه بحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان أقوى، بخلاف الفاعل، فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق. (جامي).

(٤)- أي: اسم حقيقة أو حكماً ليدخل فيه مثل: أعجبني أن ضربت زيداً. (جامي).

(٥)- وذلك مثل «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد» فأحسن هنا مسند إلى الكحل؛ لأنه فاعله. (خبيصي).

(٦)- بالأصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل، وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع، بقرينة ذكر التوابع بعدها. (جامي) والله أعلم وأحكم.

(٧)- مثل «هذا زيد» فزيد خبر هذا مع أنه لا فعل ولا شبه الفعل.

ويدخل فيه أيضاً مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله نحو: «ضُرِبَ زيدٌ»، وتخرج هذه بقوله: **(وقُدِّم)**[١] الفعلُ أو شبهه **(عليه)** أي: على الفاعل نحو: قام زيدٌ، وخرج المبتدأ لأن الخبر وإن أسْنِدَ إليه فالمبتدأ مقدم غالباً[٢]، أي: في غالب أحواله وإن تأخر تارة لفظاً فهو متقدم رتبةً.

وقوله: **(على جهة**[٣] **قيامه به)** أي: قيام المسند بالمسند إليه فإن الفعل في نحو: قام زيد إنما يتقوم ويتحصل بزيد؛ إذ لولا الذات لم يحدث فعل، وقد خرج من هذا القيد مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأن الفعل وقع عليه ولم يقم به، وقال الشيخ: «على جهة قيامه به» ولم يقل: «على أنه قام به» ليدخل في الحد الفاعل حقيقة نحو: «قام زيد» والفاعل مجازاً نحو: «مات بكر» و«اشتد الحر» ولا فرق بين أن يكون الفاعل اسماً كما مثلنا، أو في تأويل الاسم كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات:٧]، أي: ولو ثبت صبرهم فـ«أَنَّ» وما دخلت عليه في تأويل المصدر كما بَيَّنَّا، وكذلك قول الشاعر:

٢٣- يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالي   وكان ذهابهن له ذهابا[٤]

---

(١)- في (ب، ج) وقدم المسند وهو الفعل، أو شبهه (عليه) أي: على المسند إليه وهو الفاعل.

(٢)- يحترز إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه يقدم الخبر.

(٣)- أي: على جهة لا يغير صيغة الفعل إلى فُعِلَ ويُفْعَلُ وأشباههما مما ضم أوله وكسر ما قبل آخره في الماضي، وفتح ما قبل آخره في المضارع. (نجم الدين).

(٤)- البيت من بحر الوافر ومع حفظ الناس له وكثرة ترديدهم إياه فهو مجهول القائل. [انظر شرح المفصل والأشموني، وتمهيد القواعد وشرح قطر الندى، وغيرها من كتب اللغة].

المعنى: إن المرء يفرح بذهاب الأيام والليالي، وهو لا يدري أن في ذهابها قطعاً لأجله فذهاب الأيام والليالي ذهاب لعمر المرء.

الإعراب: «يسر» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره «المرء» مفعول به، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، متقدم الفاعل «ما» حرف مصدري، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذهب» فعل ماضٍ مبني على الفتح «الليالي» فاعل مرفوع، =

ففاعل «يسر» ما المصدرية مع الفعل وهو «ذهب» وذلك في تأويل المصدر أي: يسر المرء ذهاب الليالي، ونحو ذلك **(مثل: قام زيد)** فزيد فاعل، أسند إليه فعله كما ترى **(وزيد[1] قائم أبوه)** وهذا فاعل؛ لشبه الفعل وهو قائم؛ إذ اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو: «حسن وجهه» وأفعل التفضيل مشبهات للفعل كما سيأتي.

(والأصل[2]) في الفاعل **(أن يلي فعله)** أي: رافعه[3] من فعل أو شبهه، فيقدم على سائر المعمولات من المفاعيل وغيرها؛ والوجه في ذلك أنه أحد

وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها الثقل. وما المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر فاعل (يسر) والتقدير: يسر ذهابُ الليالي المرءَ. وكان فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح «ذهابهن» ذهاب: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وذهاب مضاف وهن: ضمير عائد إلى الليالي مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه «له» جار ومجرور، والجار والمجرور متعلق بذهاب الآتي «ذهاباً» خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: قوله: «ما ذهب الليالي» حيث وقع المصدر المؤول من «ما» والفعل بعدها وهو «ذهب» في محل رفع فاعل والتقدير يَسَرُّ ذهابُ الليالي المرءَ. وزعم الأخفش وابن السراج أنَّ (ما) هنا اسم موصول.

(١)- الأولى «زيد قائم أبواه»؛ لأنه يتمحض للفاعلية ليفيد النص المقصود بالمقام بخلاف قائم أبوه، فإنه يصح أن يكون فاعلاً ويصح أن يكون مبتدأ ذكره (نجم الدين).

(٢)- أي: ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه إن لم يمنع مانع. (جامي)، وهو حيث يجب تأخير الفاعل كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

- ولو قال: والأولى أن يليه لكان أخصر وأوضح وأحسن، أما الأول فلترك الفعل، وأما الثاني؛ فلأن الأصل يحتمل المعاني بخلاف الأولى فإنه لا يحتمل سوى معنى واحد، وأما الثالث؛ فلمراعاة الاشتقاق على ما عرف في علم البديع. (غاية تحقيق).

(٣)- إنما كان الأصل الفاعل أن يلي فعله؛ لأنه اشتد اتصاله به لفظاً ومعنى، وأما اللفظ فلأنهم سكنوا له آخر الفعل كراهة أن يجتمع أربع حركات متوالية، وأما المعنى؛ فلأنه المحدث له والموجد.

جزئي[١] الجملة التي يتم بها الكلام بخلاف المفاعيل فإنها فضلات؛ ولأنه إذا كان ضميراً متصلاً بالفعل سكن[٢] له لامه نحو: «ضَرَبْتُ» بخلاف غيره، فَإِنْ قُدِّم عليه غيره من المعمولات لفظاً كان مؤخراً في الرتبة.

(فلذلك) أي: فلأجل أن الأصل في الفاعل أن يلي فعله **(جاز)** أن تؤخره وتقدم المفعول عليه وتعيد الضمير من المفعول إليه؛ لتقدمه رتبة وإن تأخر لفظاً فتقول: **(ضرب غلامَه زيدٌ)** بإعادة الضمير وهو الهاء من المفعول المتقدم لفظاً إلى الفاعل المتأخر لفظاً؛ لأنه متقدم رتبةً فجاز إعادة الضمير إليه، قال في شرح ابن الحاجب: لأنه في حكم قولك: «ضَرَبَ زيدٌ غلامَه».

(وامتنع) أن تجعل الفاعل في محله والياً للفعل وتعيد منه ضميراً إلى المفعول المتأخر لفظاً مع أنَّ رتبته التأخير نحو أَنْ تَقُوْلَ: **(ضرب غلامُه زيداً)** بإعادة[٣] الهاء من الفاعل المتقدم لفظاً ورتبة إلى المفعول المتأخر لفظاً ورتبة؛ إذ لا بد أن يتقدم ما يعود إليه الضمير وهذا لفظاً ورتبة أو رتبة أو معنى[٤] أو حكماً[٥] كما سيأتي وهذا رأي البصريين.

---

(١)- حقيقة، ومن الفعل مجازاً من حيث إسكانهم لامه عند اتصال ضمير به كضربت لكراهتم توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإيقاعهم إياه بين الفعل وإعرابه في مثل يفعلان. (خبيصي).

(٢)- صوابه غُيِّر له لامه؛ ليدخل نحو «ضربوا».

(٣)- في (ب): الضمير وهو الهاء.

(٤)- مثل «اعدلوا هو أقرب»، وحكماً كضمير الشأن نحو قوله تعالى: (قل هو الله أحد).

(٥)- فإن قيل: قد جاز الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم يعتبر التفسير بزيد، كما اعتُبِر في تنازع الفعليين عند إعمال الثاني، قيل: الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة، والضمير في غلامه مضاف إليه وهو غير عمدة ألا ترى أنه لا يضمر المفعول في الأول إذا أعمل الثاني عند تنازع الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسراً.

وقال الكوفيون(١): يجوز(٢) مطلقاً، واستدلوا بقول الشاعر:

٢٤-جزى بنوه أبا الغيلان عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِّمار(٣)

فأعاد الضمير من الفاعل وهو بنوه إلى المفعول المتأخر وهو أبا الغيلان.

وبقول الآخر:

---

(١)- القائل بهذه المسألة الأخفش، وابن جني. وأما الكوفيون فيهربون من الإضمار قبل الذكر غاية الهرب، فالرواية عنهم غلط.

(٢)- في ب: «وأما الكوفيون فيجوزونه»، خلافاً لبقية النسخ.

(٣)- البيت من بحر البسيط وهو لسليط بن سعد كما في كتاب «الأغاني» و«خزانة الأدب» و«الدرر» و«شرح الأشموني».

اللغة: «أبا الغيلان» كنية لرجل «سِنِمَّار» بكسر السين والنون وتشديد الميم – اسم رجل رومي، يقال: إنه الذي بنى قصر الخورنق بالكوفة – للنعمان بن امرئ القيس ولما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر منكساً على رأسه؛ لئلا يعمل مثله لغيره فَخَرَّ ميتاً، وأن العرب قد ضربت به المثل في سوء المكافأة، يقولون: «جزاني جزاء سِنِمّار».

الإعراب: «جزى» فعل ماض مبني على فتح مقدر «بنوه» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وبنو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة. «أبا الغيلان» أبا مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف و(الغيلان) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره (عن كبر) جار ومجرور متعلق بجزى، (وحسن) الواو حرف عطف وحسن معطوف على كبر والمعكوف على المجرور مجرور، وحسن مضاف، «وفعل» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «كما» الكاف حرف جر وتشبيه و«ما» مصدريه «يجزي» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر «سنمار» نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، (وما) ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع (جزاء) وتقدير الكلام: جزى بنوه أبا الغيلان جزاءً مشابها لجزاء سنمار.

الشاهد فيه: قوله: «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث أخر المفعول وهو قوله: «أبا الغيلان» عن الفاعل «بنوه» مع أنَّ في الفاعل متصلاً بضمير يعود على المفعول وهو متأخر لفظاً ورتبة.

٢٥-لما رأى طالبوه مصعباً ذُعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر(١)

بإعادة الضمير من الفاعل والهاء طالبوه إلى المفعول المتأخر وهو مصعباً ونحو ذلك(٢).

---

(١)- هذا البيت من البسيط وهو لأحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه به لما قتل. وهو في شرح ابن عقيل وشرح التسهيل.

اللغة: «طالبوه» قصدوا قتاله «ذعروا» خافوا «كاد ينتصر» لأن أحسن وسيلة لانتصاره عليهم الخوف منه، وهو مقتبس من قوله ﷺ «نصرت بالرعب».

الإعراب: «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بـ«ذعر» الآتي «رأى» فعل ماض مبني على فتح مقدر «طالبوه» طالبوا فاعل مرفوع بالواو، وطالبوا مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه والجملة من رأى وفاعله في محل جر بإضافة لما الظرفية إليها «مصعباً» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «ذُعِرُوا» ذعر فعل ماض مبني للمجهول والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل «وكاد» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب «لو» شرطية غير جازمة «ساعد» فعل ماض مبني على الفتح «المقدور» فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والفعل والفاعل فعل الشرط لا محل له من الإعراب «ينتصر» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من ينتصر وفاعله في محل نصب خبر (كاد) وجواب لو محذوف يدل عليه خبر (كاد)، وجملة الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها.

الشاهد فيه: قوله: «رأى طالبوه مصعباً» حيث أخر المفعول عن الفاعل، مع أن في الفاعل ضميراً يعود إلى المفعول؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(٢)- وأجيب بأن ذلك لضرورة الشعر، واطراد عدم جوازه في سعة الكلام.

[المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل]

واعلم أنه قد يعرض ما يوجب الجري على الأصل وهو تقديم الفاعل وجوباً **(و)** لا يجوز تأخيره وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول منها: **(إذا انتفى الإعراب[١] لفظاً[٢])** لا تقديراً فهو ممكن **(فيهما)** أي: في الفاعل والمفعول **(و)** انتفت **(القرينة)** اللفظية[٣] والمعنوية نحو: «ضرب موسى عيسى» و«شتمت سعدى سلمى» ففي هذا يجب تقديم الفاعل؛ إذ لو أجزنا تأخيره لالتبس الفاعل بالمفعول، ولم يتميز أحدهما من الآخر مع عدم القرينة، فأما إذا وجدت القرينة اللفظية[٤] نحو: «هَوِيَتْ موسى سعدى» و«ضرب موسى[٥] العالمَ عيسى» أو معنوية كـ«أكل الكمثرى يحيى» و«استخلف المرتضى المصطفى» جاز تقديم المفعول كما ترى؛ لأن الكمثرى مأكول قطعاً إذ هو العنبرود.

---

(١)- قوله: الإعراب..إلخ الدال على فاعلية الفاعل، ومفعولية المفعول بالوضع، لفظاً فيهما أي: في الفاعل المتقدم صريحاً، وفي ضمن الأمثلة، والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة، والقرينة أي: الأمر الدال عليهما لا بالوضع؛ إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه، فلا يرد عليه أن ذكر الإعراب مستغن عنه؛ إذ القرينة شاملة له. (جامي).

(٢)- نصب على التمييز أي: انتفى لفظ الإعراب لا تقديره. (نجم الدين).

(٣)- اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر كما يجيء، فيلزم كل واحد منها مركزه؛ ليعرفا بالمكان الأصلي. (نجم الدين).

(*)- في (ب): قرينة لفظية بدون «أل».

(٤)- ومن القرينة اللفظية اتصال حرف التعدية بأحدهما فإنه لا يتصل إلا بالمفعول نحو «مر بعيسى موسى».

(٥)- وقد يقال: يحتمل أن موسى فاعل، والعالم مفعول، وعيسى بدل من العامل، فلا قرينة. (سيدنا أحمد حابس) فالأولى في التمثيل «ضرب موسى العالمَ عيسى الفاضلُ» أو «ضرب موسى عيسى الفاضلُ» كما مثل به نجم الأئمة الرضي.

الثاني مما يجب فيه تقديم الفاعل قوله: **(أو كان)** أي: الفاعل **(مضمراً**[١] **متصلاً)** بالفعل نحو: «ضربت زيداً» و«زيداً ضربته» وجب تقديم الفاعل؛ لئلا ينفصل الضمير لغير عذر، وهو لا يجوز كما سيأتي، وأما إذا كان الفاعل ضميراً منفصلاً جاز أن يتقدم المفعول نحو: «ما ضرب زيداً إلا أنا».

والثالث مما يجب فيه تقديم الفاعل قوله: **(أو وقع مفعوله)** أي: مفعول الفاعل **(بعد إلا)** لغرض حصر الفاعل وإطلاق المفعول نحو: «ما ضرب زيدٌ إلا عمراً» أي: لم يحصل ضرب من زيد إلا على عمرو، وأما عمرو فيمكن أن يكون له ضارباً غير زيد **(أو معناها)** أي: معنى[٢] إلا، وهو «إنما» في قولك: إنما ضرب زيداً عمراً فإنه يجب تقديم الفاعل ليتم غرض الانحصار؛ إذ لو أخرته مع إنما خاصة وقلت: «إنما ضرب عمراً زيدٌ» انعكس المعنى، وصار المحصور المفعول، فأما مع إلا فلا ينعكس مهما بقي المفعول بعد إلا[٣]، ولو أخرت الفاعل وقلت: «ما ضرب إلا عمراً زيد». إلا أنَّا منعنا هذا ليطرد باب الحصر، ويجري على سنن واحد، وأما قول الشاعر:

٢٦- تَزَوَّدت[٤] من ليلى بتكليم ساعةٍ فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامُها[٥]

---

(١)- يرد عليه «زيداً ضربت» فإنه تقدم مع المفعول مع كون الفاعل مضمراً متصلاً وأجيب: بأن مراد الشيخ امتناع تقديم المفعول على الفاعل فقط لا تقديمه على الفعل والفاعل. (رضي).

(٢)- قال في الغاية: «إنما» بمعنى «ما وإلا» لا بمعنى «إلا» فقط فكان في جعل إنما بمعناها تساهل، وكون «إنما» بمعنى «ما» و«إلا» اختيار المصنف وإلا فالمذكور في المفتاح وغيره هو أن إنما متضمنة معنى (ما وإلا) لا أنها بمعنى ما وإلا. (منها) اهـ (هامش ب)، وفي (أ) مختصرة.

(٣)- أي: والياً.

(٤)- التزود أخذ الزاد والمعنى أخذت الزاد من ليلى بتكلمي ساعة فما زاد كلامها إلا ضعف ما بي من العشق والمحبة.

- ويمكن أن يجاب عن البيت بأن يقدر في زاد ضمير يرجع إلى التكليم، أو إلى الزاد الدال عليه تزودت، وكلامها بدل من الضمير في زاد فعلى هذا يخرج البيت من الاحتجاج. (شرح أبيات).

(٥)-هذا البيت من الطويل وهو لمجنون بني عامر قيس بن الملوح في ديوانه وفي شرح الأشموني =

فشاذ، وهذا هو الصحيح[(١)]. [قال الشيخ مجيباً على المسائل كلها]: **(وجب تقديمه)** أي: الفاعل للأعذار التي ذكرنا، وهذا جواب الثلاث المسائل[(٢)].

[المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول]

(و) هذه ثلاثة مواضع عكس تلك يجبُ فيها تقديم المفعول:

وشرح التصريح والمقاصد النحوية ورد بلا نسبة في تخليص الشواهد والدرر وشرح ابن عقيل وهمع الهوامع.

المعنى: يقول: لقد تزودت من ليلى بساعة من الكلام فما زادني هذا الكلام إلا أضعاف ما أعانيه من هيام ووجد.

الإعراب: «تزودت» تزود فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل «من ليلى» من حرف جر، وليلى اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بالفعل تزود. «بتكليم» الباء حرف جر وتكليم اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلق أيضاً بالفعل تزود، وتكليم مضاف و(ساعة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «فما» الفاء حرف عطف و(ما) نافية «زاد» فعل ماضٍ مبني على الفتح «إلا» أداة استثناء ملغاة «ضعف» مفعول به مقدم لزاد منصوب بالفتحة الظاهرة وضعف مضاف و«ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف، صلة الموصول «كلامها» كلام: فاعل مرفوع للفعل زاد، وكلام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلى في محل جر بالإضافة وجملة تزودت ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة زاد..إلخ معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها» حيث قدم المفعول به وهو قوله: «ضعف» على الفاعل وهو قوله: «كلامها» مع كون المفعول محصوراً بإلا، وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه. ويروى العجز (فما زادني إلا غراماً كلامها) والشاهد هو هو.

(١)- إشارة إلى خلاف الكسائي، وابن الأنباري، فعندهما يجوز «ما ضرب إلا عمراً زيد» وحجتهما أن زيداً في ما ضرب إلا عمراً زيدٌ متقدم المعنى، وليس بمستثنى، وأن المراد «ما ضرب زيدٌ إلا عمراً».

(٢)- من قوله: وإذا انتفى الإعراب لفظاً.

الأول منها قوله: **(إذا اتصل به)** أي: بالفاعل **(ضمير مفعول[١])** نحو: «ضرب زيداً غلامُهُ» وهذا على رأي البصريين كما تقدم، فيجب تقديم المفعول به لفظاً ليعود إليه الضمير؛ إذ لو أخر لم يجز لِعَوْد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة إلا على رأي الكوفيين كما سبق.

الثاني مما يجب فيه تأخير الفاعل قوله: **(أو وقع)** الفاعل **(بعد إلا)** لقصد حصر المفعول وإطلاق الفاعل نحو: «ما ضرب عمراً إلا زيد» فمعنى هذا أنه لم يحصل ضرب على عمرو إلا من زيد، وأما زيد فيمكن أن يكون له مضروباً غير عمرو **(أو معناها)** أي: معنى إلا نحو: «إنما ضرب زيد عمرو» فلا يجوز تقديم الفاعل مع قصد حصر المفعول؛ إذ لو قدم الفاعل في معنى إلا انعكس المعنى وصار المحصور هو الفاعل إذْ قولك: «إنما ضَرَب زيدٌ عمراً» معناه أَنَّ زيداً لم يضرب أحداً من الناس غير عمرو، فيكون من الكلام الأول الذي يجب فيه تقديم الفاعل، ولما كان ينعكس المعنى هنا لو قدم الفاعل منع تقديمه هنا ومع إلا، وإن كان لا ينعكس معها إذا بقي الفاعل بعد إلا[٢] وأخر عنه المفعول، بل المعنى بحاله نحو: «ما ضرب إلا زيد عمراً» إلا أَنَّا منعنا[٣] ذلك في إلا ليجري باب الحصر على سنن واحد، كما تقدم وهذا هو الصحيح[٤].

---

(١)- ويرد عليه «ضرب زيدٌ هنداً وغلامها عمراً» والأولى أن يقال: ضمير مفعوله. يقال: لا يرد عليه فإنه لم يتصل بالفاعل فيه ضمير مفعول؛ إذ غلامها ليس بفاعل اصطلاحاً وإنما هو تابع للفاعل كما لا يخفى نعم، هو فاعل لغوي والمتبادر هو الفاعل الاصطلاحي، وهذا ظاهر. قال نجم الدين: وكذا لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل نحو «ضرب زيداً الذي ضرب غلامه». (خالدي).(ح (ب، أ) بالمعنى.

(٢)- والياً.

(٣)- وقد أجاز بعضهم إتيان الفاعل بعد إلا محتجاً بقول الشاعر:-

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كَرَمٍ ... وما هجا قط إلا جُبَّأ بطلا

(٤)- إشارة إلى خلاف الكسائي وابن الأنباري فإنهما يجوزان تقديم المحصور بإلا إذا كان مفعولاً. (ح خبيصي).

الثالث مما يجب فيه تأخير الفاعل قوله: **(أو اتصل مفعوله)** أي: مفعول الفاعل **(وهو)** أي: الفاعل **(غير متصل)** نحو: «ضربني زيد» فيجب تقديم المفعول؛ لأنه لا يجوز فصل الضمير إلا لعذر سيأتي(١) وليس هذا منها، وهذا إذا لم يكن الفاعل متصلاً، فإنْ كان ضميراً متصلاً وجب تقديمه على ضمير المفعول نحو: «زيداً ضربته» فيجب تقديم الفاعل(٢) على المفعول.

وجواب المسائل الثلاث(٣) كلها قول الشيخ: **(وجب تأخيره)** أي: تأخير الفاعل وتقديم المفعول كما قدَّمنا؛ للأسباب التي ذكرنا.

[مواضع حذف الفعل جوازاً ووجوباً وحذفه مع الفاعل]

(وقد) هنا للتقليل(٤) إذا دخلت على المضارع إلا في كتاب الله تعالى فهي للتحقيق نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب:١٨] **(يحذف الفعل)** الرافع للفاعل **(لقيام(٥) قرينة(٦))** إذ لا يجوز الحذف إلا لقرينة

---

(١)- في (ب): لأعذار ستأتي. وقال في حاشية على ذلك: في قوله: ولا يسوغ المنفصل.

(٢)- في (ب وج): تقديم التاء على الهاء كما سبق.

(٣)- الرابع: إذا أضيف المصدر إلى المفعول لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه نحو: «أعجبني ضرب زيد عمراً».

(٤)- ظاهر كلام السيد أن «قد» في قول الشيخ للتقليل فقط والذي عليه المحققون من النحاة منهم (نجم الدين) أن قد للتحقيق مطلقاً سواء دخلت على ماضي أو على مضارع، إلا أنه قد ينضم إلى التحقيق في المضارع التقليل كقولنا: إن الكذوب قد يصدق. أي: يصدر منه الصدق حقيقة لكن على قلة. ومثله قول الشيخ. وقد ينضم إليه التكثير نحو قوله تعالى: (قد يعلم الله المعوقين منكم)، وقد لا ينضم إليه شيء كقوله تعالى: (قد نرى تقلب وجهك في السماء). (خالدي).

(٥)- اللام بمعنى الوقت لا للعلة، وأن قيام القرينة شرط للحذف لا علة، بل العلة الإيجاز والاختصار أي: وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف. (غاية تحقيق).

(٦)- اعلم أنه لا يحذف شيء إلا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزاً أو واجباً، ولا بد في واجب الحذف مع القرينة من لفظ يسد مسد المحذوف أو يكون المحذوف، في مَثَل؛ لأن الأمثال لا تغير...

تدل على المحذوف حالية أو مقالية فيحذف الفعل حينئذ حذفاً **(جوازاً في مثل[١] «زيدٌ»[٢] لمن قال: من قام؟)** فالقرينة المقالية سؤال السائل والفاعل زيد وتقدير الفعل قام، فحذف لدلالة السؤال عليه، ومثل هذا قول الشاعر:

٢٧-ألا هل أتى أمَّ الحويرث مرسلي نَعَمْ خالدٌ إنْ لم تُعِقْه العوائق[٣]

---

(١)- في (أ): مثل، وبقية النسخ: في مثل، ما عدا نسخة منها بلفظ: كقولك.

(٢)- قوله: زيد لمن قال: «من قام» النحويون على أن زيداً فاعل لفعل محذوف مقدر، أي: قام زيد، واعتُرِض عليهم بأن السؤال جملة اسمية، فالأولى أن زيد مبتدأ خبره محذوف، أي: زيد قام؛ لأن المطابقة بين السؤال والجواب أمر مهم عندهم. والصواب أنه فاعل؛ لأن «من قام» جملة اسمية صورة، وفعلية حقيقة، وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى فكان الأصل أن يقال: «أقام زيد أم قام عمرو» إلى غير ذلك لكن لما تعذر هذا التطويل وضع لفظ «من» عاماً لتلك الذوات، وضمنت معنى كلمة الاستفهام فوجب تصديرها على الفعل فصارت الجملة الفعلية في صورة الاسمية لهذه الضرورة، فروعي في جواب المطابقة مع أصل السؤال تنبيهاً على ذلك، ويدل على ذلك التصريح بالجملة الفعلية في بعض الأجوبة كقوله تعالى: (قل يحييها)، ولا يخالف هذه الرعاية إلا لنكتة كقوله تعالى: (قل الله يحييكم). (شريف) والنكتة الاهتمام بأمر الله تعالى. وفي (الجامي) إنما قدر حذف الفعل، ولم يقدر حذف الخبر؛ لأن تقدير حذف الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها، والتقليل في الحذف أولى. (منه).

(٣)- البيت لأبي ذؤيب الهذلي كما في تاج العروس وشرح أشعار الهذليين وهو من الطويل.

اللغة: «تُعِقْهُ» عاقه عن كذا حبسه عنه وصرفه وبابه قال.

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفتاح ولا نافية «هل» حرف استفهام «أتى» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر. «أم الحويرث» أم مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأم مضاف والحويرث مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مرسلي» مرسل فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومرسل مضاف والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة «نعم» حرف جواب «خالد» فاعل لفعل محذوف والتقدير (أتاها خالد) «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تعقه» فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وهو فعل الشرط، والهاء ضمير متصل، مبني على الضم في محل نصب مفعول به «العوائق» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجواب الشرط محذوف.

الشاهد فيه: قوله: «نَعَمْ خالدٌ» حيث رفع «خالد» بفعل مضمر يدل عليه الكلام السابق والتقدير: «نعم أتاها خالد».

أي: أتاها خالد فحذف الفعل لدلالة السؤال عليه، ومثال القرينة الحالية نحو أن يكون قوم منتظرين لقدوم زيد فيراه أحدهم فيقول: «زيد» يعني: قَدِم زيد.

(و) من الفعل المحذوف جوازاً لقيام القرينة المقالية المقدرة قول الشاعر[١]:

٢٨-(لِيُبْكَ يزيد ضارع لخصومة ... ومختبط مما تطيح الطوائح)[٢]

«لِيُبْكَ» [هذا فعل مغير الصيغة] «يزيدُ» هذا قائم مقام الفاعل «ضارعٌ» هو الذليل، وهذا فاعل لفعل محذوف جوازاً؛ لقيام قرينة مقالية؛ إذ هنا سؤال مقدر تقديره: مَن يبكيه؟ فقال: ضارع، أي: يبكيه ضارع «لخصومة» ومختبط معطوف

---

(١)- البيت من الطويل وقد اختلف في نسبته حيث ذكر في حواشي شرح المفصل وتخريجه أنه للحارث بن نهيك كما في شرح شواهد الإيضاح والكتاب وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ولنهشل بن جري في خزانة الأدب ولضرار بن نهشل في الدرر وقيل للحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه وورد بلا نسبة في الأشباه والنظائر وأمالي ابن الحاجب وشرح الاشموني ومغني اللبيب وهمع الهوامع.

المعنى: يصف الشاعر ممدوحه بأنه كان ملجأ للضعيف الذليل وعوناً للمحتاج.

الإعراب: (ليبك) اللام للأمر ويبك فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزه حذف حرف العلة. (يزيد) نائب فاعل مرفوع. (ضارع) فاعل لفعل محذوف تقديره يبكيه ضارع. (لخصومة) جار ومجرور متعلق بضارع (ومختبط) الواو عاطفة ومختبط معطوف على ضارع (مما) (من) حرف جر و(ما) اسم موصول أو مصدرية وهي وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمختبط (تطيح) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة (الطوائح) فاعل مرفوع بالضمة، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. وجملة ليبك ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة يبكيه ضارع المقدرة بدل من جملة ليبك يزيد.

الشاهد فيه: إضمار عامل الفاعل لقرينة والتقدير يبكيك ضارع و(ضارع) فاعل لفعل محذوف دل عليه دخول الاستفهام المقدر كأنه قيل: من يبكيه؟ فقيل ضارع. وهذا على رواية (لِيُبْكَ) مغير الصيغة أما من رواه (لِيَبْكِ) مبنياً للمعلوم فلا شاهد فيه.

(٢)- البيت بتمامه موجود في بعض نسخ المتن المخطوطة لدينا (أبي علي - الكبسي) وكذلك بعض نسخ المتن المطبوعة منها (دار البشرى) وفاقاً للخبيصي والجامي، وفي نسخ الشرح (ب، ج، د) غير موجود.

على ضارع، والمختبط: السائل، مما تطيح الطوائح: المهلكات، يقال: طاح فلان إذا هلك.

(و) يحذف فعل الفاعل **(وجوباً في)** ما كان بعد الفاعل فعل مفسر[(١)] للفعل المحذوف وثَمَّ قرينة تدل على الفعل المحذوف **(مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾)** [التوبة: ١٦]، فإن «أحد» فاعل لفعل محذوف، دلت عليه إن الشرطية؛ إذ لا تدخل إلا على الأفعال، وفسره استجارك[(٢)] المذكور وتقديره: إن استجار أحد من المشركين فَأَجِرْه، ومثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات:٧]، فأن [المفتوحة المشددة] وما دخلت عليه فاعل لفعل محذوف وجوباً، دلت عليه لو، وفسر بـ«صبروا» المتأخر؛ إذ معنى الآية: ولو ثبت أَنَّهم صبروا، أي: لو ثبت صبرهم، ومثل هذا قول حاتم الطائي: «لو ذات سوار[(٣)] لطمتني لكان أهون عليَّ»، أي: لو لطمتني ذاتُ سوار لطمتني لكان أهون عليَّ.

---

(١)- فيجب فيه الحذف؛ لئلا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر، فإن قيل: فليكن الجمع بينهما كما في المفسر بـ«أي»، و«إن» وعطف البيان نحو «رأيت غضنفراً» أي: أسداً، ونحو قوله تعالى: (وناديناه أن يا إبراهيم) ونحو «جاءني أبو الفضل زيد» قيل: ذلك تفسير المعنى، وهذا تفسير المحذوف فصح الجمع بين المفسِّر والمفسَّر ثمة. ولا يصح هنا؛ لأنه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفاً، فلا يكون المفسِّر تفسيراً للمحذوف. (غاية).

(٢)- إنما كان الحذف واجباً مع وجود المفسر نحو: استجارك الظاهر؛ لأن الغرض بهذا الظاهر تفسير المقدر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسر؛ لأن الإبهام المحوج إلى التفسير؛ إنما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم؛ لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه. (نجم الدين).

(٣)- وهذا مثل للكريم وأصله أن حاتم الطائي أسر في بلاد غيره فأمرته امرأة أن يفصد ناقته لها، وكانت عادة الجاهلية أكل الفصيدة في المخمصة فنحرها، فقيل له في ذلك فقال: هذا فزده، فلطمته فقال: لو ذات سوار لطمتني لكان أهون عليّ أي: لو لطمتني من كانت كفواً لي. قيل: أنه ما يلبس السوار إلا الحرة، وأخذ من هذا إبدال الصاد بالزاي.

(وقد يحذفان معاً) أي: الفعل[١] والفاعل جوازاً لقيام قرينة، كما سبق **(في مثل: نعم لمن قال: أقام زيدٌ؟)** أي: نعم قام زيد، فيقدر المحذوف جملة فعلية؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال.

[التنازع]

(وإذا تنازع الفعلان) فصاعداً أو مشبهها الفعلين كاسم الفاعل، واسم المفعول فيدخل نحو قوله ﷺ: ((كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم)) وقول الشاعر:

٢٩-فكم دَقَّتْ وَرَقَّتْ واسترقَّتْ فضولُ الرزق أعناقَ الرجال[٢]

(ظاهراً) قيل: أو مضمراً منفصلاً على رأي نحو: «ما قام وقعد إلا أنا» وأما الضمير المتصل فلا تنازع فيه؛ لاستواء الفعلين في صحة الإضمار فيهما **(بعدهما[٣])** إذ لو كان بعد الأول وقبل الثاني كان معمولاً للأول وفي الثاني

---

(١)- وأما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلا عند الكسائي كما يجيء في التنازع. (نجم الدين) والله أعلم.

(٢)- هذا البيت من بحر الوافر، ولم نطّلع على نسبة له.

اللغة: دقت: يقال: دق الشيء أي: كسره أو ضربه فهشمه فاندق. (قاموس). رقت: الرق بالكسر الملك أي: العبودية، واسترقت استرق مملوكه وأرَقَّه ملكه ضد أعتقه. فضول الرزق: الفَضل ضدّ النقص جمعه فُضول والمراد الزيادة.

الإعراب: (فكم) الفاء حسب ما قبلها، وكمْ: خبريه في محل رفع مبتدأ (دقت) دق فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث (ورقت) الواو عاطفة (رق) فعل ماض والتاء للتأنيث (واسترقت) الواو عاطفة (استرق) فعل ماض والتاء للتأنيث (فضول الرزق) فاعل تنازعه الثلاثة الأفعال، و(فضول) مضاف، والرزق مضاف إليه (أعناق الرجال) مفعول به تنازعه الثلاثة الأفعال و(أعناق) مضاف و(الرجال) مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (كم) الخبرية.

الشاهد فيه: حيث تنازعت الأفعال الثلاثة «دقت ورقت واسترقت» الفاعل والمفعول.

(٣)- قال نجم الدين: لا حاجة إلى قوله: بعدهما؛ إذ قد يكون التنازع قبلهما إذا كان منصوباً نحو «زيداً ضربت وقتلت» و«إياه ضربت وأكرمت». منه. وفي كلامه نظر إذ لا يعمل ما بعد حرف =

ضمير يعود إليه نحو: «ضربني زيد وأكرمني» و«ضربت زيداً وأكرمته»؛ لأنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، ولا يعمل ما بعد حرف العطف فيما قبله[(١)].

فإذا جمع الشروط **(فقد يكون)** التنازع **(في الفاعلية)** أو المفعولية لما لم يسم فاعله **(نحو: «ضربني وأكرمني زيد»)** و«ضُرِب وأُكْرِم زيد، وأقائم ومكرم زيد» هذا حيث يقتضي كل واحد من الفعلين فاعلاً أو ما يقوم مقامه **(و)**قد يكون التنازع **(في المفعولية نحو: ضربت وأكرمت زيداً)** و﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة]، و«أنا مكرم ومفضل زيداً» **(و)**قد يكون التنازع **(في الفاعلية والمفعولية)** حال كون العاملين **(مختلفين[(٢)])** بحيث يقتضي الأول منهما الفاعل، والثاني المفعول نحو: «ضربني وأكرمت زيداً» أو العكس نحو: «ضربت وأكرمني زيدٌ» وحينئذ فلا خلاف بين النحاة جميعاً أن الإعمال لأي الفعلين جائز، وإنما اختلفوا في المختار وقد بينه الشيخ بقوله: **(ويختار البصريون[(٣)] إعمال)** العامل **(الثاني)** لقربه وجواره؛ إذ القرب والجوار

العطف فيما قبله كما صرح به في التنازع. تمت ولله الحمد.

(١)- لأن المعمول إنما يقع حيث عامله، فكما أن أكرمت لا يتقدم على الواو العاطفة فكذلك مفعوله الذي هو زيد.

(٢)- حال من الفعلين تقديره ويكون التنازع في الفاعلية عن الفعلين مختلفين ذكره ركن الدين، قال: ولا يصح أن يكون مختلفين حال من قوله: «في الفاعلية والمفعولية» لأمرين أحدهما: أنه قد علم أن الفاعلية والمفعولية مختلفين فلا حاجة إلى زيادة مختلفين.

الثاني: أنه لو كان حالاً منهما لقال: مختلفتين، ويحتمل أنه أراد مختلفين؛ لئلا يتوهم نحو «ضرب ضرب» أن فيه تنازعاً، فإن ذلك تأكيد لا تنازع فيه، والمراد حصول الاختلاف في العمل وإن اتفق لفظ الفعلين فلا عبرة به نحو «ضربت وضربني زيد» ذكره (نجم الدين). (رصاص).

(٣)- قال: (نجم الدين): إنما اختار البصريون إعمال الثاني؛ لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد، وأيضاً لو أعملت الأول مع العطف في نحو «قام وقعد زيد» لفصلت بين العامل والمعمول بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على شيء وقد بقي منه بقية وكلاهما خلاف الأصل.

معتبر(١) مع فساد المعنى كقوله:

٣٠-كَأَنَّ ثبيراً في عرانينِ وَبْلِه كبيرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ(٢)

فوصف البجاد بأنه مزمَّل، والصفة في الحقيقة لقوله: كبير، فأولى وأحرى مع عدم الفساد؛ ولأن إعمال الثاني هو الوارد في كتاب الله تعالى وهو لا يأتي إلا على الفصيح كقوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ١٩﴾ [الحاقة]، فأعمل اقرأوا، ولو أعمل هاؤم لأضمر المفعول في اقرأوا وقال: اقرأوه؛ إذ هذا هو المختار كما سيأتي وقول الشاعر:

٣١-وكُمْتاً مُدَمَّاة كَأَنَّ متونها جرى فوقها واستشعرت لونَ مُذْهَبِ(٣)

---

(١)- في (ب، ج، د) قد يعتبر.

(٢)- هذا البيت من معلقة امرئ القيس، وهو من الطويل.

اللغة: ثبير: جبل بمكة. عرانين: الأوائل جمع عرنين معظم الأنف أو كله شبه به أول المطر لتقدمه عن الوجه واستعاره له. (وبله) الوبل أي: المطر. بجاد بكسر الموحدة بعدها جيم، أي: كساء والمزمل: الملتف.

المعنى: يمدح الشاعر هذا الجبل حيث شبهه بكبير قوم ملفوف في كساء مخطط من أكسية الأعراب من وبر الإبل وصوف الغنم وذلك حال نزول المطر عليه والجبال من حواليه.

الإعراب: (كأن) حرف تشبيه ونصب (ثبيراً) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة (في عرانين) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال والعامل فيه (كأن) لما فيها من معنى الفعل: و(عرانين) مضاف و(وبل) مضاف إليه، وضمير الغائب ضمير متصل في محل جر بالإضافة (كبير) خبر كأن مرفوع بالضمة، وكبير مضاف و(أناس) مضاف إليه (في بجاد) جار ومجرور متعلق بمزمل، و(مزمل) صفة لكبير، وكان حقه الرفع ولكنه جر بالكسرة لمجاورته بجاد.

الشاهد فيه: حيث وصف البجاد بأنه مُزَمَّل فجرّ مزمّل بالكسرة للمجاورة، والصفة في الحقيقة لكبير، وأراد المصنف أن يستشهد للبصريين لإعمال الثاني لقربه وجواره. وقيل: إنه جُرّ لمجاورته (أناس) تقديراً لا لبجاد الذي حقه التأخير عن مُزَمّل لتعلقه به، وأصل التركيب: كبير أناس مزمل في بجاد وفيه تخريجات ذكرها السيوطي.

(٣)- البيت لطفيل الغنوي وهو من الطويل.

=

فنصب «لون» بـ«استشعرت»، وقول الآخر:

٣٢-ولكنَّ نِصْفاً لو سبَبْتُ وسبَّنِي   بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ[(١)]

اللغة: (الكمت) السوداء المخلوط بحمرة مدماة شديدة الحمرة كأنها مغطاة بالدم. (المذهب) المموه بالذهب. (استشعرت) لبسته شعاراً وهو ما يلي الجسد من الثياب.

المعنى: يصف خيلاً بأنها ذات لون أحمر مائل إلى الذهبي بسبب انعكاس أشعة الشمس على عَرَقِها.

الإعراب: «الواو» عاطفة «كمتاً» معطوف منصوب بالفتحة الظاهرة وذلك على الخيل في بيت سابق «كأن» حرف مشبه بالفعل «متونها» اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة «ومتون» مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه «جرى» فعل ماض ولا بد فيه من إضمار الفاعل لأنه عمدة ففاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (فوق) ظرف مكان متعلق بالفعل جرى وفوق مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه «واستشعرت» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على الخيل «لون مذهب» لون مفعول به لاستشعرت ولون مضاف، ومذهب مضاف إليه.

الشاهد فيه: (جرى واستشعرت لون) حيث تقدم عاملان: (جرى واستشعرت)، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله: (لون)، وقد أعمل الثاني «استشعرت» حيث نصب «لون» به وأضمر في «جرى» فاعلاً، ولو أعمل الأول لرفع اللون به.

(١)- البيت للفرزدق في ديوانه وهو من الطويل.

اللغة: نصفا: إنصافاً وعدلاً. (شرح المفصل).

المعنى: إنَّ من العدل والإنصاف أن أتبادل السباب مع من هم أهل لي وأكفاء.

الإعراب: (ولكن) الواو بحسب ما قبلها، و«لكن» حرف استدراك ونصب (نصفاً) اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة (لو) حرف شرط غير جازم مصدري (سببت) فعل وفاعل، وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه، وجملة لو سببت الشرطية مع جوابها المحذوف في محل رفع خبر لكن (وسبني) الواو عاطفة (سب) فعل ماض مبني على الفتح، والنون نون الوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به (بنو عبد) (بنو) فاعل «سبني» وبنو مضاف و(عبد) مضاف إليه و(عبد) مضاف و(شمس) مضاف إليه (من مناف) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال (وهاشم) الواو عاطفة و(هاشم) معطوف على عبد شمس لأن عبد شمس وهاشم أخوان توأمان وأباهم عبد مناف.

الشاهد فيه: قوله: (سببت وسبني بنو) حيث تنازع الفعلان العاملان المعمول ذاته «بنو عبد شمس» الأول يطلبه مفعولاً والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الثاني سبني فرفع بنو، ولو أعمل الأول لقال: وسبوني؛ لأن التقدير لو سببت بني عبد شمس وسبوني.

[فرفع بنو بـ«سبني»][(١)]. وقول الآخر:

٣٣-قضى كل ذي[(٢)] دين فوفَّى غريمَهُ وعزةُ ممطولٌ مُعَنّىً غريمُها[(٣)]

---

(١)- هذه العبارة غير موجودة في (أ).

(٢)- لقائل أن يقول: لا نسلم أن قضى ووفى تنازعاً في غريمه؛ لأن التنازع إنما يكون إذا توجه العاملان لمعمول واحد، وقضى غير موجه إلى غريمه؛ إذ لا يقال: قضى غريمه بل دين غريمه أو حقه، ولو قدم المضاف ليكون التقدير حق غريمه لا يكون موفى موجهاً إليه؛ إذ لا يقال وفي حق غريمه، وإذا ثبت أنه لا تنازع فيكون مفعول قضى محذوفاً، والتقدير قضى كلُّ ذي دين دينَ فوفى غريمه.

(٣)- هذا البيت ينسب لكُثَيِّر بن عبدالرحمن المعروف بكثيِّر عزة وهو من الطويل.

اللغة: الغريم: المدين الذي عليه دين. (ممطول) اسم مفعول من المطل وهو التسويف في قضاء الدين. (مُعَنَّى) اسم مفعول من: عنَّاه الأمر يُعَنِّيه بتضعيف عين الفعل، وهي النون: إذا شق عليه، وسبَّب له العناء والتعب. (هامش ضياء السالك بتصرف يسير).

المعنى: أن كل مَدِين وفَّى ما عليه من دين لصاحب الدين إلا عَزَّة فإنها تماطل غريمها وتتعبه ولا توفيه حقه يقصد بذلك أنها لا تعطف على محبها ولا تصله.

الإعراب: (قضى) فعل ماض مبني على الفتح المقدر للتعذر، (كل) فاعل مرفوع وهو مضاف و(ذي) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و(دين) مضاف إليه (فوفى) الفاء عاطفة (وفَّى) فعل ماض مبني على الفتح المقدر وفاعله ضمير مستتر تقديره هو (وغريمه) تنازعه الفعلان (قضى ووفى) فعمل فيه الفعل الأقرب وهو (وفى) وقد أعربه بعضهم مفعولاً به لوفى وعليه، فلا تنازع. و(عزة) الواو واو الحال (عزة) مبتدأ (ممطول) خبر المبتدأ (معنى) خبر ثان (غريمها) نائب فاعل تنازعه كل من العاملين وهما (ممطول ومعنّى) وهو مضاف و(هاء) الغائبة مضاف إليه والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: الاستشهاد في هذا البيت في موضعين الأول في قوله: قضى كل ذي دين فوفى غريمه وقد تنازع الفعلان العاملان قضى ووفى معمولاً واحداً وهو غريمه وقد أعمل الثاني «وفى» فنصب «غريمه» وفيه شاهد آخر لم يذكره المؤلف وهو قوله: «ممطول معنى غريمها» حيث تنازع العاملان وهما قوله: «ممطول ومعنى» وكل منهما اسم مفعول معمولاً واحداً وهو قوله: «غريمها»، وقد يقول البعض أنه لا شاهد هنا على أن يقول: إن غريمها مبتدأ، وممطول ومُعَنّى خبران، أو ممطول خبر ومُعَنى صفة له، أو حال من ضميره. وللاطلاع انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، والأشموني.

فنصب «غريمه» بـ«وفَّى» وغير ذلك[(١)].

(والكوفيون إعمال) العامل **(الأول[(٢)])** لسبقه وتقدمه؛ إذ قد اعتبرته العرب في قولهم: ثلاث من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط، فالبط مؤنث وذكور جمع ذكر وهو مذكر، فحيث سبق لفظ البط يحذفون الهاء من ثلاثة ويقولون: ثلاث من البط ذكور؛ لأن قاعدة أسماء العدد حذف الهاء من ثلاثة إلى عشرة حيث المعدود مؤنث، وحيث سبق لفظ ذكور على لفظ البط يثبتون الهاء في ثلاثة، كما إذا كان المعدود مذكراً وسيأتي؛ ولأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر.

والجواب عن الأول: أنه إنما فُعِل ذلك للقرب والجوار وذلك ظاهر، وعن الثاني: أنه إذا جاز الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير في ضمير الشأن كما سيأتي جاز هنا.

(فإن أعملت الثاني) أي: العامل الثاني على رأي البصريين وكان الأول يقتضي فاعلاً أو اسم ما لم يُسَمَّ فاعله، والثاني مفعولاً أو فاعلاً **(أضمرت الفاعل)** أو اسم ما لم يسم فاعله **(في)** العامل **(الأول على وفق الظاهر)** الذي هو معمول العامل الثاني، فإن كان مفرداً مذكراً فالضمير كذلك، وإن كان مؤنثاً فالضمير، وإن كان مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً فالضمير على وفقه؛ لأنه المفسِّر للضمير، ولا يختلف المفسِّر والمفسَّر.

مثال حيث الأول يقتضي فاعلاً والثاني مفعولاً: «ضربني وأكرمت زيداً» «ضربتني وأكرمت هنداً» «ضرباني وأكرمت الزيدَين» «ضربتاني وأكرمت الهندين» «ضربوني وأكرمت الزيدِينَ» «ضَرَبْنني وأكرمت الهندات».

وحيث الأول يقتضي مفعول ما لم يسم فاعله، والثاني مفعولاً: «ضُرِب وأكرمت

---

(١)- في (ب، ج): زيادة: من الآيات والأبيات.

(٢)- ومما استدل به المنصور بالله عليه السلام على أن إعمال الأول أولى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة:١١]، فأعاد الضمير إلى التجارة للتقدم.

زيداً» «ضُرِبَتْ وأكرمت هنداً» «ضُرِبا وأكرَمْتُ الزيدين» «ضُرِبتا وأكرمت الهندين» «ضُرِبوا وأكرمت الزيدين» «ضُرِبْن وأكرمت الهندات».

وحيث كل واحد يقتضي فاعلاً: «ضَربني وأكرمني زيد» «ضرباني وأكرمني الزيدان» «ضربوني وأكرمني الزيدون..إلخ».

قال الشاعر:

٣٤-جَفَوْنِي ولم أَجْفُ الأخلاء إنني ... لغير جميلٍ من خليلي مُهْمَلُ(١)

فنصب الأخلاء بأجف ولو أعمل الأول وهو جفوني لرفع الأخلاء وحذف

---

(١)- البيت من بحر الطويل، وهو مذكور في غالب كتب النحو بلا نسبة مع كثرة الاستشهاد به.

اللغة: (جفوني) جفا ماض من الجفاء، والجفاء: أن تفعل بغيرك ما يسوءه، أو أن تترك مودته، تقول: جفاه يجفوه جفاءً وجفوه (الأخلاء) جمع خليل، وهو كالصديق وزنا ومعنى (جميل) هو الأمر الحسن الذي تملك عاقبته، وتحسن آخرته (مهمل) اسم فاعل، فعله أهمل فلان الأمر الفلاني إذا لم يعبأ به، لم يعطه شيئاً من عنايته، ولم يلق إليه باله.

الإعراب: (جفوني) جفا فعل ماض وواو الجماعة التي تعود إلى قوله الأخلاء الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع فاعل والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم مفعول به (ولم) الواو عاطفة لم حرف نفي وجزم وقلب (أجف) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (الأخلاء) مفعول به منصوب (إن) حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم اسم (إن) (لغير) جار ومجرور متعلق بقوله: مهمل الآتي و(غير) مضاف و(جميل) مضاف إليه (من) حرف جر (خليلي) اسم مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و(خليل) مضاف وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل و(مهمل) خبر (إن) مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «جفوني ولم أجف الأخلاء» حيث أعمل العامل الثاني وهو قوله: «لم أجف» في المعمول المتأخر وهو قوله: «الأخلاء» فنصبه على أنه مفعول به ولما كان «جفا» العامل الأول يحتاج إلى مرفوع أضمر فيه الفاعل وهو واو الجماعة، ولزم على هذا عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو جائز في هذا الباب لأن المرفوع لا بد من ذكره في مثل هذا الشاهد.

الضمير من جفوني، فلما أعمل الثاني أضمر الفاعل في الأول **(دون الحذف)** لضمير الفاعل من الأول فلا يجوز؛ لأنه عمدة لا يتم الكلام إلا به **(خلافاً**(١) **للكسائي)** فقال: إذا كان الأول يقتضي فاعلاً أو ما يقوم مقامه لم يجز(٢) الإضمار فيه وإعمال الثاني؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، ولكن يُعمل الأول وإلا حذف ضمير الفاعل منه مع إعمال الثاني.

(و)جوابنا على الكسائي: أنه لا يجوز حذف الفاعل ويجوز إضماره قبل الذكر

---

(١)- قوله: خلافاً للكسائي..إلخ فإن قيل: قد جاز حذف الفاعل بدون سد شيء مسده نحو قوله تعالى: (أسمع بهم وأبصر) حيث حذف بهم، وهو فاعل عند سيبويه ونحو «ما قام وقعد إلا أنا» في الأول وهو الفاعل ونحو «اضربِنّ» حيث حذف الفاعل وهو الياء ونحو «أكرموا القوم» حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظاً لالتقاء الساكنين وإن ثبت خطاً؛ لئلا يلتبس الجمع بالواحد ونحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴿١٤﴾﴾ [البلد]، حيث حذف فاعل المصدر، قلت: إن المصدر ضعيف في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴿١٤﴾﴾ [البلد]، فيكون من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء في الجوامد لا من باب حذف الفاعل، والأمثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسياً منسيا. (غاية) وفيه أن المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم أن يكون المتعدي مثل: «ضربت وأكرمت زيداً» منزلاً منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل في نحو «ما ضرب وأكرم إلا زيد» فالأقرب أن يعتذر في البواقي إما عن مثل «ما قام وقعد إلا أنا» فإنه في صورة المستثنى ومن تزيا بزي قوم فهو منهم، وإما عن نحو (أسمع بهم وأبصر)؛ فلأنه ليس مما ذهب إليه الجمهور ولأنه في زي المفعول بلزوم الجار وكون أفعل في صورة يلزم استتار فاعله، وإما عن الآخرين؛ فلأن الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكأن الفاعل غير محذوف لسد الجزء مسد الكل.

قال الرضي في كلام الكسائي: فحاله كما قيل:

فكنت كالساعي إلى مثعب ... موائلاً من سبل الراعد

(٢)- وهو ليس بجيد؛ لأنه قد ثبت في كلامهم الإضمار قبل الذكر ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل. (سعيدي) بل قد ثبت في «ما قام وقعد إلا أنا»، قال نجم الدين: ويلزم البصريين أيضاً متابعةُ الكسائي في مذهبه؛ لأنهم يوافقونه في أنه من باب الحذف لا الإضمار. (نجم الدين).

على شريطة التفسير، وقد فُسِّر بالاسمِ الظاهرِ المتأخرِ؛ إذ قد جاء مثل ذلك في ضمير الشأن ونعم وبئس وغيرهما كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وحينئذ[(١)] **(جاز)** إعمال الثاني مع إضمار الفاعل في الأول كما قررناه **(خلافاً للفراء)** في مثل: ضربني وأكرمت زيداً أي: إذا كان الأول يقتضي فاعلاً والثاني مفعولاً، فيقول: إما أُعمل الأول وإلا أُعمل الثاني وأُتِيَ بفاعل الأول ضميرَ[(٢)] منفصلٍ متأخرٍ بعد الاسم الظاهر ليعود الضمير إليه؛ لأن في كلام البصريين محذوراً وهو الإضمار قبل الذكر، وفي كلام الكسائي محذوراً أعظم من ذلك، وهو حذف ضمير الفاعل فتقول [في مثل هذا المثال] «ضربني وضربت زيداً هو»، «ضربتني وضربْت هنداً هي»، «ضربني وضربت الزيدين هما»، «ضربتني وضربت الهندين هما»، «ضربني وضربت الزيدِين هم»، «ضربنني وضربت الهندات هُنَّ».

وأما إذا كان الفعلان يطلبان فاعلين معاً فإن الفراء في مثل ذلك يعمل الفعلين معاً[(٣)] في الاسم الظاهر نحو: «ضربني وأكرمني زيد» «ضربتني وأكرمتني هند» «ضربني وأكرمني الزيدان» «ضربتني وأكرمتني الهندان» «ضرْبني وأكرْمني الزيدون» «ضربنني وأكرمنني الهندات» هذا رواية الشيخ[(٤)] عنه.

---

(١)- ولا يخفى عليك أن معنى قوله: وجاز على ما في الأمالي هو جواز كل واحد من إضمار الفاعل كما هو المذهب المختار، وحذفه كما هو مذهب الكسائي. (سعيدي) وقوله: خلافاً للفراء أي: في الوجهين.

(٢)- في (ج، د): ضميراً منفصلاً متأخراً.

(٣)- لأنهما ينصبَّا عليه انصبابة واحدة.

(٤)- ذكر في (النجم الثاقب) أن الشيخ روي عنه عدم جواز إعمال الثاني وظاهره الإطلاق قال: فأما أعمل الأول وإلا أخرجناه عن باب التنازع بأن يقول: ضربني زيد وضربت زيداً وذكر في (النجم الثاقب) أيضاً أن السيدين أبا القاسم و(نجم الدين) حكيا عن الفراء الإضمار بعد الظاهر مطلقاً، وما ذكره مؤلف الحاشية عن الشيخ جعله في النجم حكاية ابن مالك عن الفراء. (سيدنا أحمد حابس).

(و) إذا أعملت الثاني على كلام البصريين وكان الأول يقتضي مفعولاً نحو: «ضربت وضربني زيد»..إلى آخر الصور، و«ضربت وأكرمت زيداً» **(حذفت المفعول)** من الأول ولا تضمره فلا تقول: «ضربته وضربني زيد»؛ لأن المفعول فضلة فلا ملجئ لإضماره قبل الذكر، بخلاف الفاعل كما سبق فإنك تضمره؛ لأنه عمدة كما مرَّ ولا يجوز حذفه، وقد ورد إضمار المفعول في قول الشاعر:

٣٥-إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبٌ جهاراً فَكُنْ في الغيب أحفَظ للود[(١)]

---

(١)- البيت من الطويل ورد بلا نسبة في الأشباه والنظائر وأوضح المسالك وشرح شواهد المغني وشرح ابن عقيل، ولكن بلفظ: أحفظ للعهد، وقد ورد في حاشية الصَّبَّان وشرح الأشموني وأوضح المسالك وغيرها بلفظ: أحفظ للود.

اللغة: «جهاراً» بزنة كتاب أي: عياناً ومشاهدة وتقول: رأيته جهراً وجهاراً، وكلمت فلاناً جهراً وجهاراً كل ذلك في معنى العلن.

المعنى: إذا كنت تتبادل الود مع صديقك بصفاء، ورضي كل منكما بالآخر علانية فعليك أن تكون في غيابه أشد حرصاً على هذه المودة أو العهد.

الإعراب: «إذا» ظرف زمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب «كنت» كان فعل ماض ناقص والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع اسم كان «ترضيه» ترضي فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعموليها في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي جملة الشرط و«يرضيك» الواو حرف عطف ويرضي فعل مضارع مرفوع والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به «صاحب» فاعل يرضي مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه «جهاراً» منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين أو مفعول مطلق منصوب أو اسم منصوب على نزع الخافض «فكن» الفاء رابطه لجواب الشرط وكن فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر تقديره أنت «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «أحفظ» خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «للود» جار ومجرور متعلق بأحفظ.

الشاهد فيه: قوله: «ترضيه ويرضيك صاحبٌ» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وهما ترضي =

بإضماره في «ترضيه» مع إعمال الثاني وهو «يرضيك» وهو قليل فلا يعتد به؛ إذ الأرجح عدم إضمار المفعول لما ذكرناه، [فيحذف][(١)] **(إِنْ اسْتغني[(٢)] عنه)** أي: عن المفعول **(وإلا أظهرت)** المفعول ولم تضمره ولا تحذفه وذلك في باب حسب وأخواتها نحو: «حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً» «حسباني منطلقاً وحسبت الزيدين منطلقين، حسبوني منطلقاً وحسبت الزيدين منطلقين، حسبَتْني[(٣)] منطلقاً وحسبت هنداً منطلقة» «حسبتاني منطلقاً وحسبت الهندين منطلقتين، حسبنني منطلقاً وحسبت الهندات منطلقات» فلا يجوز حذف المفعول[(٤)] الثاني من الفعل الأول فلا يقال: «حسبني وحسبت زيداً منطلقاً»؛ وذلك لأنه في الأصل خبرٌ والمفعول الأول مبتدأ، ولا يجوز حذف خبر المبتدأ إلا لقرينة ولا قرينة هنا، ولا يجوز[(٥)] إضماره فلا تقول: «حسبني إياه وحسبت زيداً منطلقاً» لأن إضمار

ويرضي، وتأخر عنهما معمول واحد، وهو قوله: صاحب، وقد تنازع كل من (ترضي ويرضي) ذلك الاسم الذي بعدهما وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولاً به، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل فيه الثاني، وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء.

(١)- ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٢)- وذلك فيما كان مفعولاً واحداً أو ثانياً من باب أعطيت مثل «ضربت وضربني زيد، ضربت وأكرمت زيداً، وأعطاني وأعطيت زيداً درهماً» وليس من باب علمت.(ح ج).

(٣)- فإن قيل: إن أحدهما مذكر والآخر مؤنث فكيف التنازع؟ أجيب بأن التنازع حصل في الصفة التي هي الانطلاق لا بالنظر إلى تذكير وتأنيث. هامش (ج).

(٤)- أقول: الضابط أنه لا فائدة في التقييد بالمفعول الثاني فإنه لو وقع التنازع في المفعول الأول لكان الحكم كذلك كقولك «حسبت قاعداً وحسبت زيداً قائماً» فإنك إذا أعملت الثاني يجب الإظهار في الأول؛ لأنه لا يجوز الحذف في الأول ولا الإضمار لعين ما ذكره في المفعول الثاني. (سعد الدين) أقول: التقييد بالمفعول الثاني يحتاج إليه؛ لأن التقييد به باعتبار المثال والتنازع فيه في المفعول الثاني ولا وجه لهذا القول.

(٥)- إذا لم يجز حذفه فليجز إضماره قبل الذكر؛ لمشاركته الفاعل في عدم جواز الإضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه، قلنا: يمتنع الإضمار قبل الذكر في مطلق المفعول. فإن قيل: فليجز

=

المفعول قبل الذكر لا يجوز كما قُرِّرَ.

(وإن أعملت الأول) على اختيار الكوفيين **(أضمرت الفاعل في)** العامل **(الثاني)** وفاقاً[١] حيث كان الثاني يطلب فاعلاً، ولا فرق بين أن يقتضي الأول فاعلاً أو مفعولاً تقول: «ضربت وأكرمني زيداً» «ضربت وأكرماني الزيدين» إلى آخره، «ضربني وأكرمني زيد» «ضربني وأكرماني الزيدان» إلى آخره ولا إضمار هنا قبل الذكر؛ لأن الضمير الذي في العامل الثاني يعود إلى الاسم الظاهر الذي هو معمول للعامل الأول، والأصل فيه أن يلي عامله فكأنه مقدم على العامل الثاني، فيعود الضمير من العامل الثاني إلى ذلك المعمول، ومن ذلك قول الشاعر:

٣٦-إن الفــرزدق صــخرةٌ عاديــة   طالــت فلــيس تنالهــا الأوعــالا[٢]

الإضمار بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في «ضربني وأكرمت زيداً هو» فتقول هاهنا: «حسبني وحسبت زيداً قائماً إياه» لما ذكره السيرافي. والجواب أن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيح، ولا سيما إذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولاً واحداً حقيقياً لعلمت وبابه. (نجم الدين).

(١)- بين البصريين والكوفيين، وبين الفراء والكسائي.(ج).

(٢)- البيت من بحر الكامل وهو لرياح بن سنيح الزنجي يمدح الفرزدق.

اللغة: «العادية» القديمة [نسبة إلى قوم عاد] يصفها بالشدة والصلابة. «الأوعال» الجبال الصغار واحدها وعل، ويروى فلا تطيعه الأوعالا، فيكون المراد بالأوعال الحيوان المعروف.

الإعراب: (إن) حرف توكيد ونصب (الفرزدق) اسم إنّ منصوب بالفتحة الظاهرة (صخرة) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (عادية) صفة لصخرة (طالت) طال فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لصخرة (فليس) الفاء عاطفة أو تفريعية وليس فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر (تنالها) تنال فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس (الأوعالا) مفعول به لطالت.

الشاهد فيه: قوله: طالت فليس تنالها الأوعالا حيث تنازع العاملان: (طالت وتنالها) معمولاً =

فأعمل طالت، ونصب به الأوعالا كما ترى، وأضمر فاعل تناطها ومفعوله فيه.

(و)أضمر **(المفعول على المختار)** أي[١]: وكذلك إذا أعملت الأول وكان الثاني يقتضي مفعولاً أضمرته فيه أيضاً وسواء كان الأول يقتضي فاعلا[٢] أو مفعولاً مثاله «ضربني وأكرمته زيد، وضربني وأكرمتها الزيدان».. الخ[٣] «ضربت وأكرمته زيداً وضربت وأكرمتها الزيدين»..الخ والوجه أنه لا موجب لحذفه؛ إذ لا إضمار في هذا قبل الذكر كما قررناه فحينئذ تضمر **(المفعول)** كما بينا في العامل الثاني **(على المختار[٤])** ومنه قول الشاعر:

٣٧-أساء ولم أَجْزِه عامِرٌ فعاد لحلمي به مُحْسِناً[٥]

واحداً وهو: الأوعالا، وقد أعمل الأول طالت فنصب به الأوعالا وأضمر في الثاني (تناطها) الفاعل والمفعول.

(١)- «(و)أضمر (المفعول على المختار) أي:» هذه العبارة في الأصل ونخ (د)، وهي ساقطة من (ب، ج)، وبدأ فيهما بقوله: (و)كذلك..إلخ، وجعل المتن الكلمات الآتية في الشرح من قوله: «فحينئذ تضمر (المفعول) كما بينا في العامل الثاني (على المختار).

(٢)- أو اسم ما لم يسم فاعله.

(٣)- «ضرب وأكرمته زيد» ضُربَ وأكرمتها الزيدان»..الخ.

(٤)- وجه الاختيار أن الثاني أقرب الطالبين إلى المطلوب فالأول إن لم يحض بمطلوبه مع الإمكان أن يشتغل بما يقوم مقامه ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقه أن لا يعمل مع وجود الأقرب، وحتى يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب أنه ليس مطلوبه، وأنه موجه إلى غيره، ويجوز الحذف؛ لأنه فضلة. (نجم الدين).

(٥)- البيت من بحر المتقارب وهو مجهول القائل.

اللغة: «أساء» من الإساءة، وهو فعل ما يكره صاحبك «جزى» جزاه بما صنع يجزيه جزاء بمعنى المكافأة على الشيء «عاد» بمعنى رجع.

المعنى: أنه عامله معاملة حسنة مقابل إساءته.

الإعراب: (أساء) فعل ماض مبني على الفتح وفاعله عامرٌ الآتي، (الواو) عاطفة (لم) حرف نفي وجزم وقلب (أجزه) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة والفاعل ضمير =

وقول الآخر:

٣٨-إذا هـي لم تَسْـتَكْ بعـود أراكـةٍ تُنُخِّلَ فاستاكت به عـودُ إسـحل[1]

مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا) والهاء ضمير الغائب مفعول به (فعاد) الفاء: عاطفة وعاد: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، (لحلمي) جار ومجرور متعلق بمحسن و(حلم) مضاف والياء مضاف إليه (به) جار ومجرور متعلق بحلم (محسناً) خبر عاد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: «أساء ولم أجزه عامر» حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً يطلبه الأول فاعلاً والثاني مفعولاً فأعمل الأول على اختيار الكوفيين وأضمر المفعول في قوله: «ولم أجزه».

(١)- البيت من بحر الطويل وهو لعمرو بن أبي ربيعة ونسب لطفيل الغنوي، وقيل: للمقنع الكندي وغيرهم [انظر شرح المفصل والكتاب وشرح أبيات سيبويه، وأمالي ابن الحاجب وشرح شواهد الإيضاح وشرح التسهيل وهمع الهوامع].

المعنى: يصف امرأة تستعمل سواك الأراك.

اللغة: «تنخل» تم اختياره بدقة «الإسحل» شجر يشبه الأثل يستاك به ينبت بالحجاز.

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (هي) ضمير منفصل في محل رفع فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده تقديره إذا لم تَسْتَك هي لم تستك (لم) حرف نفي وجزم وقلب (تستك) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي (بعود) جار ومجرور متعلق بالفعل تستك وجملة تستك لا محل لها مفسرة و(عود) مضاف (أراكة) مضاف إليه والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة (إذا) إليها (تُنُخِّل) فعل ماض مبني للمجهول وهو مع نائب الفاعل الآتي في محل جر صفة لعود (فاستاكت) الفاء عاطفة استاك فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (به) جار ومجرور متعلق باستاكت (عودُ) نائب فاعل لفعل تنخل وعود مضاف (إسحل) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: تنخل فاستاكت به عود إسحل حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً والعامل الأول تنخل يطلبه ليكون نائب فاعل له، والثاني ليتعدى إليه بحرف الجر الباء، وقد أعمل الشاعر العامل الأول تنخل فرفع عود على أنه نائب فاعل وأضمر ضمير هذا المعمول مع العامل الثاني ولو أنه أعمل العامل الثاني لقال: تنخل فاستاكت بعود إسحل، على أن يكون في تنخل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى عود إسحل المتأخر.

فأعمل تنخل وقد جاء حذفه خلاف المختار في قول الشاعر:

٣٩-يرنو إليَّ وأرنو من أصادقه   في النائبات فأرضيهُ ويرضيني[١]

أي: وأرنو إليه **(إلا أن يمنع مانع)** من إضماره[٢] **(فتظهر)** وذلك في باب حسبت وأخواتها حيث كان فاعل الفعل الأول مثنى أو مجموعاً مطلقاً أو مفرداً مؤنثاً، ومفعولاه مفردين مذكرين، وفاعل الفعل الثاني مفرداً، ومفعولاه مثنيين نحو: «حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً[٣]» فالياء في حسبني مفعوله الأول وفاعله الزيدان ومفعوله الثاني منطلقاً، وفي حسبتهما فاعله ومفعوله

---

(١)- البيت من بحر البسيط ولعله مجهول القائل كما ذكر في التذييل شرح التسهيل.

اللغة: «رنا» إليه أدام النظر وبابه سما فهو رانٍ. «النائبات» واحدها نائبة أي: المصيبة.

الإعراب: (يرنو) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل (إلي) جار ومجرور متعلق بيرنو (وأرنو) الواو عاطفة و«أرنو» معطوف على يرنو وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا (من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل يرنو (أصادقه) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والهاء ضمير الغائب مفعول به والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (في النائبات) جار ومجرور متعلق بيرنو (فأرضيه) الفاء عاطفة أرضي فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والهاء مفعول به (ويرضيني) الواو عاطفة ويرضي فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً والنون للوقاية والياء مفعول به.

الشاهد فيه: قوله: (يرنو إليَّ وأرنو من أصادقه) حيث أعمل الفعل الأول وهو يرنو في الظاهر وهو إليَّ وحذف الجار والمجرور من الفعل الثاني وهو أرنو، ولو أعمل الثاني لقال أرنو إلى من أصادقه؛ لأن أرنو لا يتعدى بنفسه بل بواسطة حرف الجر.

(٢)- أي: المفعول وفي نخ (ب) تعليقة لفظها: وكذلك الحذف.

(٣)- فإن قيل: التنازع إنما يكون حيث يصلح أن يكون الظاهر لكل واحد من الفعلين، والظاهر في هذا المثال لا يصلح للثاني؛ لأنه مفرد ومفعوله الأول مثنى فلا يتحقق التنازع.

وأجيب: بأنهما تنازعا في القدر المشترك بين المفرد والمثنى والمجموع والقدر المشترك بينهما غيره قطعاً فلما أعمل الأول أفرد. (سعيدي).

الأول ومفعوله الثاني منطلقين فلا يجوز في منطلقين هذا حذفه؛ لأنه خبر في الأصل، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة، ولا يجوز إضماره؛ لأنك إن أضمرته مثنى كما كان حال إظهاره ليطابق المفعول الأول من الفعل الثاني خالف المفعول الثاني من الفعل الأول المفسر لهذا المضمر، فيكون المثال «حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقاً» فخالف منطلقاً هذا، وهو مفسره، والمفسَّر لا يخالف المفسِّر، وإن أضمرته مفرداً ليطابق المفسَّر خالف حاله[(١)] الأول الذي يعود إليه[(٢)] وهو الزيدان فما بقي إلا إظهاره ذلك حيث لم يتطابق فيه المفسِّر والمفسَّر والمعود إليه[(٣)] فأما مع المطابقة كفي حالة إفراد الجميع وتذكيرها نحو: «حسبني وحسبته إياه زيد منطلقاً[(٤)]» فتضمره إن شئت[(٥)] كما بيَّنا وتظهره إن شئت[(٦)] فتقول: «حسبني وحسبته منطلقاً زيد منطلقاً» وقس على هذا ففيه كفاية [لمن له

---

(١)- في حاشية الهندي وهو إن أضمر مفرداً خالف المفعول الأول..إلخ فينظر ما أراد بقوله: خالف حاله الأول.

لا نظر؛ لأنك إذا قلت: حسبني وحسبتهما إياه الزيدان منطلقاً، يعني: بإفراد الضمير ليطابق منطلقاً الآخر المفسّر خالف إياه حاله الأول، وهو لفظه هما من حسبتهما، وهو خبر له. فتأمل. هامش (ج).

(٢)- عبارة (الجامي) ولو أضمر مفرداً خالف المفعول الأول.: وهي أولى من عبارة السيد فتأمل.

(٣)- الحاصل أن المفعول الأول المتصل بالفعل الأول وهو الياء له ست حالات، والمفعول الأول للفعل الثاني وهو له ست حالات، ويحصل إذا ضربت ستة في ستة ستة وثلاثون فالمطابقة في ستة إذا كان المفعول الأول لفعل الأول مفرداً، وفاعله مفرداً أو مثنيين مذكرين، أو مؤنثين، أو مفردين مؤنثين، أو مجموعين مذكرين، أو مؤنثين، والمخالفة في ثلاثين صورة.

(٤)- فلا يلزم الإظهار. وفي «الخالدي» ما معناه أنه يجب الإظهار في صورة المطابقة طرداً للباب. والله أعلم وأحكم..

(٥)- فاجعله من باب التنازع.

(٦)- إخراجه من باب التنازع ولا يجوز الحذف لذكر المفعول الأول..

من ربه بعض هداية][(١)]. **(وقول امرئ القيس):**

٤٠ -ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة (كفاني ولم أطلب قليل من المــال)[(٢)]

هذا البيت من أعظم حجج الكوفيين [على البصريين]؛ لأن الشاعر فصيح وقد أعمل الأول وهو كفاني فرفع به قليل مع ارتكاب خلاف[(٣)] المختار وهو حذف

---

(١)- هذه زيادة غير موجودة في (أ).

(٢)- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس.

الإعراب: (لو) حرف امتناع لامتناع (أنَّ) حرف توكيد ونصب (ما) مصدرية (أسعى) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم أن (لأدنى) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف وتقدير الكلام: لو ثبت كون سعيي لأدنى..إلخ، وأدنى مضاف و(معيشة) مضاف إليه (كفاني) كفى: فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. (ولم) الواو عاطفة و«لم» حرف نفي وجزم وقلب (أطلب) فعل مضارع مجزوم وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (قليلٌ) فاعل كفاني (من المال) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

الشاهد فيه: قوله (كفاني ولم أطلب قليل) حيث تقدم عاملان وتأخر معمول واحد وهو (قليل)، والمصنف يعتبر هذا البيت ليس من باب التنازع؛ لأنه لا يصح تسلط كل واحد من الفعلين على المعمول المتأخر لفساد المعنى؛ لأن القليل ليس مطلوباً؛ لأنه كان يطلب الملك دون قليل المال، ولو كان العاملان متوجهين إلى قليل لصار المعنى كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت: ولكنما أسعى لمجد مؤثل..إلخ وعليه يكون التقدير كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك، وكما رجح سيبويه وغيره أنه ليس من باب التنازع والله أعلم.

(٣)- ولو أعمل الثاني لم يلزمه ارتكاب أمر محذور.. (سعيدي). وأجاب الإمام المهدي عن الكوفيين بأن هذا البيت من باب «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» مما يكون نفي المنفي مع نقيض المقدم أولى من نفيه مع المقدم عليه، فيكون انتفاء الطلب الموجه إلى قليل من المال مع نفي السعي لأدنى معيشة أولى من انتفائه مع ثبوت السعي لأدنى معيشة، فيكون من باب التنازع، ولا فساد فيه. (خالدي) وأجاب الفارسي عن الكوفيين بأن الواو للحال في قوله:
=

ضمير المفعول من الثاني فلم يقل أطلبه مع عدم الضرورة الملجئة إلى إعمال الأول؛ إذ لو أعمل الثاني ونصب قليلاً لم ينكسر البيت، فما فعل ذلك إلا وإعمال الأول هو المختار؟ فأجاب الشيخ عن هذا بأن قال: **(ليس)** هذا البيت **(منه)** أي: من باب التنازع **(لفساد المعنى)** لو جعلناه تنازعاً، وبيان ذلك أن لو معناها امتناع الشيء لامتناع غيره فإذا وجد في سياقها وسياق جوابها في اللفظ مثبت فهو في المعنى منفي نحو: «لو جئتني لأكرمتك» معناه لكن لم تجيء فلم أكرمك، وإن وجد في سياقها وسياق جوابها في اللفظ منفي كان في المعنى مثبتاً نحو: «لو لم تجئني لم أكرمك» معناه لكن جئتني فأكرمتك، وإن اختلف الذي في سياقها وسياق جوابها نفياً وإثباتاً، كما في البيت، فإن الذي في سياقها مثبت وهو قوله: «ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل». والذي في سياق جوابها منفي وهو: «ولم أطلب» فيقدر المثبت منفياً والمنفي مثبتاً، فيكون تقديره: ما سعيت لأدنى معيشة، ولا كفاني قليل، وطلبت القليل وهذا مناقضة ظاهرة كونه ما سعى لأدنى معيشة، وطلب القليل؛ إذ من طلب القليل فقد سعى لأدنى معيشة، فما بقي إلا أن يقدر أن كفاني موجه إلى قوله: «قليل» وأطلب موجه إلى مفعول محذوف تقديره: وطلبت المجد والرفعة، ويدل على أن هذا مقصده قوله في البيت الثاني الذي بعد هذا:

«ولم أطلب» لا العاطفة فلم يثبت الطلب فلا تناقض حينئذ ورد المصنف هذا الجواب بأن الواو الحالية أصلها العاطفة. (خالدي) ورد جواب المهدي بأنا منازعون له في كلامه فلا نسلم له ذلك، والمتنازع فيه لا يكون حجة.

(*)- اعلم أنه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافاً للجرمي، وذلك لعدم السماع نحو «أعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً» على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول و«أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمراً قائماً» على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني والأولى أن يقال وأعلمته ذلك قصداً للاختصار؛ إذ مفعول أعلمت وهو ذلك مضمونه مضمون المفعولين. (نجم الدين معنى).

٤١-ولكنَّمَا أسعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ   وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي[1]

فحينئذ يخرج من باب التنازع؛ إذ من شرطه أن يتوجه العاملان إلى معمول واحد مع صحة المعنى.

(١)- **اللغة:** (المجد) الكرم (مؤثل): قديم له أصل والتأثل: اتخاذ أصل مال.

الإعراب: (ولكن) لكن حرف استدراك ونصب و(ما) مصدرية (أسعى) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم لكن والتقدير: ولكنَّ سعيي (لمجد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكن (مؤثل) صفة لمجد وصفة المجرور مجرور (وقد) الواو حرف عطف، «قد» حرف تقريب «يدرك» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «المجد» مفعول به مقدم (المؤثل) صفة للمجد وصفة المنصوب منصوبة (أمثالي) فاعل يدرك مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: أن هذا البيت جاء تفسيراً يوضح مفعول أطلب كما بينه المصنف.

[مفعول(١) ما لم يُسَمَّ فاعله]

هذا من جملة المرفوعات وقد أخرجه من حد(٢) الفاعل فأفرده بالذكر وحقيقته: **(هو كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو)** أي: المفعول **(مقامه)** أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه ورفعه به، وذلك يفعل لأغراض(٣) إما لتعظيم الفاعل كـ «قُطع اللصُّ» ولا تذكر الإمام تعظيماً له، أو لتحقير الفاعل نحو: «قُتِل عليٌّ عليه السلام» ولا تذكر ابن ملجم لعنه الله تعالى و«قُتِلَ عمر» ولا تذكر أبا لؤلؤة تحقيراً للفاعل، أو للخوف من الفاعل نحو: «قُتِل سعيدُ بن جبير» ولا تذكر الحجاج خوفاً منه أو للخوف عليه نحو: «سُرِق المتاعُ» ولا تذكر السارق خوفاً عليه أن يعرف أو جهلاً به أو للاختصار نحو قوله تعالى: ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾(٤) [الرحمن:٤١]، أو لتوافق القوافي كقول الشاعر:

٤٢-وما المال والأهلون إلا وديعة ... ولا بد يوماً أن ترد الودائع(٥)

---

(١)- أي: فاعل ذلك المفعول وإنما أضيف إلى المفعول لملابسة كونه فاعلاً لفعل متعلق به. (جامي).

(*)- في (الرضي) أي: مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله. (منه) وقولهم: فعل ما لم يسم فاعله أي: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله أضيف الفعل إلى المفعول؛ لأنه صيغ له. (نجم الدين) وإنما لم يفصله عن الفاعل، ولم يقل: ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال: ومنها المبتدأ لشرط اتصاله بالفاعل حتى سماه فاعلاً. (جامي). (هامش ب)، وفي نخ (د): ما لفظه: فيه نظر؛ لأنه دأب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين أقسام المرفوع والمنصوب..إلخ.

(٢)- بقوله: على جهة قيامه به..إلخ.

(٣)- أي: عشرة.

(٤)- تقدير الفاعل: يعرف الناس المجرمين، وحذف الفاعل، وهو (الناس) لقصد الاختصاص.

(٥)- البيت من بحر الطويل من قصيدة للبيد بن ربيعة العامري يرثي بها أخاه وقبله قوله:

وما المرء إلا كالشهاب وضوءه ... يعود رماداً بعد إذ هو صادعُ

لكل امرئ يا أم عمرٍو وديعةٌ ... وتعرف ما بين الرجال الطبائعُ

طبايع منها ناقصٌ وزيادةٌ ... وهل تستوي في الراحتين الأصابعُ

المعنى: جعل المال والأهلين كالوديعة، والوديعة لا بد من أن ترد في يوم من الأيام.

=

أو لإصلاح النظم كقوله:

٤٣-وإذا شَرِبْتُ فإنَّنِي مستَهْلِكٌ مالي وعرضي وافرٌ لم يُكْلَمِ[1]

الإعراب: (وما) الواو: حسب ما قبلها، وما: نافية ملغاة. (المال) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. والواو عاطفة و(الأهلون) معطوفة على المال، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (وديعة) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (الواو) حرف عطف (لا) نافيه للجنس (بُدَّ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (يوماً) ظرف زمان متعلق بترد (أن) مصدرية (تُرَدّ) فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، (الودائع) نائب فاعل مرفوع. وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة والتقدير: لا بد من رد الودائع، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية.

الشاهد فيه: قوله: «أن تُردَّ الودائع» حيث أتى بالفعل مبنياً للمجهول لمراعاة الوزن والقافيه.

(١)- البيت لعنترة بن شداد، وهو من بحر الكامل.

الإعراب: «وإذا» الواو حسب ما قبلها وإذا ظرفية شرطية لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. «شربت» شرب فعل ماض مبني على السكون والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، وهو فعل الشرط والجملة الفعلية من فعل الشرط وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «فإنني» الفاء رابطة لجواب الشرط وإنَّ حرف ناسخ مشبه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم إنَّ «مستهلك» خبر إنَّ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة الاسمية من إنّ واسمها وخبرها لا محل لها جملة جواب شرط غير جازم «مالي» (مال) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومال مضاف والياء مضافة إليه مبني على السكون في محل جر «وعرضي» معطوف على مالي «وافر» خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكلم» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وإنما حرك بالكسر لأجل الرَّوِيِّ ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل ونائبه في محل رفع خبر ثان.

الشاهد في قوله: «لم يكلم» حيث أتى بالفعل مبنياً للمجهول لإصلاح النظم، والأصل: لم يكلمه أحد، فحذف الفاعل، وأقام المفعول مقامه لإصلاح الشعر.

أو لإيثار غرض السامع نحو: «هُزِم عدوُّك» أو لتقويم الفواصل[(١)] كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ [الليل]، أو ليوافق المسبوق السابق[(٢)] نحو: «من طابت سريرته حمدت سيرته» وغير ذلك من الأغراض[(٣)].

(وشرطه) أي: شرطه إقامة المفعول مقام الفاعل بعد حذفه **(أن تغير صيغة الفعل)** الماضي **(إلى فُعِلَ)** كضُرِبَ ودُحرِجَ وانطُلِقَ واستُخرِج وذلك بأن يضم أوله ويكسر ما قبل آخره ثلاثياً كان أو أكثر كما مثلنا **(و)**[في الفعل المضارع إلى][(٤)] **(يُفْعَلُ)** نحو: يُضرَب ويُدَحرَجُ ويُسْتَخْرَجُ وينطلق فيضم أوله، ويفتح ما قبل آخره، على أي: صفة كان كما بيَّنا.

(و)اعلم أنه وإن جاز حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه في هذا الباب فليس ذلك على الإطلاق فإنه **(لا يقع)** أي: لا يقام **(المفعول الثاني من باب علمت)** مقام الفاعل مع تغيير صيغة الفعل في علم فلا تقول: «عُلِمَ زيداً قائمٌ» والوجه أن الثاني في الأصل خبر للمبتدأ وهو زيد أدخلت عليهما عَلِمْتُ فنسخت الابتداء ونصبتهما، فلو أقمنا الثاني مع كونه خبراً في الأصل لصار الآن خبراً مخبراً عنه، وذلك لا يجوز، وأما الأول فتقيمه ولا حرج **(ولا)** يقام المفعول **(الثالث[(٥)] من باب أعلمت)** وهو قائم مثلاً في قولك «أعلمت زيداً عمراً

---

(١)- في (ب): السجع، وقد أشار في حاشية على ذلك بما يوافق الأصل بقوله: صوابه لتقويم الفواصل. (غاية) لحق الأدب في القرآن؛ إذ السجع في الأصل: هدير الحمام.

(٢)-هذا أعم من أن يكون في النظم أو في غيره فلا حاجة إلى قوله: ليوافق القوافي.

(٣)- أو لإيثار غرض المتكلم كقول الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأجشعهم إذ أجشع القوم أعجل

(٤)- ما بين المعقوفين غير موجود في (أ) وموجود في (ب، ج) وفي (د) بلفظ: ويفعل في الفعل المضارع.

(٥)- واعلم أن الثالث من باب أعلمت هو الثاني من باب علمت، كما يجيء في بابه، والذي زاد =

قائماً» فلا تقول: أُعلِمَ زيداً عمراً قائمٌ لما ذكرناه في باب علمت فأما الأول منهما والثاني فتقيمه ولا كلام **(و)** كذلك لا تقيم **(المفعول له)** مقام الفاعل حيث غيرت صيغة الفعل فلا تقول: «ضُرِبَ الصبيُّ تأديب» والوجه[1] في ذلك أن الأمر المشعر بكونه مفعولاً له هو النصب فإذا ذهب بإقامته مقام الفاعل زال المشعر بكونه مفعولاً له، وعلل الشيخ منع ذلك بأن المفعول له قد يكون علة لأفعال متعددة نحو: «ضربت وشتمت وحبست الصبي تأديباً» فإذا غُيِّرت صيغها وأقيم المفعول له مقام فاعلها جميعاً[2] ما وفى وإن أقيم مقام فاعل أحدها بقي ما عداه بلا فاعل، ولا ما يقوم مقامه شيء، والتعليل الأول أصح **(و)** لا تقيم **(المفعول معه كذلك)**[3] مقام الفاعل مع تغيير صيغة الفعل؛ لأنك

بسبب الهمزة هو المفعول الأول؛ إذ معنى «أعلمت زيداً عمراً فاضلاً» صيرت زيداً يعلم عمراً فاضلاً والثاني والثالث هما مفعولا علمت، فما ثبت لهما ثبت لهما. (نجم الدين).

(١)- بلا لام وأمَّا معها فيجوز نحو «ضُرِب للتأديب». (جامي)..

(٢)- إذ الشيء الواحد لا يقوم مقام الجميع؛ لأنه إذا كان فاعلاً للمجموع لم يكن فاعلاً ولكل واحد منها بناء على أن المجموع مغاير لكل واحد منها فإذا كان كذلك كان بعض تلك الأفعال خالياً عن الفاعل.. من خط سيدنا صديق رحمه الله.

(٣)- قال نجم الدين: إنما لا يقومان مقام الفاعل؛ لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن جاز أن لا يذكر لفظاً، كما أن الفاعل من ضروريات الفعل، ولا شك أن الفعل لا بد له من مصدر؛ إذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما، ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع عليه، وأما المفعول له فغرض؛ إذ رب فعل يفعل بلا غرض، وأما المفعول معه فهو مصاحب، ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع أن معه الواو التي هي دليل الانفصال، والفاعل كجزء الفعل، ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولاً معه.. (منه بالمعنى)، وأما المتأخرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس، كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة نحو «ظُنَّ زيداً قائمٌ»؛ لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل، والذي أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللبس يرتفع مع لزوم كل من المفعولين مركزه. (منه).

إن أقمته مع تبقية واو المعية فقلت: جيء وزيد، كان عطفاً على غير معطوف عليه، وإن حذفتها وقلت: جيء زيد، زال المشعر بكونه مفعولاً معه؛ إذ لولا هي لم ينصب على المفعول معه.

(وإذا) تعددت المفاعيل متنوعة و**(وُجِدَ المفعول به)** فيها[(١)] **(تعين له)** أي: لإقامته مقام الفاعل وإن كان معه غيره من المفاعيل؛ لأن الفعل يفتقر في كمال مفهوميته إليه كما يفتقر الفعل إلى الفاعل؛ فلذلك **(تقول: ضُرِبَ زَيْدٌ)** برفعه؛ لقيامه مقام الفاعل؛ إذ هو المفعول به **(يوم الجمعة)** بنصب المفعول فيه وهو ظرف زمان **(أمام الأمير)** بنصب المفعول فيه وهو ظرف مكان **(ضرباً)** مفعول مطلق **(شديداً)** صِفَةٌ له **(في داره)** جار ومجرور **(فتَعَيَّنَ زيد)** للإقامة مقام الفاعل، ولا يقام غيره من المفاعيل المذكورة مقام الفاعل مع وجود زيد، وهو المفعول به لما ذكرناه أولاً، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الأخفش والكوفيون إقامة غيره مقامه مع وجوده، ومن ذلك قراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[(٢)] [الجاثية:١٤]، فأقام الجار والمجرور وهو «بما» مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو «قوماً» وغير ذلك.

(فإن لم يكن) المفعول به موجوداً **(فالجميع)** وهو الظرفان المذكوران غير لازمي[(٣)] الظرفية، والمصدر، والجار والمجرور **(سواء)** في إقامة أيها شئت مقام الفاعل لعدم المرجح لأيها على الآخر **(والأول من باب أعطيت أولى)** بالإقامة **(من الثاني)** في قولك: «أعطيت زيداً درهماً» فالأولى أن تقول: «أُعطِي زيدٌ

---

(١)- هذه العبارة غير موجودة في الأصل، زيدت من (ب)، وفي (ج): منها.

(٢)- ببناء الفعل للمجهول ولم يرفع قوماً نائب فاعل له فتعين إقامة الظرف.

(٣)- احترازاً من نحو (غدوة) في الزمان، و(عند، ومع) في المكان، فإنها ملازمة للظرفية فلا تقام مقام الفاعل. (هطيل). وكذلك (سحر، وثَمَّ ونحوها فلا تقام؛ لأن معنى اللازم أن يلزم النصب على الظرفية لأنها لو أقيمت لارتفعت وخرجت عن كونها ملازمة للظرفية.

درهماً»؛ لأن في الأول ريحاً في الفاعل من حيث إنه الآخذ، ويجوز إقامة الثاني؛ إذ ليس خبراً في الأصل كما في «علمت» وبابه. وفي تهذيب ابن يعيش: أنه لا يجوز إقامة الثاني كما في باب علمت.

[المبتدأ والخبر]

(وَمِنْهَا) أي: ومن جملة المرفوعات **(المبتدأُ والخبرُ فالمبتدأُ هو الاسمُ)**، أو ما في معناه ليدخل نحو: تسمع بالمعيدي خيرٌ مِنْ أنْ تراه، أي: سماعُك بالمعيدي، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:١٨٤]، أي: صيامُكم، وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٥]، أي: الإنذارُ وعدمُه سواءٌ، وذلك كثير.

(المجردُ عن العواملِ اللفظية) وهي: إنَّ وأخواتها وكان وأخواتها وحسبت وأخواتها وحروف الجر؛ إذ لو دخل أي هذه عليه لغيَّر[(١)] حكمه واسمه، وقد دخل في هذا اللفظ الخبر والصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام كما سيأتي.

(مسنداً إليه) الخبر، خرج الخبر وأحد قسمي المبتدأ، وهو الصفة المذكورة أولاً؛ لأنهما مسندان، فلما أراد أن تدخل الصفة المذكورة في جملة المبتدأ قال: **(أو)**[(٢)] من جملة المبتدأ **(الصفةُ)** سواء كانت من المشتقات كضارب ومضروب وحسن، أو من غيرها كقرشي ونحوه **(الواقعةُ بعدَ حرفِ النفيِ)** كما، ولا، وإن **(وألفِ الاستفهامِ)** ونحوِها: كهل، وما ومن، ومتى، وكيف، وكم، وأين وأيان، **(رافعة لظاهر)**، أو مضمر منفصل، بالفاعلية، أو الاسمية لما لم يسم فاعله وهذا الظاهر يسد مسد الخبر **(مثل: زيدٌ قائمٌ)** فهذا مثال المبتدأ المسند إليه [الخبر]، فزيد مبتدأ أسند إليه خبره وهو قائمٌ **(وما قائم أبواك)**[(٣)] هذا مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر فهي مبتدأ، وأبواك فاعلُها وسادٌّ

---

(١)- في (ب) تغيَّر وفي (ج) وفاقاً للأصل وفي (د) لَغيَّرت.

(٢)- في (ب، ج، د): «و»، وفاقاً للخبيصي والنجم الثاقب، وفي الرضي والجامي ومتن دار البشر: «أو»، كالأصل.

(٣)- في بعض نسخ المتن المخطوطة، وفي شرح الرضي: «وما قائم الزيدان».

مسد خبرِها مرتفعاً بالفاعلية «وما مضروبٌ العمران» في الرافعة لظاهر قائم مقام الفاعل وما حسن القرشيان و«ما قرشيٌ قومك» في غير المشتقة. ومثال الواقعة بعد حرف النفي رافعة لضمير منفصل وهي مبتدأ قول الشاعر:

٤٤ -خَلِيْلَيَّ مـا وافٍ بِعَهْدِيَ أنـتما إذا لم تكونـا لي عـلى مـن أُقَـاطِعُ(١)

فوافٍ مبتدأ، وهو اسم فاعل مثل: قاضٍ وأنتما فاعل ساد مسد الخبر **(و)**مثال الواقعة بعد ألف الاستفهام **(أقائمٌ الزيدان)** و«هل مضروبٌ العمران» حيث رفعت الظاهر باسمية ما لم يُسَمَّ فاعله، وهي مبتدأ ومثال الصفة المشبهة

(١)- البيت من الطويل ومع كثرة الاستشهاد به فهو مجهول القائل وهو من شواهد [أوضح المسالك ومغني اللبيب وشرح قطر الندى].

اللغة: «واف»: اسم فاعل من الوفاء، وفعله وفي يفي والوفاء: أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك وحرباً على أعدائه «أقاطع» من المقاطعة وهو الهجر.

المعنى: يا خليلي لن تكونا وفيين بعهدكما إذا لم تنصراني على من أخاصم وأعادي.

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً؛ لأنه مثنى، وخليل مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة و(ما) نافية و(واف) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة لأنه اسم منقوص(بعهدي) جار ومجرور وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بوافٍ (أنتما) فاعل واف ساد مسد الخبر (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (لم) حرف نفي وجزم وقلب (تكونا) فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وألف الاثنين اسم تكون مبني على السكون في محل رفع (لي) جار ومجرور متعلق بتكون (على) حرف جر (من) اسم موصول مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون (أقاطع) فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد إلى الموصول محذوف تقديره أقاطعه.

الشاهد فيه: قوله: «ما واف أنتما» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله: «أنتما» عن خبر المبتدأ الذي هو قوله: «واف» لكون هذا المبتدأ وصفاً أي: اسم فاعل معتمداً على حرف النفي «ما». وفي البيت شاهد آخر وهو مجيء الفاعل ضميراً بارزاً.

«أَحَسَنٌ الغلامان» و«أقرشيٌّ قومك» في غير المشتقة، فحيث تُفْرَد الصفة ويُثَنَّى فاعلها أو يجمع تكون مبتدأ، وفاعلها ساد مسد الخبر كما ذكر؛ إذ لا ضمير فيها حينئذ، وحيث تطابق هي والظاهر بعدها تثنيةً وجمعاً تكون خبراً، والظاهر بعدها مبتدأ، لأن فيها حينئذ ضمير يعود إليه، ولو قلنا: إنه فاعل لاجتمع للصفة فاعلان وذلك لا يجوز.

(فإن طابقت مفرداً جاز الأمران) أي: حيث تكون مفردة، والظاهر بعدها مفرداً، وكانت الصفة بعد حرف النفي أو أي آلات الاستفهام كما ذكر أولاً فيجوز أن تجعلها مبتدأ والظاهرُ بعدها فاعلاً[(١)] ساد مسد الخبر، ولا يقدر فيها ضميرٌ، ويجوز أن تجعلها خبراً مقدماً، والظاهر بعدها المبتدأ[(٢)] ففيها ضمير يعود إلى المبتدأ وهو فاعل، وذلك نحو: «أقائمٌ زيد، وما مضروبٌ عمرٌ»، ونحو ذلك.

---

(١)- (فاعلاً) بالنصب في (أ، ب)، وفي (ج، د): فاعلٌ، بالرفع.

(٢)- في (ب، ج): مبتدأ، وفي (د) وفاقاً للأصل.

[الخبر]

(والخبرُ هو المجردُ) عن العوامل اللفظية كما تقدم. فيدخل في هذا المبتدأ؛ إذ هو كذلك فقال: **(المسندُ)** خرج المبتدأ إذا كان غير الصفة المذكورة، ودخلت؛ هي لأنها مسندة فأخرجها من هذا الحد؛ لتدخل في حد المبتدأ بقوله: **(المغايرُ للصفةِ المذكورةِ)** أولاً أي: من شرط الخبر أن يكون غيرها: أي: غير الصفة لأنها مبتدأ كما سبق **(وأصلُ المبتدأ التقديمُ)** على الخبر؛ لأنه محكوم عليه بالخبر وشرط المحكوم عليه أن يعلم قبل الحكم **(ومِنْ ثَمَّ[١] جاز: في دارِهِ زيدٌ)** بإعادة الضمير الذي في داره وهو الهاء إلى المبتدأ وهو زيد، فلولا أن رتبته التقديم لما جاز إعادة الضمير إليه؛ إذ لا بد أن يتقدم ما يعود إليه ضمير الغائب لفظاً، أو معنىً، أو حكماً كما سيأتي **(وامتنع: صاحبُها في الدارِ)** بإعادةِ الضمير من المبتدأ، وهو صاحبها المتقدم لفظاً ورتبة إلى الخبر وهو في الدار المتأخر لفظاً ورتبة فلا يصح هذا، بل يجب تقديم الخبر فتقول: «في الدار صاحبها».

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

(وقد يكونُ المبتدأُ نكرةً إذا تخصصت بوجهٍ ما) أي: بوجه، أيّ وجه؛ لأن التخصيص يقرب النكرة من المعرفة؛ إذ من حق المبتدأ أن يكون معلوماً كما ذكرنا؛ لأنه محكوم عليه بالخبر، ولا يحكم على نكرة إلا متخصصة إما بالصفة **(مثل: ولَعَبْدٌ)** هذا مبتدأ **(مُؤْمِنٌ)** صفة للمبتدأ فقد تخصص عن الكافر وقوله: **(خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ)** هذا هو الخبر **(وأَرَجُلٌ)** مبتدأ **(في الدار)** الخبر **(أم امْرَأَةٌ[٢])**

---

(١)- هكذا في (أ، د) بلفظ: (ومِنْ ثَمَّ جَاز). وفي (ب، ج): (ومن ثَمَّ) أي: ومن حيث إن أصل المبتدأ التقديم (جاز).

(٢)- لاختصاصه بثبوت أحدهما في الدار. (خبيصي) فكأنه قال أي: الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها، فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة. (جامي) اهـ نقلاً من (ح ب) وفي (ح أ) نحوها نقلاً عن الخالدي.

معطوف على المبتدأ وهو أَرَجُلٌ وقد تخصص[(١)] بكون السائل عارفاً أنَّ أحد الشخصين في الدار وإنما يطلب التعيين؛ فهو أقل جهالة مما لو لم يعلم أن في الدار أحداً. **(وَمَا أَحَدٌ[(٢)])** هذا مبتدأ **(خَيْرٌ مِنْكَ)** هذا هو الخبر، وقد تخصص المبتدأ بنفي الأخيرية عن جميع من يعرف دون المخاطب، فهي ثابتة له، لاختصاصه بعموم الشمول المستفاد من النفي بعد أن كان عاماً؛ لعموم الأفراد، وهو على مذهب بني تميم وكذا كل نكرة في الإثبات يقصد بها العموم نحو: تمرة خير من جرادة[(٣)] وهذه المسائل على أصل بني تميم في عدم إعمال «ما» عمل ليس.

(وشَرٌّ[(٤)]) هذا مبتدأ **(أَهَرَّ)** فعل ماض فاعله فيه **(ذَا)** مفعولُ أهرَّ **(نَابٍ)**

---

(١)- قال نجم الدين: لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ بكونه يعلم أحدهما في الدار لجاز الابتداء بأي: نكرة كانت إذا كانت مخصومة عند المتكلم بل إنما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في «أرجل في الدار أم امرأة» معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار للزم امتناع «أرجل في الدار، وهل رجل في الدار، أو امرأة» لعدم لفظة «أم» الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ. بلفظه.هامش (ب).

(٢)- لاختصاصه بعموم الشمول المستفاد من النفي بعد أن كان عاماً بعموم الأفراد. (خبيصي). - قوله: وما أحد خير منك.. الخ إن وجه التخصيص فيه أن النكرة في سياق العموم وقولك أحد عمَّ جنس الإنس حيث لم يبق أحد فيه خير. فيه نظر، وذلك أن التخصيص أن يُجْعَلَ لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله، وأنت إذا قلت: ما أحد خير منك فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد، فلم يتخصص بعض الأفراد، لأجل العموم بشيء فكيف ذلك؟ والخصوص ضد العموم. بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك؛ لأنك عينت للمحكوم عليه وهو كل فرد، ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين المحكوم عليه. (نجم الدين) بلفظه.

(٣)- هذا الكلام من قوله: لاختصاصه بعموم الشمول إلى هنا ساقط في نخ ب وج وفي (أ) (د) موجود.

(٤)- قال نجم الدين: أما قول المصنف في ما التعجبية، وفي شر أهر ذا ناب: إن ذلك لما كان في المعنى فاعلاً، والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه، وكذا يختص هذا به أيضاً فقد ذكرنا ما عليه،
=

مضاف إليه، وتخصص المبتدأ -هنا- بأنه فاعل في المعنى؛ لأن معناه ما أهر ذا ناب إلا شر على الصحيح(١) **(وفي الدارِ(٢))** خبر مقدم **(رجلٌ)** مبتدأ مؤخر وتخصص بتقديم حكمة عليه فأشبه(٣) الفاعل **(وسلام(٤))** مبتدأ **(عليكم)** الخبر، وتخصص المبتدأ بالصفة أو بالإضافة مقدرتين، أي: سلام مني، أو سلامي.

وكذلك كل مصدر أريد به دعاء خيرٍ كما ذكر أو شر نحو: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ۝١﴾ [المطففين]؛ لأن أصل هذا سلمت سلاماً فحذف الفعل؛ لكثرة الاستعمال، ورفع سلام؛ ليفيد الثبوت والاستمرار؛ إذ لو بقي منصوباً لكان فعله إما ماضياً فيكون السلام قد مضى، أو مضارعاً فيكون السلام في الحال، أو

وهو أن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم فأنت حاكم على غير المختص، فلا يتم قولهم إذاً في تعليل كون المبتدأ معرفة، أو مختصاً إنَّ الحكم ينبغي أن يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء بأي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها أو تأخر؛ لأن المخصص في الصورتين حاصل عند المتكلم. منه.

(١)- إشارة إلى خلاف بعضهم فقال: إنه متخصص بالصفة تقديره «ما أَهَرَّ ذا ناب إلا شر عظيم».هامش (ب) وفي ح (أ): وقيل يخصص بصفة محذوفة تقديره شيء عظيم أهر ذا ناب. كما ذكره في المتوسط.

(٢)- ولا يجوز «قائم رجل» لاتساعهم في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها. وقيل: لأن الظرف متعين للخبرية ولا يصح أن يكون مبتدأ مخصصاً بخلاف غيره فقد وقع مبتدأ. (رصاص). (ح ب) وفي نخ (أ) حاشية بالمعنى مع زيادةٍ نقلاً عن الخالدي.

(٣)- وجه الشبه بالفاعل: أن الفاعل تخصص بتقديم فعله عليه في مثل «قام رجل» ومن حق الفاعل أن يكون معرفة فلما تقدم فعله تخصص به، وهذا مثله بعد التقدير في ما أهر ذا ناب إلا شر، فهذا المراد بالوجه الذي تخصص به الفاعل.

(٤)- أي: مختص بنسبته إلى المتكلم غير مطرد في جميع الأدعية؛ إذ ليس معنى ويل لك ويلي لك؛ لأن معنى ويل الهلاك فالأولى أن يقال: تنكيره لرعاية أصله حتى كان مصدراً منصوباً، ولا تخصيص فيه. (نجم الدين) باختصار.

مستقبلا فيكون السلام مستقبلاً ومن ثَمَّ كان سلام إبراهيم عليه السلام أبلغ من سلام الملائكة عليهم السلام حيث قالوا: ﴿سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۚ﴾ [الذاريات:٢٥]، [فقس على هذا موقفاً إن شاء الله تعالىٰ][١].

[وقوع الخبر جملة]

(والخبرُ قد[٢] يكونُ جملةً)؛ لإفادتها ما يفيد المفرد من الأحكام اسميةٌ **(مثل: زيدٌ أبوه قائمٌ)** فزيد مبتدأ، وأبوه مبتدأ ثاني، والهاء ضميرُ زيدٍ وقائمٌ خبر عن أبيه والجملة الاسمية خبرٌ عن زيدٍ **(و)**فعلية[٣] خبريةٌ نحو: **(زيد قام أبوه)** فزيد مبتدأ وقام فعل ماض وأبوه فاعله، والهاء ضمير يعود إلىٰ زيد، والجملة الفعلية خبر عنه، وشرطية نحو: «زيداً إنْ تُعْطِه يَشْكُرْك»[٤]، وقد تكون طلبية نحو: «زيد اضربه»، ولا تكون طلبية إلا علىٰ تأويل[٥] خبر محذوف تقديره: مقولٍ فيه اضربه، ونحو ذلك، وقسميةً نحو: قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت:٦٩]، فالذين مع صلته مبتدأ، وقوله: «لنهدينهم سبلنا» خبره.

فإذا كان الخبر جملة **(فلا بد من عائد[٦])** يربط بين المبتدأ والخبر وهو

---

(١)- ما بين المعقوفين غير موجود في (أ، ج).

(٢)- قد للتقليل؛ لأن أصل الخبر الإفراد. قيل: التركيب. (نجم الدين). وعبارة (الجامي): ولما كان الخبر المعرّف -فيما سبق- مختصاً بالمفرد؛ لكونه قسماً من الاسم، فلم تكن الجملة داخلة فيه: أراد أن يشير إلىٰ أن خبر المبتدأ يكون جملة أيضاً، فقال: والخبر بلفظه.

(٣)- ولم يذكر الظرفية؛ لأنها راجعة إلىٰ الفعلية.

(٤)- في (أ) بتقديم قوله: شرطية وتأخير قوله خبرية.

(٥)- ذكر (الرضي): أنه لا حاجة إلىٰ التأويل واعترضه (الشريف) بأنه لا عذر عن التأويل؛ لأن الخبر حال من أحوال المبتدأ، وليس الضرب من أحواله في «زيد اضربه» فتقدر القول ليكون حالاً من أحواله.

(٦)- إنما قال: لا بد من عائد، ولم يقل: من ضمير؛ لأن العائد أحد أربعة أشياء. الأول: الضمير =

الضمير، أو نحوه **(وقد يحذف)** العائد إذا علم نحو: «البرُّ الكرُّ بستين» فالبرُ مبتدأ [أول]، والكرُّ مبتدأ ثانٍ وبستين خبرٌ عنه والجملة خبرٌ عن البر والعائدُ محذوف تقديره الكرُّ منه بستين وكذلك «السمنُ منوان بدرهمٍ» والكرُّ والمنا مكيالان.

[فائدة](١): واعلم أن الظروف، والحروف والأفعال، والجمل، إذا وقعت بعد المبتدأ، أو ما في حكمه كانت خبراً، وإن وقعت بعد النكرات كانت نعتاً، وإن وقعت بعد المعرفة كانت حالا، وإن وقعت بعد الموصولات كانت صلات(٢) ذكره ابن يعيش].

نحو: «زيد ضربته» الثاني: الإشارة إلى المبتدأ نحو: قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:٢٦]، ﴿الم۝ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة]، على أنه اسم للسورة الثالث تكرير لفظ المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ۝ مَا الْقَارِعَةُ۝﴾ [القارعة]، ﴿الْحَاقَّةُ۝ مَا الْحَاقَّةُ۝﴾ [الحاقة]، وأكثر ما تكون في مواضع التعظيم والتهويل، الرابع: العموم نحو «نِعمَ الرجلُ زيدٌ». ثاقب.

- وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ نحو: قوله تعالى (قل هو الله أحد). (جامي).
- وإنما احتاجت الجملة إلى الضمير؛ لان الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصد جعلها جزء الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير ونحوه. (رضي). — وقد تحذف للطول كقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا۝﴾ [الكهف]؛ لأن التقدير أجرهم لكن حذف لدخولهم في العموم من (الأسرار). (هامش ب).

(١)- هذه الفائدة موضوعة حسب ما في (ب، ج) حيث وهي في الأصل مؤخرة بعد قوله: وأصل الخبر الإقرار.

(٢)- مثال الأول: «زيد من الكرام»، ومثال الثاني: «مررت برجل من الكرام»، ومثال الثالث: «مررت بزيد على فرس»، ومثال الرابع: «جاءني الذي في الدار» - (بلفظه) والظروف نحو «مررت بزيد عندك» والحروف نحو: مررت بزيد بخالد أَمُرُّ ومررت برجل في الدار والأفعال نحو «مررت برجل يضرب» و«بزيد يضرب»، والجمل نحو «مررت بزيد قائم أبوه، ومررت برجل أبوه قائم».

(وما وقع) الخبر فيه **(ظرفاً)** أو جاراً ومجروراً[(١)] نحو: «زيد عندك، وزيد في الدار» **(فالأكثر أنه مقدر بجملة)**؛ إذ لا بد للظرف، والجار والمجرور، من متعلق، وأصل التعلقات للأفعال[(٢)]، فيقدر متعلقه فعلاً فيه فاعله ضمير، والفعل مع فاعله جملة أي: استقر عندك أو في الدار، وقال الكوفيون: يقدر مفرد هو اسم الفاعل أي: مستقر؛ إذ اسم الفاعل ونحوه مع فاعله ليس بجملة كما سيأتي وأصل الخبر الإفراد.

[وجوب تقديم المبتدأ]

(و)اعلم أنه قد تقدم لك أن الأصل في المبتدأ التقديم، ويجوز تأخيره، وقد يعرض له أربعة مواضع توجب تقديمه وهي **(إذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام مثل[(٣)]: مَن أبوك؟)** فمن مبتدأ وهو اسم استفهام والاستفهام له صدر الكلام ليفهم من أول الأمر، ومن ذلك «أيهم أفضل» فأيهم مبتدأ، وكذلك الشرط نحو: «من يكرمني[(٤)] فإني أكرمه»، وضمير الشأن مثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]، ونحو: «هو زيد قائم» والقصة نحو:

---

(١)- ولم يذكره المصنف؛ لجريه مجرى الظرف حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً. (خالدي).

(٢)- والصحيح تقدير الفعل؛ لوقوع الاتفاق في أنَّ الظرف إذا وقع صلة نحو: «جاءني الذي في الدار» أنه مقدر بالجملة نحو استقر فكذلك هنا أنه يقدر بالجملة؛ لأن الفعل أقوى حملاً على الموصول الذي اتفق عليه. (رصاص).

(٣)- فإن قيل: من نكرة، وأبوك معرفة؛ فلا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة. قيل: مَنْ نكرة ظاهراً، ومعرفة معنى؛ لأن معناه أهذا أبوك أم ذاك أو غيرهما؟ (غاية) – وإنما قال: مشتملاً ولم يقل: ما له صدر الكلام، لعمومه إذ يكون مشتملاً على ماله صدر الكلام، وليس بصدر نحو: غلام من ضربت؟ (نجم الدين). وهذا مذهب (سيبويه)، وذهب بعض النحاة إلى أن أبوك مبتدأ؛ لكونه معرفة، ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام. (جامي).

(٤)- قيل: كلمة الشرط مبتدأ، والشرط والجزاء خبر عنه. وقيل: الشرط من تتمة المبتدأ والخبر الجزاء وحده. (شريف).

﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء:٩٧]، وغير ذلك.

[القسم الثاني قوله](١): **(أو كانا معرفتين(٢)) مثل: «زيدٌ القائمُ»**، و«عمروٌ القاعدُ، وبكرٌ المضروبُ»، ونحو ذلك.

[القسم الثالث](٣) قوله: **(أو متساويين)** رتبة في التخصيص **(مثل: «أفضلُ(٤) منك أفضلُ مني»)** تقديم المبتدأ في الصورتين؛ إذ لو أجزنا تأخيره، لم يحصل لنا القطع بالمبتدأ منهما بل يلتبس المبتدأ بالخبر.

---

(١)- ما بين المعقوفين غير موجود في (أ).

(٢)- والضابط في التقديم في المعرفتين أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمه أن يحكم عليه بالأخرى يجب تقديم اللفظ الدال عليه، ويجعله مبتدأ، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن يحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن يؤخر اللفظ الدال عليه، ويجعله خبراً فإذا عرف السامع زيداً بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأراد أن يعرفه ذلك قلت: زيد أخوك فإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك. (شرح تلخيص).

(٣)- ما بين المعقوفين غير موجود في (أ).

(٤)- فإن قيل: ما الفرق بين قولك للقائل أفضل منك أفضل مني وبين قولك: أفضل مني أفضل منك حتى وجب التقديم في المبتدأ والتأخير في الخبر؟

قيل: الفرق بينهما واضح، وبيانه أنه ما كان مبتدأ فهو معرفة، وما كان خبراً فهو نكرة لما ثبت أن شرط الخبر أن يكون نكرة؛ ليفيد المخاطب حصول العلم بما جهل، فإذا قيل: أفضل مني أفضل منك، فهو خطاب من قد علم بمن هو أفضل من المتكلم، ولم يعلم أنه أفضل منه، فأخبر بما جهل وهو أن الممدوح زائد على المخاطب في الفضل، وبالعكس –أيضاً- إذا قيل: أفضل منك أفضل مني فهذا إخباره بزيادة فضل الممدوح على نفسه، ولم يعلم بزيادة فضل المتكلم. (مسالك).

- وإنما صح الابتداء بأفضل منك، وإن لم يكن معرفة؛ لأن من في أفعل التفضيل قائمة مقام اللام فاعرف. (شرح رصاص).

[القسم الرابع] قوله: **(أو كان الخبر[(١)] فعلاً له)** أي: فعلاً للمبتدأ **(مثل[(٢)]:- «زيدٌ قام»)** فيجب تقديم زيد وهو المبتدأ؛ لأجل [أن] يتمحض للابتداء، لأنه لا يمكن أن يكون فاعلاً من حيث إن الفاعل لا يتقدم على فعله كما مرَّ أولاً فلو أخرناه لكان فاعلاً لفعله قطعاً. **(وجب تقديمه[(٣)])** أي: تقديم المبتدأ في الأربع الصور المذكورة؛ جميعاً كما بَيَّنَّا.

[وجوب تقديم الخبر]

وهذه أربعة مواضع عكس تلك يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ **(و)**هي: **(إذا تَضَمَّنَ الخبر المفرد)** احترازٌ من أن يكون الخبر جملة مصدرة بما له صدر الكلام؛ فإنه يتقدم المبتدأ الأول نحو: «زيد من أبوه؟» فإن «من» قد وقع في صدر جملة، ولا يضره تقديم زيد عليه، فاحترز عن هذا بقوله: المفرد **(ما له**

---

(١)- لأنه لو كان فعلاً لغير المبتدأ جاز تقديم الخبر نحو: «زيد قام أبوه» فيجوز «قام أبوه زيد». (خبيصي).

(٢)- وهذا حيث كان فيه ضمير مستكن، وأما إذا كان فيه ضمير بارز نحو: «الزيدان قاما» فإنه يجوز فيه التأخير نحو: «قاما الزيدان». (خبيصي) – قال في (شرح التسهيل): فإن قلت: إن تقديم الخبر في نحو قاما الزيدان يوهم فاعلية المبتدأ على لغة أكلوني البراغيث.
قلت: لا يمنع ذلك من التقديم؛ لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، فالعمل على الأكثر راجح. ولعل الصحيح إذا كان الخبر فعلاً للمبتدأ، وجب تقديم المبتدأ؛ إذْ تأخيره يلتبس بالفاعل، وهو إذا كان مفرداً. (رصاص).

(٣)- ومما يجب فيه تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء نحو: «الذي يأتيني فله درهم» نظراً إلى أصل الفاء الذي هو التعقيب؛ وأيضاً لكونه فاء الجزاء، وهو عقيب الشرط الذي له صدر الكلام؛ لاستحقاق أداته صدر الكلام ويجب –أيضاً– تأخير الخبر إذا جاء بعد «إلا» لفظاً أو معنى نحو «ما زيد إلا قائم وإنما زيد قائم»؛ لأنك إن قدمته من غير إلا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخيره ولا يجوز التقديم مع إلا لما يجيء في باب الاستثناء، ويجب أيضاً تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو «لزيد قائم» أو كان ضمير الشأن للزوم تصدرها. (نجم الدين).

صدر الكلام مثل: أين زيد[(١)]؟) هذا المبتدأ و«أين» الخبر، وجب تقديمه؛ لأنه استفهام وقد مر الوجه في ذلك **(أو كان)** تقديم الخبر **(مصححاً له)** أي: للمبتدأ **(مثل: «في الدار»** هذا هو الخبر **«رجل»** وهذا هو المبتدأ، وهو نكرة، فلولا تقدم الخبر لم يصح الابتداء بالنكرة لما مر. **(أو لمتعلقه[(٢)])** أي: لمتعلق الخبر **(ضمير في المبتدأ مثل: على التمرة مثلها زبداً)** فعلى التمرة الجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف وهو استقر كما قدمنا حيث قلنا: الأكثر أنه مقدر بجملة «ومثلها» هو المبتدأ، و«الهاء» فيه ضمير يعود إلى متعلق الخبر وهو «على التمرة»، فوجب تقديم ذلك المتعلق؛ ليعود الضمير إلى متقدم لفظاً متأخر رتبة ولو أخر فقيل: مثلها على التمرة زبداً، عاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز[(٣)]، وإن حذف الضمير فقيل: مثل زبد على التمرة بإضافة مثل إلى مميزه وهو زبد، فسد المعنى؛ إذ المراد الإخبار بأن على التمرة مثل جرمها من الزبد لا من مثله **(أو يكون)** الخبر المقدم **(خبراً عن أنَّ)** المفتوحة المشددة التي تسبك الجملة بعدها مصدراً وتكون هي وجملتها مبتدأ **(مثل: عندي)** هذا هو الخبر **(أنك قائم)** هذه الجملة هي المبتدأ؛ لأنها في تأويل انطلاقك، فيجب تقديم

---

(١)- فإن قيل: كيف قلتم إن أين خبر مقدم مفرد مع قولكم: وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة؟ فالجواب: أنه خبر مفرد صورة واقع موقع الجملة فلا منافاة. (نجم الدين).هامش (ب) وفي ح (أ): جوابه ما مر من أن المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة و«أين» مفرد صورة؛ إذ الضمير المستكن أمر اعتباري. (غاية تحقيق).

(٢)- فإن فتح لام متعلقه يراد به مجموع ما وقع خبراً لفظاً وهو على التمرة في مثالنا نظراً إلى أن الخبر في الحقيقة استقر أو مستقر الذي هو مقدر، وإن كسر يراد به المرجوع إليه وهو التمرة خاصة، نظراً إلى أنه جزء الخبر وهو على التمرة. (سعيدي).

(٣)- فأما لو كان الضمير في صفة للمبتدأ نحو: «على التمرة زبد مثلها» جاز تأخير الخبر بأن يتوسط بينه وبين صفته نحو «زبد على التمرة مثلها» إذ الفصل بين الصفة والموصوف وهو زبد.(خالدي).

الخبر هنا – للفرق بين هذه وبين إنَّ المشددة المكسورة التي لا يتقدم شيء مما في حيزها عليها، أو لئلا تلتبس هذه[١] بإن المكسورة النافية أو لئلا تكون عرضة[٢] لدخول المكسورة عليها فحينئذ **(وجب تقديمه[٣])** أي: تقديم الخبر في الأربع الصور للوجوه التي ذكرنا.

[تعدد الخبر]

(وقد[٤] يتعدد الخبر) وجوباً، وجوازاً، فالجواز حيث المبتدأ غير متعدد لا لفظاً ولا معنىً **(مثل: (زيدٌ عالمٌ عاقلٌ)** فاضلٌ، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ۝١٤ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ۝١٥ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ۝١٦﴾ [البروج]، ويجوز الاقتصار على واحد من هذه الأخبار وتستعمل بالعطف، فتقول: «زيدٌ عالمٌ وعاقلٌ وفاضلٌ» ويتعدد الخبر وجوباً[٥] حيث المبتدأ متعدد لفظاً نحو قوله:

٤٥- يـــداك يــدٌ خيرهـــا يُرْتَجَـــى وأخــــرى لأعــــدائها غائِظَــــة[٦]

---

(١)- صوابه لئلا يلتبس بأن المفتوحة التي بمعنى لعل كالتي في قوله تعالىٰ: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون)، أي: لعلها إذا جاءت. (خالدي)؛ لأنها لا تكون إلا في صدر الكلام فخالفوا بينهما.

- إما في الكتابة أو باعتبار الغفلة في اللفظ عن حركة الهمزة. (شريف).

(٢)- فتكون معمولة، وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد فكرهوا ما يؤدي إليه. (سعيدي).

(٣)- وكذا فيما كان تقديمه دالا على ما لا يفهم بالتأخير كالتعجب في: «لله درك» إذ لولا تقديمه لالتبس الإنشاء التعجبي بالأخبار والمراد الإنشاء. (خبيصي).

(٤)- إنما جاز تعدد الخبر؛ لأن الخبر حكم والمتكلم قد يحكم بحكم واحد وقد يحكم بأحكام متعددة كما في الصفات فإنه قد يصف الشيء بصفات متعددة.. (سعيدي)..

(٥)- لفظاً ومعنى..

(٦)- البيت لطرفه بن العبد، وهو من بحر الطويل.

اللغة: (يداك) مثنى يد مضاف إلى كاف المخاطب. (يد خيرها يرتجى) الرجاء الأمل (وأخرى لأعدائها غائظة) أراد أنه شجاع يغيظ الأعداء بما ينزله بهم من البلاء.

المعنى: يصف رجلاً بأنه كريم جواد نافع لأصحابه وطالبي معروفه، وبأنه شجاع مغيظ لأعدائه =

فقوله: «يد» و«أخرى» خبران عن يداك(١). وحيث يتعدد المبتدأ معنى يجب تعدد الخبر كذلك(٢) كقوله:

٤٦-والعـــيش شُـــحٌّ وإشـــفاقٌ وتأميـــل(٣)

ومناوئيه.

الإعراب: اختلف في إعراب هذا البيت على وجهين: الأول: ما أشار إليه في الحاشية الآتية بعد هذا الشاهد ولا داعي للتكرار بذكره هنا. الوجه الثاني: وهو ما أورده بعض النحاة كما في إعراب شواهد الأشموني وأوضح المسالك على النحول التالي: (يداك) مبتدأ و(يدٌ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة (خيرها) خير مبتدأ وضمير الغائبة مضاف إليه (يرتجى) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً وجملة الفعل ونائبه فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ليد و(أخرى) الواو عاطفة (أخرى) معطوف على يد مرفوعة بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (لأعدائها) جار ومجرور متعلق بقوله غائظة الآتي وأعداء مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (غائظة) نعت لأخرى وسُكِّن لضرورة الوزن.

الشاهد فيه: قوله: (يداك يد... وأخرى) وذلك على الوجه الأول من الإعراب على جعل (يداك) وما بعدها مبتدآت وجعلها مع أخبارها في محل رفع خبر أول ليداك، والجملة المعطوفة خبراً ثانياً، حيث جاء الخبر متعدداً لتعدد المخبر عنه؛ ولذلك وجب العطف بالواو. وعلى الوجه الثاني فلا شاهد فيه وإنما يكون التعدد من باب التعدد المطلق.

(١)- وتحقيق الكلام فيه أن يداك مبتدأ ويد مبتدأ ثان وخيرها مبتدأ ثالث وقوله: يرتجى (خبر عن خبره والجملة خبر عن (يد) وكل ذلك خبر عن (يداك)، وأخرى لأعدائها غائظة، أخرى مبتدأ وغائظه خبره والجملة خبر ثان عن قوله: (يداك) ولعل هذا مراد السيد. هامش (ج). وفي ح (أ) بالمعنى.

(٢)- يعني يتعدد لفظاً لكن كلام السيد لا يتحمله كما ترى.

(٣)- هذا عجز بيت أوله:

والمـــرء ســـاعٍ لأمـــر لـــيس يُدْركـــه   والعـــيش شـــح وإشـــفاق وتأميـــل

وقائله عبدة بن الطبيب وهو من بحر البسيط، ويروى كما ورد في الأصل: والمرء يسعى لشيء ليس يدركه.

اللغة: (العيش): الحياة (الشح): بضم الشيء البخل مع الحرص. (الإشفاق) الخوف من حلول المكروه مع نصح. (تأميل) تأمل الشيء نظر إليه مستبيناً له، والمراد: الأمل.

=

فالعيش مبتدأ متعدد معنى، والأخبار ما بعده، فلا يجوز الاقتصار هنا على واحد، ولا تستعمل بغير عطف، وأما المتعدد فيه الخبر لفظاً لا معنى، كـ«هذا حلو[١] حامضٌ» فلا يصح الاقتصار على أحدها ولا يستعمل بالعطف ويقوم مقامهما واحد تقول: هذا مزٌّ.

[دخول الفاء في خبر المبتدأ]

(وقد يتضمن[٢] المبتدأ معنى الشرط[٣] فيصح) حينئذ **(دخول الفاء في**

الإعراب: (والمرء) الواو بحسب ما قبلها والمرء مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (ساعٍ) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين (لأمر) جار ومجرور متعلق بساعٍ (ليس) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً وتقديره هو (يدركه) يدرك فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر صفة لأمر (والعيش) الواو حرف عطف و(العيش) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (شُحٌّ) خبر المبتدأ (وإشفاق) الواو عاطفة، وإشفاق معطوف عليه (وتأميل) الواو عاطفةٌ تأميل معطوف أيضاً كذلك والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله: (والعيش شح وإشفاق وتأميل) حيث تَعَدّد الخبر بالواو؛ لأن المبتدأ وهو قوله: العيش متعددٌ في المعنى، وإن كان مفرداً في اللفظ.

(١)- فإن قيل: فإذا كان كل واحد ليس بمستقل خبراً لفظاً ومعنى ففي أيهما يكون الضمير الراجع إلى المبتدأ؟ إن قيل: في الأول أو في الثاني فلا اختصاص، وإن قيل: فيهما جميعاً أدَّى إلى أن يكون كل واحد منهما خبراً على انفراده ولا يصح، لفساد المعنى؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الشيء حلواً غير حلو، قلنا: يكون الضمير في الذي هما بمعناه. (دُرَّة). قال في (هامش ب): يكون الضمير في الذي هما بمعناه وهو مزوج.

(٢)- وإنما تضمن المبتدأ معنى الشرط فيما ذكر لوجهين الأول: لما فيه من الإبهام والتعميم كالشرط لا ينفك عن ذلك والثاني ذكر ما يصح أن يكون شرطاً من فعل مذكور لفظاً أو مقدراً متعلق للظرف فإذا قصد إلى أن الأول سبب للثاني جيء بالفاء. (سعيدي).

(٣)- حقيقة الشرط: توقف أمر على أمر إذا حصل الأول حصل الثاني، وهو كون الثاني ملزوماً =

الخبر) ولا يجب بخلاف ما إذا كان المبتدأ شرطاً والخبر جملة فتجب الفاء نحو: «من يأتني فله[(١)] درهم» فتجب الفاء هنا، وأما إذا لم يكن شرطاً حقيقة، فيجوز دخولها، ويجوز حذفها؛ لئلا يستوي المشبه والمشبه به **(وذلك الاسم[(٢)] الموصول بفعل[(٣)])** يصلح للشرطية كأن يقصد به العموم **(أو ظرف)** كذلك، أو جار ومجرور **(و)**الاسم **(النكرة الموصوفة[(٤)] بهما)** أي: بفعل أو ظرف

للأول، وقيل: كون الأول سبباً للثاني ويرد عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل:٥٣]، فإن قوله: (وما بكم) مبتدأ متضمن لمعنى الشرط وقوله: (فمن الله) خبره أي: ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله مع أن النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست سبباً لصدور النعمة من الله تعالى بل الأمر بالعكس فإن صدورها من الله سبب لإيصالها وإلصاقها بهم، إلا أن يراد السببية؛ ليحكم به أو الإخبار عنه أي: ما حصل بكم من نعمة فيحكم أو فيخبر أنها صادرة من الله، ولا شك أن النعمة لو حصلت بهم لكانت سبب الحكم، أو الإخبار بكونها صادرة من الله. (غاية تحقيق). هامش (ب).

(١)- اعلم أن دخول الفاء على ثلاثة أوجه واجب وهو مع (أما) نحو «أما زيد فقائم» ولا يحذف إلا في الضرورة كقولهم:

أما القتال لا قتال لديكم ... ولكن سيراً في عراض المراكب

أو لإضمار القول كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران:١٠٦]، أي: فيقال لهم: أكفرتم؟ وجائز في مثل هذا المثال أي: فله درهم وممتنع وهو فيما عدا ذلك لا تقول «زيد فقام». (هطيل). (هامش ب لفظاً) وح (أ) مع زيادة.

(٢)- وإنما قال: الاسم لا الفعل ليخرج الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول؛ لأنك لا تقول: «القائم فله درهم» وأجازه المبرد والكوفيون: ثاقب.(ح ب).

- وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به. (جامي).

(٣)- لأن الشرط لا يكون جملة اسمية وذلك؛ لشدة طلب أداة الشرط للأفعال، وأما الجزاء فلبعده عنها جاز وقوعه جملة اسمية: (نجم الدين).

(٤)- ولقائل أن يقول: ينبغي أن يقول: والنكرة الموصوفة به؛ لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة «أو» يُفْرِدُ نحو: (زيد أو عمرو قائم) ولا يقال: قائمان إلا أن يحمل على حذف المضاف من الضمير أي: الموصوف بأحدهما أي: بأحد المذكورين. (غاية).

يقصد بها العموم **(مثل: «الذي يأتيني)** فله درهم» هذا مثال المبتدأ وهو «الذي» الموصول بفعل وهو «يأتيني» قصد به العموم أي: جميع من أتى لا أنه رجل معهود؛ والخبر جملة وهو قوله: فله درهم، فيجوز دخول الفاء[١]؛ إذ هذا يشبه «من يأتني فله درهم» ويجوز حذفها؛ إذ ليس بشرط حقيقة، ومن ذلك[٢] الموصول بجار ومجرور نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل:٥٣]، ونحو قوله تعالى[٣]: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]، على قراءة غير نافع وابن عامر، وذلك كثير.

(أو) الذي **(في الدار[٤] فله درهم)** هذا مثال الموصول بظرف يصلح للشرطية كما تقدم.

(و«كل رجل يأتيني) فله درهم» فـ«كل» مبتدأ نكرة مضاف إلى رجل و«يأتيني» فعل قصد به العموم وهو صفة لرجل و«فله درهم» الخبر **(أو)** كل

---

(١)- في (أ): فيجوز دخولها أي الفاء، وما أثبت هو من (ب، ج، د).

(٢)- «ومن ذلك الموصول» بدلها في نخ (ج): ومثال الموصول، وفي (ب): ومن ذلك قوله تعالى..إلخ، وفي (د): ومثل الموصول حقيقة..إلخ.

(٣)- ويدل على أنها موصولة، وليست شرطية سقوط الفاء في قراءة (نافع، ابن عامر). ا. هـ: (عقيل).

(*)- هذه الآية في نخ (ب) [ونسخ أخرى أدخلت بعض التصحيح منها] مقدمة على قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ خلافاً لبقية النسخ المعتمدة، حيث وردت في (ب) مباشرة بعد قوله: ليس بشرط حقيقة، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ ذكرت مؤخرة بعد ذكر مثال الماتن للموصول بظرف، ولعله الأنسب دفعاً لما قد يرد من التوهم بسبب العطف من أن ظاهر العبارة في قوله: ونحو قوله تعالى: ﴿وما أصابكم..﴾ الآية عطف على مثال الموصول بجار ومجرور، والعطف حقيقة إنما هو على قوله: ومن ذلك الموصول حيث والكلام فيما يجوز فيه دخول الفاء وعدمه، فليتأمل.

(٤)- الصواب أن يقال: إن لفظ «كل» لفظ قصد به العموم وأما يأتيني فلا عموم؛ لأن الفعل لا يوصف بعموم ولا خصوص.

رجل **(في الدار فله درهم)** هذا مثال النكرة الموصوفة بظرف -كذلك- يصلح للشرطية كما مثلنا.

(وليت[١] **ولعل)** إذا دخلا على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فإنهما **(مانعان)** من دخول الفاء في الخبر **(باتفاق)** بين سيبويه[٢] والأخفش، لكن قال سيبويه: إن العلة في منع الفاء أن ليت ولعل لهما صدر الكلام، والمبتدأ إذا كان متضمناً لمعنى الشرط استحق صدر الكلام، ولا يدخل ذو تصدير على مثله فما بقي إلا حذف الفاء وإخراج المبتدأ عن معنى الشرط لذلك.

وقال الأخفش: إن العلة أن ليت ولعل لإنشاء التمني والترجي، والمبتدأ المتضمن لمعنى الشرط للخبر المحض[٣] فمع دخولهما يخرج المبتدأ عن معنى الشرط فلا تدخل الفاء.

(وألحق بعضهم (إنَّ) المكسورة **(بهما)** والملحق هو سيبويه؛ لأنه الذي علل بالتصدير وإنَّ كذلك لها صدر الكلام فمع دخلوها على ذلك المبتدأ يخرج عن معنى الشرط فتمتنع الفاء. وقال الأخفش: تدخل الفاء في خبر إنَّ؛ إذ لا تنافي

---

(١)-اعلم أنَّ إنَّ وأخواتها من نواسخ المبتدأ وقد ذكرنا -هاهنا- أن المبتدأ إذا كان موصولاً بفعل أو ظرف أو نكرة موصوفة بأحدهما دخلت الفاء في الخبر قيل: فهل يصح أن تدخل إن وأخواتها على المبتدأ الذي تدخل الفاء في خبره أم لا؟ فقال الشيخ: ليت..إلخ. (رصاص). -وجميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور إلا ما استثني وهو «إن» (عند بعضهم وكذا) أن (و) لكن وذلك؛ لأنه إنما دخلت الفاء؛ لمشابهة المبتدأ كلمة الشرط فلزمها التصدير ولا تدخلها نواسخ المبتدأ؛ لأن تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وما كان كذلك لا يدخل على جملة مصدرة بما له صدر الكلام كالتمني والترجي. (هطيل).

(٢)-فلا يقال: ليت الذي يأتيني فله درهم، وكذا لعل؛ لأن خبرهما لا يحتمل الصدق والكذب.

(٣)- أي: لعله يريد أن خبر ليت ولعل لا يحتمل صدقاً، ولا كذباً؛ لأن لعل للترجي، وليت للتمني والذي يقع بعد الفاء خبر محض يحتمل الصدق والكذب، فكان في اجتماعهما تناقض فما بقي إلا حذف الفاء؛ ليكون ما بعدها خبراً لليت ولعل.

بينهما وبين المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط، إذ كلاهما للإخبار المحض؛ لأنه علل في ليت ولعل بالإنشاء كما مر، وحجة الأخفش قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة:٨]، ونحو ذلك، وتدخل الفاء في خبر أنَّ المفتوحة كقوله:

٤٧-علمت يقيناً أنما حُمَّ كونه فسعي امرئٍ في صرفه غيرُ نافِعِ(١)

ولكن كذلك كقوله:

٤٨-فوالله ما فارقتكم قالياً لكم ولكِنَّ ما يقضى فسوف يكون(٢)

---

(١)- البيت من بحر الطويل وهو مجهول القائل ذكره في شرح التسهيل.

اللغة: (حُمَّ) أي: قُدِّر (والكون) بمعنى الحدوث والوجود، فتكون تامة ويقيناً: مصدراً للنوع من غير لفظ الفعل أي: علم يقين إن كان العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل، وإن كان بمعنى اليقين، وهو اعتقاد جازم مطابق للواقع يكون للتأكيد. (هامش خبيصي).

المعنى: أن ما قدره الله سوف يقع، ولن يستطيع الإنسان دفعه مهما كانت حيلته وقوته.

الإعراب: (علمت) فعل وفاعل (يقيناً) صفة لمصدر محذوف تقديره علماً يقيناً فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه (أنَّ) حرف مصدري ونصب (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسمه (حُمَّ) فعل ماض مبني للمجهول (كون) نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره و(كون) مضاف و(الهاء) مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فسعي) الفاء رابطة لتضمن أنَّ معنى الشرط (سعي) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وسعي مضاف و(امرئ) مضاف إليه (في صرفه) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لامرئ وصرف مضاف والهاء مضاف إليه (غيرُ) خبر المبتدأ وغير مضاف و(نافع) مضاف إليه وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر أن، والجملة من أن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر ساد مسد مفعولي علم.

محل الشاهد: قوله: فسعي امريء..إلخ حيث دخلت الفاء على خبر (أنَّ) المفتوحة لما كان اسمها متضمناً معنى الشرط. (شرح أبيات). (حوامي خبيصي).

(٢)- البيت من الطويل قيل: هو للأفوه الأودي، وقيل الأزدي وقيل: هو لأبي المطواع ابن حمدان.

اللغة: (فارق) فارق بين الشيئين من باب نصر أي فصل (قاليا) القلى البغض تقول قلاه يقليه قلى

=

[وكأنّ كذلك][1].

[حذف المبتدأ]

(وقد يحذف المبتدأ لقيام[2] قرينة) حالية أو مقالية، **(جوازاً)** ووجوباً، فالجواز **(كقول المستهل[3]: الهلال والله[4])** أي: هذا الهلال، وقول من شم

وقلاه بالفتح والمد ويقلاه لغة طيء.

المعنى: يقسم الشاعر بأن فراقه لهم ليس كرهاً لهم وإنما هو قضاء وقدر.

الإعراب: (فوالله): الواو حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف (ما) نافية (فارقتكم) فارق فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم المتكلم فاعل والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على الجمع (قالياً) حال منصوب بالفتحة الظاهرة لكم جار ومجرور متعلق بقالياً (ولكن) الواو عاطفة (لكن) حرف استدراك ونصب (ما) اسم موصول مبني على الضم في محل نصب اسم لكن (يقضى) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى ما والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فسوف) (الفاء) رابطة لتضمن لكن معنى الشرط (سوف) حرف دال على التنفيس (يكون) فعل مضارع تام وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى ما والجملة من يكون وفاعله في محل رفع خبر لكن.

الشاهد فيه: قوله: (فسوف يكون) حيث دخلت الفاء في خبر لكن لتضمنها معنى الشرط، وجمهور النحاة يجيزون زيادة الفاء في خبر المبتدأ وفي خبر إنَّ وفي خبر لكن ومنع الأخفش اقتران خبر لكن بالفاء الزائدة.

(١)- ما بين المعقوفين زيادة في (ب)، وغير موجودة في (أ، ج، د). قال في حاشية على الأصل بعدذكر الشاهد ما لفظه: وأما كأنّ التي للتشبيه فلم يرد فيها، وما هي إلا ملحقة بليت ولعل في امتناع دخول الفاء. (رصّاص).

(٢)- أي: وقت قيام قرينة.

(٣)- المستهل: طالب الهلال، كما يقال لطالب الفهم مستفهم.

(٤)- وإنما أتى بالقسم إما جريا على قاعدة العرب، وإما لبيان ضمة لام الهلال. فإن لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا قيل: لأن المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالإشارة. (سعيدي).

طيباً: المسك أي: هذا المسك، وهذا في القرينة الحالية، ومثال المقالية من سئل «كيف أنت؟» فقال: صحيح أي: أنا صحيح، «ومتى سفرك؟» فقال: غداً أي: سفري غدٌ، و«كم دراهمك؟» فقال: عشرون أي: دراهمي عشرون، ومثال حذفه وجوباً كما يأتي(١) في قطع الصفات(٢) نحو: «الحمد لله الحميدُ» أي: هو الحميد و«نعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين» أي: هو عدو المؤمنين ونحو قولهم: «سمع(٣) وطاعة» أي: أمري سمع وطاعة وكقول الشاعر:

٤٩-فقالت: حنانٌ ما أتى بك ها هنا   أذو نسبٍ أم أنت بالحي عارف(٤)

---

(١)- مراده كما يأتي في كثير من الكلام لا أنَّ المقصود أنه سيأتي في موضع معروف.

(٢)- قال السيد شريف: ووجه حذف المبتدأ أن المرفوع بالمدح أو الذم مثلاً وصف لما قبله خولف فيه الإعراب للافتنان، والغرض من هذ الافتنان إظهار الاهتمام المذكور من جهة أن فيه زيادة إيقاظ للسامع، وتحريك رغبته في الاستماع، وذلك الاهتمام إنما يكون لمدح أو ذم ونحوهما مما يقتضيه المقام، ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله، ذكره في (حاشية الكشاف). وفي (الرصاص): فإن قلت إن حذف المبتدأ في هذه المواضع واجب وقد قلتم: إن ما حذف وجوباً فلا بد فيه من قرينة، وعوض من المحذوف؟ قلنا: نعم يجب ذلك إلا أن يكون المحذوف أورد سماعاً فإنه يكون واجباً وإن لم يكن قرينة وعوض نحو (سقياً ورعياً) في المصادر و(أهلاً وسهلاً) في المفعول به فإن ذلك يجب فيه حذف الفعل سماعاً ولا يعرف فيه قرينة ولا عوض. (منه). يفهم من كلام (الرصاص) أن حذف المبتدأ في نحو (الحمد لله الحميد) سماعٌ وقد صرح الشيخ (لطف الله) بأنه قياس.

(٣)- الأصل فيه النصب لأنه مصدرٌ جيء به بدلاً من الفعل، والتزم حذف ناصبه لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه، ثم رفع ليفيد الثبوت فحمل الرافع على الناصب في التزام الحذف. (ابن عقيل).

(٤)- البيت لمنذر بن درهم الكلبي وهو من الطويل.

اللغة: حنان: عطف ورحمة وشفقة. نسب: قرابة.

المعنى: أن صاحبته خافت عليه صولة قومها حين رأته فلقنته الجواب الذي يّذْكره إن سأله أحد عن سبب مقدمه وهو النسب أو المعرفة بالحي.

الإعراب: (فقالت): الفاء بحسب ما قبلها قال فعل ماض والتاء تاء التأنيث والفاعل ضمير مستتر =

أي: أمري حنان، وقول الآخر:

٥٠-سأشكر عمراً إنْ تَراخت مَنِيَّتي   أيــاديَ لم تُمْــنُنْ وإن هـــي جَلَّـــتِ

فتىً غيرُ محجوب الغنى عن صـديقهِ   ولا مظهِرُ الشكوى إذا النعـل زَلَّـتِ(١)

جوازاً تقديره هي (حنانٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أمري حنان، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول (ما) اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ (أتى) أتى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً (بك) جار ومجرور متعلق بالفعل أتى (هاهنا) (ها) حرف تنبيه (هنا) ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب، والعامل فيه أتى، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ما (أذو نسب) الهمزة للاستفهام (ذو) خبر مبتدأ محذوف يدل عليه السياق تقديره أأنت ذو نسب، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف (ونسب) مضاف إليه (أم) عاطفة (أنت) ضمير منفصل مبتدأ (بالحي) جار ومجرور متعلق بعارف الآتي (عارف) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: رفع (حنان) وهو مصدر نائب عن فعله، على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً والتقدير: أمري حنان، وقد حملت حالة الرفع على حالة النصب، وأصل المصدر حنان أن يقع منصوباً بفعل محذوف وجوباً لكونها من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعالها ولكنهم قصدوا الدلالة على الثبوت والدوام، فرفعوا هذه المصادر أحياناً كونها أخباراً لمبتدآت محذوفات وجوباً بشرط قصد الدلالة على الثبوت والدوام وإن لم يقصد جاز نحو: صبر جميل وحج مبرور حيث يحذف المبتدأ جوازاً ويكون نائباً عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.

(١)- **التخريج:** البيتان من بحر الطويل وقد اختلف في نسبتها فقيل: إنها لعبدالله بن الزبير الأسدي في ديوانه ونسبها في الحماسة البصرية والأغاني لعبدالله بن الزبير الأسدي، وهما في ديوان إبراهيم بن العباس الصولي كما جاء في شرح المرشدي على عقود الجمان وينسبان لأبي الأسود الدؤلي كما في دلائل الإعجاز والإشارات والتنبيهات وبلا نسبة في الإيضاح وتلخيص المفتاح للقزويني.

الإعراب: (سأشكر) السين حرف تسويف واستقبال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (وأشكر) فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، عمراً مفعول به منصوب (إن) حرف شرط جازم (تراخت) فعل ماض مبني في محل جزم، والتاء تاء التأنيث الساكنة لا محل له من الإعراب، (منيتي) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها
=

أي: هو فتى.

[حذف الخبر]

(و) قد يحذف **(الخبر جوازاً)** حيث وجدت قرينة تدل عليه **(مثل: «خرجت فإذا السبع»)** فحذف الخبر تقديره فإذا السبع موجود أو حاصل أو كائن، أو نحو ذلك من المتعلقات العامة(١)؛ لأن إذا الفجائية تدل على الخبر(٢)؛ إذ لا يأتي

اشتغال المحل بحركة المناسبة ومنية مضاف والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة (أيادي) بدل اشتمال من عمرو منصوبة وعلامة نصبها الفتحة، (لم) حرف نفي وجزم وقلب، و(تمنن) فعل مضارع مجزوم، و(إن) الواو عاطفة، وإن مهملة مخففة غير عاملة و(هي) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ و(حلت) فعل ماض مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، والتاء لا محل لها من الإعراب، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ، (فتى) خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو، (غير محجوب) غيرُ صفة، ومحجوب مضاف إليه (الغنى) نائب فاعل لاسم المفعول محجوب (عن صديقه) جار ومجرور متعلق باسم المفعول محجوب، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، (ولا) الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي، و(مظهر) معطوف على غير مرفوع مثله و(الشكوى) مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (إذا) ظرفية شرطية غير جازمة (النعل) فاعل مقدم لزلت، وزلَّت فعل ماضي مبني على الفتح والتاء لا محل له حرف دال على التأنيث وهو فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة الكلام السابق عليه.

الشاهد فيه: قوله (فتىً غير محجوب) حيث حذف المبتدأ وجوباً وتقديره هو، وهذا شاهد نحوي وفيه شاهد بلاغي أورده في تلخيص المفتاح وشرحه الإيضاح وبقية الشروح حيث يستشهد به على حذف المسند إليه لغرض المدح أو الاختصار أو الاحتراز عن العبث وذلك في علم المعاني وفيه شاهد آخر ذكروه في علم البديع وذلك في لزوم ما لا يلزم حيث التزم الشاعر بالمقطع (لت) في الأبيات جميعاً والمفروض أن يتم ذلك في بيتين أو أكثر أو في فاصلتين أو أكثر وفيه أيضاً كناية في قوله: النعل زلت كناية عن الخصاصة والفقر ونزول الشر والمحنة.

(*)- هذا الشاهد رقم (٥٠) غير موجود في (ب، د).

(١)- سميت عامة؛ لأنه لا يخلو الفعل عن كل منها.

(٢)- لما فيها من الدلالة على الوجود؛ إذ لا يفاجأ الشيء إلا بعد وجوده، فإن كان وجوداً خاصاً من قيام أو قعود لا يحذف.

بعدها إلا المبتدأ والخبر غالباً[١] **(و)** قد يحذف الخبر **(وجوباً فيما)** وجدت فيه القرينة و**(التزم في موضعه)** أي: موضع الخبر المحذوف **(غيره)** أي: وجد عوض عنه يقوم مقامه **(نحو: لولا زيد لكان كذا)** ولولا علي لهلك عمر؛ وذلك لأن لولا تدل على المتعلقات العامة، وهي الحصول، والوجود، والثبوت والكون والاستمرار، وجوابها يقوم[٢] مقام الخبر أي: لولا علي موجود لهلك عمر، وهذا فيما كان الخبر فيه عاماً بحيث تدل عليه لولا فلو كان غير عام بحيث لا تدل عليه لولا لم يجب[٣] الحذف كقوله ﷺ لعائشة (لولا قومك حديثوا عهد بالكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم) عليه السلام فجاء بالخبر وهو حديثوا إذ «لولا» لا تدل عليه وكذلك قول الشاعر:

٥١-أذاب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد[٤] يمسكه لسالا[٥]

---

(١)- إذ قد تليها الجملة الفعلية نحو «خرجت فإذا قد قام زيد» حكاه الأخفش عن بعض العرب. هندي، ومعنى عبارة (الخبيصي) فإن كان خاصاً لا دليل عليه فواجب الإتيان به لقوله ﷺ ((لولا قومك..)) إلخ الحديث وإن كان خاصاً مدلولاً عليه جاز الأمران كقوله فلولا الغمد..الخ اهـ. وفي نخ (أ، ج) احترازاً عما رواه الأخفش.. إلخ.

(٢)- ولا يجوز أن يكون جوابها خبر المبتدأ؛ لكونه جملة خالية عن الضمير في الأغلب نحو «لولا علي لهلك عمر».

(٣)- يجب حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع، في قطع الصفات نحو قولك: «يابن زيد الكريم العاقلُ» برفع العاقل على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو العاقل، الثاني قولهم: «لا سواء» تقديره ولا هما سواء، فهما مبتدأ واجب حذفه وسواء خبره، الثالث في نعم وبئس إذا قلت: «نعم الرجل زيد» فنعم فعل مدح والرجل فاعله وزيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو زيد وهذا أحد القولين، والقول الثاني أن زيداً مبتدأ ونعم الرجل خبر مقدم. والله أعلم.

(٤)- المختار أن هذا البيت مما يجوز فيه الأمران لدلالة الغمد والسيلان على الإمساك بخلاف قوله ﷺ: ((لولا قومك..)) إلخ فلا دليل عليه فوجب الإتيان بالخبر.

(٥)- البيت من الوافر ذكره في مغني اللبيب وشرح الأشموني وشرح الكافية الشافية وشرح ابن عقيل بلفظ: «يذيب الرعب» وهو لأبي العلاء المعري أحمد بن عبدالله بن سليمان، نادرة الزمان، =

فجاء بالخبر وهو «يمسكه» إذ لولا لا تدل عليه ونحو ذلك كثير.

(و) مما يحذف فيه الخبر وجوباً نحو: **(«ضربي زيداً قائماً»)** وهو كل مصدر أضيف إلى فاعله أو مفعوله بعده حال منهما، أو من أحدهما، فضرب مصدر مضاف إلى فاعله وهو ياء المتكلم وزيداً مفعول به والخبر محذوف تقديره حاصل والظرف أيضاً محذوف وهو إذا كان[١] والحال وهو قائماً سد مسد الخبر[٢]؛ إذ

وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف، ولعل المصنف جاء به للتمثيل لا للاحتجاج والاستشهاد اهـ حاشية شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين.

اللغة: «أذاب» الإذابة: إسالة الحديد ونحوه من الجامدات (الرعب) الفزع والخوف (عضب) هو السيف القاطع (الغمد) قراب السيف وجفنه.

الإعراب: (يذيب): فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة (الرعب) فاعل يذيب (منه) جار ومجرور متعلق بيذيب (كل) مفعول به ليذيب وكل مضاف و(عضب) مضاف إليه (فلولا) حرف امتناع لامتناع (الغمد) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (يمسكه): فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر جوازاً، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ (لسالا) (اللام) واقعة في جواب لولا (سال) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى السيف والجملة من سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

التمثيل به في قوله: (لولا الغمد يمسكه) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا وهو جملة يمسك، وفاعله ومفعوله –لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كوناً خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم والقياس عند الجمهور أن الحذف واجب وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا لا يكون إلا كوناً عاماً، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أو لا وعندهم أن بيت المعرّي هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا، وفي البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور، وقد ذكر مثل هذا الكلام بزيادة إيضاح محمد محيي الدين في حواشي شرح ابن عقيل فليرجع إليه.

(١)- وكان تامة وحذف الظرف لدلالة الحال عليه. (خبيصي).

(٢)- والقرينة الدالة على تعيين الخبر، وهو حاصل هو الإخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام؛ لأنه لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله فقد حصل بشروط وجوب الحذف. (خالدي) والله أعلم.(ح (ب).

أصل المثال ضربي زيداً حاصل إذا كان[(١)] قائماً فحذف منه ما ذكرنا للإيجاز، ومن ذلك تضاربنا قَائِمَيْنِ، حيث أضيف المصدر إلى فاعله ومفعوله، وبعده حال منهما ففيه ذلك التقدير الأول وكذلك حيث أضيف أفعل التفضيل، وهو مبتدأ إلى المصدر[(٢)] المذكور نحو: «أكثر شربي السويق ملتوتاً» ففيه التقدير المذكور أولاً وقول الشاعر[(٣)]:

٥٢-خير اقترابي من المولى حليف رضا وشر بعدي عنه وهو غضبان[(٤)]

---

(١)- قال نجم الدين: هذا ما قالوه، وفيه تكلف كثير، وهي حذف إذا مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان إلى غير ذلك، فالأولى أن يقدر ضربي زيداً يلابسه قائماً، وضربي زيدٌ يلابسني قائماً. ح (ب).

(٢)- فإن إضافة أفعل التفضيل إلى المصدر توجب معنى المصدرية فيكون مثل «ضربي زيداً قائماً»: (سعيدي).

(٣)- هذا البيت غير موجود في (ب).

(٤)- البيت من بحر البسيط، وورد بلا نسبة كما في تذكرة الحفاظ وهمع الهوامع وشرح الأشموني.

اللغة: الحليف: المساعد. المولى: الحليف بالرضا.

المعنى: يخبر عن نفسه أنه يكون قريباً من صديقه إذا كان صافياً راضياً فإذا غضب الصديق أبعد عنه.

الإعراب: (خير) مبتدأ مرفوع وهو مضاف (واقترابي) مضاف إليه، والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة (من المولى) جار ومجرور متعلقان باقتراب، (حليف) حال ساد مسد الخبر، وصاحب الحال ضمير مستتر يقع فاعلاً لفعل محذوف، وهذا الفاعل مع فاعله هو الخبر، وتقدير الكلام عند البصريين: خير اقترابي من المولى إذا كان حليف رضا، (وشر) الواو عاطفة (شر) مبتدأ و(بعدي) مركب إضافي مجرور بإضافة المبتدأ إليه، (وهو) الواو: حالية، وهو: مبتدأ (وغضبان) خبر وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ساد مسد خبر المبتدأ الذي هو شر، وتقديره: وشر بعدي عن المولى إذا كان -أي: وجد- والحال أنه غضبان.

الشاهد فيه: فيه عدة شواهد منها حذف الخبر وجوباً بعد أفعل التفضيل حيث وقع مبتدأ مضافاً إلى المصدر وهو خير اقترابي وبعده حال منهما والتقدير: خير اقترابي من المولى حاصل إذا كان حليف رضا، فالحال سدت مسد الخبر، والشاهد الآخر قوله: وشر بعدي..إلخ، ووجه =

(و) مما يحذف فيه الخبر وجوباً **(مثل: كُلُّ رجلٍ وَضَيْعَتُهُ**[١]**)** مما كان المبتدأ معطوفاً عليه مبتدأ آخر بواو المعية كالمثال المذكور، تقديره: كل رجل مقرون وضيعته مقرونة فحذف الخبر الأول وهو مقرون وجوباً لسد وضيعته مسده، والثاني وهو مقرونة جوازاً لدلالة واو المعية عليه ولم يَسدّ مسده شيء، وهذا كلام نجم الدين.

(و) مما يحذف فيه الخبر وجوباً **(مثل لعمرك**[٢] **لأفعلن كذا)** فلعمرك مبتدأ والخبر محذوف أي: قسمي أو يميني، فحذف الخبر المذكور لدلالة المقسم به عليه ولسد جواب القسم وهو «لأفعلن» مَسَدَّه.

الاستشهاد حذف الخبر وجوباً كما ذكر سابقاً إلا أن في ذلك خلاف سيبويه حيث منع؛ لأن جملة الحال اسمية مقرونة بالواو فلا تسد مسد الخبر.

(١)- فإن قيل: فهلا نصب (وضيعته) إذا كان الواو بمعنى مع، قلنا إنما ينصب الواو بمعنى مع إذا كانت مصاحبة لمعمول فعل أو معنى فعل وهاهنا ليس في اللفظ فعل ولا معنى فعل فلم يصح نصبه. (رصاص).

(٢)- العُمْر والعَمْر بمعنى واحد، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح؛ لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله. (خالدي).

(*) ضابطه: كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم. (خالدي).

[خبر إنَّ]

(خبر إن) أي: ومن جملة المرفوعات خبر إن **(وأخواتها)** أنَّ وكأن ولكن وليت ولعل وتسمى المشبهة بالفعل **(هو المسند)** يعم كل مسند كخبر المبتدأ وكان وغيرها فقال: **(بعد دخول هذه الحروف[١])** خرج ما عدا خبرها **(مثل إن زيداً قائم)** وعلمت أن زيداً في الدار، وكأن زيداً أسدٌ، وكذلك سائرها.

ووجه شبهها[٢] بالفعل من حيث [كون] أنّ المفتوحة على وزن ضَرَبَ ثلاثة أحرف مفتوحة كلها، وحمل عليها سائر أخواتها فعملت العمل الفرعي من الفعل، وهو الذي يتقدم منصوبه[٣] على مرفوعه، ولم تعمل العمل الأصلي، وهو أن الأصل في الفاعل أن يلي فعله، وذلك لئلا يستوي المشبه والمشبه به **(وأمره[٤])** أي: أمر خبر إن وأخواتها **(كأمر خبر المبتدأ)** في أقسامه من وقوعه مفرداً نحو: «إن زيداً قائم» وجملة نحو: «إن زيداً أبوه قائم» ونكرة كما ذكرنا، ومعرفة نحو: «إن زيداً القائم» وفي أحكامه من وقوعه متحداً كما ذكرنا ومتعدداً نحو: «إن الله غفور رحيم» ومثبتاً كما ذكرنا ومحذوفاً كقول الشاعر:

---

(١)- هذا فيه نظر؛ لأنك تقول: إن زيداً القائم أبوه قاعدٌ فقوله: القائم مسند إلى قوله: أبوه بعد دخول إن فكان عليه أن يقول: الذي كان خبراً في الأصل بعد دخول هذه الحروف. (نجم الدين).

(٢)- أما لفظاً فلانقسامها كالفعل الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله، وأما معنى فلأن معانيها معاني الأفعال مثل: أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت. (جامي).

(٣)- فشبه منصوبها بالمفعول به.

(٤)- أي: أمره وشأنه، والمراد أمره كأمره بعد أن صح كونه خبراً لوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يكون خبراً لباب إن (حتى يرد أنه لا يجوز أن يقال: «أين زيد؟، ومن أبوك؟» ولا يجوز أن يقال: «إن أين زيد، وإن من أبوك؟» لاستحقاقها الصدر). (جامي).

٥٣-إِنَّ محـــــــــلاً وإِنَّ مـــــــــرتحلاً   وإِنَّ في السَّــفْر إذ مضــوا مَهَــلا(١)

أي: إن لنا محلاً، وإن لنا مرتحلاً، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة، فلا بد من عود الضمير كما قدمنا، وقد يحذف للعلم به -كما تقدم- نحو: «إن البرَّ الكر بستين» أي: منه.

(إلا في تقديمه(٢)) يعني: فلا يجوز تقديمه على اسمها، وإن كان مبتدأ وخبراً في الأصل، والسبب في عدم جواز تقديم خبرها ما قررناه أولاً [من] أنها عملت عمل الفعل الذي عمله فرعي، من حيث تقدم منصوبه على مرفوعه،

---

(١)- البيت للأعشى وهو من بحر المنسرح.

اللغة: (محلاً) مصدر ميمي من حَلَّ أي: أقام. (مرتحلاً) مصدر ميمي من ارتحل أي: سافر. (السَّفْر) المسافرون. (مهلاً) تأخيراً وتمهّلاً وقد يكونا محلاً ومرتحلاً اسمي زمان.

المعنى: إن حللنا أو أقمنا وإن ارتحلنا أو متنا فإن في المسافرين قبلنا عبرة لنا لنتعظ.

الإعراب: (إن) حرف توكيد ونصب (محلاً) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة حذف خبره والتقدير: إنَّ محلاً مقدر لنا (وإن) الواو عاطفة (إن) حرف توكيد ونصب (مرتحلاً) اسم إن منصوب، وخبرها محذوف تقديره، و(إن) لنا مرتحلاً (وإن) الواو عاطفة وإنَّ حرف مشبه بالفعل (في السفر) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن (إذ) حرف تعليل (مضوا) مضى فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة والواو ضمير الغائبين فاعل (مهلاً) اسم إن مؤخر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وجملة إنَّ محلاً مقدر لنا ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة إن مرتحلاً معطوفة عليها لا محل لها، وكذلك جملة إن مهلاً وجملة مضوا اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه: (إنّ محلاً وإن مرتحلاً) حيث حذف خبر إن وهو ظرف لقرينة والتقدير إن لنا في الدنيا محلاً، وإن لنا عنها مرتحلاً، وذلك للعلم به مع أن اسمها نكرة ولا يشترط أن يكون الاسم معرفة أو نكرة.

(٢)- فإن تقدم خبرها على اسمها بطل عملها، ورفعت الاسم والخبر على أصل المبتدأ والخبر تقول: إن قائمٌ زيدٌ (برفعهما. (رصاص).

ولو أجزنا تقديم خبرها على اسمها المنصوب[١] أشبهت[٢] الفعل الذي يعمل العمل الأصلي **(إلا)** في بعض الحالات وهي **(إذا كان)** خبرها **(ظرفاً[٣])**، أو جاراً ومجروراً، نحو: «إن عندك زيداً، وإن في الدار زيداً» قال الله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ۝٢٦﴾ [الغاشية]، والعلة في جواز ذلك أنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها فأجازوا تقديمه[٤] على عامله المعنوي[٥] كما سيأتي فكذا هنا.

---

(١)- في (أ) بلفظ: تقديم الخبر على الاسم المنتصب.

(٢)- صوابه لساوت؛ لأن الشبه حاصل.

(٣)- وتقديمه مع تعريف الاسم جوازاً ومع تنكيره وجوباً نحو قوله -صلى الله عليه وآله وسلم-: ((إن من البيان لسحراً وإن من الشعر لحكمة)). (جامي). هذا إذا كان اسم (إن) ظاهراً، وأما إذا كان ضميراً فلا يجوز التقديم مطلقاً نحو: «إن في الدار إياك» بل يجب اتصال الضمير بعامله لإمكانه نحو: «إنك في الدار» وقد ذكر ذلك في المضمرات.

(٤)- لكثرة وقوعه في كلامهم، وقوة حاجة غير الظروف إليها؛ لأنها أوعية لجميع الأشياء فهي كالمحارم يدخلون فتدخل حيث لا يدخل الأجنبي لشدة الحاجة إليها، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف. (نجم الدين).

(٥)- وذلك نحو: «أَكُلَّ يوم لك ثوب جديد» وعلى المنفي بها في قول بعض الصحابة «نحن عن فضلك ما استغنينا» دون غيره. (خبيصي).

(*) والعامل المعنوي هو: كلُّ جامد ضُمِّن معنى المشتق كـ«ليت» و«لعل» ونحو: ما شأنك وحرف النداء وأسماء الإشارة وحرف التشبيه والتنبيه، والمنسوب نحو: تميمي ونحو: مثلك وكذلك الظرف والجار والمجرور. (شرح رضي وحواشيه).

[خبر لا التي لنفي الجنس]

(خبر لا[(١)]) هو من جملة المرفوعات **(التي لنفي الجنس)** تخرج التي بمعنى ليس، والفرق بينهما، أن هذه تنصب الاسم وترفع الخبر، وتلك عكسها، وأن هذه لنفي الجنس كله، إذا قلت: «لا رجل في الدار» فقد نفيت جنس الرجال الواحد، والاثنين، والجماعة؛ لتأكيدها للنفي، وتلك لنفي ما دخلت عليه دون ما عداه نحو: «لا رجلٌ في الدار» فقد نفيت المفرد فقط، وأما الاثنان والجماعة فلا.

(هو المسند) عمَّ كل مسند **(بعد دخولها)** خرج ما عداه[(٢)] **(مثل: لا غلام رجل ظريف فيها[(٣)])** فالخبر ظريف، ورفع خبرها حملاً لها على «إنَّ» من حيث إنها نظيرة لها لأن هذه لتأكيد النفي وتلك لتأكيد الإثبات ونقيضة لها من حيث إن هذه للنفي وتلك للإثبات والنقيض يحمل على النقيض كما يحمل النظير على النظير[(٤)] **(ويحذف)** خبر لا قال الشيخ: حذفاً **(كثيراً)** جوازاً؛ حيث وجدت

---

(١)- لا فرق بين لا رجلَ، ولا رجلٌ في إفادة الاستغراق، وإنما الفرق بينهما أن لا رجلَ نص في إفادة الاستغراق، ولا يحتمل التخصيص، وأما لا رجلٌ فيحتمل التخصيص بأن يقول: بل رجلان ذكر معناه الرضي قال: لأن النكرة في غير الموجب كالنفي والنهي والاستفهام تفيد العموم فلا فرق بينهما إلا بما ذكر، وإنما كان لا رجلَ نصاً في الاستغراق لتضمنه (من) الاستغراقية بخلاف لا رجلٌ وهو مثل قولك «ما جاءني من رجل» وما جاءني رجل في كون الأول نصاً في الاستغراق والثاني غير نص ذكر معناه الرضي.

(٢)- أي: ما عدا خبرها.

(٣)- قوله: فيها أي: في الدار خبر بعد خبر، لا ظرف ظريف ولا حال، لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه، وإنما أتي به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالاً لنوعي خبرها الظرف وغيره. (جامي) اهـ (هامش ب).

(٤)- والحاصل أن علة حمل «لا» على إن هو النفي؛ لأنه من حمل النقيض على النقيض إذ «إن» لتأكيد الإثبات و«لا» لتأكيد النفي فالتأكيد هو الجامع بينهما، والنقيضان هما النفي والإثبات، وحينئذ عرف أن «لا» عملت لأجل النفي، وأن النفي علة تامة للحمل فيها، وأما «ما» فهي محمولة على ليس من حمل النظير على النظير؛ إذ هي نظيرة ليس من وجهين الدخول على الاسمية كهي والثاني النفي، فالنفي في عمل «ما» جزء علة وهو علة منحصرة. هامش (ج).

قرينة نحو قولك: «لا رجل» جواباً للقائل: «هل من رجل في الدار؟»، «ولا بأس للشاكي» أي: عليك، و[«لا إله[(١)] إلا الله»] أي: لا إله في الوجود إلا الله، ولا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا عليٌ عليه السلام [أي: موجود]، وذلك للعلم به، وطلباً للتخفيف.

(و)[قال الشيخ]: **(بنو تميم لا يثبتونه[(٢)])** في كلامهم رأساً إما للعلم به وهو مراد -كالذي يأتي- لا مع اسمها، فيه جواباً لسؤال كما سبق، وإما لإغناء النفي[(٣)] عنه نحو: «لا إله إلا الله، ولا سيف إلا ذو الفقار،..الخ»، لكنه يقال: لا يجب الحذف عندهم إلا إذا ظهر المعنى فلا يحمل كلام الشيخ على إطلاقه، ويجعلون قوله: ظريف

---

(١)- مسألة إذا قلت: لا إله إلا الله، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار، فارتفاع الألفاظ وهي الله، وعلي، وذو الفقار إما على الصفة على المحل أو على البدل، وإما لأنها خبر وتقدير الخبر: الله إله، فقدِّم إله للاهتمام به فقيل: إله الله، فأريد الحصر فأدخل النفي فقيل: لا إله إلا الله، وأما من يجعله بدلاً أو صفة والخبر محذوف؛ فالتقدير: لا إله موجود إلا الله، وهو أحسن من قولهم: لا إله لنا إلا الله؛ لأنه لا يفيد على هذا، ولا يصح أن يكون هذا الاستثناء هو الخبر؛ لأنه لم يذكر إلا لتبيين الحصر والمراد العموم.(ح (ج).

(*)- قال في هامش الأصل ما لفظه: اعلم أنه قد وقع في الحواشي ربش في رفع الاسم الشريف على ماذا؟ وأظن والله أعلم أنه مرفوع على البدلية من الضمير المستكن في الخبر المقدر وهو موجود على أنه بدل بعض منه كما في قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء:٦٦]، إذ لا فرق بينهما إلا أن هذا مستكن في الخبر المقدر وفي الآية من الضمير البارز وهو الواو. (من كلام الصنو العلامة إسماعيل بن أحمد، بل من كلام الفاكهي على مذهب أبي حيان، نقله بلفظه عن يحيى حنش. تمت منه).

(٢)- قال نجم الدين: بنو تميم لا يلفظون به إلا إذا كان ظرفاً. قال (الأندلسي): لا أدري من أين نقله؟ ولعله فاسد. قال: والحق أن بني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً أو قامت قرينة، وأما إذا لم تقم؛ فلا يجوز حذفه رأساً؛ إذ لا دليل عليه بل بنو تميم كأهل الحجاز في إيجاب الإثبات له، فعلى هذا القول يجب إثباته.

(٣)- والاستثناء.

صفة لرجل[١] على المحل. ومنه قول حاتم الطائي التميمي[٢]:

٥٤-إذا اللقاح غدت مُلْقَىً أصرَّتُها ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ[٣]

فيحتمل أن مصبوح صفة على المحل ويحتمل أنه تكلم بلغة أهل الحجاز.

---

(١)-صوابه لغلام. وفي حاشية على ذلك: بل للغلام إذ لا محل لرجل فالأولى أن يكون صفة للغلام إذ محله الرفع بالابتداء فاعرف.

(٢)- اللغة لا النسب.

(٣)- نسب الزمخشري في المفصل هذا البيت لحاتم بن عبدالله الطائي وهو من البحر البسيط، ونسبه الجرمي -مع صدره- لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب كما أفاد محمد محيي الدين في تعليقه على شرح ابن عقيل أنه -كما قال الأعلم- لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط وصوابه ابن مالك.

اللغة: (اللقاح) جمع لقوح وهي الناقة الحلوب (أصرتها) جمع الصرار وهو خيط يشد به رأس ضرع الناقة؛ لئلا يرضعها ولدها. (مصبوح) اسم مفعول من صبحته بتخفيف الباء إذا سقيته الصبوح وهو بفتح الصاد وضم الباء الموحدة: الشرب بالغداة، والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس. (هامش ابن عقيل).

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (اللقاح) اسم لغدا محذوفاً يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً والتقدير: إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها، والجملة من الفعل غدا واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذا إليها (غدت) (غدا) فعل ماض ناقص بمعنى صار والتاء للتأنيث واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على اللقاح (ملقى) خبر غدا وهو اسم مفعول (أصرة) نائب فاعل لملقى وأصرة مضاف و(الهاء) ضمير الغائبة العائد إلى اللقاح مضاف إليه و(لا) نافية للجنس (كريمَ) اسمها (من الولدان) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم (مصبوحٌ) خبر لا وقد يجوز أن يكون مصبوح نعتاً لكريم على موضعه والخبر محذوف تقديره موجود؛ لأن الذي يحذف عدم قرينة هو الكون العام، ولا شك أن هذا المعنى غير مقصود.

الشاهد فيه: قوله: «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر لا؛ وهو مصبوح لأنه لم يكن مما يعلم إذا حذف فإذا لم يعلم يجب ذكره وهذا على رأي ابن مالك تبعاً لسيبويه شيخ النحاة ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع والخبر محذوف؛ لعلم السامع تقديره موجود وهذا التخريج على رأي الزمخشري في المفصل والفارسي وأجازه الأعلم الشنتمري.

[اسم ما ولا]

(اسم ما ولا) هو من جملة المرفوعات **(المشبهتين بليس)** قوله المشبهتين بليس وجه الشبه أنهما للنفي كهي، وأنهما يدخلان على المبتدأ والخبر كهي، و«ما» هي أكثر شبهاً بليس من «لا» من حيث إن ما تكون لنفي الحال كليس بخلاف[1] «لا» فلذلك دخلت «ما» على المعارف ودخلت في خبرها الباء[2] كليس تقول: «ما زيدٌ بقائم» كما تقول: «ليس زيدٌ بقائم» وقد حد الشيخ اسمهما بقوله: **(هو المسند إليه)** يعم كل مسند إليه **(بعد دخولهما)** أي: بعد دخول «ما» و«لا» خرج ما عدا اسمهما **(مثل: ما زيد قائماً)** فزيد اسم «ما» وقائماً خبرها وهذا مذهب أهل الحجاز، وبه ورد التنزيل قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١]، وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢]، وأما بنو تميم فلا يعملونهما بل يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر كما يأتي، **(و)** مثال إعمال (لا) قوله: **(لا رجل)** هذا اسمها **(أفضل منك)** هذا خبرها **(وهو في لا شاذ)** أي: إعمال (لا) عمل ليس شاذ لضعف شبهها بليس إلا إذا اتصلت بها التاء كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ۝﴾ [ص]، فالتاء[3] اسمها وما بعدها الخبر أي: وليس الحين حين مناص، وقد ورد إعمال «لا» شاذاً في نكرة كقوله:

٥٥- فَكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ ... بِمُغنٍ فتيلاً عن سوادِ ابن قـاربِ[4]

---

(١)- فإنها لنفي المستقبل إذا دخلت على المضارع ولنفي الحال إذا دخلت على الاسم ذكر معناه في الغاية.

(٢)- على الاطراد وإلا فقد دخلت الباء في خبر لا في قول الشاعر: فكن لي شفيعاً.. البيت، وتدخل لا على المعارف كما في قوله: وحَلَّت سواد القلب..الخ ولكن ليس على الاطراد.

(٣)- الصواب أن اسمها محذوف تقديره ليس الحين حين مناص، والتاء للتأنيث كما في ثمة.

(٤)- البيت من بحر الطويل وهو لسواد بن قارب الأسدي الدوسي من قصيدة يخاطب فيها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

اللغة: «فتيلاً» هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة.

=

وفي معرفة كقوله:

٥٦-وَحَلَّتْ سواد القلب لا أنا باغياً سـواها ولا في حُبِّهَـا متراخيـاً[١]

وغير ذلك[٢].

الإعراب: (فكن) الفاء: حسب ما قبلها، وكن: فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (لي) جار ومجرور متعلق بقوله شفيعاً الآتي (شفيعاً) خبر كن. (يوم) منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً (لا) نافية عاملة عمل ليس (ذو) اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة وذو مضاف وشفاعة مضاف إليه (بمغن) الباء حرف جر زائد (مغنٍ) خبر لا، وهو اسم فاعل فعله متعد يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو، وجملة «لا ذو شفاعة بمغن» في محل جر بإضافة يوم إليها و(فتيلاً) مفعوله (عن سواد) جار ومجرور متعلق بمغن (ابن) صفة لسواد وابن مضاف وقارب مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يوم لا ذو شفاعة» حيث ورد إعمال لا شاذاً في النكرة، ودليل إعماله دخول الباء في خبره لأنها لا تدخل على خبر المبتدأ على الصحيح.

(١)- هذا البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الجعدي: وهو عبدالله بن قيس من بني جعدة، أحد الشعراء المعمرين، وفد على النبي ﷺ وأسلم وأنشده من شعره، وقيل: إنه ظل ثلاثين عاماً في الجاهلية لا ينطق الشعر، ثم تفجر على لسانه، فسمي النابغة لنبوغه فيه، ويقال: إن نبوغه فيه إنما كان في الإسلام، وهو ممن شهد مع الإمام علي عليه السلام صفين.

اللغة: (حلت) حلَّ بالمكان من باب ورد (باغياً) أي: طالباً (متراخياً) أي: متباطئاً.

الإعراب: و(حلت): (حَلَّ) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (سواد) مفعول به لحلت وسواد مضاف والقلب مضاف إليه (لا) نافية تعمل عمل ليس و(أنا) اسمها (باغياً) خبرها وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً (سواها) مفعول به لباغ و(سوى) مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (ولا) الواو عاطفة ولا نافية (في حبها) جار ومجرور متعلق بقوله متراخياً الآتي (وحب) مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه و(متراخياً) معطوف على قوله باغياً السابق.

الشاهد فيه: قوله: «لا أنا باغياً» حيث أعمل (لا) النافية عمل ليس مع أنَّ اسمها معرفة وهو أنا وهو شاذ.

(٢)- وإنما لم يذكر الشيخ اسم كان وأخواتها في المرفوعات بناء منه أنه قد دخل في حد الفاعل عند البصريين. وأما عند الكوفيين فهو باق مرفوع بالفاعلية. هامش (ج).

[المنصوبات]

(المنصوبات: هو[١] ما اشتمل) وقد تقدم وجه جمعها بالألف والتاء، والكلام على ما، وتذكير هو، فخذه من هنالك موفقاً إن شاء الله تعالى وقوله: **(على علم المفعولية)**[٢] لتدخل المفاعيل الخمسة، وما أشبهها، وأخذ في تعداد المفاعيل وتحديدها فقال:

[المفعول المطلق]

(فمنه المفعول المطلق) وسمي مطلقاً لأن لفظ المفعول يطلق عليه من غير ضميمة[٣] بخلاف سائرها فيقال: مفعول به..الخ، أو لأنه يطلق[٤] على الفعل لتأكيده أو نحوه[٥]؛ ولهذا قُدِّم على غيره[٦]، ويسمى المصدر كما سيأتي وشرع الشيخ في حدِّه فقال: **(وهو[٧] اسم)** يحترز به من نحو: «ضَرَبَ ضَرَبَ»، فضرب الثاني تأكيد للأول، وليس مفعولاً مطلقاً **(ما)** أي: اسم المفعول الذي **(فَعَلَهُ فاعِلُ فِعْلٍ)** يحترز من المحال[٨] والقديم [تعالى] فإنهما اسمان ولم يفعلهما

---

(١)- هذه العبارة وما يليها من المتن مؤخرة في نخ (ب، ج، د) ولعله لا يناسب قوله: وقد تقدم..إلخ.

(٢)- في (أ) بزيادة: أتى بياء النسبة.

(٣)- صوابه من غير تقييد بالباء أو في أو مع؛ لأنه قد يطلق عليه ضميمة، وهو مفعول مطلق كحمداً له، وغير ذلك.

(٤)- أي: يستعمل معه.

(٥)- كالنوع والعدد.

(٦)- ولأنه فعل الفاعل حقيقة.

(٧)- في (ب، ود): (هو) بناءً على جعل الواو قبل «شرع» متناً، خلافاً للأصل ونخ (ج) ولعله أنسب لبيان القول.

(٨)- إذ المحال غير مقدور لأحد، وأما القديم تعالى فلو كان مفعولاً لكان محدثاً.

فاعل **(مذكور[1])** احترازاً مما لو لم يذكر فعل المفعول المطلق[2] نحو: «أعجبني القيام» فإن القيام اسم[3] لقمت[4]، وقمت لم يذكر، وكذا «أعجبني إعجابك» فإن إعجابك اسم فعله فاعل فعل، لكن ذلك الفعل لم يذكر[5]، ولا يقال: إعجابك[6] فعل لفاعل الفعل؛ لأنا نقول: فاعل أعجبني هو الإعجاب، والإعجاب فاعله المخاطب، فليس فاعلهما واحداً، وقوله: **(بمعناه[7])** أي: يكون الفعل بمعنى المفعول المطلق احترازاً من نحو: «كرهت قيامي»، فإن قيامي اسم لفعل وهو قمت، والكراهة ليست بمعنى القيام، ولا بد أن يكون الفعل المذكور بلفظ المفعول المطلق ومعناه نحو: «ضربت ضرباً» أو بمعناه فقط نحو: «قعدت جلوساً» **(و)**إذا جمع الشروط فإنه **(يكون)** أي: المفعول المطلق لأحد ثلاثة معان وهي قوله: **(للتأكيد)** وحقيقة التأكيد ما لا تزيد دلالته على دلالة الفعل، فإن ضرباً في «ضربا» لا يدل إلا على حدوث الضرب، والفعل كذلك مع زيادته بالدلالة على الزمان، وإنما أُتِيَ بالمصدر؛ لتأكيد الحدث فقط.

(و)الثاني **(النوع)** وهو الذي يدل على نوع من الفعل خاص.

---

(١)- لفظاً أو حكماً.

(٢)- إذ يصير مصدراً لا مفعولاً مطلقا.

(٣)- أي: مصدر.

(٤)- صوابه فإن القيام اسم لحدث فعله فاعل فعل: وهو قمت لم يذكر ذلك الفعل؛ إذ لا معنى لقوله: أن القيام اسم لقمت فتأمل. وأخصر من هذا لو قال: اسم لفعل لم يذكر والله أعلم. هامش (ج).

(٥)- وهو أعجبت فلاناً مثلاً.

(٦)- يعني أنه لم يفعله فاعل الفعل الذي هو أعجب، لأن فاعله إعجابك، وهو لا يفعل نفسه. (نجم الدين معنى).

(٧)- وليس المراد به أن الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم، فإن معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء. (جامي).

(و)الثالث **(العدد)** وهو الذي يدل على مقدار من العدد، وقد بينها حيث قال: **(مثل: «جلست جلوساً»)** هذا مثال التأكيد، **(و)**جلست **(جِلْسَةً[١])** بكسر الجيم هذا مثال النوع، وكذا المصدر إذا أضيف المصدر أو وصف نحو: «سرت سير البريد، وركبت ركوب الأمير، وضربت ضرباً شديداً» ونحو ذلك، و«رجع القهقرى[٢]» فإن هذا للنوع لدلالته على نوع مخصوص كقوله[٣]:

٥٧-حلفت لها بالله حلْفَةَ فاجر   لناموا فما إن حديث ولا صالي[٤]

---

(١)- في (ب، د): وجلسة.

(٢)- القهقرى مصدر بنفسه عند سيبويه ويكون من النوع الأول، وقال المبرد: هو في الأصل صفة لمصدر أي: الرجوع القهقرى، وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل؛ فكأنه يقهقر القهقرى، وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين؛ إذ هي إثبات حكم لا دليل عليه.(رضي).

(٣)- في (ب) كقول امرئ القيس ومثله في (ج)، وفي (د) بلفظ مقارب.

(٤)- البيت لامرئ القيس وهو من الطويل.

اللغة: (الفاجر): الذي يأتي بالفاحشة والشر، وقد يطلق على الكذوب و(من حديث): إما على حذف مضاف أي: من ذي حديث أو على جعل الحديث بمعنى: المحادث كالعشير بمعنى المعاشر، و(صالي): من صلي بالنار، إذا قرب منها ودفع بحرارتها ألم البرد. (شرح أبيات المغني بتصرف).

الإعراب: (حَلَفتُ) حلف: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (لها) جار ومجرور متعلقان بحلفت، (بالله) جار ومجرور متعلق بحلف (حِلْفَةَ) مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وفاجر مضاف إليه (لناموا) اللام واقعة في جواب القسم و(ناموا) (نام) فعل ماض منبي على الضم و(الواو) ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم (فما) الفاء عاطفة و(ما) نافية (إن) زائدة (من) حرف جر زائد (حديث) اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ والخبر محذوف وجوباً تقديره «فما حديث موجود» (ولا) الواو عاطفة ولا: نافية (صالي) معطوف على حديث والخبر محذوف، وقد تكون لا زائدة لتوكيد النفي وصالي معطوف على حديث مجرور لفظاً مرفوع محلاً بحركة مقدرة على الياء المحذوفة والياء الموجودة للإطلاق.

=

(وجَلْسَة وجَلْستين) بفتح الجيم فيهما هذا مثال العدد، وهو الذي يدل على عدد مقدر كما ترى **(فالأول)** وهو المصدر التأكيدي[1] **(لا يثنى ولا يجمع)**؛ لأنه جنس يشمل القليل والكثير، ويطلق على الجنس الواحد، والجنسين، والأجناس، فلا تأتي تثنيته وجمعه بفائدة إلا بتكثير الحروف، وهذا خلاف موضوع العربية **(بخلاف أخويه[2])** وهما النوع والعدد؛ لأن لتثنيتهما وجمعهما ثمرة وهو التكثير؛ إذ لا يفهم منهما قبل التثنية إلا نوع واحد وعدد واحد وذلك ظاهر.

(وقد[3] يكون) المفعول المطلق **(بغير لفظه)** أي: بغير لفظ الفعل مع اتحاد المعنى **(مثل: «قعدت[4] جلوساً»)** و«حبست منعاً» ومنه قول امرئ القيس:

٥٨-ويوماً على ظَهر الكثيـب تَعَـذَّرَت ... عـليَّ وآلــت حَلْفَـةً لم تَحَلَّـلِ[5]

الشاهد فيه: قوله: (حلْفَة فاجر) حيث أتى بالمفعول المطلق مبيناً للنوع، وفي البيت شاهدان آخران أولهما قوله: «لناموا» حيث أدخل اللام في جواب القسم وهو فعل ماض بدون «قد» شذوذاً، وثانيهما: حذف خبر ما المكفوفة عن العمل تشبيها بلا والتقدير: فما حديث ولا صال (مُنْتَبِهٌ) إلى ذي حديث.

(١)- إذ المراد بالتأكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه، ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي، والقصد إلى الماهية من حيث هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها فيتناقضان.

(*)- في (ب): التوكيدي، خلافاً لـ(أ، ج، د).

(٢)- يعني: النوع والعدد وذلك؛ لأن النوع قد يكون نوعين فصاعداً، والعدد قد يكون اثنين فصاعداً. (نجم الدين).

(٣)- وفائدة التصريح بهذا الحكم مع أنه قد علم من قوله: بمعناه في حد المفعول المطلق بيان قلته، ذكر معناه في (الغاية).

(٤)- هذا الحكم خاص للتأكيد، وأما النوع والعدد فلا يجوز أن يكون إلا بلفظه.

(٥)- البيت من بحر الطويل وقائله امرؤ القيس وقد ورد في بعض الشواهد بلا نسبة.

اللغة: «الكثيب»: التلّ من الرمل جمعه أكثبة وكُثُب وكُثْبان. (قاموس). «آلت» حلفت «لم تحلل» لم =

(وقد يحذف الفعل) الناصب له أي: فعل المفعول المطلق **(لقيام قرينة)** حالية أو مقالية تدل على الفعل المحذوف، ويكون ذلك الحذف **(جوازاً كقولك لمن قدم: خير مقدم)** أي: قدمت خير مقدم، وإنما كان خيرُ مصدراً لإضافته إلى المصدر وهو مقدم فأخذ حكمه[١]، وقيل: إن قوله: «خير مقدم» صفة لمصدر محذوف تقديره قدمت قدوماً خير مقدم، وهذا مثال القرينة الحالية، ومثال القرينة المقالية أن تقول لشخص: «أيما ضربٍ ضربت فلاناً» فيقول: ضرباً مبرحاً أي: ضربته ضرباً مبرحاً ونحو ذلك **(و)** قد يحذف فعل المصدر **(وجوباً سماعاً)** وهو ما لم يعلم له ضابط كلي[٢] باستقراء[٣] لغتهم **(مثل: سقياً)** لزيد

تستثن. والمقسم عليه محذوف.

الإعراب: (ويوماً) الواو حرف استئناف أو حرف عطف على الكلام السابق يوما منصوب على الظرفية الزمانية والعامل فيه الفعل «تعذرت» الآتي (على ظهر) جار ومجرور متعلقان بالفعل بعدهما أيضاً، وقيل: متعلقان بمحذوف صفة «يوماً»، و(ظهر) مضاف و(الكثيب) مضاف إليه (تعذرت) تعذر: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي (عليَّ) جار ومجرور متعلق بتعذر (وآلت) الواو عاطفة (آلى) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى ما عاد إليه فاعل تعذرت (حِلْفَةً) مفعول مطلق والعامل فيه الفعل آلى لأن آلى بمعنى حلف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (لم) أداة جزم (تحلل) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لأجل الروي، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي والجملة الفعلية في محل نصب حال من فاعل «آلت» المستتر والرابط الضمير فقط، وقيل: إنها جملة جواب القسم لا محل لها، والله أعلم.

الشاهد فيه: قوله: حلفة حيث نصب المصدر وهو (حلفة) بفعل من معناه هو (آلى).

(١)- لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه. (جامي).

(٢)- الضابط هو أن كل مصدر أضيف إلى فاعله نحو معذب أهل النار أو مفعوله لا لبيان النوع أو بُيِّنَ فاعلُه أو مفعولُه بحرف من حروف الجر، وجب حذف عامله قياساً مطرداً. قلت: وقد أشار إلى هذا الضابط الرضي في شرحه على الكافية فليعلم.

(٣)- أي: تتبع.

(ورعياً) له، هذا مثال الدعاء بالخير فحذف الفعل وهو سُقِيت ورُعِيتَ وجوباً سماعاً ومنه قوله:

٥٩-سقياً لقوم لدينا هُمْ وإن بعدوا ... وخيبةً لـلألى وجْدَانُهم عَـدَمُ(١)

وقوله:

٦٠-نُبِّئْت نعمى على الهجران عاتبةً ... سقياً ورعياً لذاك العاتب الزاري(٢)

---

(١)- البيت من البسيط وقد ذكره في شرح التسهيل بلا نسبة.

اللغة: «سقياً» دعاء لهم بالسقي «خيبة» أي: خاب خيبة إذا لم ينل ما طلب.

الإعراب: (سقياً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً تقديره سقى الله أو اسق، (لقوم) جار ومجرور متعلق بالعامل في سقياً (لدينا) ظرف زمان و(لدى) مضاف ونا مضاف إليه والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم (هم) مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لقوم (وإن) الواو عطف على مقدر والتقدير وإن لم يبعدوا وقد تكون الواو للحال في مقام التأكيد ولعله أحسن وإن حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه (بعدوا) بعد: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة وهو فعل الشرط، وواو الجماعة فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام (وخيبة) الواو عاطفة وخيبة معطوف على سقياً (للألى) جار ومجرور متعلق بالعامل في خيبة (وجدانهم) وجدان مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (وجدان) مضاف وهم مضاف إليه (عدم) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وقيل: إنها صفة للألى.

الشاهد فيه: حيث أتى بقوله: «سقياً» و«خيبة» مفعولين مطلقين حذف فعلهما، وهذه من المصادر السماعية التي يجب فيها حذف الفعل حيث نصبهما الشاعر بإضمار الفعل المستعمل في الطلب.

(٢)- **التخريج:** هذا البيت من البسيط وهو للذبياني وقد ذكره الزمخشري في الكشاف والنيسابوري في تفسيره والعلوي في حاشيته على الكشاف وغيرهم.

الإعراب: (نبئت): فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء نائب فاعل وهو المفعول الأول، (نعمى) مفعول ثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للتعذر (على الهجران) جار ومجرور متعلقان بعاتبة، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول =

(وخيبة) لزيد **(وجدعاً)** له، هذا مثال الدعاء بالشر من خاب أمله خيبة، وجدع الله أنفه جدعاً، **(وحمداً)** لله أي: حمدت **(وشكراً)** لله أي: شكرت **(وعجباً)** لزيد أي: عجبت[1]، وهذه الثلاثة أخبار لا دعاء قال الشاعر:

٦١-نور الخمار ونـور وجهِـك تحتـه   عجباً لوجهـك كيـف لم يتلهَّـبِ[2]

الثاني. (عاتبة) مفعول ثالث لنبئت. (سقياً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، (ورعياً) كسقياً (لذاك) جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف العامل في سقيا ورعيا، والكاف حرف خطاب (العاتب) بدل من اسم الإشارة ذا مجرور (الزاري) نعت مجرور.

الشاهد فيه: قوله: (سقياً ورعياً) حيث نصبهما الشاعر بإضمار الفعل المحذوف وجوباً وهما مصدران سماعيان عند المصنف ابن الحاجب، وعند سيبويه، وعند الفراء، والأخفش مقيس بشرط إفراده وتنكيره.

(١)- فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال أي: العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً، قيل: يرد عليه قد قالوا: «حمدت الله حمداً، وشكرته شكراً، وعجبت عجباً» فأجاب بعضهم بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء، وبعضهم بأن وجوب الحذف إنما هو في ما استعمل باللام نحو حمداً له، وشكراً له وعجباً له. (جامي).

(*)- هذا الشاهد غير موجود في (ب، ج).

(٢)- البيت من بحر الكامل وهو للقاضي أبي علي المحسن بن علي التنوخي صاحب كتاب الفرج بعد الشدة.

اللغة: «الخمار» كل ما ستر شيئاً فهو خماره «يتلهب» لهب النار لسانها، وأبو لهب: كنية عبد العزى لجماله أو لماله. (قاموس بتصرف يسير).

الإعراب: (نورُ الخمار) (نور) خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا ونور مضاف والخمار مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة (ونور) الواو عاطفة ونور معطوف على نور الخمار ونور مضاف ووجه من وجهك مضاف إليه مجرور بالكسرة ووجه مضاف والكاف مضاف إليه (تحته) (تحت) منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف حال (وتحت) مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، ويحتمل قوله: (ونور وجهك) أن الواو واو الحال، ونور مبتدأ ونور مضاف ووجه من وجهك مضاف إليه، ووجه مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه، تحته منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر، وتحت مضاف وهاء الغائب مضاف إليه، والجملة الاسمية في محل نصب =

ولا يجب حذف فعل هذه [المصادر] إلا إذا كان معمولها مجروراً باللام[١] لوروده في السماع كما بينا، وإنما حذفت أفعالها؛ لأن العرب كأنهم علموا بالحدس[٢] أنه يكثر دورانها على الألسنة فلم ينطقوا بها إلا محذوفة الأفعال للتخفيف[٣].

(و) قد يحذف فعل المفعول المطلق وجوباً **(قياساً)** وهو ما علم له ضابط كلي باستقراء لغتهم وذلك **(في مواضع منها)** أي: من المصادر المحذوفة أفعالها وجوباً قياساً **(ما وقع)** المصدر **(مثبتاً[٤])** يحترز مما وقع منفياً من أول الأمر نحو: «ما زيدٌ سيراً»[٥] فيذكر الفعل ولا يجب حذفه، ولا بد من أن يكون الإثبات **(بعد نفي)** احتراز مما وقع مثبتاً من غير نفي نحو: «زيد سيراً»، فلا يجب حذف الفعل. **(أو)** كان ذلك المصدر مثبتاً بعد **(معنى نفي)** فإنه يجب حذف الفعل؛ ليدخل في هذا «إنما أنت سيراً»؛ لأنه يجب فيه حذف الفعل؛ لأن إنما بمعنى ما وإلا، إذ هي تفيد الحصر -**(داخل)** ذلك النفي **(على اسم)** فلو دخل على فعل كان هو الناصب للمصدر نحو: «ما سرت إلا سيراً» فلذلك قال: على اسم، ومن شرط ذلك الاسم الذي دخل عليه النفي أن **(لا)** يصح أن

حال (عجباً) منصوب على المصدرية لفعل محذوف وجوباً (لوجهك) جار ومجرور متعلق بأعجب المحذوف ووجه مضاف والكاف مضاف إليه (كيف) اسم استفهام منصوب على الحال مبني على الفتح (لم) حرف نفي وجزم وقلب (يتلهب) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسر لأجل الروي، والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى الوجه.

الشاهد فيه: قوله: «عجباً» حيث أتى به مصدراً ويراد به الإخبار.

(١)- أو بمن نحو «عجباً من زيد».

(٢)- التقدير والفهم.

(٣)- قال نجم الدين: وكان القياس أن يكون مما حذف فيه الفعل قياساً، وهو عند استعمالها باللام.

(٤)- لأن الاستثناء بعد النفي للإثبات. (سعيدي).

(٥)- في (ب، ج): ما زيد يسير سيراً.

(يكون) المصدر **(خبراً[١] عنه)** أي: عن ذلك الاسم الذي دخل عليه النفي وذلك حيث يكون الاسم الذي دخل عليه النفي من أسماء الأعيان[٢] أو ضمائرها[٣] كما ذكره في المثال إذ لا يصح أن تخبر بأسماء المعاني عن أسماء الأعيان فلا تقول: «زيد سيرٌ»؛ إذ لا يصح أن يكون زيد هو السير إلا على جهة المبالغة فيصح [ذلك نحو]: «زيد صوم» فيحترز بالقيد المذكور في الكتاب مما لو كان الاسم الذي دخل عليه النفي اسم معنى نحو: «ما سيري إلا سير شديد» فإنه يصح أن تخبر بسيرٍ عن سيري؛ ولا يجب النصب[٤] وإذا لم يجب فلا فعل محذوف وجوباً.

(أو) لم يقع المصدر خبراً بعد نفي وإثبات كما ترى بل **(وقع[٥])** المصدر **(مكرراً)** بعد اسم لا يصح أن يكون المصدر خبراً عن ذلك الاسم وهذا الشرط لا بد منه **(مثل: «ما أنت إلا سيراً»)** هذا مثال ما جمع القيود، وهو مصدر توكيدي **(وما أنت إلا سير البريد[٦])** مصدر نوعي **(وإنما أنت سيراً)** هذا

---

(١)- وإنما وجب الحذف في الجامع الشروط؛ لوجود القرينة والساد فالساد النفي وحرف الاستثناء، والقرينة انتصاب المصدر بعد اسم لا يصح أن يكون خبراً عنه.

(٢)- نحو: زيد.

(٣)- نحو: أنت أو هو.

(٤)- صوابه لا يجوز؛ لأن نفي الوجوب يستلزم جواز النصب وهو لا يجوز بل يجب رفعه على الخبرية. ح (ج، د) مع زيادة إيضاح.

(٥)- وإنما جمع بين الضابطتين؛ لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه. (جامي).

(٦)- وإنما مثل بمثالين تنبيهاً على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ، أو إلى ما يشبه به فعله أو إلى مفرد ومضاف. (جامي).

- أما القرينة في الضابطة الأولى: فهي ما المشبهة بليس فإنها تقتضي خبراً، ولا يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر، وأما الساد مسد هذا المحذوف فهي إلا التي للاستثناء، وأما القرينة في الثانية فهي المبتدأ فإنه يقتضي خبراً، ولا يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر، وأما الساد فالتكرير قائم مقامه وعوضاً عنه. (غاية تحقيق).

=

مثال معنى النفي **(وزيد سيراً سيراً)** هذا مثال المكرر، فأما لو كرر المصدر بعد فعل فهو الناصب له نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر].

(ومنها) أي: من المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً **(ما وقع)** المصدر فيه **(تفصيلاً)** يحترز من قوله «مننت مناً» فإن مناً ليس بتفصيل **(لأثر)** أي: لفائدة **(مضمون)** ومضمون الجملة مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول ومضمون الأثر فائدته، ومقصوده والغرض المطلوب منه **(جملة)** يحترز من وقوعه تفصيلاً لنفس المضمون كقولك: «زيد يسافر سفراً قريباً أو بعيداً» **(متقدمة[1])** على المصدر **(مثل فشدوا الوثاقَ)** هذه جملة من فعل أمر وفاعل ومفعول كما ترى إذ مضمونها شد الوثاق فبين أثرها وهو فائدتها التي تَعَقَّبها بقوله: **(فإما مناً[2] بعد وإما فداء)** ومثل هذا «زيد يسافر إما ربحاً وإما خسارة» فلو فسر نفس مضمون الآية لقال: فإما رخواً، وإما وثيقاً، ولقال في

- فإن قيل: فليس زيد هو الفعل فكيف صح أن يكون خبراً عن زيد؟ قلنا: إن قولك: «زيد يسير» بمعنى سائر. (رصاص).

(١)- يحترز من المتأخرة نحو: (إما يتأدب زيد بالضرب تأديباً، أو يهلك هلاكاً فأضربه، وإما أن تمنون مناً، أو تفدون فداء فشدوا). هندي.

(٢)- قوله: فإما منا.. الخ أي: تمنون مناً أو تفدون فداء فحينئذ يجب حذف أفعال هذه المصادر لقيام القرينة، وهي الجملة التي هذه هي فوائدها والتزموه؛ لأن الأول قد وقع موقع الفعل لفظاً فاستغنى عنه لفظاً ومعنى، ألا ترى أن شد الوثائق متضمن لفوائد وجودية مِن مَنٍّ أو استرقاق، أو قتل، أو فداء، فلما ذكرت تلك المعاني بألفاظ المصادر لم تذكر أفعالها استغناء بهذه الجملة عما تقدم. (هطيل).

- واعلم أن ضابط هذا القسم: أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمن مصدراً يطلب منه فوائد وأغراض، فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة. وجب حذف أفعالها. (نجم الدين الرضي).

المثال المذكور: إما قريباً[(١)] وإما بعيداً، فلا يجب حذف الفعل في مثل هذا.

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً **(ما وقع)** المصدر فيه **(للتشبيه[(٢)])** يحترز مما لم يقع للتشبيه نحو: «لزيد صوت صوت حسن»، وقوله: **(علاجاً[(٣)])** في تلك الحال يحترز مما لم يقع علاجاً في تلك الحال نحو قولك: «لزيد علم علم الفقهاء، وهدي هدي الصلحاء»، وقوله: **(بعد جملة)** أي: وقع المصدر بعد جملة كما يأتي لا إذا وقع بعد مفرد نحو قولك: «الصوت صوت[(٤)] حمار» ومن شرط الجملة أن تكون **(مشتملة على اسم)** احتراز من نحو: «مررت به فإذا هو يصوت صوت حمار» فلم يحذف الفعل كما ترى وقوله: **(بمعناه)** أي من شرط ذلك الاسم الذي اشتملت عليه الجملة أن يكون بمعنى المصدر يحترز من نحو: «مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار» فإن الضرب ليس بمعنى الصوت وقوله: **(وصاحبه)** يحترز من نحو: «في الدار صوت صوت حمار» فلم يذكر صاحب الصوت وهو المصوت.

---

(١)- الأولى إما قرباً وإما بعداً؛ لأن قريباً وبعيداً صفة مشبهة لا مصدر.

(٢)- فأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً نحو: «فإذا له صوت صوت حسن» فقال سيبويه: يجب رفعه على أنه بدل من الأول أو وصف له، وإنما حكم فيه بالبدل لا التأكيد اللفظي كما في «جاءني زيد زيد»؛ لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الأول، ولو لم يكن الصفة لكان تأكيداً لا غير، ومن جعله وصفاً مع أن الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد، وإنما اختار سيبويه في المصدر الموصوف الإتباع دون النصب على المصدرية؛ لكونه لفظ الأول ومعناه فالأولى أن يجعل الثاني مع تابعه تابعاً للأول.

(٣)- العلاج: ما يصدر عن الأفعال الظاهرة كالصوت والضرب ويلزمه الحدث وغير العلاج: ما ليس كذلك كالعلم والهدى ويلزمه الاستمرار. وفي حاشية (ب) ما لفظه: أي: حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح واحترز به من نحو: «لزيد زهد زهد الصلحاء»؛ لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح (جامي).

(٤)- كان من حقه أن يقول: غير صالح لنصبه، وإلا ورد عليه: «مررت بزيد فإذا هو مصوت صوت حمار» فإن مصوت ناصب صوت حمار. (ثاقب).

قوله: **(مثل: مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمار)** هذا مثال ما جمع القيود فيحذف[١] فعله وجوباً كما ذكر **(و)**مررت به فإذا له **(صراخٌ[٢] صراخَ الثكلى[٣])** وهي: المرأة الحزينة.

(ومنها) أي: ومن المصادر الواجب[٤] حذف فعلها وجوباً قياساً **(ما وقع)** المصدر فيه **(مضمون جملة)** احتراز من قولك: «ضربت ضرباً» فإنه مضمون مفرد[٥] **(لا محتمل لها)** أي: لتلك الجملة **(غيره)** أي: غير معنى ذلك المصدر **(نحو: «له علي ألف درهم اعترافاً»)** فمضمون الجملة – وهو له علي ألف درهم – هو الاعتراف بذلك القدر وقوله: اعترافاً تأكيد لنفس مضمون الجملة.

(ويسمى) هذا المصدر **(توكيداً لنفسه)** أي: لنفس مضمون الجملة.

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً **(ما وقع)** المصدر **(مضمون جملة)** احترازاً من رجع القهقرى فإنه مضمون مفرد **(لها)** أي: للجملة **(محتمل غيره)** أي: غير ذلك المصدر، يعني: أن الجملة ذات محتملين

---

(١)- وإنما وجب الحذف عند اجتماع القيود؛ لوجود قرينة المحذوف، ولسد شيء مسده، أما الأول: فالنصب المشعر بحذف الفعل لا سيما والعلاج دال على الحدث المقتضي لكون المصدر مفعولاً مطلقاً، وأما الثاني: فالجملة المتقدمة وقد عرفت الشرط في وجه سدها عن المحذوف.

(٢)- وإنما مثل بمثالين؛ لأن الأول اسم مصدر، والثاني مصدر حقيقة، وقيل: إن المصدر الأول مضاف إلى النكرة والثاني إلى المعرفة. (غاية تحقيق) – وتقدير الفعل يصوت صوت حمار، ويصرخ صراخ الثكلى. (جامي). فحذف الفعل للاستغناء عنه بها في قولك: صوت من الدلالة عليه ووقع موقعه لفظاً فأغنى عنه لفظاً ومعنى. (هطيل).

(٣)- الثكلى: التي مات ولدها وليس معها غيره.

(٤)- وإنما وجب حذف الفعل الناصب للمؤكد لنفسه ولغيره؛ لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه أي: الفعل فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين؛ لكونهما كالعامل الضعيف، ولا يمتنع التوسط نحو «زيد حقاً قائم». (رضي).

(٥)- وفي (ب) بلفظ: يحترز من وقوعه مضمون مفرد نحو: «ضربت ضرباً» وقال في حاشية على ذلك: فإن ضرباً مضمون مفرد وهو الفعل وحده دون فاعله. (رضي بالمعنى).

الحق والكذب **(نحو: زيد قائم)** فهذه جملة [خبرية] تحتمل الحق(١) والكذب، والمصدر وهو قوله: **(حقاً)**(٢) أكد أحد المحتملين كما ترى ولذلك قال: **(ويسمى)** المصدر **(توكيداً**(٣) **لغيره)** أي: لغير الكذب(٤)، بل أكد الحق هذا كلام الشيخ في شرح المفصل، وقال ركن الدين: يعني أنه توكيد لغير مضمون الجملة؛ إذ مضمونها نسبة القيام إلى زيد، وقوله: حقاً توكيد لغير مضمون الجملة، وهكذا في الخبيصي وهو الأقرب.

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً **(ما وقع)** لفظ(٥) المصدر فيه **(مُثَنى**(٦) **مثل لبيك وسعديك)** وحنانيك وهذاذيك ودَوَاليك

---

(١)- في (ب) –(الصدق) وقال في حاشية على ذلك: قوله: يحتمل الصدق والكذب، وليس المراد أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أي: لا يمتنع عقلاً أن يكون مدلول اللفظ ثابتاً. (نجم الدين الرضي).

(٢)- فحقاً مضمون زيد قائم فقولك: زيد قائم محتمل غير الحق وهو الكذب فحذف «أحق» وجوباً قياساً.

(٣)- أي: لدفع احتمال غيره. (جامي).

(٤)- فيه نظر؛ لأنه لم يتقدم ما يعود إليه الضمير وهو الكذب، وقد وجه بأن الضمير يعود إلى حقاً، وأن اللام للتعليل أي: أتي به لأجل يدفع احتمال غيره وهو الكذب. (سيدنا صديق). وتحقيق هذا أنه أتى بالمصدر توكيداً للفعل الذي هو أحق وهو غير الجملة التي هي زيد قائم لفظاً ومعنى.

(٥)- لا معناه.

(*)- في (أ): ما وقع المصدر لفظه مثنى، وما أثبتناه فهو من (ب، ج).

(٦)- قال نجم الدين: ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى: (ثم ارجع البصر كرتين)، أي: رجعاً كثيراً مكرراً أو كان لغير التكرير مثل «ضربته ضربتين» أي: مختلفتين، بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا. (بلفظه).

ومعناه أُلَبِّيْك تلبية[١] بعد تلبية، وأسعدك إسعاداً بعد إسعاد، وأتحنن عليك تحننا بعد تحنن وأداولك مداولة بعد مداولة، وأهذُّ في طاعتك هذّاً بعد هذٍ أي: أسرع، ومنه [قول الشاعر]:

٦٢-أبا منذرٍ أفنيتَ فاسْتَبْقِ بعضنا حنانيك بعض الشـر أهون من بَعْـضِ[٢]

(١)- من أَلَبَّ على كذا إذا أقام بالمكان فكأن المعنى أدوم دواماً بعد دوام على طاعتك. (هطيل). فإن أصله لَبّاً لَبّاً وسَعداً سعداً ثم ثني فقيل: لبيك وسعديك، وحذفت نون التثنية للإضافة إلى الكاف، وفي ذلك ونحوه جهة سماعية وجهة قياسية، فجهة السماع أن تثنية المصدر سماع لا يقاس عليها، فلا يقال: ضربيك وقتليك، ومعناه للتكثير، بل يوقف على ما سمع من العرب، والقياسية وهي كل مصدر سمع مثنى فإنه يجب حذف فعله قياساً. «رصاص». إذا أريد التكرير وأما إذا لم يرد فجائز وذلك حيث لم يرد التثنية.

وفي (الجامي): أصله ألب لك إلبابين أي: أقيم بخدمتك وامتثال أمرك ولا أبرح عن مكاني إقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ورد إلى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه، ويجوز أن يكون من لبّ بالمكان بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد.

(٢)- هذا البيت من بحر الطويل وينسب لطرفة بن العبد وطَرَفة بفتحات كما في ضبطه في الأعلام للزركلي وشارح ديوانه حيث قال طرفة بالتحريك اهـ.

اللغة: «التحنن» الرحمة والخير فمعنى قول القائل: حنانيك تحننا بعد تحنن، أي: كلما كنت في رحمة وخير فلا تقطعنَّ ذلك وليكن موصولاً بآخر من رحمتك. (شرح المفصل لابن يعيش).

الإعراب: (أبا) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف ومنذر مضاف إليه (أفنيت) أفنى فعل ماض مبني على السكون وتاء المخاطب فاعله (فاستبق) الفاء استئنافية واستبق: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (بعضنا) بعض مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وبعض مضاف و«نا» المتكلم ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه (حنانيك) مصدر منصوب بالياء وحنان مضاف والكاف مضاف إليه (بعض) مبتدأ مرفوع بالابتداء وبعض مضاف و(الشر) مضاف إليه (أهونُ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (من) حرف جر (بعض) اسم مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بأهون، وجملة أبا منذر ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة أفنيت استئنافيةً لا

=

وقول الآخر:

٦٣-إذا شُقَّ بُـرْدٌ شُـقَّ بـالبُرْد مثلـه دواليـك حتـى كلنـا غـير لابـس[(١)]

فلا فعل لهذه المصادر من جنسها، وأما أَلَبِّيْكَ فمأخوذ من لفظ لبيك[(٢)]

محل لها.

الشاهد فيه: قوله: (حنانيك) حيث نصب «حنانيك» على المصدر النائب عن الفعل وثُنِّي مبالغة وتكثيراً؛ لأن التثنية أول مراتب التكثير ولم يقصد التثنية خاصة.

(١)- هذا البيت من الطويل وينسب للشاعر عبد بني الحساس، واسمه سُحيم.

اللغة: (البُرد) بضم فسكون الكساء المخطط المزخرف، (دواليك) مأخوذ من مداولة الشيء أي: المناوبة.

المعنى: يقول: إذا شق واحد منا برد صاحبه ومزقه؛ شق الآخر برده كذلك بالتناوب حتى نرى وكلنا ليس عليه بُرْد لأن العرب كانوا يزعمون أن المتحابين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودتهما، ولم تفسد.

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط متعلق بجوابه، (شق) فعل ماض مبني للمجهول وهو فعل الشرط لا محل له من الإعراب (بردٌ) نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها (شق) فعل ماض مبني للمجهول جواب الشرط وهو العامل في إذا النصب لا محل له من الإعراب (بالبرد) جار ومجرور متعلق بشق (مثله) مثل نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ومثل مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة (دواليك) مصدر في موضع الحال منصوب بالياء لأنه مثنى، والتقدير نفعله مداولين والكاف للخطاب ويجوز أن تكون جملة دواليك استئنافية على رأي (حتى) ابتدائية (كلنا) كل مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف، ونا: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة، (غيرُ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وغير مضاف و(لابس) مضاف إليه.

الشاهد فيه: حيث نصب «دواليك» على المصدر الموضوع موضع الحال، بتقدير نفعله مداولين أو على تأويله بمشتق أي: متداولين، وثني لأن المداولة من اثنين والكاف للخطاب لا يتعرف ما قبلها بها، فلذا يصح وقوعه حالاً، وسيبويه يجيز وقوعه حالاً والجمهور ذهبوا إلى أنه مفعول مطلق لفعل من معناه دال على التكرار ولم يجيزوا في اللفظ غير هذا الوجه من الإعراب.

(٢)- وفي الخبيصي: وأما لَبَّى يُلَبِّي فمأخوذ من لفظ لَبَّيْك. وهو الأولى لأن ألبيْك ليس من جنس =

كسبحل من سبحان الله، وجعل ما فيها من التثنية التي هي أول ألفاظ تكثير العدد تقوم مقام الفعل فحذف وجوباً قياساً، وأما لفظ التثنية فيها فهو سماع.

لبيك وإنما الذي من جنسه لبّى.اهـ قلت: وفي شرح المفصل مثل ذلك.

(*)- قوله: «وأما ألبيك»: هذا جواب لسؤال تقديره: فلم قلتم هذه المصادر غير متصرفة فإن لها أفعالاً؟ فأجاب بقوله: وأما لبى يلبي..إلخ. (غاية تحقيق). يعني أن لفظة لبى يلبي فعل مشتق من لفظ لبَّيْكَ لا بمعنى التلبية التي هي المصدر كما هي قاعدة الاشتقاق ويسمى هذا اشتقاقاً جعلياً ويُعْرَف عند بعض النحاة بباب النحت، كما قالوا: سبحل وحمدل من سبحان الله والحمد لله، فليتأمل.

[المفعول به]

(المفعول به) هذا هو القسم الثاني من المفاعيل وحقيقة المفعول به **(هو ما وقع عليه فعل[١] الفاعل)** ونعني بالوقوع تعلق الفعل بما يتوقف تمام فائدته[٢] عليه ليدخل في هذا المفعول حقيقة **(مثل: ضربت زيداً)** وقتلت عمراً، وشتمت خالداً، وخلق الله العالم[٣] **(و)**المفعول مجازاً نحو المفعول الأول من باب أعطيت نحو: **(أعطيت عمراً درهماً)** ولم أضرب بكراً **(وقد يتقدم[٤])** المفعول به **(على الفعل)**؛ إذ الفعل قوي التصرف فيعمل في مفعوله متقدماً[٥] ومتأخراً

---

(١)- قوله: فعل الفاعل، والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إسناده إلى فاعل حقيقة أو حكماً، يخرج زيدٌ في ضُرِبَ زيدٌ على صيغة المجهول فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعل ولا يشكل بمثل: «أُعطِيَ زيدٌ درهماً» فإنه يصدق على (درهماً) أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه، فإن مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يَرِدُ أنه لو قال: ما وقع عليه فعل لكان أخصر. والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر، فإنهم يقولون في «ضربت زيداً» إن الضرب وقع على زيد، ولا يقولون في «مررت بزيد» إن المرور وقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة. (جامي) وخرج الحال؛ لأن تعلق الفعل به بواسطة حرف في المعنى فمعنى «ضربت زيداً قائماً» في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز بما خرج به. (عصام).

(٢)- قوله: تمام فائدته..الخ يَرِدُ عليه «مررت بزيد» فإنه قد تعلق به الفعل، ولا يعقل بدونه مع أنه لا يسمى مفعولاً به اصطلاحاً. قال في النجم الثاقب: فالأولى أن يقول في الحد: ما تعلق به الفعل المتعدي خاصةً.

(٣)- هذا عند الجمهور أعني: أن خلق الله العالم مفعول به، وعند الجرجاني، والزمخشري، وابن الحاجب، ورجحه ابن هشام أنه مفعول مطلق، قالوا: لأن المفعول ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلا، والمفعول المطلق ما كان بإيجاد الفاعل. (فاكهي معنى).

(٤)- ليس حكماً مختصاً بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه على سواء إلا المفعول معه وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي الأصل للعطف لموضوعها أثناء الكلام. (نجم الدين).

(٥)- جوازاً ووجوباً أما جوازاً مثل: «الله أعبد»، ووجه الحبيب أتمنى، وأما وجوباً فما تضمن معنى الاستفهام أو الشرط مثل «من رأيت؟ ومن تكرم يكرمك» هذا إذا لم يمنع مانع من التقديم كوقوعه في حيِّز أن نحو «من البر أن تكف لسانك» اه. (جامي). وكذلك يمتنع تقديم المفعول إذا أُكِّد الفعل بنون التوكيد وأما قوله: «والله فاعبدا» فللضرورة. (نجم معنى). والله أعلم وأحكم.

نحو: «زيداً ضربت» وقوله: **(وقد يحذف[١] الفعل)** الناصب للمفعول به **(لقيام قرينة)** تدل عليه حالية أو مقالية حذفاً **(جوازاً كقولك: «زيداً» لمن قال: «من أضرب؟»)** أي: اضرب زيداً ونحو ذلك ومثال القرينة الحالية أن ترى شخصاً متهيئاً للحج فتقول: مكة أي: تريد مكة، ومنه قوله:

٦٤- لـن تراهـا[٢] ولـو تأمّلـت إلا ... ولهـا في مفـارق الـرأس طيبـاً[٣]

---

(١)- قال نجم الدين: واعلم أن المفعول به يحذف كثيراً إلا في أفعال القلوب كما يجيء في بابها إن شاء الله تعالى، وكذا المتعجب منه فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على تعيينه نحو «ما أحسنك» و«أجمل» إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو «ضربت في جواب: من ضربت؟» (إذ هو مقصود الكلام وكذا إذا كان مستثنى نحو «ما ضربت إلا زيداً».

(٢)- وذلك لأنه لما أثبت بعد النفي ونصب بعد الإثبات علم أن المراد إثبات الفعل المنفي وهو ترى. هطيل.

(٣)- هذا البيت لعبدالله بن قيس الرقيات، وهو من بحر الخفيف.

اللغة: «المفارق» جمع مفرق وهو مكان افتراق شعر الرأس.

الإعراب: (لن) حرف نفي ونصب واستقبال. (تراها) ترى: فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره للتعذر والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به (ولو) الواو اعتراضية و«لو» شرطية غير جازمة (تأملت) تأمل: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل (إلا) أداة استثناء (ولها) الواو حالية ولها جار ومجرور متعلق بترى المحذوف (في) حرف جر (مفارق) اسم مجرور والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من قوله: طيباً ومفارق مضاف و(الرأس) مضاف إليه وجملة إلا ولها في مفارق الرأس مع الفعل المحذوف في محل نصب حال، وينبغي أن نجعل الفعل المضمر خبر مبتدأ محذوف؛ لئلا تكون واو الحال داخلة على المضارع المثبت؛ إذ لا يكون إلا بالضمير وحده فتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: حيث نصب طيباً بفعل محذوف دل عليه ما قبله، وهذا على اعتبار الفعل ترى فعلاً قلبياً.

أي: وأنت[(١)] ترى لها طيباً في مفارق الرأس **(و)** يحذف الفعل الناصب للمفعول به **(وجوباً في أربعة أبواب الأول)** منها أي: من الأربعة الأبواب **(سماعي نحو: امرءاً ونفسه[(٢)])** أي: اترك امرءاً ونفسه **(و﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾)** [النساء:١٧١]، أي: انتهوا عن قولكم إنَّ الله ثالث ثلاثة، واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد وقيل[(٣)] إنه صفة لمصدر محذوف أي: انتهوا انتهاءَ خيراً لكم، وقيل[(٤)]: إنه خبر لكان[(٥)] مقدر أي: انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم **(وأهلاً وسهلاً)** أي: أتيت أهلاً لا أجانب، ووطئت سهلاً من الأرض لا حَزْناً، وقيل: إنهما مصدران حذف فعلهما أي: أهلت أهلاً وسهلت سهلاً، [وكذلك مرحباً أي: أتيت مرحباً][(٦)].

---

(١)- في بعض النسخ بدون أنت. قال في حاشية على الأصل: الصوابُ أنت ترى لها طيباً في مفارق الرأس، وإنما قدر «أنت» لئلا تدخل واو الحال على المضارع المثبت، إذ لا يكون إلا بالضمير وحده.

(٢)- والواو تحتمل أن تكون بمعنى مع وهي الناصبة «نفسه» ويحتمل أن تكون عاطفة أي: دع أمرءاً ودع نفسه على المبالغة. (برود).

(٣)- الفراء.

(٤)- الكسائي.

(٥)-وليس بوجه؛ لأن كان لا تقدر قياساً.

(٦)- زيادة في (ب) غير موجودة في (أ، ج، د).

[المنادى]

(الثاني) من الذي يجب حذف فعله: **(المنادى)** وهو الأول مما يحذف فعله قياساً **(و)**حقيقته **(هو المطلوب إقباله)** يدخل في هذا أنا طالب إقبالك ويخرج بقوله: **(بحرف نائب**[١] **مناب أدعو**[٢]**)** [ونعني بالنائب حروف النداء وهي «يا وهيا وأي: والهمزة» على ما يجيء، وقد خرج من الحد المندوب؛ لأنه غير مطلوب الإقبال عند المصنف، وليس بمنادى بل متفجع عليه وكذا خرج المتوجع منه نحو: «الويل والثبور»][٣] **(لفظاً)** ذلك الحرف نحو: «يا زيد» أي: أدعو زيداً **(أو تقديراً)** نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف:٢٩]، أي: يا يوسف وقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [يوسف:٤٦]، فالتقدير أدعو يوسف.

(و)اعلم أن المنادى يبنى ويعرب وقد بينهما الشيخ بقوله: **(يبنى على ما يرفع**[٤] **به)** من ضمة أو ألف أو واو **(إن كان مفرداً)** يحترز من المضاف والمشبه به وسيأتي **(معرفة)** يحترز من النكرة غير المقصودة فالمبني **(مثل يا زيد)** مثال

---

(١)- يحذف الفعل هنا؛ لأنَّ حرف النداء قائم مقام الفعل فلم يجمع بين النائب والمنوب عنه هذا إذا كان الحرف ملفوظاً به ولم يجز أيضاً ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالأخبار. ركن الدين – ولدلالته عليه وإفادته فائدته. (نجم الدين).

(٢)- الأولى أن يقدر بلفظ الماضي أي: دعوت أو ناديت؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي.

(٣)- ما بين المعقوفين زيادة في نخ (ج، د).

(٤)- هذا أولى من قولهم: يبنى على الضم؛ لأنه لو قال: ما بني على الضم لخرج عنه المثنى نحو «يا زيدان» والمجموع نحو «يا زيدون». وقدَّم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة إلى النصب ولطلب الاختصار بالتقديم في بيان النصب بقوله: وينصب ما سواهما. (جامي). هامش (ب، ج).

المتعرف بالعلمية في الأصل[(١)] **(ويا رجل)** مثال المتعرف بحرف النداء؛ إذ أصله رجل قصدته بالخطاب[(٢)] **(ويا زيدان[(٣)])** مثال المثنى وهو الذي يرفع بالألف **(ويا زيدون)** مثال المجموع الذي يرفع بالواو، ويا رجال مثال الجمع المكَسَّرِ المعترف بحرف النداء لكنه يقال: لِمَ بني هذا؟ ولم خُصَّ بالضم؟ ولِمَ بني على الحركة ولِمَ لَمْ يُبْنَ على السكون كما هو الأصل في المبنيات؟ قلنا: وجه بنائه أنه وَقَعَ موقع المضمر إذ «يا» بمثابة أدعو، وزيد بمثابة الكاف، كأنك قلت: أدعوك، وخص[(٤)] بالضم لأنه لو بني على الفتح لالتبست حركة البناء بحركة الإعراب في الممتنع نحو «يا أحمد[(٥)]»، وحمل حيث يفرق بينهما التنوين عليه، ولو بني على الكسر لالتبس في بعض الأحوال بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة، وبقيت الكسرة لتدل عليها نحو: «يا إسحاق» وبني على الحركة لتدل على أن بناءه عارض لا أصلي.

---

(١)-وأما الآن فقد جرد عن ذلك وعرف بحرف النداء إذ لا يجتمع تعريفان.

(٢)-فيكون التعريف لمجموع الأمرين وهو حرف النداء وقصده بالخطاب.

(٣)-فإن قيل: إن العَلَمَ إذا ثني أو جمع لزم فيه اللام فكيف يصح «يا زيدان»، ويا زيدون بلا لام، قيل: إنما صح ذلك لقيام حرف النداء مقامه وكونها في حكمها في إفادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا يلزم اجتماع آلتي التعريف وهو محذور. غاية.

(٤)- الأجود أنه خص بالضم؛ لأنه في الأصل معرب فلما شابه الضمير بني فخص بأشرف الحركات وهي الضمة؛ لأنها أشرف حركات الإعراب فتأمل.

(٥)- الأولى في التمثيل بنحو أحمر؛ لأنه لو بني على الفتح وقيل: يا أحمر لم يعلم هل هو نكرة مقصودة مبني على الفتح أو غير مقصودة، وهو ممتنع، فتلتبس حركة البناء بحركة الإعراب، بخلاف أحمد فإنه لا يلتبس إلا في حالة حذف حرف النداء هل هو منادى أو منصوب بفعل. (إملاء).

- ولقائل أن يقول: التباس حركة البناء بحركة الإعراب حاصل أيضاً مع الضم، كما إذا قلت: يا أحمد وذهل السامع عن حذف النداء التبس عليه هل الحركة التي على أحمد حركة بناء وأنك قلت يا أحمد أم حركة إعراب وأنك قلت: جاءني أحمد، فالأجود ما ذكر أولاً في الحاشية.

(و) يعرب المنادى حين أن **(يخفض بلام الاستغاثة[١])** لأنه لام جر، ولا يجوز إلغاؤه[٢] ولكنه مفتوح في المستغاث به؛ لأنه وقع موقع المضمر واللام مع المضمر مفتوحة نحو: «لَك، ولَه» فكذلك فيما وقع موقع المضمر وذلك **(نحو: يا لَزيد)** لِعمرو وتكون مع المستغاث له مكسورة نحو: «يا لَلَّه لِلمسلمين» فرقاً بين المستغاث به والمستغاث له، وكذلك تكون في المستغاث به بعد واو العطف مكسورة أيضاً حيث لم تكرر «يا» نحو: «يا لَزيد ولِعمرو[٣] ولبكر» فإن تكررت يا كانت مفتوحة نحو قول الشاعر:

٦٥- يــا لَعطَّافِنــا ويــا لَرِيَــاح وأبي الحشــرج الفتــى النفَّــاح[٤]

---

(١)- وهذه هي لام التخصيص دخلت علامة للاستغاثة، وإنما خصت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناه؛ إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، فاللام مُعَدٍّ لأدعو المقدر عند سيبويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول وجاز ذلك مع أن أدعو متعدٍ بنفسه لضعفه بالإضمار أو لضعف النائب منابه. (نجم الدين). واعلم أنه لا يستعمل من حروف النداء والاستغاثة والتعجب إلا (يا) وحدها؛ لكونها أشهر في النداء فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في المنادى والمستغاث به والمتعجب منه. تمت بغية الطالب.

(*)- كقول الشاعر: يا ما أميلح..الخ.

(٢)- فإن قلت: إنما يمنع الجار في المعربات والمنادى هاهنا مبني والعامل لم يظهر في البناء، قلت: حرف النداء مقتض للبناء، واللام مقتض لأن يعمل فيه، وكان أقرب من حرف النداء فأعمل فيه لأجل القرب.

(٣)- بكسر اللام إذا لم يُعَدْ معه حرف النداء، فإن أعيد فتح كما في البيت، وإنما كسرت في المعطوف مع أنه منادى آخر؛ لأن المعطوف يجب أن يكون مغايراً للمعطوف عليه معنى فكُسِر اللام لتدل المغايرة اللفظية على المغايرة المعنوية، وقيل: لضعف الواو النائبة عن العامل. سيد شريف.

(٤)- هذان البيتان من بحر الخفيف وهما بلا نسبة كما في الكتاب لسيبويه وفي شرح الأشموني، وفي شرح الرضي.

اللغة: «عطافنا –رياح– أبي الحشرج» أسماء رجال من قومه يرثيهم «النفاح» كثير العطاء، ويروى «الوضاح» من الوضح وهو البياض كأنه أبيض الوجه لكرمه. «المساعي»: مآثر أهل الشرف

=

يـا لَقَـومي مَـنْ لِلْعُـلا والمسـاعي   يـا لَقَـومي مَـنْ للنـدى والسـماح

(و)إذا لحقت ألف الاستغاثة بالمستغاث به فإنه **(يفتح لإلحاق ألفها)** أي: ألف الاستغاثة **(فلا لام)** تدخل المستغاث به حينئذ؛ لأن اللام تقتضي جر آخر الاسم، والألف تقتضي فتحه، ولا يكون مجروراً مفتوحاً في حالة واحدة فحذفت اللام وأبقيت الألف؛ لأن فيه تطويلاً للصوت فتقول: يا زَيْدَاْ، وَلَكَ أن تلحق به هاء السكت **(مثل: يا زيداه)** بياناً للألف وحركته مع الألف حركة بناء لقيام علة الفاء فيه وإنما يفتح لأجل الألف ويعرب[(١)] **(وينصب ما سواهما)** أي: ما سوى المبني والمجرور بلام الاستغاثة وذلك المضاف **(مثل: يا عبدالله)** و«يا غلام زيد» و«يا صاحب عمرو» و«يا ذا المال»، «ويا أخا العرب» **(و)**المشبه[(٢)] بالمضاف من كل اسمين ارتبط أحدهما بالآخر على غير جهة

والفضل ومكرماتهم واحدها) مسعاة «السماح» الجود.

المعنى: يرثي الشاعر رجالاً من قومه ويقول: لم يبقَ للعلا والمساعي من يقوم بها بعدهم.

الإعراب: (يا) حرف نداء واستغاثة (لعطافنا) اللام للاستغاثة حرف جر وعطّاف اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة وعطاف مضاف ونا مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بـ«ياء» عند ابن جني لأنها حرف من حروف المعاني أشرِبَ معنى الفعل أو بالفعل المحذوف الذي نابت عنه يا وهو «أدعو»، وهذا عند ابن الصائغ وابن عصفور تبعاً لشيخ النحاة سيبويه (ويا) الواو عاطفة ويا حرف نداء واستغاثة (لرياح) اللام: جارة، ورياح: اسم مجرور باللام والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف على نحو ما تقدم (وأبي) الواو عاطفة وأبي معطوف على ما تقدم وهو مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة وأبي مضاف و(الحشرج) مضاف إليه (الفتى) صفة له مجرورة بكسرة مقدرة أو بدل من أبي الحشرج (النفَّاح) صفة أيضاً مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: دخول لام الاستغاثة على المستغاث به مفتوحة وهو قوله: «يا لَعطافِنا – يا لَرياح – يا لَقومي» ونصبه محلاً.

(١)- قوله: ويعرب غير موجود في (أ) والكلام قبل ذلك فيه تقديم وتأخير مع اتفاق المعنى.

(٢)- وضابط المشبه بالمضاف كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام آخر إليه. (جامي) –ووجه المشابهة

=

الإضافة بأن يكون الثاني معمولاً للأول نحو: **(يا طالعاً جبلاً)** فجبلاً معمول لطالع اسم الفاعل، أو يكون الثاني متعلقاً بالأول نحو: «يا رفيقاً بالعباد» أو معطوفاً عليه نحو: «يا ثلاثة وثلاثين» اسم رجل، إلا إذا قصد نداء عدد ثلاثة وحدهم و«ثلاثين» وحدهم فإن الاسمين يبنيان[١]؛ لِأَنَّ كل واحد منهما منادى مفرد على انفراده، ومن جملة ما ينصب لشبهه بالمضاف الاسم الموصوف بجملة كقول الشاعر:

٦٦-أيا شاعراً لا شاعر اليـوم مثلـه جريرٌ[٢] ولكن في كليب تواضع[٣]

من ثلاثة أوجه: الأول: أنَّ الأول عامل في الثاني كالمضاف في المضاف إليه، والثاني: أن الثاني من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف، والثالث: أن الأول مختص بالثاني كتخصيص المضاف بالمضاف إليه.

(١)- على الضم.

(٢)- برفع جرير على أنه بدل من شاعر وتنوينه للضرورة، وإن نصب فعلى أنه عطف بيان لشاعر.

(٣)- هذا البيت من الطويل وينسب للصلتان العبدي.

المعنى: كان الصلتان قد دُعِي ليحكم بين الفرزدق وجرير فَفَضَّل جريراً في الشعر والفرزدق في الشرف.

الإعراب: (أيا) شاعراً أيا حرف نداء وشاعراً منادىً منصوب بالفتحة الظاهرة والسبب في نصبه أنه وُصِفَ بالجملة بعده (لا) نافية للجنس (شاعرَ) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (اليومَ) ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بخبر «لا» (مثله) خبر لا مرفوع بالضمة الظاهرة ومثل مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة (جريرٌ) خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل: من هو هذا الشاعر الذي مدحته بأن لا شاعر اليوم مثله، فأجاب بقوله: هو جرير. (ولكن) الواو عاطفة ولكن حرف استدراك (في) حرف جر (كليب) اسم مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (تواضع) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وجملة لا شاعر اليوم مثله في محل نصب صفة لشاعر.

الشاهد فيه: قوله: (أيا شاعراً) حيث نصب المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف لأنه موصوف بجملة.

وقوله:

٦٧-أعبـداً حَـلَّ في شُـعْبَى غريبـاً ... أَلُؤمــاً لا أبــا لــك واغترابــاً(١)

وكذلك الموصوف بظرف كقوله:

٦٨-أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعَينِ عَبْرَةً ... فـماء الهـوى يـرفَضُّ أو يترَقْـرَق(٢)

---

(١)- هذا البيت من بحر الوافر وينسب لجرير.

اللغة: شعبي بضم ففتح وآخره ألف مقصورة: اسم موضع بعينه في جبل طي.

المعنى: يهجو جرير العباس بن يزيد الكندي بحلوله في شعبى لأنه كان حليفاً لبني فزارة، وشعبى من بلادهم، والحلف عار عند العرب، جعله عبداً لئيماً نازلاً في غير أهله فأنكر عليه أن يجمع بين اللؤم والغربة.

الإعراب: (أعبداً) الهمزة للنداء وعبداً منادى منصوب بالفتحة الظاهرة (حَلَّ) فعل ماض مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعبد (في شعبُى) جار ومجرور متعلق بحل (غريبا) حال من الضمير المستتر في حلَّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (ألؤماً) الهمزة للاستفهام ولؤماً مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً والتقدير: أتلؤم لؤماً؟ وهو منصوب بالفتحة الظاهرة (لا أبا) لا نافية للجنس وأبا اسمها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة (ولك) اللام زائدة لتأكيد الإضافة وكاف الخطاب في محل جر بالإضافة والتقدير: «لا أبا لك» على أن أبا مضاف وكاف الضمير مضاف إليه وخبر لا محذوف ويجوز اعتبار (لك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لاسم لا وخبرها محذوف (واغتراباً) الواو عاطفة واغتراباً منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف والتقدير وتغترب اغتراباً وجملة الفعل المحذوف معطوفة على جملة ألؤما، وجملة «لا أبا لك» اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (أعبداً حلَّ) حيث نصب المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف؛ لأنه موصوف بالجملة بعده، وفيه شاهد آخر وهو قوله: (ألؤماً واغتراباً) فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة استفهام دالة على التوبيخ والعامل في هذا المصدر محذوف وجوباً.

(٢)- هذا البيت ينسب لذي الرِّمَّة وهو من بحر الطويل، ويروى «فماء الحيا» كما في الأصل بدل «فماء الهوى».

اللغة: «حُزْوى» موضع بنجد في ديار بني تميم وقال الأزهري: جبل من جبال الدهناء وقد مررت

=

وقول الآخر:

٦٩- ألا يـا نخلـة مـن ذات عـرق   عليـك ورحمـة الله السـلام(١)

به. (تهذيب اللغة). «العبرة» الدمعة «ماء الهوى» هو الدمع وأضيف إلى الهوى لأنه سببه لأن الهوى يبعثه «يَرْفَضّ» يَنْصَبُّ متفرقاً «يترقرق» أي يجيء ويذهب فترى له حركة وتلألأ.

الإعراب: (أداراً) الهمزة حرف نداء وداراً منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (بحزوى) الباء حرف جر وحزوى اسم مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر والجار والمجرور في محل نصب صفة لدار (هجت) هاج فعل ماض وتاء المخاطبة ضمير متصل مبني على الكسر في محل رفع فاعل (للعين) جار ومجرور متعلق بهجت (عبرة) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (فماء) الفاء حرف عطف وماء مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وماء مضاف و(الهوى) مضاف إليه مجرور (يرفض) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (أو) عاطفة (يترقرق) معطوف على يرفض، وفاعل يترقرق ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة الفعلية في محل رفع معطوفة على جملة «يرفض».

في البيت شاهدان أولهما قوله: (أداراً) حيث نصب المنادى النكرة المقصودة بالنداء، والقياس فيه البناء على الضم، ومسوغ نصبه أنه منكورٌ في اللفظ لاتصافه بالمجرور، ووقوعه موقع صفته فكأنه قال: أداراً مستقرة بحزوى فجرى لفظه على التنكير وإن كان مقصوداً بالنداء وثانيهما قوله: (حزوى) حيث صحت الواو فيه لكونه اسماً لا وصفاً.

(١)- هذا البيت ينسب للأحوص، وهو من بحر الوافر.

اللغة: «نخلة» كناية عن المرأة، كما كَنَّى عنها الآخر بالسرحة في قوله: أبى الله إن سرحة مالك. «ذات عرق» موضع بالحجاز أحد مواقيت الحج المكانية.

المعنى: يقول لهذه المرأة: أيتها المرأة الموجودة في المكان المسمى بذات عرق ومكنى عنها بالنخلة السلام عليك ورحمة الله.

الإعراب: (ألا) أداة استفتاح (يا) حرف نداء (نخلة) منادى مشَّبه بالمضاف منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه تعلق به شيء من تمام معناه وهو الوصف المتعلق عليه تمام المعنى (من ذات) من حرف جر ذات اسم مجرور بمن وذات مضاف و(عرق) مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل نصب صفة لنخلة (عليك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (ورحمة الله) الواو عاطفة ورحمة الله معطوف على السلام، وقدم عليه للضرورة، أو الواو للمعية، ورحمة

=

ونحو قوله ﷺ: ((يا عظيماً يرجى لكل عظيم))[(١)].

(و)مما يعرب بالنصب النكرة غير المقصودة نحو: **(يا رجلاً لغير معين)** و«يا مَلَّاحاً احملني وخذ بيدي» قال الشاعر:

٧٠-أيا راكبـاً إمـا عرضـت فـبلِّغن ... نداماي مـن نجـران أنْ لا تلاقيـا[(٢)]

الله مفعول معه عند ابن جني كما في الخصائص و(السلام) مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: في البيت (شاهدان) أولهما قوله: (يا نخلةً من ذات عرق) حيث نصب المنادى لشبهه بالمضاف لأنه نكرة موصوفة بالجار والمجرور. وثانيهما قوله: (عليك ورحمة الله السلامُ) يريد عليك السلام ورحمة الله فقدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه وقال ابن جني: أن ورحمة الله معطوف على الضمير في عليك.

(١)- ينظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٦/٢٥٦). عن عائشة قالت: افتقدت رسول الله ﷺ في الليل فالتمسته فإذا هو ساجد كالثوب الطريح وهو يقول: ((سجد لك خيالي وسوادي، وآمن بك فؤادي، هذه يدي بما جنيت على نفسي، يا عظيماً يرجى لكل عظيم اغفر الذنب العظيم)).

(٢)- هذا البيت من بحر الطويل وهو لعبد يغوث بن وقَّاص الحارثي من قصيدةٍ له هي آخر شعره، قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته تيم الرباب في يوم الكلاب الثاني، ويشبهه قول مالك بن الريب من قصيدة تشتبه على الناس بقصيدة عبد يغوث وهو:

فيـا راكبـاً إمـا عرضـت فـبلغن ... بنـي مالـك والريـب أن لا تلاقيـا

اللغة: «عرضت» أتيت العروض بالفتح اسم لمكة والمدينة وما حولها، وقيل: واليمن أيضاً «نداماي» جمع ندمان بمعنى النديم.

الإعراب: (فيا راكباً) الفاء: استئنافية، ويا: حرف نداء على الرواية بالهمز بغير الفاء كما في الأصل فـ«أيا» حرف نداء وراكباً منادى نكرة غير مقصودة منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة منصوب بالفتحة الظاهرة (إما) شرطية مدغمة في ما الزائدة (عرضْتَ) عرض فعل ماض فعل الشرط مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، وهو في محل جزم فعل الشرط، وتاء المخاطب ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، (فبلغن) الفاء واقعة في جواب الشرط، وبلغ فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (نداماي) مفعول به أول لبلغن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من

=

[توابع المنادى]

(وتوابع[١] **المنادى)** يحترز من توابع غير المنادى فستأتي **(المبني)** يحترز من توابع المضاف، والمشبه به، والنكرة غير المقصودة، والمستغاث المجرور فإنها معربة كإعراب متبوعها **(المفردة**[٢]**)** يحترز من التوابع المضافة فإنها منصوبة ولو كان المتبوع مضموماً[٣] وهذه التوابع المذكورة المحدودة هنا هي **(من**

ظهورها التعذر، وندامى مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، (من نجران) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من نداماي (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف والتقدير أنه أي: الحال والشأن (لا) نافية للجنس (تلاقيا) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب والألف للإطلاق وخبر لا محذوف والتقدير لا تلاقي لنا والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة، وأن المخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغن، وجملة «بلغن» في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: (أيا راكباً) حيث جاء بالمنادى منصوباً لفظاً لكونه نكرة غير مقصودة، ولو قصد راكباً بعينه لبناه على الضم وهو لا يقصده لأنه كان أسيراً.

(١)- كان عليه أن يقول: توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فإن توابعه لا ترفع نحو «يا زيدا وعمرا» ولا يجوز «عمرو»؛ لأن المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلا مجرورة تقول: «يا لزيد وعمرو» ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور إعراب المتبوع. (نجم الدين).

(٢)- حقيقة أو حكماً، وقيد التوابع بكونها مفردة؛ لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافة بالإضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيه إلا النصب، وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا يكون مضافاً معنوياً، ولا لفظياً، ولا شبه مضاف، أو حكماً بأن يكون مضافاً لفظياً، أو مشبهاً بالمضاف فإنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيه المضاف بالإضافة اللفظية والمشبه بالمضاف؛ لأنهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو «يا زيدُ الحسنُ الوجه، والحسنَ الوجه، ويا زيدُ الحسنُ وجهُهُ، والحسن وجهَه». (جامي). وينبغي أن يزيد أن لا يكون المبني أياً، واسم الإشارة من قولك: «يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل» فليس يجوز في ذلك إلا الرفع وسيأتي ولعل عذره أنه سيذكره.(برود).

(٣)- مثل: يا زيدُ صاحب عمرو.

التأكيد[١]) نحو: «يا تميم أجمعون» **(والصفة)** نحو: «يا زيد العاقل» **(وعطف البيان)** نحو: «يا غلامُ بشرٌ[٢]» يعني: أن اسم الغلام بشر **(والمعطوف بحرف** نحو: «يا زيد والحسن» ومن شرط المعطوف [بحرف] أن يكون من النوع **(الممتنع[٣] دخول يا)** أو سائر حروف النداء **(عليه)** أي: على المعطوف وذلك حيث هو معرف بحرف التعريف نحو: «يا زيد والحارث» إذ لا يجوز دخول حرف النداء على الألف واللام لئلا يجمع بين تعريفين[٤] فلا يقال: «يا الحارث» فأما إذا كان المعطوف غير معرف باللام فإنه يجوز دخول حرف النداء كما سيأتي فله حكم غير هذا فهذه التوابع المذكورة **(ترفع على لفظه[٥])** أي: على لفظ المتبوع وهو المنادى؛ لأن حركته أشبهت حركة الإعراب لعروضها فجعلت حركة التابع، وإن كان معرباً مماثلاً لحركة المتبوع في الصورة **(وتنصب)** هذه التوابع المذكورة **(على محله)** أي: على محل المتبوع؛ لأنه مفعول في الأصل وقياس توابع المبنيات أن تتبع على المحل[٦] كما يأتي وذلك **(مثل يا زيد العاقلُ)** بالرفع

---

(١)- المعنوي لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناء وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً قال الشاعر:

إني وأسطار سُطِرْن سطراً ... لَقَائِلٌ يَا نصرُ نصْرُ نُصراً

وكأن المختار عند المصنف ذلك. (ح (ج).

(٢)- وتنوين بشرٌ دليل على أنه عطف بيان لا بدل.

(٣)- وإنما قال: الممتنع دخول (يا) عليه ولم يقل: المعرف باللام لئلا يرد «يا محمد» والله فإنه لا ينصب. (سعيدي). ح (ب، د).

(٤)- صوابه بين آلتي تعريف.

(٥)- لأنه لما كانت الضمة التي هي حركة البناء تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وحرف النداء كالعامل وكذا فتحة (لا رجلَ). (نجم الدين). (ح (ب، ج).

(٦)- وهو القياس لأن التوبع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا المبني في بنائه ألا ترى أنك لا تقول: «جاءني هؤلاء الكرام» بجر الصفة على اللفظ بل يجب الرفع فيها على المحل.(نجم الدين).

على اللفظ **(والعاقلَ)** بالنصب على محل زيد [إذ هو مفعول به في الأصل] ومنه قوله:

٧١-فما سَعْدُ بنُ مامةَ وابْنُ قيسٍ ... بِأَكْرَمَ منك يا عمرُ الجوادا(١)

ومثال التأكيد على هذا «يا تميم أجمعين» وعطف البيان «يا غلام بشراً» والمعطوف بحرف «يا زيد والحارث»، وقوله تعالى: ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾(٢) [سبأ:١٠].

---

(١)- هذا البيت من بحر الوافر وينسب لجرير بن عطية يمدح فيه عمر بن عبدالعزيز بن مروان، وقد روي البيت بلفظ: فما كعب بن مامة وابن سُعْدَى. انظر مغني اللبيب وشرح القطر. وفي حاشية الصبان: وابن أروى.

الإعراب: (فما) الفاء حسب ما قبلها وما نافية تعمل عمل ليس (كعب) اسم ما مرفوع بالضمة الظاهرة (ابنُ) نعت لسعد وابن مضاف و(أمامة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (وابنُ) الواو عاطفة وابن معطوف على اسم ما والمعطوف على المرفوع مرفوع وابن مضاف و(قيس) مضاف إليه (بأكرم) الباء حرف جر زائد وأكرم خبر ما الحجازية مجرور لفظاً منصوب محلاً، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف على وزن أفعل (منك) جار ومجرور متعلق بأكرم (يا) حرف نداء (عمر) منادى مبني على الضم في محل نصب (الجوادا) نعت لعمر باعتبار محله ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وقد روي يا عمرَ بفتح الراء، فيكون عمر منادى مبنياً على الفتح؛ لأنه منعوت بغير «ابن» وهو الجواد المنصوب أو مبنياً على ضم مقدر منع من ظهوره فتح الإتباع، والجواد نعت لعمر على اللفظ وقد رويت أوجه أخرى ذكرها في توضيح المقاصد.

الشاهد فيه: قوله: «الجوادا» فإنه صفة لعمر، وعمر منادى مبني على الضم، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها، فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترناً بأل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى.

(٢)- الأولى في التمثيل بقول الشاعر:

ألا يا زيد والضحاك سيرا ... فقد جاوزتما خَمَرَ الطريق

إذ الآية تحتمل أن يكون نصب والطير مفعولاً معه. والخمر كل ما يستر الإنسان من شجر وغيره ومعناه: سيرا فقد جاوزتما مواضع المخافة في الطريق.

واعلم أنه لا خلاف بين النحاة أن الأمرين سواء فيما عدا المعطوف المذكور وأما هو فقد بينه الشيخ بقوله: **(والخليل)** بن أحمد **(في المعطوف)** المذكور **(يختار الرفع[١])**؛ لأن حرف العطف يقوم مقام العامل وهو حرف النداء فكأنه باشر الاسم وكأن الألف واللام قد نُزِعَا **(وأبو عمرو)** بن العلاء القاري المشهور في رواية نجم الدين والجرمي[٢] في رواية ركن الدين يختار في المعطوف المذكور **(النصب[٣])**؛ لأنه لا يجوز دخول حرف النداء على ما فيه الألف واللام لما سبق والإتباع على محل المبني أولى **(وأبو العباس)** وهو المبّرد[٤] فَصَّل وقال: **(إن كان)** المعطوف المذكور **(كالحسن)** والفضل والعلاء والحارث، وكل ما كان في أصله صفة أو مصدراً **(فكالخليل)** في اختيار الرفع لجواز تقدير حذف اللام ومباشرة حرف النداء للمعطوف، إذ حرف العطف قائم مقام حرف النداء ولام التعريف في ذلك غير لازمة بل يجوز حذفها، **(وإلَّا)** يكون كذلك بل كانت اللام لازمة[٥] لا

---

(١)- مع تجويزه النصب؛ لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة وما يقوم مقامها لكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة إعراباً فصارت رفعاً. (جامي).

(٢)- نسبة إلى جرم (قبيلة).

(٣)- جرياً على القياس في إعراب توابع المبني «كضربت هؤلاء الرجال». (خبيصي).(ح) (ب) وفي حاشية (أ) إتباعاً له على محل المعطوف عليه ويجوز الرفع. طرفه.

(٤)- قال الرضي: ومذهب المبرد ليس على ما أحال عليه المصنف، ولا يدل عليه كلامه، وذلك أنه قال: إن كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل؛ لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه، ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط، وكأنه مجرد عنهما، لأن تعريفه بالعلمية. قال: وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو؛ لأن اللام إذاً تفيد التعريف، فليس الاسم كالمجرد عنها، فعلى مذهب المبرد في الحسن والصعق معاً اختيار الرفع؛ لأن اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما ذهب إليه المصنف.

(٥)- ويحتاج هاهنا – إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها، وذلك بأن ننظر إلى العلم فإن كان غالباً أي: كان في الأصل اسم جنس وصار لكثرة الاستعمال علماً له كانت اللام في مثله
=

يجوز حذفها كالصعق[١] والنجم للثريا **(فكأبي عمرو)** في اختياره النصب[٢] وهذا التفصيل الأقرب.

(و)لما فرغ من ذكر التوابع غير المضافة أراد أن يبين التوابع[٣] **(المضافة)** إلى اسم بعدها إذا كان ذلك من باب الإضافة **(المعنوية)** لا اللفظية[٤] مثل: «يا زيد الحسن الوجه» فالحسن مضاف إلى الوجه إضافة لفظية فيجوز فيه الوجهان[٥]؛ لأنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فإضافتها دون المعنوية في القوة[٦] وأيضاً فالمنادى معرفة فلا يوصف إلا بمعرفة والإضافة اللفظية بمجردها لا تفيد تعريفاً كما مر فلا بد فيها من اللام؛ لتتعرف كموصوفها، ومع دخول اللام فيها لا يصح مباشرة حرف النداء لها فكان فيها الوجهان، ذكره ركن الدين، وأما إذا

لازمة؛ لأنه لم يصر علماً إلا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم، وذلك إما في الأسماء كالبيت، والنجم، والكتاب، وإما في الصفة كالصعق، وإن لم يكن غالباً فإما أن يكون منقولاً من الصفة أو المصدر أو لا، والمنقول من أحدهما كالعباس، والحسن، والحسين، والفضل، والعلاء، تكون اللام فيه عارضة غير لازمة؛ لأنها لم تصر مع اللام أعلاماً حتى تكون كأحد أجزائها بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وإن لم يكن العلم محتاجاً إلى التعريف وذلك للمح الوصفية الأصلية، ومدح المسمى بها إن كانت متضمنة للمدح كالحسن، والحسين. (نجم الدين). وكذا إن كانت في الجنس فإنها لازمة؛ لأن اللام إذاً تفيد معنى التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها. (نجم الدين). والله أعلم.

(١)- اسم رجل، وهو خويلد بن نوفل، سمي بذلك لاحتراقه بالصاعقة.

(٢)- لامتناع جعله منادى مستقلاً.

(٣)- في (ب): بزيادة: المضافة فقال: (المضافة).

(٤)- يعني: فحكمها حكم المفردات؛ لأن إضافتها كلا إضافة.

(٥)- وفيه سؤال وهو أن يقال: إن الحسن الوجه لو دخل عليه حرف النداء لكان منصوباً؛ لأنه مضاف فكذلك إذا كان تابعاً، فكان قياسه أن لا يجوز الرفع، ولا يحفظ له جواب، فينظر في ذلك، ولعل الجواب: أنه يجوز في التوابع ما لا يجوز في المتبوعات.

(٦)- فأشبهت المفرد ولذا قيل: إنها مفردة حكماً.

كانت إضافة التوابع المذكورة معنوية، وهي ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً فإنها **(تنصب)** مثل: «يا تميم كلكم[١] وكلهم» في التأكيد، و«يا زيد ذا الجُمَّة[٢]» ويا بكر صاحب المال في الصفة و«يا زيد أبا عبدالله»، و«يا عمر أبا حفص في عطف البيان ويا زيد وعبدالله» و«يا عمرو وغلام زيد» في المعطوف بحرف[٣]، وذلك لأن المتبوع إذا كان منادى مضافاً نصب، وكذا التابع؛ لأن حرف النداء كأنه مباشر له لعدم المانع.

(و البدل) مطلقاً[٤] **(والمعطوف غير ما ذكر)** وهو الذي لا يمتنع دخول «يا» عليه نحو: «يا زيد وعمرو» فهذا كله **(حكمه حكم المستقل[٥])** بنفسه **(مطلقا[٦])** في إفراد وإضافة في تابع أو متبوع مثال البدل «يا زيد أخانا – يا

---

(١)- بالغيبة في كلهم؛ لأن الاسم الظاهر موضوع على الغيبة وإنما جاز كلكم؛ لأن الياء دليل الخطاب.

(٢)- بضم الجيم وتشديد الميم مجتمع شعر الرأس، وبالفتح الشيء الكثير.

(٣)- ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه مضافاً لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية. (جامي).

(٤)- أراد السيد رحمه الله تعالى سواء كان البدل مع مانع كأن يكون مع اللام نحو: يا تميم الرجال والنساء أو لا نحو: يا أخانا زيد بخلاف المعطوف بالحرف فإن فيه التفصيل كما عرفت. والله أعلم وأحكم.

(*) سواء كان بدل الكل أو بدل البعض أو بدل الاشتمال أو بدل الغلط، والظاهر أن لا يجيء في بدل الإشتمال.

(٥)- وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر والأول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدراً فيه. (جامي).

(٦)- قوله: مطلقاً أي: سواء كانا باللام أم لا، وقال الهندي: أي: سواء كانا مفردين أم مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكرتين أو مختلفين نحو «يا زيد طالعاً جبلاً، ويا زيدُ رجلاً صالحاً».

أخانا زيد» هذا في بدل الكل، وبدل الغلط: «يا زيدُ عبدَالله، ويا عبدالله[١] زيد» ومثال المعطوف المذكور هنا: «يا زيدُ وعبدالله» و«يا عبدالله وزيد» و«يا زيد وعمرو» و«يا عبدالله وأخا زيد[٢]» فتعامل كل واحد من هذه معاملة المنادى المستقل إن كان مضافاً نصب وإن كان مفرداً بني على ما يرفع به من غير نظر إلى كونه تابعاً أو متبوعاً **(والعلم[٣] الموصوف بابن)** أو ابنة[٤]..الخ **(مضافاً إلى علم[٥] يختار فتحه)** ويجوز ضمه نحو: «يا زيد بن عمرو»، و«يا بكر بن خالد»، و«يا هند ابنة عاصم»، و«يا فاطمة ابنة بكر» فمتى كان الاسم المنادى المفرد علماً موصوفاً بابن أو ابنة والابن أو الابنة مضافاً إلى علم فإنه يختار[٦] فتح المنادى المفرد حينئذ إتباعاً[٧] لحركته حركة الابن؛ للتخفيف لكثرة نداء الأعلام، ودوران ذلك على ألسنتهم، فإن كان الأول غير علم نحو: «يا رجل ابن زيد» فالضم فيه لازم إلا أن يكون مضافاً أعرب وكذلك لو كان الذي أضيف إليه الابنُ غيرَ علمٍ نحو: «يا زيد بن أخينا[٨]» و«يا هند ابنة عمنا» فالضم فقط[٩] في

---

(١)- ومثال بدل البعض «يا قريش بني هاشم، ويا بني آدم قريش».

(٢)- أو «يا زيد ورجلاً» إذا أردت التنكير أو «يا زيد ورجل» إذا قصدت التعريف. (نجم).

(٣)- المنادى المبني على الضم أما كونه منادى فلأن الكلام فيه، وأما كونه مبنياً على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه على جواز الضم، فإن جواز الضم لا يكون إلا في المبني على الضم. (جامي).

(٤)- وأما بنت فليس مثلهما أي: ابن وابنة في النداء ذكره (نجم الدين).

(٥)- لم يفصل بينهما فاصل فأما إذا فصل لم يصح ولو بصفة أخرى نحو: «يا زيد الظريف ابن عمرو» فإنه يرفع؛ لأنه غير كثير استعماله. (نجم الدين).

(٦)- والضم هو الأصل؛ لأنه منادى مفرد، وأما ابن فإنه منصوب؛ لأنه صفة مضافة فيجب نصبها.

(٧)- يعني: بإتباع حركة المنادى حركة الصفة وإنما فعل هذا دون العكس لوجهين أحدهما أن حركة الإعراب لمعنى، وحركة البناء لغير معنى، والدال على المعنى أحق بأن يكون متبوعاً. الثاني: أن حركة الصفة ما يستحقه الموصوف في الأصل وهو النصب.

(٨)- وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها فخففوه لفظاً بفتحه، وخففوه خطاً بحذف ألف ابن وابنة. (نجم).

(٩)- وذلك لعدم وقوعه بين علمين.

المنادى حيث كان مفرداً والإعراب حيث كان مضافاً أو في حكمه[١] **(و)** لما فرغ من تبيين نداء غير المعرف باللام أخذ في بيان نداء المعرف به فقال: **(إذا نودي)** الاسم **(المعرف[٢] باللام قيل: يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، ويا أيُّهذا الرجل)** يعني: أنه لا يجوز دخول حرف النداء على لام التعريف، فإذا أرادوا نداء ما فيه اللام وضعوا وصلة إلى نداء ذلك وهي «أي» وجعلوا هاء التنبيه[٣] عوضاً عما تضاف إليه أي في المثال الأول، واسم الإشارة في الثاني، وأيٌّ موصوفة باسم الإشارة في الثالث على أن المنادى في اللفظ هو الوصلة والمعرف باللام صفة له، وفي التحقيق أنه المنادى المقصود كما يأتي، ولا يقال: يجب نصب أي: كالمنادى المضاف إذ هاء التنبيه واسم الإشارة قائمان مقام ما تضاف إليه أي: وهي لا تستعمل إلا مضافة؛ لأنا نقول: ليس القائم مقام المضاف إليه كهو سلمنا[٤] فالأرجح عندي كلام أبي الحسن الأخفش أن أي: موصولة مبنية على الضم لحذف صدر صلتها[٥]، وذو اللام خبر مبتدأ محذوف وهو صدر الصلة كما جاء[٦] في ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا۝٦٩﴾

---

(١)- نحو «يا ثلاثة وثلاثين وابن أخينا».

(٢)- سواء كان المعرف جنساً كالمثال أو موصولاً نحو (يا أيها الذين آمنوا)، وأما إذا كان علماً كالفرزدق، والصعق، والثريا، فلا يدخل حرف النداء عليه بل تقول: «يا من هو الفرزدق»، ولا يجوز أن يتوصل إليه بما ذكر من أي: وهاء التنبيه إلا إذا كان اسم جنس يعلم ذلك؛ والعلة في ذلك أن المعرف باللام صفة لأي: والأعلام لا تقع صفة. ذكره ابن حيان.(ح (ب، ج).

(٣)- لأنك إذا أتيت بأي: لزمت هاء التنبيه ولا يلزم مع الإشارة؛ لأن أي: لازمة للإضافة والهاء عوض عن المضاف إليه، وإنما تأتي بهاء دون غيرها؛ لأن التنبيه مناسب النداء لأن ما بعدها هو المقصود، وإنما خصت دون أخواتها لأنها أقل حروفاً. (نجم ثاقب).

(٤)- تسليم جدل.

(٥)- تقديره: «يا الذي هو الرجل».

(٦)- أي: البناء على الضم وحذف صدر الصلة.

[مريم]، وقد رجَّحَهُ الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام واستدل له بوجوه كثيرة. قلت: ومن أعظم مرجحاته سلامته من الإشكالات(١) الواردة على التزام رفع ذي اللام ورفع توابعه مع القول بأن حركتها حركة إعراب، **(و)**هذا جواب عن سؤال مقدر يقال: إذا كان المعرف باللام صفة لهذه الوصلة التي دخل عليها حرف النداء فأجيزوا فيه الوجهين الرفع على اللفظ والنصب على المحل كما تقدم. فقال الشيخ مجيباً عن هذا: [قد] **(التزموا رفع(٢) الرجل)** ولم يجيزوا فيه النصب وذلك **(لأنه المقصود بالنداء)** في الحقيقة وإنما وضع المتبوع وصلة كما ذكر **(و)**أُوْرِدَ سؤال آخر فقيل: فأجيزوا في توابع الرجل الوجهين نحو: «يا أيها الرجل العالم» كما قلتم في توابع المنادى المبني. فأجاب الشيخ بأن قال: والتزموا رفع **(توابعه لأنها توابع معرب(٣))** إذ الضمة التي في الرجل حركة إعراب إذ قد بَعُد عن حرف النداء وليست بحركة بناء كما في «يا زيد العاقل» **(وقالوا: يا**

---

(١)- لأنه إذا كان رفعه بالخبرية لم يتوجه سؤال في ذلك، ولا إشكال. وفي حاشية قوله: منها أن الرجل إذا كان منادى فهي ضمة بناء، وإن كان صفة منادى جاز فيه الوجهان، وأيضاً فكيف يكون الضمة إعراباً وهي من جملة المفاعيل، وأيضاً إذا كان حركة الرجل إعرابية فلا عامل لها إلا على الوجه الذي ذكرنا.

(٢)- وإنما قال: رفعه ولم يقل ضمه؛ لبعده عن حرف النداء فلما بعد عن حرف النداء صار معرباً، فلما كان مقصوداً جلبت له صورته، وأما توابعه فلا بد فيها من الإعراب لأنها تابعة لمعرب. إسماعيل.

(*)- في (ج): والتزموا، بدون قد.

(٣)- فصار الرجل في نحو: «يا أيها الرجل» كالنعامة قال الشاعر:

مثل النعامة إن قيل احملي لحقت ... بالطير أو طُيِّرت صارت مع الإبل

إن قيل: لم وجب الرفع؟ قيل: هو كالمنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصوداً دون موصوفه، فإن قيل: إذاً يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم، قيل: هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله. (خالدي).

الله خاصة) يعني: بإدخال حرف النداء على ما فيه الألف[(١)] واللام، وذلك خاص في اسم الله؛ لأن اللام لازمة فيه فصارت كالجزء من الكلمة لكونها عوضاً من همزة إله، وأيضاً فقد كثر دورانه [في دعاء الناس له تعالى][(٢)] فاغتفر في ذلك ما لم يغتفر في غيره، فأما قوله:

٧٢-فيا الغلامان اللذان فَرَّا إياكما أن تكسباني شراً[(٣)]

وقوله:

٧٣-مِنَ اجْلِكِ يا التي تيمتِ قلبي وأنت بخيلة بالوصل عَنِّي[(٤)]

---

(١)- لأن اللام فيه لازمة وعوض بخلاف «الناس» فهي عوض عن الهمزة؛ لأن أصله الأناس وليست لازمة؛ لأنه يقال: ناس في سعة الكلام و«النجم» لازمة وليست بعوض فلا يقال: «يا الناس ويا النجم».

(٢)- هكذا في (ب)، وفي (أ): ودعاؤه تعالى، وفي (د): في دعاء الله تعالى، وقد أثبتنا ما في (ب).

(٣)- هذا البيت من بحر الزجر وهو من الشواهد التي لم يعثر لها على نسبة إلى قائل معين في كتب اللغة والأدب.

الإعراب: (يا) حرف نداء (الغلامان) منادى مبني على الألف لأنه مثنى في محل نصب (اللذان) اسم موصول مبني في محل نصب نعت لقوله الغلامان باعتبار اللفظ (فرَّا) فعل ماض وألف الاثنين فاعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (إياكما) منصوب على التحذير بفعل مضمر تقديره أحذركما (أن) مصدرية (تكسباني) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف (أُحَذِّر)، (شراً) مفعول به ثان لتكسب.

الشاهد فيه: قوله: (فيا الغلامان) حيث جمع بين حرف النداء يا وأل التعريف في غير اسم الله تعالى وما سمي به من المركبات الإخبارية فيما يحكى من الجمل نحو أن تسمي رجلاً «الرجل منطلق» وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

(٤)- هذا البيت من الأبيات التي لا يعرف قائلها، وهو من بحر الوافر ويروى فديتك يا التي كما في كتاب الإنصاف وقد روي بإلقاء حركة الهمزة من أجلك، وهي الفتحة على النون قبلها وحذف =

فقليل[١].

(ولك في مثل[٢]) [قول جرير]:

٧٤-(يا تيمُ تيمَ عدي) لا أبـا لكـم   لا يُلْقِيَـــنَّكُمُ في ســـوءةٍ عُمَــرُ[٣]

الهمزة كما في شرح المفصل لابن يعيش وغيره.

اللغة: «تيمت قلبه» ذللته واستعبدته «عني» أي: على من نيابة الحرف عن الحرف.

الإعراب: (من أجل): جار ومجرور وأجل مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه والجار والمجرور علة لمحذوف أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره مقاساتي (يا) حرف نداء (التي) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب على النداء (تيمت) تيم فعل ماض والتاء تاء المخاطبة ضمير متصل مبني على الكسر في محل رفع فاعل (قلبي) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و(قلب) مضاف وياء المتكلم ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول و(أنت) الواو حالية و(أنتِ) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ (بخيلةٌ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (بالوصل) جار ومجرور متعلق ببخيلة (عني) عن حرف جر وياء المتكلم مجرور مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالخبر.

الشاهد فيه: قوله: «يا التي» حيث دخلت «يا» على «التي» ودخول حرف النداء على ما فيه أل لا يجوز عادة إلا على لفظ الجلالة ودخوله هنا شاذ للضرورة وقال (السيرافي): كان أبو العباس لا يجيز يا التي ويطعن على البيت، و(سيبويه) غير مُتَّهم فيما رواه، ومن أصحابنا من يقول: إن قوله: «يا التي تيمت قلبي» على الحذف كأنه قال: «يا أيتها التي تيمت قلبي»، فحذف وأقام الصفة مقام الموصوف.

(١)- صوابه فشاذ، والفرق بين القليل والشاذ: أن القليل يقاس عليه والشاذ لا يقاس عليه وفي نخ (د): شاذٌ صح.

(٢)- يعني بمثله: المنادى المفرد إذا تكرر لفظه وولي الاسم الثاني اسم مجرور بالإضافة فالثاني واجب النصب ولك في الأول الضم والنصب. (نجم الدين).

(٣)- البيت من بحر البسيط وهو لجرير ويروى بدل يلقينكم يلفينكم بالفاء.

اللغة: «السوءة» الفعلة القبيحة.

المعنى: احذروا يا تيم عدي أن يرميكم عمر في بلية لا قبل لكم بها بتعرضه لي، يريد الشاعر أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع في خطره.

=

وقوله:

٧٥-يا زيدُ زيدَ اليعملات الذبَّل   تطاول الليل عليك فانزل[1]

الإعراب: (يا) حرف نداء (تيم) منادىٰ ويجوز فيه الضم علىٰ اعتباره مفرداً علماً ويجوز نصبه بتقدير إضافته إلىٰ ما بعد الثاني كما هو رأي سيبويه أو تقدير إضافته إلىٰ محذوف مثل الذي أضيف إليه الثاني كما هو رأي المبرد (تيم) منادىٰ منصوب علىٰ أنه منادىٰ بحرف نداء محذوف أو علىٰ أنه تابع بدل أو عطف بيان أو توكيد للأول باعتبار محله إذا كان الأول مضموماً، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوباً، أو علىٰ أنه مفعول به لفعل محذوف و(تيم) مضاف و(عدي) مضاف إليه (لا) نافية للجنس (أبا) اسم لا منصوب وعلامة نصبه الألف (لكم) اللام حرف زائد والكاف في محل جرٍّ بها، وأبا مضاف والكاف مضاف إليه، وخبر لا النافية محذوف تقديره موجود (لا) ناهية ويحتمل أن تكون لا نافية (يلقينكم) فعل مضارع مبني علىٰ الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية وضمير المخاطبين مفعول به مقدم مبني علىٰ الضم في محل نصب والميم علامة الجمع (في سوءةٍ) جار ومجرور متعلق بيلقي (عمرُ) فاعل يُلقي مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة (يا تيم) ابتدائية لا محل لها، وجملة (لا أبا لكم) اعتراضية لا محل لها وجملة (لا يلقينكم) جواب النداء وبعضهم جعلها استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (يا تيم تيم عدي) حيث كرر المنادىٰ في حال الإضافة وأقحم تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه فجاز في المنادىٰ وجهان: الأول نصب الاسمين معاً، والثاني ضم الأول منهما.

(١)- هذا البيت من الرجز ينسب لعبدالله بن رواحة، يقوله في زيد بن أرقم -وكان يتيماً في حجره- يوم غزوة مؤتة ونسبه في شرح المفصل لبعض ولد جرير، والله أعلم.

اللغة: «اليعملة» بفتح الياء والميم الإبل القوية علىٰ العمل «الذبَّل» جمع ذابل أو ذابلة أي: ضامرة من طول السفر.

الإعراب: (يا) حرف نداء (زيدُ) منادىٰ مبني علىٰ الضم في محل نصب أو منصوب بالفتحة الظاهرة كما تقدم في البيت قبله (زيدَ) منصوب لا غير علىٰ أنه تابع للسابق أو منادىٰ وزيد مضاف و(اليعملات) مضاف إليه (الذبل) صفة لليعملات (تطاول) فعل ماض مبني علىٰ الفتح (الليل) فاعل تطاول مرفوع بالضمة الظاهرة (عليك) جار ومجرور متعلق بتطاول (فانزل) الفاء استئنافية وانزل فعل أمر مبني علىٰ السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

الشاهد فيه: قوله: «يا زيد زيد اليعملات» حيث تكرر لفظ المنادىٰ وأضيف ثاني اللفظين، ويجوز في زيد الأول الضم علىٰ تقديره منادىٰ مفرد علم، ويجوز النصب علىٰ أن الأصل «يا زيد =

(الضم[١]) في تيم وزيد الأولين على أن كل واحد منهما منادى مفرد **(والنصب)** على أن الأول مضاف إلى عدي محذوف دل عليه المذكور، وأصله يا تيم عدي تيم[٢] عدي، أو أن تيماً الأول مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني كان مؤخراً بعد لفظ عدي فأقحم بينه وبين تيم الأول للتأكيد، وأصله «يا تيم عدي تيم» وكذلك في «يا زيد زيد اليعملات» **(و)**المنادى **(المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه)** خمس لغات فصيحة **(يا غُلَامِيْ)** بإثبات ياء المتكلم وإسكانها للتخفيف **(ويا غلاميَ)** بإثباتها مفتوحة وهذا هو الأصل على الصحيح لأن ياء المتكلم اسم على حرف واحد فقوي بالفتحة[٣] **(ويا غلامِ)** بحذف الياء وتبقية الكسرة لتدل عليها **(ويا غلاما)** بقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة؛ لأن الألف أخف كما قلبت في قوله تعالى: ﴿يَاحَسْرَتَا﴾ [الزمر:٥٥]، **(وبالهاء[٤] وقفاً)** يا

اليعملات زيد العملات» وأما زيد الثاني فلا يجوز فيه إلا النصب إما على تقدير حرف النداء أو عطف بيان وإما مفعولاً بتقدير أعني.

(١)- أما الضم في الأول فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر، والنصب على أنه مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك مذهب سيبويه، أو مضاف إلى عدي المحذوف بقرينة المذكور، وذلك مذهب المبرد، والسيرافي أجاز الفتح مكان النصب على أن يكون في الأصل «يا تيمُ» بالضم تيم عدي ففتح إتباعاً لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو، وتعين النصب في الثاني لأنه إما تابعُ مضافٍ أو تابعٌ مضافٌ. (جامي) اهـ (ب، ج).

(٢)-وهو الظاهر والدليل عليه أنا لو قلنا: إن المضاف إلى عدي هذا هو الأول أدّى إلى محذورين أحدهما: التقديم والتأخير من دون فائدة والثاني: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.(هطيل).

(٣)- وأما سكون الواو في ضربوا فلثقل الفتحة عليها بعد الحركة.

(٤)- في الأوجه كلها وقوله: وقفاً أي: في حال الوقف تقول: «يا غلاميْه ويا غلاميَه، ويا غلامِه ويا غلاماه»، فرقاً بين الوقف والوصل.

(*)- ليس لغة خامسة كما ذكر السيد وإنما قوله: وبالهاء وقفاً عائد إلى الأربع وفي إعادة السيد إلى قوله: يا غلاماه نظر، وذلك ظاهر والله أعلم ذكره الشيخ لطف الله و(الجامي)، وقد سبق السيد هذا (السعيدي) وعبارة الموشح تقتضي الأمرين.

«غلاماه» وتسمى هاء السكت وأتي بها لبيان الألف وفيه لغتان غير ذلك «يا غلامَ» بفتح الميم بعد حذف الألف و«يا غلامُ» بالميم مضمومة لكن استضعفهما[١] الشيخ فتركهما **(وقالوا: يا أبي ويا أمي)** بالخمسة الوجوه المذكورة في باب غلامي **(و)**زادوا على ذلك **(يا أبتِ ويا أمّتِ)** بإبدال الياء بتاء[٢] التأنيث إذ قد يوقف على هذا بالهاء فيقال: يا أبه **(فتحاً)** للتاء لإبدالها عن حرف مفتوح وهو ياء المتكلم إذ فتحه هو الأصل كما قدمنا **(وكسراً)** للتاء لتناسب أصلها وهي الياء[٣] **(و)**قالوا: يا أبتا ويا أمتا **(بالألف)** مع التاء وجعلوهما جميعاً عوضاً عن الياء **(دون الياء)** فلم يأتوا بها مع التاء ويقولوا: يا أبتي لئلا يجمعوا بين العوض والمعوض عنه[٤] **(وقالوا)**[٥] في نوع من المضاف[٦] إلى المضاف إلى ياء المتكلم وهو **(يا ابن أمِّ ويا ابن عمِّ خاصة مثل باب يا غلامي)** مطلقاً فأجازوا فيه الخمس اللغات المذكورة أولاً قال الشاعر:

٧٦-يا ابنة عما لا تلومي واهجعي فليس يخلو عنك يوماً مضجعي[٧]

(١)- ووجه ضعفهما أنها حذفت ياء المتكلم ولم يوجد عوض لها، ولا قرينة تدل عليها.

(٢)- قال نجم الدين: وإنما أبدلت تاء التأنيث عن الياء؛ لأن تاء التأنيث تدل على التفخيم في بعض المواضع نحو علّامة ونسّابة والأب والأم مظنتا التفخيم يعني: أنهما أصل التفخيم ومنهما يكتسب المكارم فلذلك دخلت تاء التأنيث.

(٣)- وفي (الغاية) لكونها بدلاً من حرف يناسبه الكسرة.

(٤)- وأما الجمع بين الألف والتاء فغايته أنه جمع بين عوضين وهو جائز. (سعيدي).

(٥)- في شرح الرضي والخبيصي ونسخة: (ويا ابن أم..إلخ)، على أن «قالوا» ليست متناً.

(٦)- وكان الأصوب أن يقال: وقالوا: في نوع من المضاف إليه المضاف إلى ياء المتكلم، أو قالوا: في نوع من المضاف إلى ياء المتكلم.

(٧)- هذا البيت من بحر الرجز ينسب لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة، ويروى عجز البيت: (ألم يكُ يبيَضّ لو لم يصلع) كما في المفصل، وهو ملفق من صدرين في قصيدة واحدة مطلعها: ما إن رأت رأسي كرأس الأصلع..إلخ.

=

والوجه في هذا كثرة دوران ذلك على ألسنتهم دون يا ابن خال ويا ابن جد ويا ابن أخت[١] فلا يثبت هذا الحكم لقلة دورانه.

وزادوا في هذا لغة سادسة فصيحة هنا للتخفيف لأجل كثرة الإضافات ضعيفة في باب غلامي كما تقدم لعدم ما ذكرنا هنا، **(و)**هي **(يا ابن أمَّ، ويا ابن عمَّ)** بحذف الألف وفتح الميم **(خاصة)**[٢].

اللغة: «ابنة عمّا» أي: يا ابنة عمي، فقلبت الياء ألفاً «تلومي» اللوم مصدر لامه يلومه إذا عذله، «اهجعي» نامي أو اسكتي «الصلع» ذهاب الشعر.

الإعراب: (يا) حرف نداء (ابنة) منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وعما مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء المقلوبة ألفاً، وهو مضاف والياء المقلوبة ألفاً مضاف إليه (لا) ناهية (تلومي) فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف النون وياء المؤنثة ضمير متصل في محل رفع فاعل (واهجعي) الواو عاطفة اهجعي فعل أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل (فليس) الفاء عاطفة، وليس فعل ماض ناقص ناسخ و(يخلو) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى اسم ليس المؤخر، وهو مضجعي (عنك) جار ومجرور متعلق بيخلو و(يوماً) مفعول به و(مضجعي) اسم ليس مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه وجملة يخلو في محل نصب خبر ليس، وعلى الرواية الأخرى (ألم) الهمزة للاستفهام (يك) فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة واسمه ضمير مستتر جوازاً (يبيض) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر يكن (لو) شرطية (لم) أداة جزم ونفي وقلب (يُصْلَعِ) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وإنما حرك بالكسر لأجل الروي وجواب لو محذوف دل عليه الكلام ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

الشاهد فيه: قوله: «عما» والأصل «عمي» حيث أثبت الألف في (عَمّا) بعد إبدالها من الياء.

(١)- فلا يكون فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة.

(٢)- في الجامي والرضي والخبيصي وبعض المتون قوله: «خاصة» ليست من المتن.

[ترخيم المنادى]

(و)لما فرغ من ذكر المنادى[١] أخذ في بيان **(ترخيم المنادى)** فقال: هو **(جائز)** مطلقاً لما سيأتي، والترخيم في أصل اللغة بمعنى التحسين كقول الشاعر:

٧٧-لها بَشَـرٌ مِثْـلُ الحريـرِ ومَنْطِـقٌ رخيم الحواشي لا هـراءٌ ولا نَـزْرُ[٢]

أي: حسن الحواشي، وبمعنى القطع يقال: رخمت الدجاجة عن بيضتها أي:

---

(١)- ولا ترخيم إلا في المنادى المضموم، ولا يرخم العلم المنادى المفتوح لوقوعه موصوفاً بابن أو ابنة مضافاً إلى علم، ذكره (صاحب الكشاف)، وإنما لم يكن الترخيم إلا في المضموم؛ لأن المفتوح مع الصفة بمنزلة اسم واحد كالمركب ولا ترخيم في وسط الكلمة، أو لأن في ترخيم المفتوح إخلالاً بالفتحة المجتلبة للتناسب والإتباع. (منهل صافي).

(٢)- هذا البيت من الطويل ينسب لذي الرمة. واسمه غيلان بن عقبة صاحب مَيَّة من قصيدته التي مطلعها: ألا يا اسلمي يا دار ميَّ..إلخ.

اللغة: «البشر» ظاهر جلدها «هرا» بضم الهاء هو الكلام الكثير الذي ليس له معنى «نزر» بفتح النون وسكون الزاي: المعجمة. القليل.

المعنى: يصفها بنعومة الجلد وعذوبة المنطق ولِيْنِ الكلام.

الإعراب: (لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (بَشَرٌ) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (مثلُ) نعت لبشر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومثل مضاف و(الحرير) مضاف إليه مجرور (ومنطق) الواو عاطفة ومنطق معطوف على بشر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره (رخيم) نعت لمنطق مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ورخيم مضاف و(الحواشي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل (لا) نافية (هراء) نعت ثانٍ لمنطق مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر (ولا) الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي: (نَزْر) معطوف على ما قبله والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «رخيم الحواشي» حيث استعمل كلمة «رخيم» للدلالة على رقة الصوت ولينه.

قطعتها وهو المراد هنا (و)الترخيم (في غيره) أي: غير النداء (ضرورة[١]) في الشعر لا في السعة كقوله:

٧٨-ألا أضحت حبالكم رِمَاماً   وأَضْحَت عنك شاسِعَةً أُمَامَا[٢]

وقوله[٣]:

٧٩-ديار ميَّةَ إذ ميٌّ تساعِفنا   ولا يَرَى مثلها عُجم ولا عَرَبُ[٤]

---

(١)- بالنصب مفعولاً لأجله وبالرفع خبر.

(٢)- البيت لجرير، وهو من بحر الوافر.

اللغة: «الحبال» هنا حبال الوصل وأسبابه «الرِّمام» جمع رُمَّة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وقيل: جمع رميم، وهو الخَلِقُ البالي «الشاسعة» البعيدة.

المعنى: أن أواصر المحبة والألفة قد رمت، وأصبحت أمامة بعيدة عنك بعداً شاسعاً، لا سبيل إلى عودتها.

الإعراب: (ألا) أداة استفتاح (أَضْحَتْ) أضحى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والتاء تاء التأنيث (حبالكم) حبال اسم أضحى مرفوع بالضمة الظاهرة وحبالُ مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر والميم علامة الجمع (رِمَامَا) خَبَرَ أضحى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (وأضحت) الواو عاطفة وأضحى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والتاء تاء التأنيث (منك) جار ومجرور متعلق بشاسعة (شاسعةً) خبر أضحى مقدم (أماما) اسم أضحى مرفوع بضمة على التاء المحذوفة للترخيم الواقع ضرورة في غير النداء، والألف للإطلاق للضرورة.

الشاهد فيه: قوله: «أماما» حيث رُخِّمَ في غير النداء للضرورة وترك الميم على لفظها مفتوحة على لغة من ينتظر؛ وهي في موضع رفع.

(٣)- في (أ) هذا البيت مقدم على سابقه.

(٤)- هذا البيت لذي الرمة. واسمه غيلان بن عقبة، وهو من بحر البسيط.

اللغة: «تساعف» المساعفة: المواتاة والمساعدة، ويُرْوى مساعفة، ورخم «مية» فقال: «مي» في غير النداء ضرورة، وقيل كانت تسمى ميُّ ومية.

المعنى: اذكر ديار مية عندما كانت مواتية والحال أنها لم يكن لها نظير في العرب ولا في العجم.

الإعراب: (ديارَ) مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

=

وقول الآخر:

٨٠-لَنِعْمَ الفتىٰ تَعْشُو إلىٰ ضوءِ نارِهِ طَرِيفُ بن مالِ ساعة الجوعِ والخَصَـر[١]

أي: ابن مالك، وأمامة، ومية، وذلك كثير (و)الترخيم (هو حذف في

وديار مضاف وميةَ مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعملية والتأنيث (إذْ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب (ميُّ) مبتدأ مرفوع بضمة على التاء المحذوفة (تساعف) فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر تقديره هي ونا ضمير متكلم مبني على السكون في محل نصب والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة إذْ إليها (ولا) الواو للحال أو العطف (لا) نافية (يَرى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرةٍ على آخره منع من ظهورها التعذر (مثلَها) مِثْلَ مفعول به مقدم منصوب بالفتحة الظاهرة ومثل مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه (عُجْمٌ) فاعل يرى مرفوع بالضمة الظاهرة (ولا) الواو عاطفة لا زائدة لتأكيد النفي (عرب) معطوف على عجم والمعطوف على المرفوع مرفوع والجملة الفعلية في محل نصب حال.

الشاهد فيه: (إذ ميُّ) حيث حذف التاء منه للضرورة وفيه شاهد آخر وهو قوله: ديارَ حيث نصبه بفعل مقدر تقديره اذكر وهذا الفعل كثير الحذف في كلام العرب لكثرة استعماله.

(١)- ينسب هذا البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل.

اللغة: «تعشو» يقال: عشا إلى النار وعشاها واعتشى بها رآها ليلاً على بعد فقصدها مستضيئاً بها ليصل إلى الضيافة. «الخصَر» بالتحريك شدة البرد.

المعنى: يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم وأنه يوقد النيران لَيْلاً ليراها السائلون فيقصدوا نحوها وذلك وقت المجاعة والبرد في الشتاء.

الإعراب: (لَنعم) اللام للتوكيد (نعم) فعل ماض دال على إنشاء المدح (الفتى) فاعل نعم (تعشو) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من فاعل نعم (إلى ضوء) جار ومجرور متعلق بتعشو و(ضوء) مضاف و(ناره) مضاف إليه، ونار مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة (طريف) خبر لمبتدأ محذوف وجوباً أي: هو طريف، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة نعم الفتى (ابن) نعت لطريف و(ابن) مضاف و(مال) مضاف إليه وأصله مالك فحذف آخره ضرورة (ساعةَ) ظرف زمان متعلق بتعشو وساعة مضاف و(الجوع) مضاف إليه (والخصَر) الواو عاطفة والخصر معطوف على الجوع.

الشاهد فيه: قوله: (مال) حيث رُخِّمَ من غير أن يكون منادى ضرورةً.

آخره) أي: في آخر المنادى **(تخفيفاً[(١)])** لا للإعلال كحذف[(٢)] واو أخ وأب ونحوهما كما سيأتي.

(وشرطه أن لا يكون[(٣)] مضافاً[(٤)]) نحو: «يا عبدالله»؛ لأنه إن رخم الاسم الأول كان الترخيم في وسط الكلمة، وإن رخم الثاني فهو غير منادى، وقد جاء في قوله:

٨١-خذوا حَظَّكم يا آل عِكْرِم واذكروا   أواصرنا والرّحْمُ بالغيب يُـذْكَرُ[(٥)]

---

(١)- قال نجم الدين: يعنون بالحذف التخفيفي ما لم يكن له موجب كما في باب قاض وعصا، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون لهذا أيضاً: حذف بلا علة، وحذف الاعتباط، مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة، فهذا اصطلاح منهم، قلت: وظاهر هذا أن الحذف الاعلالي ما كان له موجب سواء كان الموجب قياساً كباب قاضٍ وباب عصا، أو غير قياس كحذف لام يد ودم فإنه واجب غير قياس، وهذا، أي: كون حذف لام يد ودم من باب الحذف الإعلالي ظاهر كلام (نجم الدين) في شرح الكافية وكلام (الخبيصي)، وأما ابن الحاجب فجعله من باب الحذف التخفيفي.

والاعتباط من قولهم: عبط الناقة واعتبطها إذا ذبحها وليس بها علة. ذكره الجوهري.

(٢)- إذا كان مثالاً للحذف الإعلالي فغير مستقيم لنصهم أنه حذف تخفيفاً وإن كان مثالاً للتخفيف فمستقيم. سيدنا أحمد حابس رحمه الله.هامش (ب).

(٣)- قال في (الجامي): ولم يذكر الشيخ المندوب؛ لأنه غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ فغلط من الناسخ.

(٤)- حقيقة أو حكماً فدخل فيه المشبه بالمضاف أيضاً، إذ لا يمكن الحذف من الأول؛ لأنه ليس آخر أجزائه نظراً إلى المعنى ولا من الثاني لأنه ليس آخر أجزائه نظراً إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكلية.

(٥)- ينسب هذا البيت لزهير بن أبي سُلْمى، وهو من الطويل.

اللغة: «آل عكرم» عكرمة بن خصفة بن قيس بن غيلان بن مضر «خذوا حظكم» أي: نصيبكم مِنْ ودِّنا «الأواصِر»، وهي القرابات. الواحد (آصرة)، وهي القرابة.

المعنى: صونوا حظكم من مودتنا يا آل عكرمة وانتبهوا لما يجمعنا من علاقات فالقرابة تذكر في الغيب وغيره.

=

فحذفت الهاء من عكرمة ورخم الاسم الأخير كما ترى **(و)** أن **(لا)** يكون **(مستغاثاً)** نحو: يا زيداه[١] **(ولا مندوباً)** نحو: «وا زيداه»؛ لأن المطلوب منهما تطويل الصوت، والحذف ينافيه **(و لا جملة)** نحو: «تأبط شراً»، و«برق نحره» لأن الجملة إذا سمي بها تحكى على حالها[٢] ولا تغير **(ويكون)** المرخم **(إما علماً[٣])** لأن العلم يعلم ما حذف منه، ولكثرة نداء الأعلام والتخفيف بالحذف

الإعراب: (خذوا) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (حظكم) حظ مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وحظ مضاف والكاف مضاف إليه مبني على الضم في محل جر والميم علامة الجمع (يا) حرف نداء (آل) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وآل مضاف (عكرم) مضاف إليه (واذكروا) الواو عاطفة واذكروا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعل (أواصرنا) أواصر مفعول به لخذوا منصوب بالفتحة الظاهرة وأواصر مضاف وناء المتكلم مضاف إليه (والرحم) الواو واو الاستئناف والرحم مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (بالغيب) جار ومجرور متعلق بتذكر (تذكر) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هي والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: (يا آل عكرم) حيث رَخَّمَ المنادى المضاف إليه والأصل يا آل عكرمة، وهو دليل على جواز ترخيم المنادى المركب الإضافي بحذف آخر المضاف إليه لأن المضاف والمضاف إليه صارا بمنزلة الاسم الواحد وعند البصريين شاذٌ.

(١)- صوابه يا جعفراه.

(*)- وقد جاء المستغاث في قوله:

كلـــــما نـــــادى منـــــادٍ مـــــنهم ... يـــــا لتـــــيم الله قلنـــــا يـــــا لمـــــالِ

أي: يا لمالك. (هامش أ).

(٢)- وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها. نجم.

(*) وقد جاء في الجملة في قوله:

اقضـــوا تـــأبط قرضـــاً لا أبـــا لكـــم ... صـــاعاً بصـــاع فـــإن الـــذل معيـــوف

نخ (د).

(٣)- لأنه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع أنه مع شهرته يكون فيما أبقي دليل على ما ألقي، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم على أبنية العرب بلا علة موجبة.

يناسبه(١)، ويكون **(زائداً على ثلاثة أحرف)** نحو: جعفر، وحارث فيحذف الحرف الرابع، ويبقى الاسم على أقل الأصول وهي ثلاثة، فأما إذا كان على ثلاثة أحرف نحو: «زيد وعمرو وبكر» لم يرخم، إذ لو حذف منه حرف بقي الاسم المتمكن(٢) على أقل من ثلاثة(٣)، ولا بد من بقائه على أقل الأصول **(وإما بتاء تأنيث(٤))** يعني: فإذا كان الاسم بتاء التأنيث لم يشترط فيه العلمية، ولا الزيادة على الثلاثة فتقول: «يا ثب» في ثبة و«يا شا» في شاه و«يا جاري» في جارية كقول الشاعر:

٨٢-جَارِيَ لا تستنكري عَذِيْرِي(٥) سَـيْرِي وإشـفاقي عـلى بعـيري(٦)

(١)- عبارة (الخبيصي) يناسبها.

(٢)- المعرب.

(٣)- وقال (الأخفش والفراء): إنه يجوز ترخيم العلم الثلاثي المتحرك الوسط، وعن الكوفيين مطلقاً.

(٤)- وإن لم يكن علماً ولا زائداً على ثلاثة أحرف؛ لأن وضع التاء على الزوال فيكفيه أدنى مقتض للسقوط، فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي؟ ولم يبالوا ببقائه على أقل من ثلاثة لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى برأسها. (نجم الدين).

فإن قلت: المنادى المرخم مبني والأسماء المبنيات تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو «من، وما». قلت: البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب. (نجم الدين).

(٥)- عذيري «مبتدأ» خبره ما بعده.

(٦)- القائل لهذا البيت [العَجَّاجُ بن رُؤْبة]، وهو من بحر الرجز.

اللغة: (لا تستنكري) لا تعديه أمراً منكراً يجب تغييره (العذير) الحال التي يحاولها المرء يعذر عليه. (صحاح الجوهري).

الإعراب: (جاري) منادى بأداة نداء محذوفة والتقدير: يا جارية، وهو مبني على الضم في محل نصب وقد يعرب بالبناء على الفتح في محل نصب على لغة من لا ينتظر (لا) ناهية (تستنكري) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وياء المتكلم مضاف إليه (عذيري) =

أي: يا جارية، والوجه في ذلك أن تاء التأنيث زائدة على بنية الكلمة فلا فرق بين حذفها وتركها، وسيبويه، وركن الدين يشترطان فيما فيه تاء التأنيث العلمية أيضاً، لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث مع التنكير[١]، والعلم يعلم ما حذف منه **(فإن كان في آخره)** أي: آخر الاسم المنادى **(زيادتان في حكم[٢])** الزيادة **(الواحدة كأسماء ومروان)** فإن كلّا من ألفي التأنيث والألف والنون في حكم الزيادة الواحدة لكون الألفين علامة للتأنيث، وزيدتا في حالة واحدة ولا تجامعهما تاء التأنيث، والألف والنون للتذكير وزيدا معاً، ولا تلحقهما التاء أيضاً فأشبها بذلك ألفي التأنيث وغيره[٣] **(أو)** كان الآخر من الحرفين اللذين في آخر الاسم **(حرف صحيح قبله مدة)** وهي الحرف الذي قبله حركة من جنسه وهو واو أو ألف أو ياء نحو: «عمار، ومنصور، ومسكين» **(وهو)** [أي: ذلك الاسم الذي فيه ما ذكر] **(أكثر من أربعة أحرف[٤])** ليبقى بعد الحذف على أقل الأصول،

مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء وعذير مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه (سَيْرِي) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء وسَيْر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ويصح أن يكون عذيري مفعول به للفعل تستنكري (وإشفاقي) الواو عاطفة وإشفاق معطوف على سيري وإشفاق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (على بعيري) جار ومجرور متعلق بإشفاق وبعير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: ترخيم «جارية» حيث حذف منه التاء وهو غير علم، وفيه شاهد آخر: وهو حذف حرف النداء ضرورة قبل المنادى «جاري».

(١)- يعني: على لغة من يجعل المحذوف في حكم المنسي، إذ لو قيل: «يا قائم» بالضم في قائمة لم يدرِ هل هو مذكر أو مؤنث، وهذا يخالف ما ذكره الإمام المهدي عليه السلام؛ لأنه قال: إن الصفات التي على فاعله لا يجوز فيها إلا بقاء الفتحة اتفاقاً. والله أعلم وأحكم.

(٢)- احتراز من نحو أرطاة، فإن التاء والألف زيدتا ولكنهما ليستا في حكم الواحدة؛ لأن الألف زيدت أولاً للإلحاق ثم زيدت التاء للتأنيث فلا يقال: يا أرطا. (غاية تحقيق).

(٣)- من وجوه الشبه.

(٤)- وأما نحو فرعون مما كان قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة كغرنيق ففيه خلاف، فمذهب الفراء =

فإذا كان كذلك **(حذف منه حرفان)**[١] تقول: «يا أسْمَ» قال الشاعر:

٨٣-يا أَسْمُ صبراً على ما كان مِنْ حَدَثٍ إن الحـوادث مَلْقِـيٌّ ومُنْتَظَـرُ[٢]

ومنه:

٨٤-يـا مـروَ إِنَّ مطيتـي محبوسـةٌ ترجـو الحِبَـاءَ وَرَبُّهـا لم يَيْـأَسِ[٣]

والجرمي أنها يعاملان معاملة مسكين ومنصور فيقولان: «يا فرع» و«يا غرن» ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك فيقولان: يا فرعو ويا غرني.

(١)- في شرح الرضيّ والجامي ومتن دار البشرى ونخ: (حذفتا).

(٢)- هذا البيت ينسب للبيد بن ربيعة العامري وهو من بحر البسيط.

اللغة: (أسْمُ) مرخم أسماء وهو اسم امرأة (حَدَثٍ) بفتح الحاء والدال جميعاً هو النازلة من نوازل الدهر، والأمر الطارئ من طوارئه وجمعه أحداث (ملقِي) اسم مفعول من لقي يَلْقَى (مُنْتَظَرُ) مرتقب متوقع النزول.

المعنى: يخاطبها بقوله: اصبري على الحوادث فإنها مترادفة على الناس منها ما نزل وحلّ ومنها ما هو منتظر لم يقع بعد.

الإعراب: (يا) حرف نداء (أسْم) منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب (صبراً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً والتقدير: اصبري صبراً (على) حرف جر (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بـ«صبراً» أو بالفعل المحذوف «اصبري» (كان) فعل ماض تام وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما (من حدث) جار ومجرور متعلق بكان وقيل: متعلق بمحذوف حال من ما والجملة من كان التامة وفاعلها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (إن) حرف توكيد ونصب (الحوادث) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة (ملقيٌّ) خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة، ومنتظر الواو عاطفة، ومنتظر معطوف على ملقى مرفوع مثله.

الشاهد فيه: قوله: (يا أسْمُ) حيث رخّمَه بحذف الهمزة حذف الألف قبلها والأصل: يا أسماء.

(٣)- ينسب هذا البيت للفرزدق، وهو من بحر الكامل.

اللغة: (يا مروَ) أراد يا مروان فرخمه بحذف حرفين (مطيتي) المطية: الراحلة مأخوذ من المطو وهو الإسراع أو من المطا وهو الظهر لأن راكبها يقتعد ظهرها (محبوسة) أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها (الحباء) بكسر الحاء بزنة الكتاب العطاء (ربها) صاحبها (لم ييأس)

=

و«يا عَمّ» في عمار و«يا مسك» في مسكين و«يا منص» في منصور، فلو كان أربعة أحرف نحو: «حبلى(١)» و«عمان» «وثمود» «ورشيد» و«أبان» إذا سمي به لم يحذف منه إلا حرف واحد فقط لما ذكر أولاً، وكذلك لو كان الحرف غير مَدَّة نحو: كَنَهْوَر وسُنَوَّر علمين فلا يحذف منه إلا حرف واحد فقط(٢)، وإنما حذفت المدة؛ لأنه قد حذف الحرف الصحيح من آخر الاسم، وحرف العلة أحق بالحذف.

(وإن كان) الاسم المنادى **(مركباً(٣) حذف الاسم الأخير)** منهما نحو: «بعلبك» و«حضرموت» و«قالي قلا» و«معد يكرب» والوجه في ذلك أن الاسم

لم يقطع الأمل.

الإعراب: (يا) حرف نداء (مرو) منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب (إن) حرف توكيد ونصب (مطيتي) مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (محبوسة) خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة (ترجو) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لـ(إن)، ويحتمل أن تكون في محل نصب حال (الحباء) مفعول به لترجو (وربها) الواو واو الحال ورب مبتدأ ورب مضاف و«ها» مضاف إليه (لم) حرف نفي وجزم وقلب (ييأس) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وإنما حرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: (يا مروَ) فإن أصله يا مروان حيث رخَّمه بحذف النون وحذف الألف قبلها، لأن قبلها ثلاثة أحرف.

(١)- وجه التشكيل أن حبلى ليس آخره حرف صحيح قبله مدة.

(٢)- لمفارقته الزائد الأول في مروان وحمراء.

(٣)- يعني: المركب ما ليس بمضاف ولا جملة؛ لأن المركب الذي هو مضاف أو جملة قد استغنى بما تقدم لامتناع الترخيم فيه. (سعيدي).

الأخير بمثابة تاء التأنيث[(١)] الزائدة على بنية الكلمة بدليل حذفه في التصغير[(٢)] والنسبة كهي فتقول: يا بُعَيْل في بعلبك، ويا معيدي في معدي **(وإن كان غير ذلك[(٣)])** أي غير ما ذكره الشيخ **(فحرف واحد)** يعني يحذف حرف واحد [كما تقدم] **(وهو)** أي: المحذوف **(في حكم الثابت على)** كلام **(الأكثر)** من العرب [والنحاة] **(فيقال: «يا حارِ»)** بكسر الراء المهملة كما كانت قبل حذف الثاء من حارث و**(«يا ثمو»)** بحذف الدال من ثمود، وتبقية الواو ساكنة تدل على الدال المحذوفة و**(«يا كروَ»)** بحذف الألف والنون الزائدتين من «كروان» وتبقية الواو مفتوحة كما كانت قبل.

(وقد يجعل) ما بقي من الاسم بعد الحذف **(اسماً برأسه)** والمحذوف في حكم المعدوم[(٤)] بل يذهب نسياً منسياً **(فيقال: «يا حارُ»)** بضم الراء المهملة في حارث، **(ويا ثمي)** إذ أصله بعد حذف الدال «ثمو» تطرفت الواو ساكنة وقبلها

---

(١)- اعلم أن تاء التأنيث لا تحذف أصلاً في التصغير، ولا تحذف ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة نحو «حبيلى» في تصغير (حبلى) ولا يحذف الممدود مطلقاً سواء كانت رابعة أم خامسة فصاعداً بل يثبت بثبوت الاسم الثاني في تصغير المركب من اسمين نحو «بعيلبك، ونحو: حميراء، وخنيفساء» في تصغير حمراء وخنفساء. ذكره ركن الدين. فقول السيد: بدليل حذفه في التصغير كهي غير مستقيم، وكان الأحسن في العبارة ما ذكره صاحب الخبيصي.

(*)- عبارة الخبيصي: ووجه المشابهة بينهما كونهما زائدتين وسقوط كل منهما في النسبة والاقتصار على الأول بدونهما في التصغير أي: بدون الاسم الأخير وتاء التأنيث.

(٢)- هذا فيه نظر؛ لأن الاسم الأخير يثبت في التصغير فيقال: بعيلبك كما ذكر ابن الحاجب في الشافية، وأما في النسب فمستقيم؛ لأن المركب ينسب إلى صدره. والله أعلم.(ح ج).

(٣)- يعني: لم يكن فيه زيادتان ولا آخره حرف صحيح ولا هو مركب حذف منه حرف واحد. (رضي).

(٤)- حتى كأن الاسم بني على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل. (سعيدي).

ضمة فاستثقلوا ذلك فقلبوا الضمة كسرة، وهي[(١)] أخف فانقلبت الواو ياء لتناسب الكسرة **(ويا كرا)** لأنه بعد حذف الألف والنون يبقى «كرو» فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً، إذ تلك قاعدتهم في الواو إذا كانت متطرفة[(٢)] كما سيأتي إن شاء الله تعالى[(٣)].

---

(١)- في (ب، ج، د): إِذْ هي.

(٢)- لأن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفاً بشرط أن لا يكون بعدها ما يقتضي فتحها فمع اعتبار المحذوف لا تقلب لأن بعدها الألف، وهي تقتضي فتحها، ومع عدم اعتباره تقلب لعدم ما يقتضي فتحها.

(٣)- في (ب) بزيادة: في التصريف.

[المندوب]

(وقد استعملوا صيغة النداء[١] في المندوب) يعني كما أدخلوا حرف النداء في المنادى أدخلوه في المندوب، وإن كان المنادى مطلوباً إقباله وليس كذلك المندوب، لكن جمع بينهما كون كل واحدٍ منهما مخصوصاً في قومه **(وهو)** أي: المندوب **(المتفجع[٢] عليه «بيا»)** نحو: «يا زيدا» **(أو «وا»)** نحو: وا زيدا **(واختص)** المندوب **(بوا)** ولا يدخل المنادى، وذلك إذا قصدوا النصوصية على المندوب من أول وهلة. **(وحكمه)** أي: المندوب **(في الإعراب)** حيث كان مضافاً أو مشبهاً[٣] به فقط **(والبناء)** حيث كان مفرداً معرفة **(حكم المنادى[٤])** في بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به من ضمٍّ أو ألف أو واو، ونصب المضاف والمشبه به وذلك أنهم لما أدخلوا عليه حرف النداء وشبهوه بالمنادى من حيث إنه مخصوص في قومه عاملوه معاملة المنادى في أحكامه **(ولك زيادة الألف[٥])** أي: ألف الندبة **(في آخره)** أي: في آخر المندوب؛ لأن المقصود إظهار التفجع، ومع كثرة الحروف يحصل ذلك الغرض وهي جائزة، مع **(وا)**

---

(١)- وهي «يا» خاصة؛ لأنه لا يدخل عليه ما سواها لكونه أشهر صيغها فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى. (جامي) – وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور أعني (يا) كما ذكرنا دون أخواتها؛ لأنها أمها فتصرفت ودخلت على الجميع من أنواعه. (رضي).

(٢)- وجوداً أو عدماً، والمتفجع عليه عدماً ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب، والمتفجع عليه وجوداً ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت.(جامي).

(٣)- ولا يعرب بالكسر؛ لأنه لا يكون مستغاثاً فيخفض بلام الاستغاثة.

(٤)- وأما في غير حكم الإعراب والبناء فليس حكمه حكم المنادى فلا يرخم، كما مر. شيخ لطف الله.

(٥)- فيه نظر إذ يلتبس المندوب بالمنادى المستغاث به عند دخول الألف في آخر المندوب؛ إذ يقع الألف في آخر المستغاث به، ولكن الفارق القرينة.

للغرض المذكور واجبة مع «يا» لذلك مع قصد[١] التمييز بين المنادىٰ والمندوب، وسواء كان المندوب مفرداً نحو: «وا زيدا»[٢] أو مضافاً نحو: «يا أمير المؤمنينا» **(فإن خفت اللبس)** يعني: خفت أن يلتبس المندوب المقصود بمندوب آخر عُوِّضَ الألف بما يجانس حركة آخر الاسم الذي تلحقه علامة الندبة من حروف المد، فإن كان آخر الاسم الذي تلحقه كسرة أتيت بياء عوض الألف، وإن كان مضموماً أتيت بواو عوض ألف الندبة، فإذا أردت ندبة «غلام امرأة» وخشيت أن يلتبس بندبة «غلام رجل» جعلت عوض ألف الندبة «يا» لتناسب كسرة كاف خطاب المؤنث و**(قلت: واغلامكيه)** إذ لو قلت: «واغلامكاه» التبس بندبة غلام المذكر، وإذا أردت ندبة غلام جماعة مذكرين قلت: **(واغلامكموه)** بتعويض الواو عن ألف الندبة ليناسب ضمة ميم الجمع؛ إذ هي مضمومة في الأصل، وإنما أسكنت في بعض اللغات؛ إذ لو ألحقت الألف بالميم التبس بندبة غلام المثنىٰ، وكذا إذا ندبت غلام غائب قلت: «واغلامهوه» إذ لو ألحقت ألف الندبة «بالهاء» التبس بغلام الغائبة وقس علىٰ ذلك [موفقاً إن شاء الله تعالىٰ].

(ولك الهاء[٣]) أي: هاء السكت **(في الوقف[٤])** بياناً للألف فتقول: «وا

---

(١)- ليس ما قاله من التمييز بمطرد، إذ يلتبس بالمنادىٰ المستغاث بالألف والمضاف إلىٰ ياء المتكلم المقلوبة ألفاً نحو «يا غلاما» قال نجم الدين: والأولىٰ أن يقال: إن دلت قرينة حالية علىٰ الندبة كنت مخيراً مع (يا) أيضاً وإلا وجب الإلحاق معها تقول: «يا محمد، يا علي» بلا إلحاق، وظاهر الحاجبية أنه يجوز إلحاق الألف ولا يجب سواء كان مع «وا» أو «يا» قال في التسهيل: ويتعين إيلاؤه «وا» عند خوف اللبس.

(٢)- في (ب): يا زيداه، وفي (ج): يا زيدا.

(٣)- ويستغنىٰ عن هاء السكت وعن الألف في ما آخره ألف وهاء، فلا يقال: في عبدالله «وا عبد اللاهاه» لما فيه من الثقل، وصرح المغاربة بجواز ذلك، وإطلاق غيره من النحاة يقتضيه. ذكره ابن عقيل.

(٤)- وأما في الوصل فلا تثبت هذه الهاء وربما تثبت فيه في الشعر، إما مكسورة للساكنين، أو =

زيداه» وقس على هذا. **(ولا يندب)** من الأسماء **(إلا المعروف**[١] **فلا يقال: «وا رجلاه»)**؛ لأن المقصود من الندبة التفجع وإقامة العذر، ومن فعل ذلك على غير معروف لامتْهُ العقلاء. **(وامتنع)** إلحاق علامة الندبة بصفة المندوب، إذا الصفة جيء بها بعد كمال الموصوف للتخصيص أو التوضيح فهي غيره[٢] فلا يقال: **(وا زيد الطويلاه خلافاً ليونس**[٣]**)** فأجاز ذلك لأنه قد ورد «وا جُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه» ولأن الصفة والموصوف كالمضاف والمضاف إليه[٤]، وقد أجازوا «وغلام زيداه» قلنا: المضاف إليه كجزء المضاف[٥] بخلاف الصفة، وأما قولهم: «وا مَنْ حَفَر بئْر زمزماه» بإلحاق علامة الندبة بآخر الصلة فهو

مضمومة بعد الألف والواو، وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها، وإثباتها في الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف، والكوفيون لا يثبتونها وصلاً ووقفاً في الشعر وفي غيره. (نجم الدين).

(١)- أي: المشهور المعلوم وهو الذي يعرف ذاته ومسماه سواء كان علماً أو غير علم، فلو كان علماً غير معروف لم يجز ندبته، ولو كان معروفاً غير علم جاز. (غاية تحقيق).

(*)- قال نجم الدين: هذا في المتفجع عليه، وأما المتفجع منه فإنك تقول: وا مصيبتاه، وليست بمعروفة. (خالدي).

(٢)- بدليل الاقتصار عليه بخلاف المضاف.

(٣)- حكى في شرح مسلم أنه يجوز في نون يونس الثلاث الحركات، وكذلك في سين يوسف.

(*)- حكى يونس: أن رجلاً ضاع له قَدَحَانِ فقال: «وا جمجمتي الشاميتيناه»، والجمجمة القدح. (جامي).

(٤)- فإنه يجوز إلحاق علامة الندبة بآخر صفة المندوب فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه أتم منه من جهة المعنى لاتحادهما ذاتاً، فإن الطويل هو زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما متغايران.

(٥)- وذلك أن المضاف والمضاف إليه تركَّبا وصار مدلولهما واحداً فصار كل واحد منهما كالزاي: من زيد حتى لو أنك فصلت أحدهما عن الآخر لم يفهم المدلول أصلاً وليس كذلك الصفة والموصوف. (سعيدي).

بمنزلة «واعبد المطلباه[(١)]»، **(و)**هذا رجوع من الشيخ إلى تبيين شيء من أحكام المنادى وهو أنه: **(يجوز[(٢)] حذف حرف[(٣)] النداء)** من المنادى للتخفيف **(إلا مع اسم الجنس[(٤)])** نحو: يا رجل فلا يجوز رجل على نية يا رجل؛ لأنه لا يعلم ما حذف منه بخلاف العلم **(والإشارة[(٥)])** فلا يقال: هذا على نية يا هذا لأن أصله يا أيهذا فيؤدي إلى حذف أي وحرف[(٦)] النداء، أو لئلا تلتبس الإشارة بالنداء، هذا رأي البصريين وخَطَّؤُوا[(٧)] المتنبي في قوله:

---

(١)- هذا يشعر بأن المراد اشتراك الصلة والموصول، والمضاف، والمضاف إليه في جواز إلحاق علامة الندبة بالآخر منهما، وقد ذكر ابن هطيل في شرح المفصل أن المراد بإيراده رفع توهم ندبة غير المعروف لما فيه من الإبهام فقال: إن الصلة قد أوضحته لاشتهار عبدالمطلب بأنه الذي حفر بئر زمزم. والله أعلم وأحكم.

(٢)- وإنما جاز حذف حرف النداء؛ لأنه نائب مناب الفعل فكما أنه يجوز حذف الفعل فكذلك حرف النداء. (إسماعيل).

(٣)- واعلم أنه يجوز حذف حرف النداء من خمسة أشياء وهي العلم والمضاف وشبهه، والموصول، وأي، أما العلم فلأنه كثير الاستعمال في النداء فلما حذف لم يلتبس بغير النداء، وأما المضاف وشبهه، والموصول، وأي: فلكونها مشابهة للعلم في عدم وقوعها صفة لأي، أما الموصول فغير مسلم؛ إذ هو يقع صفة لأي: مثل (يا أيها الذين آمنوا)، اللَّهُمَّ إلا أن يراد بالموصول غير الذي والتي ونحوه كـ«من» ونحوه فمسلم. والله أعلم وأحكم.

(٤)- والمراد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو «يا رجل» أو لم يتعرف نحو «يا رجلاه» لأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العَلَم، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى. (جامي).

(٥)- فإنه كاسم الجنس في الإبهام.

(*) لأن إطلاق اسم الإشارة على المخاطب خلاف الأصل فاحتاج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره عن أصله، وجعله مخاطباً وهي حرف النداء. (خالدي).

(٦)- والأولى في التعليل ما علل به الرضي من أن اسم الإشارة موضوع لما يشار إليه فيكون بين كون الاسم مشاراً إليه وكونه مخاطباً تنافر ظاهر. (منقح).

(٧)- ليس بعربي حتى يُخَطَّأَ وإنما هو مولد فيصحح. قلت: إنما خطيء لذلك إذ لو كان عربياً لما صحت تخطئته.

٨٥-هذي بَرَزْتِ لنا فَهِجْتِ رسيساً ... ثُمَّ انثنيت وما شَفيتِ نسيسا[(١)]

وأجازه الكوفيون وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة:٨٥]، وقول الشاعر:

٨٦-ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الر ... أس شيباً إلى الصبا من سبيل[(٢)]

---

(١)- البيت للمتنبي، وهو من بحر الكامل.

اللغة: «برزت» ظهرت «هجت» هاج الشيء ثار وبابه باع «رسيسا» الرسُّ ابتداء الشي ومنه: رَسُّ الحمى ورسيسها، والرسيس: الشيء الثابت «انثنيت» الثنى بالقصر: أن يُفعل الشيءُ مرتين «نسيساً» النسيس: الجوع الشديد وغاية جهد الإنسان، والخليقة وبقية الروح.

الإعراب: (هذي) الهاء للتنبيه، وذي اسم إشارة في محل نصب بأداة النداء المحذوفة أي: يا ذي (برزت) برز فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك وتاء المخاطبة فاعل مبني على الكسر في محل رفع (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المخاطبة أو متعلق بالفعل برز (فهجت) الفاء عاطفة وهجت فعل وفاعل (رسيساً) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (ثم) عاطفة (انثنيت) فعل وفاعل (وما) الواو عاطفة وقد تكون حالية وما نافية (شفيت) شفى فعل ماض وتاء المخاطبة فاعل (نسيسا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

التمثيل به: قوله: (هذي) حيث حذف منه حرف النداء على عادة الكوفيين حيث يحذفون حرف النداء قبل اسم الإشارة وقد لحن المتنبي في قوله هذا وأجيب بأن هذي مفعول مطلق أي: برزت هذه البرزة.

(٢)- هذا البيت بلا نسبة، وهو من بحر الخفيف.

اللغة: (ارعواء): انكفافاً وتركاً للصبوة وأخذاً بالجد ومعالي الأمور. الصبا: الشباب.

الإعراب: (ذا) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف أي: يا هذا (ارعواءً) مفعول مطلق لفعل محذوف وأصل الكلام ارعوِ ارعواءً (فليس) الفاء للتعليل وليس فعل ماض ناقص (بعد) ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه وبعد مضاف (واشتعال) مضاف إليه واشتعال مضاف و(الرأس) مضاف إليه (شيباً) تمييز (إلى الصبا) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال (من سبيل) الآتي وكان أصله نعتاً له فلما تقدم أعرب حالاً على قاعدة أن صفة النكرة إذا تقدمت صارت حالاً ضرورة أن الصفة لا تتقدم على الموصوف بسبب كون الصفة تابعاً، ومن شأن

=

وغير ذلك **(والمستغاث والمندوب)** لأن المقصود منهما تطويل الصوت وَمدُّهُ والحذف ينافيه، وإنما يجوز ذلك فيما كان **(مثل قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾)**، أي: يا يوسف، و﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف:١٤٣]، و«من(١) لا يزال محسناً أحسن إلي» **(وأيها(٢) الرجل، وشَذَّ: أَصْبِحْ ليلُ)** ووجهه أنه حذف حرف النداء من اسم الجنس، وهذا من كلام امرأة امرئ القيس حين طال عليها الليل مع بغضها إياه(٣) فجعلت تخاطبه وتقول: أصبح يا فتى فلم يذهب عنها فعادت إلى خطاب الليل [فقالت: أصبح ليل]، فقال في هذا المعنى:

٨٧-فباتَ يقول أَصْبِحْ لَيْلُ حتى تَجَلَّى عِنْدَ صرعته الظلام(٤)

التابع أن لا يسبق المتبوع (من) زائدة (سبيل) اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله: «ذا ارعواء» حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة وذلك على مذهب الكوفيين.

(١)- أي: «يا من».

(٢)- لأن صورة أيها تقتضي النداء. (غاية تحقيق).

(٣)- لما فيه من الرائحة الضعيفة؛ لأنه رضع من كلبة فإذا عرق ظهرت عليه رائحة الكلاب.

(٤)- البيت من بحر الوافر، وقد نسبه في جمهرة الأمثال لامرئ القيس، والمشهور نسبته كما في كتب اللغة لبشر بن أبي خازم ولعل أصل المثل من قول امرئ القيس، وقد تمثل به بشر في شعره، والله أعلم.

اللغة: «تجلى» تكشف «صرعته» الصرع ويكسر الطرح على الأرض وقد صرعه كمنعه، ورجل صُرَعه بوزن هُمزة أي: يَصرع الناس.

الإعراب: على الرواية المتواترة: (فبات) الفاء: حسب ما قبلها، وبات: فعل ماض ناقص ناسخ واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وعلى الرواية الأخرى (فباتت): بات فعل ماض ناقص والتاء تاء التأنيث الساكنة واسمه ضمير مستتر تقديره هي (تقول) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره هي والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر بات (أصبح) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت (ليلُ) منادى حذف منه حرف النداء والأصل =

(وافْتدِ[١] **مخنوقُ)** أي: يا مخنوق، فحذفه من اسم الجنس، وهذا مثل يضرب في حث النفس على التخلص من الشدائد **(وأَطْرِقْ كرا)**[٢] أي: يا كروان[٣]، وفيه ثلاثة شذوذات حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيمه والعلمية معتبرة فيه وقلب الواو ألفاً والقياس تركها كما تقدم **(وقد يحذف المنادى)** ويترك حرف النداء وذلك **(لقيام قرينة**[٤]**)** تدل على المحذوف **(جوازاً مثل: (ألا يسجدوا))** في قراءة الكسائي بتخفيف ألا[٥] على أنها حرف تنبيه وحذف المنادى أي: ألا يا قوم اسجدوا فحذفت همزة فعل الأمر للدرج وألف يا لالتقاء الساكنين ومن ذلك قول الشاعر:

يا ليل والجملة من أصبح وفاعله في محل نصب مقول القول (حتى) حرف غاية (تجلى) فعل ماض مبني على فتح مقدر (الظلام) فاعل تجلى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة من تجلى وفاعله في تأويل مصدر مجرور بحتى.

الشاهد فيه: قوله: (أصبح ليل) حيث حذف منه حرف النداء والأصل يا ليل.

(١)- وأصله أن رجلاً وقع على سليك بن السلكة وهو نائم فخنقه وقال: افتد مخنوق، فقال: الليل طويل وأنت مقمر. أي: وأنت آمن مني فلِمَ تستعجل؟ ثم ضغطه سليك فضرط الرجل فقال: أضرطاً وأنت الأعلى؟!! فذهبت أمثالاً كلها. (نجم الدين).

(٢)- في الأصل وفي (د) بتقديم: «وأطرق كرا» قبل: «وافتد مخنوق»، وفي (ب، ج) وبقية المتون حسبما ذكر، وقد راعينا ما فيها من الترتيب لمناسبة ذلك أغلب المتون وشرح الرضي والخبيصي، فليعلم.

(٣)- وقيل: يقال للكروان: «أطرق كرا فإنك لن ترى» فيظن أنه لم يره أحد فيلصق بالأرض ولا يطير فيأخذه الصائد. (موشح).

(٤)- كوقوع الأفعال والمصادر ونحوها بعد حرف النداء فإذا وقعت بعد حرف النداء علم أن المنادى محذوف؛ لأن الأفعال والمصادر والحروف لا تنادى.(ح ب).

(٥)- ومن قرأ (ألَّا يسجدوا) بتشديد اللام فأن ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام لا، ويسجدوا فعل مضارع تسقط نونه بالنصب أي: فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، ولا زائدة، ويجوز أن يكون بدلاً من أعمالهم أي: فزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا، ويجوز أن يكون ألا يسجدوا بدلاً من السبيل فصدهم عن السجود. (نجم الدين معنى).

٨٨-يـا لعنــةُ الله والأقــوامِ كُلِّهــم   والصالحين على سمعان من جـار(١)

وقوله(٢):

٨٩-يــا بــؤس للحـــرب التـــي   وضـــعت أراهـــط فاســـتراحوا(٣)

---

(١)- هذا البيت بلا نسبة، وهو من بحر البسيط.

الإعراب: (يا) حرف نداء والمنادى محذوف والتقدير: يا قوم أو يا هؤلاء (لعنة) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة ولعنة مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه (والأقوام) الواو عاطفة والأقوام معطوف على لفظ الجلالة (كلهم) كل تأكيد وكل مضاف وهم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة (والصالحين) الواو عاطفة والصالحين: يروى بالرفع والجر فالرفع على العطف على محل لفظ الجلالة؛ لأنه فاعل في المعنى؛ لأن المعنى: لعن الله والأقوام والصالحين والجرُّ على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير ولعنة الصالحين. (على سمعان) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وقوله: (من جار) من: حرف جر زائد، وجار: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز.

الشاهد فيه: قوله: «يا لعنة الله» حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، والمعنى: يا هؤلاء، أو يا قوم لعنة الله على سمعان، ولذلك رفع لعنة بالابتداء ولو أوقع النداء عليها لنصبها. (شرح التسهيل لمحب الدين الحلبي المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد).

(٢)- هذا الشاهد في نخ (أ، ج، د) مقدم على ما قبله.

(٣)- البيت لسعد بن مالك، وهو من بحر الكامل.

اللغة: «بؤس» البؤس الشدة في الحرب. «أراهط» مفرده رهط (ورهط الرجل قومه وعشيرته)، الرجال دون النساء.

الإعراب: (يا) حرف نداء فيه معنى التعجب والمنادى محذوف تقديره يا قوم (بؤس) منادى منصوب لأنه مضاف (للحرب) اللام حرف جر زائد لتقوية الاختصاص والحرب مجرور بها والجار والمجرور متعلق ببؤس، والأصل يا بؤس الحرب (التي) اسم موصول مبني على السكون في محل جر نعت للحرب (وضعت) وضع فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى الحرب (أراهط) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة الفعلية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فاستراحوا) الفاء عاطفة استراح فعل ماض مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

=

وقول الآخر:

٨٩-ألا يا اسلمي يا دار مَيٍّ على البِلَى ولا زال منهَلًّا بجرعائك القطر(١)

وذلك كثير.

الشاهد فيه: قوله: (يا بؤس للحرب) حيث حذف المنادى وفي البيت شاهد آخر وهو «يا بؤس للحرب» والأصل: يا بؤس الحرب حيث أقحمت اللام بين المتضايفين تقوية للاختصاص.

(١)- البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة، وهو من بحر الطويل.

اللغة: «البِلى» بكسر الباء وفتح اللام من بلي الثوب كـ«رضي» يبلى بلى وبلاء أي: خلق ورثَّ. «منهلاً» اسم فاعل من قولك: انهل المطر، إذا انسكب وانصب. «جرعائك» بفتح الجيم وسكون الراء – رملة مستوية لا تنبت شيئاً. «القطر» المطر، وهو اسم جنس جمعي لقطرة.

المعنى: يدعو لدار حبيبته «ميَّةَ» بأن تسلم من طوارق الحدثان، وبأن يدوم نزول المطر بساحتها؛ لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ويقصد أن تظل عامرة آهلة بأهلها.

الإعراب: (ألا) أداة استفتاح وتنبيه (يا) حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا هذه أو «يا دار مية»، (اسلمي) فعل أمر مبني على حذف النون والمقصود منه الدعاء، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل (يا) حرف نداء (دار) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ودار مضاف ومي مضاف إليه (على البلى) جار ومجرور متعلق بـ«اسلمي». (ولا) الواو عاطفة ولا حرف دعاء (زال) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (منهلاً) خبر زال مقدم (بجرعائك) الباء حرف جر وجرعاء اسم مجرور بالكسرة وجرعاء مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بقوله منهلاً وذلك لأنه وصف مشتق كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه (القطر) اسم زال مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «ألا يا اسلمي» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً، وهو داخل على المنادى المحذوف تقديراً.

[الاشتغال]

(الثالث) مما يحذف فيه فعل المفعول به وجوباً [وهو الثاني من القياسي] **(ما)** [أي: المفعول الذي] **(أضمر**(١) **عامله على شريطة التفسير)** أي: على شريطة أن يفسَّر ذلك العامل المحذوف بفعل مذكور **(وهو كل اسم بعده فعل**(٢)**)** احتراز من اسم بعده اسم(٣) نحو: «زيد قائم» أو جملة(٤) نحو: «زيد قام أبوه» **(أو شبهه**(٥)**)** أي: بعده شبه الفعل كاسم الفاعل نحو: «زيداً أنت ضاربه» واسم المفعول نحو: زيداً أنت محبوس عليه **(مشتغل)** ذلك الفعل **(عنه)** أي: عن العمل في ذلك الاسم المتقدم **(بضميره)**(٦) أي: بضمير الاسم المتقدم؛ إذ قد صار ضميره مفعولاً للفعل أو شبهه **(أو مُتَعَلِّقه**(٧)**)** أي: متعلق ذلك الاسم

---

(١)- معنى الإضمار هنا حذف العامل مع بقاء عمله، بخلاف الإضمار في الأسماء فهو وضع المضمر موضع المظهر.(ح) (ب).

(٢)- ولا يريد أن يليه الفعل أو شبهه متصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو: «زيداً عمرو ضربه، وزيداً أنت ضاربه». (جامي).

(٣)- أو حرف نحو: «زيداً في الدار» أو ظرف نحو: «زيد عندك».

(٤)- فيه نظر فإن «زيداً قام أبوه» اسم بعده فعل بلا شك وإنما يخرج من قوله: لو سلط عليه لنصبه؛ لأنه لو سلط عليه قام لم ينصبه.

(٥)- يعني: اسم الفاعل، واسم المفعول ليس إلا، فاسم الفاعل قد ذكر، واسم المفعول نحو: «زيداً أنت محبوس عليه» أي: لابسته. (نجم معنى).

(٦)- أي: مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع إليه، ولولا ذلك لعمل فيه، وهو احترازاً عن نحو: زيداً ضربت فإن زيداً منصوب بهذا الفعل المنطوق بعده. (خالدي).

(٧)- والمتعلق ما أضيف إلى الضمير، أو وصل بما فيه الضمير أو وصف بما فيه الضمير، أو عطف عليه بما فيه الضمير مثل «زيداً ضربت غلامه، وزيداً ضربت الذي يحبه، وزيداً ضربت رجلاً يحبه، وزيداً ضربت عمراً وأخاه». (خالدي).

- وضابط التعلق: أن يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر. «نجم الدين».

السابق كما يأتي، ومن شرط ذلك الفعل المفسر للمحذوف أن يكون **(لو سلط[١] عليه)** أي: على ذلك الاسم السابق **(هو)** أي: الفعل **(أو مناسبه)** أي: مناسب ذلك الفعل المفسر للفعل المحذوف **(لنصبه[٢])** أي: نصب ذلك الاسم السابق **(مثل: «زيداً ضربته[٣]»)** هذا مثال ما جمع القيود، فإن زيداً اسم بعده فعل وهو ضربته، [و]ذلك الفعل مشتغل بضمير زيد وهو[٤] الهاء، ولو سلط هذا الفعل على زيد لنصبه نحو أن تقول: «ضربت زيداً، وزيداً ضربت» **(وزيداً مررت به[٥])** هذا مثال الذي لو سلط مناسبه وهو جاوزت على الاسم السابق لنصبه؛ إذ المرور بمعنى المجاوزة **(وزيداً ضربت غلامه)** هذا مثال اشتغال الفعل بمتعلق الاسم السابق؛ إذ الغلام متعلق به تعلق الملك بمالكه **(وزيداً حُبِسْتُ[٦] عليه)** أي: لابست وصاحبت زيداً حبست عليه **(ينصب)** زيدٌ

---

(١)- احترز المصنف بهذا القيد الأخير من كل اسم توسط بينه وبين الفعل كلمة واجبة التصدير كـ(إنَّ) وأخواتها، نحو زيداً إني ضربته وكم الخبرية نحو «زيداً كم ضربته» وكذلك كم الاستفهامية، وحرفا الاستفهام نحو «زيداً أَضَرَبته، وزيداً هل ضربته» وغير ذلك مما يستحق التصدير كما هو مذكور في الخالدي وغيره من كتب الفن، والله أعلم.

(٢)- احترز به من الاسم الذي بعده فعل لا يصح أن يعمل هو ولا مناسبه، وذلك إذا كان الفعل بعد ماله صدر الكلام كالاستفهام نحو «زيد هل ضربته» والنفي نحو «زيد ما ضربته» ونحو ذلك مما لا يعمل ما بعده فيما قبله. (رصاص).

(٣)- وإنما وجب إضمار الفعل هاهنا؛ لأن المفسر كالعوض من الناصب، ولا يؤتى به إلا عند تقدير الناصب فإظهار الفعل يغني: عن تفسيره فحكم الناصب حكم الرافع في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة:٦]، كما ذكرنا في باب الفاعل.

(٤)- في الأصل: وهي، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٥)- مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإنَّ مررتُ بعد تعديته بالباء مرادفٌ لجاوزتُ.(جامي).

(٦)- هذا مثال المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه باللزوم، فإن حبس الشيء على الشيء يلزم ملابسة المحبوس عليه. (جامي).

ونحوه في هذه الأمثلة المذكورة على جهة الجواز **(بفعلٍ يفسره ما بعده أي: «ضربت»**[(١)]**)** هذا إلى آخره تفسير للفعل المحذوف وجوباً قياساً، المفسر بالفعل المشتغل بالضمير ونحوه المذكور وتقديره: «ضَرَبْت زيداً» **(وجاوزت)** زيداً **(وأهنت)** زيداً إذ من قد ضربت غلامه فقد أهنته غالباً[(٢)] **(ولا بست)** زيداً **(ويختار الرفع**[(٣)] **بالابتداء عند عدم قرينة خلافه)** أي: خلاف الرفع وهي قرينة النصب؛ إذ النصب خلاف الرفع فعند أن تَعْدَم قرينة[(٤)] النصب الآتي ذكرها يختار الرفع كما في الأمثلة السابقة لسلامته من الحذف والتقدير[(٥)]، وحيث تنصب الاسم جامِعَ الشروط[(٦)] في هذا الباب فهو الذي أضمر عامله ويدخل في المفعول به المحذوف فعله وجوباً وسواء كان النصب[(٧)] جائزاً، والرفع المختار كالأمثلة السابقة ونحوها، أو النصب المختار، أو يستوي الأمران، أو يجب النصب كما سيأتي، وحيث ترفع الاسم السابق فهو من باب

---

(١)- كذا في (ب، ج)، وفي (أ): هذه العبارة: ضربت متأخرة بعد قوله تقديره، هكذا أي: ضربت زيداً وجاوزت..إلى قوله: (ويختار الرفع) مع تقديم وتأخير فقط.

(٢)- يخرج ما كان بأمره أو كان عاصياً أو تأديباً.(ح) (ج).

(٣)- بدأ المصنف بما يختار رفعه لعدم احتياج الرفع إلى عامل محذوف، وقوله: بالابتداء تبيين لعامل الرفع في كل ما يجوز رفعه في هذا الباب، لئلا يظن أن رافعه فعل مثل ناصبه. (خالدي).

(٤)- وهي حرف الشرط والتحضيض والعطف على جملة فعلية أو استواء الأمرين.(ح) (ب).

(٥)- ولأن الجملة مع الرفع لها محل من الإعراب؛ لأنها خبر ولا موضع لها مع النصب لأنها مفسرة. (نجم ثاقب).

(٦)- في (ب) الجامع للشروط.

(٧)- فإن قيل: في المثال الذي ذكرتم أعني «زيداً ضربته» قرينة خلاف الرفع، أعني قرينة النصب موجودة وهي ضربته فإنه مفسر للمقدر الناصب فيكون قرينة النصب قلت: أراد بقرينة خلاف الرفع قرينة النصب المختار، والواجب والقرينة المستوية بين الأمرين، ولا وجود لهذه القرائن في هذا المثال. (سعيدي).

غير[١] هذا إلا أنه طرد الباب في أطراف الكلام وجمعها[٢] بناء منه على أنه أخصر وأيسر فافهم. **(أو)** يختار الرفع أيضاً **(عند وجود)** قرينة نصب لكن وجدت معها قرينة رفع **(أقوى منها)** أي: من قرينة النصب **(كـ«أمَّا»)** إذا كانت **(مع غير الطلب)** نحو: قام زيد وعمرو، فأما زيد فأكرمته وأما عمرو فضربته، فإنك إذا نصبت زيداً بعد أما كان ناصبه فعلاً مقدراً[٣] بعد فاء العطف فتكون الجملة المعطوفة فعلية، لأنها مصدرة بالفعل المقدر فتناسب الجملة الأولى المعطوفة هي[٤] عليها، وهي قام زيد، والتناسب مقصود مهم في اللغة فهذه قرينة النصب إلا أنها وجدت قرينة رفع أقوى من قرينة النصب وهي أما؛ إذ لا يأتي بعدها إلا المبتدأ غالباً مع كون وجه الرفع سالماً من الحذف والتقدير فاختير الرفع مع جواز النصب وهذا إذا لم تكن أما للطلب، فأما إذا كانت للطلب فالنصب[٥] نحو: «أمَّا زيداً فَأَكْرِمْهُ، وأما عمراً فلا تُهِنْهُ، ومنه[٦] قوله تعالى:

---

(١)- بل من باب المبتدأ والخبر.

(٢)- كان الأولى في العبارة: إلا أنه جمع الأقسام ويقتصر على هذا.

(٣)- تقديره أما زيداً فأكرمت أكرمته بتقديم المفعول لالتزامهم وجود فاصل بين أمَّا والفاء صرح بمعناه التفتازاني في الشرح الصغير، وصرح به ابن الحاجب فيما سيأتي، وهو قوله: وعوض بينها وبين فائها..الخ.

(*)- اعلم أنه إذا نصب بعد أما فإنه يقدر الناصب بعد الاسم قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت:١٧]، على قراءة النصب تقديره: فأما ثمود هدينا هديناهم؛ لأن قبله أما لأن أما لا يليها الفعل. قاله ابن الحاجب في شرح المفصل. (سعيدي).

(٤)- كذا في (ب، ج)، وفي (أ): هذه.

(٥)- لأن الرفع يقتضي أن يكون الطلب خبراً، وهو لا يكون خبراً إلا بتأويل. (جامي) تقديره: مقول فيه أكرمه. «رصاص» والنصب أرجح، ويكون التقدير «أكرم زيداً أكرمه»؛ لأن أما لا تقوى بمقاومة الطلب الذي هو من قرائن النصب.

(٦)- أي: مما كانت فيه أما للطلب، وإن لم يكن مما أضمر عامله على شرط التفسير. سيدنا أحسن سيلان، والله أعلم وأحكم.

﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى]، (و)كذلك يختار الرفع بعد (إذا للمفاجأة) نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» فإنها وإنْ وجدت قرينة النصب وهو العطف على الجملة الفعلية كما قررناه في أما فإذا المفاجأة[(١)] قرينة رفع أقوى من قرينة النصب؛ إذ يتحتم المبتدأ بها غالبا[(٢)]، ذكره نجم الدين، مع سلامة الرفع من الحذف والتقدير كما مر، فاختير الرفع حينئذ، وأما إذا كانت شرطية اختير النصب كما سيأتي.

(و)القسم الثاني الذي (يختار) فيه (النصب بالعطف على جملة فعلية[(٣)] للتناسب) بين المعطوف والمعطوف عليه، إذ التناسب مقصود مهم نحو: «جاءني زيد وعمراً أكرمته» فإذا نصبت عمراً قدرت له فعلاً ينصبه فتكون الجملة المعطوفة فعلية؛ إذ قد صدرت بالفعل المقدر، وتعطف على جملة فعلية وهي جاءني زيد، ويجوز الرفع في «عمرو» على الابتداء، ويكون عطف[(٤)] جملة اسمية لكونها مصدرة باسم على فعلية، وفيه سلامته من الحذف والتقدير، إلا أن التناسب مرجح على هذا الغرض[(٥)].

(و)يختار النصب (بعد حرف[(٦)] النفي) نحو: «ما زيداً ضربته ولا عمراً

---

(١)- في (ب) للمفاجأة، وفي (د): الفجائية صح.

(٢)- يحترز مما رواه الأخفش عن بعض العرب؛ إذ قد يأتي بعدها الجملة الفعلية إذا صدرت بقد نحو «خرجت فإذا قد خرج الأمير».

(٣)- وكذلك العطف على شبه جملة فعلية نحو «مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها» وكذا يختار بعد حتى ولكن، وإن كانت مع دخولها على الجملة حرف ابتداء تشبيها لها بحالها عاطفة. (شيخ لطف الله رحمه الله).

(٤)- في (أ): وتكون جملة، وما أثبتناه فهو من (ب، ج).

(٥)- لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل هو كثير غير مكروه. بخلاف المخالفة بين الجمل المعطوفة بعضها على بعض. (سعيدي).

(٦)- لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فإيلاؤه لفظاً أو تقديراً لما ينفي مضمونه أولى، وليس لم =

أهنته»، ونحو ذلك ومنه قوله:

٩١-فَلا حَسَباً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ولا جَدّاً إذا ازدحم الجدود[(١)]

(وحرف[(٢)] الاستفهام) نحو: «أزيداً ضربته» **(وإذا الشرطية[(٣)])** نحو: «إذا زيداً تجده فأكرمه» **(و حيث)** نحو: «حيث زيداً تجده فأكرمه» **(وفي الأمر)**

ولما ولن من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة في المضارع، ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل. (نجم الدين).

(١)- البيت لجرير، وهو من بحر الوافر.

المعنى: يهجو جرير عمر بن لجأ التيمي من تيم عدي يقول: لم تكسب لهم حسباً يفخرون به، وليس لك جد شريف تفخر به إذا ما فاخرت الناس بجدودهم، وقيل: الجد هنا بمعنى الحظ، أي: ليس لتيم حظ في علو المرتبة وجميل الذكر. الحسب: الكرم وشرف الإنسان في نفسه وأخلاقه.

الإعراب: (فلا): لا نافية (حسباً) مفعول به لفعل محذوف تقديره فلا ذكرت حسباً (فخرت) فخر فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك وتاء المخاطب فاعل والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية (به) جار ومجرور متعلق بالفعل فخر (لتيم) جار ومجرور متعلق بفخر (ولا) الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي (جداً) معطوف على حسباً (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان في معنى الشرط (ازدحم) فعل ماض مبني على الفتح، وهو فعل الشرط (الجدود) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه.

الشاهد فيه: قوله: (حسباً) حيث نصبه بعد حرف النفي بفعلٍ مضمر فَسَّره ما بعده «فخرت»، والتقدير ولا ذكرت حسباً فخرت به.

(٢)- كذا في (أ، ب، ج) وفي بعض المتون: «وألف الاستفهام» وفي الرضي: «وحرفي النفي والاستفهام».

(٣)- قوله: إذا الشرطية على مذهب سيبويه والأخفش، وإنما اختار بعدها الفعل؛ لأن الشرط بالفعل أولى كالنفي والاستفهام، وإنما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد؛ لأنها ليست عريقة في الشرط كإن ولو. بل هي متضمنة معناه. اهـ (نجم الدين) (ح ب).

نحو: «زيداً اضربه» وفي حكمه الدعاء نحو: «اللهم زيداً فاغفر[١] له ذنبه» وكقول الشاعر:

٩٢-أمــيران كانــا آخَيَــاني كلاهــما فَكُــلًّا جــزاه الله عَنِّــي بـما فَعَـلْ[٢]

(١)- تقديره اللَّهُمَّ فارحم زيداً فاغفر له ذنبه.

(٢)- البيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو من بحر الطويل، ويروى بلفظ: «كانا صاحبيَّ كلاهما» بدلاً من: «آخياني» كما في شرح المفصل.

اللغة: أميران: يقصد ابن عباس وابن عامر اللذين ولي كل واحد منهما البصرة على التوالي.

المعنى: يشير إلى والي البصرة من قبل الإمام علي عليه السلام وهو ابن عباس الذي كان يصله ويقضي حوائجه، ثم ابن عامر الذي قطعه وجفاه ومنعه حوائجه، ويدعو الله أن يثيب كلاً بما قدمت يداه.

الإعراب: (أميران) خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (كانا) كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، ألف الاثنين ضمير متصل مبني في محل رفع اسم كان، (آخياني) آخى: فعل ماض، وضمير التثنية فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به والجملة الفعلية في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها صفة لأميران، أو يكون أميران مبتدأ لأن فيه معنى الوصف، وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر له (كلاهما) كلا توكيد لأميران أو لضميرهما مرفوع بالألف، وكلا مضاف وهما مضاف إليه (فكلا) الفاء استئنافية، وكلاً مفعول به لفعل محذوف تقديره جزى الله كلاً (جزاه) جزى فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به و(الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة (عني) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف تقديره جزاه الله جزاء عني (بما) الباء حرف جر وما: حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والمصدر المؤول من «ما» والفعل في محل جر بحرف الجر، والتقدير: «بفعله»، أو «ما» اسم موصول مبني في محل جر والجار والمجرور متعلق بجزى (فعل) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما الموصولة، وجملة فعل باعتبار أن ما موصولية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره بما فعله.

الشاهد فيه: (فكلاً) حيث نصب كلاً بإضمار فعل يفسره ما بعده.

(و)كذلك **(النهي)** نحو: «زيداً لا تَضرِبْه» **(إذ هي مواقع الفعل[(١)])** يعني من قوله: بعد حرف النفي إلى هنا. فلا تدخل [هذه الأشياء] في الأغلب إلا على الأفعال، وأيضاً لو رفعنا الاسم مع الأمر والنهي كانا خبرين، والخبر لا يكون إنشاء إلا بتأويل كما تقدم. **(و)**قال الشيخ: ويختار النصب.

(عند خوف لبس[(٢)] المفسر) للفعل المحذوف وهو الفعل المذكور بعد الاسم **(بالصفة)** للاسم المذكور لو رفعناه **(مثل)** قوله تعالى: **(﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾)** [القمر]، فيختار النصب في كل؛ لأنه يُقدَّرُ له فعل ينصبه فتفيد الآية العموم[(٣)] إذا قلت: خلقنا كل شيء بقدر فيكون معناها أن الله خلق كل شيء بقدر، وإذا رفعنا كل بالابتداء احتمل أن يكون خلقناه الذي هو مفسر للفعل المحذوف خبراً، وَبِقَدَرٍ حالٌ، وتقديره: إنا كل شيء مخلوق لنا حال كونه بقدر منا، فتفيد [الآية] العموم كوجه النصب، ويحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء، و«بقدر» خبر كل فلا تفيد الآية العموم؛ إذ يصير تقدير الآية إنا كل شيء مخلوق لنا فهو بقدر منا، وأما ما خلقه غيرنا كأفعال العباد مثلاً فليس[(٤)] بقدر [منا].

---

(١)- أي: ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وما قبل الأمر والنهي. (غاية).

(٢)- فإن قلت: مراده من التباس المفسر بالصفة إما الالتباس في حال النصب أو في حال الرفع، والأول باطل؛ لأن المفسر لا محل له من الإعراب فكيف يلتبس بالصفة؟! وكذا في الثاني إذ في حال الرفع لا تحقق للمفسر أصلاً فإنه خبر أو صفة. قلت: أراد ما هو المفسر في حال النصب مما يلتبس حال الرفع بالصفة. (سعيدي).(ح ب).

(٣)- إن أراد الشيخ بقوله: إنه يفيد العموم في المخلوقات الصادرة عن قدرته فهو مسلم ولا غبار عليه، وهو الذي سيقت الآية من أجله، وإن أراد أفعال العباد فلا حباً ولا كرامة وهو ممنوع؛ لأنها واردة مورد التمدح، ولا مدح في إضافة كل قبيح إلى الله تعالى، وهو منزه عنها لقيام برهان الحكمة على ذلك.

(٤)- فيفسد المعنى عند المصنف، لا عندنا فهذا هو المعنى الصحيح، والنصب لا يوجب العموم، وإذاً الفعل يختص بأفعال العباد لصدورها عنهم على حسب إرادتهم.

قال الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام وهذا بناء من الشيخ على مذهبه وهو الجبر إذ لا يثبتون للعباد فعلاً ونحن نثبت أفعال العباد ونحمل الآية في حالة الرفع على الوجه[١] الآخر.

[القسم الثالث قوله]: **(ويَسْتوي الأمران)** وهما الرفع في المعطوف والنصب، فأما المعطوف عليه فالرفع لازم فيه في المثال المذكور وذلك **(في مثل زيد قام وعمرو أكرمته[٢])** فإن رفعت عمراً فعلى العطف على زيد، ويكون عطف جملة اسمية كبرى، وهي عمرو أكرمته، على جملة اسمية كبرى وهي زيد قام، وفي هذا قوة من حيث سلامته من الحذف والتقدير، وضعف من حيث بعد المعطوف وهو عمرو من المعطوف عليه وهو زيد إذ قد فصل بينهما بقام، وإن

---

(١)- قال في بعض حواشي ابن الحاجب: النصب واجب، وليس فيه تقدير فعل، بل النصب على البدل من ضمير المتكلم، وهو اسم إن المتصل بها متفق عليه، وتقدير الفعل مختلف فيه، فلا حجة لهم في ذلك على خلق الأفعال لعدم العموم، ويكون البدل بدل اشتمال ويكون خبر إن محذوف قول مقدر، وخلقناه في موضع الجر صفة لشيء وتقديره إن كل شيء مخلوق لنا بقدر منا أي: مقدر بحسب المصلحة والاستحقاق فافهم ذكر معناه في (النجم الثاقب).

(٢)- ولقائل أن يقول: هذه المعارضة غير مستقيمة فإنا لا نسلم البعد على تقدير الرفع، وإنما يكون كذلك لو عطفت مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الأولى، وأما لو كانت الجملة برأسها معطوفة على الجملة فلا يتحقق بُعْدٌ أصلاً، اللَّهُمَّ إلا أن يقال: بتقدير النصب يتعين القرب، وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون حينئذ من عطف المفردات.

- فإن قيل: إنك إذا عطفت على الجملة الصغرى وهي (قام) فهي خبر عن زيد وفيها ضمير له، وإذا عطفت «وعمرو أكرمته» عليه كان حكمُه حُكْمَه في لزوم ضمير يعود على زيد وليس فيه ضمير فكيف يصح ذلك. (رصاص).

- واعتذر لسيبويه بأعذار أشفها وأحسنها قول (السيرافي)، وهو أن غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدور فعلية العجز معطوف عليها أو على الجزء منها، وتصحيح المثال إليك بزيادة ضمير فيه نحو «عمراً أكرمته لأجله» وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتماداً على علم السامع؛ أنه لا بد للخبر إذا كان جملة من ضمير، فيصحح المثال إذا أراد. (نجم الدين).

نصبت عمراً كان التقدير و«أكرمت عمراً»، فتعطف جملة فعلية وهي أكرمت عمراً على جملة فعلية وهي قام، لأنه مع فاعله المستكن فيه جملة، وقوة هذا من حيث قرْب المعطوف من المعطوف عليه، وضعفه من الحذف والتقدير فاستوى الأمران حينئذٍ.

(و) القسم الرابع قوله: **(يجب النصب بعد حرف**[١] **الشرط وحرف التحضيض)** هلّا ولولا وألّا ولوما **(مثل: «إن زيداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَك)**، ولو زيداً أكرمته أكرمك»؛ لأن حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل وإن لم يذكر كان مقدراً من جنس المفسر[٢] له فينصب الاسم المذكور بعد الحرف ومنه قول الشاعر:

٩٣-لا تجزعي إن منفساً أهلكته ... فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي[٣]

---

(١)- إن ولو دون أما؛ لأن الرفع معها مختار من غير الطلب، والنصب مختار معها مع الطلب. (جامي).

(٢)- وقد يقع الفعل بعد حرف الشرط غير مفسر نحو «إن سيفاً فسيف» ونحو «اطلبوا العلم ولو بالصين» أي: إن كان ولو كان.

(٣)- هذا البيت من بحر الكامل وهو للنمر بن تولب. يجيب امرأته وقد لامته على التبذير.

اللغة: «لا تجزعي» يريد لا تحزني، والجزع هو ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من البلاء «منفس» هو المال الكثير وهو الشيء النفيس الذي يضن أهله به «أهلكته» أذهبته وأفنيته «هلكت»: مِتُّ.

الإعراب: (لا) ناهية (تجزعي) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه (منفساً) مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير إن أهلكت منفساً وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط (أهلكته) أهلك فعل ماض وتاء المتكلم فاعل والهاء ضمير الغائب العائد على نفس مفعول به والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة، وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه دل عليه ما قبله (فإذا) الفاء عاطفة وإذا ظرف متضمن معنى الشرط (هلكت) فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها (فعند) الفاء زائدة وعند ظرف متعلق باجزعي، وعند مضاف و(ذا)

=

(وألَّا زيداً ضربته) و«هلَّا عمراً أكرمته» هذا مثال حرف التحضيض، والوجه أنه لا يدخل إلا على الفعل كحرف الشرط **(وليس مثل أزيدٌ ذُهِبَ**(١) **به منه)** أي: ليس من هذا الباب الذي أضمر عامله على شريطة التفسير، وإن كان بعد الاسم هنا فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لو سلط عليه لجره فقيل: «ذُهِبَ بزيد» لأنه لازم فلا يتعدى إلا بحرف الجر ونحوه الهمزة(٢)، ولو سلط على الاسم مناسبه وهو أذهب لرفعه فيخرج عن هذا الباب ولذلك قال الشيخ **(فالرفع لازم)** لِلاسْمِ بالابتداء **(وكذلك)** الآية الكريمة وهي قوله تعالى: **(﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ۝﴾)** [القمر]، فليست من هذا الباب، وإن كان كل

من ذلك اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه مبني على السكون في محل جر، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب (فاجْزَعي) الفاء واقعة في جواب الشرط واجزعي فعل أمر مبني على حذف النون وياء المخاطبة فاعل والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله: (إن منفساً) حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل، مظهراً أو مضمراً، وهذا على رواية سيبويه وجمهور البصريين.

(١)- والفرق بينه وبين «زيداً حُبست عليه» مع أن كلاهما مبني للمفعول أن القائم مقام الفاعل في ذهب به الجار والمجرور فيعمل في ضمير زيد رفعاً لا نصباً، بخلاف حبست فإن القائم مقام الفاعل ضمير المتكلم، وأما الجار والمجرور أعني «عليه» فهو منصوب محلاً، وتحقيقه أن حُبِسْتُ عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد، وأما ذُهِبَ فإنه يقتضي ملابسة أو ذهاباً لم يعلم فاعلها، فالأول يستلزم فعلاً معلوماً ينصب زيداً إذا سلط عليه، والثاني يستلزم فعلاً مجهولاً يرفعه إذا سلط عليه. (شريف).

قال في (الجامي) ما لفظه: فإن قلت: لا ينحصر المناسب في أُذْهِب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل «لابس أو أَذْهَبَ على صيغة المعلوم فيكون تقديره «زيد يلابسه الذهاب به أو أذهبه أحد» قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود.

(٢)-والتضعيف.

شيء اسماً بعده فعل وهو «فعلوه» [مشتغل عنه بضميره[(١)]] لو سلط على كل لنصبه لكنه ليس من هذا الباب لاختلال المعنى إذْ يصير تقدير الآية الكريمة لو نصبنا «كل»: فعلوا كُلَّ شيءٍ في الزبر، فيصير[(٢)] الزبر -وهي صحف الملائكة التي تكتب فيها أفعال العباد أو الكتب السماوية المنزلة على الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ على الخلاف في ذلك- ظرفاً لأفعال بني آدم وحركاتهم وتصرفاتهم، وذلك مما لا يصح، ومن شرط هذا الباب -وإن جمع القيود- أن لا يختل المعنى، فما بقي إلا رفع كل على أنه مبتدأ مضاف إلى شيء، وفعلوه صفة لشيء، وفي الزبر خبرٌ للمبتدأ، أي: كل شيء مفعول لهم مكتوب في الزبر فيخرج من هذا الباب **(ونحو[(٣)])** قوله تعالى: **(﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾)** [النور:٢]، ظاهر هذه الآية الكريمة أنها من هذا الباب لأن الزانية اسم عُطِفَ عليه الزاني، وبعدها فعل أمر أيضاً لو سلط على الاسم السابق لنصبه، لكن لما اتفق القراء السبعة على الرفع أرشدنا ذلك إلى أن المراد خلاف الظاهر فحينئذ اختلف في توجيه الآية، وقد بينه الشيخ بقوله: **(فالفاء)** التي في قوله تعالى: فاجلدوا **(بمعنى الشرط عند المبرد)** على أن الألف واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي، وهو مبتدأ متضمن لمعنى الشرط مثل «الذي يأتيني فله درهم» وقوله تعالى: فاجلدوا[(٤)] الخبر، والفاء للجزاء ولا يعمل ما بعد الفاء[(٥)] فيما

---

(١)- وهو الهاء.

(٢)- في (ب، د): فتصير.

(٣)- المراد بنحو الزانية والزاني: ما صدر بصفة ذات لام بعدها أمر مع الفاء مسلط على ما يتعلق بضميره مشتغل عنه بمتعلِّقه؛ لأن اجلدوا مُسَلَّطٌ على كل واحد منهما، وكل واحد موصوف بقوله: منهما، وهو ضمير للاسم.

(٤)- وهو ضعيف من حيث جعل الإنشاء خبراً، وكلام سيبويه ضعيف لكثرة الحذف، وقوي حيث لم يجعل الإنشاء خبراً. (نجم ثاقب).

(٥)- في بقية النسخ فاء الجزاء.

قبلها[١]، والتأويل الثاني أن في الآية حذفاً وتقديراً **(و)**هي **(جملتان)** أحدهما منفصلة عن الآخرى تقديره، ومما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، فهذه جملة من مبتدأ وهو حكم الزانية والزاني، وخبر مقدم وهو مما يتلى عليكم، فهذا كلام مستقل مع قطع النظر عن قوله: فاجلدوا؛ لأنه جملة مستقلة فعلية أمرية أتي بها تبييناً للحكم الموعود بذكره، فحينئذ لا يجوز تسليط[٢] جملة على جملة أخرى مستقلة وهذا **(عند سيبويه وإلا)** فإنها لو لم ترد بالرفع في قراءة السبعة **(فالمختار النصب)** لكون الفعل فعل أمر[٣]، والمختار مع الأمر النصب كما تقدم، وقد ورد النصب في قراءة شاذة، وهي قراءة عيسى بن عمر.

---

(١)- إذا كانت غير زائدة كالآية أو هي واقعة موقعها، وأما حيث تكون زائدة فيعمل ما بعدها فيما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ۝١﴾ [النصر]..إلى قوله ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر:٣]، أو وقعت في غير موقعها لغرض كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ۝٣﴾ [المدثر]، ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ۝٩﴾ [الضحى]. من تعليق على الكشاف. ح (ب، ج)، وقد زبرت في نخ (د) وأشار إليها في (أ) فليتأمل.

(*)- إنما امتنع عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها إجراء لجملتها مجرى أختها التي هي إن الشرطية، فإن معنى الشرط إنما يتم بالجملتين فكما لا يعمل من الجملة الأولى شيء فيما قبل الأداة الداخلة عليها أعني قبل أداة الشرط فكذا لا يعمل من الجملة الثانية شيء فيما قبل الأداة الداخلة عليها، وهي فاء الجزاء. (سعيدي).

(٢)- عبارة (الجامي) لأنه لا يجوز تسليط جزء جملة على جزء جملة؛ إذ لا يسلط ما في جملة على ما في جملة.

(٣)- عبارة الأصل: لكون المفسّر لو ثبت أمراً. وبقية النسخ حسبما ذكر، وقد أثبتنا ذلك لوضوح العبارة، والله الموفق.

[التحذير]

(الرابع) مما يُحْذَفُ فعل المفعول به وجوباً وهو ثالث القياسي **(التحذير)** أي: المحذر والمحذر منه، فهو مصدر(١) في موضع اسم المفعول **(وهو**(٢) **ضمير)** يخرج الاسم الظاهر، والقياس دخوله لوروده نحو: «ماز(٣) رأسك والسيف» **(منفصل)** خرج الضمير المتصل إذ هو معمول لما اتصل به غالبا(٤) **(معمولٌ)** أي: منصوب **(بتقدير: اتق**(٥)**)** واحذر، وباعد، أو جانب، أو اجتنب، يخرج الضمير المنصوب بتقدير غير ذلك نحو: «إياك»، جواباً للقائل: من أضرب ونحو ذلك **(تحذيراً مما بعده)** يُحتَرز مما ليس تحذيراً كإيَّاك جواباً

---

(١)- في (أ) اسم مصدر، وفي (ب، ج، د): مصدر. ولعله الصواب، ولذلك أثبتناه.

(٢)- الأولى في حد التحذير أن يقال: كل محذر معمول لـ(احْذَر) أو (بَعِّدْ) أو شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه إما بواو العطف أو بمن ظاهرة، أو مقدرة، يجب إضمار عامله، وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبَعِّدْ، والمحذَّر إما ظاهر، أو مضمر، والظاهر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً، وقد يجيء متكلماً، وإذا كان معطوفاً على المحذر جاز أن يكون ضميراً غائباً نحو «إياك وإياه من الشر». (خالدي).

(*)- عبارة المتن وفي (الغاية) وفي نسخة للمتن مخطوطة مقابلة على نسخة ابن الحاجب وفي شرح الرضي بلفظ: (وهو معمول بتقدير اتق..الخ) ولم يذكر قوله: (ضمير منفصل)، وهو أولى وأليق لأن التقييد بالضمير المنصوب يوهم اختصاص الباب بالضمير، وليس بصحيح؛ لدخول ماز رأسك والسيف والسيد رحمه الله كما هو واضح قد شرح على أن قوله: «ضمير منفصل» من المتن، ويؤيده ما ورد في الخبيصي، والنجم الثاقب، فليتأمل.

(٣)- أصله مازن وهو اسم رجل فرخم فقيل في ترخيمه: مازِ والله أعلم.

(٤)- يحترز من الضاربك على رأي من جعله مضافاً، وعلى قول من يقول: إن العامل في المضاف إليه غير المضاف؛ إذ العامل فيه أمر معنوي.

(٥)- وتقدير (اتق) فيه بعض مسامحة من حيث المعنى إذ يصير المعنى اتق نفسك من الأسد، ولا يقال: اتقيت زيداً من الأسد، أي: تجنبته، ولو قال: بتقدير نج أو بَعِّدْ لكان أولى. (نجم الدين).

للقائل «من أتقي[١]؟» **(أو)** لم يكن ضميراً منفصلاً بل **(ذكر المحذر منه مكرراً)** فإن تكريره يقوم مقام الفِعل فيجب حذفه **(مثل إياك والأسد[٢])** هذا مثال ما جمع القيود، وأصله: اتقك، [و]لكنهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول[٣] لواحدٍ فعدلوا[٤] إلى ذكر النفس، فقالوا: اتق نفسك، ثم حذفوا الفعل لكثرة ذلك في كلامهم فزال الموجب للإتيان بالنفس فبقي الكاف لا يجد ما يتصل به فجعلوه ضميراً منفصلاً وهذا المثال حيث كان المحذر منه بعد الواو اسماً **(وإياك وأن تحذف)**، هذا مثال المحذر منه بعد الواو فعلاً مع أن المصدرية، لأنها تسبكه[٥] اسماً إذ معناه إياك وحذف الصيد بالعصا فإنه إذا مات بالصدم حرم أكله وإن مات بالخرق حَلَّ أكله، ومنه قول عمر: «إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب»، أي: إياي حذف الأرنب، وهو إما نهي للمحرم، أو تعليم للصائد **(والطريقَ الطريقَ)** هذا مثال حيث وقع المحذر منه مكرراً ومنه قول الخطيب: «الله الله عباد الله» ومثل: «الأسد الأسد» ونحو ذلك، **(و)**لك في التحذير وجه آخر، وهو أن تذكر المحذر منه بعد مِنْ وتحذف الواو وتعلق مِن بالفعل

---

(١)- فإنه ليس تحذيراً مما بعده؛ لأنه ليس بعد الضمير المنفصل شيء يكون محذراً منه.

(٢)- فإن قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإياك محذر، والأسد محذر منه، وهما متخالفان، فكيف جاز العطف؟ فالجواب: أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وجهة انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولاً به، أي: متعدياً وكذلك الأسد إذ المعنى إياك بَعِّدْ وبَعِّدْ الأسد. (نجم الدين).

(٣)- اعلم أنهم قد جمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول في أفعال القلوب كما سيأتي إن شاء الله تعالى نحو «عَلِمتني منطلقاً».

(*)- في (ب): الفاعل والمفعول لشيء واحد.

(٤)- عن ضمير المفعول.

(٥)- لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل الاسم، فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياساً.

المحذوف **(تقولُ: «إياك من الأسد»)** أي: باعد نفسك من الأسد فتعلق الجار والمجرور بباعد **(ومِنْ أن تَحْذِفَ)** أي: من الحذف، **(و)**لك وجه ثالث مع أن والفعل خاصة، وهو أن تحذف من وتقول: **(إياك أن تَحْذِفَ)** بتقدير «من» مع أن لأنها تحذف معها كما سيأتي قياساً مستمراً لطول الكلام وأن تدل عليها(١) **(ولا تقول إياك الأسد لامتناع تقدير من)** في هذا المثال إذ لا دليل على حذفها ولا بُدَّ من ذكر الواو أو ذكرها، فأما قول الشاعر:

٩٤-إيَّاك إياكَ المراءَ فإنه ... إلى الشر دَعَّاء وللشر جالب(٢)

---

(١)- لأن حرف الجر لا يحذف إلا مع حرفي المصدر وهما أَنْ وأَنَّ، وحذف حرف الجر مع غيرهما سماعاً نحو «استغفرت الله ذنباً» أي: من الذنب. ذكر معناه (نجم الدين).

(٢)- البيت من بحر الطويل ويروى «فإياك» بزيادة الفاء أول البيت، ولعله أنسب للوزن، وقائله الفضل بن عبدالرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب الهاشمي القرشي أحد شعراء بني هاشم، وقد احتج بشعره سيبويه وله قصيدة طويلة حسنة في رثاء الإمام زيد بن علي عليه السلام وقد روى بعضها في الأمالي الاثنينية والخميسية وفي الحدائق الوردية ونسمة السحر، وغيرها من كتب التاريخ، وله قصيدة نقم فيها على هشام الأحول عندما أراد أن يُشْخِصَ بني هاشم من العراق إلى المدينة، وفي عهد العباسيين طلبه هارون، وتخفى منه، وقد قتل ولده يعقوب حينما خرج مع الإمام إبراهيم بن عبدالله عليه السلام وسجن أولاده محمد وإخوته بسبب ذلك، وقد تزوج الإمام عيسى بن زيد عليه السلام بابنته عاتكة بنت الفضل، وولدت له الإمام أحمد بن عيسى بن زيد عليه السلام فهو جدُّه من قبل أمه. توفي سنة ١٢٩هـ.

اللغة: (المراء): بكسر الميم بزنة الكتاب المجادلة بالباطل (دعاء) صيغة مبالغة من قولهم: دعا فلان فلاناً إذا طلب حضوره (جالب) مسبب له.

المعنى: ينصح الشاعر ولده القاسم بعدم المراء؛ لأنه مسبب للشر.

الإعراب: (إياك): ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به لفعل التحذير المحذوف منصوب بفعل محذوف على التحذير (إياك) توكيداً له (المراءَ) معطوف بحرف عطف محذوف على إياك أو منصوب على نزع الخافض والتقدير: باعد نفسك عن المراء وسيبويه ينصبه بفعل غير الذي نصب إياك وقد يعرب مفعول به ثان والتقدير: جَنِّب نفسك المراء (فإنه) الفاء: للتعليل إن: حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم إنَّ (إلى الشر) جار =

فإنه شاذ عند سيبويه[١]، ومنه الإغراء وهو في اللغة الإنصاف ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ [المائدة:١٤]، وفي الاصطلاح: تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليلزمه ويكون في اسم الفعل مصوغاً له خاصة نحو: عليك زيداً أي: الْزَمْهُ، ودونك بكراً أي: الْزَمْهُ في مكان أدنى من مكانك أي: أقرب، وإنما انتصب بالمقدر لأنه مفعول به حقيقة أي: مغرى به ومنه قوله:

٩٥-أخاك أخاك إنَّ من لا أخا له كَسَاعٍ إلى الهيجاء بغير سلاح[٢]

ومجرور متعلق بدعاء الآتي (دعاءٌ) خبر إن مرفوع (وللشر) الواو عاطفة وللشر جار ومجرور متعلق بجالب الآتي (جالب) معطوف على دعاء مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: قوله: (المراء) حيث نصبه بعد إياك مع حذف حرف العطف ضرورة وقال المازني: لما كرر إياك مرتين كان أحدهما عوضاً من الواو.

(*)- قال نجم الدين: إما لضرورة الشعر، وإما لأن إياك من باب الأسد الأسد والمراء منصوب باحذر على قول (سيبويه). منه.

(١)- قال نجم الدين: قد ترك المصنف باباً آخر مما يجب حذف فعله قياساً وهو باب الإغراء، وضابطه: كل مغرى مكرر أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله:

أخاك أخاك إنّ مَن لا أخاً له كساع إلى الهيجاء بغير سلاح

والذي مع المعطوف نحو «شأنك والحج» ونفسك وما يعنيها، والعامل فيهما إلزم ونحوه، والطريق الطريق إذا أردت إغراءه بسلوك الطريق المستقيم، والتقدير: اسلك، ويعرف التحذير من الإغراء بالقرائن.(ح ب).

(٢)- البيت من بحر الطويل وهو لمسكين الدارمي في ديوانه.

الإعراب: (أخاك) اسم منصوب على الإغراء بفعل محذوف وجوباً والتقدير الزم أخاك، وهو مضاف وضمير المخاطب الكاف مضاف إليه (أخاك): توكيد لفظي للأول (إنَّ) حرف مشبه بالفعل (من) اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب اسم إن (لا) نافية للجنس (أخا) اسم لا مبني على فتح مقدر على الألف في محل نصب (له) جار ومجرور خبرها. وقيل: الأحسن أن يكون خبر لا محذوفاً و(أخا) مضاف إلى ضمير «له» واللام زائدة أي: إن أخاه موجود، والجملة، ومعمولها صلة الموصول (كساع) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن (بغير) جار ومجرور متعلق بساع وهو مضاف (وسلاح) مضاف إليه.

الشاهد فيه: انتصاب أخاك على الإغراء بعاملٍ مضمَرٍ وجوباً لتكرر لفظ أخاك وأخاك الثانية توكيد للأول.

[المفعول فيه]

(المفعول فيه[١] هو ما فعل فيه فعل) يدخل في هذا [نحو]: «يوم الجمعة حسن» فإنه يفعل فيه الأفعال قطعاً **(مذكور)** خرج «يوم الجمعة حسن» إذ لم يذكر فيه الفعل **(من زمان أو مكان)** يعني: أنه ينقسم إلى قسمين كما ذكرنا هنا، وكل واحد ينقسم إلى قسمين مبهم ومعين **(وشرط نصبه)** أي: نصب المفعول فيه **(تقدير[٢] في[٣])** إذ لو ظهرت لوجب الجرُّ بها **(وظروف الزمان كلها)** مبهمها كالدهر والحين والوقت والحُقُب والساعة، ومعينها كاليوم والأسبوع والشهر، والسنة **(تقبل[٤] ذلك)** أي: تقبل النصب بتقدير في؛ لافتقار الفعل إلى

---

(١)- وقدمه على المفعول له؛ لأن معناه الزمان والمكان ولا بد لكل فعل منهما بخلاف المفعول له؛ لأن معناه الغرض، وكثيراً من الأفعال ما يكون عبثاً. (شيخ لطف الله).

(٢)- قال نجم الدين: لو قال: هو المقدر بفي من الزمان والمكان لكان أولى؛ لأن اصطلاحهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب لا على المجرور. (منه). وأما المجرور بها فإنه مفعول به بواسطة حرف لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه. (جامي).

(٣)- والمصنف جعل تقدير في شرطاً في نصبه لا في تسميته فاقتضى كلامه تسميته مفعولاً فيه مع ظهورها، وهذا عند المصنف حيث عَرَّفَ المفعول فيه على نمط يدخل ذلك فيه، وذهب الجمهور إلى أن تقدير في شرط المفعول فيه، وإذا ظهرت كان مفعولاً به بواسطة حرف الجر لا مفعولاً فيه. (غاية تحقيق).

(*)- وسواء حسن إظهارها نحو «صليت اليوم»، أو لم يحسن «كـ قعدت عندك». «نجم ثاقب».

(٤)- أي: تقبل النصب بتقدير في؛ لأن المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية نحو «صمت دهراً، وأفطرت اليوم»، وظرف المكان إن كان مبهما قبل تقدير «في» حملاً على الزمان المبهم لاشتراكهما في الإبهام نحو «جلست خلفك» وإلا أي: وإن لم يكن مبهماً بل كان محدوداً لم يقبل تقدير في إذ لم يمكن حَمْلُهُ على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفة نحو «صليت في المسجد». (جامي). ولا ظرف الزمان المعين وإن اتفقا في الصفة لكونه محمولاً على أخيه ولا على ظرف المكان المبهم لاتفاقهما ذاتاً؛ لأنه أيضاً محمولاً فلو حملناه على أحدهما كان كالعارية من المستعير والسؤال من الفقير وذلك لا يجوز. (سعيدي).

الزمان مبهمه ومعينه[١] فهو كالمصدر[٢] فتقول: «سِرْتُ دهراً وحيناً، وأسبوعاً، وأسبوعاً، ويوماً»، ونحو ذلك **(وظرف المكان إن كان مبهماً)** كالجهات الست ونحوها، كما يأتي **(قَبِل)** أي: النصب بتقدير في، **(وإلَّا)** يكن مبهماً بل كان محدوداً كالدار والمسجد، والسوق، ونحوها **(فلا)**[٣] يقبل النصب بتقدير في، بل لا بد من ظهورها، وذلك أنَّ الفعل إنما يحتاج إلى مكان غير معين يفعل فيه **(و)**قَدْ **(فسر المبهم)** من المكان **(بالجهات الست)** وهي فوق وتحت وأمام وخلف ويمنة ويسرة؛ لأن خلف زيد يتناول ما يسامته إلى منقطع الأرض، وكذلك سائرها، فتقول: «سرت[٤] خلفك وأمامك» ونحو ذلك **(وحمل عليه)** أي: على المبهم وهي الجهات الست كما مر **(عند[٥] ولدى وشبههما)** كحول ولَدُن ونحو ذلك **(لإبهامها)** وما أشبهها؛ لأنك إذا قلت: «جلست عندك» يتناول جميع الأمكنة التي حول المخاطب، قال ركن الدين: والمبهم من هذا كثير فالأولى أن يقال في حد المبهم[٦]: هو [كل] ما كان له اسم باعتبار أمر غير داخل في مسماه، فإن خَلْف في قولك: خلف زيد له اسم، وهو خلف باعتبار أمر وهو زيد غير داخل [زيد] في مسمى الخلف. والمحدود وهو ما كان له اسم باعتبار

---

(١)- أما افتقاره إلى الزمان المعين ففيه نظر؛ لأن الفعل لا يدل على يوم الجمعة بخصوصه حتى ينصبه.

(٢)- يعني أن ظرف الزمان كالمصدر، فكما ينصب الفعل المصدر معرفة ونكرة ينصب الزمان مبهماً أو معيناً؛ لأنه يدل عليه بصيغته وضرورته.

(٣)- في (أ): لم يقبل، وكذلك (ب، ج، د)، والخبيصي، والنجم الثاقب. وما أثبتناه من الكافية المحققة، والرضي.

(٤)- في (أ): مررت. وما أثبتناه من (ب، ج) لوضوحه.

(٥)- هي ظرف مكان، ولا يدخلها الرفع بحال ولا الجر إلا بمن فقط دون سائر حروف الجر قال تعالى: ﴿مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [النساء:٨٢].

(٦)- من المكان.

أمر داخل في مسماه فإن الدار له اسم وهو ما ذكرنا باعتبار أمر وهو الجدر ونحوها داخل ذلك الأمر في مسمى الدار كما ذلك معروف؛ إذ لا يقال: دار إلا لما له جدر وحيطان.

(و) يلحق [بالمبهم] **(لفظ مكان)** إما **(لكثرته)** إذ[١] يكثر استعمال هذا في لغتهم، وإما لإبهامه إذ قولك: «جلست مكان زيد» لا يتناول مكاناً معيناً غالباً[٢] **(وما بعد دخلت)** وسكنت ونزلت من الظروف المحدودة لكثرة استعمال ذلك مع هذه الثلاثة الأفعال فأجري مجرى المبهم تخفيفاً **(نحو: «دخلت الدار)**، وسكنت البلد، ونزلت المسجد» دون سائر الأفعال كسرت وخرجت واضطجعت ونمت في الدار، فلا بد من ذكر «في» إذا جعلت الدار ظرفاً لهذه الأفعال **(في الأصح[٣])** من القولين وهو قول سيبويه واختيار المصنف؛ لأن هذه الأفعال لازمة لا تتعدى[٤] إلى مفعول به بدليل أنه إذا وقع بعد «دخلت» غير المكان لزم ظهور «في» في نحو: «دخلت[٥] في الأمر»، وفي ولاية فلان، مع أنه قد ورد دخول «في» في الأمكنة أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤٥].

(و) يأتي في المفعول فيه ما أتى في المفعول به من أنه **(ينصب بعامل مضمر)** محذوف جوازاً لقيام قرينة حالية أو مقالية نحو: «يومَ الجمعة» [جواباً] للقائل

---

(١)- في (أ): أي. وما أثبتناه من (ب، ج) لكونه أنسب.

(٢)- يحترز من أن يكون له مكان معين كمكان القاضي.

(٣)- وعن (الجرمي) أن ما بعد دخلت مفعول به نظراً إلى أنه متعد، والباقون على أنه لازم ولذلك قال على الأصح قد يكون من هذا الباب.

(٤)- قوله: لا تتعدى إلى مفعول به وهذا محل تأمل فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه ولا شك أن الدخول لا يتم بدون الدار. (جامي). وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما إذا قلت: (دخلت الدار في البلد الفلاني) فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه. (منه).

(٥)- ولو كان مفعولاً به كما قال الجرمي لتعدى إليه بنفسه ولم يحتج إلى ظهور في.

متىٰ سرت؟ فتقدم سؤال السائل قرينة مقالية، أي: «سرت يوم الجمعة»، ومثال القرينة الحالية أن تعرف من شخص أنه يريد السفر ولما يعين وقته فتراه متهيئاً فتقول: يوم الخميس إن شاء الله تعالىٰ أي: تسير[(١)] يوم الخميس؟ ونحو ذلك، **(و)**يأتي في هذا ما أتىٰ في باب ما أضمر عامله من النصب **(علىٰ شريطة التفسير)** للعامل المحذوف بالعامل المذكور بعد الظرف، ولذلك أربع صور، صورة يجوز فيها النصب ويختار الرفع بالابتداء نحو: «يوم الجمعة سرت فيه» وصورة يختار فيها النصب نحو: «أيوم الجمعة سرت فيه»، و«ما يومَ الجمعة سرت فيه» مع جواز الرفع في هذا، وصورة يستوي فيها الأمران نحو: «يوم الخميس سار فيه زيد، ويوم[(٢)] الجمعة سار فيه بكر» ففي كل واحد من رفع يوم الجمعة ونصبه ضعف وقوة كما سبق في باب ما أضمر عامله. وصورة يجب فيها النصب نحو: «إِنْ يومَ الجمعة سِرْتَ فيه، سرْتُ فيه»، وهلَّا يوم الجمعة سرت فيه[(٣)].

---

(١)- في (ب، ج، د): أتسير.

(٢)- المثال الصحيح ما قاله (نجم الدين) «زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه»، ولا بد أن يقال: معه أو في صحبته حتىٰ يصح المثال، لأن مثال السيد يجوز فيه النصب مع أن الرفع لازم في المعطوف عليه كما تقدم فافهم. والله أعلم.

(٣)- وكذا عند خوف لبس المفسر بالصفة نحو: «كل يوم صمت فيه في الصيف». زيادة في (د).

[المفعول له]

(المفعول له[١] هو ما فعل لأجله فعل) يدخل في هذا نحو: «أعجبني التأديب، وكرهت التأديب»، فإنه يفعل للتأديب فعل لا شك في ذلك وقوله: **(مذكور[٢])** خرج ما ذكر أولاً لأن الفعل الذي فعل للتأديب لم يذكر، والذي جمع القيود **(مثل: «ضربته تأديباً»)** فإن تأديباً مفعول له فعل مذكور وهو ضربته والتأديب علة في وقوع الضرب **(و قعدت عن الحرب جبناً)** فجبناً فُعِلَ لأجله فِعْلٌ مذكور وهو القعود، وإنما مثل بمثالين؛ لأن الأول فُعِلَ الفعل له؛ باختياره والثاني بغير اختياره[٣] إذ لا يود أحد أن يكون جباناً **(خلافاً للزجاج فإنه عنده مصدر)** ولا يسميه مفعولاً له بل يجعله مصدراً نوعياً من غير لفظ الفعل؛ إذ معناه «ضربته ضرب تأديب»، وقعدت عن الحرب قعود جبن[٤] **(وشرط نصبه تقدير اللام[٥])** إذ لو وجدت لوجب الجرّ بها، إذ حروف الجر لا تلغى **(وإنما يجوز حذفها)** أي: حذف اللام **(إذا كان)** المفعول له **(فعلاً)** أي: مصدراً

---

(١)- وقدم المفعول له على المفعول معه؛ لأن الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنه أكثر منه مع المصاحب، وأيضاً يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل.

(٢)- حقيقة أو حكماً كما إذا قلت تأديباً في جواب من قال: لِمَ ضربت زيداً. (جامي).

(٣)- وفي «الرصاص»، وإنما مثل بمثالين؛ لأن الفعل المعلل قد يكون سبباً للمفعول له في الخارج نحو «ضربته تأديباً»، فإن الضرب سبب التأديب، وقد لا يكون سبباً للمفعول له نحو «قعدت عن الحرب جبناً»، فإن القعود ليس سبباً للجبن وإنما الجبن سبب القعود. منه.

(٤)- وقيل: إنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. (رضي).

(٥)- يعني: أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له، فنحو للسمن ولإكرامك الزائر في قولك: جئتك للسمن ولإكرامك الزائر مفعول له على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير في، وما ذهب إليه في الموضعين، وإن كان صحيحاً من حيث اللغة لأن السمن فُعِلَ له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط. (رضي).

(لفاعل الفعل المعلل) كالمثالين المذكورين، فلو لم يكن فعلاً لفاعل الفعل المعلل لم يَجُزْ حذف اللام سواء كان فعلاً لغيره نحو: «جئتك لإكرامك زيداً» أو لم يكن فعلاً نحو: «جئتك للسمن»، ومنه قول الشاعر:

٩٦-وإني لتعروني لذكراكِ هزة كما انتفض العصفور بلله القطر[١]

ففاعل تعروني «هزة»، والذكرى فاعله المتكلم فأدخلت اللام كما ترى، والشرط الثاني: أن يكون الفعل **(مقارناً له)** أي: للمفعول له **(في الوجود[٢])**

---

(١)- البيت لأبي صخر الهذلي، وهو من بحر الطويل.

اللغة: «تعروني» تنزل بي، وتصيبني «ذكراك» الذكرى بكسر الذال التذكر والخطور بالبال «هزة» الهزة بكسر الهاء وفتحها: حركة واضطراب «انتفض» تحرك وانتفض «القطر» المطر.

الإعراب: (وإني) إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه (لتعروني) اللام هي المزحلقة وتعرو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية والياء مفعول به (لذكراك) اللام حرف جر وذكرى مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والجار والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله (هزةٌ) فاعل تعروني والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن (كما) الكاف حرف جر للتشبيه وما مصدرية (انتفض) فعل ماض (العصفور) فاعل انتفض وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة والتقدير: تعروني هزة كائنة كانتفاض العصفور (بلله) بلل فعل ماض والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به (القطرُ) فاعل بلل والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور على تقدير قد.

الشاهد فيه: قوله: «لذكراك» حيث جره بلام التعليل، والتذكر علة لعرو الهزة وزمانهما متحد بسبب اختلاف الفاعل لأن فاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم، ولذلك امتنع أن ينتصب مفعولاً لأجله.

(٢)- وأن يكون من غير لفظ الفعل؛ لأنه لو كان من لفظه لكان مصدراً نحو «قعدت قعوداً». إسماعيل.

- وإنما اشترط في جواز حذف اللام الشرطين المذكورين؛ لأن المفعول له إذا حصل فيه الشرطان =

كما ذكر في المثالين المذكورين، فلو لم يتقارنا لم يجز حذف اللام نحو: «جئتك اليوم لقولي لك أمس»، ومنه قول الشاعر:

٩٧- فجئت وقد نَضَّتْ لِنَوم ثيابَها ... لدى السِّتْر إلا لبسة المتفضل[1]

فلم يتقارنا تنضية الثياب والنوم فدخلت اللام كما ترى.

المذكوران أشبه المصدر الذي من لفظ الفعل نحو «ضربته ضرباً» فإن ضرباً فعل لفاعل ضربته ومقارناً له في الوجود فكما يتعدى الفعل إلى المصدر بنفسه من دون لام فكذا المفعول له. وقال الشيخ في شرحه: اشتراط ذلك لأنه يشعر بالتعليل فاستغنى عن اللام. «رصاص».

(١)- البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، وهو من بحر الطويل.

اللغة: «نضت» بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة – أي: خلعت «لدى» أي: عند «لبسة المتفضل» الذي يبقى في ثوب واحد.

المعنى: يقول: إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهيأت لأن تنام.

الإعراب: (فجئت) الهاء حسب ما قبلها وجئت فعل وفاعل (وقد) الواو واو الحال وقد حرف تحقيق (نضت) نض فعل ماض والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، (لنوم) جار ومرور متعلق بنض (ثيابها) ثياب مفعول به لنض، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه وجملة «نضت لنوم ثيابها» في محل نصب حال (لدى) ظرف مكان متعلق بنض منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهو مضاف و(الستر) مضاف إليه (إلا) أداة استثناء (لبسة) منصوب على الاستثناء ولبسة مضاف و(المتفضل) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لنوم» حيث جرَّه بلام التعليل ولم ينصبه على أنه مفعول لأجله؛ لأن النوم وإن كان علة لخلع الثياب فإن الخلع قبل وقته فلما اختلفا وقتاً جر باللام، وإن اتحد فاعلاهما.

[المفعول معه]

(المفعول معه[١] **هو)** الاسم **(المذكور بعد الواو)** يحترز من المذكور بعد مع فإنه مجرور بها نحو: «جئت مع زيد»، وقوله: **(لمصاحبة**[٢] **معمول فعل)** يحترز مما ذكر بعد الواو لا لمصاحبة معمول فعل نحو: «كل رجل وضيعته» فقوله: وضيعته بعد واو المعية لكنه مصاحب للمبتدأ، وهو كل رجل، فلم يكن مفعولاً معه، فإذا جمع القيود المذكورة فلا فرق بين أن يكون الفعل **(لفظاً)** [كجئت ونحوه] **(أو معنى)** [فِعْلٍ] كالجار والمجرور يعني: بَعدَ ما الاستفامية **(فإنْ كان الفعل لفظياً)** وفاعله ضمير مرفوع متصل أُكِّدَ بمنفصل **(وجاز العطف)** لأجل التأكيد المذكور **(فالوجهان**[٣]**)** جائزان، وهما عطف الاسم الذي بعد الواو على الضمير المذكور المؤكد ويجوز النصب على المفعول معه، وذلك لقوة الفعل،

---

(١)- إنما أخر المفعول معه عن المفعول له؛ لأنه لا يجوز فيه ترك الواسطة أصلاً لفظاً مع أنه مقصور على السامع عند بعضهم.(غاية).

(٢)- ونعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في «سرت وزيداً» مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد، وفي قولك: «سرت أنا وزيد» بالعطف مشارك له في السير، لكن لا يلزم كون السير في وقت واحد أو مكان واحد نحو «لو تُرِكَت الناقة وفصيلها لرضعها». (جامي).

ومعمول الفعل قد يكون فاعلاً مثل «جئت وزيداً»، وقد يكون مفعولاً نحو «حسبك وزيداً درهم»، وبعض النحاة ذكر أن المفعول معه لا يصاحب إلا فاعلاً نظراً إلى أن عمراً في قولك: «ضربت زيداً وعمراً»، معطوف اتفاقاً لا مفعول معه. (نجم الدين). وينتقض ما قاله بقولك: «حسبك وزيداً درهم»، فإن الكاف مفعول في المعنى؛ إذ المعنى يكفيك. (رضي).

(٣)- قال (ابن هطيل): لا يخلو إما أن يصح العطف أولا، إن صح العطف جاز الوجهان على سواء نحو «خرجت أنا وزيد، وزيداً»، ولكل واحد منهما معنى، قال أبو البقاء: الفرق بين واو مع وواو العطف يظهر في نحو قولك: «قم أنت وزيداً»، إن رفعت زيداً كنت آمراً لهما بالقيام؛ لأن ذلك حكم العطف، وإن نصبت كنت آمراً للمخاطب أن يتابع زيداً في القيام، وليس آمراً لزيدٍ، فلو لم يقم زيد لم يلزم المخاطب القيام. (هطيل).

فيعمل على كل حال ومنه قول الشاعر:

٩٨-فكونــوا أنــتُمُ وبنــي أبــيكم مكــان الكليتــين مــن الطَّحــال[(١)]

(مثل «جئت أنا وزيد») بالعطف على ضمير الفاعل (وزيداً) بالنصب على المفعول معه إن كان الفعل لفظياً (وَإِلَّا[(٢)]) يَجُزْ العطف وذلك حيث لم يؤكد الضمير المتصل بمنفصل أو نحوه [والفعل لفظي] (تعينَّ النصب[(٣)]) لعدم

---

(١)- هذا البيت من الطويل وهو لشعبة بن قمير في كتاب النوادر لأبي زيد، وهو للأقرع بن معاذ في سمط اللآلي وورد بلا نسبة في أوضح المسالك وشرح المفصل، والكتاب لسيبويه، وغيرها من كتب النحو [انظر تخريجه في شرح الأشموني].

المعنى: الشاعر يحضهم على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم مثلاً بقرب الكليتين من الطحال واتصال بعضهما ببعض.

الإعراب: (فكونوا) الفاء بحسب ما قبلها وكونوا فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم كان (أنتم) ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل في محل رفع (وبني) الواو واو المعية بني مفعول معه منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف و(أبيكم) مضاف إليه بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وأبي مضاف، وكاف المخاطب وضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع (مكان) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كونوا و(هو) مضاف و(الكليتين) مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (من الطحال) جار ومجرور متعلق بمكان لأن فيه رائحة الفعل.

الشاهد فيه: قوله: (وبني) حيث نصب «بني» بالفعل الذي قبله على أنه مفعول معه وحكمه هنا الجواز مع الرجحان لأنه يجوز أن يرفع عطفاً على الضمير الواقع اسماً في (كونوا) لتأكيده بالضمير المنفصل لكنه ضعيف من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن يكون أبناء الأب مأمورين وهو غير المراد إذ المقصود بالأمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم متحابين كالكليتين من الطحال ولهذا كان النصب جائزاً مع رجحانه. وانظر شرح التصريح.

(٢)- عبارة المتن في (ب): «وإن لم» خلافاً لبقية النسخ، ووفاقاً لما في شرح الرضي.

(٣)- وليس بشيء؛ لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب، فالأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا. (نجم الدين).

جواز عطف كلمة مستقلة على ما هو كالجزء من الكلمة، وهو الضمير المرفوع المتصل **(مثل: «جئت وزيداً»)** وهذا مذهب البصريين وسيأتي بيانه في العطف إن شاء الله تعالى **(وإن كان)** الفعل[١] **(معنى وجاز العطف)** وذلك حيث يكون المجرور المعطوف عليه اسماً ظاهراً **(تعين العطف[٢] مثل: «ما لزيد وعمرو»)**؛ لأن عامله قوي وهو حرف العطف؛ لأنه بمثابة تكرير العامل، والعامل المعنوي وهو الجار ضعيف لا يقوى على نصب مفعول معه إلا أن لا يوجد أقوى منه رجع إليه على سبيل الإلجاء **(وإلّا)** يَجُزْ العطف **(تَعيَّن النصب مثل: «ما لك وزيداً»)**، وقوله:

٩٩- فَمـا لـك والتَّلَـدُّدَ حـول نَجْـدٍ   وقَـدْ غَصَّــتْ تَهامــةُ بالرجــال[٣]

---

(١)- «الفعل» بدلها في نسختين: العامل.

(٢)- وإنما تعين عمرو في المثال المذكور للعطف؛ لأن أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وإنما يُعْدَل ما بعده عن العطف إلى النصب نصباً على المعنى المراد من المصاحبة؛ لأن العطف في «جاءني زيد وعمرو» يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء أحدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك: «ضربت زيداً وعمراً» لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر. (نجم الدين).

(*)- في (أ، ج، د): ورد التمثيل مؤخراً بعد إيراد التعليل، وما أثبت فهو كما في (ب).

(٣)- البيت لمسكين الدارمي وهو من بحر الوافر.

اللغة: «التلدُّد» التلفت يميناً وشمالاً «غصت» امتلأت، وأصل الغصص الاختناق بالطعام.

المعنى: ما لك تتلفت حيرة إلى نجد مع جدبها، وتترك تهامة وقد غصت بمن فيها لخصبها وطيبها.

الإعراب: (فما) الفاء حسب ما قبلها، وما: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره ما تصنع وقد يعرب في محل رفع مبتدأ (لك) جار ومجرور إما متعلق بتصنع المقدر أو في محل رفع خبر لما على جعلها مبتدأ. (والتلدد) الواو واو المعية، التلدد: مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة (حول) ظرف مكان متعلق بالتلدد وحول مضاف و(نجد) مضاف إليه (وقد) الواو واو الحال وقد حرف تحقيق (غصت) غص فعل ماض، والتاء علامة التأنيث (تهامة) فاعل غص مرفوع بالضمة الظاهرة (بالرجال) جار ومجرور متعلق بغص، والجملة من =

فلم يجز العطف هاهنا، إذ لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار خشية أن يعطف اسم برأسه على ما هو كالجزء من الكلمة وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى، وهذا مثال المعطوف عليه المجرور بحرف الجر **(وما شأنك وعمراً)** في المجرور بالإضافة وإنما ينصب المفعول معه هنا بإعمال الجار والمجرور فيه **(لأن المعنى)** في الجار والمجرور في مالَكَ، وما شأنك **(ما تصنع[(١)])** وتصنع فعل فذلك بمعناه.

الفعل والفاعل في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: (والتلدد) حيث نصبه بتقدير المعيّة، والعامل فيه قوله: (مالك) الذي بمعنى: (ما تصنع).

(١)- وما يماثله فمعنى «شأنك وزيداً، ما تصنع وزيداً»، ومعنى مالك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو.

- وذلك لأن «ما» تطلب الفعل؛ لأنها استفهامية وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل حتى كأنه قيل ما تصنع أو ما تلابس. (هطيل).

[الحال]

(الحال[١]) تُذَكَّرُ وتؤنث يقال حال حسن، وحال حسنة، وله شبه عام بالمفاعيل من حيث إنه فضلة[٢] بعد تمام الجملة ولَهُ شبَهٌ خاص بالمفعول فيه من حيث إنه يقدر بفي، ويعرف بأن يُسْتَفْهَم عنه بكيف، [وحقيقتها][٣] **(ما يبين هيئة[٤])** احتراز من التمييز فإنه لتبيين الذات، فإن درهماً في عشرين درهماً بيّن ذات العشرين بأنها دراهم وقوله: **(الفاعل أو المفعول به)** يحترز من الصفة فإنها تبيِّن هيئة الفاعل والمفعول به وغيرهما[٥]، وقد يكون الفاعل **(لفظاً)** كما يأتي **(أَوْ معنى)** وسيأتي **(نحو: «ضربت زيداً قائماً»)** وهذا يصلح أن يكون حالاً من الفاعل اللفظي وهو تاء المتكلم، أو المفعول اللفظي وهو زيدٌ، وقد تكون الحال منهما معاً[٦]، فإن اختلفت هيئتهما كان الحال مفترقاً نحو: «ضربت

---

(١)- قدم الحال على سائر الملحقات؛ لأنه لا يكون إلا منصوباً مع أنه بمعنى الظرف. (غاية تحقيق).

(٢)- يقال: قوله: فضلة بعد تمام الجملة لا يطرد له ذلك، فإن الحال التي بعد المصادر التي تكون مبتدأة فإنها يتم بها الكلام نحو قولك: «ضربني زيداً مبطوحاً»، وأكثر شربي السويق ملتوتاً، وقد سدت الحال مسد الخبر المحذوف كما مر، وهذه الحال تسمى متممة لما حذف الخبر الذي تتم به الفائدة وهذا قياس لما جرى مجرى هذه المسالة. (تهذيب ابن يعيش).

(٣)- ما بين المعقوفين زيادة في نخ (ب، ج).

(٤)- عند وقوع الفعل عليه بخلاف صفة الفاعل أو المفعول فإنها لم تبين الهيئة عند صدور الفعل عنه أو وقوعه بل مطلقاً. (خبيصي).

(٥)- كالمبتدأ.

(٦)- اعلم أن الحال قد يكون من الفاعل وحده «كجاء زيد راكباً»، ومن المفعول وحده نحو «ضربت زيداً مجرداً عن ثيابه» فإذا قلت: لقيت زيداً راكباً، فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال جاز أن تجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول، وإن لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس نحو «لقيت راكباً زيداً»، وإن لم تقدمه فهو عن المفعول، وأما إذا جاء حالاً عن الفاعل والمفعول معاً فإن كانا متفقين فالأولى الجمع =

زيداً باكياً ضاحكاً»، أو «ضاحكاً باكياً» والأرجح أن يكون الحال الأول من الصاحب الآخر الذي يليه، والحال الثاني من الصاحب الأول [كما مثلنا]، لئلا يفرق بين الحالين وصاحبيهما جميعاً، ومن ذلك نحو: «لقيته مصعداً منحدراً» أي: ضربت زيداً وهو باك وأنا ضاحك، ولقيته في حال كونه مصعداً وفي حال كوني منحدراً، ويجوز أن يكون الحال الأول من الصاحب الأول والثاني من الثاني، وإنْ[1] اتفقت هيئتهما كان حالهما مجتمعاً كقول عنترة:

١٠٠ -متى ما تَلْقَنِي فَردين تَرْجُـفْ روانـــف إليتيـــكَ وتُســـتطارا[2]

بينهما فإنه أخصر نحو «لقيت زيداً راكبين»، ولا منع من التفريق نحو «لقيت راكباً زيداً راكباً، ولقيت زيداً راكباً راكباً»، وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف كانا، نحو: «لقيت هنداً مصعداً منحدرة»، وإن لم يكن فالأولى جعل حال كل حال بجنب صاحبه نحو «لقيت منحدراً زيداً مصعداً»، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه، وتأخير حال الفاعل، إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد منهما بجنب صاحبه. (نجم الدين).

(١)- في (ب، ج): «وأما إذا» ولعل ما في الأصل أنسب؛ لأن العبارة تفريع على قوله، فإن اختلفت كما في بداية التقسيم، والله أعلم.

(*)- في نخ (ج): كان الحال منهما مجتمعاً.

(٢)- البيت من بحر الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ويروى «روادف» بدل «روانف».

اللغة: «ترجف» الرجفة الزلزلة، وقد رجفت الأرض من باب نصر، و(الرجفان) بفتحتين الاضطراب الشديد «روانف» جمع رانفة، والرانفة أسفل الإلية، وطرفها مما يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً.

المعنى: يخاطب قرينه عمارة بن زيادة العبسي، ويصف نفسه بالشجاعة.

الإعراب: (متى) اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه وهو ظرف زمان والعامل فيه قوله ترجف (ما) زائدة (تلقني) تلق فعل مضارع مجزوم بمتى وهو فعل الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والنون نون الوقاية والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به (فردين) حال من الفاعل والمفعول منصوب بالياء لأنه مثنى (ترجف) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وعلامة

=

أي: أنا فرد وأنت فرد، وقس على ذلك موفقاً، **(وزيد في الدار قائماً)** وقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ۝٤٩﴾[1] [المدثر]، في الحال عن العامل المعنوي مع الفاعل المعنوي، وهو الجار والمجرور إذ معناه استقر في الدار، وصاحب[2] الحال الضمير المستكن في استقر ونحو ذلك **(وهذا زيد قائماً[3])** في الحال عن المفعول المعنوي إذ معناه أشير إلى زيد في حال قيامه.

واعلم أن الحال مفتقرة[4] إلى عامل و صاحب، [و]قد بينهما الشيخ بقوله: **(وعاملها[5] الفعل)** كالمثال المذكور أولاً **(أو شبهه[6])** كاسم الفاعل نحو:

جزمه السكون (روانفُ) فاعل ترجف مرفوع بالضمة وروانف مضاف و(إليتيك) إليتي من إليتيك مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وإليتي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه و(تستطارا) يحتمل وجوهاً أحدها: أن يكون مجزوماً بحذف النون، والأصل تستطاران، فالضمير للروانف وعاد إليها الضمير بلفظ التثنية وإن كان جمعاً، لأنها تثنية في المعنى، والثاني: أن يكون عائداً إلى الاليتين والثالث: أن يكون الضمير عائداً إلى المخاطب، والألف بدل من نون التوكيد والأصل تسطارن فأبدل من النون ألفا كما في قوله: «ولا تعبد الشيطان واللهَ فاعبدا».

الشاهد فيه: قوله: «فردين» حيث أتى حالاً من الفاعل والمفعول، أي: أنا فرد وأنت فرد.

(١)- أي: أي: شيء بدا لهم فجاوزوا التذكرة معرضين. من حاشية المفصل. فحذف الفعل وهو جاوز وانتقل الضمير إلى (عن التذكرة).

(٢)- قال نجم الدين: وفيه نظر؛ لأن قائماً حال من الضمير المستتر في الظرف يعني بعد انتقاله إليه من استقر المحذوف قال: وهو فاعل لفظي؛ لأن الفاعل المتسكن كالملفوظ فهو كقولك: «زيد خرج راكباً»، فلا كلام في كون راكباً حال من الفاعل اللفظي.

(٣)- وهذا لا يستقيم أن يكون حالاً من اسم الإشارة الذي هو مبتدأ، ولا من زيد الذي هو خبر؛ لأنه لا يكون إلا بعد تمام الجملة، فينبغي أن يكون حالاً من الضمير في الفعل المقدر وهو أشير إليه في حال كونه قائماً. (غاية).

(٤)- في بقية النسخ: يفتقر.

(٥)- في (أ، ج): «عاملها» على أنَّ الواو في قوله: واعلم من المتن.

(٦)- يعني: بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه كاسم الفاعل، واسم المفعول =

«زيد ضارب عمراً قائماً»، و[اسم المفعول نحو] «زيد مضروب قاعداً»، و[الصفة المشبهة نحو] «زيد حسن وجهه ضاحكاً»، و«ضربي(١) زيداً قائماً»، في المصدر و«هو أكفاهم ناصراً» في أفعل التفضيل **(أو معناه)** كالجار والمجرور كما تقدم نحو: «زيد في الدار قائماً»، واسم الإشارة كما مرَّ، ونحو قوله تعالى حاكياً: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود:٧٢]، وحرف النداء نحو: «يا زيد قائماً»، والتمني نحو: «ليتك(٢) عندنا مقيماً»، والترجي نحو: «لعله(٣) رجل راكباً»، والتشبيه نحو: «كأنه أسد صائلاً»، و«هو زهير(٤) شِعْرَاً»، وقول الشاعر:

١٠١-كأنه خارجاً مِنْ جَنْبِ صَـفْحتِهِ ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوه عند مُفْتَـأَدِ(٥)

والصفة المشبهة، ويعني بمعنى الفعل: ما يستنبط منه الفعل، ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الإشارة نحو: «ذا زيد قائماً»، وحرف النداء، وحرف التشبيه وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو: «زيد عمرو مقبلاً»، والمنسوب نحو «أنا قرشي مفتخراً»، واسم الفعل نحو «عليك زيداً راكباً». (نجم الدين) باختصار.

(١)- فيه نظر؛ لأن العامل كان التامة المحذوفة كما تقدم في المبتدأ والخبر، والأولى في التمثيل «يعجبني ضربك قائماً» ونحو ذلك. (سيدنا أحمد يحيى حابس رحمه الله).

(٢)- وجه التشكيل أن حروف التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحال، بل العامل هو الظرف الموجود على ما هو مذهب الأخفش لكون مضمونه هو المقيد، ذكره (نجم الدين).

(٣)- عبارة (الخبيصي) «لعله في الدار قائماً».

(٤)- أي: كزهير، وهو مثال التشبيه بعد حذف حرفه تقديره «وهو كزهير شاعراً»، وهو الأولى؛ لأن شعْراً تمييز.

(*) قلت: وهذا المثال مما يستشهد به النحاة على كون العامل في الحال معنى التشبيه والتقدير: زيد مثل زهير في الشعر، وإنما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أبلغ. وهذا قياسي في كل خبر شُبِّه به مبتدؤه. والله أعلم. (تعليق).

(٥)- البيت للنابغة الذبياني، وهو من بحر البسيط.

اللغة: «سفود» الحديدة التي يشوى بها اللحم، وفأدت اللحم وأفتئده إذا شويته. الشَرْب: جمع شارب كصَحْب وصاحب، والشرب الجماعة. «مفتأد»: المفتأد المشتوى وهو المكان الذي =

وقول الآخر:

١٠٢ -تُعَيِّرنـــــا أننـــــا عَالَـــــةٌ ونحـن صـعاليك أنـتم ملوكـاً(١)

يشوى به اللحم أي: المطبخ.

المعنى: كأن قرن الثور النافذ في جنب الكلب حديدة يشوى بها اللحم نسيه الجماعة بعد الشرب عند المشتوى.

الإعراب: (كأنه) كأن حرف تشبيه ونصب والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسمها (خارجاً) حال من الضمير المنصوب والعامل في الحال كأن لما فيها من معنى الفعل (مِنْ جَنْبِ) جار ومجرور متعلق بخارجاً، وجنب مضاف وصفحة من صفحته مضاف إليه من إضافة الشيء لمرادفه و(صفحة) مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه (سفود) خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة و(سفود) مضاف و(شَرْب)مضاف إليه (نسوه) نسي فعل ماض مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لسفود (عند) ظرف مكان متعلق بالفعل قبله وهو مضاف و(مفتأد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (كأنه خارجاً) حيثُ عملت كأن في الحال لوجود معنى التشبيه فيها فخارجاً حال من الفاعل المعنوي لكأن وهو الهاء.

(١)- البيت من بحر المتقارب وقد نسبه في حوامي الخبيصي وفي شرح شواهد المغني للنابغة الذبياني، والله أعلم.

اللغة: «تعيرنا» التعيير التوبيخ «عالة» العيلة والعالة الفاقة، يقال: عال (يعيل) عيلة (و) عيولاً (إذا افتقر فهو) عائل (ومنه قوله تعالى: (وإن خفتم عيلة)، «صعاليك» الصعلوك الفقير و«التصعلك» الفقر.

الإعراب: (تعيرنا) تعير فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت و(نا) ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب (أننا) (أن) حرف مصدري ونصب و(نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسمها و(عالة) خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض، وبعضهم كما في شرح أبيات المغني أعربه مفعولاً ثانياً لتعير و(نحن) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ (صعاليك) حال من نحن منصوب بالفتحة الظاهرة (أنتم) خبر المبتدأ نحن (ملوكاً) حال من أنتم والعامل في الحالين كاف التشبيه المقدرة قبل أنتم، وجاز

=

أي: نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم.

ومن مثال النداء(١) قولُ الشاعر:

١٠٣- يا أيها الرَّبْعَ مَبْكِيًّاً بساحته كم قد بذلت لِمَنْ وافاك أفراحاً(٢)

(وشرطها) أي: شرط الحال **(أن تكون(٣) نكرة)** لئلا تلتبس الحال بالصفة

التقديم في صعاليك للضرورة.

الشاهد فيه: قوله: (ونحن صعاليك أنتم ملوكا) حيث قدم الحال وهو قوله: صعاليك على العامل المضمن تشبيها وهو قوله: أنتم، والمعنى نحن في صعلكتنا مثلكم في حال ملككم، هكذا ذكره ابن هشام في المغني وابن مالك في شرح التسهيل.

(١)- في (ب، ج) ومن عمل حرف النداء، وفي (د): ومثاله في حرف النداء.

(٢)- القائل النابغة الذبياني، والبيت من بحر البسيط.

اللغة: «الربع» الدار والمنزل «بساحته» الساحة الناحية «بذلت» أعطيت «أفراحاً» جمع فرح، وهو: السرور بالنعمة وما يتفضل به المنعم على سائله.

الإعراب: (يا) حرف نداء (أيها) أي: منادى مبني على الضم في محل نصب والهاء للتنبيه (الربع) نعت لأي: (مبكياً) حال من الربع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (بساحته) بساحة جار ومجرور متعلق بمبكياً، وساحة مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر بالإضافة (كم) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (قد) حرف تحقيق (بذلت) بذل فعل ماض وتاء المخاطب فاعله والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (لمن) اللام حرف جر، ومن اسم موصول مجرور باللام مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالفعل بذل (وافاك) وافى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على من وكاف المخاطب مفعوله، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (أفراحا) مفعول به للفعل بذلت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: قوله: (يا أيها الربع مبكيا) حيث أتى الحال وهو مبكيا من الربع، والعامل فيه «يا» النداء لما فيها من معنى الفعل.

(٣)- قوله: أن تكون نكرة؛ لأن التعريف بالمعروف هذر؛ لأن المقصود بالحال إنما هو بيان الهيئة، وذلك يحصل بالنكرة كما يحصل بالمعرفة، وكأن النكرة أولى لخفتها لفظاً وتقديرا، أما اللفظ فلأن قولك قائم أخف من القائم، وأما التقدير فلأن أصل الأسماء التنكير، وما كان أصلاً كان أَخَفَّ. من (شرح ابن هطيل).

في بعض الأحوال نحو: «رأيت زيداً الراكب» ولكونها حكماً من الأحكام، والأصل فيها التنكير **(وصاحبها**[١]**)** أي: صاحب الحال **(معرفة)** لشدة الحاجة إلى معرفة[٢] أحوال المعارف ولئلا يلتبس بالصفة في بعض الأحوال[٣] نحو: «لقيت رجلاً راكباً» ولكون الصاحب محكوماً عليه، ووجوب تعقل المحكوم عليه [قبل الحكم][٤] وقد جاء نكرة موصوفة[٥] «كمررت برجل عالم قائماً»، أو مضافاً «كمررت بغلام رجل قائماً»، وفي سياق نهي كقول الشاعر:

١٠٤- لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحجام   يوم الوغى متخوفاً لِحِمَامِ[٦]

---

(١)- قوله: وصاحبها معرفة..... الخ، وإنما كان الغالب في صاحبها التعريف؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين أمثالها أعني وصفها أولى من ذكر ما يفيد الحدث المنسوب إليها أعني حالها لأن الأولى أن يبين الشيء أولاً ثم يبين الحدث المنسوب إليه ثم يبين قيد ذلك الحدث. (نجم الدين).

- واعلم أنه يجوز حذف صاحب الحال مع قيام القرينة نحو «الذي ضربت مجرداً زيد»، أي: ضربته. (نجم الدين).

(٢)- في بقية النسخ: بيان.

(٣)- لو كان صاحبها نكرة منصوبة.

(٤)- ما بين المعقوفين زيادة في نخ (ب، د).

(٥)- وكذا إذا شارك النكرة في حالها معرفة نحو «جاءني زيد ورجل قائمين». (خالدي). – وكذا إذا كانا نكرتين معاً نحو إذا قلت: «جاء رجل ورجل مسرعين». تهذيب ابن يعيش.

(٦)- ينسب هذا البيت إلى قَطَرِيِّ بن الفُجاءة التميمي الخارجي وهو من بحر الكامل.

اللغة: «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه والاعتماد عليه «الوغى» الحرب «الحِمام» بكسر الحاء: الموت.

المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب، ويركن إلى التواني خوفاً من الموت.

الإعراب: (لا) ناهية (يركنن) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية (أحدٌ) فاعل يركن مرفوع بالضمة الظاهرة (إلى الأحجام) جار ومجرور متعلق بالفعل يركن (يومَ) ظرف زمان متعلق بالفعل يركن ويومَ مضاف و(الوغى) مضاف إليه مجرور

=

أو في سياق نفي في الاستثناء نحو: «ما جاءني رجلٌ[(١)] إلا راكباً»، وغير ذلك فلذلك قال الشيخ: **(غالباً[(٢)])** يحترز مما ذكر فهذا الاحتراز راجع إلى تنكير صاحبها[(٣)]، **(و)** هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قال قلتم: إنَّ شرط الحال أن تكون نكرة، وقد جاءت معرفة في:

١٠٥ -**(أرسلها العـراك)** ولم يَـذُدها ولم يُشْـفِق عـلى نغَـصِ الـدِّخَال[(٤)]

بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (متخوفاً) حال من أحد (لحمام) جار ومجرور متعلق بمتخوف.

الشاهد فيه: قوله: «متخوفاً» حيث وقع حالاً من النكرة وهي قوله: «أحد» والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، فإن قوله: «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا، والنهي يشبه النفي.

(١)- لأن لفظة إلا تقطع ما قبله عما بعده فلا يصح أن يكون وصفاً لانقطاعه عنه. والله أعلم.

(٢)- قال نجم الدين: وقوله: غالباً..إلخ راجع إلى تعريف صاحبها لا إلى تنكيرها؛ لأن تنكيرها واجب. قال ركن الدين: وصاحبها إعرابه الرفع، ولا يجوز جره بالعطف على الهاء في شرطها؛ لأن كون صاحبها معرفة ليس بشرط. «رصاص».

(٣)- في (ب، ج، د) زيادة: لا إلى تعريفها، وفي (أ): «وأرسلها العراك» بعدها مباشرة مع تكرار.

(٤)- ينسب هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، وهو من بحر الوافر، ويروى: فأرسلها بالفاء مكان وأرسلها وعليه الإعراب كما في شرح المفصل وابن عقيل وغيرهما من كتب النحو.

اللغة: «العراك» الازدحام على الماء «يذدها» يطردها «يشفق» يرحم «نغص» مصدر نغص الرجل -بكسر الغين- إذا لم يتم مراده، ونغص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية، وذلك إذا كان البعير شديد العطش أو ضعيفاً.

المعنى: يصف الشاعر حماراً وحشياً أورد أتنه الماء لتشرب.

الإعراب: (وأرسلها) الواو حسب ما قبلها وأرسلها أرسل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في أبيات سابقة والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الأتن مفعول به لأرسل (العراك) حال (ولم) الواو عاطفة ولم حرف نفي وجزم وقلب (يذدها) يذد فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل

=

[فإنه معرف باللام][1] **(ومررت به وحده)** معرف بالإضافة **(ونحوه)** كطلبته جهدك وطاقتك، وكلمته «فاه إلى في، وجاءوا قضَّهم بقضيضهم» وغير ذلك، فأجاب الشيخ بأن قال: **(متأولٌ)** بأحد تأويلين أحدهما: أنها معارف في مواضع النكرات أي: معتركة ومنفرداً وجاهداً ومطيقاً ومشافها ومجتمعين، وهذا عند سيبويه، أو أن هذه معمولات[2] لأفعال مقدرة، والأفعال هي الأحوال أي: تعترك العراك، وينفرد وحده، ويجتهد جهدك وأشافهه فاه[3] إلى فيَّ، ويجتمعون قَضَّهم[4] بقضيضهم وهذا عند أبي علي الفارسي ونحو ذلك.

(فإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) أي: تقديم الحال لئلا يلتبس الحال بالصفة في بعض الأحوال وذلك حيث يكون صاحبها منصوباً نحو: «رأيت رجلاً راكباً» فإذا قدمت ذهب ذلك اللبس؛ إذ لا تتقدم الصفة على

أرسل وها مفعول به والجملة معطوفة على جملة فأرسلها (ولم) الواو عاطفة ولم حرف نفي وجزم وقلب (يشفق) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل والجملة معطوفة على جملة أرسلها (على نغص) جار ومجرور متعلق بيشفق ونغص مضاف و(الدخال) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «العراك» حيث وقع حالاً مع كونه معرفة -والحال لا يكون إلا نكرة- وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة أي: أرسلها معتركة، يعني: مزدحمة.

(١)- ما بين المعقوفين زيادة من (ب، ج)، وفي (أ، د) بدونها.

(٢)- أي: منصوبات.

(٣)- عبارة (الخبيصي) جاعلاً فاه إلى فيَّ، وهي أولى؛ إذ يشكل على عبارة السيد إعمال فاه إلى فيَّ كما لا يخفى وجعل في (الخبيصي) بدل قول السيد أفعال في قوله: معمولات لأفعال..إلخ أحوال.

(٤)- الأصل أن يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره، ومعناه: كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد أعرب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعراب المفرد.

(*)- بنصب الضاد المشددة، وذلك على الحال، وبرفعها على التوكيد، والجملة على هذا تكون بمعنى قاطية أو جميعاً، فالأولى حال والثانية توكيد. (تعليق).

موصفها، وطرد الباب[(١)] حيث لا لبس نحو قول الشاعر:

١٠٦ -لِعَزَّة موحشاً[(٢)] طلَلٌ قديم   عفاه كل أسحم مستديم[(٣)]

---

(١)- في (ب، ج، د): وطرداً للباب.

(٢)- فيه نظر من وجهين أحدهما أنه يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في طلل الابتداء ولا يصح تقييده بموحش وإذا ثبت هذا فالظاهر أنه حال من الضمير المستتر في الظرف وهو معرفة، الثاني أن طلل وإن كان نكرة إلا أنه قد وصف فيجري مجرى المعرفة اللَّهُمَّ إلا أن يذهب في ذلك إلى مذهب الأخفش والكوفيين حيث لا يشترطون الاعتماد في عمل الظرف. أو يقال فإنه لا يشترط اتحاد عامل الحال وصاحبها وهو الذي اختاره ابن مالك و(نجم الدين). هطيل معنى. لكن يقال: ولا يصح الاستشهاد به أيضاً على وجوب تقديمها إذا جعلناه فاعلاً لأنه قد وصف بقوله: قديم كقولك: «جاءني رجل عالم قائماً». ذكر معناه القاضي أحمد يحيى حابس.

(٣)- البيت من بحر الوافر، وهو لكثَيِّر عزَّة.

اللغة: «طلل» هو ما بقي شاخصاً من آثار الدار –أي: بارزاً مرتفعاً عن الأرض «موحشاً» اسم فاعل فعله (أوحش المنزل) إذا خلا من أهله، أو صار مسكناً للوحوش «عفاه» درسه «أسحم» الأسحم الأسود من السحاب «مستديمة» بمعنى ذي الديمة.

المعنى: يريد أن ديار عزة مقفرة من أهلها لم يبق فيها سوى الأطلال البالية التي مسحتها أمطار هذا السحاب الأسود الدائم المطر.

قيل: والتمثيل بالبيت ينبغي أن يكون بدون لفظ قديم؛ لأن النكرة إذا كانت موصوفة جاز أن يتقدم الحال عليها، وتعرب الصفة حالاً.

الإعراب: (لعزة) جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف والجار والمجرور متعلقان متعلق بمحذوف خبر مقدم (موحشاً) حال من طلل وكان في الأصل صفة فتقدم على الموصوف فأعرب حالاً منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره (طللٌ) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (قديمٌ) صفة لطلل مرفوع بالضمة الظاهرة (عفاه) عفا فعل ماض والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به (كلُّ) فاعل عفى وكل مضاف و(أسحم) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف (مستديم) صفة لكل مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: نصب (موحشاً) على الحالية وكان أصله صفة لطلل، فتقدمت على الموصوف فصارت حالاً.

فموحشاً حال من طلل قديم، والعامل لعزة، وقول ذي الرمة:

١٠٧-لميـــــةَ موحشـــــاً طَلَـــــل يلــــــوح كأنـــــه خِلَـــــلُ[١]

وقول الآخر:

١٠٨-وتحت العوالي والقنا مستظلةً ظبــاءٌ أعارتهــا العيــون الجــآذر[٢]

---

(١)-هذا البيت من مجزوء الوافر وهو من كلام كُثَيِّر بن عبدالرحمن، المعروف بكثير عزة، وقيل: هو لذي الرمة بسبب ذكر ميَّة محبوبة ذي الرمة فيه. والله أعلم.

اللغة: «خلل» بكسر الخاء وفتح اللام الأولى جمع خلة بكسر الخاء وهو بطانة تغشى بها أجفان السيف.

الإعراب: (لمية) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وميَّة: اسم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، (موحشاً) حال متقدم من طلل الواقع مبتدأ مؤخر (طلل) مبتدأ مؤخر وهو صاحب الحال (يلوحُ) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى طلل والجملة من يلوح وفاعله في محل رفع صفة لطلل (كأنه) كأن حرف تشبيه ونصب وضمير الطلل اسمه (خلل) خبر كأن والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح، وجملة (لمية موحشاً طلل) ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: قوله: (لمية موحشاً طلل) ووجه الاستشهاد: وقوع موحشاً حالاً من «طلل» وهو نكرة، وسوغ ذلك تقدم الحال عليها وهذا على رأي سيبويه حيث يجيز وقوع الحال من المبتدأ، وأما الجمهور فيرون أن موحشاً حال من الضمير المستكن في الخبر وهذا الضمير معرفة وإن كان يعود إلى نكرة وعلى هذا فلا شاهد فيه، ويرى بعضهم أن النكرة «طلل» موصوفة بجملة يلوح فيكون المسوغ هنا وصف النكرة لا تقدم الحال عليها. انظر: شرح التصريح وحاشية يس وحاشية الصبّان.

(٢)- البيت من بحر الطويل وهو لذي الرمة ويروى: بالقنا مكان والقنا، كما في شرح المفصل وفي الكتاب لسيبويه بلفظ «في القنا».

اللغة: «العوالي» عوالي القنا: صدورها «القنا» الرماح جمع قناة «مستظلة» يعني الظباء في كنسها «الجآذر» جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية.

المعنى: يصف نسوة سُبِيْنَ، فصرن تحت عوالي الرماح وفي حوزتها، وشبه عيون النساء بعيون الجآذر، والنساء عامة بالظباء.

=

فالحال مستظلة وصاحبها ظباء، والعامل الظرف وهو تحت ونحو ذلك **(ولا يتقدم)** الحال[١] **(على العامل المعنوي[٢])** لضعفه[٣]، فلا تقول «قائماً في الدار زيد»، ولا «قائماً هذا زيد»، [ونحو ذلك] **(بخلاف الظرف)** فيتقدم على عامله المعنوي لاتساعهم فيه ما لم يتسعوا في غيره لكثرته نحو: «أَكُلَّ يوم لك ثوبٌ»، فـ«أكُلَّ يوم» منصوب [بالظرفية][٤]، والعامل فيه لك، ولا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالإضافة[٥] اتفاقاً نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء:١٢٥]، و﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر:٤٧]، ونحو ذلك؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف اتفاقاً، فكذا ما في حكمه[٦] وحيزه وهو الحال **(ولا)** يتقدم الحال أيضاً **(على)** صاحبها **(المجرور)**

الإعراب: (وتحت) الواو: بحسب ما قبلها، وتحت: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(العوالي) مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة (والقنا) الواو عاطفة والقنا معطوف على العوالي (مستظلةً) حال من ظباء، وكانت في الأصل صفة لها فلما قدمت الصفة أعربت حالاً (ظباءٌ) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (أعارتها) أعار فعل ماض والتاء تاء التأنيث وضمير الغائبة مفعول أول لأعار مبني على السكون في محل نصب (العيون) مفعول ثان منصوب بالفتحة (الجآذر) فاعل أعار مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من أعار وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لظباء.

الشاهد فيه: نصب (مستظلة) على الحال بعد أن كانت صفة لظباء متأخرة فلما تقدمت امتنعت أن تكون نعتاً لأن النعت لا يتقدم على منعوته.

(١)- وإن كان مشابهاً للظرف لما فيه من معنى الظرفية. (جامي). من حيث إنه يقدر بفي.

(٢)- وفي هذا إشارة إلى أنه يجوز التقديم على العامل اللفظي.

(٣)- فإذا تأخر ازداد ضعفاً، فلا يقوى على العمل.

(٤)- أي: على (نخ ب)؛ لأن ما أضيف إلى الظرف انتصب انتصابه. (هامش أصل).

(٥)- سواء كانت الإضافة محضة كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء:١٢٥]، أو لا نحو «جاءتني مجرداً ضاربةُ زيد». (رضي).

(٦)- لأن الحال تابعة لصاحبها، والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع.

بحرف(١) الجر **(في الأصح)** من القولين، وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين، فلا تقول «مررت راكباً بزيد»؛ إذ لا يتقدم المجرور على الجار، فكذا ما في حَيِّزِهِ، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ:٢٨]، فكافة حال من الكاف في أرسلناك، والهاء للمبالغة(٢) أي: ما أرسلناك إلا كافاً(٣) للناس وليس بحال من قوله: للناس، وقال ابن كيسان، وأبو علي، وابن برهان: إنه يتقدم هنا للآية ولقول الشاعر:

١٠٩- إذا المرء أَعْيَتْه السيادة ناشِئاً … فمطلبها كَهْلاً عليه شَدِيْد(٤)

---

(١)- ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة، أن حرف الجر مُعَدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فإذا قلت: «ذهب إليه بهند راكبة»، فكأنك قلت: أذهبت راكبة هنداً وكأنه حال من المنصوب. (نجم الدين).

(٢)- فيه نظر؛ لأن الهاء إنما تزاد في ثلاثة أوجه ١ – نسابة ٢ – وفروقَة ٣ – ومهذارة، وعند صاحب الكشاف إن كافة صفة لمصدر محذوف أي: أرسلناك إرسالة كافة للناس، وفيه أن الكافة لا تستعمل إلا حالاً. (سيد شريف).

(٣)- أي: مانعاً من الشرك والكبائر. (غاية).

(٤)- هذا البيت من الطويل وهو للمخبل السعدي. ويروى مكان (شديد) عسير.

اللغة: «أعيته» العِيُّ ضد البيان، وعَيِيَ إذا لم يهتد لوجهة وأعياه أمره.

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط (المرءُ) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده تقديره: إذا عيي المرء أعيته، وبالنصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: إذا أعيت المرء أعيته (أعيته) أعيا فعل ماض والتاء تاء التأنيث والهاء ضمير الغائب مفعول به والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها (السيادة) فاعل أعيته والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة (ناشئاً) حال من المرء منصوب بالفتحة الظاهرة (فمطلبها) الفاء واقعة في جواب الشرط ومطلب مبتدأ مرفوع بالضمة ومطلب مضاف و(هاء) الغائبة مضاف إليه (كهلاً) حال من الضمير في عليه تقدم عليه منصوب بالفتحة (عليه) جار ومجرور متعلق بشديد الآتي (شديد) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط غير جازم.

الشاهد فيه: قوله: «كهلاً» حيث تقدم الحال على صاحبه وهو الضمير المجرور في «عليه».

فكهلاً حال من عليه، ونحوه كثير.

واعلم أن أكثر النحاة وقدماءهم أجمعوا[(١)] على اشتراط اشتقاق الحال، وما ورد جامداً تأولوه بالمشتق **(و)**قال الشيخ [وغيره]: لا يشترط ذلك بل **(كل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً)** سواء كان مشتقاً من الفعل كاسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل نحو قولك: «ضربت زيداً قائماً»، [أو نحوه] أو غير مشتق **(مثل «هذا بسراً[(٢)] أطيب منه رطباً»)** فبسراً ورطباً حالان[(٣)]، والعامل في رطباً أطيب باتفاق في بسراً على الصحيح، ولا يضر تقدم معموله عليه؛ لأنه يشبه الفعل؛ [إذ هو أفعل تفضيل] ولأنا لو جعلنا العامل في «بسراً» [اسم الإشارة] «هذا» -كما زعمه أبو علي- لَزِم تقييد الإشارة بالبسرية، فلا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية، ومعلوم أنه يقال في ذلك الحال وفي غيرها، ولأنه يلزم ألا يكون لـ«بسراً» بأطيب تعلق[(٤)] فيحذف، ويقال: هذا أطيب منه رطباً فيفضل [الشيء] على نفسه باعتبار حال[(٥)] واحدة، ولأنه قد عمل أطيب في حالين باتفاق حيث تقول: «تَـمْرُ نخلتي بسراً أطيب منه رطباً»، فكذا هذا.

---

(١)- في (ب): يشترطون.

(٢)- فبُسْراً حال من الضمير في أطيب، ورطباً حال من الضمير في منه. (سعيدي).

- البسر ما بقي فيه حموضة والرطب ما فيه حلاوة صرفة. (جامي).

(٣)- مع كونهما جامدين لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية، ولا حاجة إلى تأويل البسر بالمبسر، والرطب بالمرطب.

(٤)- عبارة ابن هطيل لأنه يكون بمنزلة قولك: «هذا أطيب منه رطباً» إذ وجود الحال وعدمها إذا كان العامل الإشارة باعتبار الخبر على سواء. (منه).

(٥)- ألا ترى أنك تقول: زيد قائم أحسن منه قاعداً، ولا تقول: زيد قاعداً أحسن منه قاعداً. (رصاص).

(*)- في (ب): حال واحد، وفي (ج، د): حالة واحدة.

(و) اعلم أنه كما يكون الحال مفرداً كما سبق **(يكون جملة خبرية**(١)**)** لأن الحال حكم على صاحبها كالخبر، وهو يكون مفرداً وجملة كما سبق، وقلنا خبرية لكونها خبراً عن ذي الحال [في المعنى]، وهي تنقسم إلى قسمين اسمية وفعلية **(فالاسمية)** [تكون] **(بالواو**(٢)**) والضمير)** كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]، ونحو: «جاءني زيد وأبوه قائم»، وغير ذلك **(أو بالواو)** كقوله ﷺ: ((كنت نبياً وآدم بين الماء والطين))(٣) وقول امرئ القيس:

١١٠-وقد أغتدي والطير في وُكُنَاتها بمنجـرد قيـد الأوابـد هيكـل(٤)

---

(١)- قوله: جملة خبرية.. الخ احتراز من الإنشائية كالأمر والنهي وغيرهما، فلا يصح وقوع الإنشائية حالاً؛ لأن الحال تخصيص وقوع مضمون عامله لوقت مضمون وقوع الحال ولست على يقين من حصول مضمون الإنشائية الطلبية فكيف يخصص من مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون المتكلم بالإنشائية الإيقاعية لا بنظر إلى وقت يحصل فيه مضمونها بل قصده مجرد إيقاع مضمونها وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع. (خالدي).

(٢)- إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فإنه اكْتُفِيَ فيها بالضمير لأن الحال فضلة بعد تمام الجملة فاحتيج إلى رابط فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط وهو الواو التي أصلها الجمع لتؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال، وأما الجملة التي هي خبر المبتدأ والصلة والصفة فإنها لا تجيء بالواو؛ لأن بالخبر يتم الكلام، وبالصلة يتم جزء الكلام، والصفة لتبعيتها للموصوف لفظاً، وكونها لمعنى فيه معنى كأنها من تمامه فاكتفي في ثلاثتها بالضمير. (نجم الدين).

(٣)- هذا الحديث اختلف المحدثون في تخريجه ولفظه. قال السخاوي: لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقال السيوطي: لا أصل له باعتبار مبناه وإلا فهو صحيح باعتبار معناه، وفي الترمذي بلفظ: ((متى كنت نبياً؟ قال: وآدم بين الروح والجسد)). وفي صحيح ابن حبان والحاكم بلفظ: ((إني عند الله لمكتوب خاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته)).

(٤)-البيت لامرئ القيس، وهو من بحر الطويل.

اللغة: (أغتدي) أي: أذهب غدوة، والغدوة الرواح صباحاً «الوكنات» المواضع التي تبيت فيها =

(أو بالضمير) كقوله تعالىٰ: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة:٣٦]، ونحو: «كلمته فوه إلىٰ في»، وغير ذلك وهو **(علىٰ ضعف(١))** لأن الحال في المعنىٰ كالجزء من الجملة فلا بد مما يشعر بالحالية، والواو تشعر بها من أول الأمر بخلاف الضمير. وقال ابن مالك: إن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو، إذ الضمير الرابط بين الشيئين في جميع(٢) الكلام بخلاف الواو، ولوروده في

الطير ليلاً «المنجرد» الفرس قصير الشعر «الأوابد» الوحش «هيكل» ضخم. «قيد الأوابد» تقديره: مقيد الأوابد.

الإعراب: (وقد) قد حرف تحقيق في هذا الموضع (أغتدي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة علىٰ آخره منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا (والطير) الواو واو الحال والطير مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة علىٰ آخره (في وكناتها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ووكنات مضاف، وهاء الغائبة مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من ضمير المتكلم المستتر في أغتدي (بمنجرد) جار ومجرور متعلق بأغتدي (قيد) صفة لمنجرد وقيد مضاف و(الأوابد) مضاف إليه وتقدير قوله: قيد الأوابد مقيد الأوابد (هيكل) صفة أيضاً مجرور بالتبعية، وعلامة جره الكسرة الظاهرة علىٰ آخره.

الشاهد فيه: قوله: (والطير في وكناتها) حيث جاءت هذه الجملة الاسمية حالاً مستغنية بالواو عن الضمير وقيل: فيه شاهد آخر وهو قوله: وقد أغتدي، حيث جاءت قد مع الفعل المضارع للتحقيق، هذا قليل، والأكثر أن تأتي معه للتوقع.

(*)- قال في هامش (ب) ما لفظه: ونحو لقيته والجيش قادم، وأتيته والشمس طالعة؛ لأن الحال في المعنىٰ ظرف، فلما جاز أن يخلو الظرف عن الضمير جاز أن تخلو الجملة الواقعة حالاً عن الضمير، ولقائل أن يقول: الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به، وهي في هذين المثالين لم تبين شيئاً منهما، وأجيب بأنها تبين هيئة الفاعل معنىً؛ إذ المعنىٰ لقيته مقارناً لقدوم الجيش، وأتيته مقارناً لطلوع الشمس، أو يقال: أنها لما بينت زمان صدور القعل عن الفاعل وهو لازم الفعل فكأنها تبين ذاته فهو مبين لهيئة لازم الفاعل. (غاية تحقيق).

(١)- كيف يقال: علىٰ ضعف، وقد ورد في أفصح الكلام وهو كلام الله ذي الجلال والإكرام، والضعيف في اصطلاحهم لا يطلق علىٰ الفصيح، بل الشاذ يطلق علىٰ الصحيح.

(٢)- كالصفة والموصوف والمبتدأ والخبر والصلة والموصول.

التنزيل كالآية وفي فصيح الكلام، وأما الجملة الفعلية فتنقسم إلى مضارع وماض، وكل واحد إلى مثبت ومنفي وقد بينه الشيخ بقوله: **(والمضارع المثبت بالضمير وحده)** كقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف]، أي: عمهين ونحو: «جاء زيد يضحك»، والوجه في ذلك أن الفعل المضارع بمنزلة اسم الفاعل في المعنى والزنة، فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو[1] **(وما سواهما)** أي: ما سوى الجملة الاسمية و[الفعل] المضارع المثبت فهو **(بالواو والضمير)** جميعاً **(أو بأحدهما)** أي: الواو أو الضمير.

فمثال المضارع المنفي، بالواو والضمير نحو: «جاءني زيد وما يركب»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ[2] عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة]، وقول كعب بن زهير:

١١١- لا تأخذنِّي بأقوال الوشـاة ولَمْ   أُذْنِـبْ ولـو كَثُـرَتْ فِيَّ الأقاويـلُ[3]

---

(١)- عبارة «الرصاص» فكما أنَّ اسم الفاعل إذا وقع حالاً بالضمير وحده من غير واو فكذا المضارع المثبت. منه.

(٢)-الحجة على قراءة الرفع، ولا تُسأل بتغيير الصيغة ولا للنفي وأما إذا كانت للنهي فهي إنشائية، وهي لا تكون حالاً.

(٣)- البيت لكعب بن زهير، وهومن بحر البسيط.

اللغة: «الوشاة» جمع الواشي وهو النمام، ووشى به إلى السلطان (وشاية) أي: سعى.

الإعراب: (لا) ناهية (تأخذني) تأخذ فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وياء المتكلم مفعول به (بأقوال) جار ومجرور متعلق بالفعل تأخذ، وأقوال مضاف و(الوشاة) مضاف إليه (ولم) الواو واو الحال ولم حرف نفي وجزم وقلب (أذنب) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال عن مفعول «لا تأخذني» (ولو) الواو حرف عطف ولو شرطية غير جازمة (كثرت) كثر فعل ماض والتاء تاء التأنيث وهو فعل الشرط لا محل له من الإعراب (فيَّ) جار ومجرور متعلق بالفعل كثر (الأقاويل) فاعل كثرت وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام.

=

وبالواو وحده قال الله تعالىٰ: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ[(١)] أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام:٨١]، ونحو: «جاء زيد وما يركب عمرو»، وكقول الشاعر:

١١٢ -وَلَقَدْ خَشِيْتُ بأَنْ أموت ولم تَدُرْ   للحرب دائرةٌ على ابْنَيْ ضَمْضَمِ[(٢)]

وبالضمير وحده كقوله تعالىٰ: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران:١٧٤]، وقول عنترة:

الشاهد فيه: قوله: «ولم أُذْنِب» وهو مضارع منفي، والجملة حالية مربوطة بالواو والضمير.

(١)- ولا يقال: في تخافون ضمير، فتكون الجملة بالواو والضمير، لأنا نقول: صاحب الحال الضمير في أخاف، والضمير في تخافون للمخاطبين، ومن شرط الضمير أن يعود إلىٰ صاحب الحال. اهـ

(٢)- البيت لعنترة بن شداد وهو من البحر الكامل.

اللغة: «خشيت» خِفْتُ «دائرة» أراد بالدائرة الهزيمة فقد شبه الحرب بالرحى، وأثبت لها الدائرة.

الإعراب: (ولقد) اللام واقعة في جواب قسم محذوف تقديره: والله لقد، وقد حرف تحقيق (خشيت) فعل وفاعل (بأن) الباء زائدة، وأنْ مصدرية ناصبة (أموت) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة علىٰ آخره والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من أن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لخشيت (ولم) الواو واو الحال ولم حرف نفي وجزم وقلب (تدر) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (للحرب) جار ومجرور متعلق بتدر أو بمحذوف حال من دائرة (دائرة) فاعل تدر مرفوع بالضمة الظاهرة (علىٰ ابني) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لدائرة وابني مضاف و(ضمضم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة والجملة من الفعل المنفي تدر وفاعله في محل نصب حال عن مفعول خشيت. والمعنىٰ: والله لقد أخاف الموت والحال أنه لم تدر للحرب دائرة علىٰ المذكورين، لا الموت علىٰ أي وجه. (هامش خبيصي).

الشاهد فيه: قوله: «ولم تدُرْ» حيث وقعت الجملة المضارعية المنفية حالاً مقروناً بالواو بلا ضمير وهذا جائز.

١١٣-إذْ يَتَّقُـون بِي الْأَسِـنَّة لم أخِـم عنهـا ولـو أني تضـايق مقـدمي(١)

ونحو: «جاءني زيد ما يركب» ومثال الماضي المثبت بهما قوله تعالىٰ: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [البقرة:٧٥]، وقول الشاعر:

١١٤-ذكرتُكِ والخطِّيُّ يَخْطِرُ بيننا وقـد نَهِلَـتْ منـا المثقفـة السُّـمْرُ(٢)

---

(١)- البيت لعنترة، وهو من بحر الكامل.

اللغة: «الأسنة» جمع سنان، وهي سنان الرمح «أخم» أي: لم أخف وأجبن وخام عنه خيماً أي: مال. «خام – يخيم – خيماً – خيماناً - خياماً» نكص وجبن. قاموس. تضايق مقدمي تضايق الموضع الذي هو قدامي من أن يدنو منه أحد.

الإعراب: (إذ) ظرف مبني على السكون في محل نصب بمعنى «حين» (يتقون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها (بي) جار ومجرور متعلق بالفعل يتقون (الأسنة) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (لم) حرف نفي وجزم وقلب (أخِم) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال (عنها) جار ومجرور متعلق بأخِم (ولو) الواو حرف عطف لو شرطية (أني) أن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمها (تضايق) فعل ماض مبني على الفتح (مقدمي) مقدم فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومقدم مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، ولو شرطها محذوف تقديره ثبت، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لثبت محذوف.

الشاهد فيه: قوله: «لم أخم» ووجه الاستشهاد: حيث وقعت الجملة المضارعية المنفية حالاً بالضمير وحده.

(٢)- البيت من الطويل وهو لأبي العطاء السِّنْدِي.

اللغة: (الخَطِّي) بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء مشددة أي: الرمح المنسوب إلى خط وهو مرفأ ترسي فيه سفن الرماح المجلوبة من الهند وقوله: (يخطر) بكسر الطاء من خطَر يخطِر كضرب يضرب معناه يهتز وقوله: (نهلت) بكسر الهاء أي: شربت إذ النهل الشرب أولاً، وأما ثانياً فيقال له علل والمراد بشربت من الدم بسبب الطعن والمراد شربها تلطخها وقوله: المثقفة السمر أي: الرماح المعتدلة.

=

وبالواو وحده [كقولك]: «جاء زيدٌ وقد ركب عمرو»، وقول الشاعر:

١١٥ -وجالدتهم حتى اتقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب(١)

الإعراب: (ذكرتك) ذكر فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل وكاف المخاطبة ضمير متصل في محل نصب مفعول به (والخطي) الواو حالية، الخطيّ مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (يخطر) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال (بيننا) بين مفعول فيه ظرف مكان، منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل يخطر، وهو مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه (وقد) الواو حالية أو عاطفة وقد حرف تحقيق (نهلت) نهل فعل ماض والتاء تاء التأنيث (منا) جار ومجرور متعلق بنهلت (المثقفة) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (السمر) نعت للمثقفة ونعت المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة من نهل وفاعله في محل نصب حال ومعطوفة على جملة «الخطّي يخطر».

الشاهد فيه: قوله: «وقد نهلت» الجملة ماضية مثبتة وأتت حالاً مربوطة بالواو، واستدل المصنف على أنها حال مربوطة بالواو، والضمير، ولا يصح الاستشهاد به؛ لأن فاعله ظاهر كما ترى فحينئذ لا ضمير في نهلت، فيكون من أمثلة الواو وحده فتأمل.

(١)-هذا البيت من بحر الطويل وقائله علقمة بن عَبَدة بن النعمان، ويلقب بعلقمة الفحل. ويروى: فجالدتهم بالفاء.

اللغة: (جالدتهم): من الجلد أي: ضربتهم وفي رواية جادلتهم أي: خاصمتهم من المجادلة وهي المخاصمة، والجدال: أشد الخصام في الصحاح اتقى يتقي أصله اوتقى على افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأبدلت منها التاء فأدغمت فلما كثر استعمالها على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحروف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء فيهما فخففت ثم لم تجد العرب مثالاً في كلامهم يلحقونه به فقالوا اتقى يتقي مثل قضى يقضي (الكبش): السيد وفي الصحاح كبش القوم سيدهم (حان): قرب يقال: حان حينه أي: قرب وقته. (هامش خبيصي).

الإعراب: (وجالدتهم) الواو حسب ما قبلها وجالد: فعل ماض، والتاء فاعل، وهم ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به (حتى) حرف غاية وجر (اتقوك) اتقى فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والواو فاعل، وكاف الخطاب مفعول به وجملة اتقوك في تأويل مصدر مجرور بحتى متعلق بجالدتهم (بكبشهم) بكبش جار ومجرور

=

وقول امرئ القيس:

١١٦-فجئت وقد نَضَّت لنوم ثيابها   لـدى الستر إلا لبسة المتفضِّل(١)

وبالضمير وحده [نحو] «جاء زيد قد ركب»، وقول الشاعر:

١١٧-وقفت بربع الدار قد غَيَّر البلى   معارفها والساريات الهواطل(٢)

متعلق باتقى، وكبش مضاف وهم مضاف إليه (وقد) الواو واو الحال وقد حرف تحقيق (حان) فعل ماض (من شمس) جار ومجرور متعلق بحان، وشمس مضاف والنهار مضاف إليه (غروب) فاعل حان مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «وقد حان» الجملة ماضية مثبتة، وأتت الجملة حالاً مربوطة بالواو وحده.

(١)- سبق تخريجه برقم (٩٧) في شواهد المفعول له؛ فليرجع إليه لمزيد الفائدة.

الشاهد فيه هنا: قوله: «وقد نضت» فإنها جملة ماضية مثبتة وقعت حالاً بالواو وحده فلذلك لزمتها قد.

(٢)- البيت من بحر الطويل، وهو للنابغة الذبياني يرثي بها النعمان بن الحارث الغسَّاني.

اللغة: (وقفت) يقال: وقفت الدابة تقف وقوفاً ووقفتها أنا وقفاً يتعدى ولا يتعدى فوقفت في البيت إما من الوقوف اللازم أو المتعدي الربع: المنزل والدار وعن ثعلب موضع الدار حيث أقاموا في الربيع، وقيل: الربع أهل المنزل (البلى) اسم من بلي الثوب بكسر العين يبلى بفتح العين بِلىً بكسر الباء فإن فتحتها مددت، (معارفها) أي: معالمها، (الساريات) جمع سارية وهي السحابة التي تأتي ليلاً، (الهواطل) جمع هاطلة من الهطل وهو تتابع المطر. (هامش خبيصي).

الإعراب: (وقفت) وقف فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (بربع) جار ومجرور متعلق بالفعل وقف وربع مضاف و(الدار) مضاف إليه، (قد) حرف تحقيق (غير) فعل ماض مبني على الفتح (البلى) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، (معارفها) معارف مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف وهاء الغائبة ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال (والساريات) الواو عاطفة والساريات معطوف على البلى مرفوع بالضمة الظاهرة (الهواطل) صفة للساريات مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (قد غيَّر البلى معارفها) حيث جاءت الجملة الفعلية المثبتة حالاً مسبوقة بقد وحدها، والرابط لهذه الجملة بصاحبها هو الضمير في «معارفها» ولم يربطها بالواو وهذا جائز =

ومثال[١] الماضي المنفي بهما: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾ [البقرة:٢٦٧]، وبالواو وحده كقول الشاعر:

١١٨-دهم الشتاء ولست أَمْلِكُ عُـدَّةً والصَّبْرُ في السَّبُرَاتِ غير مُطِيْـعِ[٢]

وبالضمير وحده نحو: «جاءني زيد ما خرج غلامه» **(ولا بُدَّ في الفعل الماضي المثبت)** حيث وقع حالاً **(من «قد» ظاهرة)** كما بَيَّنَّا **(أو مقدرة)** كقوله تعالىٰ: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء:٩٠]، فيما هو بالضمير وحده وقوله تعالىٰ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة:٢٨]، فيما هو بالواو والضمير أي: قد حصرت صدورهم وقد كنتم أمواتاً، والوجه في ذلك أن

عند الكوفيين والبصريين جميعاً حيث لم يختلفوا في جواز ترك الواو ما دام في جملة الحال ضمير يربطها بصاحب الحال، ولكنهم يختلفون في جواز ترك (قد) فالكوفيون يجيزون تركها والبصريون لا يجيزون ذلك.

(١)- ما ورد من التمثيل في قوله: ومثال الماضي المنفي..إلخ ثابت في نخ (أ، ج، د) والذي في نخ (ب): ومثال الماضي المنفي: جاء زيد وما ركب فيما هو بالواو، والضمير وجاء زيد، وما ركب عمرو فيما هو بالواو وحده ونحو جاء زيد ما ركب فيما هو بالضمير وحده اهـ فليعلم. (تعليق).

(٢)- البيت من بحر الكامل وهو بلا نسبة في الدرر وهمع الهوامع للسيوطي وشرح عمدة الحفاظ.

الإعراب: (دهم) فعل ماض مبني على الفتح، (الشتاء) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، (ولست) الواو حالية، وليس فعل ماض ناقص ناسخ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء اسمها (أملك) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (عدةً) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والصبر الواو استئنافية، (والصبر) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (في السبرات) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال (غير) خبر، (مطيع) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (ولست أملك عدة) حيث اكتفي بالواو رابطاً منفرداً في جملة الحال المصدرة بليس والأكثر اجتماع الواو والضمير كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾ [البقرة:٢٦٧].

الماضي المثبت يدل على الانقضاء والحال على عدمه، و«قد» تُقَرِّبُ الماضي من الحال[١]، فأما الماضي المنفي فإنه يستمر النفي إلى الحال[٢] فلم يحتج إلى «قد» ذكره ركن الدين.

(ويجوز حذف العامل) في الحال لقيام قرينة كما جاز في المصدر والمفعول به وغيرهما وذلك **(كقولك للمسافر: راشداً مهدياً)** وللقادم [مِنْ سفرٍ] مأجوراً مبروراً، وللمحدث: صادقاً، أي: سافرت، وقدمت، وحدثت، وهذا مثال القرينة الحالية، ومثال المقالية قولك: راكباً، جواباً للقائل كيف جئت؟ وبلى مسرعاً، للقائل: لم تنطلق، أي: جئت وانطلقت، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ۝٣ بَلَى قَادِرِينَ﴾ [القيامة:٤]، أي: نجمعها قادرين **(ويجب[٣])** حذف العامل **(في)** الحال **(المؤكدة[٤])** لمضمون الجملة الاسمية

---

(١)- بيان ذلك أنك إذا قلت: «قد قام زيد» فهو دال على أن قيامه قريب من إخباري بخلاف قولك: «قام زيد»، فإنه ليست من هذه الدلالة فثبت أن ذلك مستفاد من (قد). هطيل.

(٢)- قال في (السعيدي) ما لفظه قال الإمام الحديثي: أصابوا في الحكم لا في العلة؛ لأن الحال التي نحن فيها ليست الفارقة بين الماضي والمستقبل وليست قد فيما نحن فيه مقربة للماضي من الحال الفارقة بل العلة أن أصل (قد) لما كانت لاقتران الماضي وتقريبه من الحال المتوسط بين الماضي والمستقبل يؤتى بها فيما نحن فيه لتدل على اقترانها ومصاحبتها لعاملها المقيد بها. (منه).

(٣)- لوجود الشرطين، وهما القرينة الدالة على خصوصية الفعل المحذوف، ولفظ الجملة الواقعة موقعه وسادة عنه، وهي «زيد أبوك».

(٤)- والمؤكدة تفارق المنتقلة بوجهين أحدهما أنها تدوم بدوام صاحبها، بخلاف المنتقلة فإنها غير مستمرة، الثاني: أنها لا تأتي إلا بعد تقدم ما يشعر بها، وإلا بطل معنى التأكيد بخلاف المنتقلة. شرح المفصل – والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة، ولا بد في المؤكدة من قيد آخر، وهو أن تكون تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عاملها مذكوراً فكيف يكون حذفه واجباً نحو «الله شاهد قائماً بالقسط»؟ (جامي).

السابقة **(مثل: زيد[١] أبوك عطوفاً)** فهذا حال مؤكدة لمضمون[٢] زيد أبوك إذ مضمونه العطف والحنو، والعامل محذوف وجوباً، **(أي: أحقه[٣])** عطوفاً، أو أثبته، ومنه قول الشاعر:

١١٩-أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي وهل بدارة ياللناس مِنْ عَار[٤]

(وشرطها) أي: شرط الحال المؤكدة الواجب حذف فعلها **(أن تكون)** الحال **(مقررة لمضمون جملة اسمية)** كما بَيَّنَّا لا فعلية، فلا يجب حذف عاملها كقوله

---

(١)- فزيد مبتدأ، وأبوك خبره، وعطوفاً حال مؤكدة، والعامل فيها فعل واجب حذفه تقديره: أثبته أو أحقه، عطوفاً من المفعول، وهو الضمير المنصوب في أثبته أو أحقه، وإنما وجب حذف الفعل؛ لأن الأب يشعر بالعطف وثبوته. «رصاص».

(٢)- أي: اللازم مضمون (زيد أبوك) إذ مضمنه الأبوة، ومن لازمها العطف.

(٣)- بفتح الهمزة أو ضمها، مِنْ حققت الأمر بمعنى تحققته، أي: صرت منه على يقين، أو من أحققت الأمر لهذا المعنى بعينه؟ (جامي).

(٤)- البيت من بحر البسيط وهو لسالم بن دارة.

اللغة: يفخر الشاعر بانتسابه إلى أمه دارة، والتي يعتز القوم بالانتساب إليها لأنها شريفة، متسائلاً: هل يكون معاباً من انتمى إليها.

الإعراب: (أنا) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ (ابن) خبر مرفوع، هو مضاف و(دارة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية، والتأنيث (معروفاً) حال منصوب (بها) جار ومجرور متعلقان بمعروفا (نسبي) نائب فاعل لمعروفا مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء وهو مضاف، والياء في محل جر بالإضافة، (وهل) الواو حرف عطف، وهل حرف استفهام (بداره) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم تقديره موجود (يا) حرف نداء للاستغاثة (للناس) اللام: حرف جر زائد الناس: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل الاستغاثة المحذوف تقديره: أدعو (من) حرف جر زائد (عار) اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: (معروفاً) فإنها حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها.

(*)- هذا الشاهد غير موجود في (ب، ج).

تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء:٧٩]، و﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ [النحل١٢]، و﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾﴾ [الشعراء]، و﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [التوبة]، و﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾﴾ [مريم]، و﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾(١) [النمل:١٩]، وقول الشاعر:

١٢٠-وتضيء في وجه النهار منيرةً   كجُمانة البَحْرِيِّ سُلَّ نظامها(٢)

---

(١)- وقد يلزم بعض الأسماء الحالية نحو: كافة، وقاطبة، ولا يضافان، وتقع كافة من كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خُطِّئوا فيه.

(٢)- البيت من بحر الكامل وهو للبيد بن ربيعة العامري، من معلقته المشهورة، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش، ويروىٰ: «وجه الظلام» بدل «النهار» وعلىٰ ذلك الإعراب.

اللغة: «تضيء» يريد أنها شديدة البياض «وجه النهار» المراد به آخره لأن الألوان أشد إشراقاً في آخره، «جمانة» بضم الجيم –اللؤلؤة الصغيرة «البحري» أراد بها الغواص «نظامها» أي: خيطها.

الإعراب: (تضيء) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (في وجه) جار ومجرور متعلق بتضيء ووجه مضاف و(الظلام) مضاف إليه مجرور بالكسرة (منيرة) حال مؤكدة من فاعل تضيء المستتر فيه (كجمانة) جار ومجرور متعلق بمحذوف إما صفة لمنيرة منصوبة وقيل: صفة لمصدر محذوف واقع مفعولاً مطلقاً للفعل تضيء؛ إذ التقدير: تضيء إضاءة كائنة كجمانة، وقيل: حال ثانية من فاعل تضيء وقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره هي كجمانة وجمانة مضاف و(البحري) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (سُلَّ) فعل ماض مبني للمجهول مبني علىٰ الفتح (نظامها) نظام نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، ونظام مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه وجملة سل نظامها من الفعل المبني للمجهول، ونائب فاعله في محل نصب حال علىٰ تقدير قد.

الشاهد فيه: قوله: «منيرة»، فإنه حيث وقعت حالاً من فاعل تضيء، وهي مؤكدة لعاملها، حيث توافقه معنى لا لفظاً.

[التمييز]

(التمييز[١]) له شبه بالمفاعيل من حيث إنه فضلة بعد تمام الجملة[٢]، وشرطه أَنْ يكون نكرة[٣]، وجامداً، وفارساً في: «لله دره فارساً» مؤول بالجامد، أي: لله دره رجلاً فارساً.

وحقيقته: **(ما يرفع الإبهام المستقر)** لتخرج الصفة في قولك: «أبصرت عيناً جارية» فإنها وإن ميزت العين [بالصفة] عن المبصرة وعن عين الذَّهب ونحوه الذي كانت تحتمله العين فصارت مبهمة لأجله فإن ذلك الإبهام ليس بمستقر من أصل وضع اللغة؛ إذ واضع العين لم يضعها إلا لمعنى واحد من هذه المعاني، وإنما وقع الاشتراك من بعد بخلاف عشرين فإنها موضوعة لكل عددٍ فإذا ميزت بنحو: «درهماً» ارتفع ذلك الإبهام المستقر من أصل وضع اللغة.

وقوله: **(عن ذات)** يحترز من الحال فإنه يرفع الإبهام عن هيئة[٤] الذات،

---

(١)- ولما فرغ من ذكر الحال شرع في التمييز، وقدمه على المستثنى لكونه منصوباً بغير واسطة فقال.

(٢)- وهذا معنى كونه فضله هنا، لا أنه يصح الاستغناء عنه كما تقدم مثل هذا في الحال في بعض الصور كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء:٣٧]، (تعليق).

(٣)- لأن المقصود رفع الإبهام، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأصل فلو عرِّف وقع التعريف ضائعاً، وأجاز الكوفيون كونه معرفة نحو «سفه نفسه»، و«بطرت معيشتها»، و«الحسن الوجه». (هطيل). وهو عند البصريين منصوب على التشبيه بالمفعولية، والله أعلم.

(٤)- لكن الصفة في نحو «جاءني رجل طويل أو ظريف» تدخل فيه، لأن رجلاً ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال فبذكر أحد أوصافه يتميز عما يخالفه كما يتميز بطويل وقصير، فطويل إذاً رفع الإبهام المستقر أي: الثابت وضعاً على ما فسره المصنف من الذات المذكورة، وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو «جاءني العالم زيد»، وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو «مررت به زيد»؛ لأنه يرفع الإبهام عن المقصود بالضمير كما في «نعم رجلاً زيد»، ويدخل فيه أيضاً المضاف في نحو «خاتم فضة» كما يدخل فيه إذا انتصب؛ لأن معنى النصب والجر فيه سواء، وكذا يدخل في المجرور في مائة رجل وثلاثة رجال. (نجم الدين).

وقولهم: «رجع القهقرى» كذلك يرفع الإبهام عن هيئة[(١)] الذات، وقوله: **(مذكورة)** مثل: عشرون درهماً، فإن عشرون ذات مذكورة **(أو مقدرة)** يدخل نوعا[(٢)] التمييز، إذ الذات التي فيها الإبهام قد تكون مذكورة كما في تمييز المفردات وقد تكون ذاتاً مقدرة كما تبين في تمييز الجمل **(فالأول)** وهو الذي عن ذات مذكورة **(عن مفرد)** لا عن جملة **(مقدار)** أي: مِنْ أحد المقادير الأربعة وهي: العدد والوزن والكيل والمساحة، وقد يكون في غيرها قليلاً كما يأتي، ولذلك قال [الشيخ]: **(غالباً)** يحترز من نحو: خاتم حديداً، فإن حديداً تمييز عن ذات، وهي غير مقدار؛ لأن المقدار ما كان له قدر يعرف به وزناً أو كيلاً أو عدداً أو مساحة **(إمَّا في عدد نحو: عشرون[(٣)] درهماً)** إلى تسعين **(وسيأتي)** في باب العدد تمييز كل عدد منه مفصلاً إن شاء الله تعالى **(وإما في غيره)** من كيل ووزن ومساحة **(مثل رطل زيتاً)** [بكسر راء رطل] في الوزن، [وبفتح الراء للرجل الدني].

(ومنوان سمناً) [فيهما] يشترك بين الوزن والكيل إذ المنا مكيال في جهة وميزان في جهة وقفيزان براً في الكيل **(وعلى التمرة مثلها زُبْداً)** جعلها الشيخ مثالاً للمساحة وفيه[(٤)] نظر، وإنما هو مقياس فقط، ومثال المساحة «جريب

---

(١)- لا عن الذات فإن الرجوع معنى معين؛ إذ ماهيته هي الانتقال إلى ما ابتدأ الذهاب عنه، ولكن هيئتة مجهولة بخلاف العشرين فمعناه في نفسه أمر مبهم. (شريف).

(٢)- الذي عن مفرد والذي عن نسبة.

(*)- قوله: «يدخل نوعا التمييز» غير موجود في (أ، د).

(٣)- في (ب، ج) وفي الرضي: عشرين.

(٤)- هذا نقله السيد من «الرصاص»، قلت: وفيه نظر؛ إذ ليس مراد الشيخ بقوله: «رطل زيتاً»، و«منوان سمناً»، و«مثلها زبداً» بيان أنواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد؛ لأنه يتم بأربعة أشياء، إما بنون الجمع كنون عشرين، وإما بالتنوين سواء كان ظاهراً نحو: رطلاً زيتاً أم مقدراً كما في خمسة عشر وكم، وإما بنون التثنية كما في منوان، وإما بالإضافة كما في «مثلها زبداً».

=

نخلاً» والجريب طوله ستون ذراعاً في عرض ستين ذراعاً **(فيفرد)** التمييز أي: لا يثنى ولا يجمع **(إن كان جنساً)** مثل سمناً وزيتاً وبراً ونحو ذلك، إذ يطلق على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه ولا فائدة فيهما، وإنما ذلك تكثير حروف لغيره فائدة **(إلا أن يُقْصَد[١] الأنواع[٢])** أي: أنواع المميز فلا بأس بالتثنية والجمع لبيان الغرض؛ لأن فيها مزيد فائدة نحو: «عندي راقود خلين»، و«أرطال سموناً»، و«أقفزة أبراراً»، ونحو ذلك **(ويجمع)** التمييز **(في غيره)** أي: في غير الجنس، وذلك في اسم الجنس، وهو ما لا يطلق على القليل والكثير نحو: «قمطر كتباً»، و«قنطار أثواباً، ورزمة بسطاً»، ونحو ذلك لمزيد الفائدة بالتثنية والجمع **(ثم إن كان)** المميز **(بتنوين)** ظاهر نحو: «رطل زيتاً»، و«راقود خلاً»، ونحو ذلك **(أو بنون التثنية)** نحو قفيزان ومنوان **(جازت الإضافة[٣])** لإمكانها وحصول المقصود من التمييز بها مع كونها أخف فتقول: «رطل زيتٍ» و«منوا سمن»، وما أشبه هذا **(وإلا)** يكن المميز[٤] كذلك **(فلا)** يجوز الإضافة؛

نعم، ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة؛ لأن المضاف لا يضاف ثانياً وقد ذكر معناه الرضي و(الجامي) وإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله. (جامي).

(١)- في (أ، د): تُقصَدُ، وفي (ب): يقصد بيان الأنواع. وفي (ج): يقصد تبيين الأنواع.

(٢)- أي: ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى أيضاً؛ لأنه لا يدل لفظ الجنس مفرداً عليها، فلا بد أن يثنى أو يجمع. قيل في تخصيص قصد الأنواع بالاستثناء نظر؛ لأنه كما جاز أن يقال: «طاب زيد جلستين» للنوع جاز أن يقال: «طاب زيد جلستين» للعدد ويمكن أن يجاب بأن المراد بالأنواع تخصيص الجنس سواء كان الخصوصيات الكلية أو الشخصية. اهـ جامي والله أعلم.

(٣)- ويخرج عن كونه تمييزاً اصطلاحاً.

(٤)- بتنوين، أو بنون التثنية، بل كان بإضافة، أو بنون الجمع. (جامي).

لأنك لو أضفت ما فيه تنوين مقدر نحو: «أحد عشر[(١)]» إلى مميزه وهو درهماً مثلاً جعلت ثلاثة أسماء كالاسم الواحد، ولو أضفت ما نونه مشبهة بنون الجمع نحو: «عشرين رجلاً» فإن أبقيت النون فهي مؤذنة بالانفصال، والإضافة تؤذن بالاتصال، وإن حذفتها فسد المعنى؛ إذ يلتبس أن العشرين للرجل المضاف إليه في قولك: «عشرو رجلٍ» فيحمل حيث لا لبس على هذا. ذكره ركن الدين وأما نحو: «مثلها زبداً»، فإن أضفت «مثل» مع بقاء الضمير فبقاؤه يقضي بالانفصال[(٢)]، وإن حذفته وقلت: مثلُ زبد فسد المعنى **(و)**[قد] يكون التمييز عن ذات مذكورة **(عن غير مقدار[(٣)] مثل خاتم حديداً)** و«باب ساجاً»، و«سوار ذهباً»، و«جبة خزاً» وكذلك كلما جدد[(٤)] للميز اسم خاص، ومميز بجنسه الذي يعمه وغيره **(والخفض أكثر[(٥)])** بإضافة خاتم إلى حديد؛ لأنه

(١)- وإنما أسقط لأجل البناء. (نجم).

(٢)- إذ لا يضاف الاسم إلى اسمين بلا حرف عطف.

(٣)- وذلك خمسة أشياء الأول «خاتم حديد» وجره أكثر؛ لأن أصله الإضافة، والثاني ما يأتي بعد رب كقولك: «ربه رجلاً» الثالث ما يأتي بعد المصادر التي لا فعل لها مثل: «ويحه رجلاً» الرابع ما يأتي بعد أفعل التفضيل مثل: «هو أشد استخراجاً»، والخامس: ما يأتي بعد التعجب كقولك: «ما أحسنه خطيباً ورجلاً». (أسرار).

(٤)- وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص بينه أصله ويصح إطلاق ذلك الأصل عليه. من شرح السيد الحسن الجلال. فإن قيل: ما الفرق بين ما جدد له اسم وما لم يجدد له اسم؟ فإنكم قلتم فيما جدد له اسم أن الإضافة فيه أكثر، وأما الذي لم يجدد له اسم فليس فيه إلا الإضافة فقط. قيل: الفرق إن المتجدد له اسم حصل له مخصص بواسطة تجدد الاسم فلم تجب الإضافة إذ المقصود منها التخصيص، وهو حاصل بدونها، وأما الذي لم يجدد له اسم فيحتاج إلى التخصيص، أي: فيضاف.

(٥)- استعمالاً لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة. (خالدي).

ليس من باب المقادير فكانت الإضافة أولى لأنها الأصل[(١)]، ويجوز رفع حديد ونحوه على أنه صفة لخاتم[(٢)]، وأما ما لم يتجدد له اسم يخصه من الجنس نحو: «جوزة قطن»، و«سعف مقل»، و«غصن ريحان»، و«عود رمان» فليس فيه إلا الإضافة فحسب.

(والثاني) وهو الذي يرفع الإبهام فيه عن ذات مقدرة فهو ما يحصل **(عن نسبة في جملة أو[(٣)] ما ضاهاها)** أي: ما شابهها **(مثل «طاب[(٤)] زيد نفساً»)** هذا مثال الجملة والتمييز فيه عن ذات مقدرة؛ لأنه إنما حصل الإبهام من نسبة الطيب إلى زيد وهو في المعنى لأمر يتعلق بزيد وهو النفس والأب والدار والعلم [كما يأتي] فتلك ذات مقدرة، فإذا أردت التمييز أظهرتها، **(و)**مثال مشابهة الجملة **(زيد طيب)** هذا اسم جنس، فطيب صفة مشبهة وفاعلها فيها، وليست بجملة لأن الاسم المشتق مع فاعله ليس بجملة بخلاف الفعل، وإنما يكون مشبهاً للجملة لكونه عمل عمل الفعل، ومن ذلك زيد طيب **(أباً)** هذا اسم جنس **(وأبوة)**، وهذا جنس يشمل القليل والكثير **(و)**زيد طيِّب **(داراً)** هذا اسم جنس[(٥)] **(و)**زيد طيب **(علماً)** هذا جنسٌ.

---

(١)- بل لكونها أخف.

(٢)- ويخرج عن كونه تمييزاً، اصطلاحاً.

(٣)- عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو «الحوض ممتلئ ماء» واسم المفعول نحو «الأرض مفجرة عيوناً»، والصفة المشبهة نحو «زيد حسن وجها»، واسم التفضيل نحو «زيد أفضل أباً»، والمصدر نحو «أعجبني طيبه أباً»، وكذلك ما فيه معنى الفعل نحو «حسبك زيد رجلاً». (جامي).

(٤)- طاب ليس فيه إبهام وكذا زيد، وإنما نشأ الإبهام من نسبة الطيب إلى ما يتعلق بزيد وهي ذوات مختلفة غير مذكورة فاحتيج إلى التبيين. هطيل.

(٥)- حقيقة اسم الجنس الدال على حقيقة موجودة في أشخاص كثيرة مختلفين بالشخص لا بالحقيقة والجنس.

(أو)[١] كان الإبهام **(في إضافة مثل: «يعجبني طيبه»)** هذا مصدر مضاف إلى فاعله وقوله: **(أباً)** تمييز وهو اسم جنس كما مر **(وأبوة وداراً وعلماً)** هذا كله في الأسماء غير الصفات، **(ولله دره فارساً)** في الصفات.

(ثم إن كان) التمييز **(اسماً يصح جعله لما انتصب**[٢] **عنه)** أي: يكون راجعاً إلى المنسوب إليه وعبارة عنه اسم جنس كأباً، أو جنس كأبوة **(جاز أن**[٣] **يكون له)** أي: للمنتصب عنه فيصح أن تقصد بقولك: أباً، وأبوّة [في قولك: «طاب زيدٌ أباً، وأبوّة»] زيداً نفسه فيكون المعنى طاب زيد أباً لأولاده، وكذلك أبوة فيكون زيد هو الأب **(و)**يصح أن تقصد بقولك أباً وأبوة أنه طاب أبو زيد له، فيكون قوله أباً وأبوة **(لمتعلقه)** أي: لمتعلق زيد وهي أبوه وآباؤه **(وإلا)** يصح جعل التمييز لما انتصب عنه نحو داراً وعلماً **(فهو لمتعلقه)** إذ لا يصح أن يكون زيد هو الدار والعلم، وإنما هما متعلقان به تعلق ملك واشتمال **(فيطابق فيهما)** أي: في الراجع إلى المنتصب عنه، والراجع إلى المتعلق به **(ما قصد)** من التوحيد والتثنية والجمع فتقول فيما كان زيد [فيه] هو الأب: «طاب زيد أباً»، و«الزيدان أبوين» و«الزيدون آباء» وفيما كان لمتعلقه إذا أردت أبا زيد قلت:

---

(١)- عطف على قوله في جملة أو ما ضاهاها. (جامي).

(٢)- ونعني بما انتصب عنه الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فنصبه كزيد في طاب زيد نفساً، فإن الأصل طابت نفس زيد. (نجم الدين).

(٣)- قوله: جاز أن يكون له ولمتعلقه..إلخ قال في (غاية التحقيق) ما لفظه: فإن قيل: الشرطية الأولى منقوضة بقولك: نفساً في قولك: «طاب زيد نفساً»، فإنه يصح أن يجعل اسماً لما انتصب عنه ولمتعلقه أي: طاب زيد من حيث إنه نفس من النفوس، أو من حيث إن له نفس من النفوس تعلقت به فتعين أن كل موضع يصح جعله اسماً لما انتصب عنه جاز فيه كلا الأمرين من كونه له وكونه لمتعلقه وأن كل موضع لم يصح جعله لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه. قال شيخي وأستاذي فداه نفسي وروحي هذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع. منها (بلفظها).

«طاب زيد أباً» وإن أردت أباه وأمه، قلت: «طاب زيد أبوين»، وإن أردت جماعة من آبائه وأمهاته، قلت: «طاب زيد آباء»، وفيما يتعلق به «طاب زيد داراً[(١)]»، ودارين أو أدواراً **(إلا أن يكون)** التمييز **(جنساً)** نحو أبوة وعلماً فلا تثنية في ذلك ولا جمع؛ لأنه يعم القليل والكثير فلا تأتي فيه التثنية والجمع بفائدة **(إلا أن تَقْصدَ[(٢)] الأنواع)** من الأبوة والعلم فتقول: «طاب زيد أبوتين وأبوات» و«علمين وعلوماً»؛ لأن في قصد الأنواع مزيد فائدة فحسنت التثنية والجمع لذلك المقصد **(وإن كان)** التمييز **(صفة)** أي: من الأسماء المشتقات نحو: «فارساً» في لله دره فارساً **(كانت له)** أي: للمميز[(٣)] لا لمتعلقه **(وطبقه)** أي: مطابقة له في إفراد وتثنية وجمع فتقول: «لله دره فارساً» ولله درهما فارسين «لله درهم فرساناً» **(واحتملت[(٤)] الحال)** ويكون المراد بقول: «لله دره فارساً» التعجب منه حال فروسيته لكن جعله تمييزاً أولى لإفادته التعجب من فراسته والتعريض بمدحه أبداً مستمراً سواء كان في حال الفراسة أم لا، بخلاف ما إذا جعلت حالاً فلا يكون ذلك إلا في حال الفراسة، إذ الحال قيد في صاحبها[(٥)]

---

(١)- فإن قصد داراً واحدة لجماعة من الزيدين وجب أن يقول: طاب الزيدون داراً، والحاصل أن المطابقة ليست باعتبار الملفوظ، بل باعتبار المقصود.

(٢)- متن كتبة البشرى وغيره، وشرح الرضي: يُقصَدَ.

(٣)- المميز هو الذات المبهمة المقدرة في لله دره فالأولى أن يقال: كانت له أي: للمتنصب عنه كما في الغاية وفي هامش نخ (ب): والمميزات مقدرة لا نحو الضمير الذي انتصب عنه في «لله دره فارساً» وعبارة الغاية أي: كانت تلك الصفة صفة للمنتصب عنه.

(٤)- ورجح المصنف كونها تمييزاً قال: لأن المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية فإذا جعل حالاً اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وأنا لا أرى فرقاً؛ لأن معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا يمدح في غير حال الفروسية إلا بها، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه في حال فروسته. (نجم الدين).

(٥)- والصواب ما قصده المتكلم حالاً أو تمييزاً.

(ولا يتقدم التمييز[١]) على المميز المفرد نحو: «عشرين درهماً» و«منوان سمناً»، وسائر أخواتها وفاقاً بين النحويين، وذلك لضعف العامل في التمييز، إذ العامل في درهماً النصب قولك: «عشرون» وهو المشبه للفعل من جهة كونه تم بنفسه كتمام الفعل بفاعله، أو لأن عشرون درهماً مشبه[٢] بضاربون زيداً، ومنوان سمناً مشبه بضاربان عمراً، والمشبه دون المشبه به إلا ما قد ورد شاذاً كقوله:

١٢١-ونارنــا لم يُــرَ نــاراً مثلهــا قَــدْ عَلِمَــتْ ذاك مَعَــدّ كلهــا[٣]

---

(١)- لأن التمييز بيان والبيان قبل الإجمال ممتنع. والله أعلم.

(٢)- وجه الشبه بين التمييز واسم الفاعل من حيث كون كل واحد فيه نون جمع في المجموع أو نون تثنية في المثنى. والله أعلم.

(٣)- البيت من بحر الرجز وهو بلا نسبة.

اللغة: «النار» مؤنثة، لم يُرَ: من الرؤية بمعنى الإبصار، ويجوز أن يكون من رؤية القلب فيكون ناراً أحد مفعوليه فلا شاهد فيه. «معد» أبو العرب وهو معد بن عدنان والمراد كل العرب الذين هم ذريته. (هامش خبيصي بتصرف يسير).

الإعراب: (ونارنا) نار مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ونار مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر بالإضافة (لم) حرف نفي وجزم وقلب (ير) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة (ناراً) تمييز لمثل تقدم عليه وهذا الإعراب إذا كانت الرؤية بصرية، وأما إذا كانت قلبية فإن ناراً مفعول ثان فلا شاهد فيه هنا (مثلها) مثل نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (قد) حرف تحقيق (علمت) علم فعل ماض مبني على الفتح والتاء تاء التأنيث (ذاك) اسم إشارة به مبني على السكون في محل نصب مفعول به والكاف حرف خطاب (معد) فاعل علم مرفوع بالضمة الظاهرة (كلها) تأكيد لمعد مرفوع بالتبعية، وكل مضاف، وضمير الغائبة ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه: قوله: (ناراً) فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو «مثلها» للضرورة وقيل: الرؤية قلبية وناراً مفعول به ثان ومثلها: مفعولاً أولاً ناب عن الفاعل وحينئذ لا شاهد فيه، والله أعلم.

أي: لم ير مثلها ناراً **(و)**أما في تمييز الجمل فقد قال الشيخ: **(الأصح أن لا يتقدم)** التمييز **(على الفعل)** في قولك: طاب زيد نفساً فلا يقال: نفساً طاب زيد؛ لأن التمييز فاعل[١] في المعنى إذ أصله طابت نفس زيد فعدل إلى جعله تمييزاً للمبالغة[٢] وقس على هذا **(خلافاً للمازني والمبرد[٣])** فيجوز تقديمه على الفعل عندهما قياساً على سائر الفضلات ولوروده في قول الشاعر:

١٢٢-ضَيَّعْتُ حَزْمي في إبعادي الأملا   وما ارعويت ورأسي شيباً اشتعلا[٤]

وقول الآخر:

---

(١)- والفاعل لا يتقدم على فعله.

(٢)- وهو الإبهام ثم التفسير.

(٣)- والكسائي.

(٤)- هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وهو من بحر البسيط.

اللغة: «الحزم» ضبط الرجل أمره، وأخذه بالثقة «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغي لي والإرعواء الرجوع الحَسَن.

الإعراب: (ضيَّعت) فعل وفاعل (حزمي) حزم مفعول به لضيع وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (في إبعادي) جار ومجرور متعلق بضيع وإبعاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله و(الأملا) مفعول به للمصدر والألف للإطلاق (وما) الواو عاطفة وما نافية (ارعويت) فعل وفاعل (ورأسي) الواو: حالية ورأس مبتدأ ورأس مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه (شيباً) تمييز متقدم على عامله وهو قوله اشتعلا الآتي (اشتعلا) اشتعل فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والألف للإطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وجملة «ورأسي شيباً اشتعلا» في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: (شيباً) حيث تقدم – وهو تمييز – على عامله المتصرف وهو قوله: اشتعل، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد، والكسائي والمازني، وابن مالك في غير الألفية، ولكنه في الألفية قد نص على ندرة ذلك. (هامش ابن عقيل بشرح محمد محيي الدين عبدالحميد، بتصرف يسير).

١٢٣-أنفساً تطيبُ بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا(١)

وقول الآخر:

١٢٤-أَتَهْجُرُ ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تَطِيْبُ(٢)

---

(١)- البيت من المتقارب وأقصى نسبة له أنه لشاعر من طيء لم يسمه النحاة.

اللغة: «تطيب» تطمئن «نيل المنى» إدراك المأمول «ونيل مصدر نال الشيء يناله نيلاً ومنالاً إذا حصل عليه «المنى» بضم الميم جمع مُنْية بضم فسكون: اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب إليه. «المنون» الموت قال الفراء: المنون: مؤنث وتكون واحدة وجمعاً. (توضيح المقاصد).

المعنى: كيف تستلذ نفس الظفر بما تتمناه والموت يطلبها أكيداً؟

الإعراب: (أنفساً) الهمزة للإستفهام التوبيخي ونفساً تمييز تقدم على عامله وهو قوله تطيب الآتي منصوب بالفتحة الظاهرة (تطيب) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (بنيل) جار ومجرور متعلق بتطيب ونيل مضاف و(المنى) مضاف إليه (وداعي) الواو حالية داعي مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وداعي مضاف و(المنون) مضاف إليه (ينادي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى داعي المنون، وجملة ينادي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «داعي» وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال (جهارا) مفعول مطلق لعامله ينادي والأصل فيه أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: ينادي نداء جهاراً فلما حذف المصدر حَلَّ محله، وأعرب إعرابه، وهذا شائع وكثير في اللغة.

الشاهد فيه: قوله: (أنفساً تطيب) حيث قدم التمييز «نفساً» على عامله تطيب مع أنه فعل متصرف، وهذا قليل بل نادر عند سيبويه، والجمهور، وقياسي عند الكسائي، والمبرد والمازني.

(٢)-هذا البيت من الطويل وينسب للمخبل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري.

المعنى: ما ينبغي لليلى أن تهجر محبها وتتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

الإعراب: (أتهجر) الهمزة للاستفهام الإنكاري وتهجر فعل مضارع (ليلى) فاعل تهجر (بالفراق) جار ومجرور متعلق بالفعل تهجر (حبيبها) حبيب مفعول به لتهجر وحبيب مضاف وهاء مضاف =

ولأن التمييز [أيضاً] مشبه بالمفعول به وقد جاز فيه التقديم.

إليه (وما) الواو واو الحال و(ما) نافية، (كان) فعل ماض ناقص واسمها ضمير الشأن (نفساً) تمييز متقدم على العامل فيه وهو قوله تطيب الآتي (بالفراق) جار ومجرور متعلق بتطيب (تطيب) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى والجملة من تطيب، وفاعله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «نفساً» حيث تقدم -وهو تمييز- على عامله «تطيب» مع كونه متصرفاً، والأصل تطيب نفساً. وهذا التقديم عند الجمهور ضرورة فلا يقاس عليه.

[الاستثناء]

(المستثنى) وهو من جملة المنصوبات وله شبه [عام] بالمفاعيل من حيث إنه فضلة للمستثنى[(١)] منه وله بالمفعول معه شبه خاص من حيث إنه منصوب بواسطة مثله وهو نوعان **(متصل ومنقطع فالمتصل: المخرج)** أي: المحكوم بإخراجه **(من متعدد)** قبل إثبات الحكم لذلك المتعدد ففي قولك: «جاء القوم إلا زيداً» يقدر أنه حكم على زيد بالخروج من جملة القوم قبل الحكم عليهم بالمجيء، ونحو: ذلك فلا إشكال حينئذ يرد على الاستثناء[(٢)] وسواء تعدد المستثنى منه **(لفظاً)** نحو: «جاءني الرجال أو القوم إلا زيداً» **«أو تقديراً»** نحو: «ما جاءني إلا زيد «في المفرغ»، و«ما جاءني أحد إلا زيد» في البدل وقوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا[(٣)] اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء:١٥٧]، فإن اتباع الظن وإن لم يكن داخلاً في العلم تحقيقاً فهو داخل فيه تقديراً؛ إذ قد أجري مجراه في كثير من

---

(١)- اعلم أنه قسم المستثنى قسمين وحَدَّ كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى؛ لأنهما مختلفا الماهية؛ لأن أحدهما مخرج والآخر غير مخرج، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية. (خالدي).
وقيل: بل يمكن جمعه في حد باعتبار اللفظ؛ لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اجتماعهما في اللفظ فيقال: المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها. (خالدي).

(*)- اللام بمعنى بعد كقوله تعالى: (أقم الصلاة لدلوك الشمس)، أي: بعد.

(٢)- فإن قيل: الاستثناء بالمتصل مشكل؛ لأنك إذا قلت: «جاء القوم إلا زيداً» لا يخلو إما أن يكون داخلاً في عموم القوم أم لا، فإن كان داخلاً يكون المجيء مسنداً إليه فإخراجه بنفي المجيء عنه يكون كذباً وتناقضاً، وهذا باطل؛ لأن هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتعالى أن يوجد في كلامه الكذب والتناقض، وإن لم يكن داخلاً فيه لم يتحقق الإخراج من المتعدد، وهو شرط كما ذكر المصنف. قيل: إنه داخل فيه من حيث الإفراد واللفظ فأخرج عنه في التركيب والحكم؛ لأن المستثنى بيان تعبير، وكل كلام ألحق بآخره بيان التعبير يوقف حكم صدره على آخره كما في «ضربت زيداً رأسه»، و«أعجبني زيد علمه» فلا يلزمه شيء مما ذكره لاختلاف الجهة. (غاية).

(٣)- ظاهر كلام السيد أنه في الآية متصل والظاهر أنه منقطع كما ذكره صاحب الكشاف وهو الحق لأن الاتباع ليس من جنس العلم ولا الظن فتأمل.

المواضع وقوله: **(بإلا وأخواتها[(١)])** حاشا وعدا وخلا، وستأتي **(والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج)** من جملة المستثنى منه بحيث لو سكت عن المستثنى منه لم يدخل المستثنى في جملته نحو: «جاءني القوم إلا حماراً» بخلاف المتصل فيدخل، قال ابن السراج: ولا بد في الاستثناء المنقطع من أن يكون ما قبل إلا قد دل على المستثنى. قلت: وهذا يدق تعقله[(٢)] **(وهو[(٣)])** على أربعة أقسام الأول **(منصوب[(٤)])** بالفعل في نحو: «جاءني القوم إلا زيداً»، أو معنى الفعل المستنبط[(٥)] من معنى الجملة المستثنى منها نحو: «القوم إخوتك إلا زيداً» واختار ابن مالك أنه منصوب بإلا، وزعم أنه مذهب سيبويه، والمبرد، والجرجاني، وقال السيرافي: الناصب له ما قبله بتعدية إلا وقال الزجاج: ناصبه أستثني[(٦)] مقدراً، وهذا **(إذا كان بعد إلا غير[(٧)] الصفة)** يحترز من إلا التي هي صفة نحو: قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، فلها حكم سيأتي، ولا بد أن يكون **(في كلام موجب)** كما تقدم في المتعدد لفظاً، أو في

---

(١)- يخرج «جاءني القوم لا زيدٌ» و«ما جاءني القوم لكن زيد» و«جاءني القوم ولم يجيء زيد». (نجم الدين).

(٢)- وهو أن يكون بين المستثنى والمستثنى منه علاقة كالحمار، بخلاف «جاءني القوم إلا الأسد» فلا يدل مجيء القوم على الأسد. وهو مراد السيد بقوله: يدق تعقله.

(٣)- أي: المستثنى مطلقاً متصل ومنقطع.

(٤)- وجوباً.

(٥)- قوله: المستنبط من معنى الجملة..الخ ومعنى الجملة مضمونها وهو أخوة القوم للمخاطب والفعل المستنبط منه آخَوْكَ ومعناه الناصب للمستثنى إخوتك الذي هو الخبر كما لا يخفى، والله أعلم.

(٦)- وهذا في المتصل وأما المنقطع فالعامل فيه إلا؛ لأنها مُعَدٍّ بمنزلة لكن فإذا قلت جاء القوم إلا حماراً فتقديره لكن حماراً لم يجيء فحمار اسم لكن ولم يجيء خبرها. (رصاص).

(٧)- واعلم أنه لا حاجة إلى قوله: غير الصفة؛ لأن الضمير في كان عائد إلى المستثنى والواقع بعد إلا الصفة ليس مستثنى. (سعيدي).

حكم الموجب نحو: «ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً» إذ معناه كل الناس أكل الخبز إلا زيداً، فأما إذا كان بعد نفي أو نهي أو استفهام فسيأتي حكمه ولا بد أن يكون المستثنى منه[١] مذكوراً يحترز من نحو: «قرأت إلا[٢] يوم كذا»، وسيأتي وهذا القيد زائد في قليل من النسخ، ومثال ما جمع القيود نحو: «جاءني القوم إلا زيداً» فيجب نصب زيد **(أو)** كان المستثنى **(مقدماً[٣] على المستثنى منه)** نحو: «ما جائني إلا أخاك أحدٌ» فإنه يجب نصبه ولو كان في غير الموجب، إذ لا يتصور فيه البدل مع تقدمه؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه كقول الكميت:

١٢٥- ومـا لي إلا آل أحمـد شـيعة ... وما لي إلا مشعب[٤] الحق مشعب[٥]

---

(١)- في نخ للمتن مخطوطة زيادة: (والمستثنى منه مذكور مثل جاءني القوم إلا زيداً) خلافاً لبقية النسخ.

(٢)- قلت: ولعله قد دخل في الاحتراز بقوله: في كلام موجب لأنه منفي في المعنى. (سيدنا صديق) يقال: التأويل بالنفي ضعيف كما يأتي فيكون محتاجاً إليه.

(٣)- واعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عما نسب إلى المستثنى منه نحو: «ما جاءني إلا زيداً أحد»، وإن تقدم على المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو: «القوم إلا زيداً ضربت». (نجم الدين).

(٤)- هذا في غير الموجب ومثاله في الموجب ما ذكر (الجامي) نحو: «جاءني إلا زيداً القوم».

(٥)- هذا البيت من الطويل وهو للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

اللغة: «شيعة» أشياع وأنصار «مشعب الحق» المراد أنه لا قصد له إلا طريق الحق ويروى مكانه مذهب الحق والمراد الطريق الذي يعتقد أنه الحق.

الإعراب: (وما) ما نافية (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (إلا) أداة استثناء (آل) مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة الآتي وآل مضاف و(أحمد) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية ووزن الفعل، (شيعة) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وهو المستثنى منه (وما) الواو عاطفة وما نافية (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (إلا) أداة استثناء (مشعب) منصوب على الاستثناء ومشعب مضاف و(الحق مضاف إليه =

وقال المازني: وكذا يجب النصب حيث تقدم على صفة المستثنى منه وإن تأخر عنه نحو: «ما جاءني أحد إلا أباك خير من زيد»، وخالفه سيبويه والأكثر **(أو)** كان المستثنى **(منقطعاً)** فإنه ينصب قول **(في الأكثر)** كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ۝١٩ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ۝٢٠﴾ [الليل]، ونحو قولك: «جاءني القوم إلا حماراً»؛ إذ لا يكون البدل بعد «إلا» إلا بدل البعض والحمار ليس بعضاً من القوم، وعن بني تميم جواز البدل في هذا بدليل قول الشاعر:

١٢٦ -وبلدةٍ ليس بها أَنِيْسُ إلا اليعافيرُ وإلا العِيْسُ(١)

(مشعب) مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آل أحمد»، وقوله: «إلا مشعب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين وجوباً؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، ولو لم ينصب على الاستثناء لأعرب بدلاً، والبدل تابع، والتابع لا يجوز تقدمه على المتبوع كما هو معلوم.

(١)- ينسب هذا البيت لعامر بن الحارث المعروف بجران العود.

وهو من أرجوزة له من مشطور الزجر.

اللغة: «أنيس»: مؤنس «اليعافير» جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية «العيس» بكسر العين واحدها أعيس أو جمع عيساء، وهي الإبل البيض يخالطه بياضها شيء من الشقرة.

الإعراب: (وبلدة) الواو واو رب وبلدة اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ (ليس) فعل ماض ناقص (بها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس المتقدم على اسمه (أنيس) اسم ليس مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (إلا) أداة استثناء (اليعافير) بدل من أنيس مرفوع مثله (وإلا) الواو عاطفة وإلا حرف زائد يفيد التأكيد (العيس) اسم معطوف بالواو على اليعافير، والمعطوف على المرفوع مرفوع والجملة من ليس واسمها في محل رفع خبر المبتدأ وهو بلدة.

الشاهد فيه: قوله: (إلا اليعافير) حيث رفع «اليعافير» على الإبدال على لغة بني تميم مع أن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغة العرب وهي لغة أهل الحجاز، وقد حملهم على ذلك أن المقصود هو المستثنى؛ فكأنه قال: ليس بها إلا اليعافير -وهذا رأي سيبويه- وأما المستثنى منه فكأنه غير مذكور، فصار كالاستثناء المفرغ، أو أنه توسع =

فأبدل اليعافير والعيس من الأنيس وليسا منه. قلنا: بل صارا منه لأنهما لما جاورا هذا المكان واختصا به صارا أنيسين له **(أو كان)** المستثنى **(بعد خلا وعدا)** فإنه ينصب **(في)** قول **(الأكثر)** نحو: «جاءني القوم خلا زيداً وعدا زيداً»؛ لأنهما فعلان فاعلهما مضمر فيهما وتعديا في الاستثناء خاصة[1] إلى مفعول بعدهما تقديره خلا[2] بعضهم زيداً وعدا بعضهم زيداً ومنه قول الشاعر:

١٢٧-يا من دحا الأرض ومن طحاها ... أَنْــزِلْ بهــم صــاعقةً أراهــا

تحــترق الأحشــاء مــن لظاهــا ... عَــدَا سُــلَيْمَى وعَــدَا أباهــا[3]

في معنى المستثنى حتى جعله نوعاً من المستثنى منه، فقدر اليعافير والعيس نوعاً من الأنيس وهذا ما لمح إليه السيد الشارح رحمه الله أو توسع في المستثنى منه فكأن الاستثناء في الحالتين متصل. وانظر: همع الهوامع، وكتاب سيبويه وشرح التصريح.

(١)- أما عدا فهو متعد في غير الاستثناء أيضاً يقال: عداه الأمر إذا جاوزه، وأما خلا فهو لازم فيه كما ذكر والله أعلم في (الخبيصي) حيث قال: لا يتعدى إلا في الاستثناء، وفي (الرضي)، وأما خلا فهو لازم يتعدى بمن نحو: «خلت الدار من الأنيس» وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم: افعل هذا وخلاك ذم وألزموها هذا التضمن في باب الاستثناء فيكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب. (بلفظه) فعلى هذا لا يتم ما ذكره صاحب الحاشية في خلا أيضاً من أن تعديه في الاستثناء خاصة فتأمل.

(٢)- فاعل خلا وعدا عند النحاة «بعضهم» وفيه نظر؛ لأن المقصود في «جاءني القوم خلا زيداً أو عدا زيداً» أن زيداً لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل، فالأولى أن يضمر فيه ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم أي: جاءني القوم خلا مجيئهم زيداً. (نجم الدين).

(٣)- هذان البيتان من أرجوزة لم يعرف قائلها، وقد أنشدهما ابن خروف بلا نسبة ذكر ذلك في شرح الشاطبي على الألفية وفي التكميل على شرح التسهيل.

اللغة: «دحا» الشيء بسطه وبابه عدا. «طحا» بسطه مثل (دحا) وبابه عدا «صاعقة» نار تسقط من السماء في وعد شديد «الأحشاء» ما اضطمت عليه الضلوع «لظاها» اللظى: النار، والتظاء النار التهابها.

الإعراب: (يا) حرف نداء (من) منادى نبتي في نخل تصب (دحا) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر

=

وعن بعضهم جواز[(١)] الجر بهما على أنهما حرفا جر بدليل قول الشاعر:

١٢٨- خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنّما   أُعُدُّ عيالي شعبةً مِنْ عِيَالكا[(٢)]

فيه جوازاً تقديره هو يعود على من (الأرض) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة دحا الأرض لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (ومن) الواو عاطفة ومن معطوف على «من» الأولى على أن من الموصول مع صلته في الموضعين في محل نصب على النداء (طحا) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير الغائبة مفعول به وجملة طحاها من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (أنزل) فعل دعاء تأدباً مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (بهم) جار ومجرور متعلق بأنزل وجملة «أنزل بهم» لا محل لها جواب النداء (صاعقة) مفعول به منصوب (أراها) أرى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائبة مفعول به، والجملة من أرى وفاعله ومفعولها في محل نصب صفة لصاعقة (تحترق) فعل مضارع (الأحشاء) فاعل تحترق والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة ثانية لصاعقة أو حال (من لظاها) جار ومجرور متعلق بتحترق أو بمحذوف حال من الأحشاء ولظى مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (عدا) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل المتقدم وهو «أنزل» وعلى قول البصريين هو عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير: عدا بعضهم، (سليمى) مفعول به منصوب بالفتحة (وعدا) الواو عاطفة وعدا مثل ما ورد في إعراب «عدا» الأولى، (أباها) أبا مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «عدا سليمى وعدا أباها» حيث نصب ما بعد عدا على أنها فعل ماض وفاعلها ضمير واجب الاستتار.

(١)- وقال السيرافي: لم أعلم خلافاً في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر. (غاية) وفي (الخبيصي): وعن بعضهم أنهما حرفا جر يجران ما بعدهما على كل حال. ظاهره وجوباً لا جوازاً.

(٢)- هذا البيت للأعشى وقد ورد في بعض الشواهد بلا نسبة، وهو من بحر الطويل.

اللغة: «أرجو» ضد اليأس، وتقول: رجا الإنسان الشيء يرجوه إذا أمله وتوقع حصوله «سواك» غيرك، «أعد» أي: أحسب «عيالي» العيال: هم أهل بيت الإنسان ومن يمونهم «شعبة» طائفة.

الإعراب: (خلا) حرف جر (الله) لفظ الجلالة مجرور بخلا والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي (لا) نافية (أرجو) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (سواك) سوى مفعول

=

وقول الآخر:

١٢٩-أبحنا حيَّهم قتلاً وأسراً عدا الشمطاء والطفل الصغير(١)

(و) تدخل عليهما ما المصدرية فتدل على أنهما فعلان فينصب بهما نحو: **(ما خلا)** نحو: «جاءني القوم ما خلا زيداً»، **(وما عدا)** بكراً، ومنه قول لبيد:

١٣٠-ألا كُلُّ شيء ما خلا الله باطلُ وكلُّ نَعِيْمٍ لا محالةَ زَائِلُ(٢)

به لأرجو وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه (وإنما) أداة حصر (أعد) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (عيالي) مفعول أول لأعد وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (شعبة) مفعول ثان لأعد (من عيالك) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة وعيال مضاف والكاف مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «خلا الله» حيث جر لفظ الجلالة (الله) على أن خلا حرف جر، وفيه شاهد آخر حيث قدم الاستثناء في أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فيه، وهذا جائز عند الكوفيين خلافاً للبصريين وأجاز الفريقان جميعاً تقديم المستثنى على المستثنى منه، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه، وفي قوله: «لا أرجو سواك» شاهد ثالث على أن سوى قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعول به. (هامش ابن عقيل).

(١)- هذا البيت من بحر الوافر بلا نسبة.

اللغة: «أبحنا حيهم» أراد أهلكنا واستأصلنا، والحي: القبيلة «أسراً» الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقياً بيده معترفاً بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.

الإعراب: (أبحنا): فعل وفاعل (حيهم): حي: مفعول به لأباح وحي مضاف والضمير مضاف إليه (قتلاً) تمييز (وأسرا) معطوف على قوله قتلاً (عدا) حرف جر (الشمطاء) مجرور بعدا (والطفل) الواو عاطفة والطفل معطوف على الشمطاء (الصغير) صفة للطفل.

الشاهد فيه: قوله: «عدا الشمطاء» حيث جر الشمطاء على أن عدا حرف جر. (هامش ابن عقيل).

(٢)- البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة العامري، وقد سبق تخريجه في الشاهد رقم (٢) أول الكتاب.

=

وبدليل دخول نون الوقاية على عدا نحو: قوله:

١٣١ -تُمَلُّ(١) الندامى ما عداني فـإنني   بكل الذي يهـوى نـديمي مولـع(٢)

وعند الأخفش وغيره أنَّ ما فيها زائدة وهما حرف جر(٣) (و)جاءني القوم

الشاهد فيه هنا: قوله: «ما خلا الله» حيث نصب لفظ الجلالة على أنه مفعول به، لسبق خلا (بها) المصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل، وفيه شاهد آخر: وهو توسط المستثنى بين جزأي الكلام في قوله (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) يريد: (ألا كل شيء باطل ما خلا الله).

(١)- فيه ضمير يعود على متقدم والندامى مفعول.

(٢)- ورد هذا البيت بلا نسبة، وهو من بحر الطويل.

اللغة: (تُمَلُّ): مضارع مبني للمجهول من الملل وهو السأم و(الندامى): جمع ندمان مثل سكران وسكرى والندمان ومثله النديم وهو الجليس على الشراب (مولع): بمعنى مُغرَى من قولك أولع فلان بكذا إذا أغري به وأحبه وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمجهول.

الإعراب: (تُمَلُّ) فعل مضارع مبني للمجهول (الندامى) نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (ما) مصدرية (عداني) عدا فعل ماض دال على الاستثناء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً يعود على البعض المفهوم من الكل السابق، وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب بلا خلاف: إما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء، والتقدير على الأول: تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياي، أو مجاوزين إياي على الثاني، والمعتمد كما في شرح التصريح هو الأول فإن كثيراً ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (فإنني) الفاء دال على التعليل إن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية وياء المتكلم اسمها (بكل) جار ومجرور متعلق بمولع الآتي وكل مضاف و(الذي) مضاف إليه (يهوى) فعل مضارع (نديمي) نديم فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه وجملة الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد إلى الموصول محذوف تقديره يهواه (مولع) خبر إنَّ مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (ما عداني) فإن عدا في هذا الموضع فعل بدليل دخول نون الوقاية وبدليل تقدم ما المصدرية عليها وإنما كانت الياء مفعولاً به لوجود نون الوقاية.

(٣)- في (ب): أنهما حرف جرٍّ وأنَّ (ما) فيهما زائدة، وفي (د، ج) كالأصل.

(ليس) زيداً **(و)**جاءني القوم **(لا يكون)** زيداً فتنصب زيداً؛ لأنهما فعلان ناقصان واسمهما فيهما، والمستثنى خبرهما، وفي الحديث «يطبع المؤمن على كل خلق ليس[(١)] الخيانة والكذب»[(٢)] أي: ليس بعض خلقه الخيانة والكذب.

(و)القسم الثاني **(يجوز فيه النصب)** على الاستثناء **(ويختار البدل[(٣)])**؛ لأنه أظهر في عوامل العربية، إذ ما عمل في المبدل منه عمل في البدل وذلك **(فيما بعد إلا في كلام غير موجب)** يحترز من الموجب فقد تقدم **(والمستثنى منه مذكور)**[(٤)] فلو كان غير مذكور فهو المفرغ وسيأتي، والذي جمع القيود **(مثل)** قوله تعالى: **(﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾)** [النساء:٦٦]، برفع قليل على البدل من ضمير الفاعل في فعلوه، وهذا هو المختار **(وإلا قليلاً)** بنصبه على الاستثناء.

(و)القسم الثالث من أقسام الاستثناء الذي **(يُعْرَبُ)** فيه المستثنى **(على حسب العوامل)** التي قبل «إلا» ويسمى هذا الاستثناء مفرغاً؛ لأنه فرغ العامل الذي قبل إلا للاسم الذي بعدها فعمل فيه وذلك **(إذا كان المستثنى منه غير مذكور)** إذ لو كان مذكوراً جاز النصب واختير البدل كما مر **(وهو في غير الموجب)** كالنفي والنهي والاستفهام[(٥)] وإنما اشترط ذلك **(ليفيد)** إذ المستثنى

---

(١)- واعلم أنه لا تستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ، ولا يتصرف فيها، لأنها قائمة مقام «إلا»، وهي لا يتصرف فيها. (جامي).

(٢)- أخرجه أحمد في مسنده، والطبراني في المعجم الكبير والبيهقي في شعب الإيمان، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه البزار وأبو يعلى ورجاله رجال الصحيح.

(٣)- وإنما اختاروا في هذه الصور البدل؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالأصالة وبواسطة إلا، وإعراب البدل بالأصالة وبغير واسطة. (جامي).

(٤)- عبارة المتن في (أ): «مع ذكر المستثنى منه»، وفي نخ وشرح الرضي بلفظ: (وذكر المستثنى منه).

(٥)- ولا بد في الاستفهام من معنى النفي. عقيل نحو: (ومن يغفر الذنوب إلا الله)، و(هل يهلك إلا القوم الظالمون)، وقوله تعالى (ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون).

منه لا يقدر إلا عاماً من جنس المستثنى، وذلك لا يستقيم[١] إلا في النفي **(مثل: «ما ضربني إلا زيد»)** وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد ففرغ عامل الرفع والنصب والجر اللواتي قبل إلا لما بعدها وإن كان المستثنى منه مقدراً في التحقيق[٢]، فعدم الموجب حينئذ شرط **(إلا أن يستقيم المعنى)** في الموجب وذلك قليل، فإنه يكون مفرغاً في الإثبات **(مثل: «قرأت إلا يوم كذا»)** وصمت إلا يوم الجمعة؛ لأن ذلك في معنى النفي[٣] **(ومن ثم)** أي: ومن أجل أنه لا يجوز الاستثناء المفرغ في الموجب **(لم يجز ما زال زيدٌ إلا عالماً)** لأن «ما» للنفي و«زال» للنفي وإذا دخل النفي على النفي صار للإثبات إذْ معناه: ثبت زيدٌ إلا عالماً، فيصير استثناء مفرغاً في الموجب من غير استقامة المعنى وذلك غير جائز.

(وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع مثل: «ما جاءني من أحد إلا زيد، ولا أحد فيها إلا زيد، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ[٤] به») فالرفع فيما بعد إلا في الأمثلة الثلاثة المذكورة بالإبدال على محل أحد في المثالين الأولين إذ هو فاعل في الأول ومبتدأ في الثاني [في الأصل]، وعلى محل شيء في المثال

---

(١)- أي: غير الموجب إذ الموجب لا يفيد فائدة صحيحة. فإنه لو كان الكلام موجباً لم يفد، ألا ترى أنك لو قلت: «ضربني إلا زيد» لكان المعنى: ضربني كل أحد إلا زيد، وهذا غير مستقيم لأنه لا يصح أن يضربه كل أحد. (رضي).

(٢)- لفظ (الخبيصي) وسمي باسمه، وإن كان المستثنى منه مقدراً في التحقيق لجواز ما قام إلا هند، وامتناع ما قام هند. (منه). لأن هنداً في الصورة الثانية فاعل في التحقيق فيكون ممتنعاً بدون تأنيث الفعل، وهند في الصورة الأولى ليست فاعلاً في التحقيق. (تعليق).

(٣)- كأنه قال: ما تركت القراءة إلا يوم كذا وفيه نظر إذ تعليله جار في الكل. (شريف). يعني: كل موجب يمكن تأويله بنفي نقيضه. فالأولى ما ذكره في الأسرار، وذلك لما كانت أيام الأسبوع محصورة، فلو قلت في غيره: «جاءني إلا زيد» لأدى إلى المحال، وهو أن يكون الناس أجمعون إلا زيد جاءوا، فلما استقام المعنى جاز ذلك في المثبت. (أسرار).

(٤)- قيل: إنما وصفه لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه. (جامي).

الثالث، إذ هو خبر في الأصل عن زيد، ويجوز نصب هذه الأسماء على الاستثناء أيضاً، وإنما لم يجز البدل على اللفظ؛ **(لأن)** البدل في حكم المبدل منه فيلزم من هذا تقدير «من» بعد إلا في المثال الأول، ويصير تقديره «ما جاءني من أحد إلا من زيد» و**(من لا تزاد بعد الإثبات)** عند سيبويه وهو المختار كما سيأتي فأما في النفي فتزاد كما زيدت في «ما جاءني من أحد» كما ترى، وأما الأخفش فإنه يجوِّز فيه البدل على اللفظ لجواز زيادة «من» عنده في الإثبات.

وأما في المثالين الآخرين فلأنا لو أبدلنا على اللفظ لزم تقدير «ما، ولا» بعد إلا، لأن العامل في المبدل منه عامل في البدل **(و)**من قواعدهم أن **(ما، ولا)** النافيتين **(لا تُقَدَّران عاملتين**[(١)] **بعده)** أي: بعد الإثبات **(لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بإلا**[(٢)] **بخلاف)** الإبدال على اللفظ من خبر ليس فإنه يصح نحو: قولك: **(ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعبأ به لأنها)** يعني: ليس وإن انتقض النفي الذي فيها بالإثبات **(عملت للفعلية)** لأنها فعل كما يأتي **(فلا أثر لنقض معنى النفي)** الذي فيها بالإثبات **(لبقاء الأمر)** وهو الفعلية **(العاملة**[(٣)] **هي)** أي: ليس **(لأجله)** كما قال الشاعر:

١٣٢ -أبنـي لُبَيْنَـى لسـتمُ بيـدٍ ... إلا يـداً ليسـت لهـا عَضُـدُ[(٤)]

---

(١)- وأما الباء فإن كانت غير زائدة جاز البدل على اللفظ والمحل نحو: «ما مررت بأحد إلا زيداً، وإلا زيد»، وإن كانت زائدة لم يجز إلا على المحل رفعاً مع «ما» ونصباً مع (ليس) وأجاز الكسائي البدل على اللفظ واحتج بقوله: إلا يداً. (نجم ثاقب).

(٢)- لأن إلا تقتضي إثبات ما بعدها و«ما ولا» تقتضيان نفيه فيصير مثبتاً منفياً في حال واحدة. (سعيدي) ولم يبق فيهما معنى آخر يعملان فيه كما في ليس. (رضي).

(٣)- العاملة قد أتى صفة هنا لغير من هو له؛ لأن العاملة صفة للأمر وهو في الحقيقة صفة لليس ولهذا أتى بالضمير منفصلاً ليعلم من هو له.(ح ب).

(٤)- البيت من بحر الكامل، وهو لطرفة بن العبد، وقيل لأوس بن حجر.

اللغة: (لبينى) اسم امرأة و(بنو لبينى) من أسد بن والبة بن الحارث يعيرهم بأنهم أبناء أمة إذ

=

فأبدل يداً من قوله: بيد على محل الجار والمجرور؛ لأن الباء زائدة في خبر ليس وهو منصوب في التحقيق **(ومن ثم**[١] **جاز ليس زيدٌ إلا قائماً)** فعملت ليس في قولك «قائماً»، ونصبته لكونه خبراً لها، ولم يضر انتقاض النفي بإلا؛ لأن الأمر الذي عملت لأجله وهو كونها [فعلاً] ترفع اسمها وتنصب خبرها باق **(وامتنع ما زيد إلا قائماً)** بإعمال «ما» في قولك قائماً بخبريتها؛ لأن النفي قد انتقض بإلا فبطل عملها على الأصح كما سيأتي فيجب رفع قائماً على أنه خبر للمبتدأ وهو زيد.

(و)القسم الرابع الذي المستثنى فيه **(مخفوض)** [وهو حيث أتى] **(بعد غير وسِوىً**[٢]**)** وسُوى **(وسَواء)**؛ لأن هذه أسماء مضافة إلى ما بعدها **(وبعد حاشا)** لأنها حرف جر **(في)** قول **(الأكثر)** تقول: «جاءني القوم حاشا زيد» بدليل أنها تتصل بها ياء المتكلم من غير نون الوقاية كقول الشاعر:

ينسبهم إلى الأم تهجنا لشأنهم وأنهم هجناء (لستم بيد) أي: أنتم في الضعف وقلة النفع كَيَدٍ بطل عضدها، ويروى: مخبولة العضد، والخبل الفساد.

الإعراب: (أبني) الهمزة للنداء وبني: منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وبني مضاف و(لبينى) مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه ممنوع من الصرف (لستم) ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (بيد) الباء حرف جر زائد و «يد» اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس» (إلا) أداة استثناء (يدا) بدل من يد على المحل منصوب وعلامة نصبه الفتحة (ليست) ليس فعل ماض ناقص والتاء تاء التأنيث (لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم (عضد) اسم ليس مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل نصب صفة ليد.

الشاهد فيه: قوله: (يداً) حيث نصبت على البدل من محل «يد» المجرور بالباء لفظاً.

(١)- أي: ومن أجل أن عمل ما لأجل النفي وعمل ليس لأجل الفعلية لا لأجل النفي جاز أن يقال: (ركن الدين).

(٢)- قال الشاعر:

سِــوى بالكســـر ثـــم سُـــوى بِضَـــمٍّ وزِدْ مَـــدّاً إذا فُتِحَـــتْ سَـــوَاءُ

١٣٣-مِنْ معشـرٍ عَبَدُوا الصَّلِيْبَ سفاهةً حاشـاي إِنِّي مسـلمٌ مَعْـذُوْرُ[١]

وأجاز الفراء النصب بها على أنها فعل كقولهم: اللهم اغفر لي ولمن سمع[٢]، حاشا الشيطان وابن الأصبغ[٣]، وقول الشاعر:

١٣٤-حاشا قريشاً فإن الله فضـلهم عـلى البريـة بالإسـلام والـدين[٤]

---

(١)- البيت من بحر الكامل وهو للمغيرة بن عبدالله الأسدي الملقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر. ويروى: (في فتية جعلوا الصليب إلههم) كما في شرح التصريح، وأوضح المسالك.

اللغة: «الصليب» من معانيه الودك. (نهاية لابن الأثير). والمراد به هنا الصليب الذي للنصارى. «معذور» مختون وهو مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر التي تقطع عند الاختتان.

الإعراب: (من معشر) جار ومجرور خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره هم (عبدوا) عبد فعل ماض وواو الجماعة فاعل (الصليب) مفعول به منصوب بالفتحة (سفاهة) مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة عبدوا من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب صفة لمعشر (حاشاي) حاشا حرف جر واستثناء وياء المتكلم مبني على الفتح في محل جر (إني) إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه (مسلم) خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة (معذور) صفة لمسلم أو خبر ثان لإن.

الشاهد فيه: قوله: «حاشاي» فحاشا هنا حرف جر حيث اتصلت بها ياء المتكلم من غير نون الوقاية.

(٢)- هكذا في الأصل، وفي المفصل والرضي والأصول في النحو والمحتسب والإنصاف، وفي (ج): «يسمع» كما في أوضح المسالك وابن عقيل وشذور الذهب والأشموني.

(٣)- بالغين المعجمة وفتح الهمزة، وإهمال الصاد، وليس بمنظوم كما قد يتوهم. حاشية (خ) قلت: ويروى أبا الأصبغ مكان ابن الأصبغ اهـ.

(٤)- ينسب هذا البيت للفرزدق همام بن غالب، وهو من بحر البسيط.

الإعراب: (حاشا) فعل ماض دال على الاستثناء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وتقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق (قريشاً) مفعول به لحاشا (فإن) الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب (الله) لفظ الجلالة اسم إن (فضلهم) فضل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لفظ الجلالة وهم مفعول به لفضل والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن (على البرية بالإسلام) جاران ومجروران متعلقان بفضل (والدين) الواو عاطفة والدين عطف على الإسلام.

الشاهد فيه: قوله: «حاشا قريشاً» حيث استعمل «حاشا» فعلاً ونصب به ما بعدها.

وفي الحديث: ((أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا[١] فاطمة))، ولقولهم: «حاشا لله» إذ لا يلي حرف جر مثله، وقال ابن مالك: إن حاشا اسم منتصب انتصاب المصدر بدليل قراءة من قرأ: ﴿حاشاً لله﴾ فهو مثل «رعياً لزيد، وحاشا اللهِ» بالجر على الإضافة فهو مثل «سبحان الله» **(وإعراب غير فيه)** أي: في الاستثناء **(كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل)** المتقدم لأنها اسم يعتورها الإعراب بخلاف إلا فهي حرف لا يظهر عليها الإعراب فيكون الإعراب على ما بعدها كما تقدم فحصل من هذا أنه يجب نصب غير حيث جعلت آلة للاستثناء في نحو: «جاءني القوم غيرَ زيد»، و«ما جاءني غيرَ أخيك أحد، وجاءني القومُ غيرَ حمار» على الأكثر[٢] في المنقطع، ويجوز النصب ويختار البدل في نحو: «ما جاءني رجل غيرُ زيد»، ويعرب على حسب العوامل في نحو: «ما جاءني غيرُ زيد»، و«لا رأيت غيرَ زيد»، و«ما مررت بغيرِ زيد» **(وغيرُ)** في أصل وضعها **(صفةٌ)** تدل[٣] على مغايرة الشيء للشيء في الذات نحو: «جاءني رجل غير زيد» أو في الصفة نحو: «زيد خرج بوجهٍ غير الذي دخل به» لكن **(حملت**[٤]

---

(١)- الحجة دخول ما المصدرية عليه؛ لأنها لا تدخل إلا على فعل وأما نصب فاطمة فيمكن أنه مجرور بالفتحة لأنها ممتنعة. ويجاب بأن ما زائدة. قوله: ما حاشا فاطمة أجيب بأن ما زائدة. نعم قيل: هي نافية أي: لم يستثن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فاطمة يدل على هذا المعنى: ما في (المعجم) للطبراني أي: ما حاشا فاطمة ولا غيرها، وتوهم ابن مالك أنها مصدرية وأنها من كلامه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

(٢)- وكذا يجب النصب في قولك: «ما جاء أحد غير تميم غير زيد».

(٣)- تدل على ذات باعتبار معنى هو المغايرة وخلاف المماثلة كقولك: مغاير فإنه يدل على ذات باعتبار معنى هو المغايرة فكما أن مغاير صفة فكذلك غير.

(٤)- قال المصنف في أمالي الكافية: لم يشترط في استعمال غير بمعنى إلا تعذر جعلها صفة كما اشترط في استعمال إلا بمعنى غير تعذر كونها استثناء، لأن غير إذا استعملت في الاستثناء كانت لها أمثال جرت ذلك المجرى لما أن وقوع الأسماء استثناء لا بعد فيها كسوى وسوى نجد استعمال إلا صفة؛ لأنها حرف، واستعمال الحرف صفة على خلاف القياس؛ لأن استعمال الحرف بمعنى الاسم وإخراجه من حيز الحرفية إلى حيز الاسمية فاشترط فيه تعذر جريه على أصله. (سعيدي).

على إلا في الاستثناء) فجعلت آلة للاستثناء كإلا **(كما حملت إلا عليها)** أي: على غير **(في الصفة)** فجعلت [إلا] صفة من باب استعارة كل واحدة منهما مكان الأخرى، والجامع بينهما أن الذي بعد كل واحدة منهما يغاير الذي قبلها في حكم أو صفة فتقارضا، ولكن لا تكون إلا محمولة على غير في جعلها صفة كهي إلا **(إذا كانت)** إلا **(تابعة لجمع[(١)])** لا مفرد **(منكور[(٢)])** لا معرفة نحو: «جاءني الرجال إلا زيداً» وذلك الجمع **(غير محصور[(٣)])** أيضاً لا إذا كان محصوراً نحو: «عندي له عشرة إلا درهماً»، فإذا جمعت الشروط هذه كانت صفة وذلك **(لتعذر الاستثناء)** فيه وذلك **(مثل)** الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا[(٤)] اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء:٢٢]، فإلا هنا صفة لآلهة كأنه

---

(١)- لأنها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء «رصاص» لأن النكرة في سياق النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو: «ما جاءني أحد إلا زيد». والله أعلم.

(٢)- لأنه إذا كان معرفة احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيداً فلا يتعذر أيضاً الاستثناء الذي هو الأصل في إلا، فالسامع يحمل إلا على أصلها من الاستثناء. (نجم الدين).

(٣)- والمحصور نوعان إما الجنس المستغرق نحو: «ما جاءني من رجل أو رجال»، وإما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم أو عشرون، واشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه، فلا يتعذر الاستثناء نحو: «كل رجل إلا زيداً جاءني» وله علي عشرة إلا درهماً. (جامي).

(غالباً) وقيدنا بقولنا غالباً؛ لأنه قد يتعذر المستثنى في المحصور نحو: «ما جاءني رجل إلا زيد»، وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو: «جاءني رجال إلا حماراً» ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف إليه في بيان هذه القاعدة. (جامي). فالأولى أن مدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعاً منكوراً غير محصور اللهم إلا أن يقال: إنهم اعتبروا الغالب عند وجود هذه الشرائط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء.(غاية).

(٤)- وحقها الرفع لأن الموصوف وهي آلهة مرفوع لكن لما كانت حرفاً لم تقبل الإعراب فأعطي ما بعدها إعرابها. (رضي).

قيل: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا. ووجه تعذر الاستثناء أن من شرطه أن يدخل ما بعد إلا فيما قبلها لو سكت عنه في المتصل[(١)]. والجمع المنكور غير المحصور يحتمل أن يتناول ثلاثة فقط، إذ هي أقل الجمع وهو المتيقن في قولك: «جاءني رجال إلا زيداً»، فيحتمل أن زيداً أحد الرجال، ويحتمل أنه ليس أحدهم[(٢)] وأنهم ثلاثة غيره فلم يتيقن دخوله معهم كذلك بمثابة «جاءني قوم إلا زيداً» فتعذر الاستثناء لذلك وأيضاً فإنه يؤدي إلى إثبات آلهة[(٣)] والله مستثنى منهم، وذلك فاسد ولا يصح أن يقال رفع الجلالة على البدل من آلهة؛ لأن البدل هو المقصود والمبدل منه في حكم الساقط فيؤدي ذلك إلى أن المعنى لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا أيضاً أشنع القول تعالى الله [عن ذلك] علواً كبيراً، فلم يبق إلا أن «إلا» صفة ليستقيم المعنى **(وضعف)** جعل إلا صفة **(في غيره)** أي: في غير ما جمع الشروط لعدم تعذر الاستثناء فلا يعدل عنه إلى غيره وهو الأصل، وقد ورد شاذاً في قول الشاعر:

١٣٥- وكُلُّ أخٍ مفارقه أخوه ... لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفرقدان[(٤)]

---

(١)- وشرط المنقطع أن لا يدخل ما بعده فيما قبله جزماً، والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعة متعددة لا نجزم بدخول المستثنى ولا بعدم دخوله فتعذر فيه كلا النوعين.(هندي).

(٢)- فيكون منقطعاً؛ لأن المنقطع يلزم عدم دخوله جزماً. فتعذر فيه كلا النوعين. (غاية).

(٣)- إذ لو حملت على الاستثناء فمعناها حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا وهذا يقضي أن لو كان فيهم إله غير مستثنى منهم الله لم يفسد، ونعوذ بالله من هذا القول.

(٤)- هذا البيت من بحر الوافر وينسب لعمرو بن معد يكرب وقيل: لحضرمي بن عامر.

اللغة: «الفرقدان» نجمان قريبان من القطب لا يفترقان.

المعنى: يقول: كل أخوين غير الفرقدين لا بد أن يفترقا بسفر أو موت.

الإعراب: (وكل) الواو: بحسب ما قبلها، وكان: كل مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وكل مضاف و(أخٍ) مضاف إليه (مفارقه) مفارق خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ومفارق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (أخوه) فاعل اسم الفاعل مفارق لاعتماده على =

إذ الاستثناء غير متعذر هنا فيمكنه أن يقول: إلا الفرقدين والمعنى، والقافية بحالها وفيه شذوذ آخر وهو وصف كل بإلا، والقياس وصف ما يضاف(١) إليه كل وهو أخ هنا كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء:٣٠].

(وإعراب سِوى) وسُوَىً **(وسواء النصب(٢) على الظرف)** لأنها بمعنى المكان فإذا قلت: «جاءني القوم سوى زيد»، فالمعنى مكان(٣) زيد فتكون منصوبة على الظرفية، والمستثنى بعدها مجرور بإضافتها إليه **(على الأصح)** من القولين وهو كلام سيبويه، وعند الكوفيين أن حكمها كحكم غير في اختلاف حالاتها(٤) في الاستثناء ومنه قول الشاعر:

الخبر مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة وأخو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (لعمر) اللام موطئة للقسم عمر مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعمر مضاف و(أب) من أبيك مضاف إليه وأبي مضا ف و(ضمير المخاطب) مضاف إليه وخبر المبتدأ محذوف وجوباً تقديره قسمي، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين الموصوف والصفة (إلا) هنا بمعنى غير (الفرقدان) صفة لكل مرفوع بالألف لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

الشاهد فيه: نعت (كل) بقوله (إلا الفرقدان) على تقدير «غير» كما يرى سيبويه وفيه رد على المبرد الذي زعم أن الوصف بإلا لم يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل فإلا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البدل.

(١)- في (ب، ج): تضاف.

(٢)- قال نجم الدين: إنما انتصب سواء لأنه في الأصل صفة ظرف وهو مكان. قال تعالى (مكاناً سوى)، أي: مستوياً ثم حذف الموصوف، وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصفية أي: معنى الاستواء الذي كان في سوى فصارت سوى بمعنى مكان فقط، ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البدل، تقول: «أنت لي مكان عمرو» أي: بدله لأن البدل سادٌّ مسد المبدل منه وكائن مكانه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء. (منه).

(٣)- فمعنى قوله: مكان زيد عوض زيد؛ لأن مجيء القوم أعاضنا عن مجيء زيد.

(٤)- يعني يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً كـ«غير» وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء. (رصاص).

١٣٦-ولم يَبْـقَ سِـوى العـدوا   نِ دِنَّـاهم كـما دانـوا[1]

فسوى هنا فاعل وقول الآخر:

١٣٧-تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليمامةِ ناقتي   وما قَصَدَتْ مِنْ أهلها لِسِوائكا[2]

فهو هنا مجرور باللام. قلنا: هذا شاذ.

---

(١)- البيت للفَنْد الزِّمَّاني واسمه (شهل بن شيبان بن ربيعة)، وهو من بحر الهزج.

اللغة: العُدوان: بضم العين وسكون الدال الظلم الصريح تقول: عدا يعدو، واعتدى يعتدي إذا جاوز الحد فجار وظلم (دناهم) جازيناهم وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا.

الإعراب: (لم) حرف نفي وجزم وقلب (يبق) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف (سوى) فاعل يبق مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وسوى مضاف و(العدوان) مضاف إليه (دناهم) دان فعل ماض ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لدان (كما) الكاف حرف جر وما يجوز أن تكون موصولاً اسمياً أو مصدرية (دانوا) دان فعل ماض وواو الجماعة فاعله، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً يدل عليه قوله: دناهم، وتقدير الكلام دناهم ديناً مثل دينهم إيانا، وجملة دناهم لا محل لها من الإعراب جواب لما المذكورة في بيت قبل الشاهد.

الشاهد فيه: قوله: (ولم يبق سوى العدوان) حيث وقعت سوى فاعلاً وخرجت عن الظرفية، وهذا جائز عند الكوفيين خلافاً للبصريين فلا يقع إلا ضرورة في الشعر.

(٢)- ينسب هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس. ويروى عن جل مكان جو، وهو من بحر الطويل.

اللغة: «تجانف» التجانف: الميل والانحراف.

المعنى: يريد إنه إنما عول في قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهله، وجعل الفعل للناقة مجازاً. تجانف: فعل مضارع أصله تتجانف وحذفت الثانية إحدى التاءين.

الإعراب: (تجانف) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم (عن جو) جار ومجرور متعلق بتجانف وجو مضاف و(اليمامة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ناقتي) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وناقة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه (وما) نافية (قصدت) فعل وفاعل (من أهلها) من أهل جار ومجرور متعلق بالفعل قصد، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (لسوائك) اللام حرف جر، وسواء مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بقصدت.

الشاهد: قوله: (لسوائك) حيث خرجت سوى عن الظرفية فجرت باللام، مما يدل على أنها تستعمل ظرفاً وغير ظرفٍ.

[خبر كان وأخواتها]

(خبر كان وأخواتها) يعني أن من جملة المنصوبات خبر كان وأخواتها وسيأتي تعدادها وحقيقته **(هو المسند)** عَمَّ كل مسند **(بعد دخولها[(١)])** خرج ما عداه[(٢)] **(مثل: «كان زيد قائماً»، وأمره على نحو خبر المبتدأ)** في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في أقسامه[(٣)] وأحكامه وشرائطه، وقد تقدم ذلك في خبر إن **(و)** يخالف خبر المبتدأ في أنه **(يتقدم معرفة)** أو مساوياً لاسمها في التخصيص نحو: «كان القائم زيد»، و«كان أخاك صديقك، وكان خيراً من زيد شر من عمرو، وكان أفضلَ منك أفضلُ مني»، بخلاف خبر المبتدأ فلا يتقدم إذا كان بهذه الكيفية لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر كما تقدم، وهنا لا لبس؛ لأن خبرها منصوب وهذا ما لم ينتف الإعراب لفظاً في اسمها وخبرها والقرينة اللفظية والمعنوية، فأما إذا كان إعرابها تقديرياً ولا قرينة لم يجز تقديم الخبر نحو: «كانت الحبلى السكرى، وكان صديقي غلامي»، وقس على هذا **(وقد يحذف**

---

(١)- يرد عليه «قائم» في «كان زيد أبوه قائم» مع أنه ليس بخبرها. (خالدي)، وأجيب بأن المراد المسند إلى اسمها واقعاً بعد دخولها. (جامي معنى).

(٢)- في (ب، ج): ما عدا خبرها.

(٣)- من كونه مفرداً ونكرة ومعرفة، وجملة. وأحكامه من وقوعه متعدداً أو متحداً أو مثبتاً أو محذوفاً للعلم به جوازاً، وشرائطه من وجوب الضمير لفظاً أو تقديراً إذا كان جملة وعدم وجوبه إذا كان الاسم ضمير الشأن. والله أعلم.

(*)- مما قيل في خبر كان، ومن خصائصه ما ذهب إليه ابن درستويه، وهو أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبراً لكان، فلا يقال: كان زيد قام، ولعل ذلك لدلالة كان على (المضي) فيقع المضي في خبره لغواً فينبغي أن يقال: كان زيد قائماً أو يقوم، وكذا ينبغي أن يمنع «يكون زيد يقوم»، لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على أنه غير مستحسن، ولا يحكمون بمطلق المنع. (نجم الدين الرضي).

عامله[(١)] أي: عامل خبر كان كقول الشاعر:

١٣٨-انْطِق بِحقٍّ وإِنْ مُستخرِجاً إِحَناً ... فَإِنَّ ذا الحَقِّ غَلَّابٌ وإِنْ غُلِبَا[(٢)]

أي: وإن كنت مستخرجاً.

وقول الآخر:

١٣٩-عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآملٍ ... نداك ولو غرثان ضمآن عاريا[(٣)]

---

(١)- قوله: ويحذف عامله المراد عامل كان وحدها لا كان وأخواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان؛ وإنما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها. (جامي).

(٢)- ورد هذا البيت بلا نسبة. وورد في بعض الشواهد: (ولو) مكان (إن) وهو من بحر البسيط.

اللغة: «الحق» ضد الباطل «إحناً» الإحنة الحقد وجمعه «إحن» «غلاب» غلب من باب ضرب غلبةً وغلباً، والغلاَّب الكثير الغلبة وتغلب على البلد استولى عليها قهراً.

الإعراب: (انطق): فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (بحق جار ومجرور متعلق بالفعل انطق (وإن) الواو عاطفة وإن حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط المحذوف، والثاني جوابه وجزاؤه، وفعل الشرط محذوف تقديره وإن كنت، وكان فعل ماض ناقص، واسمه ضمير المخاطب وقد حذفت كان واسمها و(مستخرجاً) خبر كان منصوب وهو اسم فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (إحناً) مفعول به لمستخرجاً منصوب بالفتحة الظاهرة (فإنَّ) الفاء تعليلية إن حرف توكيد ونصب (ذا) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و(الحق) مضاف إليه (غلاب) خبر إن مرفوع (وإن) الواو عاطفة وإن حرف شرط جازم يجزم فعلين (غلب) فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه.

الشاهد فيه: قوله: (وإنْ مستخرجاً إحنا) حيث حذف كان مع اسمها بعد إن والتقدير وإن كنت مستخرجاً إحنا وجواب إن محذوف لتقدم ما يدل عليه.

(٣)- البيت من بحر الطويل وقد ورد بلا نسبة.

اللغة: «مناناً» منَّ عليه أنعم ومنَّ عليه أي: امتنَّ عليه وبابه ردَّ، ومنه يقال المِنَّةُ تهدم الصنيعة «الآمل» الراجي يقال أمَّل خيره يأمُلُ بالضم أملاً بفتحتين وأمَّله أيضاً تأميلا «الندى» الجود، والعطاء ورجل ندي أي: جواد «غرثان» بوزن عطشان الجائع.

=

أي: ولو كنت غرثان.

ويحذف **(في مثل: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر)** أي: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير(١)، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر، وهذا هو أفصح الوجوه الآتي ذكرها لجريه على القياس، إذ حذف كان مع اسمها وتقدير المبتدأ بعد فاء الجزاء هو القياس(٢) في لغة العرب **(ويجوز في مثلها)** أي: في مثل هذه المسألة وأمثالها نحو: «المرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر، وإن سيفاً فسيف»، ففي هذه **(أربعة أوجه(٣))** وهي نصب الأول في الطرفين معاً ورفع

الإعراب: (علمتك): علمت فعل ماض ينصب مفعولين وتاء المتكلم ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل وكاف المخاطب ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول (مناناً) مفعول ثان منصوب (فلست) الفاء عاطفة ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وتاء المتكلم ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسمها (بآمل) الباء حرف جر زائد (آمل) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس، وآمل اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنا (نداك) ندا مفعول به لآمل منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، ونداء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه (ولو) الواو حالية ولو: حرف شرط غير جازم (غرثان) خبر لكان المحذوفة مع اسمها منصوب بالفتحة أي: ولو كنت غرثان (ضمآن) خبر بعد خبر منصوب بالفتحة الظاهرة (عارياً) خبر ثالث منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (ولو غرثان ضمآن عارياً) يريد ولو كنت غرثان ضمآن عارياً فحذف كان مع اسمها بعد لو وهذا جائز.

(١)- قوله: «فجزاؤه خير» عبارة الغاية: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر، فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط التي لا يليها إلا الفعل عليه، وحذف لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة اسمية.

(٢)- وإنما كان هذا هو القياس؛ لأن حذف المبتدأ أولى من حذف الجملة لأنه مفرد، وقيل: لأن مجيء الفاء مع الجملة الاسمية أكثر منه مع الفعلية.

(٣)- قوله: أربعة أوجه... الخ مثاله على تقدير الأربعة الأوجه الأول إن كان ما قتل به سيفاً فالذي يقتل به سيف، الثاني: إن كان فيما قتل به سيف فيكون ما يقتل به سيفاً، الثالث: إن كان فيما قتل به سيف فالذي يقتل به سيف، الرابع: إن كان ما قتل به سيفاً فيكون ما يقتل به سيفاً. (بغية) بتقديم وتأخير بين الوجوه.

الثاني، وهو أفصح الوجوه لما قدمنا، وعكسه وهو أضعفها إذ يصير تقديره «إن كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيراً»، وحذف كان مع خبرها وتقدير الفعل بعد فاء الجزاء خلاف القياس، الوجه الثالث رفعهما معاً، وتقديره «إن كان في عمله خير فجزاؤه خير»، وفيه ضعف من جهة حذف كان مع خبرها، وقوة من حيث حذف[١] المبتدأ بعد فاء الجزاء، وعكسه نصبهما وتقديره: «إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً» ففيه ضعف من حيث تقدير الفعل بعد فاء الجزاء وقوة من حيث حذف كان مع اسمها[٢] فهذان [الوجهان] متوسطان كما ترى **(ويجب[٣] الحذف في)** ما وقع «كان» بعد أن المخففة المفتوحة معوضاً عنه ما **(مثل: أما أنت[٤] منطلقاً انطلقت أي: لأن كنت)** فحذف حرف الجر؛ لأنه يحذف كثيراً مع أن ثم الفعل، وهو كان اختصاراً ثم أتي «بما» عوضاً عن الفعل وأدغمت ميمها في نون أَنْ فصار «أما» وجعل الضمير منفصلاً لعدم ما يتصل به والتزم حذف كان لئلا يجمع بينه وبين عوضه وهو «ما[٥]» ومن ذلك قول الشاعر:

---

(١)- في (ب، ج): تقدير.

(٢)- وإنما كان حذف كان واسمها آكد؛ لأن إن الشرطية تدل على الفعل والفعل يدل على فاعله: «نجم ثاقب».

(٣)- قوله: ويجب الحذف وذلك فيما بعد إما اسم مرفوع بعده اسم منصوب بعده فعل.

(٤)- قال ابن الوزير في حواشيه على شرح ابن الحاجب في هذا الموضع ما معناه أن «أن» هذه كانت مكسورة؛ لأنها شرطية ثم لما تصرف هذا التصرف في الفعل من حذف الفعل وفصل الضمير وإدغام النون في الميم لقرب مخرجيهما فتحت النون للتخفيف، قال: واستدلوا بدخول الفاء في الجزاء كالبيت على كونها شرطية.

(٥)- وهذا على تقدير فتح الهمزة، وأما على تقدير كسرها فالتقدير «إن كنت منطلقاً انطلقت»، فعُمِل به ما عُمِل في الأول من غير فرق إلا حذف اللام، إذ لا لام فيه، واقتصر المصنف على الأول؛ لأنه أشهر. (جامي).

١٤٠-أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع[(١)]

وارتفاع الاسم هنا وانتصاب الخبر بالفعل المحذوف على الصحيح[(٢)].

(١)- البيت من البسيط وهو للعباس بن مرداس السلمي.

اللغة: «أبا خراشة» كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بن ندبة «ذا نفر» يريد ذا قوم وجماعة «الضبع» أصله الحيوان المعروف ثم استعملوه في السنة المجدبة كثيرة القحط.

المعنى: يا أبا خراشة: إن كنت كثير القوم وكنت تعتز بجماعتك ورهطك فإن قومي موفورون كثيرو العدد لم تأكلهم السنون الشديدة المجدبة تضعفهم الحرب والأزمات.

الإعراب: (أبا) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف؛ نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف و(خراشة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (أمَّا) مركبة من أنَّ المصدرية، وما الزائدة النائبة عن كان المحذوفة (أنت) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم كان المحذوفة (ذا) خبر كان منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و(نفر) مضاف إليه، (فإن) الفاء تعليلية وإنَّ حرف توكيد ونصب (قومي) قوم اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (لم) حرف نفي وجزم وقلب (تأكلهم) تأكل فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وهم ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به لتأكل (الضبع) فاعل تأكل تأخر عن المفعول، والجملة من الفعل، وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: (أما أنت ذا نفر) والتقدير: (لأن كنت ذا نفر) حيث حذف كان وعوض عنها (ما) الزائدة وأدغمها في نون أن المصدرية وأبقى اسم «كان» وهو أنت وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله: (ذا نفر) فالمحذوف من الجملة هو كان الناقصة وحدها.

(٢)- إشارة إلى خلاف أبي الفتح ابن جني فقال: العامل فيهما «ما» هذه، ويجوز إظهار الفعل عند المبرد. (خبيصي).

[اسم إن وأخواتها]

(اسم إن وأخواتها) وسيأتي تعدادها واسمها مِنْ جملة المنصوبات **(هو المسند إليه)** عَمَّ كل مسند إليه وقوله: **(بعد دخولها)** خرج ما عداه وهو مشبه بالمفعول به[(١)] كما مر **(مثل: «إن زيداً قائم»)**، وسيأتي استيفاء الكلام على هذا.

[المنصوب بلا]

ومن المنصوبات **(المنصوب بلا التي لنفي الجنس)** خرجت التي بمعنى ليس، وقد تقدم الفرق بينها وبين التي بمعنى ليس [قوله]: **(هو المسند إليه)** عم كل مسند إليه [وقوله]: **(بعد دخولها)** خرج ما عداه، قال نجم الدين: ولم يقل الشيخ: اسم «لا»؛ لأن فيه ما هو مبني وفيه ما هو منصوب، فترجم الباب بالمنصوب؛ لأن كلامنا في المنصوبات وذكر المبني بعده على جهة التبع، ثم بين أن شروط نصبه ثلاثة وهي: أن **(يليها)** الفعل فلا يفصل بين الاسم وبين «لا» فاصل، وأن يكون **(نكرة)** لا معرفة فسيأتي حكمه **(مضافاً أو مشبهاً به)** لا إذا كان مفرداً عن الإضافة أو شبهها فإنه مبني كما يأتي **(مثل: «لا غلامَ رَجُلٍ)** [ظريف فيها»][(٢)] هذا مثال المضاف **(ولا عشرين درهماً لك)** و«لا ضارباً زيداً في الدار، ولا رفيقاً بالعباد عندك»، فهذا مثال المشبه بالمضاف من كل اسمين ارتبط أحدهما بالآخر كما تقدم في المنادى، وقد تقدم وجه نصبها للاسم، ورفعها للخبر.

---

(١)- ووجه الشبه أنَّ «إنَّ» أشبهت الفعل في لزوم الأسماء، وأشبهت الماضي في بنائها على الفتح فأُلحِقَ منصوبها بالمفعول ومرفوعها بالفاعل، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك: «زيد قائم» مثلاً ولا عمل للحروف فيه. (مفصل).

(٢)- عبارة المتن في نسخة المتن (أ) ونخ بلفظ: (لا غلام رجل ولا عشرين درهم لك)، وكذلك في شرح الرضي والجامي والنجم الثاقب بدون: (ظريف فيها) وفي الأصل لم تلحق إلا على جهة التعليق تصحيحاً، وفي بعض نسخ المتن: (لا غلام رجل ظريف فيها ولا عشرين) بزيادة ما بين المعقوفين، والله أعلم بالصواب.

(فإن كان مفرداً) يحترز من المضاف والمشبه به كما في المنادى فإن لم يكن كذلك **(فهو مبني على ما ينصب[١] به)** وهو الفتح في الموحد نحو: «لا رجل في الدار»، والياء المفتوح ما قبلها في المثنى نحو: «لا غلامَين لك»، وقول الشاعر:

١٤١- تَعَزَّ فلا إِلْفَين بالعيش مُتِّعَا ... ولكن لِوُرَّاد المُنُون تَتَايُعُ[٢]

والياء المكسور ما قبلها في جمع المذكر نحو: «لا مسلمِين بالبلد»، وكقول الشاعر:

---

(١)- وإنما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقها النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يبن المضاف والمضارع له؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب، ولا يكون مضافاً مبنياً إلا نادراً نحو: (خمسة عشرك) ونحوه. (نجم الدين الرضي).

(٢)- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في كتب النحو المشهورة، ويُروى «تتابع» مكان «تتايع» يقال: تتايع بالياء المثناة في الشر، وتتابع في الخير بالباء الموحدة.

اللغة: «تَعَزّ» أمر من التعزية هي الحمل على الصبر عند المصيبة. «الإلف» بالكسر الأليف «الوارد» جمع وارد وهم الذين يردون الماء «المنون» جمع المنية «تتايع» التتايع التهافت في الشر والإسراع إليه تفاعل من «تاع» أي: عجل. وفي الحديث: ((ما لكم تتايعون في الكذب كما تتايع الفراش في النار)).

الإعراب: (تعزَّ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الألف وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (فلا) الفاء للتعليل أو للتفريع لا نافية للجنس (إلفين) اسم لا مبني على الياء في محل نصب (بالعيش) جار ومجرور متعلق بقوله: «متعا» الآتي (متعا) متع فعل ماض مبني للمجهول وألف الاثنين نائب فاعله والجملة في محل رفع خبر لا (ولكن) الواو عاطفة ولكن حرف استدراك (لورّاد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وهو مضاف و(المنون) مضاف إليه (تتايع) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (فلا إلفين) حيث بنى اسم لا وهو قوله: إلفين على الياء لأنه مثنى والمثنى يبنى إذا كان اسماً لـ«لا» على ما ينصب به لو كان معرباً.

١٤٢-أَرَى الرَّبْعَ لا أَهْلِيـنَ في عرصـاته ومِنْ قبل عن أهله كان يَضِيق(١)

والكسرة في جمع المؤنث السالم نحو: «لا هندات بحلب»، قال الشاعر:

١٤٣-لا سابغات ولا جـأواء باسـلة تقي المنون لدى استيفاء آجـال(٢)

---

(١)- هذا البيت من بحر الطويل وقد ورد بلا نسبة.

اللغة: «الربع» المنزل وهو الدار بعينها «الأهل» أهل الرجل وأهل الدار، والجمع أهل وأهلان، وأهلل، وقد يجمع جمع التصحيح «العرصات» جمع عَرْصَة بوزن ضربة، كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء، والجمع: عراص وأعراص وعرصات.

الإعراب: (أرى) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (الربع) مفعول به أول لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة (لا أهلين) لا نافية للجنس أهلين اسم لا مبني على الياء في محل نصب (في عرصاته) في عرصات جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، وعرصات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه وجملة «لا أهلين في عرصاته» في محل نصب مفعول به ثاني لأرى، (ومن قبل) الواو حرف عطف ومن حرف جر وقبل مجرور بمن مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه قطع عن الإضافة متعلق بالفعل كان (عن أهله) عن أهل جار ومجرور وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بيضيق الآتي (كان) فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (يضيق) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان.

الشاهد فيه: قوله: (ولا أهلين) حيث بُني اسم لا وهو أهلين على الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وحقه أن لا يجمع هذا الجمع لأنه ليس علماً ولا صفة كما لا يجمع «أل» لكن حيث استعمل موضع «مستحق» في قولهم: هو أهل لكذا أجري مجراه في الجمع.

(٢)- هذا البيت من بحر البسيط وقائله مجهول.

اللغة: (سابغات): الدروع السابغة. (جأواء) الجأواء الكتيبة التي يعلوها السواد لكثرة الدروع من الجأوة على وزن الجمرة وهي حمرة تضرب إلى السواد. (باسلة) متصفة بالبسالة وهي الشجاعة (المنون) الموت.

المعنى: يريد أنه لا ينجي الإنسان من الموت الدروع الواسعة ولا الجيش العظيم كثير العدد، إذا دنا أجله وحلّ وقت رحيله.

=

وحكم الجمع المكسر حكم الموحد. وبني اسم لا لتضمنه حرف الجر؛ إذ قولك: «لا رجل» بمثابة «لا من رجل»؛ لأنه جواب لقول القائل «هل من رجل؟» وبني على الحركة؛ لعروض البناء، وعلى الفتح؛ لأنه أخف؛ لأن الاسم صار كالمركب معها نحو: «أحد عشر» وهو[١] أولى من قولهم يبنى على الفتح ليدخل ما كان معرباً بالحروف **(وإن كان)** الاسم **(معرفة)** نحو: «لا زيد في الدار ولا عمرو» **(أو مفصولاً بينه وبين لا)** نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة **(وجب الرفع)** في الاسمين معاً **(والتكرير)** كما مثلنا، أما وجوب الرفع فلأنها لا تعمل في المعارف كما مر ولضعفها بالفصل بينها وبين اسمها في النكرة[٢]. وأما وجوب التكرير في المعرفة فليكون عوضاً عما فاتها من نفي آحاد الجنس، وأما في النكرات، فلأنه جواب لسؤال سائل تقديره «أفي الدار رجل أم امرأة؟»، وأجيب بالتكرير مطابقة[٣] للسؤال وقد

الإعراب: (لا) نافية للجنس (سابغات) اسم لا مبني على الفتح، أو مبني على الكسر في محل نصب (ولا) الواو عاطفة ولا نافية للجنس (جأواء) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (باسلة) صفة لجأواء وصفة المنصوب منصوب وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة (تقي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا الأولى، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر لا الأولى (المنون) مفعول به لتقي منصوب بالفتحة الظاهرة (لدى) ظرف بمعنى عند متعلق بتقي ولدى مضاف و(استيفاء) مضاف إليه واستيفاء مضاف (وآجال) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (لا سابغات) حيث وقع اسم لا جمع مؤنث سالم فجاز فيه وجهان الأول: البناء على الكسر نيابة عن الفتح كما يعرب في حال النصب، والثاني: البناء على الفتح، وقد روي البيت بالوجهين.

(١)- يعنيك قوله: مبني على ما ينصب به.

(٢)- في (ب، ج): وبين اسمها النكرة.

(٣)- قوله: مطابقة للسؤال..إلخ هذا يصلح أن يكون علة للنكرة والمعرفة ذكره في (الجامي) و«الرصاص» فعرفت بهذا أن التكرير في المعرفة بعلتين بالتعويض وبكونه جواب سؤال سائل، وفي النكرة لكونه جواب سائل فقط.

جاء اسمها[١] معرفة من غير تكرير للضرورة كقول الشاعر:

١٤٤-بَكَتْ جَزَعَاً واسْتَرْجَعَتْ ثم آذَنَتْ ركائبها أن لّا إلينا رجوعهـا[٢]

(و)أما ما ورد معرفة من غير تكرير ولا رفعٍ **(مثل قضية ولا أبا حسن لها)** وقول الشاعر:

١٤٥-أرى الحاجات عند أبي خبيب نَكِــدْنَ ولا أُمَيَّــةَ في الــبلاد[٣]

---

(١)- ليس باسم لها إذ ليس لها عمل بدليل رفع «رجوعها» فتسميته اسماً لها باعتبار ما كانت عليه من العمل.

(٢)- هذا البيت من بحر الطويل وورد بلا نسبة ويروى كما في شرح المفصل: قضت وطراً بدل «بكت جزعاً».

اللغة: «استرجعت» يحتمل أن يكون من الاسترجاع عند المصيبة وهو قول: «إنا لله وإنا إليه راجعون»، ويحتمل أن تكون السين والتاء فيه مزيدتين للدلالة على الطلب فمعناه أنها طلبت الرجوع من الرحيل لكراهة فراق الأحبة، ركائبها: جمع ركوبة وهي الراحلة التي تركب.

الإعراب: (بكت): بكى فعل ماض مبني على الفتح والتاء تاء التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (جَزَعاً) مفعول لأجله، ويحتمل أن يكون نائباً عن المفعول المطلق صفة لمحذوف تقديره بكاء جزعاً أو حال تقديره جازعة، (واسترجعت) الواو عاطفة استرجع فعل ماض والتاء تاء التأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي (ثم) حرف عطف (آذنت) آذن فعل ماض والتاء تاء التأنيث (ركائبها) ركائب فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، (أن) حرف تفسير لما في آذن من معنى القول (لا) نافية (إلينا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (رجوعها) رجوع مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، ويحتمل أن تكون أنْ مخففة من الثقيلة واسمه ضمير الشأن والجار محذوف أي: بأنه والجملة الاسمية في محل رفع خبرها.

الشاهد فيه: قوله: (أن لا إلينا رجوعها) حيث لم تتكرر لا مع الفصل بينها وبين اسمها بالمعرفة.

(٣)-هذا البيت من بحر الوافر وهو لعبدالله بن الزَّبِير -بفتح الزاي- الأسدي.

اللغة: «أبو خبيب» كنية عبدالله بن الزبير بن العوام، وكان له ثلاثة يكنى بكل واحد منهم، وهم خبيب، وبكر، وعبدالرحمن، وكان لا يكنيه بخبيب إلا من أراد ذمه «نكدن» ضقن وتعذرن.

الإعراب: (أرى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (الحاجات) مفعول به أول لأرى

=

وقوله صَلَّىاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِوَسَلَّمَ: ((إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإن هلك قيصر فلا قيصر بعده(١)))، فهذا كله **(متأول(٢))** بحذف نكرة هي اسم لا مضاف إلى المعرفة المذكورة أي: ولا مثل أبي حسن لها، فحذف «مثل» وهو نكرة لا يتعرف بإضافته إلى المعرفة، وأقيم المضاف إليه مقامه ونصب، وعنى بأبي حسن علياً عَلَيْهِالسَّلَامُ؛ لأنه كان فيصلاً في الخصومات، وضياء في المدلهمات، وكذلك تأويل سائرها.

منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم (عند) ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات وهو مضاف و(أبي) مضاف إليه وهو مضاف (خبيب) مضاف إليه (نكدن) نكد فعل ماض ونون النسوة فاعله والجملة في محل نصب مفعول ثان لأرى (ولا) الواو واو الحال ولا نافية للجنس (أمية) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (في البلاد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: (ولا أمية) حيث وقع اسم لا النافية للجنس معرفة وأُوِّلَ على تقديرين: أحدهما: تقدير اسم لا نكرة لا تتعرف بالإضافة نحو: مثل، وأن هذه النكرة كانت مضافة إلى العلم ثم حذفت وأقيم المضاف إليه مقامها، والتقدير: ولا مثل أمية. وانظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني.

(١)- هذا الحديث إشارة إلى كلام سبق، ذَكَرَهُ الإمامُ يحيى بن حمزة عَلَيْهِالسَّلَامُ في الديباج الوضي والحديث المذكور أخرجه البخاري ومسلم، والترمذي، وهو في سنن البيهقي، وأخرجه أحمد في مسنده، والبزار وغيرهم.

(٢)- قوله: متأول..إلخ بأحد تأويلين؛ لأن علياً عَلَيْهِالسَّلَامُ كان كذلك لكل قضية تتفق معضلة ولا فيصل لها ولا عليم بها، قيل: قضية ولا أبا حسن لها بمعنى أنه لا واحد يطلق عليه هذا الاسم فصار أبا حسن كاسم الجنس المطلق على كل واحد لا بعينه فصار نكرة بهذا المعنى فلا يرفع ولا يتكرر فصار هذا مثل قولهم لكل فرعون موسى أي: لكل جبار قهار. قال نجم الدين: فيصرف موسى وفرعون في هذا لأنهما قد صارا نكرتين في المعنى، والله أعلم.

(*)- قال في (الجامي): متأول بالنكرة إما بتقدير المثل أي: مثل أبي حسن فإن مثلاً لتوغلها في الإبهام لم تتعرف بالإضافة إلى المعرفة أو بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بهذه الصفة فكأنه قيل: فلا فيصل لها، ويقوي هذا التأويل إيراد الحسن بحذف اللام؛ لأن الظاهر أن تنوينه للتنكير. (منه).

وأما قول الشاعر:

١٤٦-تَبْكِي على زيدٍ ولا زيـدَ مثلـه بَرِيء من الحُمَّى سَـلِيم الجـوانحِ[(١)]

فزيد هنا نكرة؛ لأنه لم يُرَد زيد بعينه، وإنما قصد واحداً من المسمَّيين[(٢)] بهذا الاسم **(و)**فيما تكررت فيه لا مع النفي **(في مثل لا حول ولا قوة إلا بالله)** و﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة:٢٥٤]، و﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة:١٩٧] **(خمسة أوجه)** خلا أنه يوقف في القرآن على ما سمع من تلك الوجوه، الأول: **(فتحهما)** على أنها لا التي لنفي الجنس ولا قوة معطوف على لا حول عطف مفرد على مفرد، وخبرهما محذوف مُتَعَلَّق بفتح اللام بقوله بالله أي: كائنان أو موجودان[(٣)] إلا بالله، أو عطف جملة على جملة أي: لا حول إلا بالله

(١)- ورد هذا البيت بلا نسبة، وهو من بحر الطويل، ويروى لجرير مثله بلفظ مقارب من أبيات يعاتب فيها جارية اشتراها من أهل اليمامة يقال له زيد.

اللغة: «الجوانح» الأضلاع التي بجنب الترائب مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر، الواحدة جانحة.

الإعراب: (تبكي) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (على زيد) جار ومجرور متعلق بتبكي (ولا) الواو واو الحال ولا نافية للجنس (زيدَ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (مثله) مثل خبر لا مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل نصب حال (بريء) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مرفوع بالضمة الظاهرة (من الحمى) جار ومجرور متعلق ببري (سليم) خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة وسليم مضاف و(الجوانح) مضاف إليه.

الشاهد فيه: دخول لا التبرئة على زيد حيث نصبه لأنه مؤول بنكرة بجعله اسم جنس واقعاً على مسماه وعلى كل من أشبهه حيث لم يرد زيداً بعينه والمراد: أنه لا واحد من مسميات هذا الاسم مثله، وذكر في همع الهوامع تأويلاً آخر على تقدير «مثل» وقد نظره بعضهم، والله أعلم.

(٢)- لتعذر تقدير مثل هنا لفساد المعنى: لو قيل لا مثل زيد مثله فأولوه بوجه آخر.

(٣)- فهو استثناء مفرغ أي: بأحد إلا بالله فالجار لغو وإن جعل بالله خبراً كان ظرفاً مستقراً أي: لا حول ولا قوة كائنان إلا بالله.

ولا قوة إلا بالله، وحذف الخبر من الأول استغناء عنه بالثاني، والثاني فتح الاسم الأول **(ونصب الثاني)** على أن لا فيه زائدة(١)، والواو عاطفة للاسم الثاني على لفظ الأول وإن كان مبنياً، والثاني معرباً؛ لأن حركة البناء [في الأول] عارضة لا أصلية فأشبهت حركة الإعراب، ومنه قول الشاعر:

١٤٧-لا نسب اليوم ولا خُلَّةً اتَّسع الخرقُ على الرَّاقع(٢)

(و)الثالث **(رفعه)** أي: رفع الثاني مع فتح الأول على أن «لا» الثانية زائدة، والاسم الثاني معطوف بالواو على محل الاسم الأول ومثل هذا قول الشاعر:

١٤٨-هذا وجَدِّكُمُ الصَّغَار بعينه لا أُمَّ لي إِنْ كان ذاك ولا أبُ(٣)

---

(١)- لتأكيد النفي مثل: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو.

(٢)- البيت لأنس بن العباس بن مرداس السلمي، وهو من بحر السريع.

اللغة: «خُلَّة» بضم الخاء وتشديد اللام هي الصداقة، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه «الراقع»، ومثله «الراتق» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب.

الإعراب: (لا) نافية للجنس (نسب) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (اليوم) ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا (ولا) الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي (خلةً) بالنصب معطوف على محل اسم لا (اتسع) فعل ماض (الخرق) فاعله (على الراقع) جار ومجرور متعلق بقوله: «اتسع».

الشاهد فيه: قوله: (ولا خلة) حيث نصب المعطوف «خلة» على تقدير أن تكون «لا» الثانية زائدة للتأكيد ويكون «خلة» معطوفاً بالواو على محل اسم «لا»، وتقديره: لا نسب وخلة اليوم، وفيه شاهد آخر في قوله (اتسع) حيث أثبت فيه همزة الوصل في الدرج للضرورة.

(٣)-هذا البيت من بحر الكامل، وقد اختلف أهل اللغة في نسبته قال أبو رياش: هو لهمام بن مرة أخي جساس قاتل كليب وقيل: لضمرة بن ضمرة بن قطن وينسب لغيرهما ويروى لعمركم مكان وجَدِّكم، وهو هنا كما في المغني والتذييل والتكميل في شرح التسهيل.

اللغة: (جدكم): الجد الحظ والبخت. (الصغار): بفتح الصاد بزنة سحاب الذل والمهانة والحقارة.

الإعراب: (هذا) الهاء حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (وجدكم) الواو واو القسم وجد مجرور بواو القسم، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف وجوباً تقديره =

(و) الرابع: **(رفعهما[١])** على أن الاسم الأول مبتدأ وخبره محذوف تقديره إلا بالله، والثاني مبتدأ[٢] كذلك وخبره هذا المذكور ويقدّر جواباً لسؤال مقدَّرٍ تقديره «أحول وقوة لنا[٣]؟» فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله ومنه قوله تعالىٰ: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة:٢٥٤]، وقول الشاعر:

١٤٩-وما هجرتُكِ حتى قُلتِ مُعْلِنَةً   لا ناقــةٌ لِيَ فِيْ هَــذَا ولا جَمَــلُ[٤]

أقسم وجد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه [وعلى الرواية الأخرى (لعمركم) اللام لام الابتداء عمر مبتدأ وخبره محذوف وجوباً والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر] (الصغار) خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة (بعينه) جار ومجرور والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال وقيل: الباء زائدة وعين تأكيد للصغار، وعين مضاف وضمير الغائب العائد إلى الصغار مضاف إليه (لا) نافية للجنس (أم) اسمها (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا (إن) شرطية (كان) فعل ماض ناقص فعل الشرط (ذاك) ذا اسم إشارة اسم كان وخبرها محذوف، والتقدير إن كان ذاك محموداً، والكاف حرف خطاب (ولا) الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي (أب) بالرفع معطوف على محل لا مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترض بين المعطوف والمعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: (ولا أب) حيث جاء أب مرفوعاً على أحد ثلاثة أوجه: إما على أن «لا» الثانية عاملة عمل ليس، وأب اسمها وخبرها محذوف، أو على أن تكون «لا» غير عاملة أصلاً لا النافية للجنس، أو يكون أب معطوفاً على محل لا مع اسمها كما ذكرناه، والوجه الثالث: على أن تكون لا غير عاملة أصلاً بل هي زائدة، ويكون أب مبتدأ خبره محذوف. والله أعلم.

(١)- قوله: رفعهما ولا يكون للا عمل هنا، ووجه عدم عملها هنا شيئان أحدهما: أن يكون مطابقاً للسؤال، والثاني: أنه لو فتح به الاسمين معاً لأوهم التركيب مع حرف العطف وهو لا يجوز، ولو فتح أحدهما ورفع الآخر كانت ترجيحاً لغير مرجح.

(٢)- بإلغاء (لا).

(٣)- في نخ (ب، د) أحول وقوة، وفي (ج) بأحدٍ، وفي نخ: بغير الله.

(٤)- ينسب هذا البيت للراعي وهو عبد بن حصين النميري أحد شعراء بني أمية، وهو من بحر البسيط.

=

(و) الخامس: **(رفع الأول على ضعف**[(١)]**)** لكون لا فيه بمعنى ليس؛ وعملها بمعناه ضعيف، **(وفتح الثاني)** على أن لا فيه لنفي الجنس وتكون لا في الأول بمعنى ليس كما ذكر، ومنه قول الشاعر:

اللغة: (وما هجرتك) يروى في مكانه (وما صرمتك) والصرم الهجر وقطع حبال المودة (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويباعد نفسه منه وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعامة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة.

الإعراب: (وما) الواو عاطفة ما حرف نفي (هجرتك) هجر فعل ماض وتاء المتكلم فاعله وكاف المخاطبة مفعوله (حتى) حرف غاية وجر (قلت) قال فعل ماض مبني على السكون، وتاء المخاطبة فاعله، والمصدر المؤول من أن المضمرة بعد حتى وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بهجر، والتقدير ما هجرتك إلى أن قلت (معلنة) حال من تاء المخاطبة «لا» نافية تعمل عمل ليس أو مهملة (ناقة) اسم لا مرفوع أو مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (لي) (في هذا) جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا، أو خبر المبتدأ، أو صفة لناقة ويكون الخبر حينئذ محذوفاً، (ولا) الواو عاطفة، و(لا) يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس، ويجوز أن تكون مهملة كالأولى، ويجوز أن تكون زائدة لتأكيد النفي (جمل) إن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفي فـ«جمل» معطوف بالواو على ناقة عطف مفرد على مفرد، وإن اعتبرت لا نافية مهملة فجمل مبتدأ خبره محذوف، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فجمل اسمها وخبرها محذوف، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد عطفت جملة على جملة، والجملة المعطوف عليها في محل نصب مقول القول، وكذلك الجملة المعطوفة.

الشاهد فيه: (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) حيث تكررت فيه (لا) وورد الاسمان مرفوعين حيث رفع الاسم بعد (لا) الأولى إما لأنه مبتدأ وهي نافية مهملة، وإما لأنه اسمها وهي عاملة عمل ليس، ورفع الاسم بعد (لا) الثانية إما لأنها زائدة والاسم بعدها معطوف على الاسم الذي بعد (لا) الأولى، وإما لأن الثانية مهملة والاسم بعدها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والوجه الثالث: أن تكون (لا) الثانية نافية عاملة عمل ليس، و(جمل) اسمها، وخبرها محذوف.

(١)- وضعف وجه رفع الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه بإلغاء عمل لا بالتكرير، لا لكونها بمعنى ليس؛ لأن شرط صحة إلغائها التكرير فقط وقد حصل هاهنا (جامي) والله أعلم.

١٥٠- فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ... وما فاهوا به أبداً مقيمُ[١]

(وإذا دخلت الهمزة) على «لا» **(لم تغير[٢] العمل ومعناها)** أي: الهمزة

---

(١)- هذا البيت من بحر الوافر وهو لأمية بن أبي الصلت، في وصف الجنة وهو مُلَفَّق من بيتين وصواب الإنشاد -كما في ديوانه (ص٤٧٥، ٤٧٧)- هكذا:

ولا لغوٌ ولا تأثيم فيها ... ولا غولٌ ولا فيها مليمُ

وفيها لحمُ ساهرة وبحْرٌ ... وما فاهوا به لهمو مقيمُ

اللغة: «لغو» أي: قول باطل، وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر «أثمته» بتشديد الثاء بمعنى نسبته إلى الإثم.

الإعراب: (فلا) الفاء حرف استئناف ولا نافية ملغاة (لغو) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (ولا) الواو عاطفة ولا نافية للجنس تعمل عمل إن (تأثيم) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (فيها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيكون الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون خبر لا هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر (وما) اسم موصول مبتدأ (فاهوا) فعل وفاعل والجملة الفعلية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (به) جار ومجرور متعلق بفاهوا (أبدا) منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه الفعل «فاهوا أو مقيم» (مقيم) مقيم خبر المبتدأ ويجوز أن تكون (لا) الأولى نافية عاملة عمل ليس و(لغو) اسمها وخبرها محذوف يدل عليه خبر (لا الثانية) العاملة عمل إن أو خبر الأولى المذكور بعد وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس ولكن الوجه الثاني ضعيف لما يلزم من العطف قبل استكمال المعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى لا الأولى، أو أعملها عمل ليس فرفع الاسم بعدها، وأعمل لا الثانية عمل إنَّ.

(٢)- أي: لم تغير تأثير لا في المتبوع ولا في التابع؛ لأن الهمزة لا تبطل عمل عامل تقول: «ألا رجل في الدار، وألا رجل فيها» بخلاف إذا دخل عليه الجار فإنه يغير العمل نحو: «إذ ينبي بلا جرم ووجدته بلا مال»، فإن قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق إلا في المعرب فقولك: «ألا رجل في الدار» مبني فكيف يقال: لم يتغير العمل قيل: المراد بالعمل هنا العمل اللغوي، وهو التأثير دون الاصطلاح، أو المراد بالعمل أعم من أن يكون حقيقياً كما في «لا غلام رجل» أو تشبيهاً كما في «لا رجل» فإن فتحته تشبه النصب في العروض والاطراد. (غاية تحقيق).

(الاستفهام) نحو: «ألا رجل في الدار»، وقول الشاعر:

١٥١-أَلَا ارْعِواء لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيْبَتُهُ وَآَذَنَتْ بِمَشِيْبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ(١)

وقول حسان:

١٥٢-ألا طِعانَ ألا فُرسان عاديةً إلا تجشؤكم حول التنانير(٢)

---

(١)- هذا البيت من بحر البسيط وقد ورد بلا نسبة في شرح ابن عقيل، والمغني، والأشموني وغيرها.

اللغة: «ارعواء» أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار «آذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء للقوة، وذهاب للفتاء، ودواعي الصبوة.

الإعراب: (ألا) الهمزة للاستفهام، ولا نافية للجنس و(ارعواء) اسم لا (لمن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ومن اسم موصول (ولت) ولى فعل ماض والتاء تاء التأنيث (شبيبته) شبيبة فاعل ولت، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من ولت وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (وآذنت) الواو عاطفة آذن فعل ماض والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شيبته (بمشيب) جار ومجرور متعلق بآذنت (بعده) ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (هرم) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لمشيب.

الشاهد فيه: قوله: «ألا ارعواء» حيث أبقى للا النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

(٢)- البيت لحسان بن ثابت من قصيدة يهجو فيها بني الحارث بن كعب رهط النجاشي الشاعر. ويروى ألا جفان مكان طعان ويروى أيضاً، غادية مكان عاديةً.

اللغة: «العادية» هي الخيل تعدو بأصحابها «التجشؤ» تنفس المعدة عند الامتلاء «التنانير» جمع تنور وهو نوع من كوانين الوقود أو الذي يختبز فيه.

الإعراب: (ألا) الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس (طعان) اسمها مبني على الفتح في محل نصب ولا خبر لها عند سيبويه، والخليل وقيل: خبرها محذوف تقديره موجود (ألا) الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس (فرسان) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (عادية) صفة لفرسان منصوبة بالفتحة الظاهرة على محل اسم لا وخبر لا محذوف (إلا) أداة استثناء (تجشؤكم) روي بالرفع والنصب فعلى الرفع بدل من موضع (طعان) على لغة بني تميم وإذا نصب فعلى الاستثناء، =

وأما قول الشاعر:

١٥٣-ألا رجــلاً جــزاه الله خــيراً   يـــدل عـــلى محصـــلة تبيـــتُ[(١)]

فليس من هذا الباب بل نصب رجلاً بفعل مقدر تقديره ألا تُروني رجلاً، وقال يونس: هو من هذا الباب ونَوَّنَه مضطراً **(والتمني)** نحو: «ألا ماء أشربه» **(والعرض)** نحو: «ألا نزول عندي».

(ونعت) اسم لا **(المبني)** لا المعرب وذلك في النعت **(الأول[(٢)])** من النعوت والصفات ويكون **(مفرداً)** يحترز من المضاف والمشبه به كما تقدم، وذلك النعت

وتجشؤ مضاف وكاف المخاطبين مضاف إليه، والميم علامة الجمع (حول) ظرف مكان منصوب متعلق بتجشؤ، وحول مضاف و(التنانير) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: قوله: (ألا طعان ألا فرسان) حيث عملت ألا عمل لا النافية للجنس لأن معناها، وإن كانت ألف الاستفهام داخلة عليها للتقرير، كما في شرح شواهد سيبويه، وفي المغني وغيره أنها للإنكار، والتوبيخ، وفي همع الهوامع: أنها للتقرير والإنكار التوبيخي، والله أعلم.

(١)- ينسب هذا البيت لعمرو بن قعاس أو قنعاس المرادي المذحجي، وهو من بحر الوافر.

اللغة: «المحصلة» المرأة تحصل تراب المعدن.

الإعراب: (ألا) أداة عرض (رجلاً) مفعول به لفعل مضمر تقديره ألا تروني رجلاً (جزاه) فعل ماض مبني على الفتح المقدر للتعذر وهاء الغائب مفعول به أول (الله) لفظ الجلالة فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة (خيراً) مفعول ثان، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب ابتدائية (يدل) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على رجل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لرجل (على محصلة) جار ومجرور متعلق بيدل (تبيت) فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر يعود على محصلة، وخبره في بيت بعد هذا قوله: ترجل..الخ.

الشاهد فيه: قوله: (ألا رجلاً) حيث وقعت ألا للعرض والتحضيض، وهي تختص بالجملة الفعلية لذا يقدر بعدها فعل محذوف والمعنى: ألا ترونني رجلاً، وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

(٢)- الأول زائد مستغنى عنه؛ لأنه لو قال: ونعت المبني مفرداً يليه استغني عن ذكر الأول لأن النعت إذا كان يليه كان أولاً.

(يليه) أي: يلي الاسم لم يفصل بينهما فاصل، فإذا جمع الشروط فهو حينئذ **(مبني)** على الفتح لتنزُّل الصفة والموصوف منزلة اسم واحد **(ومعرب)** وإعرابه **(رفعاً)** على محل الاسم[١] **(ونصباً)** على لفظه وإن كان الاسم حركته بنائية وحركة النعت إعرابية؛ فلأن البناء في المنعوت عارض فأشبهت حركته حركة الإعراب **(مثل: «لا رجل ظريف»)** هذا مثال ما جمع القيود **(وظريفٌ وظريفاً)** وكذلك فيما تكرر المنفي[٢] فيه بعد لا نحو: «لا ماء ماءً بارداً» **(وإلا[٣])** تجتمع الشروط المذكورة بل يختل منها ولو شرطاً واحداً **(فالإعراب)** رفعاً على المحل ونصباً على اللفظ. مثاله في تابع المعرب: «لا[٤] غلام رجل ظريف وظريفاً»، وفي النعت الثاني «لا رجل ظريف كريم وكريماً»، ومثاله في النعت المضاف «لا رجل صاحبُ صدق وصاحبَ صدق»، ومثاله في المفصول بينه وبين الاسم «لا رجل في الدار ظريف وظريفاً».

(والعطف[٥]) بالحرف **(على اللفظ)** أي: على لفظ اسم لا **(وعلى المحل)** أي:

---

(١)- في بقية النسخ: محل اسم لا.

(٢)- يعني: لا فرق بين عدم تكرر المنفي نحو: «لا رجل»، وبين تكرره نحو: «لا ماء ماء»، فإنه يجوز في نعتهما الثلاثة الوجوه فالمقصود أنه يجوز هنا في بارد البناء والإعراب على اللفظ في المحل. وفي (الخالدي) فإن شئت بنيت الثاني نظراً إلى كونه تكريراً لفظياً، وإن شئت أعربته رفعاً ونصباً؛ لأنك لما وصفته صار مع صفته كأنه وصفٌ للأول، وأما الوصف أعني بارداً فليس فيه إلا الإعراب فينظر.

(٣)- أي: وإن لم يكن النعت كذلك بل كان غير أول مضافاً أو مشبهاً به أو مفصولاً. (غاية).

(٤)- لانتفاء الوجه الأول والثالث من الثلاثة الأوجه المذكورة؛ إذ ليس هو المبني وأيضاً بعد منها. (نجم).

(٥)- أي: على اسم لا المبني إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير «لا» في المعطوف فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو: «لا غلام لك والفرسُ» وإذا كان «لا» مكرر في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: «لا حول ولا قوة إلا بالله». (جامي). وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى، كذا ذكره الأندلسي. (جامي).

محل الاسم **(جائز مثل:**

١٥٤-لا أب وابنا) مثل مـروان وابنـه إذا هو بالمجد ارتـدى وتـأزّرَا(١)

على لفظ أب، وإن كان حركتها بنائية فهي تشبه حركة الإعراب لعروضها

(١)- البيت من بحر الطويل وقد اختلف في نسبته، فقال البغدادي: إنه من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل، وقال ابن هشام في شواهده: إنه لرجل من بني عبد مناة بن كنانة. وفي شرح شواهد المغني للربيع بن ضبع الفزاري، ويروى مكان (لا أب) فلا أب، وهو هنا بدون الفاء على ما ورد في كتاب سيبويه، وأمالي ابن الحاجب.

اللغة: «مروان» المقصود به مروان بن الحكم و(ابنه) عبدالملك بن مروان. «ارتدى» الرداء الثوب يلتحف به و(الإزار) نحوه.

الإعراب: (لا) نافية للجنس (أب) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (وابناً) الواو عاطفة وابناً معطوف على محل اسم لا والمعطوف على المنصوب منصوب (مثل) نعت اسم لا منصوب والخبر محذوف تقديره «لا أب وابناً موجودان» ويجوز رفعه على أنه خبر لا، وهو مضاف و(مروان) مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون (وابنه) الواو عاطفة وابن معطوف على مروان وابن مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط مبني في محل نصب متعلق بجوابه، (هو) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير إذا ارتدى وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، ويجوز أن يعرب «هو» توكيداً لفظياً للضمير المستتر في الفعل المقدر الذي يفسره الفعل الظاهر، (بالمجد) جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف (ارتدى) فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة (وتأزرا) الواو عاطفة، وتأزر فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والألف للإطلاق، جملة «تأزر» معطوفة على جملة «ارتدى» لا محل لها.

الشاهد فيه: قوله: (لا أب وابناً) حيث عطف على اسم لا النافية للجنس، ولم يكررها وجاء بالمعطوف منصوباً لأنه عطفه على محل اسم لا، وهو مبني على الفتح في محل نصب، ويجوز فيه الرفع على أنه معطوف على محل (لا) مع اسمها فإنهما معاً في محل رفع مبتدأ.

(وابن) [بالرفع] على محل اسم لا؛ إذ هو مرفوع في الأصل **(ومثل[١] لا أبا له ولا غلامَيْ له جائز[٢])** وإن كان تبقية الألف في أبا مع وجود اللام في له خلاف القياس، إذ القياس حذف الألف مع بقاء اللام فيقال: لا أب له ويكون اسمها مفرداً مبنياً معها أو حذف اللام مع تبقية الألف وإضافة اسمها إلى هاء الضمير فيقال: لا أباه ويكون معرباً لكنه يلزم من هذا أن يكون اسم لا معرفة وكذلك غلامي له فأدخلوا اللام في له إيذاناً بالانفصال لئلا يكون اسم لا معرفة وأبقوا ألف لا أباً وحذفوا نون غلامي **(تشبيها له)** أي: لهذا الكلام في المثالين ونحوهما **(بالمضاف)** والمضاف إليه **(لمشاركته)** أي: مشاركة لا أبا له، ولا غلامي له ونحوه **(له)** أي: للمضاف إليه **(في أصل[٣] معناه)** في كون المضاف وهو أباه في قولك لا أبا له من حيث كون الأبوة فيهما جميعاً منسوبة إلى الضمير المذكور ومن هذا قول الشاعر:

---

(١)- أي: كل تركيب يكون بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجري على ذلك الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو: «أب» وحذف النون من نحو: غلامي. (جامي).

(٢)- يعني: أن الكثير أن يقال: لا أب له، ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا، وجاز أيضاً يعني أنه جاء على قلة في المثنى، وجمع المذكر السالم، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثنى والمجموع وإثبات الألف في الأب والأخ فيقال: لا غلامي لك، ولا مسلمي لك، ولا أبا له، ولا أخا له فتكون معربة اتفاقاً، وأجاز سيبويه أن يكون «لا غلامي لك، ولا مسلمي لك، ولا أبا له، ولا أخا له»، فتكون معربة اتفاقاً، وأجاز سيبويه أن يكون «لا غلام لك» مثله أعني، يكون مضافاً، واللام زائدة ليكون معرباً. (نجم الدين).

(٣)- أي: في أصل معنى المضاف، وذلك أن أصل معنى المضاف الذي هو أبوك وأصله أب لك كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، ثم لما حذف اللام، وأضيف صار المضاف معرفة ففي أبوك تخصيص أصلي، وتعريف حادث بالإضافة، وأب لك شارك «أبوك» في التخصيص الذي هو أصل معناه. (نجم الدين الرضي).

١٥٥-يا تيمُ تيمَ عـديٍّ لا أبـا لكـم لا يُلْقِيـنَّكُم في سـوءةٍ عُمَـرُ(١)

وقول الآخر:

١٥٦-هم هدموا بيتـك لا أبـا لـك وزعمـوا أنــك لا أخــا لــك(٢)

وقول الآخر:

---

(١)- البيت من بحر البسيط وهو لجرير بن عطية يهجو فيه عمر بن لجأ التيمي وقومه.

اللغة: «تيم» ابن عبد مناه «عدي» هو عدي بن عبد مناه نسبه إلى أخيه عمر، «السوءة» الفعلة القبيحة.

تقدم إعراب هذا البيت برقم (٧٤).

الشاهد فيه: قوله: «لا أبا لكم» حيث نصب المنفي بلا وحذف تنوينه للإضافة على مذهب سيبويه واللام لتأكيد الإضافة.

(٢)- ورد البيت بلا نسبة، وهو عبارة عن رجز تزعمه العرب قديماً للضب وهو في الكتاب لسيبويه، وفي شرح التسهيل، وفي جمهرة اللغة وفي لسان العرب ويروى: (أهدموا) بدل: هم هدموا، (وحسبوا) بدل: وزعموا، وتمامه: وأنا أمشي الدَّألى حوالكا.

اللغة: «الهدم» هدمه من باب ضرب فانهدم، «زعموا» زعم يزعُم زعماً بالحركات الثلاث على زاي المصدر أي: قال.

الإعراب: (هم) ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (هدموا) هدم فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، الواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (بيتك) بيت مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وبيت مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (لا) نافية للجنس (أبا) اسم لا (لك) اللام حرف جر زائد، وكاف المخاطبة مجرور به، وأبا مضاف والكاف مضاف إليه، وخبر لا محذوف (وزعموا) الواو عاطفة، وزعم فعل ماض، وواو الجماعة ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (أنك) أن حرف توكيد ونصب والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب اسمها، (لا) نافية للجنس (أخا) اسمه (لك) اللام حرف جر زائد وكاف المخاطب مجرور باللام وأخا مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه والألف للإطلاق وخبر لا محذوف والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أنَّ، وأن المصدرية في تأويل مصدر سدَّ مسد مفعولي زعم.

الشاهد فيه: قوله: (لا أبا لك) وقوله: (لا أخا لك) والكلام فيه كالبيت السابق.

١٥٧-لا تُعْنَيَنّ بما أسبابه عَسُرت فلا يَدَيْ لأمري إلا بما قُدِرا(١)

ونحو: ذلك (ومن(٢) ثم لم يجز لا أبَا فيها(٣)) لأن الإضافة لا تكون بمعنى في

---

(١)- هذا البيت من بحر البسيط وهو بلا نسبة.

اللغة: «تُعْنَيَنَّ»: عُني بحاجته يعنى بها على ما لم يُسَمَّ فاعله (عنايةً) فهو بها معنيٌ على مفعول، وإذا أَمَرْت منه قلت: لِتُعْنَ بحاجتي. (مختار). «عسرت» العسر بسكون السين وضمها ضد اليسر وقد عسر الأمر بالضم عسراً فهو عسير «قدراً» القدْر، والقدر أيضاً ما يقدره الله من القضاء.

الإعراب: (لا) ناهية (تُعنَيَنَّ) فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم بلا الناهية ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (بما) الباء حرف جر وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بتعنين (أسبابه) أسباب مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وأسباب مضاف وهاء الغائب مضاف إليه (عسرت) عسر فعل ماض والتاء تاء التأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود على أسبابه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فلا) الفاء للتعليل ولا نافية للجنس (يدي) اسم لا (لامرئ) اللام حرف جر زائد، وامرئ اسم مجرور باللام الزائدة، ويدي مضاف، وامرئ مضاف إليه، وخبر لا محذوف (إلا) أداة استثناء مفرغ (بما) الباء حرف جر وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف (قدرا) قدر فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما، والجملة من الفعل ونائبه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: (فلا يدي لامرئ) وفيه مذاهب أولها: أن يدي اسم مضاف إلى المجرور باللام واللام زائدة لا اعتداد بها ولا تعلق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة، وثانيها: أنه اسم مفرد غير مضاف عومل معاملة المضاف في الإعراب والمجرور باللام في موضع الصفة له وهي متعلقة بمحذوف، والخبر أيضاً محذوف، وثالثها: إنه اسم مفرد غير مضاف جاء على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر، وكذلك القول في لا أبا لك. (همع الهوامع بتصرف).

(٢)- أي: ومن أجل أن جواز مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص.

(٣)- لعدم الاختصاص فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوته له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار، فلا يصح إضافته إلى الدار فكيف يشبه تركيب «لا أبا فيها» بتركيب مضاف فيه الأب إلى الدار لمشاركته له في الأصل معناه. (جامي).

إلا في الظروف وهذا ليس بظرف للمضاف، وإنما يقال فيه: «لا أب فيها» بالفتح فقط [فلم يشارك المضاف هذا في أصل معناه] **(وليس)** لا أبَا له ونحوه **(بمضاف)** على الحقيقة **(لفساد[(١)] المعنى)** إذ لو حكمنا بأنه مضاف على الحقيقة أدى إلى عمل لا في المعارف، وهو لا يجوز، قال ركن الدين: ولأنا لو قلنا: إنه مضاف كان معناه لا أباه، فتبقى لا بلا خبر **(خلافا لسيبويه[(٢)])** فجعله مضاف على الحقيقة واللام مقحمة لتأكيد الإضافة كما في قوله:

يـــا بـــؤس للحـــرب التـــي وضـــعت أراهـــط فاســـتراحوا

ونحوه: **(و)**[قد] **(يحذف)** اسم لا لقيام القرينة الدالة عليه **(في مثل لا عليك أي: لا بأس[(٣)])** عليك وقَدْ يُحذف خبرها نحو: «لا بأس» أي: عليك، وقد يحذفان معاً كقولك جواباً لمن قال: أعليَّ بأسٌ؟ فتقول: لا، أي: لا بأس عليك.

---

(١)- لأنه لو كان مضافاً كان معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا أبا له وبين النكرة وهو لا أب له في المعنى، وهو فاسد لامتناع اتحاد اللفظين مع اختلافهما تعريفاً وتنكيراً. (غاية).

(٢)- قال: إن هذه اللام تأكيد للام الجر المقدرة فيكون فصلها بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل وحملهم على الفصل باللام قصد نصب المضاف المعرف بلا من غير تكرير تحقيقاً ففصلوا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف، فلا يستنكر نصبه، وعدم التكرير، والدليل على قصدهم هذا الغرض أنهم لا يعاملونه هذه المعاملة حيث كان مضافاً إلى نكرة فلا يقولون: لا أب لرجل ولا غلامي لشخص. (خالدي).

(٣)- قال نجم الدين: ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر ولا الخبر إلا مع وجود الاسم لئلا يؤدي إلى الإجحاف. وقولهم: «لا كزيد» إن جعلنا الكاف اسماً جاز أن يكون كزيد اسمها، والخبر محذوف أي: لا مثله موجود، وجاز أن يكون خبراً أي: لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفاً فالاسم محذوف، أي: لا أحد كزيد. (جامي). والله أعلم.

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

(خبر ما ولا المشبهتين بليس) هذا من جملة المنصوبات وقد تقدم وجه الشبه وحقيقته **(هو المسند)** عم كل مسند **(بعد دخولهما)** خرج ما عداها **(وهي لغة أهل الحجاز)** أي: إعمال ما ولا عمل ليس، وبإعمال «ما» عمل ليس ورد التنزيل قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١]، و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢]، وغير ذلك، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ويقرؤون ما هذا بشرٌ، إلا من درى كيف هو في المصحف؟، قال الكوفيون: وما ورد بعدهما منصوباً فهو بنزع الباء[(١)] **(وإذا زيدت[(٢)] إن مع ما[(٣)])** نحو: «ما إن زيد قائم» وقال الشاعر:

١٥٨- فــما إنْ طِبنــا جُــبْنٌ ولكــن ... منايانـــا ودولـــة آخرينـــا[(٤)]

---

(١)- وليس بشيء؛ لأن الباء زائدة وإذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة، وأيضاً ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصل الفعل إليه كما في استغفرت الله ذنباً وذلك؛ لأن الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلاً لكونه مفعولاً؛ إذ لا يمكن نصبه لفظاً بسبب الجار فإذا عدم الجار ظهر عليه المقدر هذا. مع أن حذف الجار ونصب المفعول بعده ليس بقياس إلا مع أَنْ وأَنَّ. (نجم الدين).

(٢)- وحيث اجتمعت «ما، وإن» فإن تقدمت «ما» على «إن» فهي أي: ما نافية، وإنْ زائدة نحو المثال والبيت، وإن تقدمت إن على ما فهي أي: إن شرطية، وما زائدة، نحو: (وإما تخافن من قوم خيانة). (قواعد وشرحها).

(٣)- قيل: إنما خص «ما» بالذكر؛ لأنها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهذه زائدة عند البصريين وما فيه مؤكدة عند الكوفيين. (جامي).

(٤)- البيت من بحر الوافر وهو لفروة بن مسيك المرادي أو للكميت. ينظر الكتاب وشرح أبيات سيبويه، وشرح المفصل والمقتضب وشرح الرضي، والمغني وغيرها.

اللغة: (طبنا) أي: عادتنا و(الجبن) خلاف الشجاعة و(المنايا) جمع منية الموت و(الدولة) النصر في الحرب بمعنى الغلبة فقوله: منايانا أي: قدر الله علينا بالمنايا التي أخذت أكثرنا وقوله: ودولة آخرينا أي: دولة قوم آخرين.

=

(أو انتقض النفي بإلا) نحو: «ما زيد إلا قائم» قال تعالىٰ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران:١٤٤]، **(أو تقدم الخبر)** نحو: «ما قائم زيد» **(بطل[١] العمل)** أي: عمل ما في الصور كلها لضعفها بالفصل وانتقاض النفي وتقدم خبرها وفي لا أولىٰ وأحرىٰ، وكذلك إذا تقدم معمول خبر ما علىٰ اسمها بطل عملها[٢] كقول الشاعر:

١٥٩-وَقالوا تَعَرَّفْهَا المنازل مِنْ مِنىً ... وما كلَّ من وافىٰ منىً أنـا عـارف[٣]

الإعراب: (فما) الفاء: استئنافية، وما: نافية تعمل عمل ليس، (إن) إن زائدة كفَّت ما عن العمل، (طبنا) طب مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ونا المتكلمين مضاف إليه (جبن) خبر المبتدأ (ولكن) الواو عاطفة، ولكن حرف استدراك لا عمل لها (منايانا) نائب فاعل مرفوع بإضمار فعل والتقدير ولكن قدِّرت منايانا ودولة قوم آخرين. وقيل: مبتدأ حذف خبره تقديره: ولكن منايانا قضىٰ الله بها، ومنايا مضاف ونا المتكلم ومعه غيره مضاف إليه (ودولة) الواو عاطفة ودولة معطوف علىٰ منايا فهو مبتدأ حذف خبره أيضاً تقديره، ودولة (آخرين) جاءت، ودولة مضاف وآخرين مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: (ما إن طبنا جبن) حيث زيدت إن بعد ما النافية توكيداً فكفتها عن العمل.

(١)- وإنما بطل العمل إذا حصل أحد هذه الثلاثة؛ لأنها لما كانت عاملاً ضعيفاً انعزلت لأدنى عارض. (رضي).

(٢)-حيث كان المعمول غير ظرف، وأما الظرف فلا يبطل العمل مع تقدمه كقوله تعالىٰ (فما منكم من أحد عنه حاجزين). (خالدي).

(٣)- البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي وهو من بحر الطويل.

المعنىٰ: فقد الشاعر محبوبه في الحج فسأل عنها فقالوا: له تعرفها أي: تطلبها، وسل عنها في منازل الحج من منىٰ فقال: ذلك غير مجدٍ لأني لا أعرف كل من وافىٰ منىٰ حتىٰ أسأل عنها.

الإعراب: (قالوا): فعل وفاعل (تعرفها) تعرف فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والضمير البارز مفعول به (المنازل) منصوب علىٰ نزع الخافض وأصله بالمنازل أو بدل من ها في تعرفها (من منىٰ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل (وما) الواو عاطفة وما نافية (كل) مفعول به لقوله: عارف الآتي وكل مضاف و(من) اسم موصول مضاف إليه (وافىٰ) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلىٰ من (منىٰ) مفعول به لوافىٰ والجملة من =

وقد أجاز يونس إعمال «ما» مع انتقاض النفي كقول الشاعر:

١٦٠-وما الدهر إلا مَنْجَنونا بأهلـه وما صاحب الحاجات إلا مُعَـذَّبَا(١)

الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (أنا) ضمير منفصل مبتدأ (عارف) خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: (ما كل من وافى منى أنا عارف) حيث أبطل عمل (ما) على رواية نصب كل على جعلها مفعولاً به لاسم الفاعل عارف وذلك لتقدم معمول خبرها «كل» على اسمها مع أنه ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً.

(١)- هذا البيت من بحر الطويل وقد أنشده ابن جني ونسبه إلى بعض الأعراب ولم يعينه، وقد نسبه في شرح شواهد المغني لأحد بني سعد.

اللغة: (الدهر) الزمان والأبد والمراد هنا الفلك الدائر، (منجنونا) هي الدولاب التي يستقى عليها وقال ابن سيدة المنجنون أداة الساقية التي تدور والأكثر فيها التأنيث (معذباً) اسم مفعول من التعذيب ويقال: هو مصدر ميمي من التعذيب.

الإعراب: (ما) نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر (الدهر) اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة (إلا) أداة استثناء ملغاة لا عمل لها (منجنونا) خبر ما النافية (بأهله) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ«منجنون» أو بالفعل العامل في «منجنوناً» على تقدير من أعربه مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف أو مفعولاً به، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (وما) الواو عاطفة وما نافية تعمل عمل ليس (صاحب) اسمها وهو مضاف و(الحاجات) مضاف إليه (إلا) أداة استثناء ملغاة لا عمل لها (معذباً) خبر ما النافية.

الشاهد فيه: قوله: (وما الدهر إلا منجونا) وقوله: و(ما صاحب الحاجات إلا معذبا) حيث أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر مع أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول إلا عليه، إلى هذا ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه، وتبعه الشلوبين على ذلك زعماً أن انتفاء نفي خبر ما لا يمنع من إعمالها عمل ليس، وجمهور البصريين يؤولون هذا البيت أن كلاً من «منجنونا» و«معذبا» مفعول به لفعل محذوف أي: وما الدهر إلا يشبه منجنونا، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا أو مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أي: تعذيباً، ومعذب ليس اسم مفعول بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب، والدهر وصاحب الحاجات مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدرة بعدهما.

وأجاز سيبويه عملها مع تقدم الخبر كقول الشاعر:

١٦١-فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بَشَــر[١]

(وإذا عطف عليه) أي: على الخبر **(بموجب)** وهو بل ولكن لأنهما بمثابة إلا من حيث إنما بعدهما مخالف ما قبلهما فتقول: «ما زيد قائماً بل قاعد، وما عمرو واقفاً بل[٢] سائر»، فلذلك قال الشيخ: **(فالرفع)** لازم في المعطوف حملاً على محل خبر ما [و لا] أو على أنه خبرٌ محذوف[٣] المبتدأ أي: بل هو قاعد ونحو: ذلك.

---

(١)- ينسب هذا البيت للفرزدق يمدح عمر بن عبدالعزيز، وهو من بحر البسيط.

اللغة: (فأصبحوا): الفاء فصيحة، (أعاد الله نعمتهم): ردها عليهم أراد بالنعمة البسط في السلطان على سائر العرب (قريش): قبيلة النبي محمد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ومنها بنو أمية قوم عمر بن عبدالعزيز.

الإعراب: (فأصبحوا): الفاء الفصيحة، وأصبح: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم أصبح (قد) حرف تحقيق (أعاد) فعل ماض (الله) لفظ الجلالة فاعل (نعمتهم) نعمة: مفعول به لأعاد والهاء مضاف إليه والميم دال على الجمع والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر أصبح. (إذْ) تعليلية وفيها إعرابان: إما ظرف مبني على السكون في محل نصب، وإما: حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (هم) ضمير منفصل مبتدأ (قريش) خبر المبتدأ (وإذ) الواو عاطفة وإذ تعليله كالأولى (ما مثلهم) ما نافية تعمل عمل ليس مثل خبر مقدم على اسمها ومثل مضاف وهاء الغائب مضاف إليه، والميم علامة الجمع (بشر) اسم ما مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «ما مثلهم بشر» حيث أعمل «ما» عمل «ليس» مع تقدم خبرها على اسمها، والفرزدق تميمي يرفعه مؤخراً فكيف إذا تقدم. قال سيبويه بعد إنشاده هذا البيت: وهذا لا يكاد يعرف، قال نجم الدين: إن سيبويه أنكر نصب مثلهم؛ لأن الشاعر تميمي. (هامش خبيصي).

(٢)- في (ب، ج، هـ): لكن.

(٣)- في (ج): خبر المبتدأ المحذوف.

[المجرورات]

(المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه) أي: أسماء مشتملة على الجر **(والمضاف إليه[١])** في أصل وضع اللغة هو **(كل اسم)** أو في حكمه[٢] **(نسب إليه شيء بواسطة حرف[٣] جر لفظاً[٤])** ذلك الحرف نحو: «مررت بزيد، وأنا مارٌ بزيد، وضارب له، ومضروب بسوط، وخاتم من فضة، وضرب في اليوم»، وهذه تسمى الإضافة اللفظية عند أهل اللغة **(أو تقديراً)** ذلك الحرف نحو: «غلام زيد، وضارب عمر، وضرب اليوم، وخاتم فضة»، ونحو: ذلك، ولا بد أن يكون ذلك الحرف المقدر **(مراداً[٥])** أي: مراداً [في العمل] كما مثلنا لا إذا كان غير مراد نحو: «سرت يوم الجمعة»، فإن الحرف وإن كان مقدراً فهو غير مراد إذ من شرط إرادة[٦] حرف الجر أن يكون المضاف اسماً كما سيأتي،

---

(١)- اختلف الناس في العامل في المضاف إليه فمنهم من قال: العامل فيه الاسم المضاف، ومنهم من قال: معنى الإضافة، ومنهم من قال: الحرف المقدر، ومنهم من قال: الاسم المضاف لنيابته مناب الحرف، وهذا هو الصحيح. فإن قيل: ما الفرق بين هذا وبين الأول؟ قيل: إن صاحب القول الأول جعل العامل المضاف بعينه، وهذا جعله عاملاً للنيابة.

(٢)- ليشمل الجمل المضاف إليها نحو: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)، و(يوم ينفخ في الصور)، و«جلست حيث جلس زيد».

(٣)- يخرج الفاعل والمفعول فإنه نسب إليه شيء لا بواسطة حرف. (إسماعيل).

(٤)- انتصاب لفظاً أو تقديراً على الحال وذو الحال (حرف جر) وإن كان نكرة لاختصاصه بالإضافة والعامل معنى بواسطة أي: يتوصل بالحرف ظاهراً، أو مقدراً، وقوله: مراداً حال بعد حال مفرداً.

(٥)- في العمل لا في التقدير فإنه مراد في الظرف والمفعول له. (نجم الدين).

(*)- الفرق بين المقدر والمراد، فالمراد ما حذف مع بقاء عمله لنيابة غيره منابه كغلام زيد، والمقدر ما حذف ولم يبق عمله كسِرْتُ يوم الجمعة. (جامي). (فائدة) اعلم أن تقدير الجار لا يلزم إلا في الإضافة المعنوية. (جامي).

(٦)- صوابه: تقدير. (تعليق على الأصل أ).

وهذه الإضافة المعنوية في عرف أهل اللغة **(فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً)** يحترز من الفعل فلا يقدر فيه الحرف بل يُلْفَظُ به «كمررت بزيد»، ولا بد أن يكون الاسم المضاف **(مجرداً تنوينه)** أو ما يقوم مقامه وجوباً **(لأجلها[١])** أي: لأجل الإضافة نحو: «غلام زيد، وصاحبا عمرو، وضاربوا بكر»، وذلك لأن التنوين، والنون يؤذنان بالانفصال، والإضافة تؤذن بالاتصال، ولا يكون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة فوجب حذف التنوين ونحوه: لذلك **(و)**الشيخ يريد أن يحد الإضافة في اصطلاح النحاة فقال: **(هي [قسمان] معنوية[٢] ولفظية[٣] فالمعنوية)** شرطها **(أن يكون المضاف غير صفة)** يحترز من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كما سيأتي **(مضافة إلى معمولها)** يحترز من الصفة المضافة إلى معمولها نحو: «ضارب زيد الآن أو غداً»، فإن إضافتها لفظية وتدخل الصفة المضافة إلى غير معمولها فإن إضافتها معنوية نحو: «مصارع مصر»، و ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة]؛ لأن المضاف إليه مقدر. أي: مصارع الناس في مصر، ومالك الأمر في يوم الدين، وكذا إذا كان اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى المضي فإن إضافته معنوية إذ لا يعمل حينئذ على الأصح نحو: «ضارب زيد أمس»، وإضافة المصدر إلى معموله مطلقاً[٤]، وإضافة أفعل التفضيل -إذ لا تعمل في مظهر- معنوية نحو: «أفضل الناس» ذكره ركن الدين **(و)**الإضافة المعنوية **(هي)**: على ثلاثة معان[٥] **(إما بمعنى**

---

(١)- يحترز مما جرد لا لأجلها بل للتعريف أو لغير المنصرف. (نجم الدين).

(٢)- أي: منسوبة إلى (المعنى)؛ لأنها تفيد معنى في المضاف تعريفاً أو تخصيصاً. (خالدي).

(٣)- أي: منسوبة إلى اللفظ دون المعنى؛ لعدم سرايتها إليه. (جامي).

(٤)- سواء أضيف إلى فاعله أو مفعوله ذكر معناه في «الرصاص».

(٥)- وقال نجم الدين: ليست إلا قسمين إما بمعنى اللام أو بمعنى من، وجعل ما جعله غيره بمعنى في من قسم اللام. فإن معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم لملابسة الوقوع، فإن
=

اللام[(١)] التي للملك نحو: «غلام زيد[(٢)]، وفرس عمرو، ودار بكر، وثوب خالد» أو للاختصاص نحو: «جُلِّ الفرس» أي: مختص بها، ونحو ذلك وهذا **(فيما عدا جنس المضاف وظرفه)** يعني ليس المضاف إليه بجنس للمضاف، ولا ظرف له **(أو)** تكون الإضافة **(بمعنى من في جنس المضاف)** نحو: «باب ساج، وخاتم حديد، وغصن ريحان، وعود رمان، وجوزة قطن، وسعف مقل»، ونحو: ذلك، فإن الساج جنس للباب يعمه وغيره من سائر ما يصنع من الساج، وكذلك سائرها، فهذه بمعنى من أي: باب من ساج، وقس باقيها، وهذا القسم الثاني **(أو)** تكون الإضافة **(بمعنى «في» في ظرفه)** مثل: «ضرب اليوم، ومكر الليل»، أي: ضرب في اليوم ومكر في الليل، فإن المضاف إليه وهو الليل ظرف للمكر، وكذلك ما أشبهه.

(و)هذا القسم الثالث **(هو قليل مثل: «غلام زيد»)** هذا مثال القسم الأول **(وخاتم فضة)** هذا هو القسم الثاني **(وضرب اليوم)** هذا هو القسم الثالث وقد مثلناها **(و)**هذه الإضافة **(تفيد تعريفاً[(٣)] مع)** الإضافة إلى **(المعرفة)** إذ

قلت: فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى «من» أيضاً إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبيِّن والمبيَّن. قلنا: نعم، لكن لما كانت الإضافة بمعنى في قليلاً ردها إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلاً للأقسام، وأما الإضافة بمعنى من (فهي كثيرة في كلامهم فالأولى بها أن تجعل قسماً على حده. (جامي).

(١)- وسواء حسن إظهار اللام كقولك: «غلام زيد» أو لا يحسن كقوله تعالى: (طور سيناء)، ويوم الأحد. (نجم الدين).

(٢)- يعني: في غلام زيد فإن بين زيد وبين غلام خصوصية، وهي الملك ليست لغير زيد، وكذلك خاتم فضة، ففي فضة خصوصية وهي الجنسية ليست لغير الصفة كذلك «ضرب اليوم»، فإن في الثاني خصوصية، وهي الظرفية ليست لغير اليوم.

(٣)- إنما قال: تعريفاً مع المعرفة؛ لأن وضعها لتفيد أن لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للثاني معه مثلاً إذا قلت: «غلام زيد راكب»، ولزيد غلمان كثيرة فلا بد أن =

وضع الإضافة لخصوصية بين المضاف والمضاف إليه سواء كان ظاهراً نحو: «غلام زيد» أو مضمراً نحو: «ضربت غلامك وغلامي [وغلامه]»، وكذا سائر المعارف إلا مثل وشبه وغير فلا تتعرف بإضافتها إلى المعرفة لتوغلها في الإبهام فيوصف بها النكرة إذ قولك: «مررت برجل غيرك» يحتمل المغايرة في الذات وفي الصفة [وفي الفعل]، وكذلك مثل وشبه إلا حيث يشتهر[1] المضاف بمغايرة المضاف إليه أو مماثلته أو مشابهته فلا يبقى احتمال كقوله تعالىٰ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]، فالمنعم عليهم غير المغضوب عليهم قطعاً فتعرفت غير حينئذ، وصح وصف المعرفة بها، فإن لم يكن كذلك لم تتعرف فيوصف بها النكرة مثل: «مررت برجل غيرك»، ويدخل عليها رب نحو: قول الشاعر:

١٦٢-يا رُبَّ غيرُك في النساء غريرة ... بيضــاء قــد متعتهــا بطــلاق[2]

يشار به إلى غلام من غلمانه له مزيد اختصاص بزيد إما بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلاماً له، أو بكونه غلاماً معهوداً. (نجم الدين).

(١)- هكذا الموجود في كتب هذا الفن، والأوضح أن يقال: إلا أن يشتهر موصوف المضاف بمغايرة المضاف إليه. كقولهم: عليك بالحركة غير السكون. (نجم الدين).

(٢)- البيت لأبي محجن الثقفي، وهو من بحر الكامل، ويروى: (مثلك) مكان «غيُرك» و(عزيزة) بدل «غريرة».

اللغة: «الغريرة» بالغين المعجمة والراءين المهملتين: الشابة التي لا تجربة لها بالأمور. «متعتها بطلاق» أي: أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها، والمتعة ما وصلت به المرأة بعد الطلاق من ثوب أو خادم أو دراهم، أو طعام، وقال ابن يعيش: كأنه يهدد زوجته بالطلاق.

الإعراب: (يا) حرف نداء والمنادى محذوف تقديره: يا زوجتي (رب) حرف جر (غيرك) غير مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وغير مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه (في النساء) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لغير؛ لأنها لا تعرف بالإضافة (غريرة) صفة لغير مجرور، وصفة المجرور مجرور، ويروى «غريرةٌ» بالرفع فتكون أيضاً صفة على محل غير (بيضاء) صفة أيضاً مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ =

(و)[تفيد] **(تخصيصاً مع)** الإضافة إلى **(النكرة)** نحو: «غلام رجل» فيتخصص عن غلام المرأة والخنثى والصبي، والخنثى، **(وشرطها)** أي: شرط الإضافة المعنوية **(تجريد**[١] **المضاف من التعريف)** إذ لو أضفت معرفة إلى معرفة نحو: «الغلام زيد» جمعت بين تعريفين، وإن أضفت معرفة إلى نكرة فالتعريف أقوى من التخصيص فلا فائدة حينئذ في الإضافة **(وما أجازه الكوفيون)** ونقلوه عن بعض العرب **(من)** أنهم يجيزون إضافة العدد إلى المعدود خاصة؛ لأن العدد هو المقصود[٢] فعرّف، وأضيف إلى المعدود لتبيين الجنس نحو: **(الثلاثة**[٣] **الأثواب، وشبهه من العدد)** كالعشرة الدراهم فهذا القول **(ضعيف)** لمخالفته القياس من حيث الجمع بين تعريفين، واستعمال

لأنها ممنوعة من الصرف (قد) حرف تحقيق (متعتها) متع فعل ماض مبني على السكون، وتاء المتكلم ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، وضمير الغائبة مفعول به والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ غيرك (بطلاق) جار ومجرور متعلق بالفعل متعتها.

الشاهد فيه: قوله: (غيرك) حيث أدخل الشاعر «رُبَّ» على «غير» وإن كانت مضافة إلى معرفة وهو الكاف فعاملها معاملة النكرة المفردة لأنها لا تتعرف بالإضافة لأن إضافتها غير محضة.

(١)- فإن قيل: التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في نحو (غلام زيد) تعريف حتى جرد منه، قيل: المراد إخلاؤه حقيقة بأن كان باللام فيحذف لامه، أو علماً فيؤول، أو حكماً كما في «غلام زيد» فتنزيل الممكن منزلة المتحقق. (غاية تحقيق). وأما المضمرات، والمبهمات فلا تضاف لتعذر تنكيرها. (خالدي).

(٢)- وفي هذه العلة نظر؛ لأن المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز، وإنما جيء بالعدد لنصوصية كمية المميز ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو: رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يأت بالعدد- ولأن كل ما ذكر حاصل في خاتم فضة، ولم يسمع الخاتم الفضة، ولا الخاتم فضة. (نجم الدين).

(٣)- ومنه قول الشاعر:

والشـــرق نحـــو الغـــرب أقـــرب خطـــة ... مــــن بعـــــد ذاك الســــــتة الأشـــــبار

الفصحاء، إذ الوارد عنهم خلافه كقول ذي الرمة:

١٦٣-وهَلْ يرجعُ التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والديار البلاقع(١)

وقول الفرزدق:

١٦٤-ما زال مُذْ عَقَدَت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار(٢)

---

(١)- البيت من بحر الطويل وهو لذي الرمة ويروى: (أو يرفع) مكان (يكشف)، و(البكاء) مكان (العمى).

اللغة: «البلاقع» جمع بلقع والبلقعة الأرض القفر التي لا شيء بها يقال: أرض بلقع ومنزل بلقع ودار بلقع بغير التاء إذا كان نعتاً، وإن كان اسماً قلت: انتهيت إلى بلقعة ملساء، ومن الوصف الحديث المشهور: ((اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع)) صدق رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. «الأثافي» وهي الأحجار التي توضع عليها القدور.

الإعراب: (وهل) الواو: حسب ما قبلها، وهل: حرف استفهام فيه معنى الإنكار (يرجع) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة (التسليم) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (أو) حرف عطف (يكشف) فعل مضارع مرفوع (العمى) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (ثلاث الأثافي) ثلاث فاعل يكشف، وفاعل يرجع مضمر فيه، لأنهما تنازعا في ثلاث، وثلاث مضاف، والأثافي مضاف إليه (والديار) الواو عاطفة والديار معطوف على ثلاث والمعطوف على المرفوع مرفوع (البلاقع) صفة للديار وصفة المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله (ثلاث الأثافي) حيث دخلت أل التعريف على الجزء الثاني للعدد المضاف وهو المعدود دون جزئه الأول مكتفياً بذلك عن تعريف اسم العدد وهذا استعمال الفصحاء.

(٢)- البيت من البحر الكامل وهو للفرزدق يرثي فيه يزيد بن المهلب.

اللغة: (ما زال مذ عقدت يداه إزاره) ويروى في مكان هذه العبارة: (وما زال مذ شد الإزار بكفه) ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزة حد الطفولة وبلوغه سن التمييز، و(الإزار) هو ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل (سما) شب وارتفع (فأدرك) أي: بلغ ووصل (خمسة الأشبار) والخمسة الأشبار عنى بها السيف وهو أطول ما يكون. وقيل: عصا الخطابة، وكانت مختصة بالملوك، وقيل: اعتدال القامة وقيل: القبر، وقيل: القامة لأن الإمام علياً عَلَيْهِ السَّلَامُ يعتبر القامة ويقدرها بخمسة أشبار في الحكم ببلوغ الأطفال كما روي في البحر الزخار والثمرات والجوهر الشفاف. قال في هامش الخبيصي: وبه أخذ الفرزدق.

=

(واللفظية) في اصطلاح النحاة حقيقتها **(أن يكون [المضاف] صفة)** كاسم الفاعل واسم المفعول إذا[١] كانا بمعنى الحال والاستقبال والصفة المشبهة مطلقا نحو: «ضارب زيد، ومعمور الدار، وحسن الطبع»، ونحو ذلك، وتكون تلك الصفة المذكورة **(مضافة إلى معمولها)** يحترز من «مُصَارِع مصر، ومالك يوم الدين، وأفضل الناس»، كما تقدم **(مثل: «ضارب زيد»)** و«جائلة الوشاح»[٢] في اسم الفاعل مذكراً ومؤنثاً **(وحسن الوجه)** وكريم الفعل و«صريح النسب، وشحيح الورع»، ونحو ذلك في الصفة المشبهة **(ولا تفيد إلا تخفيفاً[٣] في اللفظ)** وهو حذف التنوين في المفرد نحو: «ضاربُ زيد»، والنون

الإعراب: (ما) حرف نفي (زال) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يزيد (مذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بزال وقيل: هو في محل رفع مبتدأ، وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده (عقدت) عقد فعل ماض مبني على الفتح والتاء تاء التأنيث (يداه) يدا فاعل عقد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (فسما) الفاء عاطفة، وسما: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (فأدرك) الفاء عاطفة، وأدرك: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى يزيد (خمسة) مفعول به منصوب وهو مضاف و(الأشبار) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. (توضيح المقاصد).

الشاهد فيه: قوله: (فأدرك خمسة الأشبار) حيث جرد اسم العدد من أل المعرفة وأدخلها على المعدود حين أراد التعريف.

(١)- وهذا شرط في المنصوب، وأما المرفوع فإضافتها إليه لفظية مطلقا. (نجم الدين).

(٢)- الوشاح بالضم والكسر من لؤلؤ وجوهر منظومان يخالف بينهما معطوف أحدهما على الآخر، وأديم عريض يرصع بالجوهر فتشده المرآة بين عاتقيها وكشحيها جمعه وشح وأوشحه ووشائح. (قاموس).

(٣)- والتخفيف اللفظي إما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل «ضارب زيد»، أو حكماً كما في (حواج بيت الله)، أو بحذف نوني التثنية والجمع مثل «ضاربا زيد، وضاربوا زيد»، وإما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير، واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان أصله
=

في المثنى والجمع نحو: «ضاربا زيد، وضاربوا زيد»؛ لأنهم لم يقصدوا فيها إلا مجرد التخفيف والمعنى كما كان، إذ معنى ضارب زيد، وضاربٌ زيداً سواء[(١)] بدليل قوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف:٢٤]، فوصف عارض بممطرنا مع إضافته إلى الضمير فلم تقتض تعريفاً، وقول الشاعر:

١٦٥-يا رُبَّ غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدةً منكم وحرماناً[(٢)]

القائم غلامه، حذف الضمير من غلامه، واستتر في القائم، وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط، وأما في المضاف والمضاف إليه معاً نحو: «زيد قائم الغلام» أصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة. (جامي).

فإن قيل: يرد عليه «مررت برجل ضارب امرأة أو ضارب المرأة»، فإنها إضافة لفظية وقد أفادت تخصيصاً فكيف يصح الحصر؟ قيل: إنها لم تفد تخصيصاً عند الإضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف (مررت بغلام رجل) فإنها تفيد تخصيصاً عند الإضافة فاعرف هذا فإنه ينبغي أن يعرف في هذا المحل. (غاية تحقيق).

(١)- في عدم التعريف والتخصيص.

(٢)- ينسب هذا البيت لجرير يهجو فيه الأخطل النصراني التغلبي، وهو من البحر الطويل.

اللغة: (غابطنا) الغابط اسم فاعل من الغبطة بكسر الغين وهي أن يتمنى الإنسان مثل حال من يغبطه من غير أن يتمنى زوال ما عنده وقال الأعلم: هو من الغبطة وهي السرور (مباعدة) أراد بعداً عنكم (حرمانا) بكسر فسكون: أي: منعاً وعدم استجابة.

المعنى: كثير من الناس يغبطوننا على اتصالنا بكم وهو لا يعلم ما في محبتنا لكم وتعلقنا بكم من العذاب واللوعة ولو طلبكم للاقى ما لاقيناه من العذاب والحرمان.

الإعراب: (يا) حرف تنبيه أو هو حرف نداء والمنادى محذوف، والتقدير يا هؤلاء رب غابطنا.. الخ (رُبَّ) حرف جر شبيه بالزائد (غابطنا) غابط اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ وهو مضاف، و«نا» مضاف إليه (لو) حرف شرط غير جازم (كان) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا (يطلبكم) يطلب فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى اسم كان، وضمير المخاطبين مفعول به، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها فعل الشرط لـ«لو»، =

فأدخل رب على غابطنا، وقد أضافه إلى الضمير وهي لا تدخل إلا على النكرات **(ومن ثم**[١] **جاز «مررت برجل حسن الوجه»)**، فوصف النكرة وهي رجل بحسن المضاف إلى الوجه المعرف باللام؛ فلو تعرفت الصفة المشبهة وهي حسن بالإضافة لم يجز وصف النكرة وهي رجل بها؛ إذ من شرط الصفة والموصوف التطابق تعريفاً، وتنكيراً، وأيضاً فقد ورد عن فصحاء العرب[٢] وصف النكرة بالصفة المضافة إلى المعرفة **(وامتنع)** أن توصف المعرفة بالصفة المضافة إلى المعرفة فلا يقال مررت **(بزيد حسن الوجه)**؛ لأن حسن لم يتعرف [بإضافته إلى الوجه][٣]. فلو وصفت المعرفة به وهو نكرة لم يتطابق الموصوف والصفة تعريفاً وذلك شرط كما يأتي **(وجاز الضاربا زيد)** والضاربو زيد بحذف

(لاقى) فعل ماض مبني على الفتح المقدر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً (مباعدة) مفعول به للاقى (منكم) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمباعدة (وحرمانا) الواو عاطفة، وحرمانا معطوف على مباعدة منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة لاقى وفاعله ومفعوله لا محل لها جواب الشرط، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً برب.

الشاهد فيه: قوله: (يا رب غابطنا) حيث جر اسم الفاعل غابطنا المضاف إلى ضمير المتكلم بـ«رُبَّ» التي لا تدخل إلا على النكرة فدل على أن اسم الفاعل «غابط» لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير؛ إذ لو اكتسب التعريف لما دخلت عليه رب. (شرح المفصل).

(١)- أي: ومن جهة وجوب إفادة اللفظية التخفيف، وانتفاء كل واحدٍ من التعريف والتخصيص. (جامي). والمراد أن المشار إليه بثم وهو مجموع أمور ثلاثة، وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء التعريف، وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثاني، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الاستلزام، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص. (جامي).

(٢)- قال الشاعر:

قـــد يتقـــين بـــالحرير وأبـــدين ... عيونـــاً حـــور المـــدامع نجـــلا

والحور في العين: شدة بياضها في شدة سوادها. والنجل: جمع نجلاء العين الواسعة. (صحاح).

(٣)- ما بين المعقوفين زيادة في (ب) غير موجودة في بقية النسخ.

نون التثنية والجمع للإضافة مع تبقية آلة التعريف فحصل الغرض المقصود منها هنا وهو التخفيف قال الله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج:٣٥]، **(وامتنع الضارب زيد)** لأنها لم تفد تخفيفاً في اللفظ؛ لأن التنوين حذف لآلة التعريف إذ هي سابقة[١] للإضافة حيث هي لتخفيف ذات الاسم، والإضافة لتخفيف عارض من عوارضها[٢] فلم تأتنا الإضافة بفائدة حينئذ **(خلافاً للفراء)** فأجازه حملاً على دخول آلة التعريف بعد الإضافة فيكون حذف التنوين للإضافة، واستدلالاً بالبيت والمسائل الآتية، فقال الشيخ نقضاً لاحتجاجه بما يأتي: **(وضعف)**[٣]

١٦٦-الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبـدِهَا   عوذاً تُزجِّـي خلفهـا أطفالهـا[٤]

---

(١)- وإنما سقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضيع علامة للتنكير، ولا تسقط النون؛ لأنها لا تكون علامة للتنكير، وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو: «يا زيد، ولا رجل» بخلاف النون نحو: «يا زيدان، ويا زيدون، ولا مسلمين ولا مسلمِين»؛ لأنها ليست للتمكين، وكذا يسقط التنوين رفعاً وجراً في الوقف بخلاف النون؛ لأنها متحركة وإسكان المتحرك يكفي في الوقف. (نجم الدين).

(٢)- وعلل (نجم الدين) ذلك أن الألف واللام متقدمة خطا وحسا، فدعوى تقدم الإضافة هو غير الظاهر. (معنى).

(٣)- يعني: هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع الضارب زيد لعدم الفائدة في الإضافة، ولا يخفى أن فيه شوب مصادرة، اللَّهُمَّ إلا أن يقال: المراد به ضعف في الاستدلال به إذ لا نص فيه على الجر فإنه يحتمل النصب على المحل أو على أنه مفعول معه.(جامي).

(٤)- البيت من بحر الكامل وهو للأعشى ميمون بن قيس، ويروى (بينها) مكان (خلفها).

اللغة: (الواهب): الذي يعطي بلا عوض (الهجان) بكسر الهاء الإبل البيض وهو لفظ يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم (عوذاً) جمع عائذ وهي الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها، وسميت عائذاً لأن ولدها يعوذبها أي: يلجأ إليها، وهو جمع غريب، ويندر مثله في العربية (تزجى) تسوق. (شرح ابن عقيل).

=

فعطف وعبدها على المائة المجرور بإضافة الواهب إليه، فكأنه قال: الواهب المائة الهجان، والواهب عبدها مثل: «الضارب الرجل وزيد» أي: والضارب زيد، إذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وهذا ضعيف لعدم إفادة التخفيف فلا يكون حجة ولا يقاس عليه، أو نقول: هو غير ضعيف لكنه[١] يجوز في التابع، وهو المعطوف وهو وعبدها ما لا يجوز في المتبوع [وهو المعطوف عليه]؛ لأن المضاف غير مباشر للتابع لفظاً كما في «يا زيد والحارث»، فجاز في التابع الوجهان[٢] كما تقدم، وكما في قولهم: «رب شاة وسخلتها[٣] بدرهم» فعطفوا المعرفة على المجرور برب وهو نكرة **(و)**احتج الفراء أيضاً بنحو:

الإعراب: (الواهب) يجوز أن يكون مجروراً نعت لقيس المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هو الواهب وفي الواهب ضمير مستتر يعود إلى قيس، والواهب مضاف و(المائة) مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله و(الهجان) بالجر بإضافة المائة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معا أو نعت له على اللفظ (وعبدها) يروى بالنصب والجر فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائة وأما النصب فعلى العطف على محله أو بإضمار عامل (عوذاً) نعت للمائة وهو تابع للمحل (تزجي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المائة (خلفها) خلف ظرف متعلق بترجي وخلف مضاف وهاء مضاف إليه (أطفالها) أطفال مفعول به لتزجي، وأطفال مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى النوق مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (وعبدها) بالجر حيث عطف عبدها، على المائة المجرور بإضافة الواهب إليه فكأنه قال الواهب المائة الهجان والواهب عبدها، وهذا ضعيف لعدم إفادة التخفيف، وما سمع لا يقاس عليه.

(١)- قال في حاشية على الأصل: نخ؛ لأنه صح.

(٢)- ليس جواز الوجهين مقصوداً هنا، إنما المقصود عدم جواز مباشرة حرف النداء للتابع مع كونه مباشراً للمتبوع فاحتملوا تابعاً ما، لا يحتمل فيه متبوعاً. (سيدنا أحمد حابس).

(٣)- و(نجم الدين) جعل حكم الضمير حكم ما يعود إليه إن معرفة وإن نكرة، أعني: ضمير الغائب، فلا يتأول في سخلتها هذا التأويل والله أعلم.

«الضارب الرجل»، فقد أضيف المعرف إلى المعرف فلا تخفيف، قلنا: **(إنما جاز «الضارب الرجل» حملاً على المختار في «الحسن[(١)] الوجه»)** كما سيأتي، أن المختار إضافة الحسن إلى الوجه، وقد أفادت تخفيفاً في اللفظ، وهو حذف الضمير من الوجه[(٢)]؛ إذ أصله الحسن وجهه، والضارب الرجل محمول عليه وإن كان لا تخفيف فيه، والجامع بينهما كون كل واحد منهما صفة معرفة باللام مضافة إلى معمولها المعرف به فليس مثل: «الضارب زيد»، وأيضاً فقد حمل الحسن الوجه بنصب المعمول فيه على الضارب الرجل بنصب المعمول هنا، فكل منهما محمول[(٣)] على الآخر، فاستوى حكمهما **(و)**احتج الفراء بقولهم: **(الضاربك[(٤)])** والضاربي والضاربه ونحوها[(٥)] مما أضيفت الصفة المعرفة إلى الضمير فإنه لم يفد تخفيفاً فهو كالضارب زيد، قلنا: إنما جاز الضاربك **(وشبهه**

---

(١)- حاصل الكلام فيه أن أصله الحسن وجهه، فخفف بحذف الضمير وتعويض اللام عنه؛ إذ هي أخف منه، ولئلا يضاف صريح المعرفة إلى صريح النكرة، ثم قبح فيه الرفع لخلو الصفة ومعمولها عن الضمير، ولم تحسن الإضافة؛ لأن إضافة الصفة إلى مرفوعها كإضافة الشيء إلى نفسه، فنصبوا المعمول المعرفة تشبيهاً بالمفعول، ثم أضافوا الصفة إلى منصوبها؛ إذ المنصوب أجنبي فتحملت الصفة الضمير في الموضعين، فكان الجر هو المختار على وجه النصب؛ لعدم شبه المعمول فيه فحمل «الضارب الرجل» عليه في صحة الإضافة من دون تخفيف. ذكر معنى ذلك (نجم الدين).

(٢)- فإن قيل: لو سقط، فاللام قد جاءت في الوجه. قلت: اللام لا توازيه لخفتها، وثقله لما فيه من الحركة.

(٣)- في الأصل: فكل محمول منهما. ولعله سبق قلم من الناسخ. والصحيح ما أثبتناه وفاقاً لبقية النسخ.

(٤)- لأنهم قد حكموا في ضاربك بالإضافة من غير تخفيف. (خبيصي).

- وإنما قلنا: إن إضافة ضاربك ليست للتخفيف لأنها لو كانت للتخفيف لم تلزم؛ لأن الإضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم كما في ضارب زيد وضارب زيداً.(نجم الدين).

(٥)- الضارباك، والضاربوك.

فيمن قال إنه مضاف) أي: جعل الكاف مجروراً بإضافة الضارب إليه وأجاز ذلك **(حملاً)** له **(على ضاربك)** وضاربي وضاربه اللاتي قد حذف التنوين منها لا للتخفيف؛ بل لكونه يؤذن بالانفصال، والضمير المتصل الذي لم يعرض له ما يوجب فصله يؤذن بالاتصال فامتنع الجمع بين التنوين ووصل الضمير فحذفوا التنوين ونحوه في ضاربك وتثنيته وجمعه لهذا الغرض لا للتخفيف، وحمل عليه الضاربك، ومثناه[(١)] ومجموعه، والجامع بينهما كون كل واحد منهما صفة مضافة إلى ضمير متصل ومنه قوله:

١٦٧-أيها الشاتمي لِتُحْسَبَ مثلي   إنما أنت في الضلال تهيم[(٢)]

---

(١)- أما مثنى الضاربك ومجموعه الذي هو الضارباك والضاربوك فهما من القسم المحمول عليه لوجود النون فيهما فحذفت؛ لأنها تؤذن بالانفصال كالتنوين في نحو: «ضاربك». (سيدنا صديق).

(٢)- البيت لعبد الرحمن بن حسان، وهو من بحر الخفيف.

اللغة: «الشاتمي» الشتم السب، وبابه ضرب «الضلال» ضد الرشد «تهيم» تسير على غير هدى، تتوه.

الإعراب: (أيها) أي: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب و«ها» للتنبيه (الشاتمي) الشاتم صفة لأي مرفوعة بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بحركة المناسبة، وشاتم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (لتحسب) اللام حرف تعليل وجر وتحسب فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن مضمره بعد لام التعليل، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وهو المفعول الأول، والمصدر المؤول من أن المضمرة والفعل بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل «الشاتم»، (مثلي) مثل مفعول ثان لتحسب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومثل مضاف، ياء المتكلم مضاف إليه (إنما) كافة ومكفوفة (أنت) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ (في الضلال) جار ومجرور متعلق بالفعل تهيم الآتي (تهيم) فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع =

وأما على كلام سيبويه أن الكاف ونحوه في الضاربك ونحوه منصوب بالصفة المذكورة فلا حجة للفراء في ذلك، فأما إضافة[(١)] الصفة إلى الضمير المتصل مع بقاء نون الجمع المؤذنة بالانفصال في قوله:

١٦٨ -هُم الآمرون الخيرَ والفاعِلونه إذا ما خشوا يوماً من الدهر معظما[(٢)]

فضعيف لا يقاس عليه **(و)**هذا حكم يتعلق بالإضافة، وهو أنه **(لا يضاف)** اسم **(موصوف إلى صفته)** لاقتضاء الصفة من حيث كونها صفة حكم التبعية

خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: (الشاتمي) حيث أضاف اسم الفاعل المحلَّى بالألف واللام إلى الضمير المتصل مع عدم مراعاة التخفيف.

(١)- يقال: لا إضافة لاحتمال أن يكون الضمير منصوباً فحق العبارة فأما الجمع بين النون والضمير المتصل في قوله..إلخ اللَّهُمَّ إلا أن يراد بالإضافة الإضافة اللغوية. أعني النسبة استقام كلام السيد وهو اللائق.

(٢)- البيت من بحر الطويل وقد ورد بلا نسبة ويروى من محدث الأمر مكان (يوماً من الدهر)

اللغة: «معظما» المعظم الأمر يعظم دفعه.

الإعراب: (هم) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ (الآمرون) خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (الخير) منصوب على نزع الخافض والأصل: بالخير، و(الفاعلونه) الواو عاطفة، والفاعلون معطوف على الآمرون مرفوع بالواو، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل «الفاعلون»، وفاعلون مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط متعلق بجوابه، و(ما) زائدة (خشوا) خشي فعل ماض مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، (يوما) منصوب على الظرفية متعلق بالفعل خشي (من الدهر) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم (معظماً) مفعول به لخشي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والجملة من خشي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه.

الشاهد فيه: قوله: (الفاعلونه) حيث جمع بين النون والضمير لضرورة الشعر، والقياس: الفاعلوه، وزعم سيبويه أن البيت مصنوع.

للموصوف، وهو المقصود بالنسبة، ومن حيث كونها مضافاً إليها تصير مقصودة[(١)] بالنسبة، وأيضاً فالمضاف يعرب على حسب عامله والمضاف إليه مجرور أبداً فيؤدي إلى اختلاف إعراب الصفة والموصوف، واتفاقه شرط[(٢)] كما يأتي **(ولا)** يضاف أيضاً **(صفة إلى موصوفها)** لما ذكرنا آنفاً[(٣)]؛ لأنه يؤدي إلى اختلاف الصفة والموصوف، ولأنه يلزم منه تقدم الصفة على موصوفها إذ المضاف سابق للمضاف إليه حتماً **(و)**ما ورد[(٤)] من الأمثلة التي توهم أنه أضيف الموصوف فيها إلى صفته **(مثل «مسجد الجامع، وجانب الغربي، وصلاة الأولى وبقلة الحمقاء[(٥)])** ونحوه» كدار الآخرة فهذا كله **(متأول)** بأنه حذف المضاف إليه، وهذه الأسماء التي صورتها صورة المضاف إليه هي صفات لهن تقديره مسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، وبقلة الحبة الحمقاء، ودار الحياة الآخرة، والموجب لهذا التأويل

---

(١)- فيؤدي إلى التناقض وهو أنها مقصودة غير مقصودة.

(٢)- فتعذر فيه لفظاً ومعنى.

(٣)- أي: من أن الصفة من حيث الوصفية تقتضي حكم التبعية ومن حيث كونها مضافة حكم المقصود بالنسبة؛ لأن المضاف والمضاف إليه كليهما مقصودان بالنسبة، إذ النسبة تقتضي منسوباً ومنسوباً إليه، وتعذر ذلك لفظاً ومعنى.

(٤)- قوله: وما ورد من الأمثلة..إلخ والكوفيون يحملونه على ظاهره ويزعمون أنه من باب إضافة الموصوف إلى صفته.(من ابن هطيل).

- أي: مسجد الوقت الجامع، وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلاة، وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، أي: أول ساعة بعد زوال الشمس، ويجعلونه نحو: «جرد قطيفة» بالتأويل كخاتم فضة؛ لأن المعنى: شيء جرد أي: بال ثم حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين إذا تجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملاً أن يكون من الفضة ومن غيرها فالإضافة بمعنى من. (نجم الدين).

(٥)- قوله: وبقلة الحمقاءِ بالكسر بذور البقل، وقال الكسائي بذور الرياحين وبالفتح بذور الحنطة. ذكره في حواشي البخاري.

المحافظة على عدم خرم قاعدة[١] العرب والنحاة **(و)**ما ورد من الأمثلة التي يتوهم [أن] فيها إضافة الصفة إلى موصوفها **(مثل: جرد قطيفة وأخلاق ثياب)** ونحوه كسحق عمامة، وجايبة[٢] خبر، ومغربة خبر فهذا كله **(متأول)** بأن أصله قطيفةٌ جرد، وثيابٌ أخلاق، وخبرٌ جايب، وخبر مغرب، فحذف الموصوف واستعملت الصفات أسماء مجردة من[٣] الوصفية فقيل: جُرد وأخلاق ونحوه فاحتمل أن الجرد والأخلاق قطيفة وثياب ونحوها فرد الموصوف بياناً للصفة[٤]، وأضيفت إليه للتخصيص كقول النابغة:

١٦٩- والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند[٥]

---

(١)- صوابه المحافظة على كلام العرب، وعلى عدم خرم قاعدة النحاة؛ لأن العرب لا يقال لهم قاعدة. والله أعلم.

(٢)- التاء في جايبة ومغربة للمبالغة. والمراد بمغربة خبر الخبر الطارئ من غرب إذا بعد يقال: غرب عني.

(٣)- في (ب، ج، د): عن.

(٤)- تسميتها صفة باعتبار الأصل وإلا فقد صارت الآن أسماءً مجردة عن الوصفية.

(٥)- البيت للنابغة الذبياني، وهو من بحر البسيط.

اللغة: «المؤمن» يقال: أمنت فأنا آمن، وأمَّنت غيري إذا أعطيته الأمان فأنا مؤمن، والله عز وجل المؤمن أي: الذي يحمي حمام مكة من الذبح؛ لأنها لما لجأت إلى مكة حرم قتلها. «العائذات» ما عاذ بالبيت من الطير أي: التجأ «الغيل والسند» موضعان في جانب الحرم فيهما الماء.

الإعراب: (والمؤمن) الواو واو القسم والمؤمن مجرور به، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والمؤمن اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (العائذات) مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، ويجوز أن يكون مجروراً على الإضافة (الطيرَ) عطف بيان من العائذات أو بدل منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ويجوز كسر الطير على أنه أيضا بدل منه، أو عطف بيان (يمسحها) يمسح فعل مضارع مرفوع وهاء الغائبة مفعول به ليمسح (ركبان) فاعل يمسح مرفوع بالضمة الظاهرة، وركبان مضاف و(مكة) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (بين) ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المتصل =

فإنه حذف الموصوف وهو الطير، وأبقى الصفة وهي العائذات بالحرم فالتبس بكل عائذ ولايذ بالحرم، فأتى بالموصوف عطف بيان، [ولا إضافة فيه] **(و)** هذا حكم ثان يلحق بالإضافة وهو أنه **(لا يضاف[١] اسم مماثل للمضاف إليه في العموم)** ككل الجميع وجميع الكل **(والخصوص[٢] كليث وأسد)** في أسماء الأعيان[٣] فلا يُضَف أحدهما إلى الآخر **(وحبس ومنع)** في أسماء المعاني فلا تضيف أحدهما إلى الآخر **(لعدم[٤] الفائدة)** إذ لا بد في الإضافة المعنوية من تخصيص أو توضيح غالباً[٥] ولا يحصل هنا وكذلك لا تضيف إنساناً إلى حيوان ناطق لعدم الفائدة ولكونهما متماثلين، وإن لم يكونا مترادفين[٦] **(بخلاف كل**

في «يمسحها» وهو مضاف و(الغيل) مضاف إليه والسند الواو عاطفة و(السند) معطوف على الغيل والمعطوف على المجرور مجرور.

الشاهد فيه: قوله: «المؤمن العائذات» حيث حذف الموصوف وهو الطير وأقيمت الصفة وهي العائذات مقامه، وأتى به عند الالتباس لكن ليس مضافاً إليه بل أتى به عطف بيان لا تقديماً للصفة على الموصوف.

(١)- قوله: ولا يضاف..الخ والكوفيون أيضاً يحملون هذا على أنه من باب إضافة الصفة إلى موصوفها.

(٢)- وهما اللذان لا يختلفان في الدلالة بوجه على ما ذكره المصنف في (شرح المنظومة)، واللذان علقا على مسمى واحد على ما ذكره (جار الله) العلامة.

(٣)- جمع عين، وهو الموجود في الخارج.

(٤)- وهذا القيد أعني قوله: لعدم الفائدة علة لما تضمنه قوله: ولا يضاف أي: امتنعت إضافة اسم مماثل للمضاف إليه لعدم الفائدة، ولا يفسده المعنى بتوجه النفي إلى القيد وبقاء أصل الفعل مثبتاً. (غاية).

(٥)- احتراز من مثل وشبه ونحوهما فإنها لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً مع أن إضافتها معنوية، وشرط المعنوية ذلك.

(٦)- حقيقة الترادف لفظان فصاعداً بمعنى واحد كليث وأسد فلا يضاف أحدهما إلى الآخر، وكذلك المتماثلان لا يضاف أحدهما إلى الآخر، وهما كالحد والمحدود، فإن قلت: إن إنساناً وحيواناً ناطقاً قد صدق عليهما أنهما لفظان فصاعداً لمعنى واحد وذلك حقيقة الترادف، =

الدراهم وعين الشيء[١]) كعين الحب وعين الذهب ونحو: ذلك **(فإنه)** يجوز إضافة كل وعين العامين إلى ما بعدهما لأنه **(مختص[٢])** فإنَّ المضاف فيهما أعم من المضاف إليه لوقوعه عليه وعلى غيره فاختص بإضافته إليه فقد أفاد تخصيصاً **(و)** قد ورد ما يتوهم أنه من باب إضافة الشيء إلى نفسه من غير فائدة وذلك **(قولهم: سعيد كرز ونحوه)** كقيس قفه، وزيد بطه، وسعيد قرعة، ونحو ذلك مما أضيف فيه الاسم إلى اللقب ونحو: «سرنا ذات يوم وذات ليلة وذات مرة»: قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٨]، ﴿وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٧]، وقول الشاعر:

١٧٠-عَزَمْتُ على إقامة ذي صباحٍ ... لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُوْدُ[٣]

فالجواب أن المحدود وهو إنسان يدل على الحد، وهو حيوان ناطق جملة، والحد يدل عليه تفصيلا فافترقا. (نجم الدين).

(١)- اللام للعهد أي: عين الشيء. (غاية). يريد بالشيء شيئاً معيناً كزيد وعمرو كما تقول: عين زيد، وإلا فالشيء أعم من العين. (نجم).

(٢)- أي: يصير خاصاً بسبب إضافته إلى المضاف إليه، ولا يبقى على عمومه سواء أفادت الإضافة التعريف أو التخصيص. (جامي).

(*) عبارة المتن في غالب نسخه المخطوطة: يختص.

(٣)- البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وهو من بحر الوافر.

المعنى: قررت الإقامة إلى وقت الصباح لأن الرأي والحزم يتطلب ذلك وفي الحقيقة أنّ المرء لا يسود على قومه ولا يمنحونه السيادة إلا لما فيه من الخصال الحميدة والكريمة.

الإعراب: (عزمتُ) عزم فعل ماض مبني على السكون وتاء المتكلم فاعله (على إقامة) جار ومجرور متعلق بالفعل عزم وإقامة مضاف و(ذي) مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة في لغة خثعم وذي مضاف و(صباح) مضاف إليه (لأمر) جار ومجرور متعلق بيسود الآتي (ما) نكرة بمعنى شيء عظيم صفة لأمر مبني على السكون في محل جر (يسود) فعل مضارع مبني للمجهول (من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل (يسود) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

=

وقول الكميت:

١٧١-إليكم ذوي آل النبي تَطَلَّعَتْ نَـوازِعُ مـن قلبـي ظِمَـاءٌ وأَلْبُـبُ[١]

وغير ذلك فكله **(متأول)** بأنه أضيف المدلول وهو المسمى إلى الدال وهو الاسم، فكأنه قيل: مدلول كرز أو مسمى كرز، وكذلك سائرها، والاسم[٢] لفظ والمسمى[٣] غيره، وإنما وضع عليه.

الشاهد فيه: قوله: (ذي صباح) حيث استشهد به سيبويه على خروج «ذي صباح» عن الظرفية وجرها بالإضافة على لغة خثعم، والوجه فيه الظرفية، وفيه أيضاً شاهدٌ آخر، وهو قوله: (لأمرٍ ما) حيث جاءت ما مفيدة للتهويل والتعظيم فهي نكرة وصف بها ما قبلها والتقدير: لأمر عظيم.

(١)- البيت للكميت بن زيد، وهو من بحر الطويل.

اللغة: «ذوي» بمعنى أصحاب. آل النبي: أهل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وهم الخمسة أصحاب الكساء وما تناسل منهم إلى يوم القيامة «تطلعت» تشوَّفت. «نوازع» يقال: نزع إلى أهله ينزع بالكسر نزاعاً بمعنى اشتاق «ألبب» جمع لُبّ وهو العقل.

المعنى: لقد تشوفت إلى لقائكم يا أهل بيت النبي مدفوعاً إلى ذلك برغبة جامحة.

الإعراب: (إليكم) جار ومجرور متعلق بالفعل تطلعت الآتي (ذوي) منادى منصوب بحرف نداء محذوف تقديره: يا ذوي، وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وذوي مضاف و(آل) مضاف إليه وآل مضاف و(النبي) مضاف إليه (تطلعت) تطلع فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث لا محل لها، (نوازعُ) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (من قلبي) من قلب جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لنوازع وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (ظماء) صفة لنوازع، مرفوعة بالضمة الظاهرة (وألبب). الواو عاطفة وألبب معطوف على نوازع والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله: (ذوي آل النبي) حيث أن إضافة ذوي آل النبي من إضافة المسمى إلى الاسم أي: يا أصحاب هذا الاسم.

(٢)- وهو كرز.

(٣)- وهي الجثة. إذ الاسم قد يطلق ويراد به المدلول كقولك: زيد قائم، وقد يطلق ويراد به الدال كقولك: «زيد معرب». (خبيصي).

(و) هذا حكم ثالث يتعلق بالإضافة وهو أنه **(إذا أضيف الاسم الصحيح)** وهو الذي ليس آخره حرف علة **(أو الملحق به)** وهو الذي آخره واو أو ياء وقبلها ساكن، وكانت إضافة ما ذكر **(إلى ياء المتكلم كُسِرَ آخره)** حتماً ليناسب الياء **(والياء[١])** التي للمتكلم **(مفتوحة)** وهو الأصل لأنها اسم على حرف واحد فقوي بالفتحة كما تقدم **(أو ساكنة)** للتخفيف نحو: «غلامي، وفرسي، وداري وسيفي، وغلماني وإخواني، وظبيي، ودلوي، وجديي[٢]»، ونحو: ذلك **(فإن)** لم يكن آخره صحيحاً ولا ملحقاً به فإن[٣] **(كان آخره ألفاً ثبتت)** وألحقت بها ياء المتكلم سواء كانت منقلبة عن واو كعصا إذ أصله عَصَوٌ، أو عن ياء كرحى إذ أصله رَحَيٌ، أو أصلية كحتى[٤] أو للتثنية نحو: «غلامان» فتقول: عصاي ورحاي: وحتاي: وغلاماي: في حالة الرفع فقط وتفتح الياء لئلا يجمع بين ساكنين على غير قياسها، إذ قياسها أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدغماً فيه، وأما قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿وَمَحْيَآيْ وَمَمَاتِيَ﴾ [الأنعام:١٦٤]، فأجري فيها الوصل مجرى الوقف **(و)** قبيلة **(هذيل)** تخالف و**(تقلبها)** أي:

---

(١)- قوله: والياء مفتوحة أو ساكنة يعني: اللاحقة للصحيح أو الملحق به، وأما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء، وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في أن أصلها السكون أو الفتح، ويجوز حذف الياء قليلاً في غير المنادى أيضاً كما تقدم هناك. (نجم الدين).

(٢)- في الملحق به، ومعنى إلحاقه بالصحيح إعرابه بالحركات كالصحيح. (نجم الدين)، وإنما كان ملحقاً بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة. (جامي).

(٣)- في (ب، وج): بأن.

(٤)- لعل المراد حتى الحرفية إذا نقلت إلى اسم جنس فتقول: حتاي: ومثله متاي: وإذاي: إذ الألف فيهما أصلية غير منقلبة. سيدنا صديق وأما حناءٍ فآخره همزة فيكسر وأيضاً لا تكون الألف أصلاً في متمكن.

تقلب الألف إذا كانت **(لغير التثنية**[١] **ياء)** سواء كان أصلها الواو أو الياء فتقول: عصيَّ ورحيَّ إذ أصله عصوي ورحيي، استثقلت الكسرة على الواو والياء فحذفتا، وقلبت الواو في عصى ياء، وأدغمت الياء في المثالين جميعاً في ياء المتكلم، وفتحت للساكنين ومنه قول طلحة: فوضعوا اللج على قَفَيّ[٢] وقول الهذلي:

١٧٢-سَبَقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهـواهم فتُخرِّموا وَلكُـلِّ جَنْـبٍ مَصْـرَعُ[٣]

ويوافقونا في ألف التثنية أنها تبقى كما هي إذ لا أصل لها فترد إليه، ونتفق

---

(١)- وأما ألف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف.

(٢)- أي: قفاي: وأصل هذا أن علياً عليه السلام قال له يوم الجمل عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق فما عدا مما بدا فقال طلحة: «بايعت واللج على قفي» واللج: السيف شبهه بالبحر لبصبصته أي: بريقه.

(٣)- البيت لأبي ذويب الهذلي وهو من بحر الكامل.

اللغة: «هوَيّ»: أصلها هواي أي: ما تهواه النفس «أعنقوا» بادروا «فتخرموا» استؤصلوا ووافتهم المنية. «جنب» ما تحت الإبط «مصرع» مكان يصرع فيه.

الإعراب: (سبقوا) سبق فعل ماض مبني على الضم وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (هوي) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة عن ياء مدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (وأعنقوا) الواو عاطفة، وأعنقوا فعل وفاعل والجملة معطوفة على الجملة السابقة (لهواهم) اللام حرف جر وهوى اسم مجرور باللام والجار والمجرور متعلق بأعنق، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه (فتخرموا) الفاء عاطفة و(تخرم) فعل ماض مبني للمجهول وواو الجماعة نائب فاعل (ولكل) الواو واو الحال ولكل جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وكل مضاف و(جنب) مضاف إليه (مصرع) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: في البيت (شاهدان) أولها قوله: (هويَّ) والأصل هواي: فقلبت الألف المقصور ياء على لغة هذيل وأدغمت في ياء المتكلم، وثانيهما قوله: (تخرموا) فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة فلما بناه للمجهول وضم أوله أتبع ثانيه لأوله فضم التاء والخاء جميعاً.

نحن وهم في قلب ألف لدى، وعلى[١]، وإلى ياء، وإدغامها في ياء المتكلم **(وإن كان)** آخره **(ياء أدغمت)** نحو: قاضيَّ، وغاديَّ، وراحيَّ، وضاربيَّ في المثنى بعد حذف نونه للإضافة، وضاربي في المجموع بعد حذف نونه كذلك في حالة النصب والجر فيهما **(وإن كان)** آخره **(واواً قلبت ياء وأدغمت وفتحت الياء للساكنين)** نحو: مسلمون، فتحذف نونه للإضافة، فتلتقي الواو، والياء وتسبق الواو بالسكون فيقلبونها ياءً ويدغمونها في ياء المتكلم ويفتحونها للتخفيف، ونحو: «مصطفون[٢]» أصله مصطفيون تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً والتقت هي والواو الساكنة بعدها فحذفت الألف، وبقي مصطفون مفتوح الفاء، ثم قلبت واوه ياء لملاقاتها ياء المتكلم بعد حذف النون، وأدغمت الياء في الياء وفتحت كما ذكر؛ إذ كل ذلك قياس لغتهم **(وأما الأسماء[٣] الستة)** إذا أضيفت إلى ياء المتكلم **(فأخي وأبي)** وحمي وهني للتخفيف وعدم رد[٤]

---

(١)- أما على وإلى فهما حرفا جر وليس باسمين مضافين فليسا مما نحن فيه. (صديق) لعل المراد بعد التسمية فلا اعتراض.

(٢)- قوله: ومصطفون إذا أريد تثنية مصطفى «اسم مفعول» قيل: مصطفيان ومصطفيين، ولم تقلب الياء ألفاً لموجب القلب لوجود المانع بعدها من الساكن، والجمع مصطفون رفعاً وأصله مصطفَيُون استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء له، ومصطفين نصباً وجراً أصله مصطفيين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت، وحذفت بعدها الياء للساكنين، وبقي مفتوحاً للدلالة على المحذوف، فإذا عرفت هذا فالفرق واضح بين المثنى والمجموع لوجود الياء في المثنى وحذفها في المجموع، لا كما يتوهم أن ليس الفارق إلا حركة النون، وأما مصطفي «اسم فاعل» فتثنيته مصطفيان رفعاً، ومصطفيين نصباً وجراً، وجَمْعُهُ مصطفون رفعاً، ومصطفين نصباً، وجراً، وقس على هذا ما تقدم.

(٣)- اعلم أن الأسماء الستة لها ثلاثة أحوال، أحدها: أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، والثاني: أن تكون مضافة إلى ياء المتكلم، وثالثها: أن تكون مقطوعة عن الإضافة، وذكر أول الأحوال في أوائل الكتاب والثانيين هنا. (سعيدي).

(٤)- لأنه صار نسياً منسياً ولذلك أعربوا الاسم على ما قبله.(سعيدي).

لاماتها إذ أصله أخو(١)، وأبو، وحموٌ وهنوٌ، تطرفت الواو مضمومة فحذفت [لذلك](٢) كما في يدٍ، ودمٍ، وبقي أب وأخ وحم وهن فأضيفت كما هي، ولم يرد المحذوف **(وأجاز المبرِّد(٣))** ردّ المحذوف لعدم تطرفه، وقلبه ياء بعد حذف حركته للثقل، وإدغام الياء في الياء فيقال: **(أخيَّ وأبيَّ وتقول(٤): حميَّ وهنيَّ)** في الأربعة(٥) في رواية الأكثر عنه، وفي الأولين في رواية المصنف عنه، ويستدل بقول الشاعر:

١٧٣ –قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المجاز وقد أَرَى ... وأَبِيَّ مــا لَــكَ ذو المجَــازِ بِــدَارِ(٦)

---

(١)- كدلو. وفي البغية أنَّ أصل هذه الأسماء كلها فعل بفتح الفاء والعين إلا فوك فأصله بسكون الواو. قال المصنف في أمالي الكافية ما معناه: إن المبرد وجد السماع في أبي وأقاس عليه أخي؛ لأنه مثله في لغاته وكثرت استعمالاته بخلاف البواقي. (سعيدي).

(٢)- فالأولى أن يقال: حذفت اعتباطاً، وإلا فكان القياس قلبها ألفاً كعصا لتحركها وانفتاح ما قبلها. يعني: في غير أخ، إذ الخاء فيه ساكنة على كلام الأربعة.

(٣)- وإنما يرد المبرد إجراء لهما مجرى إضافتهما إلى الظاهر وإلى الضمير غير الياء نحو: «أبو زيد وأبوه، وأخو زيد وأخوه». (غاية).

(٤)- أي: وتقول أي: امرأة قائلة لامتناع إضافة حم إلى المذكر. (جامي). وفي الغاية ما لفظه: إنما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على أخي وأبي تجوزاً عن نسبة الهن والحم إلى نفسه، ولو قال ويقال: حمي وهني لكان أولى للتحرز عن نسبتها إلى المخاطب أيضاً مع أن إضافة الحم إلى المخاطب غير صحيح؛ لأن الحم أخو الزوج فلا يضاف إلا إلى الأنثى، اللهم إلا أن يقال: إن الرجل إذا قال: حمي كان محمولاً على حذف المضاف أي: حم امرأتي. (غاية) قد تقدم في إعراب الأسماء الستة. كلام القاموس أعم من هذا فيطالع.

(٥)- قال في حاشية على الأصل: برد المحذوف. (صح نخ).

(٦)- البيت للمؤرج السلمي، وهو من بحر الكامل.

المعنى: يقول: قدر الله أي: قضاه قدّر تركك في هذا الموضع يعني موضعاً بمنى كان فيه سوق الجاهلية، وأقسم بأبي أنَّ هذا الموضع ليس بدار لك، وقوله: (وقد أرى) مفعول أرى محذوف، والتقدير لا أراك.

الإعراب: (قدرٌ) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (أحلك) أحل فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل =

قلنا: يحتمل أن يكون جمع أب، وأصله أبين فحذفت النون للإضافة وأدغمت الياء في ياء المتكلم إذ قد جمع الأب على أبين في قوله:

١٧٤-فلـــــما تَبَـــيَّنَّ أصـــــواتنا بَكَـــيْنَ وفَـــدَّيْنَنَا بالْأَبِيْنَــــا(١)

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وكاف المخاطب مفعول به أول، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (ذا المجاز) ذا مفعول ثان منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف والمجاز مضاف إليه (وقد) الواو حالية وقد حرف تحقيق (أرى) فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ومفعول أرى محذوفا، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال، (وأبي) الواو للقسم، وأبي: اسم مجرور وعلامة جره الياء الأولى لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلق بأقسم وجوباً، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (ما) نافية تعمل عمل ليس (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار المتأخرة عنه (ذو) اسم ما مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف و(المجاز) مضاف إليه (بدار) الباء حرف جر زائد ودار اسم مجرور لفظا منصوب محلاً على أنه خبر ما.

الشاهد فيه: قوله: (أبي) حيث ردت لامه عند إضافته إلى ياء المتكلم في حالة الجر إلى الواو ثم قلبت إلى الياء ثم أدغمت في ياء المتكلم وهذا جائز عند المبرِّد.

(١)-البيت من بحر المتقارب وهو لزياد بن واصل السلمي، وهو شاعر جاهلي من أبيات يفخر فيها بآباء قومه وأمهاتهم من بني عامر، وأنهم قد أبلوا في حروبهم فلما عادو إلى نسائهم وعرفن أصواتهم فدينهم؛ لأنهم أبلوا في الحرب. (خزانة الأدب).

الإعراب: (فلما) لما ظرفية (تبين) تبين فعل ماض ونون النسوة فاعل (أصواتنا) أصوات مفعول به وأصوات مضاف ونا مضاف إليه (بكين) بكى فعل ماض مبني على السكون ونون النسوة فاعل وقوله (بكين) جواب لما لا محل لها من الإعراب، وجملة تبين أصواتنا في محل جر بإضافة لما إليها (وفديننا) الواو حرف عطف وفدى فعل ماض ونون النسوة فاعل وضمير المتكلمين في محل نصب مفعول به (بالأبينا) الباء حرف جر والأبين اسم مجرور وعلامة جره الياء، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والألف للإطلاق والجار والمجرور متعلق بالفعل (فدى).

الشاهد فيه: قوله: «أبينا» حيث جُمع مفرده «أب» جمع سلامة على أبين فجره بالياء وهذا شاذ لأنّ جمع السلامة لا يكون إلا في الأعلام والصفات المشتقة الجارية على الفعل كمسلمين وليس في الجوامد.

(و) أما فم فإنه **(يقال: فِيَّ)** إذ أصله فَوهٌ[١] حذت الهاء فبقي فوٌ، فقلبوا الواو ميماً لتقاربهما في المخرج خشية أن يقلبوها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيقال: «فا» فيلقاها ساكن فتحذف له فيبقى الاسم[٢] على حرف واحد، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم زال ذلك المحذور، فيُرد الواو وتقلب ياء، وتدغم في ياء المتكلم وتفتح للساكنين، وهذا هو الأفصح **(في)** لغة **(الأكثر وفمي)** بإضافته كما هو بعد القلب **(وإذا قطعت)** هذه الأسماء **(عن الإضافة)** وذلك فيما عدا «ذو» فهي لازمة للإضافة كما يأتي **(قيل: أخ وأب وحم وهن وفم)** بحذف لاماتها كما مر، وجعل الإعراب على العينات، وقلبت الواو ميماً في فم، وقد شدَّدوا الباء والخاء في بعض اللغات فيقال: أبٌّ وأخٌّ، وقد جاءا مقصورين بالألف في الأحوال الثلاثة كعصا ومنه قوله:

١٧٥- أخاك الذي إِنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّة ... يُجِبْك بما تبغي ويكفيك من يبغي[٣]

---

(١)- فَوْه بزنة فَوْز. شرح مفصل لابن يعيش.

(٢)- في (ب): بزيادة لفظ: المتمكن.

(٣)- البيت ورد بلا نسبة، وهو من بحر الطويل.

اللغة: (ملمة) الملمة بضم الميم وكسر اللام وتشديد الميم الثانية: النازلة. (يجبك): هو مضارع أجاب حذفت منه الباء للتخلص من التقاء الساكنين (تبغي): تقصد وتطلب، يكفيك من يبغي: أن يقوم بنصرتك وحمايتك ممن يريد ظلمك.

الإعراب: (أخاك): مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وأخا مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه (الذي) اسم موصول خبر المبتدأ والظاهر أن أخاك منصوب بفعل محذوف تقديره الزم (إن تدعه) إن حرف شرط جازم يجزم فعلين وتدع فعل مضارع مجزوم بإن وهو فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء ضمير الغائب مفعول به (لملمة) جار ومجرور متعلق بتدعو (يجبك) فعل مضارع مجزوم بإن جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والكاف ضمير المخاطب مفعول به وجملة الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (بما) الباء حرف جر، وما اسم موصول مجرور محلاً بالباء والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف وتقدير =

وقول الآخر:

١٧٦- إن أباهـــا وأبـــا أباهـــا قَـــدْ بَلَغَـــا في المجـــدِ غايتاهـــا[1]

الكلام يجبك إجابة مماثلة لما تريده وتقصده (تبغي) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بتبغي (ويكفيك) الواو عاطفة ويكف فعل مضارع معطوف على يجب مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول ليكفي (من) اسم موصول مفعول ثان ليكفي (يبغي) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، يعود إلى من والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «أخاك» حيث استعمل استعمال الاسم المقصور حالة الرفع لكونه مبتدأ مرفوعاً بضمة مقدرة، قال في القطب: والبيت لا يتعين للاستدلال لجواز أن يكون النصب بفعل مقدر دل عليه إن تدعه والمعنى: ادع أخاك الذي شأنه كيت وكيت والزم أخاك وما شابهه. (قطب فاروق).

(١)- البيت من الرجز وينسب لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وبعضهم نسبه لرؤبة، وقيل لبعض أهل اليمن.

اللغة: «المجد» الشرف ورفعة النسب «غايتاها» قال في فتح الجليل: المراد بالغايتين المبدأ والنهاية أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الإعراب: (إن) حرف توكيد ونصب (أباها) أبا اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ويحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه (وأبا) الواو عاطفة وأبا معطوف على أباها السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وأبا مضاف و(أباها) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (قد) حرف تحقيق (بَلَغا) بلغ فعل ماض وألف الاثنين فاعله والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن (في المجد) جار ومجرور متعلق ببلغ (غايتاها) غايتا مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة من يُلزم المثنى الألف في أحواله كلها، وغايتا مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد وقد أتى به مؤنثاً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة.

=

وقد تفتح فاء «فم» تخفيفاً وتضم للدلالة على أن الميم بدل من الواو وقد تكسر؛ لأن تعويض الميم عن الواو كتعويض(١) الياء عنها والكسر يناسب(٢) الياء **(وفتح الفاء)** في فم **(أفصح منهما)** أي: من الضم والكسر حملاً لها على أخواتها **(وجاء حم مثل يَدٍ)** فيقال: «هذا حمٌ ورأيت حماً، ومررت بحم» [في الإفراد]، و«هذا حمُك، ورأيت حمَك، ومررت بحمك» في الإضافة **(و)**جاء مثل **(خبء)** بالهمزة فيقال: «هذا حمءٌ، ورأيت حمأً، ومررت بحمءٍ» [في الإفراد]، و«هذا حمؤك، ورأيت حمأك، ومررت بحمئك» في الإضافة **(و)**جاء مثل **(دلو)** تقول: «هذا حموٌ، ورأيت حمواً، ومررت بحموٍ»، في الإفراد، و«هذا حموُك، ورأيت حموَك، ومررت بحموِك» في الإضافة **(و)**جاء مثل **(عصا)** تقول: «هذا حماً، ورأيت حماً، ومررت بحماً» في الإفراد، و«هذا حماك، ورأيت حماك، ومررت بحماك» في الإضافة **(مطلقاً)** في إفرادٍ وإضافةٍ كما مثلنا **(وجاء هن مثل يدٍ مطلقاً)** في الإفراد والإضافة فتقول: «هذا هنٌ(٣)، وهنك..إلخ» **(و)**[أما] **(ذو)** [فإنه] **(لا يضاف إلى مضمر(٤) ولا يقطع عن الإضافة)**؛ لأنه إنما وضع الصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس إذ لا يصح أن تقول: «رجل مال ولا علم ولا عقل» فتوصل إلى ذلك بذو، فيقال: ذو مال، وظاهر الدلالة(٥) أنه لا

الشاهد فيه: قوله: (أبا أباها) حيث ألزم قوله أبا وهو من الأسماء الستة الألف في حالة الجر على لغة والأشهر (أبا أبيها). وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: غاياتها حيث ألزم المثنى الألف في حالة النصب على لغة والأشهر النصب بالياء؛ لأنه مفعول «بلغا»

(١)- لأن تعويض الياء عن واو فو كثير فلما عوضوا عنها الميم صار كتعويض الياء عنها (سعيدي).

(٢)- في (ب) بلفظ: والكسرة تدل على الياء، وفي (ج): والكسرة تناسب الياء.

(٣)- في (أ) زيادة «وهناً»، وفي (ب): ورأيت هناً ومررت بهن. وما أثبتناه من (ج).

(٤)- والضمير ليس من أسماء الأجناس، ولو قيل: ولو أضيفت إلى غير اسم جنس لكان أشمل. (جامي)، وكذا العلم والمبهم ليس باسم جنس على ما يأتي.

(٥)-وهذا إذا كانت ذو وصلة إلى الوصف، وإن لم يكن كذلك صحت إضافتها إليها نحو: «جاء الإمام وذووه، ورأيت زيداً وذويه». (عقيل).

يضاف إلىٰ مضمر ولا علم ولا مبهم، وأما قولهم: اللهم صل علىٰ محمد وذويه، وقول الشاعر:

١٧٧-صَبَحْنا الخزرجيةَ مُرْهَفَاتٍ أبــاد ذوي أرومتهــا ذووهــا[١]

فشاذ، ولا يقطع كما مَرَّ؛ إذ ذلك خلاف ما وضع له.

---

(١)-البيت من الوافر، وهو لكعب بن زهير. ويروىٰ (أبار) مكان (أباد).

اللغة: (صبحنا) أي: أتيناهم وقت الصباح و(مرهفات) هي السيوف الحادة. و(أرومتها): أي: أصلها.

الإعراب: (صبحنا) صبح فعل ماض مبني علىٰ السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين و«نا» الفاعلين ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، (الخزرجية) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (مرهفات) منصوب علىٰ نزع الخافض وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة وقد تكون مفعولاً به ثان. (أباد) فعل ماض مبني علىٰ الفتح (ذوي) مفعول به مقدم منصوب بالياء وذوي مضاف و(أرومة) من (أرومتها) مضاف إليه، وأرومة مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، (ذووها) ذوو فاعل أباد مرفوع بالواو، وذوو مضاف وضمر الغائبة مضاف إليه مبني علىٰ السكون في محل جر.

الشاهد فيه: قوله: (ذووها) حيث أضاف «ذوو» جمع «ذو» إلىٰ مضمر وهو (ها)، والغالب إضافتها إلىٰ اسم الجنس.

[التوابع]

(التوابع[١]) خمسة كما سيأتي وحقيقتها [هي] **(كل ثان)** يدخل فيه خبر المبتدأ، وكان وأخواتها، وإن، وثاني ظننت وأخواتها، وخبر ما، ولا، [و]قوله: **(بإعراب سابقه)** يخرج بهذا ما يخالف إعرابه إعراب سابقه كخبر كان وأخواتها [وإن وما، ولا، وأخواتها]، وقوله **(من جهة واحدة)** خرج خبر المبتدأ، وثاني ظننت؛ إذ رافع المبتدأ الابتداء ورافع الخبر المبتدأ[٢]، وثاني ظننت إذ هو خبر للمبتدأ في الأصل فالجهتان مختلفتان.

[النعت]

(النعت[٣]) هذا أول التوابع الخمسة، وحقيقته أنه **(تابع)** يشمل جميع التوابع **(يدل على معنى في متبوعه)** خرج سائر التوابع الخمسة، وذلك المعنى إما حلية لازمة محسوسة نحو: طويل وقصير، وأحمر وأبيض ونحوه، أو غريزية غير محسوسة نحو: عاقل، وأحمق، أو من الأفعال المحسوسة غير اللازمة نحو:

---

(١)-والمراد بالتوابع توابع المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات التي هي من أقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو: «إنّ إنّ، وضرب ضرب» لعدم كونها من أفراد المحدود. (جامي).
- اللام للجنس ولا يلزم تعريف الأفراد. (غاية) قال الشيخ إسماعيل في حد التوابع نظر؛ لِأَنَّ قوله: «كل ثان» يخرج الثالث والرابع فصاعداً، وقوله: «بإعراب سابقه» يخرج التأكيد بالحرف والفعل وكذا صفة المنادى مثل «يا زيد العاقل» فإنه يجوز فيه الوجهان كما تقدم، وليس حال النصب بإعراب سابقه فالأولى في ذلك ما ذكره الإمام يحيى عليه السلام وهو أن يقال: كل لاحق لأول لو أعرب ذلك الأول لكان إعرابه مستحقاً عليه لفظاً أو محلاً.

(٢)-لأن عمل المبتدأ في الخبر من جهة اقتضائه المسند، وفي المبتدأ من جهة اقتضائه المسند إليه، وأن عمل علمت في المفعول الثاني من جهة اقتضائه المنسوب، وفي الأول من جهة اقتضائه المنسوب إليه.

(٣)-قدم المصنف النعت لكثرة جهات تبعيته؛ لأنه تبع المنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير والإفراد والجمع والتذكير بخلاف سائر التوابع. (غاية).

قائم وقاعد، أو من العوارض في الذات نحو: سقيم وصحيح، أو الخارجة عنها نحو: فقير وغني، أو باعتبار الأصل نحو: شريف ووضيع، وهذا لازم غير محسوس، أو باعتبار حاله[١] وهذه جميعها ترجع إلى صفة محمودة أو مذمومة ونحو: ذلك وقوله: **(مطلقاً[٢])** وإرادة الشيخ دفع وهم من توهم أن الحال في قولك: «رأيت زيداً راكباً» داخل في الحد فأراد إخراجها بقوله: مطلقاً؛ لأنها تدل على معنى في متبوعها في حال دون[٣] حال، وفي التحقيق أنها قد خرجت من قوله: بإعراب سابقه، إذ لا يلزم أن يكون إعرابها كإعراب سابقها وإن اتفق ذلك في بعض الأحوال فليس لازماً، وأيضاً لو لم تكن قد خرجت قَبْلُ للزمت الحال المؤكدة نحو: «زيد أبوك عطوفاً»، فإنها تدل على معنى في متبوعها مطلقاً **(وفائدته)** أي: والنعت فائدته في أغلب أحواله **(تخصيص[٤])** في النكرات نحو: «جاءني رجل عالم» فقد تخصص عن الجاهل **(أو توضيح)** كما في المعارف نحو: «جاءني الرجل الفاضل، أو زيد الأحمق» إذ [قد] وضحت ذلك الاسم

(١)- نحو: مكرم أو مهان. ح مفصل. وفي (ب): نحو: ذي مال.

(٢)- أي: دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، احترازاً عن سائر التوابع، فلا يرد عليه البدل في مثل: «أعجبني زيد علمه»، ولا المعطوف كقولك: «أعجبني زيد وعلمه»، ولا التأكيد في مثل قولك: «جاءني القوم كلهم» لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم، فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي بخصوص موادها، فلو جردت عن هذه المواد كما يقال: «أعجبني زيد غلامه، أو أعجبني زيد وغلامه، أو جاءني زيد نفسه» لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أي: مادة كانت. (جامي).

(٣)- في حال التقييد بالفعل أو نحوه.

(٤)- التخصيص في اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أن رجلاً في قولك: «جاءني رجل صالح» كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع فلما قلت: صالح قللت الاشتراك والاحتمال، ومعنى التوضيح عندهم: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاماً كانت أولا نحو: «زيد العالم، والرجل العالم». (نجم).

بالصفة **(وقد يكون)** النعت في بعض أحواله **(لمجرد[١] الثناء)** نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم»، وكذلك سائر الأوصاف الجارية على الله تعالى؛ إذ لا يلتبس على العاقل أنه[٢] عليها سبحانه وتعالى، **(أو الذم)** نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، أو: عدو المؤمنين، ونحو ذلك؛ إذ لا يلتبس على العاقل أنه تعوذ بالله منه بهذه الصفات **(أو التأكيد مثل: «نفخة[٣] واحدة»)**، و«ذهب أمس الدابر»؛ إذ لا يلتبس أن النفخة واحدة و[أن] أمس دابر، وليس هذا بتأكيد اصطلاحي إذ ليس بتكرير لفظ الأول ولا بأي ألفاظ التأكيد المخصوصة، وإنما هو نعت يفيد اجتماع اللفظين في معنى واحد، وقد يكون للتعميم نحو: «يرزق الله عباده الطائعين والعاصين»، والإبهام نحو: «تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة»، أو تفصيل نحو: «مررت برجلين عربي وعجمي»، ونحو ذلك.

واعلم أن جمهور النحاة شرطوا في النعت أن يكون مشتقاً، وما ورد جامداً تأوّلوه بالمشتق كما في الحال عندهم **(و)**قال الشيخ: **(لا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره)** أي: غير مشتق وهو الجامد **(إذا كان وضعه لغرض المعنى)** المقصود من النعت **(عموماً[٤] مثل: «تميمي[٥]، وذي مال»)**؛ إذ لا يقع المنسوب و«ذو» بمعنى صاحب إلا نعتاً دالاً على معنى. **(أو)** كان وضعه لغرض المعنى المقصود من النعت **(خصوصاً[٦])** أي: في بعض أحواله يكون

---

(١)- قوله: لمجرد الثناء..الخ وضابطه كل اسم علم اختصاصه بالصفة قبل ذكرها فمعلوم أن الله تعالى رحمن رحيم قبل أن تذكر صفته، والشيطان لعنه الله رجيم قبل أن تذكر صفته.

(٢)- الأولى إذ لا يلتبس سبحانه بغيره حتى تكون هذه الصفات للتوضيح.

(٣)- إذ الوحدة تفهم من التاء في النفخة وأكدت بالواحدة.

(٤)- معنى العموم أنه لم يأت إلا صفة.

(٥)- فإن لها موصوفين في جميع المواضع إما ظاهراً أو مقدراً نحو: «جاءني رجل تميمي أو تميمي جاءني». (نجم الدين) و«زيد تميمي» مبتدأ وخبر أي: شخص تميمي.

(٦)- ومعنى الخصوص أن يوصف ويوصف به. (إسماعيل). وإنما كان خاصاً لأنه لا يوصف بأي إلا في =

نعتاً لا في كلها **(مثل: مررت برجل أي رجل)** أي: كامل في الرجولية **(ومررت**[١] **بهذا الرجل)** فالرجل صفة لعين الذات المشار إليها **(وبزيد هذا)** وهذا صفة لزيد دلّ على معنى الإشارة في متبوعه، وهذه الألفاظ بعد قوله: خصوصاً قد تأتي غير صفات كما سبق وسيأتي. فتبين حينئذ أن المراد بالصفة الدلالة على المعنى المقصود اشتقتْ أم لا **(و)** كما يصح الوصف بالمفردات يصح بالجمل لكن لا **(توصف)** بالجمل إلا الاسم **(النكرة)**؛ لأن الجمل نكرات، ومن حق الصفة والموصوف أن يتطابقا تعريفاً وتنكيراً كما يأتي، ولا يثبت الوصف للنكرات إلا **(بالجمل**[٢] **الخبرية)** التي تحتمل الصدق والكذب، لأن الصفة في المعنى حكم على الموصوف كالخبر، وقد تقدم، وتكون الجملة اسمية نحو: «جاءني رجل أبوه قائم»، أو فعلية نحو: «رأيت رجلاً قام أبوه» وأما الإنشائية[٣] فلا يصح الوصف بها إلا بتأويل كقوله:

موضع التعظيم والمبالغة في مدح أو ذم بشرط أن يكون مضافاً إلى نكرة، والموصوف نكرة مماثلة لما أضيف إليها لفظاً أو معنى نحو: «مررت برجل»، أيِّ رجل، وبرجل أيِّ فتى. (نجم ثاقب).

(١)- فإن هذا يدل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا يصح أن يقع الرجل صفة لهذا، وفي المواضع الأخر التي لا تدل على المعنى لا يصح أن تقع صفة، وذهب بعضهم إلى أن الرجل بدل عن اسم الإشارة وبعضهم أنه عطف بيان. (جامي).

(٢)- في غالب نسخ المتن: بالجملة.

(٣)- قوله: فأما الإنشائية فلا يصح الوصف بها..إلخ؛ لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته لنفسه، ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا تقول «مررت بزيد قام أبوه أو أبوه قائم»؛ لأن الجملة نكرة فلا يصح أن توصف بها المعرفة، وإنما كانت الجملة نكرة؛ لأن الجملة التي لها محل من الإعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها، والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير؛ لأن الأصل في الحكم أن يكون مجهولاً ليفيد السامع، وينبغي أن يكون هذا مراد من قال إن الجملة نكرة. كذا في الرضي. (غاية تحقيق).

١٧٨-حتى إذا جَنَّ الظلام واخْتلط جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيت الذئبَ قَطّْ(١)

أي: بمذق مقول فيه هذا القول **(و)**إذا كانت الصفة جملة فإنه **(يلزم الضمير)** فحينئذ يعود منها إلى الموصوف ليربط بينها وبينه وإلا كانت أجنبيه، وذلك كما مثلنا أولاً، وقد يحذف للعلم به نحو: «اشتريت براً الكر بستين»، وقول الشاعر:

١٧٩-أَبَحْتَ حِمى تِهامة ثم نَجْدٍ وما شيء حَميتَ بِمُسْتَبَاحِ(٢)

---

(١)- البيت من بحر الرجز، ولم ينسبه أحد من الرواة إلى قائل حسب اطلاعنا.

اللغة: «جن الظلام» اشتد سواده «اختلط» كناية عن انتشاره واتساعه «مذق» هو اللبن الممزوج بالماء شبهه بالذئب في لونه؛ لكدرته وغبرته.

الإعراب: (حتى) ابتدائية (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط (جن) فعل ماض (الظلام) فاعل جن والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها (واختلط) الواو حرف عطف اختلط فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو وجملة اختلط وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو (جاءوا) فعل وفاعل (بمذق) جار ومجرور متعلق بجاء (هل) حرف استفهام (رأيت) فعل ماض وتاء المخاطب فاعله (الذئب) مفعول به لرأيت (قط) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب وسكن للروي، واستعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام، وجملة هل رأيت الذئب قط في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع صفة لمذق، والتقدير بمذقٍ مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

الشاهد فيه: قوله: (بمذق هل رأيت... إلخ) فإن الظاهر يشعر بوقوع الجملة الاستفهامية نعتاً للنكرة، وليس الأمر على ما هو الظاهر لأن جملة الاستفهام معمولة لقول محذوف، وهذا العامل المحذوف هو الواقع نعتاً؛ والتقدير: جاءوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط.

(٢)- البيت لجرير بن عطية الخطفي، وهو من بحر الوافر. ويروى (بعد) مكان (ثم)

اللغة: حِمَى: على وزن فِعَل، أي: محظور لا يقرب «تهامة» بكسر التاء: اسم أرض وهي بين ذات عرق وهو أول تهامة إلى البحر وجدة وتمتد متصلة إلى اليمن، وقيل: إن الصحيح أن مكة من تهامة. «ونجد» ما ارتفع من الأرض، وهو اسم خاص لما دون الحجاز مما يلي العراق.

الإعراب: (أبحت) أباح فعل ماض وتاء المخاطب فاعله (حمى) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة

=

أي: حميته، وقد تغني عنه الألف واللام كقوله:

١٨٠-كأن حفيفَ النبْلِ من فوق عَجْسِها عوازبُ نَحْلٍ أخطأ الغار مُطْنِفُ(١)

على الألف منع من ظهورها التعذر وحمى مضاف و(تهامة) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (ثم) عاطفة (نجد) معطوف على تهامة مجرور بالتبعية وعلامة جره الكسرة الظاهرة (وما) الواو استئنافية وما نافية عاملة عمل ليس (شيء) اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة (حميت) فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لشيء، والرابط بين الصفة والموصوف ضمير محذوف مفعول لحميت تقديره حميته (بمستباح) الباء حرف جر زائد ومستباح خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله: (حميت) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطة بالضمير المقدر المنصوب والتقدير حميته.

(١)- البيت للشنفرى عمرو بن براق، وهو من بحر الطويل، ويروى:

كأن حفيف النبل من فوق عجزها غوارب نحل أخطأ الغار مطنف

اللغة: «حفيف»: هو دوي ذهابه، «النبل»: السهم. «عجسها»: مقبض القوس. «عوازب»: جمع عازبة، من عزبت الإبل إذا أبعدت عن المرعى. «مطبق» بضم الميم وسكون الطاء وكسر النون -بمعنى علا الطبق- بفتح الطاء والنون وهو حرف الجبل، وأراد به هنا: رئيس النحل.

الإعراب: (كأن) حرف تشبيه ونصب (حفيف) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة وحفيف مضاف و(النبل) مضاف إليه (من فوق) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم «كأنّ» وفوق مضاف وعجس من (عجسها) مضاف إليه، وعجس مضاف والهاء مضاف إليه (عوازب) خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة وعوازب مضاف و(نحلٍ) مضاف إليه (أخطأ) فعل ماض مبني على الفتح و(الغارَ) مفعول به مقدم منصوب بالفتحة الظاهرة (مطنف) فاعل أخطأ مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لنحلٍ، والرابط بين الصفة والموصوف الألف واللام في الغار عوضاً عن الضمير.

الشاهد فيه: (أخطأ الغار) فإن الألف واللام في «الغار» أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف، والتقدير أخطأ غارها فحذف الضمير وجعل الألف واللام عوضاً عنه.

(ويوصف) الاسم **(بحال**[١] **الموصوف)** أي: الذي يخصه ويقوم به حقيقة **(وبحال متعلقه)** أي: بما قام بالذي بينه وبين الموصوف علقة ملك أو نسب[٢] أو مخالطة أو غيرها **(مثل مررت برجل حسن)** هذا مثال الوصف بحال الموصوف إذ الحسن له **(و)**مررت برجلٍ **(حسنٍ غلامه)** هذا مثال الوصف بحال الغلام إذ الحسن له، وهو متعلق بالرجل تعلق ملك ومنه قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء:٧٥]، [ونحو ذلك] **(فالأول**[٣]**)** وهو الوصف بحال الموصوف **(يتبعه)** أي: الوصف يتبع الموصوف **(في)** أحد أنواع **(الإعراب)** الثلاثة الرفع والنصب والجر **(و)**في أحد وجهي **(التعريف والتنكير و)**في أحد أنواع **(الإفراد والتثنية والجمع و)**في أحد وجهي **(التذكير والتأنيث**[٤]**)** فتكون الصفة وفق الموصوف في رفع تعريف وإفراد وتذكير أو نصب وما ذكرَ أو جرٍّ وما ذكرَ أو رفع وتنكير وإفراد وتذكير وكذلك سائرها بمعنى أنه لا يكون الموصوف مرفوعاً والصفة منصوبة، ولا الموصوف معرفة والصفة نكرة، أو الموصوف مفردا، والصفة مثناة أو مجموعة أو الموصوف مذكراً، والصفة مؤنثة بل لا بد من الاتفاق **(والثاني)** وهو الوصف بحال متعلقة **(يتبعه)** [أي: الموصوف] **(في الخمس الأول)** وهي أنواع

---

(١)- الجار والمجرور في محل الرفع نائب يوصف أي: يجعل حال الموصوف أي: هيئته وصفاً له هو الكثير. (نجم الدين).

(٢)- نحو: «مررت برجل قائم أبوه» أو مخالطة نحو: «مررت برجل طويل ثوبه». (خبيصي).

(٣)- قوله: فالأول..إلخ فالحاصل ست وثلاثون مسألة؛ لأن الرفع مثلاً يكون معه إما التعريف والإفراد والتذكير، وإما التعريف والتثنية، والتذكير، وإما التعريف والجمع والتذكير فهذه ثلاثة، وتأتي ثلاثة أخرىٰ مع الرفع فإذا أبدلت بالتذكير التأنيث فيحصل ستة ويحصل ستة أخرىٰ إذا أبدل بالتعريف التنكير فيحصل اثنا عشر قسماً مع الرفع ومثله مع النصب ومثله مع الجر. (من المحقق المدقق السعيدي).

(٤)- وإنما تبعه في هذه العشرة لكونه إياه في (المعنىٰ). (نجم الدين).

الإعراب الثلاثة والتعريف، والتنكير، فالمراد أنه يتبعه في أحد أنواع الإعراب، وفي أحد نوعي التعريف والتنكير إذ لا يتصور اجتماعهما كما مر **(و)**أما **(في)** الأقسام **(البواقي)** وهو الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فالوصف فيها **(كالفعل)** أي: إن رفع اسماً ظاهراً إما بالفاعلية أو نحوها فلا ضمير فيه بل يفرد، ولا يثنى، ولا يجمع خشية الجمع بين فاعلين، وكذلك الصفة إذ هي تشبه الفعل، وكذلك إلحاق علامة التأنيث بالفعل بحسب فاعله وكذلك الصفة **(ومن ثم[١] حسن قام رجل قاعدٌ غلمانه)** وقام رجلان قاعد غلمانهما، وقام رجال قاعد غلمانهم، وقام رجل قاعدة جاريته، وقام رجلان قاعدة جاريتاهما، وقام رجال قاعدة جواريهم، وقام رجال قاعدة جاريتهم، وقس على هذا؛ لأن اسم الفاعل في المذكر بمثابة الفعل وهو يقعد لموافقته له في عدد الحروف وفي السكنات، وفي المؤنث بمعنى قعدت[٢] **(وضعف قاعدون[٣])** غلمانه لأن الواو، وإن كانت علامة الجمع تدل على أنها ضمير فاعل أو شبهه كما في يقعدون غلمانه وقد ورد كما في «أكلوني البراغيث» وهو ضعيف، وفي قوله ﷺ: ((يتعاقبون فيكم ملائكة))، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء:٣]، فالاسم الظاهر بدل من الضمير المرفوع **(ويجوز قعود غلمانه)** إذ قعود هنا جاء على صيغة لم يُشْبه بها الفعل شبهاً لفظياً، ولأنه اسم يجمع جمع[٤] التكسير، وأما [الشبه] المعنوي فهو حاصل لكن اغتفر **(والمضمر)** المتكلم

---

(١)- أي: ومن أجل كون الوصف الثاني في الستة البواقي كالفعل. (جامي).

(٢)- صوابه: تقعد. حاشية أصل.

(٣)- قوله: وضعف قاعدون..الخ كما ضعف قام رجل يقعدون غلمانه، لأن النعت مع فاعله في هذا القسم كالفعل مع فاعله، والفعل إذا أسند إلى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع وإنما لم يمتنع لجواز أن يكون من باب أكلوني البراغيث. (غاية).

(٤)- والفعل يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين. (نجم).

والمخاطب والغائب **(لا يوصف ولا يوصف به)** لأن المتكلم وهو أنا ونحوه في غاية الوضوح فلا تزيده الصفة توضيحاً فهي عبث حينئذ وحمل عليه المخاطب والغائب، فلا تقول: «مررت بك المسكين ولا به المسكين»، وأجازه الكسائي في الغائب[١] ونحن نجعله بدلاً، ولو وصفنا بالضمير غيره أيضاً لم يُفِدْ معنى في الموصوف، ولكانت الصفة في بعض الأحوال أعرف من الموصوف، وقد قلنا: **(والموصوف أخص)** من الصفة أي: أعرف منها لأنه المقصود[٢] **(أو مساو)** يعني: أقل أحواله، وحينئذ فالمعارف ما عدا المضمرات درج أعرفها العلم، ثم المبهمات كأسماء الإشارة، والموصولات، ثم المعرف باللام والإضافة، والنداء فتصف العلم بجميع ما ذكر بعده إلا لمانع[٣] يمنع

---

(١)- وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر، وأما الغائب فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد، وإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة؛ لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة المشار إليه إشارة معينة فإن مدلوله غير متعين، والإشارة بالعين والقلب معاً، ومدلوله ذو اللام بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب أخص مما يعرف بأحدهما والضعيف تعريف ذي اللام حيث يستعمل بمعنى النكرة كقوله تعالى: (فأكله الذئب) والموصول كذي اللام، وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء؛ لأنه يكتسب التعريف منه، وهذا عند سيبويه، وأما عند المبرد فإن تعريف المضاف أنقص من المضاف إليه، لأنه يكتسب منه، ولذا لم يوصف المضاف إلى المضمر ولم يوصف المضمر. (نجم الدين الرضي). فعند المبرد أن نحو: الظريف في قولك: «رأيت غلام الرجل الظريف» بدل لا صفة، وعند سيبويه هو صفة لغلام. (منه).

(٢)- وإنما وجب أن يكون المنعوت أخص من النعت؛ لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة. (نجم الدين).

(٣)- وذلك المانع أن يضاف ما بعد العلم إلى المضمر فيكون أعرف نحو: «مررت بزيد صاحبك» فلا تجعل صاحبك صفة لزيد لأنه أعرف منه.

(ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله) نحو: «مررت بالرجل الكريم» ولا يوصف بالعلم إذ لا يدل على معنى[(١)] ولأنه أعرف ويوصف العلم بالمبهمات وما بعدها كما تقدم **(أو بالمضاف إلى مثله)** أي: أو يوصف ذو اللام بالمضاف إلى مثله نحو: «مررت بالرجل صاحب القوم» لا بما عداه من المعارف لأنها أعرف منه فلا تقول «مررت بالرجل هذا ولا صاحب زيد»، وتجعل ذلك صفة ونحو ذلك **(وإنما التزم وصف باب هذا بذي اللام[(٢)] للإبهام)** كأن الشيخ استشعر سؤلاً وهو أن يقال: إذا كان الاسم يوصف بمثله أو بالمضاف إلى مثله فَلِمَ قلتم: لا يصح وصف اسم الإشارة إلا بذي اللام فقط دون سائر ما دونه من المعارف وما يساويه منها؟ والجواب ما ذكره الشيخ أنه إنما يؤتى بالصفة لتبيين اسم الإشارة؛ إذ هو مبهم لإطلاقه على كل مشار إليه، ونحن نريد أن نشير به إلى ذات من الجنس مخصوصة وتعيين الجنس إنما هو باللام لتحصل الفائدة فلهذا وصف اسم الإشارة باسم الجنس، لتبيين الجنس، وتعيين الجنس باللام كما ذلك ظاهر **(ومن[(٣)] ثم ضعف: مررت بهذا الأبيض[(٤)])** إذ الأبيض لم يبيِّن حقيقة الذات المشار إليها لإطلاقه على كل أبيض حيوان أو غيره آدمي، أو غيره فلم يكن للصفة ثمرة حينئذ **(وحسن: مررت بهذا العالم)** إذ به تبين أن المشار إليه إنسان فجاءتنا الصفة بفائدة زائدة.

---

(١)- في (الخبيصي) يكون ما عدا ذلك من المعارف أخص منه فقط.

(٢)- وحمل عليه الموصول؛ لأنه مع صلته مثل ذي اللام مثل «مررت بهذا الذي أكرم» أي: الكريم. (جامي).

(٣)- أي: ومن أجل أن المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار إليها. (نجم الدين).

(٤)- لأن الأبيض عام ولا يخص نوعاً دون نوع آخر كالفرس والإنسان والبقر، والغنم. والله أعلم.

[العطف]

(العطف) الذي للنسق وهو ثاني التوابع الخمسة وحقيقته أنه **(تابع)** يشمل جميع التوابع: **(مقصود بالنسبة)** خرج النعت، والتوكيد، وعطف البيان، إذ المقصود بالنسبة هو المنعوت والمؤكد والمبين لا التوابع، وقوله: **(مع متبوعه)** خرج البدل؛ لأنه المقصود بنسبة ما قبله أو بعده إليه دون المبدل منه، وإنما أتي به على سبيل الفراش للبدل نحو: «جاءني زيد أخوك» وسيأتي وقوله: **(يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة)** وهي الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم وبل، ولكن، وأو وإما، ولا **(وسيأتي)** في الحروف مفصلاً إن شاء الله تعالى **(مثل: قام زيد وعمرو)** هذا مثال عطف النسق فقد نسبت القيام إلى زيد وعمرو جميعاً على سواءٍ **(و)**هذا كلام يبين فيه العطف على الضمير فقال: **(إذا عطف على المضمر)**[(١)] يحترز من المظهر فقد عرف وقوله: **(المرفوع)** يحترز من المنصوب[(٢)] فلا يحتاج إلى تأكيد وسيأتي حكم المجرور وقوله: **(المتصل)** يحترز من المرفوع المنفصل فإنه اسم مستقل فيعطف عليه مثل: «ما أنا وعمرو قائمين» وقوله: **(أُكِّدَ)** المتصل المرفوع **(بمنفصل)** حتماً **(مثل: ضربت أنا وزيد)** والوجه في هذا أنه قد اشتد اتصال هذا الضمير بالفعل حتى صار كالجزء منه بدليل أنهم أسكنوا[(٣)] له لام الفعل فكرهوا أن يعطفوا كلمة برأسها على ما هو كالجزء من الكلمة فأكدوه بالضمير المنفصل ليكون العطف على المنفصل في الصورة؛ لأنه كلمة مستقلة وفي التحقيق أن المقصود هو[(٤)] المتصل **(إلا أن يقع**

---

(١)- في نخ للمتن: الضمير.

(٢)- نحو: «ضربتك وزيداً» إذا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيه إلى التأكيد بمنفصل. (جامي).

(٣)- هكذا عبارة الأصل، وفي نخ (ب): يسكنون.

(٤)- ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف تأكيد وهو باطل. (جامي).

فصل) بين الضمير والاسم الظاهر المعطوف **(فيجوز تركه)** أي: ترك التأكيد وذلك لطول الكلام، وسواء كان الفصل قبل واو العطف **(مثل: ضربت اليوم وزيد)** أو بعدها كقوله تعالىٰ: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، ففصل في المثال بالظرف قبل الواو، وفي الآية بلا بعده، وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون مطلقاً محتجين بقول الشاعر:

١٨١ -قُلْتُ إذ أقبلت وزُهْرٌ تهادى كنعاج الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[1]

والجواب أنه قد وقع الفصل بتاء التأنيث، ويجوز التأكيد بمنفصل مع الفصل أيضاً كقوله تعالىٰ: ﴿مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾ [النحل:٣٥]، ونحو ذلك.

(وإذا عطف على المضمر[2] المجرور أعيد الخافض) سواء كان اسماً نحو: «غلامك وغلام زيد»، أو حرف جر **(مثل: مررت بك وبزيد)** وذلك لأن

---

(١)- البيت لعمرو بن أبي ربيعة، وهو من الخفيف، ويروى «الفلا» بدل «الملا».

اللغة: «الزهر» بضم الزاي وسكون الهاء جمع زهراء وهي البيضاء المشرقة «تهادى» أصله: تتهادى فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً- تتمايل وتتبختر «كنعاج» النعاج بقر الوحش شبه النساء بها في سكون المشي فيه. «الملا» بفتح الميم الصحراء، «تعسفن» ملن عن الطريق.

الإعراب: (قلت) فعل وفاعل (إذ) ظرف متعلق بقال (أقبلت) أقبل فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (وزهر) معطوف على الضمير المستتر في أقبلت (تهادى) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت (كنعاج) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانيه من فاعل أقبلت ونعاج مضاف و(المَلا) مضاف إليه (تعسفن) تعسف فعل ماض ونون النسوة فاعل والجملة في محل نصب حال من نعاج (رملاً) منصوب على نزع الخافض.

الشاهد فيه: قوله: (إذا أقبلت وزهرٌ) حيث عطف قوله زهر على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل، وذلك للضرورة الشعرية والقياس أن يقال: أقبلت هي وزهر لتأكيد الضمير.

(٢)- قال في حاشية على الأصل: الضمير. صح. قلت: وهو الموافق لما في بعض المتون.

المجرور لا يكون إلا متصلا، وقد صار كالجزء مما اتصل به ولا منفصل له فيؤكد به كما مر فاشترط إعادة الجار لئلا يعطف اسماً برأسه على ما هو كالجزء من الكلمة، وهذا عند البصرين، وأجازه الكوفيون مطلقاً محتجين بقراءة حمزة ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾، والأكثر على نصب الأرحام، وبقول الشاعر:

١٨٢-اليوم قَرَّبْتَ تَهجونا وتَشْتِمُنا ... فَاذْهَبْ فما بك والأيامِ مِنْ عَجَبِ(١)

قلنا: البيت شاذ وقراءة حمزة مستضعفة هنا أو الواو الذي فيها للقسم، وأما الضمير المنصوب فيجوز العطف عليه مطلقاً نحو: «إنك وزيداً قائمان، وزيداً ضربته وعمراً»؛ لأن المنصوب كالكلمة المستقلة إذ لم يشتد اتصاله بالفعل

---

(١)- هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم يعزها أحدٌ لقائل معين، وهو من بحر البسيط.

اللغة: «قربت» أخذت وشرعت.

المعنى: يقول: اليوم شرعت في هجائنا وهذا الأمر ليس بعجب لأن الهجاء من طبعك كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر.

الإعراب: (فاليوم) اليوم منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقربت (قربت) قرب فعل ماض ناقص دال على الشروع والتاء اسمه (تهجونا) تهجو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ونا مفعول والجملة في محل نصب خبر قربت (وتشتمنا) الواو عاطفة، وتشتم فعل معطوف على تهجو، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، وضمير المتكلمين مفعول به (فاذهب) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي: إن تفعل ذلك فاذهب..إلخ، واذهب فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (فما) الفاء للتعليل وما نافية (بك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (والأيام) معطوف على الكاف المجرور محلا بالباء (من) زائدة (عجب) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف الأيام على الضمير المجرور في بك بغير إعادة حرف الجر، وهذا عند البصريين ضرورة أما الكوفيون فيجيزون ذلك.

كالمرفوع **(والمعطوف في حكم**[١] **المعطوف عليه)** فيما يجب ويجوز ويمتنع، فإذا وجب أن يكون في المعطوف عليه ضمير كأن يكون جملة خبرية أو صلة أو صفة وجب أن يكون في المعطوف كذلك نحو: «زيد قام وقعد»، ولا يجوز «زيد قام وقعد عمرو»، وكذلك إذا كانت الصفة جملة وكذلك الصلة[٢]، وإذا جاز حذف حذف العائد في المعطوف عليه جاز في المعطوف نحو: «البر الكر بستين» و«السمن منوان[٣] بدرهم» **(ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم أو قائماً، ولا ذاهب عمرو إلا الرفع)** في ذاهب على أنه خبر مقدم وعمرو مبتدأ[٤] مؤخر، وهو عطف جملة على الجملة المتقدمة، ولا يجوز نصب ذاهب، ولا جره بالعطف على لفظ خبر «ما» المنصوب أو المجرور؛ إذ لا ضمير فيه؛ لأنه قد رفع عمرو، وفي خبر ما ضمير [ومنه قوله:

١٨٣ -لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ[٥]

---

(١)- قال نجم الدين: ليس مرادهم الإطلاق بحيث لا يعطف معرفة على نكرة والعكس، والمعرب على المبني، والعكس، والمفرد على المثنى، والمجموع، والعكس، بل المراد أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله، لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كلزوم الضمير ونحو ذلك فالمقصود أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه. (منه).

(٢)- مثال الصلة: «جاءني الذي يقوم ويقعد» ولا يجوز: «ويقعد عمرو»، ومثال الخبر: «زيد يقوم ويقعد»، ولا يجوز: «ويقعد عمرو»، ومثال الحال: «جاءني زيد يضحك ويتكلم»، ولا يجوز: «ويتكلم عمرو»، ومثاله في الصفة: «مررت برجل يقوم ويقعد». (رصاص).

(٣)- قوله: والسمن منوان بدرهم وفيه نظر؛ إذ ما يعود عليه الضمير في المعطوف والمعطوف عليه غير متحد، فلا يستقيم التمثيل، والصواب «البر الكر بستين، ونصف بثلاثين» أي: منه وجاءني الذي قتلت، وضربت. (سيدنا محمد علي).

(٤)- وإما أن يكون ذاهب مبتدأ؛ لأنه قد اعتمد على حرف النفي وعمرو فاعل ساد مسد الخبر. (نجم ثاقب).

(٥)- البيت للفرزدق، وهو من بحر الطويل.

=

فأما ليس فتنصب فتقول: «ليس زيد قائماً، ولا قاعداً عمرو»، ويعطف عمر على زيد، وقاعداً على قائم، وكذا إذا جر خبرها بالباء على الأصح نحو: «ليس زيد بقائم، ولا ذاهب عمرو» بالجر بباء مقدرة مدلول عليها بالأولى ومنه قوله:

١٨٤ -فليس بآتيك منهيّها ولا قاصِرٌ عنك مأمورها](١)

اللغة: «لعمرك» قسمي ويميني «معن» اسم رجل بالبادية كان يبيع بالنسيئة، وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي. «منسيء» النسأ التأخير.

الإعراب: (لعمرك) اللام موطئة للقسم وعمر مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعمر مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، وخبر المبتدأ محذوف تقديره لعمرك قسمي (ما) نافية تعمل عمل ليس (معن) اسم ما مرفوع بالضمة الظاهرة (بتارك) الباء حرف جر زائد، وتارك خبر ما منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وتارك مضاف وحق من (حقه) مضاف إليه، وحق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (ولا) الواو عاطفة ولا نافية (منسيء) خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة (معن) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (ولا) الواو عاطفة، ولا نافية (متيسر) معطوف على منسيء والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: رفع منسيء على أنه خبر مقدم ومعن مبتدأ مؤخر أو فاعل بمنسيء؛ لأنه قد اعتمد على حرف النفي ولا يجوز نصب منسيء ولا جره.

(١)- ما بين المعقوفين من الشاهد ١٨٣ إلى هنا زيادة في نخ (ب، ج).

(*)- البيت للأعور الشني، وهو من بحر المتقارب.

اللغة: «منهي» النهي ضد الأمر ونهاه عن كذا ينهاه نهياً، وانتهى عنه وتناهى أي: كفَّ «قاصر» قصر عن الشيء عجز عنه ولم يبلغه وبابه دخل.

الإعراب: (ليس) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (بآتيك) الباء حرف جر زائد آتي خبر ليس مقدم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المقدرة للثقل على آخره وآتي مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه (منهيها) منهي اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة ومنهي مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (ولا) الواو عاطفة ولا نافية زائدة لتأكيد النفي (قاصرٍ) عطف على آتيك والمعطوف على المجرور مجرور (عنك) جار ومجرور متعلق بقاصر (مأمورها) مأمور معطوف على منهي، والمعطوف على المرفوع مرفوع، ومأمور مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه، ويجوز أن يكون مأمورها فاعلاً بقاصرٍ على أنها صفة مشبهة.

=

(و) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل قلتم: لا يعطف ما لا ضمير فيه على ما فيه ضمير، وقد عطف فيغضب الرافع لزيد بالفاعلية، ولا ضمير فهي على يطير وفيه ضمير يعود إلى الذي؟ قلنا: **(إنما جاز: الذي يطير فيغضب زيد الذباب لأنها)** أي: هذه الفاء التي توهم أنها للعطف إنما هي **(فاء السببية[1])** وليست للعطف؛ إذ معناه الذي يطير فيصير طيرانه سبباً لغضب زيد [هو] الذباب، ولذلك لا يجوز «ويغضب» بإقامة الواو مقام الفاء.

(و) اعلم أنه **(إذا عطف على)** معمولي **(عاملين[2] مختلفين)** ففي المسألة إطلاقان وتفصيل، والتفصيل هو مذهب الشيخ والأعلم، وقد بين ذلك الشيخ بقوله: **(لم يجز[3] خلافاً للفراء)** فأجازه مطلقا مستدلاً بما يأتي من حجج والتفصيل، وهذا هو الإطلاق الأول **(إلا في)** ما تقدم فيه المجرور على المرفوع أو المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه **(نحو: في الدار زيد والحجرة[4])**

الشاهد فيه: قوله: (ولا قاصر) حيث جره بياءٍ مقدرة دلَّت عليها الباء الزائدة المذكورة في المعطوف عليه وهو قوله: وليس بآتيك.

(١)- لا للعطف كذا قيل، وفيه نظر؛ لأن فاء السببية عاطفة أيضاً كقولك: أطعمته فأشبعته وسقيته فأرويته، فيكون يغضب معطوفاً على يطير وإن كان المعطوف عليه سببا للمعطوف فكيف يصح نفي كونها عاطفة. وقيل: إنها فاء السبية وكفى بها رابطة؛ لأنها توجب سببية الأول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر؛ لأن الفاء لم تعد من الروابط هنا فكيف يكتفي بها رابطة هنا؟ فالأولى أن يقال: إنها فاء السببية، وهي وإن كانت للسببية عاطفة أيضاً لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكفي الرابطة في أحدهما عن لزومه في الأخرى. (غاية تحقيق).

(٢)- وأما عطف المعمولين متفقين كانا أو مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو: «ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً، وظننت زيداً قائماً وعمراً قاعداً، وأعلم زيد عمراً قائماً وبشر خالداً محمداً كريماً». (نجم الدين).

(٣)- وذلك لأن حرف العطف كالعامل، ولا يقوى أن يكون حرف واحد كالعاملين، ويجوز أن يكون كعامل يعمل عملين أو ثلاثة أو أكثر. (نجم الدين).

(٤)- مما رفع فيه الثاني من المعطوف عليهما، سواء كان الأول منهما مجروراً كما مر، أو مرفوعاً مثل: =

عمرو) فالعامل في الدار حرف الجر وهو في، وفي زيد الابتداء، لأنه مرفوع به، وفي الدار خبره، والحجرة مجرور بالعطف على الدار، وعمرو معطوف على زيد فحرف الجر والابتداء عاملان مختلفان، وقد عطف ما بعد المعمولين عليهما كما ترى ومثله قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس:٢٧]، فقوله تعالى: «الذين» موصول مجرور باللام وصلته أحسنوا وهو من جملته، وقوله: «الحسنى» مبتدأ عامله الابتداء «وزيادة» معطوف عليه، وقوله: «الذين كسبوا» مجرور بالعطف على «الذين أحسنوا»، «جزاء سيئة» مرفوع بالعطف على [قوله] «الحسنى».

ومثال حيث يتقدم المجرور على المنصوب قولهم: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، فكل مرفوع باسمية ما وهو مضاف إلى سوداء وتمرة خبر «ما» منصوب بها وقوله: بيضاء مجرور بالعطف على سوداء، وشحمة منصوب بالعطف على تمرة فالعاملان في المعطوف والمعطوف عليه مختلفان كما ترى وقول الشاعر:

١٨٥-أَكُلَّ امْرِئٍ تحسبين امْرَءاً ... ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل ناراً(١)

«ما سكن فيه زيد الدار وعمر الحجرة»، أو منصوباً مثل: «إن الدار ما سكن فيها زيد والحجرة عمرو» أو نصب في الثاني منهما كذلك، أي: سواء كان الأول منصوباً أو مرفوعاً مثل: «إن في الدار زيداً والحجرة عمراً، وإن زيداً يلازم الدار وعمراً الحجرة» لعدم الإفضاء إلى الفصل بين الواو والنائب عن حروف الجر، وبين معموله بخلاف ما إذا كان الثاني منهما مجروراً، سواء كان الأول مرفوعاً نحو: «زيد في الدار، وعمرو في الحجرة» أو منصوباً نحو: «إن زيداً في الدار، وعمراً الحجرة»، أو مجروراً نحو: «ليس من في الدار بزيد، والحجرة عمرو» للإفضاء إلى الفصل بينهما؛ لأنه إذا لم يجز الفصل بين الجار والمجرور فبين نائب الجار والمجرور أولى.

(١)- ينسب هذا البيت لأبي داود حارثة بن الحجاج الإيادي، وهو من بحر المتقارب.

اللغة: «تحسبين» حسبته صالحاً بالكسر أحسبه بالفتح والكسر حِسباناً ظننته «توقد» تتوقد وتشتعل.

=

فامرئ الأول مجرور بإضافة كل إليه، والثاني منصوب بتحسبين، ونارٌ الأولى معطوف على امرئ الأول، ونار الأخرى منصوب بالعطف على امرئٍ الثاني، ووجه جواز هذا أنه إذا كان على هذه الكيفية أنه قد ورد، وبه احتج الفراء، ولأن المعطوف المجرور يلي حرف العطف القائم مقام الجار فلم يحصل فرق بين المجرور وبين ما يقوم مقام الجار، وبهذا الوجه يبطل إطلاق الفراء إذ لم يرد إلا على ما ذكرنا، ويصح التفصيل الذي ذكرنا، وللخبيصي تفصيل غير هذا لكن هذا عندي أصح منه وقوله: **(خلافاً لسيبويه)**، فلا يجيز ذلك مطلقاً، بل يتأول جميع ما ورد[١] كذلك وهذا هو الإطلاق الثاني.

الإعراب: (أكل) الهمزة للاستفهام الإنكاري و(كل) مفعول أول لتحسبين مقدم عليه وكل مضاف و(امرئ) مضاف إليه (تحسبين) فعل وفاعل (امرءاً) مفعول ثان (ونار) الواو عاطفة والمعطوف محذوف، والتقدير: وكل نار فنار مضاف إليه في الأصل وذلك المعطوف المحذوف – وهو المضاف– هو المعطوف على كل امرئ المتقدم (توقد) أصله تتوقد فحذف إحدى التاءين، وهو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار والجملة صفة لنارٍ (بالليل) جار ومجرور متعلق بتوقد (ناراً) معطوف على قوله: «امرأً» المنصوب السابق.

الشاهد فيه: قوله: (ونارٍ) حيث حذف المضاف كل وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو قوله: كل امرئ. (هامش الإشموني).

(١)– قال في الغاية: حمل الأمثلة على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، وأكل نار توقد بالليل ناراً ولا كل بيضاء شحمة أي: على نحو: «ما جاء في بعض القراءات يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة» أي: عرض الآخرة ثم إبقاء المضاف إليه على إعرابه، وإن كان شاذاً لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع أي: فيما كان لفظ المضاف المحذوف مذكوراً سابقاً مضافاً إلى شيء آخر قياسي. (منها).

[التوكيد]

الثالث **(التوكيد)** وحقيقته أنه **(تابع)** يشمل جميع التوابع وقوله: **(يقرر**[١] **أمر المتبوع)** ليخرج النعت والبدل والعطف بالحرف وقوله: **(في النسبة**[٢] **أو الشمول)** خرج عطف البيان **(وهو)** ينقسم إلى قسمين **(لفظي**[٣] **ومعنوي** فاللفظي[٤] **تكرير لفظ**[٥] **الأول)** بعينه لتقرير النسبة **(مثل: جاءني زيد زيدٌ ويجري في الألفاظ كلها)** فمثاله في الاسم المفرد ما ذكره في الكتاب ومنه قوله:

١٨٦- مُـرَّ إني قـد امتـدحتُك مُـرَّا واثقـاً أن تُثيبنـي وتَسُـرَّا

---

(١)- التقرير هنا أن يكون مفهوم التأكيد ومواده ثابتاً في المتبوع ويكون لفظ المتبوع عليه صريحاً كما كان معنى نفسه ثابتاً في زيد في قولك: «جاءني زيد نفسه» إذ يفهم من زيد نفس زيد. (نجم الدين).

(٢)- المراد بالنسبة مطلق النسبة سواء كانت نسبة شيء إلى المتبوع نحو: «جاءني زيد زيد» أو نسبته إلى شيء نحو: «جاءني جاءني زيد» أو نسبة شيء غيره إلى شيء كذلك لكن يكون لذلك علاقة بالمتبوع نحو: «إن إنّ زيداً قائم» أو نسبة بعضه إلى بعضه نحو: «زيد قائم زيد قائم».

والنسبة في اللفظ والشمول في المعنوي نحو: «جاءني زيد زيد» فقد قرر زيد نسبة المجيء إلى زيد الأول، والشمول نحو: «جاءني القوم كلهم» فقد قرر كلهم الشمول لهم جميعاً.

(٣)- أي: منسوباً إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي أي: منسوب إلى **المعنى:** لحصوله من ملاحظة (المعنى). (جامي).

(٤)- قوله: فاللفظي..إلخ وهو منقوض بقولهم: مررت بك أنت وبه هو، فإنه ليس لفظياً ولا معنوياً؛ لأنه ليس من الألفاظ المحصورة ولا لفظ الأول ولا إشكال في أنه لفظي ولكن استعير ضمير المرفوع للمجرور فكان الأحسن أن يقول: تكرير لفظ الأول ومرادفه كما لا يخفى. (من الشيخ إسماعيل).

(٥)- أي: تكرير لفظ الأول ومعاده حقيقة نحو «جاءني زيد زيد» أو حكماً نحو: «ضربت أنت وضربت أنا»، فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ وإن كان مخالفاً للأول لفظاً إذ الضرورة دعت إلى المخالفة لأنه لا يجوز تكريره متصلاً. (جامي).

مُــرَّ يــا مــرَّ مُــرَّة بــن تليــدٍ ‏ ‏ ‏ ‏ ما وجـدناك في الحـوادث غِـرَّا[(١)]

فأكد مرّ مراراً كما ترى وهو ترخيم مرة ومثاله في القرآن قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر]، ومثاله في الفعل: «ضرب ضرب» وقول الشاعر:

١٨٧ -فأين إلى أين النجاة ببغلتي ‏ ‏ ‏ ‏ أتاك أتاك اللاحقون احـبس احـبس[(٢)]

---

(١)- البيتان من بحر الخفيف وهما لأعشى همدان وهو عبدالرحمن بن عبدالله بن الحارث الهمداني من همدان بن مالك ثم من كهلان شاعر فصيح من شعراء الدولة الأموية.

اللغة: «مرّ»: مرخم مرة: اسم الممدوح. «تثيبني» تنعم علي وتعطيني «غرّ» بكسر الغين قليل الخبرة والتجربة.

الإعراب: (مرَّ) منادى بحرف نداء محذوف وهو مفرد علم مرخم مبني على الضم في محل نصب (إني) إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم إنَّ والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر إن (مر) تأكيد وهو أيضاً منادى بحرف نداء محذوف (واثقاً) حال من فاعل «امتدحت» منصوب بالفتحة الظاهرة (أن) حرف مصدري ونصب (تثيبني) تثيب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم مفعول به (وتسرا) الواو عاطفة تسر فعل مضارع معطوف على تثيب منصوب بالفتحة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وحذف مفعول تسر لدلالة مفعول تثيبني عليه، والألف للإطلاق (مُرّ) منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب (يا مر) توكيد لفظي (مرة) بدل أو عطف بيان (بن) صفة منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و(تليد) مضاف إليه (ما وجدناك) ما نافية ووجد فعل ماض ينصب مفعولين، ونا فاعله، وكاف الخطاب مفعوله الأول (في الحوادث) جار ومجرور متعلق بوجد (غراً) مفعول ثان بوجد، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض.

الشاهد فيه: (مرَّ) في البيت الأول حيث تكرر لفظها مرتين وهي جملة إنشائية وقعت تأكيداً لمثلها، وقوله في البيت الثاني: يا مر مرة حيث أكد «مرة» بالتكرير الصريح تأكيداً لفظياً.

(٢)- لم ينسبه أحد إلى قائل معين، وهو من بحر الطويل.

اللغة: «النجاة» النجاء بالمد الإسراع «الحبس» بمعنى المنع والمراد الكف عن السير.

=

وقول الآخر:

١٨٨-دَعِ الحرب دَعْها يا ابْنَ هندٍ فإنها لها رَجُلُ ثَبْتَ الجنان حُلاحِلُ(١)

وفي الحرف «إنّ إنَ زيداً قائم» وقول الشاعر:

١٨٩-لا لا أبوح بِحُبِّ بثنة إنَّها أَخَذَتْ علي مواثقاً وعهوداً(٢)

الإعراب: (أين) اسم استفهام ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق مبني على الفتح في محل نصب مفعول فيه، والتقدير فأين أذهب وقد يكون متعلقاً بحرف جر وهو «إلى» محذوف يدل عليه ما بعده، ولعله غير مقيس، (إلى أين) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (النجاة) مبتدأ مؤخر (ببغلتي) جار ومجرور متعلق بالنجاة وبغلة مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه (أتاك) أتى فعل ماض والكاف ضمير المخاطبة مفعول به (أتاك) تأكيد للسابق (اللاحقون) فاعل لأتى الأول (احبس) فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (احبس) فعل أمر وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة.

الشاهد فيه: «أتاك أتاك» حيث أكَّد الفعل «أتاك» تأكيداً لفظياً، قال السجاعي: وأما احبس احبس ليس محل الشاهد؛ لأنه من توكيد الجملة.

(١)- البيت من بحر الطويل ولم نقف له على نسبةٍ معينة.

اللغة: «دع» اترك «ثبت» يقال: رجل ثبت بسكون الباء أي: ثابت القلب «حلاحل» الحلاحل بالضم السيد الشجاع أو الضخم.

الإعراب: (دع) فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (الحرب) مفعول به لدع (دعها) دع فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مفعول به والجملة مؤكدة للأولى (يا) حرف نداء (ابن) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وابن مضاف و(هند) مضاف إليه (فإنها) الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب وضمير الغائبة اسمها (لها) جار ومجرور خبر مقدم (رجل) مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن (ثبت) صفة لرجل وصفة المرفوع مرفوع وثبت مضاف و(الجنان) مضاف إليه (حلاحل) صفة أيضاً مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «دع الحرب دعها» حيث أكد الفعل دع تأكيداً لفظياً، ولعل هذا من باب تأكيد الجمل، والله أعلم.

(٢)- البيت لجميل العذري، وهو من بحر الكامل.

=

وقول الآخر:

١٩٠- فــلا والله لا يُلْفَــى لمــا بي ... ولا لِلِمَــا بهــم أبــداً شِــفَاء(١)

اللغة: «أبوح» مأخوذ من باح بسرِّه بمعنى أظهره وأفشاه «مواثقاً»: جمع موثق وهو العهد والميثاق فحذفت الياء تخفيفاً «عهوداً» جمع عهد عطف تفسير على مواثيقاً.

الإعراب: (لا) حرف نفي لا محل له من الإعراب (لا) حرف مؤكد لسابقه (أبوح) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (بحب) جار ومجرور متعلق بأبوح وحب مضاف و(بثنة) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (إنها) إن حرف توكيد ونصب والضمير العائد إلى بثنة اسم إن (أخذت) أخذ فعل ماض والتاء علامة التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى بثنة، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن (عليَّ) جار ومجرور متعلق بأخذت (مواثقا) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وصرف هنا للضرورة (وعهودا) الواو عاطفة وعهوداً معطوف على مواثق.

الشاهد فيه: قوله: (لا لا) حيث أكد «لا» الأولى بمثلها تأكيداً لفظياً.

(١)- البيت من كلام لمسلم بن معبد الوالي وقيل لرجل من بني أسد ويروى (دواء) مكان (شفاء).

اللغة: (لا يلفى»: لا يوجد، من ألفى إذا وجد. (لما بي) أراد الذي بي من الموجدة والحنق عليهم (للما بهم) أراد للذي بهم من الحقة والضغينة وحسيكة الصدور.

الإعراب: (فلا) الفاء حرف عطف ولا حرف نفي (والله) الواو حرف قسم وجر واسم الجلالة مجرور به والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف (لا) نافية (يلفى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر (لما) اللام حرف جر وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام والجار والمجرور متعلق بقوله يلفى و(بي) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول (ولا) الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي (للما) (بهم) اللام الأولى حرف جر واللام الثانية توكيد للام الأولى، وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى و(بهم) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول والجار والمجرور الذي هو للما معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو لما بي وقوله: (أبداً) ظرف زمان منصوب بيلفى (شفاء) نائب الفاعل للفعل يلفى مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (للما) حيث أكد الشاعر اللام الجار توكيداً لفظياً بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفاصل مع أن اللام ليست من أحرف الجواب والتوكيد على هذا النحو شاذ، والصواب أن يقول: (لما لما بهم).

وقول الآخر:

١٩١-إذا التيَّاز ذو العضلات قالوا إليك إليك ضَاقَ بهم ذِرَاعاً[١]

وفي الجملة الاسمية[٢] نحو: «زيد قائم زيد قائم» وفي الفعلية «قام زيد قام زيد» **(والمعنوي بألفاظ مخصوصة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله وأجمع وأكتع وأبصع فالأولان[٣])** وهما النفس والعين **(يَعُمَّانِ)** الواحد المؤنث والمذكر والمثنى والمجموع منهما **(باختلاف صيغهما وضميرهما)** في هذا الإطلاق نظر؛ لأن الصيغة في المفرد مذكراً ومؤنثاً وفي المثنى حيث تقول:

---

(١)- البيت من بحر الوافر وهو للقطامي في ديوانه، ويروى: قلنا، مكان (قالوا).

اللغة: «التياز»: القصير الغليظ الشديد، «عضل»: العضل جمع عضله الساق وكل لحمة مجتمعة ساق أو غيره فهي عضلة «ذراعاً» ضاق بالأمر ذرعاً أي: لم يطقه.

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (التياز) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده وهو «قالوا» والتقدير: خوطب أو كُلِّم التياز مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها (ذو) صفة للتياز وذو مضاف و(العضلات) مضاف إليه (قالوا) قال فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة (إليك) اسم فعل أمر غير متعدي بمعنى: تأخر، والفاعل ضمير وجوباً تقديره: أنت، وقيل: جار ومجرور متعلق بمحذوف (إليك) الثانية توكيد لإليك الأولى (ضاق) فعل ماض مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (بها) جار ومجرور متعلق بضاق (ذراعاً) تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة ضاق بها ذراعاً لا محل لها من الإعراب جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «إليك إليك» حيث أكد الحرف تأكيداً لفظياً بتكريره مرتين، ولعله من تأكيد الجار والمجرور.

(٢)- ومما ورد في الجملة الاسمية قول الشاعر:

أيا من لست أقلاه ولا في الحب أنساه لك الله على هذا لك الله لك الله

(٣)- لما سمى النفس والعين أولين تغليباً كالقمرين سمى الثالث ثانياً.(جامي).

نفساهما واحدة وفيه حيث تقول: أنفسهما وفي المجموع واحدة[١] **(تقول: نفسه)** وعينه للمفرد المذكر نحو: «جاءني الرجل نفسه» **(نفسها)** للمفرد المؤنث نحو: «جاءتني المرأة نفسها» **(أنفسهما)** بصيغة الجمع للمثنى منهما؛ كراهة اجتماع تثنيتين في صيغة واحدة لو قيل: نفساهما أو لكون الاثنين أقل الجمع عند بعضهم، ويجوز نفساهما وهو قليل، تقول: «جاءني الرجلان أنفسهما» والمرأتان أنفسهما **(أنفسهم)** للجمع المذكر نحو: «جاءني الرجال أنفسهم» **(أنفسهن)** للجمع المؤنث نحو: «جاءتني النساء أنفسهن» **(والثاني للمثنى)** تقول: «جاءني الرجلان **(كلاهما)**» للمذكر و«المرأتان **(كلتاهما)**» **(والباقي لغير المثنى)** بل للمفرد من مذكر ومؤنث وللجمع منهما **(باختلاف الضمير)** فقط دون الصيغة فهي واحدة **(في)** عاوضت بالعبد **(كله، و)**بالجارية **(كلها، و)**بالعبيد **(كلهم، و)**بالإماء **(كلهن، و)**باختلاف **(الصيغ في)** الألفاظ **(البواقي)** تقول: اشتُرِي[٢] العبدُ **(أجمعُ[٣])** اشتُرِيَتْ الجارية **(جمعاء)** اشتُرِي[٤] العبيد **(أجمعون)** اشتريت الإماء **(جُمَع[٥]ولا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء[٦] يصح افتراقها حِسّاً أو حكماً مثل أكرمت القوم)** أو الرجال **(كلهم)** هذا [مثال] الذي يصح افتراقه حساً **(واشتريت العبد كله)** هذا مثال ما يصح افتراقه حكماً وهو يتبعض بحكم الشرع لا بالحس إلا أن يُقطَّع إرباً **(بخلاف**

---

(١)- يقال: قد حصل الاختلاف بين صيغة المفرد وبين صيغة المثنى والمجموع.

(٢)- في (ب، ج، د) اشتريت، ولعل ما في الأصل مراعاة لإعراب المتن.

(٣)- فائدة وقد تجمع كل وأجمع كقوله تعالى: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون).

(٤)- قال في حاشية على ما ورد في بعض النسخ بلفظ: اشتريت العبيد، الصواب جاءني ليستقيم التأكيد بأجمعون.

(٥)- وكذا أكتع كتعاء أكتعون كتع..إلخ.

(٦)- إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيه.

جاء زيد كله) فلا يصح إذ لا يتفرق حساً ولا حكماً إلا أن يكون قد قطع آراباً أيضاً[(١)] **(وإذا أكد المضمر)** خرج المظهر وقد تقدم [وقوله]: **(المرفوع)** لا المنصوب[(٢)] والمجرور فيصح مطلقاً وقوله: **(المتصل)** لا المرفوع المنفصل فيصح[(٣)] مطلقاً، وكان ذلك التأكيد للضمير المذكور[(٤)] **(بالنفس أو[(٥)] العين)** خاصة **(أكد بمنفصل)** سواء كان الضمير المتصل بارزاً **(مثل: ضربت أنت نفسك)** أو مستكناً مثل: «زيد ضرب هو نفسه» والوجه في هذا أن هذا الضمير كالجزء مما اتصل به، والنفس والعين قد يستعملان غير تأكيد بل مستقلين بخلاف أجمع وكل وأخواتهما فكرهوا تأكيد جزء كلمة بكلمة مستقلة ولكونهما يأتيان مستقلين قد يلتبس التأكيد بهما بالفاعل كما لو قلت: «زيد أكرمني نفسه[(٦)]»، فإذا أكدت الذات وقلت: أكرمني هو نفسه، ذهب ذلك اللبس، ذكره ركن الدين **(وأكتع وأخواه)** وهما أبتع وأبصع **(أتباع لأجمع)** قال نجم الدين: إذ لم يؤت بها إلا لتحسين الكلام **(فلا تتقدم عليه)** في الترتيب بل يأتي على أثره تقول: «اشتريت العبد أجمع أكتع أبتع أبصع»، وكل واحد من الأربعة تأكيد لما سبقه، قال ابن كيسان: يجوز تقديم أيها شئت على الآخر مطلقاً ذكره ركن الدين، وقال نجم الدين: المراد بعد أجمع فأما هو فيقدم حتماً عنده، والمراد بأكتع التمام [حول أكتع] أي: تام، وأبتع مأخوذ من طول العنق، وأبصع من

---

(١)- قال في اليمني: وعند ذلك يقال: جيء بزيد كله. (منه).

(٢)- فأما المنصوب والمجرور فإنهما يؤكدان بالنفس والعين من دون تأكيد تقول: «ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك»؛ لأن تأكيدها بالنفس لا يلتبس بشيء. (رضي).

(٣)- مثل: «ما ضربني إلا هو نفسه». (موشح). أي: بالنفس والعين.

(٤)- في (ب، ج، د)، للضمير المتصل.

(٥)- في بعض نسخ المتن: (و).

(٦)- الأولى أن يقال لئلا يلتبس في قولك: «هند خرجت نفسها، وأما مثال السيد فلا لبس فيه.

الري يقال: اكرع ولا تبصع أي: اشرب ولا تروَ، **(وذكرها)** أي: ذكر أكتع وأخواه **(دونه)** أي: دون أجمع **(ضعيف)**؛ إذ لا دلالة فيها على الجمعية، وقد ورد ذكرها مفردة كقول الشاعر:

١٩٢-يا ليتني كُنتُ صَبِيّاً مُرْضَعَاً تَحمِلُنــي الــذلفاءُ حَــوْلاً أَكْتَعَــا[1]

أي: حولاً تاماً.

---

(١)- البيت من الرجز، ولم نقف على قائله.

اللغة: «الذلفاء» أصله وصف لمؤنث وهو مأخوذ من الذلف بالتحريك وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة، ويجوز أن يكون علماً باقياً على وصفيته. «حولاً» عاماً «أكتعاً» تاماً كاملاً.

الإعراب: (يا) حرف تنبيه أو حرف نداء حذف المنادى منه (ليتني) ليت حرف تمن ونصب والنون للوقاية والياء اسمه (كنت) كان فعل ماض ناقص والتاء اسمه (صبياً) خبر كان (مرضعاً) نعت لصبي وجملة كان واسمه وخبره في محل رفع خبر ليت (تحملني) تحمل فعل مضارع والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به (الذلفاء) فاعل تحمل وجملة «تحملني» في محل نصب صفة ثانية لقوله: صبياً. (حولاً) ظرف زمان متعلق بتحمل (أكتعا) توكيد لقوله حولا.

الشاهد فيه: قوله: (حولاً أكتعا) حيث أكد بـ«أكتع» وهو غير مسبوق بكلمة «أجمع» وفيه شاهد آخر وهو: تأكيد النكرة المقصودة وهو مذهب الكوفيين.

[البدل]

الرابع: **(البدل)** وهو: **(تابع)** يشمل جميع التوابع **(مقصود بما نسب إلى المتبوع)** خرج النعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ إذ ليس أيها مقصوداً بما نسب إلى المتبوع وقوله: **(دونه[١])** أي: دون المتبوع فلم يقصد بالنسبة في البدل وإنما المقصود التابع فقط، والأول أتي به على سبيل التوطئة والتمهيد لذكر التابع فيخرج من هذا المعطوف[٢] بحرف إذ التابع والمتبوع فيه مقصودان بالنسبة جميعاً **(وهو)** ينقسم إلى أربعة أقسام **(بدل الكل[٣] وبدل البعض وبدل**

---

(١)- قال نجم الدين: لا نسلم أن المقصود بالنسبة في البدل هو الثاني فقط إلا في بدل الغلط؛ لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر، ولا بد أن يكون في ذكره فائدة صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيما كلامه تعالى، وكلام نبيه ﷺ فادعاء كونه غير مقصود دعوى خلاف الظاهر. (خالدي).

(٢)- ولا يطرد ما قاله في نحو: «جاءني زيد بل عمرو»، فإن المقصود هو الثاني دون الأول مع أنه عطف نسق. (نجم الدين). وفسر (الجامي) النسبة بقوله: أي: لا يكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب إليه، بل تكون النسبة إليه توطئة وتمهيداً لنسبته إلى التابع سواء كان ما نسب إليه مسنداً أو غيره فلا يصدق الحد على المعطوف، وكلاهما مقصودان بهذا (المعنى). (منه).

(٣)- اعلم أن بدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الإفراد، والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فقط لا في التعريف، والتنكير، وأما الأبدال الأخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الإفراد والتذكير وفروعهما. (نجم الدين). وقال أيضاً: وأنا لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، ولا أرى عطف البيان إلا البدل.

وقال بعض المحققين في جوابه: الظاهر أنهم لم يريدوا أنه ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً بل أرادوا أنه ليس مقصوداً أصلياً، والحاصل أن مثل قولك: «جاءني زيد أخوك» إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثاني تتمة له توضيحاً فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له مبالغة في الإسناد فالثاني بدل، وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً تبعاً، والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر. (جامي).

الاشتمال وبدل الغلط فالأول) وهو بدل الكل **(مدلوله**[1]**)** أي: مدلول التابع **(مدلول الأول)** أي: مدلول المتبوع بمعنى أن الثاني هو الأول في التحقيق، وإن اختلف اللفظ فالذات واحدة نحو: «جاءني زيد أخوك» فزيد هو الأخ، كما ترى.

(والثاني) وهو بدل البعض **(جزؤه)** يعني: أن التابع وهو البدل جزء من المتبوع وهو المبدل منه نحو: «قطعت زيداً يده» فاليد جزء من زيد كما ترى قال تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِصْفَهُ﴾[2] [المزمل].

(والثالث) وهو بدل الاشتمال **(بينه)** أي: بين التابع **(وبينه)** أي: وبين المتبوع **(ملابسة)** وعلاقة **(بغيرهما)** أي: بغير الكلية والجزئية فليس مدلول البدل، مدلول المبدل منه، ولا هو جزء له ومثاله: «سلبت زيداً ثوبه، وأعجبني زيدٌ علمه».

(والرابع) وهو بدل الغلط **(أن تقصد إليه)** أي: إلى البدل وهو التابع **(بعد أن غلطت بغيره)** وهو المتبوع الذي هو المبدل منه، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهو إما أن يبدو للمتكلم من الألفاظ ما هو أصلح وأبلغ مما تكلم به أولاً فيأتي باللفظ الثاني، وهذا أعلى أنواع بدل الغلط ويسمى ترقياً ويأتي في فصيح الكلام نحو قوله:

---

(١)- قال نجم الدين: في هذه العبارة تسامح إذ مدلول أخيك في زيد أخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيداً ونحن نَعْرِفُ أن أخيك يدل على أخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة، وإن كان أحدهما يدل على معنى لا يدل عليه الآخر. منه.

(٢)- نصفه بدل من الليل وإلا قليلاً مستثنى من النصف كأنه قال: قم أقل من نصف الليل، وقيل: نصفه بدل من قليل. اعلم أنه يشترط في بدل البعض والاشتمال خاصة أن يكون في البدل ضمير يعود إلى المبدل منه وقد يجيء محذوفاً لفهم المعنى وذلك قليل جداً نحو: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]، أي: منهم. (هطيل).

١٩٣-هنـدٌ نَجْـمٌ بَـدْرٌ شَـمْسُ وأناملهـا خَمْسٌ خمـسُ(١)

فهو وإن كان متعمداً لذكر الأول فكأنه غلَّط نفسه، وإلى غلط صريح، وهو أن يسبقه لسانه إلى ذكر المبدل منه ومراده البدل نحو قوله: «جاءني زيد الحمار» وإلى نسيان، وهو أن ينسى(٢) البدل فيعمد إلى ذكر المبدل منه، ثم يأتي بالبدل بعده تداركاً لما فرط، وهذان لا يقعان في فصيح(٣) الكلام.

(ويكونان) يعني البدل والمبدل منه **(معرفتين ونكرتين ومختلفين)** في أنواع البدل كلها يأتي ذلك ست عشرة صورة تحقيقها في هذا الجدول:

---

(١)- البيت من بحر المتدارك ولم نقف على نسبة له.

اللغة: «نجم» الكوكب والنجم الثريا، وهو اسم لها علم كزيد وعمرو فإذا قالوا: طلع النجم يريدون الثريا، وإن كان بدون أل تنكَّرَ.

الإعراب: (هند) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (نجم) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (بدر) بدل من نجم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (شمس) بدل من بدر مرفوع بالضمة الظاهرة (وأناملها) الواو عاطفة وأنامل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (خمس) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة (خمس) معطوف على خمس الأولى بحرف عطف محذوف، والتقدير: وأناملها خمس وخمس.

الشاهد فيه: إبدال بدر من نجم، وإبدال شمس من بدر بدل غلط، ويسمى هذا ترقياً في فصيح الكلام من الأدنى إلى الأعلى، وهذا على سبيل ادعاء الغلط وهو أبلغ في المعنى من التصريح بكلمة «بل» كما حققه السيد الشريف في حاشية المطول في توابع المسند إليه.

(٢)- وإنما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين الغلط والنسيان وقد بيناه، وتوضيحه أن الغلط في اللسان والنسيان في الجنان. (قطر الندى).

(٣)- ولا في الشعر، وإن وقع في كلام فحقه الإضراب ببل. (نجم الدين).

	معرفتين(١)	نكرتين(٢)	معرفة من نكرة(٣)	نكرة من معرفة(٤)
بدل الكل	جاءني زيد أخوك	جاءني رجل أخ لك	جاءني رجل أخوك	جاءني زيد أخ لك
بدل البعض	قطعت زيداً يده	قطعت رجلاً يداً له	قطعت رجلاً يده	قطعت زيداً يداً له
بدل الاشتمال	سلبت زيداً ثوبه	سلبت رجلاً ثوباً له	سلبت رجلاً ثوبه	سلبت زيداً ثوباً له
بدل الغلط	كرهت زيداً الحمار	كرهت رجلاً حماراً	كرهت رجلاً الحمار	كرهت زيداً حماراً

(وإذا كان) البدل **(نكرة)** وأبدلته **(من معرفة فالنعت**(٥)**)** يعني فالواجب أن ينعت البدل لأنه المقصود فلا يكون نكرة محضة بل تصفه ليقرب من المعرفة وذلك **(مثل)** قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعَنْ **(بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ)**﴾ [العلق]، فناصية الثانية نكرة موصوفة بكاذبة.

(ويكونان) أي: البدل والمبدل(٦) منه **(ظاهرين ومضمرين ومختلفين)** في

---

(١)- وعليه قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة].

(٢)- وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ۝﴾ [النبأ].

(٣)- وعليه قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝﴾ [العلق].

(٤)- وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ﴾ [الشورى].

(٥)- أي: في بدل الكل خاصة. (نجم الدين).

(٦)- قال نجم الدين: وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان].

الأقسام كلها فهي ست عشرة صورة بيانها في هذا الجدول:

	بدل الكل	بدل البعض	بدل اشتمال	بدل غلط
ظاهرين	جاءني زيد أخوك	قطعت زيداً يده	سلمت زيداً ثوبه	كرهت زيداً الحمار
مضمرين	زيداً ضربته إياه	يد زيد قطعته إياها	ثوب زيد سلبته إياه	زيد الحمار كرهته إياه
ظاهر من مضمر	ضربته زيداً	زيدٌ قطعته يده	زيد سلبته ثوبه	زيداً كرهته الحمار
مضمر من ظاهر	ضربت زيداً إياه	يد زيد قطعت زيداً إياها	ثوب زيد سلبت زيداً إياه	زيد الحمار كرهت زيداً إياه

فهذه أربعة أحوال، والأبدال أربعة فيكون المجموع ست عشرة من ضرب أربعة في أربعة، فأما إبدال الظاهر من الظاهر فقد عرف كما تقدم، وإبدال المضمر من المضمر نحو: «زيد ضربته إياه» وتصفح هذا الجدول **(ولا يبدل ظاهر من مضمر**(١) **بدل الكل إلا من الغائب مثل: ضربته زيداً)** وذلك لأن المقصود

---

(١)- فإن قيل: قد جوزتم إبدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم إبدال المعرفة من المعرفة وهي أعرف منها فكان ذلك في النكرة أولى؟ فالجواب أنا إنما جوزناه لإشعار صفة النكرة بمعنى لم يشعر به المبدل منه، قال ابن الحاجب: ولا يلزم مثله في الظاهر من ضمير المتكلم فيقال: جوزه بشرط الصفة لأنه يؤدي إلى أن يوصف؛ لأن البدل هو المبدل منه إذا كان بدل الكل.(هطيل).

- واعلم أن التوابع إذا اجتمعت بدئ بالنعت، ثم التأكيد، ثم البدل، ثم بالمنسوق، أما الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلما مر تعليل قولهم: إن النكرة لا تؤكد، وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت إذ النعت يفيد ما يفيد الأول، بخلاف التأكيد، وإنما يقدم التأكيد على البدل لأن مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة، ومدلول التأكيد مدلول متبوعه وأما تقديم البدل على المنسوق، فلأن البدل له نسبة معنوية إلى المبدل منه إما بالكلية أو البعضية أو الاشتمال، وأما بدل الغلط فنادر، والمنسوق أجنبي من متبوعه. (نجم الدين).

هو البدل، والمضمر المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلو أبدل منهما ظاهر بدل الكل وقيل: «جئت زيد، وضربتك زيداً» كان المبدل منه غير المقصود أعرف من البدل المقصود بمراتب، بخلاف ما إذا أبدلت الظاهر من ضمير الغائب كما مثل في الكتاب فالتفاوت يسير مغتفر.

فأما بدل البعض(١) فيصح مطلقاً نحو: «ضربتك رأسك، وضربتني رأسي، وضربته رأسه» وكذلك بدل الاشتمال نحو: «كرهتني علمي» قال الشاعر:

١٩٤-دعيني إِنَّ أمرك لَنْ يُطَاعا   وما أَلْفَيتِنِي حِلْمِي مُضَاعا(٢)

و«كرهتك عملك، وكرهته علمه» وكذا بدل الغلط نحو: «كرهتني الحمار، وكرهتك الحمار، وكرهته الحمار».

---

(١)- والاشتمال والغلط فإن المانع فيها مفقود إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول. (جامي).

(٢)- هذا البيت من كلام عدي بن زيد العبادي وهو من بحر الوافر ويروى (ذريني) مكان (دعيني).

اللغة: (دعيني) معناه اتركيني (ألفيتني): وجدتني.

الإعراب: (دعيني): دعي فعل أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به (إن) حرف توكيد ونصب (أمرك) أمر اسم إن وأمر مضاف والكاف مضاف إليه (لن) حرف نفي ونصب واستقبال (يطاعا) فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فه جوازاً تقديره هو يعود إلى أمر والألف للإطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إنَّ (وما) الواو عاطفة وما نافية (ألفيتني) ألفى فعل ماض وتاء المخاطبة ضمير متصل مبني على الكسر في محل رفع فاعل، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول أول (حلمي) حلم بدل اشتمال من ياء المتكلم في «ألفيتني» منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وحلم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (مضاعاً) مفعول ثان لألفى.

الشاهد فيه: قوله: (ألفيتني حلمي) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله: حلمي بدل اشتمال من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم في «ألفيتني».

[عطف البيان]

الخامس **(عطف البيان)** حقيقته [أنه] **(تابع)** يشمل جميع التوابع غير صفة خرج النعت **(يوضح متبوعه[(١)])** خرج البدل التوكيد والمعطوف بحرف، فإن كل واحد منها لم يوضع لمجرد إيضاح المتبوع ومثال عطف البيان قوله: **(مثل:**

١٩٥-**أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَرْ** ما مسها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

اغْفِر لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كانَ فَجَرْ[(٢)]

---

(١)- ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني. (جامي). نحو: (جعل الله الكعبة البيت الحرام)، فإن الكعبة أوضح من البيت الحرام.

- الفرق بين الصفة وعطف البيان، الصفة توضح باعتبار الدلالة على معنى في متبوعها، وهذا يوضح باعتبار الدلالة على الذات. قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل أنه لو قال رجل «زوجتك ابنتي فاطمة»، وكان اسمها عائشة فإن أراد عطف البيان صح؛ لأن الغلط وقع فيما ليس المقصود بالنسبة وإن أراد البدل لم يصح النكاح إذ الغلط وقع فيما هو مقصود. (غاية تحقيق).

(٢)- اختلف في نسبة هذا الرجز فقيل الإعرابي وقيل: البيت لعبدالله بن كَيْسَبة بفتح الكاف وسكون المثناة، وقيل: لرؤبة كما في شرح المفصل، وفي نسبته لرؤبة نظر كما بينه أهل اللغة، ويروى: فاغفر مكان اغفر، ولعله الأشهر حسب ما ورد في كتب اللغة.

اللغة: «أقسم» حلف «أبو حفص» كنية عمر بن الخطاب «نقب» بفتح النون والقاف جميعاً وهو رقة خف البعير «دبر» بفتحتين مصدر دبر بكسر الباء وهو الجرح الذي يكون على ظهر البعير.

الإعراب: (أقسم) فعل ماض (بالله) جار ومجرور متعلقان بـ«أقسم» (أبو) فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف و(حفص) مضاف إليه (عمر) عطف بيان وسكن للضرورة الشعرية (ما) نافية (مسها) مس فعل ماض والهاء ضمير متصل مفعول (من) حرف جر زائد (نقب) اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل، (ولا) الواو عاطفة ولا نافية (دبر) معطوف على نقب مجرور لفظاً مرفوع محلاً وقد سكن للضرورة الشعرية، (فاغفر) الفاء رابطة لجواب الشرط والتقدير: إن كان فجر فاغفر اللهم له، وقيل: الفاء فصيحة على جعل جواب الشرط لـ«إن» محذوفاً، واغفر فعل أمر ويقال فيه فعل دعاء تأدباً مع الله تعالى، وفاعله =

فعمر عطف بيان من قوله: أبو حفص **(وفصله)** [أي: عطف البيان] **(من البدل لفظاً في مثل**[١]**:**

١٩٦-**أنا ابنُ التَّاركِ البكريِّ بِشْرٍ** عليه الطيرُ تَرْقُبُه وُقُوعَا[٢]

ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (له) جار ومجرور متعلق باغفر (اللهم) منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين (كان) فعل ماض ناقص مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (فجر) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه.

الشاهد فيه: قوله: «عمر» حيث وقع عطف بيان على قوله: أبو حفص، وهو علم معرفة وقد قصد به الإيضاح.

(١)- المراد بمثل أنا ابن التارك البكر بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إلى الصفة المعرفة باللام نحو: الضارب الرجل. (جامي).

(٢)- البيت من كلام المرّار بن سعيد الأسدي الفقعسي وهو من بحر الوافر.

اللغة: «التارك» يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل فيحتاج مفعولين، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى فلا يحتاج إلا مفعولاً واحداً «البكري» نسبة إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد «ترقبه» تنتظر خروج روحه؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى، وكنى بذلك عن كونه قتله. (هامش ابن عقيل).

الإعراب: (أنا) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ (ابن) خبر المبتدأ وابن مضاف و(التارك) مضاف إليه والتارك مضاف و(البكري) مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (بشر) عطف بيان على البكري (عليه) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الطير) مبتدأ مؤخر وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكري إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى، وفي محل نصب مفعول ثان للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صير ومفعوله الأول هو قوله: البكري (ترقبه) ترقب فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الطير والهاء مفعول به، والجملة في محل نصب حال من الطير، (وقوعاً) حال من الضمير المستتر في ترقبه.

الشاهد فيه: قوله: (التارك البكري بشر) فإن قوله: (بشر) عطف بيان على قوله: (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فكان ينبغي لصحة كونه بدلاً أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه فتقول: التارك بشر ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل وهو التارك إلى اسم خال منها وهو بشرٌ وذلك في الراجح عند جمهرة النحاة لا يجوز.

أي: الفرق بين البدل وعطف البيان من جهة المعنى بأن المقصود في البدل هو التابع كما تقدم، وفي عطف البيان المقصود هو المتبوع كما بين.

وأما من جهة اللفظ فبيان ذلك في البيت المذكور فإن بشراً عطف بيان من البكري المجرور بإضافة التارك اسم الفاعل وهو التارك إليه، ولو جُعل بشر بدلاً مع كون البدل في حكم تكرير العامل؛ لأنه المقصود والأول كالساقط، كان التقدير: أنا ابن التارك بشر فيصير كالضارب زيد، وذلك لا يجوز على الصحيح، فتعين في البيت أنه عطف بيان.

قال السيد العلامة محمد بن عزالدين: وبتمام ذلك تم الكلام في المعرب، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلَّم.

تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني وأوله المبني

الفهرس